

أَلْبِيرْسُوبُول

سَارِج

الْبُورْجَةُ الْفَرَنْسِيَّةِ

مَدِينَةُ

E
G
A
L
I
T
E

F
R
A
T
E
R
N
I
T
E

L
I
B
E
R
T
E



تَاجِ
الثَّوْرَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ

ألبير سوبولن

تاريخ الثورة الفرنسية

ترجمة
جورج كورسي

منشورات بحر المتوسط ٥ منشورات عويدات
بيروت - باريس بيروت - باريس

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة
لدار منشورات عويدات
بيروت - باريس

الطبعة الرابعة ١٩٨٩

مُقَدِّمَةٌ

ان الثورة الفرنسية هي مع الثورتين الهولندية والانكليزية في القرن السابع عشر خاتمة تطور طويل اقتصادي واجتماعي جعل من البورجوازية سيدة العالم .

ومنذ القرن التاسع عشر أعلن أشد عقائديي البورجوازية وحيأ هذه الحقيقة التي يمكن اعتبارها اليوم عامة . وعندما اراد « غيزو » ان يملل الميثاق عن طريق التاريخ ، برهن ان اصالة المجتمع الفرنسي تقوم كاصالة المجتمع الانكليزي بشكل جوهرى على وجود طبقة بين الشعب والارستوقراطية هي طبقة بورجوازية قوية حددت معالم الايديولوجيا ببطء ، وخلقت أطر مجتمع جديد كانت سنة ١٧٨٩ تكريساً له . واعتمد توكفيل بعده هذا الرأي وكذلك « تين » . فقد تكلم توكفيل « بنوع من الارهاب الديني » عن « هذه الثورة الجماعية التي تسير منذ كثير من السنين عبر جميع العوائق وما نزال نراها اليوم تتقدم وسط ضرائب صادرة عنها » . أما « تين » فقد رسم تصاعد البورجوازية البطيء في السلم الاجتماعي وقد بدت له اللامساواة في نهايته غير محتملة .

وعلى الاخص لم يستطع مؤرخو البورجوازية رغم تبشُّرهم ان يوضحوا الشيء الجوهرى : وهو إمكانية تحليل الثورة في آخر تحليل يتناقض بين علاقات الانتاج وصفة القوى المنتجة . ومهما يكن مؤكداً ان السبب الأول لولادة المورجوازية وتقدمها هو ظهور الثروات المنقولة والمشاريع التجارية ثم الصناعية

ونموها فان هؤلاء المؤرخين قلما اهتموا بدراسة دقيقة لأصول الثورة الاقتصادية وللطبقات الاجتماعية التي قامت بها ، « فهاركس و أنفلز » هما اول من أشارا بقوة في بيان الحزب الشيوعي الى ان وسائل الانتاج التي على اساسها قامت قوة البورجوازية ، قد نشأت ونمت في داخل « المجتمع القطاعي » نفسه . وفي نهاية القرن الثامن عشر لم يعد نظام الملكية وتنظيم الزراعة والصناعة يتفقان مع القوى المنتجة في غمرة انطلاقها واصبحا يشكلان عائقين في سبيل الانتاج وقد كتب واضح البيان : « كان ينبغي تحطيم هذه القيود وقد جرى تحطيمها » .

لقد اعاد « جوريس » في كتابه « التاريخ الاجتماعي » للثورة اساس بنيتها الاقتصادي والاجتماعي في لوحة واسعة تلهبها البلاغة وما زالت حتى الآن ارقاً قيماً وهو يستوحي بقياس ما المادية التاريخية (بمقياس ما فقط : أولم يعلن في الواقع في مدخله العام ان تحليله للتاريخ سيكون « مادياً مع ماركس وفي الوقت نفسه صوفياً مع ميشليه » .

لقد كتب في تاريخه الاجتماعي : « نحن نعلم ان الشروط الاقتصادية وأنماط الانتاج والملكية هي أساس التاريخ نفسه » . واذا استطاع جوريس ان يدفع بكتابه تاريخ الثورة الى التقدم فهو مدين بذلك دون شك الى انطلاقة الحركة العمالية في اوائل القرن العشرين .

وهذا ما احس به ألبير ماتييه وعبر عنه بوضوح وهو يقدم في ١٩٢٢ لطبعة جديدة من التاريخ الاجتماعي عندما كتب أن جوريس استخدم في دراسة وثائق الماضي « الادراك المرفف نفسه والحس الرفيع نفسه » اللذين كانا رائده في حملاته السياسية . « لقد كان مؤهلاً أكثر من استاذ ومن بيروقراطي كي يعيش من جديد مشاعر الثالرين وافكارهم الواضحة أو الفامضة بعد ان غاص في حياة المؤتمرات او الاحزاب المحمومة وربما يخطئ كتاب جوريس مع ذلك بسبب التخطيط . ففيه يتم استعراض الثورة بوحدة تامة : ويمكن سببها في القوة الاقتصادية والفكرة لدى البورجوازية التي بلغت النضج . فكانت نتيجتها تكريس هذه القوة من طريق القانون .

وقد ذهب « سانباك و ماتييه » الى ابعاد من ذلك فحددوا ما كانته الردة الارستوقراطية في القرن الثامن عشر التي بلغت ذروتها في ١٧٨٧ - ١٧٨٨ في معنى ماتييه بتعبيره الفامض « الثورة النبيلة » اي هذه المعارضة المفروضة لدى النبلاء لكل محاولة اصلاحية واكثر من ذلك هذا الاحتكار لكل وظائف الدولة من قبل أقلية محظوظة وهذا الرفض العنيد لتقاسم الافضلية مع البورجوازية الرفيعة .

على هذا النحو امكن تعليل صفة العنف في الثورة الفرنسية وان مجيء حكم البورجوازية تاجم لا عن تطور تصاعدي بل هو حصيلة تبدل نوعي مفاجيء .

غير ان الثورة لم تكن عمل البورجوازية وحدها . لقد اوضح ماتييه بمد جوريس تعقيد تاريخ الثورة وتطور مراحلها المتتالية بعد ان شدد على المحلل الطبقة الثالثة السريع والمتناقضات التي ما عمت ان ظهرت بين فئات البورجوازية المختلفة والطبقات الشعبية .

واهتم جورج ليفيفر بدراسة القرويين بمد ان حوّل أبصاره عن المسرح الباريسي وعن المدن الكبرى التي احتكرت اهتمام المؤرخين حتى ذلك التاريخ : (لأن فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر كانت وما تزال قروية في جوهرها) . وحتى زمن هذا المؤرخ اعتبرت الحركة القروية امتداداً للحركات في المدن، تتجه في أساسها بالاتفاق مع البورجوازية ضد الاقطاعية والحكم الملكي : وهكذا احتفظت الثورة بمظهرها المتجانس وجلال سيرها . وقد اظهر جورج ليفيفر انطلاقاً من تحليل اجتماعية دقيقة، ان تياراً قروياً حاصلاً على استقلالته الذاتية فيما يختص بأصله وطرائقه وأزماته وميوله ، قد تطور في إطار الثورة البورجوازية . ومع ذلك لا بد من الإشارة بوضوح الى كون الحافز الاسامي للحركة القروية يتفق مع اهداف الثورة البورجوازية وهي : تحطيم علاقات الانتاج الاقطاعية . لقد قضت الثورة في الأرياف على نظام التملك القديم وعجلت بدمار تنظيم الزراعة التقليدي .

فمؤلف جورج ليفير له قيمة البرهان والمثال . فلو وضعنا الى جهة الحقل الذي نعبه يبقى علينا ان نكتب تاريخ الثورة الاجتماعي . فهو وحده يسام في تقدم المعرفة . ولن نطلع على فعل المتناقضات وصراع الطبقات ولن نوضح بدقة شوائب الحركة الثورية ولن نقدم في النهاية عرضاً صحيحاً الا انطلاقاً من تحاليل دقيقة للثروة المعنوية والمنقولة والمقدرة الاقتصادية لمختلف الطبقات الاجتماعية والمجموعات التي تتألف منها . وثمة حدث شديد الدلالة . ففي الوقت الذي تسود فيه البورجوازية بدون منازع منذ اكثر من قرن ونصف ليس لدينا أي تاريخ عن البورجوازية الفرنسية ايام الثورة .

ومن المؤسف ان نتحقق من التأخر في ميدان الدراسات عن الثورة اذا استثنينا بعض المحاولات التي تهتم بدراسة العقلية اكثر من دراسة القوة الاقتصادية وبعض الدراسات التاريخية والجغرافية المختصة بمنطقة او مدينة او اسرة او مجموعة ، وهي دراسات قيّمة لانها تهتم بالبحث الوثائقي وتوضح معالم الطريق التي ينبغي اتباعها . نحن لا شك لا نقتصر الى وصف المجتمع الجيد طبعاً اي الطبقات الحاكمة ولكنها قلما تورد ، بموجب المذكرات والمراسلات شيئاً آخر غير رسم العادات وملامح الافكار بينما ينبغي توضيح علاقات الانتاج والمداخيل والاعداد . وكما انه ليس لدينا تاريخ عن البورجوازية فلذلك ليس لدينا تاريخ عن النبلاء ضمن الثورة . أما الطبقات الشعبية فانها في المدن ما تكاد تتخذ شكلاً لها . وينبغي ان يكون هدف البحث التاريخي الرزين القيام بدراسات جغرافية وتاريخية محلية او اقليمية تستند بمقياس الوثائق على المعطيات الاحصائية التي تقدمها الوثائق الاقتصادية والضرائبية وعند ذلك يمكن القيام باعمال تركيب عن الطبقات والفئات الاجتماعية . وهذه الاعمال وحدها تساعد على ايضاح المتناقضات ومتابعة صراع الطبقات في تعقيد حركته الجدلية (الديالكتية) . ومع وجود وصف مسهب مثلاً عن استثمار جزر السكر والتجارة البحرية العظيمة المرتبطة بها ، فليس في حوزتنا اي مؤلف عميق عن البورجوازية في بوردو : فكل الاعتبارات عن الجيروند تبقى عديمة الفائدة طالما لم ترسم أبعاد الفئة الاجتماعية

التي تتألف منها ولم تعدّ قوتها وقوتها .

وسهلٌ علينا جداً ان نضاعف الأمانة فنتأكد ان حقلا واسع المدى ما يزال
يحتاج الى التنقيب وان كثيراً من ملابس الثورة ما زالت تلفها الظلال بسبب
الحاجة الى معرفة صحيحة عن القوى الاجتماعية المتجابهة فيها .

مدخل

ازمة النظام القديم

كانت فرنسا في ١٧٨٩ تميش في إطار ما سمي منذ ذلك الحين « النظام القديم » .

لقد بقي المجتمع ارسوقراطي "الجوهر" ، أساسه امتياز الولادة والثروة العقارية . ولكن هذه البنية التقليدية قد اهتأت بفعل تطور الاقتصاد الذي زاد من أهمية الثروة المنقولة ومن قوة البورجوازية . وفي الوقت نفسه هُدم تقدم المعرفة الوضعية وانطلاق فلسفة الأنوار الفاتح ، الأسس الأيديولوجية للنظام القائم . وإذا كانت فرنسا ما تزال في نهاية القرن الثامن عشر قروية ومهنية في جوهرها فإن الاقتصاد التقليدي قد تبدل بسبب انطلاق التجارة الكبيرة وظهور الصناعة الكبيرة . وكان تقدم الرأسمالية والمطالبة بالحرية الاقتصادية يثيران دون شك مقاومة قوية من قبل الفئات الاجتماعية المتعلقة بالنظام الاقتصادي التقليدي . وقد بدأ ضروريين في نظر البورجوازية التي خطط لها الفلاسفة والاقتصاديون مذهباً مطابقاً لمصالحها الاجتماعية والسياسية . كان باستطاعة طبقة النبلاء ان تحتفظ بالمرتبة الأولى في التسلسل الرسمي . ولكن قوتها الاقتصادية كانت في أفول وكذلك دورها الاجتماعي .

وكانت الطبقات الشعبية وعلى الأخص القروية منها تزعج تحت ثقل النظام القديم وما كان باقياً من الاقطاعية . وكانت هذه الطبقات ما تزال عاجزة عن ادراك حقوقها وإدراك مدى قوتها . فكانت البورجوازية تبدو لها بطبيعة الحال الدليل الوحيد بسلحها الاقتصادي القوي وإشعاعها الفكري . وكانت بورجوازية القرن الثامن عشر الفرنسية قد وضعت خطوط فلسفة تتفق مع ماضيها ومع دورها ومصالحها : ولكن هذه الفلسفة ، التي كانت تنتقد النظام القديم وتسهم في القضاء عليه ، كانت باتخاذها قيمة شاملة ووجهة نظر واسعة

جداً واعتمادها بشدة على العقل مخاطب جميع الفرنسيين وجميع الناس .
لقد أحلت فلسفة الأنوار محل المفهوم التقليدي للحياة والمجتمع ، مثال سعادة اجتماعية قائم على الاعتقاد بالتقدم اللامتناهي للفكر البشري والمعرفة العلمية .
لقد استعاد الانسان شرفه . وينبغي للحرية المطلقة في كل الميادين الاقتصادية منها والسياسية ، ان تحرك نشاطه : فقد اعطاه الفلاسفة هدفاً هو معرفة الطبيعة لاحكام السيطرة عليها وللعمل على زيادة الثروة العامة . وعلى هذا النحو تستطيع المجتمعات البشرية ان تزدهر تمام الازدهار .

وأمام هذا المثال الجديد اضطر النظام القديم ان يلجأ الى الدفاع . فالحكم استمر دائماً يعتمد الحق الالهي . وملك فرنسا يُعتبر ممثل الله على الأرض ، ويتمتع من جراء ذلك بسلطة مطلقة . ولكن هذا النظام المطلق تنقصه الارادة . فلويس السادس عشر قد أودع سلطته المطلقة نهائياً بين ايدي الأرستوقراطية . وما سمي بالثورة الأرستوقراطية (وهي بالأحرى ردة من طبقة النبلاء أو ردة ارستوقراطية لا تراجع أمام العنف والتمرد) قد سبق منذ ١٧٨٧ ثورة ١٧٨٩ البورجوازية . فشلت المحاولات الاصلاحية البناءة التي قام بها « ماشو » و « موبو » و « تورغو » رغم الجهاز الاداري الشير اغلب الأحيان ، أمام المقاومة العنيدة التي كانت تبديها المحاكم والمجالس الاقليمية وهي صنائع الارستوقراطية . وبسبب ذلك قلما تحسن التنظيم الاداري وبقي النظام القديم ناقصاً .

لقد اتخذت المؤسسات الملكية شكلها الاخير تقريباً أيام لويس الرابع عشر : فلويس السادس عشر كان يحكم كجده بواسطة الوزارات نفسها والمجالس نفسها . ولكن لويس الرابع عشر لم يحمل من النظام الملكي بناء منطقياً متجانساً مع انه اوصله الى درجة من السيطرة لم يبلغها نظام قط . فقد تقدمت الوحدة القومية كثيراً في القرن الثامن عشر : وقد ساعد على التقدم تطور المواصلات والعلاقات الاقتصادية وانتشار الثقافة الكلاسيكية بفضل تعليم المدارس وافكار الفلاسفة وبفضل القراءة ، والمصالوات الأدبية ، وجميات الفكر . ولكن هذه الوحدة

القومية استمرت مع ذلك ناقصة . فقد احتفظت المدن والاقاليم بامتيازاتها . فحافظ الشمال على أعرافه بينما اتبع الجنوب الحق الروماني . وكان تعدد الموازين والمكايل وضرائب المرور ورسوم الجمارك الداخلية ، يحول دون توحيد الأمة الاقتصادية ويحمل احيانا من الفرنسيين أجانب في وطنهم ، واستمرت البلبلة والفوضى الصفة المميزة للتنظيم الاداري : فالتقسيمات القضائية والمالية والعسكرية والدينية تتشابك وتتداخل في صلاحيات بعضها البعض .

وبينما كانت تنظيمات النظام القديم مستمرة في المجتمع والدولة ، كانت « ثورة حقيقية في ظروف الوضع . تضاعف التوتر الاجتماعي : فبامتزاج جهود تزايد السكان وارتفاع الأسعار وازدادت الأزمة خطورة .

ويبدو تزايد سكان فرنسا في القرن الثامن عشر الملاحظ بعد ١٧٤٠ شديد الخطورة لأنه يتبع مرحلة من الركود . انه في الواقع ضعيف . فيمكن تقدير شعب المملكة بـ ١٩ مليوناً من السكان في نهاية القرن السابع عشر و ٢٥ مليوناً عشية الثورة . ويذكر « نيكور » في كتابه « ادارة المال في فرنسا (١٧٨٤) » رقم ٢٤٠٧ مليوناً وهو رقم ضعيف قليلاً . واذا اكتفينا بـ ٢٥ مليوناً تكون الزيادة ٦ ملايين اي بمعدل ٣٠ الى ٤٠٪ مع الانتباه الى الفروق الإقليمية . ولم تكن انكلترا لتعد في العهد نفسه اكثر من ٩ ملايين (تزايد ٨٠٪ خلال القرن) واسبانيا ١٠,٥ ملايين : واستمر عدد الولادات في فرنسا مرتفعاً فبلغ معدله ٤٠٪ . وفي هذه الاثناء ظهر ميل الى تخفيض الولادات وعلى الأخص في الأمر الارستوقراطية . اما معدل الوفيات فقد تنوع تنوعاً شديداً من سنة الى أخرى وهبط الى ٣٣٪ في ١٧٧٨ . وارتفع الامل بالحياة لدى الولادة الى حوالي ٢٩ سنة عشية الثورة . وهذه الانطلاقة في عدد السكان تميز بشكل جوهري النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وينجم ذلك على الأخص عن زوال الأزمات الكبرى التي عرفها القرن السابع عشر والناجمة عن سوء التغذية والمجاعة والأوبئة (كما حدث في الشتاء الكبير سنة ١٧٠٩) . فبعد سنة ١٧٤١ - ١٧٤٢ مالت الأزمات من نوع « المجاعة » الى الزوال . فتخطى معدل الولادات

بمحافظة على وضعة معدل الرفيات وضاعف عدد الناس وعلى الأخص في الطبقات
الشمية وفي المدن

ويبدو عملياً ان تزايد السكان قد أفاد المدن أكثر من الأرياف . ففي
١٧٨٩ كان أكثر من ستين مدينة يزيد عدد سكان الواحدة على ١٠.٠٠٠ نسمة .
وإذا صنفنا مع المدن التجمعات التي تزيد على ٢٠٠٠ نسمة فيمكن تقدير عدد
سكان المدن بحوالي ١٦٪ . وهذا التزايد في عدد السكان ازداد معه الطلب على
المنتجات الزراعية فساهم في ارتفاع الاسعار .

وتمتاز حركة الاسعار والمداخيل في فرنسا في القرن الثامن عشر بارتفاع
قروني يمتد من ١٧٣٣ الى ١٨١٧ : وإذا استعدنا تعبير « سيميان » تبعت المرحلة
(أ) مرحلة الانخفاض (ب) التي امتدت من القرن السابع عشر الى ١٧٣٠ .
وحركة المدى الطويل بدأت حوالي ١٧٣٣ (كانت الليرة قد استقرت سنة
١٧٢٦ ولم يحدث اي تخفيض للنقد حق الثورة) ، والاندفاع البطيء حق
١٧٥٨ أضحى عنيفاً من ١٧٥٨ الى ١٧٧٠ (عصر لويس الخامس عشر الذهبي) .
واستقر الارتفاع بعد ذلك ليمود الى التصاعد عشية الثورة ، وقد اظهرت
حسابات « إرنست لا بروس » التي شملت ٢٤ مادة غذائية او سلعة ان متوسط
ارتفاع المدى الطويل هو ٤٥ بالمائة لمرحلة ١٧٧١ - ١٧٨٩ إذا اعتمدنا دليل
ال ١٠٠ وقد تأثر بدورة القاعدة لمرحلة ١٧٢٦ - ١٧٤١ . ويرتفع المتوسط الى
٦٥ بالمائة في السنوات بين ١٧٨٥ - ١٧٨٩ . والزيادة شديدة التفباوت حسب
المنتجات وشديدة الأهمية بالنسبة للمواد الغذائية كما للمواد المصنوعة وللحبوب
كاللحم : وهذه الملامح تميز اقتصاداً استمر زراعياً في جوهره . وكانت
الحبوب اذ ذاك تشغل حيزاً ضخماً في الميزانية الشمية فكان انتاجها قليل
الازدياد بينها كان عند السكان يزداد بسرعة ولا تستطيع منافسة الحبوب
الاجنبية ان تتدخل . فارتفاع الاسعار لحقبة ١٧٨٥ - ١٧٨٩ هو ٦٦ بالمائة
للقمح الأبيض و ٧١ بالمائة للأسود و ٦٧ بالمائة للحم . وفاق خشب الوقود
جميع الحدود : ٩١ بالمائة . اما حالة الحجر فأمر خاص : ١٤ بالمائة . وقد

ازدادت خطورة انخفاض اسعار الخمر لأن اكثر اصحاب الكروم لا ينتجون حبوباً ويحتاجون لشراء الخبز . واستمرت المنسوجات فوق المعدل الوسطي . (٢٩ بالمائة للأقمشة الصوفية و ٣٠ بالمائة للحرير) .

وتراكت التنوعات الدورية (ادوار ١٧٢٦ - ١٧٤١ ، ١٧٤٢ - ١٧٥٧ ، ١٧٥٨ - ١٧٧٠ ، ١٧٧١ - ١٧٨٩) والتبدلات الفصلية مع حركة المدى الطويل فزادت حدة الارتفاع . وفي ١٧٨٩ أوصل الحد الأقصى الدوري ارتفاع القمح الأبيض الى ١٢٧٪ والأسود ١٣٦٪ . أما فيما يختص بالحبوب فالتنوعات الفصلية غير المحسوسة في اوقات الحصب تضخمت في السنين المجافة . وكانت الأسعار ترتفع آنذاك ما بين الحريف وجني المحصول من ٥٠ الى ١٠٠٪ وأكثر . وفي ١٧٨٩ توافق الحد الأقصى الفصلي مع النصف الأول من تموز ، فأوصل ارتفاع القمح الأبيض الى ١٥٠٪ والأسود الى ١٦٥٪ . فظهر أثر الظروف بالتالي بشكل جوهري في كلفة الحياة : ويمكن بسهولة ان نقيّم نتائجها الاجتماعية .

ان اسباب هذه التقلبات الاقتصادية متنوعة ، ففيما يختص بالتقلبات الدورية بالفصلية وبالتالي الأزمات ينبغي البحث عن الأسباب في ظروف الانتاج العامة وحالة المواصلات . وطالما يعيش كل اقليم معزولاً فان أهمية المحصول تنظم كلفة الحياة . والصناعة ببنيتها المهنية في جوهرها والقليلة التصدير ، خاضعة للاستهلاك الداخلي ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات الزراعية . أما ارتفاع المدى الطويل فينجم عن تعدد وسائل الدفع : وازداد انتاج المعادن الثمينة ، بشكل ضخم ، خلال القرن الثامن عشر ، وعلى الاخص انتاج الذهب البرازيلي والفضة المكسيكية ، الى درجة أمكن معها القول ان الثورة قد تم الاعداد لها بقياس ما ، في أعماق مناجم المكسيك بسبب اتجاه التضخم النقدي وارتفاع الأسعار . وساهم تزايد السكان السريع هو ايضاً من جانبه في رفع الاسعار بمضاعفته الطلب . وعلى هذا النحو تميزت أزمة النظام القديم بمظاهر متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية . ودراساتها انما هي رسم لوحة لأسباب الثورة العملية والظرفية والاشارة سلفاً الى ما يمنحها معناها الاصيل في تاريخ فرنسا المعاصرة .

الفصل الأول

أزمة المجتمع

كانت الحقوق التقليدية في مجتمع النظام القديم الارستوقراطي تميز ثلاث منظمات او طبقات : الاكبروس والنبلاء وهما الطبقتان المحظوظتان والطبقة الثالثة التي تشمل اكثرية الامة الساحقة .

ويرجع اصل الطبقات الى العصور الوسطى حيث تأكد التفريق بين اولئك الذين يصلون والذين يحاربون والذين يعملون لإعاشة الآخرين فكانت طبقة الاكبروس أقدم الطبقات . فكان لها منذ البدء وضع خاص ينظمه الحق القانوني . وتوضعت فيما بعد بين العلمانيين طبقة النبلاء الاجتماعية . وكان من ليسوا لا أكليركيين ولا نبلاء يؤلفون مجموعة « الفلاحين » التي ولدت الطبقة الثالثة . ولكن قيام هذه الطبقة الثالثة كان بطيئاً . فقد تمثل فيها بادی الامر البورجوازيون وحدهم اعني رجال المدن الاحرار الذين يحملون وثيقة إعفاء . ودخل شعب الارياف الطبقة الثالثة عندما اشترك للمرة الاولى في عام ١٤٨٤ في انتخاب نواب هذه الطبقة . وتفاوت الطبقات تدريجياً وفرضت نفسها على النظام الملكي بنوع ان التمييز بينها أصبح القانون الأساسي للمملكة بعد ان كرسته العادة . ويصف فولتير في محاولته التعبير عن روح الامم و اخلاقها (١٧٥٦) الطبقات القانونية ويحددها بأنها « أمم في الامة » .

ولم تكن المنظمات تؤلف طبقات اجتماعية . فكل منها مقسمة الى مجموعات
يكثُر او يقلّ فيها التناقض . وعلى الاخص لم تكن البنية الاجتماعية القديمة
القائمة على المنهج القطاعي وعلى احتقار الفعاليات اليدوية والاعمال المنتجة ،
متناسقة مع الواقع .

وكانت بنية فرنسا النظام القديم الاجتماعية محافظة على طابع أصلها منذ
العمد الذي فيه تشكلت فرنسا حوالي القرنين العاشر والحادي عشر . وكانت
الارض تؤلف المصدر الوحيد للثروة . فكان الذين يملكونها اسياداً للذين
يعملون فيها وهم الاقنان . ومذ ذاك قلبت هذا النظام البدائي تبدلات عديدة .
فانتزع الملك من الاسباد الحقوق الملكية ولكنه ابقى لهم امتيازاتهم الاجتماعية
والاقتصادية : لقد احتفظوا بالقيام الأول في التسلسل الاجتماعي . وفي هذه
الاثناء خلقت نهضة التجارة ، اعتباراً من القرن الحادي عشر ونمو الانتاج المهيّء ،
شكلاً جديداً للثروة المنقولة ، وفي الوقت نفسه ، طبقة اجتماعية جديدة هي
طبقة البورجوازية .

وكانت هذه الطبقة الأخيرة في نهاية القرن الثامن عشر على رأس الانتاج .
فهي تقدم الأطر للإدارة الملكية وكذلك رؤوس الاموال الضرورية لسير الدولة .
ولم يمد لطبقة النبلاء الا دوراً طفيفاً . فالبنية القانونية للمجتمع لا تتفق مع
الواقع الاجتماعي والاقتصادي .

اولاً - انحطاط الارستوقراطية القطاعية

كانت الارستوقراطية تؤلف الطبقة المحفوظة في مجتمع النظام القديم وتشمل
النبلاء ومجموع عليا الكليروس .

واذا كانت طبقة الاشراف قائمة كنظمة في ١٧٨٩ ، فانها مع ذلك فقدت
منذ زمن طويل صفات القوة العامة التي كانت تمتلكها في العصور الوسطى .

فالحكم الملكي لآل « كابيت Capet » قد استعاد ممارسة الحقوق الملكية يجهد طويل : جباية الضرائب ، تسيير الجنود ، صك النقود ، ممارسة القضاء . وخضع النبلاء بعد « الفروند » (حرب المقاتلين) وقد غلبوا على امرم واصاب الخراب قسماً كبيراً منهم . غير ان النبلاء احتفظوا مع ذلك بالمقام الأول في التسلسل الاجتماعي حتى ١٧٨٩ . فطبقة النبلاء تؤلف بعد الاكليروس المنظمة الثانية في الدولة .

لا تلتبس الارستوقراطية بالضبط مع المحظوظين : فالخوارنة والرهبان الذين من أصل شعبي لا ينتمون اليها لان الارستوقراطية هي طبقة النبلاء في جوهرها . وكان الاكليروس يؤلف منظمة محظوظة تقسمها الحواجز الاجتماعية الى قسمين ، وحسب رأي « سيس Sieyes » كانت مهنة اكثر منها منظمة . فعلية الاكليروس في الواقع تنتمي الى الارستوقراطية : أساقفة ورؤساء الاديان واكثر رؤساء الكهنة بيتا عامة الاكليروس اعني الخوارنة ونوابهم كلهم تقريباً من عامة الشعب ينتمون اجتماعياً الى الطبقة الثالثة .

١ - طبقة النبلاء : أهول وردة

ان عدد النبلاء الحقيقي يمكن ان يقدر بحوالي ٣٥٠.٠٠٠ شخص : اي ١,٥٪ من سكان البلاد . وكذلك ينبغي الانتباه الى الفروق الاقليمية . فبموجب بعض ادوار ضريبة الأعناق وبموجب عدد الناحيين النبلاء الذين ساهموا في العمليات الانتخابية سنة ١٧٨٩ تتراوح نسبة النبلاء في المدن ما بين اكثر من ٢٪ واقل من ١٪ ، في ايفرو + ٢٪ ، ألبي - ١,٥٪ ، غرينوبل - ١٪ ، مرسيليا - ١٪ . كان النبلاء يؤلفون المنظمة الثانية في المملكة والطبقة المسيطرة في المجتمع . وكان هذا التعبير يخفي من جهة اخرى في نهاية القرن الثامن عشر عناصر شديدة التنافر وهي شيع حقيقية متعادلة فيما بينها اغلب الاحيان . كان جميع النبلاء يملكون امتيازات شرفية واقتصادية وضرائبية : حمل السيف ، مقعد خاص في

الكنيسة ، وقطع الرأس في حالة الحكم بالاعدام بدل الشنق ، وعلى الاخض الاعفاء من ضريبة الاعناق ، وسخرة الطرق ، وإسكان رجال الحرب ، وحق الصيد ، واحتكار الحصول على الرتب العالية في الجيش ، وعلى الرتب الرقيقة في الكنيسة والوظائف العليا في القضاء . ومن جهة اخرى كان النبلاء الذين يملكون اقطاعية يجبون من القرويين اقاوات اقطاعية (ويمكن ان يكون الانسان نبيلاً دون ان يملك اقطاعية نبيلة : لقد اختفى كل اتصال بين النبلاء والنظام الاقطاعي) . وكانت الملكية النبيلة تتراوح حسب الاقاليم . كانت مرتفعة على الاخص في بلاد الشمال (٢٢٪) في البيكاردي والآرتوا (٣٢٪) في بلاد الغرب (٦٠٪ في الموج) في بورغونيا (٣٥٪) واقل اهمية في الوسط ، وفي الجنوب (١٥٪ في ابرشية مونبيلييه) وفي الجنوب الشرقي . كانت طبقة النبلاء على الاجمال تمتلك حوالي خمس اراضي المملكة .

وكانت طبقة النبلاء التي توحيدها امتيازاتها وحدها تحوي فئات مختلفة ، لها على الاغلب مصالح متناقضة .

وتحوي طبقة نبلاء البلاط النبلاء المقيمين في البلاط وم حوالي ٤٠٠٠ يعيشون في فرساي حول الملك . ويحيون حياة بذخ وتترف معتمدين على الهبات التي يقدمها الملك لهم بسخاء وعلى الاجور العسكرية ومداخيل ووظائف بيت الملك والاديار بالتحويل اعني الاديار التي يحبي اكليركي مدني او علماني يسميه الملك ثلث دخلها دون اي التزام ، ودون ان نتحدث عن المداخيل التي تأتيمهم من ممتلكاتهم الواسعة . وكانت طبقة النبلاء العالية مصابة بالخراب في قسم كبير منها ، يساعدها صافي مداخيلها على المحافظة على مرتبتها . فالكثير من الخدم ، الذين يحيطون انفسهم بهم وتترف اللباس واللعب والاستقبالات والاعباد والحفلات والصيد كل ذلك يتطلب مزيداً من المال . فراحت طبقة الاشراف العالية تستدين عندما لم يعد الزواج من الوريثات الفتيات من عامة الشعب يكفي لانقاذها من ورطتها . فكانت الحياة المدنية في الواقع تزيد اقتراب قسم من هذه الطبقة من فئة اصحاب الأموال الذين المحازوا للافكار الفلسفية كما هي الحال

في صالون مدام ديبينييه . وبدأت فئة من طبقة النبلاء المالية تنزل عن مرتبتها بمبادئها وافكارها الليبرالية وهذا في عهد بدا فيه التسلسل الاجتماعي اكثر ما يكون صرامة . وهذه المجموعة من النبلاء الليبراليين كانت مدفوعة الى الاقتراب من البورجوازية الكبيرة مع احتفاظها بامتيازاتها الاجتماعية لانها تشاركها بعض المصالح الاقتصادية .

وكان حظ نبلاء الاقاليم اقل إشراقاً . فنبلاء الارياض يعيشون مع قروبيهم وحيثما حياة شبيهة بحياتهم القاسية . وبما انه كان ممنوعاً على النبلاء تحت طائلة الانحطاط عن مرتبتهم ان يمارسوا عملاً يدوياً حتى حراثة ارضهم الخاصة الى ابعد من عدد معين من الفدادين ، فان دخلهم الرئيسي يقوم على جباية الحقوق الاقطاعية التي كان القرويون خاضعين لها . ولم تعد هذه الحقوق تدر الا دخلاً هزئياً عندما تجبى مالا وقد تمحدثت ثمرتها منذ عدة قرون ، نظراً للنقص المستمر في قوة الشراء المالية والزيادة المستمرة في كلفة المعيشة . ولذلك كان كثير من نبلاء الاقاليم يعيشون حياة فقر في قصورهم المهذبة . وقد ازداد القرويون كرهاً لهم بمقدار ما يتشددون في فرض دفع الحقوق الاقطاعية بقسوة . وهكذا تألفت ، اذا اردنا ان نستعيد تعبير ألبير ماثييه ، طبقة رعاع الشعب النبيل الحقيقية وهي تعيش منطوية على رؤسها يكرهها القرويون ويحتقرها الاسياد الكبار ، وهي بالمقابل تكره نبلاء البلاط بسبب المداخل المتعددة التي يحصلون عليها من الخزينة الملكية ، وبورجوازية المدن بسبب الثروات التي سمحت لهم نشاطاتهم المنتجة ان يكسبوها .

ونشأت طبقة نبلاء الرداء منذ ان طوّر الحكم الملكي جهازه الاداري والقضائي . فهذه الطبقة من نبلاء الوظائف التي خرجت في القرن السادس عشر من البورجوازية الكبيرة كانت ما تزال في القرن السابع عشر تشغل مركزاً وسيطاً بين البورجوازية الكبيرة ونبلاء السيف ، وهي تتطلع الى الامتزاج بهم . وكانت على رأسها الاسر القضائية الكبرى تنوي مراقبة الحكومة الملكية والاشراك في إدارة الدولة . وكان القضاء يشكلون قوة كبرى لأن السلطات

الادارية لا تستطيع عزلهم . (فقد اشترى وظائفهم) يتوارثون وظائفهم أباً عن جد ، وهم ابدأ على خلاف مع الملكية ولكنهم متعلقون تعلقاً شديداً بامتيازات طبقتهم وأعداء لكل اصلاح يمكن ان ينال منها ، ولذلك هاجمهم الفلاسفة ويعنف .

وكانت الارستوقراطية الاقطاعية تبدو في المخطاط في نهاية القرن الثامن عشر . فهي لا تنقطع عن الافتقار لأن نبلاء البلاط يصيرون الى الخراب في فرساي ونبلاء الاقاليم يعيشون حياة الفقر على اراضيهم . ولذلك ازدادت شراستها في تطبيق حقوقها التقليدية بمقدار ما كانت تقرب من الدمار . فتميزت السنوات الاخيرة من النظام القديم برودة ارستوقراطية عنيفة . فالأرستوقراطية كانت تنوي سياسياً احتكار كل الوظائف الكبرى في الدولة والكنيسة والجيش . ففي ١٧٨١ احتفظ قرار من الملك برتب الجيش لأولئك الذين يشتون ان لديهم اربع درجات من النبيل وخدم . وكانت الارستوقراطية تزيد نظام الاسياد خطورة . فقد استحصل الاسياد على ثلث الاملاك المائدة الى الجمعيات القروية بواسطة قرارات القرعة . وبواسطة مراجع التعداد ، وهي سجلات تحوي تعداد حقوقهم ، أعادوا الى العمل حقوقاً قديمة سقطت بالاهمال والتقدم وطالبوا بدقة بكل ما هو متوجب لهم .

ومن جهة ثانية بدأ بعض النبلاء يهتمون بمشاريع البورجوازية ويضمون رؤوس اموالهم في الصناعات الجديدة وعلى الاخص في صناعة التعدين . والبعض الآخر كان يطبق على اراضيه التقنيات الزراعية الحديثة . وفي هذا التسابق على المال كان قسم من طبقة النبلاء العاليية يتقرب من البورجوازية التي يشاركها بمقياس ما طموحها السياسي . ولكن جمهور نبلاء الاقاليم والبلاط لا يرون لهم خلاصاً الا بتثبيت امتيازاتهم تثبيتاً دائماً متزايد الوضوح . وهذه الفئة وهي المعادية للأفكار الجديدة لم تكن تطالب بانعقاد البرلمانات العامة الا لكي تعيد لها أولويتها السياسية وتكرس لها امتيازاتها .

لم يكن النبلاء في الواقع يؤلفون طبقة اجتماعية متجانسة مدركة حق

الادراك لمصالحها الجماعية . وكان الحكم الملكي هدفاً لمعارضة النبلاء البرلمانيين المستاءة ونقد كبار السادة الليبراليين وهجمات نبلاء الاقاليم المحرومين من الوظائف السياسية او الادارية والذين يحملون بعودة الى دستور المملكة القديم الذي يحدون صعوبة في تعيينه . وكانت طبقة نبلاء الاقاليم الصريحة في ردها تعارض الحكم المطلق .

وكان نبلاء البلاط المستنيرون يستفيدون من مساوىء النظام الذي يطالبون باعادة تنظيمه دون ان يروا ان القضاء عليه تكون فيه الضربة القاضية عليهم . ولم تكن الطبقة المسيطرة في النظام القديم موحدة الرأي للدفاع عن النظام الذي يؤمن لها اولويتها . وكانت مقابلها الطبقة الثالثة بكاملها : القرويون الذين يرهقهم النظام الاقطاعي والبورجوازيون الذين تثيرهم امتيازات الضرائب والاقاب والطبقة الثالثة المتحدة في عداها المشترك لامتيازات الارستوقراطية .

٢ - الاكليروس المنقسم

كان الاكليروس وعدده حوالي ١٢٠ ٠٠٠ شخص يعلمن عن نفسه انه « الهيمة الاولى في المملكة » . وباعتباره المنظمة الاولى في الدولة كان يتمتع بامتيازات مهمة سياسية وقضائية وضرائبية . وتعتمد قوته الاقتصادية على جباية العنصر وعلى الملكية العقارية .

وكانت ملكية الاكليروس العقارية تقوم في آن واحد في المدن والارياف . فهو يملك مباني عديدة في المدن ويحيط بها اجوراً تضاعفت قيمتها عبر القرون . وعلى ما يبدو كانت الملكية في المدينة اكثر اهمية من الملكية في القرى بالنسبة للاكليروس النظامي . فالاديوار تملك مساحات واسعة ومباني عديدة في مدن مثل «رين» و«روان» . وكانت الملكية الكنسية في الارياف اكثر اهمية ايضاً . ومن الصعب جداً اعطاء تقدير لمجموعها في البلاد . ففولتير يقدر المدخول الذي يحصله الاكليروس من اراضيه بـ ٩٠ مليون ليرة ونيكر بـ ١٣٠ مليوناً وهو تقدير

لا ريب اقرب الى الحقيقة . انما من المؤكد ان الميل في ذلك العصر كان شديداً الى المبالغة في تقدير مداخيل الاكليروس العقارية . فالملكية الكنسية كانت على العموم مجزأة تتألف من مزارع معزولة ذات دخل هزيل على الاغلب نتيجة ادارة رديئة ومراقبة بعيدة للأرباح . ولو جربنا بواسطة دراسات محلية واقليمية تقدير الملكية العقارية الكنسية بأكثر دقة لتؤكد لنا انها تختلف من اقليم الى آخر . فتتراوح متناقصة نحو الغرب (٥ بالمئة في الموج) والوسط (٦ بالمئة في ابرشية مونييليه) . فكانت النسبة المثوية تبلغ احياناً ٢٠ بالمئة (في الشمال في الأرتوا في بري) ولكنها تهبط الى تحت ١ بالمئة . ويمكن تقديرها بـ ١٠ بالمئة وسطياً : وهي نسبة مهمة اذا اعتبرنا عدد المنظمة الضعيف .

فالعشر يؤلف جزء ثمار الارض او القطعان التي اجبر رهبان ٧٢٩ و ٧٩٤ مالكي الارض على دفعه لاصحاب العشر (الخوارنة) . لقد كان هاماً ويطال اراضي النبلاء وملكيات الاكليروس الخاصة كما يطال اراضي عامة الشعب . وكان يتنوع وفق الاقاليم والمحاصيل . فالعشر الكبير يوضع على الحبوب الكبرى الاربعة (قمح ، دخن ، شعير ، شوفان) والعشر الصغير على المحاصيل الاخرى . ويبدو معدل العشر ادنى دائماً من ١٠ بالمئة . ويبدو ان المعدل الوسطي للمحسوب والمجموع البلاد يقع قريباً من $\frac{1}{10}$. ومن الصعب ان نقدر مجموع الدخل الذي يحصل عليه الاكليروس من العشر . انما نستطيع التوقف عند تقدير من ١٠٠ — ١٢٠ مليوناً من الليرات . يضاف الى ذلك مداخيل الملكية العقارية وهي تقارب الكمية نفسها .

فكان الاكليروس بالتالي يتصرف بواسطة العشر وبواسطة اراضيهِ بقسم ضخم من المحصول الذي يعيد بيعه . فكان يستفيد في هذا الباب من ارتفاع الاسعار كما يستفيد من ارتفاع الاجور . ويبدو ان قيمة العشر قد بلغت اكثر من الضعف خلال القرن الثامن عشر . والعشور عبء يزداد القرويون احساساً بثقله لانه كان اغلب الاحيان يتحول عن هدفه الاسامي فيذهب احياناً الى علمانيين باسم عشور غير اقطاعية .

كان الاكليروس وحده يؤلف منظمة حقيقية تتمتع بإدارة (المفوضون العامون للاكليروس وبرلمانات الابريشيات) وتلك محاكم (الاوفيايلته) . وكان كل خمس سنوات يلتئم مجمع الاكليروس الذي يهتم بقضايا الدين ومصالح المنظمة ، ويصوت على ضريبة اختيارية لتأمين وظائف الدولة وهي الهبة المجانية التي تؤلف مع العشور الفريضة الوحيدة على الاكليروس وهي وسطياً ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ ليرة في السنة وهو رقم ضئيل بالنسبة لمداخيل المنظمة . صحيح ان الاكليروس كان مكلفاً بمهمة الاحوال المدنية (سجلات العماد والزواج والوفاة) والخدمات الاجتماعية والتعليم . وكان المجتمع العلماني ما يزال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة الكنسية .

وعرف الاكليروس النظامي (من ٢٠ الى ٢٥ الف راهب وحوالي ٤٠ الف راهبة) الشديد الازدهار في القرن السابع عشر ، المخطاطاً اخلاقياً عميقاً وفوضى هائلة في نهاية القرن الثامن عشر . وعبتاً حاولت بعثة النظاميين المؤسسة في ١٧٦٦ القيام باصلاح . ففي ١٧٨٩ كان عدد الاديار بالتحويل ٦٢٥ و ١١٥ ديراً نظامياً ، و ٢٥٣ ديراً للبنات معتبرة ادياراً نظامية . وكانت جميع الاديار النظامية في الواقع على اسم الملك . ويرجع فقدان الاكليروس النظامي حظوته في قسم كبير الى اهمية ممتلكاته الضخمة التي تذهب مداخيلها الى اديار مهجورة ، واكثر من ذلك الى اديار مستقلة محولة غائبة وكان الاساقفة انفسهم قساة على الاكليروس النظامي . وحسب رأي رئيس اساقفة تور في ١٧٧٨ : « ان جماعة الكورديليين (وهم من رهبانية القديس فرنسوا الأستيزي) سافلة في الاقاليم . فالاساقفة يشكون من سلوك هؤلاء الرهبان السافل الخليع ... »

واستمر عملياً التراخي في النظام . وكان كثير من الرهبان المنحازين للأفكار الجديدة يقرأون الفلاسفة . وكان مقدراً لهم ان يقدموا قسماً من الاكليروس الدستوري وحتى قسماً من جهاز الثورة . وكان الانحطاط في جماعة النساء محسوساً اقل من ذلك وعلى الاخص اولئك اللواتي يعملن في التعليم والخدمات الاجتماعية : اولئك اللواتي كن بالضبط اشد فقراً لأن الاديار القديمة تتمتع

مداخيل ضخمة أحياناً . وكان كثير من الأديار على اسم الملك . ولم يكن الملك أغلب الأحيان يترك مداخيلها للربان أنفسهم . كان يعطيها بطريق التحويل إلى منتفعين رجال كنيسة علمانيين وحتى للعلمانيين أنفسهم ولم لا يمارسون أية وظيفة بل يحبون ثلث الدخل .

وكان الأكليريوس العلماني نفسه فريسه أزمة حقيقية . فالدعوة الدينية لم تعد تعتمد كما في الماضي على أساس الإيمان وحده . فقد زعزعت الدعابة الفلسفية منذ زمن طويل . ولم يكن الأكليريوس في الواقع يشكل مجموعاً متجانساً اجتماعياً ولو أنه يؤلف منظمة ويتمتع بوحدة روحية . ففي صفوفه كما في مجتمع النظام القديم يتعارض النبلاء والشعب ، عليّة الأكليريوس وعامة الأكليريوس ، الأرستوقراطية والبورجوازية .

فعلية الأكليريوس من اساقفة ورؤساء إديار ورؤساء كهنة تزيد اخذهم حصراً من طبقة النبلاء . فهي تنوي للدفاع عن امتيازاتها التي كانت محرومة منها على الموم عامة الأكليريوس . وقد كان جميع الاساقفة الـ ١٣٩ من النبلاء في ١٧٨٩ . واعظم قسم من مداخيل المنظمة يذهب إلى الاحبار ؛ وكان بذخ امراء الكنيسة وترفهم يعادلان بذخ اعظم السادة العلمانيين وترفهم : فالأكثرية تقيم في البلاط ولا تهتم الا قليلاً بأبرشياتها . فأسقفية ستراسبورغ التي كان حبرها اميراً وقاضياً بلغ دخلها ٤٠٠ ٠٠٠ ليرة .

وفي هذه الاثناء عرفت عامة الأكليريوس (٥٠ ٠٠٠ خوري او نائب) أغلب الأحيان صعوبات حقيقية . فكان الخوارنة ونوابهم وكلهم تقريباً من عامة الشعب لا يتلقون الا الجزء الهزيل (٧٥٠ ليرة للخوارنة و ٣٠٠ لنوابهم منذ ١٧٨٦) الذي يتركه لهم اصحاب المشور من الاكليركيين وأحياناً العلمانيين الذين يحبون مداخيل الرعية دون ان يقوموا بمخدمتها . فلذلك كان الخوارنة ونوابهم يؤلفون أحياناً رعاةً كنسياً حقيقياً خارجاً من الشعب وعائشاً معه يقاسمه روحه وتطلعاته . ومثال عامة الأكليريوس في الدوفينه شديد الدلالة بشكل خاص في هذا المصارع . فأكثر من أي إقليم آخر ظهرت في

الدوفينه بأكراً جداً انتفاضة الحوارنة التي أثار انتفجار المنظمة في اولى جلسات البرلمانات . وتجد هذه الروح الثأرية تعليلها في العدد المرتفع من الكهنة العائشين على مورد ضئيل ، وقد ابعدهم عليه الاكليروس والمساندة التي وجدت لها لدى أعضاء البرلمانات . والصعوبات التي يتخبط فيها الكهنة ونوابهم قد اوصلتهم الى صياغة مطالب زمنية سرعان ما تغلغلت الى الميسدان اللاهوتي . فمئذ ١٧٧٦ نشر اسقف غرينوبل الدستوري المقبل هنري ريمون كتاباً أوحاه الغنى الفاحش يؤسس حقوق الحوارنة على تاريخ عصور الكنيسة الاولى وعلى تقاليد الجامع وعقيدة الآباء . وفي ١٧٨٩ دفعت عريضة حوارنة الدوفينه هذه الافكار الى نتائجها القصوى مع محافظتهم على لهجة احترام بالنسبة للأساقفة وربطت مصير عامة الاكليروس بمصير الطبقة الثالثة .

ومع ذلك لا يمكن ان ننسى ان الكنيسة في مجتمع النظام القديم قد ربطت مصيرها بمصير الارستوقراطية رغم هذا الموقف الذي اتخذته عامة الاكليروس . والارستوقراطية لم تنقطع عن الانفلاق على نفسها خلال القرن الثامن عشر بمقدار ما كانت تزداد ظروف حياتها خطورة . فقد تحولت الى طبقة تواجه البورجوازية : فنبلاء السيف ونبلاء الرداء وعلية الاكليروس يحتكرون لانفسهم الوظائف العسكرية والقضائية او الكنسية التي ابعدها عنها عامة الشعب . ويحدث ذلك في الوقت الذي لم تعد فيه هذه الارستوقراطية تبررها الخدمات التي تقدمها للدولة او للكنيسة ، والاكرام والامتيازات التي استطاعت في وقت من الاوقات ان تكون تعويضاً مشروعاً عنها ، بعد ان اصبحت طفيلية فقط . وبذلك كانت الارستوقراطية تنفصل عن الامة بعدم فائدتها وبواسطة ادعائها ورفضها المنيد لمواجهة الخير العام .

ثانياً - انطلاق الطبقة الثالثة ومصاعبها

لقد اطلق على المنظمة الثالثة منذ نهاية القرن الخامس عشر اسم الطبقة

الثالثة . وكانت تمثل اكثرية الامة الساحقة : اي اكثر من ٢٤ مليوناً من السكان في نهاية النظام القديم . فقد تنظم النبلاء والاكليروس قبلها بمدة طويلة . ولكن اهمية الطبقة الثالثة ازدادت بسرعة بفعل دور اعضائها في الامة وفي الدولة . ومنذ اوائل القرن السابع عشر كان « لويزو » يلاحظ ان الطبقة الثالثة هي : « في الوقت الحاضر متمتعة بسلطان وقوة اعظم بكثير مما كانت عليه في السابق لان قضاة العدل ورجال المال جميعهم منها منذ ان احتقر النبلاء الآداب واعتنقوا البطالة » .

وأشار سيس الى اهمة الطبقة الثالثة في نهاية النظام القديم في كتيبه الشهير سنة ١٧٨٩ : ما هي الطبقة الثالثة ؟ ويحيب عن هذا السؤال : انها كل شيء . وهو يبرهن في فصله الأول ، ان الطبقة الثالثة هي امة تامة : « من يحسر على القول ان الطبقة الثالثة لا تملك كل ما يلزم لتشكيل امة تامة ؟ انما الرجل القوي والمتين الذي ما تزال ذراع منه مكبلة . فاذا نزعنا الطبقة صاحبة الامتيازات ، لا تخسر الامة شيئاً بل انها تزدهر غنى . وهكذا ما هي الطبقة الثالثة ؟ هي كل شيء انما كل شيء معطل ومقصور . ماذا تصبح بدون الطبقة المحظوظة ؟ كل شيء انما كل شيء حر مزدهر . لا شيء يسير بدونها وكل شيء يسير بنوع افضل بما لا نهاية له بدون الآخرين » . ويستنتج « سيس » : « فالطبقة الثالثة تحتضن بالتالي كل ما يخص الامة . وكل ما ليس الطبقة الثالثة لا يمكن اعتباره كأنه من الامة » .

كانت الطبقة الثالثة تشمل الفئات الشعبية في الارياف والمدن ، ثم البورجوازية الصغيرة والمتوسطة من مهنيين وتجار في اساسهم دون ان يكون ممكناً رسم حد واضح بين هذه الفئات الاجتماعية المختلفة . وكان يرتبط بهذه الطبقات المتوسطة اعضاء المهن الحرة : القضاة ، والمحامون وكتاب العدل والاساقفة والاطباء والجراحون .. وينتمي الى البورجوازية العليا ممثلو المال والتجارة الكبيرة : ويأتي في الصف الأول اصحاب السفن ، ورجال المال ومتمهدو الفرائب واصحاب البنوك . فهم يتفوقون على النبلاء بالثروة ولكنهم كانوا يطمحون الى دخول طبقة النبلاء بشراء وظيفة او رتبة شرف . والذي ،

مع هذا التنوع الاجتماعي ، كان يؤلف وحدة الطبقة الثالثة هو معارضة الامتيازات والمطالبة بالمساواة المدنية . وما ان يتم الحصول على هذا المطلب الاخير حتى يختفي التضامن بين مختلف فئات الطبقة الثالثة الاجتماعية : ومن ذلك نجم تطور الصراع بين الطبقات في عهد الثورة . فالطبقة الثالثة التي تجمع عامة الشعب كانت تؤلف بالتالي منظمة لا صنفاً . لقد كانت نوعاً من وحدة لا يمكن تكوين فكرة واضحة عنها الا بتعليلها الى عناصرها الاجتماعية المختلفة .

١ - قوة البورجوازية وتنوعها

كانت البورجوازية تؤلف الفئة المزدهرة من الطبقة الثالثة : فقد قادت الثورة واستفادت منها . وكانت تشغل بفنائها وثقافتها المرتبة الاولى في المجتمع وهو وضع متناقض مع الوجود الرسمي للطبقات المحظوظة . ويمكن تمييز مجموعات مختلفة باعتبار مرتبتهم في المجتمع ومكانتهم في الحياة الاقتصادية : مجموعة البورجوازيين بحصر المعنى وهم البورجوازية السلبية المؤلفة من اصحاب الدخل الذين يعيشون من فائدة رؤوس اموالهم او من مداخيل الاملاك العقارية - مجموعة المهن الحرة ورجال القانون والضباط وهي مجموعة شديدة التمسك والتنوع . مجموعة الحرفيين والحائوتين وهي بورجوازية صغيرة او متوسطة مرتبطة بالنظام التقليدي للانتاج والمقايضات - مجموعة بورجوازية الاعمال الكبرى وهي مجموعة نشيطة تعيش من الربح مباشرة وهي جناح البورجوازية التاجر . والبورجوازية بالنسبة الى مجموع الطبقة الثالثة لا تشكل بطبيعة الحال الاقلية حتى ولو ادخلنا فيها مجموع الحرفيين .

لقد بقيت فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر زراعية في جوهرها وبالنسبة للانتاج الصناعي بلاد الحرفيين . فلارصدة كانت قليلة الانتشار . وكان النقد المتداول قليلاً . وكانت هذه الملامح تنعكس على تركيب البورجوازية الاجتماعي .

كانت بورجوازية اصحاب المال الموضوع بالفائدة تؤلف مجموعة سلبية

اقتصادياً خارجة من بورجوازية التجارة او الاعمال وتعيش من فائدة رؤوس اموالها . وبما ان البورجوازية استمرت في الاستغناء خلال القرن كله ، فان عدد اصحاب الدخل لم يقطع عن الازدياد . وهكذا في غرينوبل لم تنقطع مجموعة اصحاب الدخل (ومجموعة الارامل) عن النمو : ففي ١٧٧٣ كان اصحاب الدخل يمثلون ٢١٤٩ بالمائة من عدد البورجوازيين ، ورجال القانون ١٣٤٨ بالمائة ، والتجار ١٧٤٦ بالمائة . وفي ١٧٨٩ انخفضت نسبة التجار الى ١١ بالمائة بينما ارتفعت نسبة اصحاب الدخل الى ٢٨ بالمائة . وفي تولوز تؤلف هذه البورجوازية من اصحاب الدخل حوالي ١٠ بالمائة من مجموع الفئة . في ألبى تنخفض النسبة الى ٢ و ٣ بالمائة . ويبدو ان مجموعة اصحاب الدخل قد شملت حوالي ١٠ بالمائة من مجموع البورجوازية . وكان مع ذلك تنوع عظيم في نوعية صاحب الدخل . ففي المسافر يشير مؤرخ الى « بورجوازية سافلة من صفار اصحاب الدخل المغمورين » . نجد صاحب الدخل إما في أعلى السلم الاجتماعي أو في اسفله . فصاحب الدخل يعني نوعاً من الحياة (الحياة بورجوازية) تشتمل على مستويات متعددة تتفق مع أقصى تنوعات الثروة . وكذلك كان متنوعاً مصدر هذه المداخل التي قد تنجم عن حصص في مشاريع تجارية وعن مداخل من قصر البلدية (مصلحة القروض) عن الاجور في المدينة ، عن المزارع الريفية . فملكية البورجوازية العقارية (ومفهوم ان الامر يعني هنا البورجوازية في مجملها وليس بورجوازية اصحاب الدخل وحدهم) يمكن ان تقدر بـ ١٢ الى ١٥ بالمائة من الاراضي حسب الاقاليم : ١٦ بالمائة في الشمال ، ٩ بالمائة في الآرتوا ، ٢٠ بالمائة في بورغونيا ، أكثر من ١٥ بالمائة في الموج و ٢٠ بالمائة في ابرشية مونبيلييه . وكانت تشتد حول المدن لأن شراء المقارات القريبة من إقامة البورجوازيين في المدن قد شكلت دائماً الموضع المفضل للعديد منهم الذين اغتنوا عن طريق التجارة .

وكانت بورجوازية المهن الحرة تؤلف مجموعة شديدة التنوع وجدت فيها الطبقة الثالثة المعبرين الرئيسيين عنها . هنا ايضاً كان التصاعد على الاغلب

تجارياً ورأس المال الاسامي ناتج عن الكسب . فأصحاب الوظائف التي لا تمنح رتبة الشرف يجب تصنيفهم في هذه المجموعة : وظائف العدل او وظائف المال ، الشرف الذي ترفقه وظيفة عامة . وكان القضاة مالكيين لوظائفهم التي اشلوها . وفي المرتبة الاولى من المهن الحرة يخصص للمنى الوظائف القضائية وهي كثيرة العدد : نواب عامون ، مأمورو التنفيذ ، كتاب عدل محامون لدى مختلف المحاكم في النظام القديم . ولم يكن للمهن الحرة الاخرى مثل هذا الازدهار المشرق . فالاطباء كانوا قادرين ولا يتمتعون باحترام كبير الا بعض منهم بلغوا الشهرة (ترونشان غيوتان ...) ونعرف في المدن الصغيرة على الاخص العقائري او الجراح الذي كان في الوقت نفسه حلاقاً من زمن غير طويل جداً . وكان للاساقفة اهمية اقل . ايضاً باستثناء بعض المشاهير الضخمين الذين كانوا يعملون في معهد فرنسا او في كليتي الطب والحقوق . وكانوا في تلك الانثناء قلة لان الكنيسة كانت تحتكر التعليم . وكانت اكثرية المعلمين الذين يعملون ، معلمي مدارس او مربين . واخيراً رجال الأدب ، وكتاب القصة (الصحفيون) المديون نسبياً في باريس (بريسو ...) . وفي غرينوبل حيث وجود المحاكم ينبىء عن وجود كثير من رجال القانون من محامين ونواب عامين . فهم يشكلون ١٣ و ٨ بالمئة من عدد البورجوازيين . وفي تولوز مدينة المحاكم ايضاً والادارات الاقليمية ، يشكل القضاة الحاصلون على وظائف عدلية ومالية لا تمنح لقب الشرف واعضاء المهن الحرة ، من ١٠ الى ٢٠ بالمئة من المجموعة . وفي « بو » كان يمارس ٢٠٠ من اصل ٩٠٠٠ مواطن مهناً قضائية او حرة . وفي مجموع البلاد يمكن اعتبار مجمل المهن الحرة من ١٠ الى ٢٠ بالمئة من اعداد البورجوازية . وكانت الظروف هنا ايضاً متنوعة جداً كالايجور والمرتبات . فالبعض يُعتبر من الارستوقراطية والبعض الآخر يستمر في مصنع متوسط . وهذه الفئة من البورجوازية ورجال القانون بالدرجة الاولى ، لعبت الدور الاول سنة ١٧٨٩ رغم سير حياتها البسيط على العموم وثقافتها الفكرية المتقدمة وانتهاؤها المتحمس للافكار الفلسفية . لقد قدمت جزءاً كبيراً من جهاز الثورة .

كانت البورجوازية الصغيرة الحرفية والحانوتية على غرار بورجوازية الاعمال فوقها ، تعيش من العكس . فهذه المجموعات تمتلك وسائل الإنتاج . فهي تؤلف حوالي ثلثي عدد البورجوازية الصحيح . فمن ادنى الى اعلى هذا التصنيف ، كانت التنوع الاجتماعي يتم بانقاص دور العمل وزيادة دور رأس المال . أما بالنسبة للحرفة والحانوت قيمة دار ما نهبط في السلم الاجتماعي فتتناقص أهمية رأس المال بينما تزداد أهمية العمل الشخصي كمصدر للدخل . وننتقل على هذا النحو بطريقة لا شعورية الى الفئات الشعبية بحصر المعنى . فهذه المجموعات الاجتماعية كانت مرتبطة بأشكال الاقتصاد التقليدية ، بالتجارة الصغيرة ، والحرفة ، التي تمتاز بتوزيع رأس المال كما تتوزع اليد العاملة في الحرف الصغيرة . والتقنية فيها رتيبة والآلات رديئة . وكان ما يزال لهذا الإنتاج الحرفي أهمية عظمى . ان التبدلات في تقنيات الإنتاج والمقايضات سببت ازمة في انماط الاقتصاد التقليدية . فمفاهيم الليبرالية الاقتصادية والمنافسة الحرة تتعارض مع نظام النقابات . وفي نهاية القرن الثامن عشر عم الاستياء لدى اكثرية الحرفيين . فالبعض يرون وضمهم ينهار فنوا ان يتحولوا الى صف الاجراء . وآخرون يخشون قيام منافسين لهم يعملون اليهم الخراب . فالحرفيون على العموم كانوا معادين للتنظيم الرأسمالي في الإنتاج . فقد كانوا انصار التنظيم لا انصار الحرية الاقتصادية على غرار بورجوازية الاعمال . ولكي نطلق حكماً على حالتهم الفكرية ينبغي ان ندخل في حسابنا محاولات دخلهم : فهي تختلف وفق حصة العمل وحصة رأس المال . فارتفاع الدخل يتفق مع ارتفاع الاسعار بالنسبة للحرفيين التجار : وفي القرن الثامن عشر كثيرون من اولاد اصحاب الملاهي وصلوا عن طريق القضاء (كتبة العدل ، امناء سر مساعدي القضاء) الى المهن الحرة . والحرفيون التجار الذين ينتجون الزبائن استفادوا هم ايضاً من ارتفاع الاسعار ، فازداد انتاجهم . اما الحرفيون العمال في الحرف المرتبطة والمعيشون اساساً من اجر (تعرفه) فكانوا ضحايا الانحراف المتصاعد بين خط الاسعار البياني وخط الأجور : فعق عندما يزداد اجرهم الاسمي ، تنخفض قوة الشراء لديهم . فكان هؤلاء الحرفيون المرتبطون ينضمون

بالتالي الى انخفاض في الدخل امتازت به الطبقات الشعبية في المدن في نهاية الحكم القديم . واستنفرت الازمة مختلف جماعات الحرفيين التي قدمت أطر الثورة الشعبية في المدن . ولكن تنافر المصالح منها من صياغة منهاج اجتماعي متجانس فنتج عن ذلك بعض المناورات في تاريخ الثورة وعلى الاخص في السنة الثانية .

لقد كانت بورجوازية الأعمال الكبيرة بورجوازية نشيطة تعيش من الكسب مباشرة : فهي فئة المتعهدين بالمعنى الواضح للكلمة وحسب آدم سميث فئة « رؤساء المشاريع » . وهي تشمل أيضاً حسب نشاطاتها مجموعات مختلفة تتنوع أيضاً وفق الحوافز الجغرافية والماضي التاريخي .

وكانت بورجوازية المال تحتل المقام الاول . فكان متمهده الضرائب الذين يتشاركون لاستئجار جباية الضرائب غير المباشرة كل ست سنوات ، واصحاب البنوك ومتعهده الجيش ورجال الضابطة المالية ، وولفون ارستوقراطية بورجوازية حقيقية مرتبطة اغلب الاحيان بارستوقراطية المولد . وكان دورهم الاجتماعي ضخماً فهم خشبة الخلاص وحياة الفلاسفة . فكانوا يكسبون ثروات ضخمة بفضل جباية الضرائب غير المباشرة وبفضل قروض الدولة ، وظهور اولى شركات الاسهم . وقد جعلتهم قساسة الضرائب المجبسة مكروهين لدى الشعب . ففي ١٧٩٣ أرسل متمهده الضرائب الى المقصلة .

وكانت البورجوازية التجارية مزدهرة بشكل خاص في المرافئ البحرية . فبورديو وسانت ولاروئيل اصبحت غنية بفضل التجارة مع الجزر ومع الانكيل وعلى الاخص مع سان دومينغ . فباتي من هناك السكر والقهوة والانديفو والقطن . وكانت تجارة خشب البنوس تقدم لهم عبيداً سوداً كانت المتاجرة بهم تشكل مصدراً لداخيل غنية في الارتفاع .

وفي ١٧٦٨ كانت تجارة بورديو تدعي ان في مدهورها ان تقدم للجزر الاميركية تقريباً ربع انتصير الستوي للسود من المبادلة الفرنسية . ومرفأ بورديو نفسه في ١٧٧١ كان يستورد ما قيمته ١١٢ مليون ليرة من القهوة و ٢١

مليوناً من الانديغو و ١٩ مليوناً من السكر الابيض واخيراً تسعة ملايين من السكر الخام . وكانت مرسيليا متخصصة بتجارة الشرق الذي كانت فرنسا تحتل فيه المقام الاول . ومن ١٧١٦ الى ١٧٨٩ ازدادت التجارة اربعة اضعاف . وهكذا قامت في المرافئ والمدن التجارية ثروات هائلة . ومنها خرج زعماء الحزب المتعلق بأولوية البورجوازية كالمكيين الدستوريين ثم الجيرونديين واستخدمت البورجوازية هذه الثروات المكثفة لاقتلاك الاراضي وهو رمز التفوق الاجتماعي في مجتمع ما زال اقطاعياً ، وكذلك لتمويل الصناعة الكبرى الوليد . لقد تقدم الانطلاق التجاري التطور الصناعي . اما البورجوازية الصناعية فكانت ما تكاد تتحرر من التجارة . وقد ظلت الصناعة (كانت تسمى الفيركة او العمل اليدوي) لمدة طويلة ملعقة بالتجارة ، فالتاجر يقدم للحرفيين الذير يعملون في بيوتهم مواد اولية ويأخذ منهم الانتاج المصنوع . وقد ارتدت الصناعة القروية النامية جداً في القرن الثامن عشر هذا الطابع : فكان يعمل آلاف القرويين على هذا النحو لتجار المدن . وظهر الانتاج الرأسمالي الضخم في الصناعات الجديدة التي تتطلب آلات باهظة الثمن . وبدأت ترتسم معالم المركزية الصناعية . فقد نشأت في صناعة التعدين مصانع حديدية في اللورين والكريزو (١٧٨٧) . فالكريزو وهي شركة مساهمة كانت تملك آلات راقية : آلات على النار ، سكة حديد على الخيول ، اربعة افران عالية ، ومصهران كبيران . وكان معمل الثقب اعم جميع المنشآت المماثلة له في اوروبا . وكان « ديتروخ » ملك الحديد في ذلك العهد ، على رأس أقوى مجموعة صناعية في فرنسا . فكانت معاملته في نيدربرون تجمع اكثر من ٨٠٠ عامل . وكان يملك معامل في « روتو » ، « جيجرثال » ، ريشوفين . وما زال اصحاب الامتيازات يمتلكون قسماً مهماً من انتاج المعادن طالما ان البلاء لا ينحطون عن مرتبتهم اذا أصبحوا اسباب مصانع الحديد . مثال ذلك آل وندل في شارل فيل وهامبورغ وهايانج . وتجددت صناعة الفحم هي ايضاً . فلشأت شركات مساهمة ساعدت على استثمار اكثر عقلانية وعلى تركز عدد كبير من العمال . فكانت

فرصة مناجم أنزان التي تأسست في ١٧٥٧ تشغل ٤٠٠٠ عامل . ومع نهاية النظام القديم ارتسمت بعض ملامح الصناعة الرأسمالية الكبرى . ويتوزع نسق النمو الصناعي الذي درسه بيار ليون لمرحلة ١٧٣٠ - ١٨٣٠ في كتابه « القرن الثامن عشر الصناعي » ، حسب الاقاليم وأكثر من ذلك حسب قطاعات الانتاج .

قطاعات النمو البطيء : الصناعات الاساسية ؛ المنسوجات التقليدية ؛ اجواخ وأقمشة الصوف والكتان . لقد كان نمو الانتاج لمجموع فرنسا خلال قرن من الزمن ضعيفاً نسبياً : ٦١ بالمائة . ومع اعتبار الفروق الاقليمية يكون إقليم اللانغدوغ قد زاد انتاجه ١٤٣ بالمائة من ١٧٠٣ - ١٧٨٩ ، ومونتوبان وبوردو ١٠٩ بالمائة ما بين هذين التاريخين . وقوصلت مقاطعة الشامبانيا الى زيادة ١٢٧ بالمائة من ١٦٩٢ الى ١٧٨٩ ، ليبيري ٨١ بالمائة ، الاورليانيه ٤٥ بالمائة ، النورماندي ١٣ بالمائة فقط في هذه الحدود الزمنية نفسها . اما الاوفيرنيا والبواتو فقد استمرتا على جمودهما . وبعض الاقاليم تراجعت مثل ليموزان (١٨ - بالمائة) ، البروفانس (٣٦ - بالمائة) .

قطاعات النمو السريع : الصناعات الجديدة التي أنعمتها تقنية متقدمة وقبول مهم ، صناعة الفحم ، التعدين والمنسوجات الجديدة . بالنسبة لصناعة الفحم ومع الانتباه الى صفة الاحصائيات التقريبية ، يقدر بيار ليون زيادة انتاجها من ٧ الى ٨٠٠ بالمائة . وفي « أنزان » ، حيث تقوم مجموعات متلاحقة برفع مثل زيادة الانتاج ما بين ١٧٤٤ و ١٧٨٩ الى ٦٨١ بالمائة . اما في صناعات التعدين فالنمو متواضع حتى عهد الثورة ثم تسارع بعد ذلك وعاد الى التدني بعد ١٨١٥ : وهكذا يشير انتاج الصلب الى زيادة ٧٣ بالمائة من ١٧٣٨ الى ١٧٨٩ ولكن الى ١١٠٠ بالمائة من ١٧٣٨ - ١٨١١ . اما المصنوعات القطنية والاقمشة المصبوغة والصناعات الجديدة فاذا نقصتنا ارقامها الاجمالية فان منطقة روان تشير بالنسبة الى الاولى الى زيادة ١٠٧ بالمائة من ١٧٣٢ الى ١٧٦٦ بينما رقم أعمال المنسوجات الهندية الملموزية يزيد على ٧٣٨ بالمائة من ١٧٥٨ الى

١٧٨٦ . اما صناعة المنسوجات الحريرية وهي الصناعة القديمة فتتسم بطابع انطلاقة الصناعة الجديدة بعد ان استفادت من الازدهار العام : في ليون يزداد عدد الانوال ١٨٥ بالمائة من ١٧٢٠ الى ١٧٨٨ . وفي الدوفينه يزداد انتاج الحريريات الناعمة ٤٠٠ بالمائة (وزناً) من ١٧٣٠ الى ١٧٦٧ .

ومهما تكن قوة انتشار الصناعة الفرنسية عظيمة يبدو ان تأثير النمو الصناعي على النمو الاقتصادي العام في البلاد كان متواضعاً نسبياً . وفيما يختص بالزراعة يبدو انها أثرت على نمو الصناعة بارتفاع الدخل العقاري لان نمو الدخل الزراعي تسبب بتوظيف اموال مهمة في المشاريع الصناعية . اما التجارة فقد كان للنمو الصناعي تأثير على بنيتها . فمن ١٧١٦ الى ١٧٨٧ كانت زيادة صادرات المنتجات المصنوعة ٢٢١ بالمائة (التزايد المجموعي للصادرات الفرنسية : ٢٩٨ بالمائة) .

واذا استثنينا التجارة مع المستعمرات فان حصة المواد الأولية الصناعية في الواردات تتراوح بين ١٢ و ٤٢ بالمائة .

ان ظاهرة هذا النشاط الاقتصادي جعلت رجال البورجوازية يدركون أهمية طبقتهم ويفهمون انها تعارض الارستوقراطية دون رجعة فسييس في كتيبه يعرف الطبقة الثالثة بواسطة الاعمال الخاصة والوظائف العامة التي تقوم بها : الطبقة الثالثة هي كل الامة . اما طبقة النبلاء فلا تستطيع ان تكون جزءاً من الامة فهي لا تدخل التنظيم الاجتماعي : انها تستمر جامدة وسط الحركة العامة فهي « تلتهم أفضل قسم من الانتاج دون ان تسهم بشيء للعمل على خلقه ... ان طبقة مثل هذه غريبة عن الامة بالتاكيد بسبب خمولها » .

واظهر بارناف عن عمق اكبر . صحيح انه 'رئي في خضم هذا النشاط الصناعي الذي ، اذا صدقنا مفتش مصانع رولان وهو يكتب في ١٧٨٥ ، جعل من الدوفينه الاقليم الأول في المملكة بتنوع المعامل وكثافتها وبأهمية انتاجها . يؤكد برناف في كتابه « مدخل الى الثورة الفرنسية » المكتوب بعد افتراق الجمعية التأسيسية وبعد ان وضع مبدأ ان الملكية تؤثر على المؤسسات ، ان

المؤسسات التي انشأتها الارستوقراطية المقارئة معارض حلول العصر الصناعي وتؤخره : « حالما تتوصل الفنون والتجارة الى التغلغل في اوساط الشعب وتخلق وسيلة جديدة للثروة في خدمة الطبقة الشغيلة تتعرض ثورة في القوانين السياسية . فكل توزيع جديد للثروة ينجم عنه توزيع جديد للسلطة . وكما ان ملكية الاراضي رفعت الارستوقراطية كذلك ترفع الملكية الصناعية سلطة الشعب » . وبرئاف يكتب كلمة شعب حيث نفهم بوجوازية والبورجوازية تمثل الامة . فالملكية الصناعية او اوسع من ذلك المقولة تجلب بالتالي حكم الطبقة ، التي تمتلكها ، السياسي .

ويشدد برئاف بوضوح على التناقض بين الملكية المقارئة والملكية المقولة وبين الطبقات التي تعتمد عليها فقد كان للبورجوازية التجارية والصناعية معنى نافذاً عن التطور الاجتماعي والقوة الاقتصادية التي تمثلها . فقادت الثورة الى غايتها بوجودان واثق من مصالحه

٢ - الفئات الشعبية في المدن : الحزب اليومي

كانت الفئات الشعبية في المدن مجزأة كذلك الى مجموعات متفرقة لم يكن سلوكها موحداً خلال الثورة وهي الملائحة التحاماً وثيقاً بالبورجوازية الثورية بسبب حقدتها على الارستوقراطية وعلى النظام القديم الذي كانت تثن تحت عبء نيره . واذا وقفت هذه الفئات حتى النهاية ضد الارستوقراطية فان مواقفها تنوعت بالنسبة لاقسام البورجوازية المتتالية التي جاءت على رأس الحركة الثورية .

ان الجمهور الذي كان يعمل بيديه ويُنتج اطلق عليه الملاكون من ارستوقراطيين وبورجوازيين كبار تعبيراً يشير الى الاحتقار هو كلمة « الشعب » . في الواقع لقد كانت الفروق عديدة كالتناقضات بين البورجوازية المتوسطة والبروليتاريا اذا استعملنا التعبير المعاصر . لقد ذكر غالباً رأي زوجة « ليا » عضو الجمعية التأسيسية وهي ابنة النجار دوبي (ويجب ان نفهم بنجار متعهد

لمجساة (مضيف روبسيير . وحسب رأيها كان والدها مدركا لشرفه البورجوازي فلم يقبل قط على مائدته احد خدامه اعني عماله : ومن ذلك يمكن تقدير الفاصل بين البعاقبة والثوار الشعبيين ، بين البورجوازية الصغيرة او المتوسطة وبين الفئات الشعبية بمصر المعنى .

اين كانت تقف حدود هؤلاء وأولئك ؟ من الصعب جداً ان لم يكن المستحيل تعيين ذلك . ففي هذا المجتمع المزدهر ارستوقراطياً لم يكن الفصل قائماً بوضوح بين الفئات الاجتماعية المشمولة بتعبير الطبقة الثالثة العام . فتكفل التطور الرأسمالي بتعيين هذه المتناقضات . فالانتاج الحرفي الذي استمر سائداً والنظام الحائقي في المبادلات سهلاً الانتقال غير المحسوس من الشعب الى البورجوازية . وكان الحرفيون المرتبطون يقومون على حدود الفئات الشعبية والبورجوازية الصغيرة : الحرفيون من نمط عمال الحرير في ليون الذين يدفع لهم التاجر الرأسمالي بطريقة خاصة وهو يقدم المادة الاولى ويتاجر بالنتاج المصنوع . فالحرفي يعمل في بيته بعيداً عن مراقبة التاجر ، والآلة تخصه اغلب الاحيان ، وكان احياناً يستعين برققاء يبدو بالتالي ككرب عمل صغير غير ان هذا الحرفي لم يكن في الواقع اقتصادياً بل اجيراً تحت اشراف رأس المال التجاري ، فهذه البنية الاجتماعية وارتباط هؤلاء الحرفيين بالنسبة للتعرفة التي يحددها التجار مسؤولان عن اضطرابات ليون في القرن الثامن عشر وعلى الاخص مظاهرة عمال الحرير في ١٧٤٤ التي اجبرت وكيل الملك ان يدخل الجيش الى المدينة . وينبغي من جهة أخرى التمييز بين عمال المهنة الواحدة المنتظمين في نقابة (انتاج حرفي) وبين عمال انفبارك وعمال الصناعة الكبرى الوليد رغم قلة عدد عمالها .

واستمر العمال والمتمرنون المتجمعون في نقابات ، مرتبطين ارتباطاً اقتصادياً وايدولوجياً وثيقاً بالملكين . فمشغل الأسره يؤلف في المهن الحرفية خلية انتاج مستقلة فلما عن ذلك نمط من العلاقات الاجتماعية . فكان المتمرنون وحتى العمال (واحد أو اثنان عادة) يعيشون تحت سقف المعلم دون ان يكون ذلك

فالونا مطلقاً على خبزه وصحنه وسريره وبيته . وكانت هذه العادة ما تزال سارية في كثير من المهن عشية الثورة . وبمقدار ما كانت هذه العادة تصير الى الزوال كان ينتج عنها انفصال المعلمين عن العمال وبالتالي تفكك عالم العمل التقليدي ويزيد من حدته تزايد عدد العمال النامي .

وكان باستطاعة عمال مصانع النسيج ان يتسلقوا بسهولة مختلف درجات سلم العمال . فلم يكن يطلب منهم اي تمرين منتظم . غير انهم كانوا خاضعين لنظام قوانين المشاغل الصارم فكان من الصعب عليهم ترك رب عملهم : فهم يحتاجون لاجازة مكتوبة . وفي ١٧٨١ اقر فرض البطاقة على كل صاحب أجر . ولا ينبغي المبالغة مع ذلك في الاهمية العددية بهذه المجموعة من المأجورين في المدن التي تبشر ببروليتاريا القرن التاسع عشر .

وربما يشكل عمال الزبائن أهم مجموعة في الفئات الشعبية ضمن المدن : مياومون ، بستانيون ، حاملون ، ناقلو الماء والحطب ، والعمال الصغار الذين يقومون بخدمات محدودة وبأعمال مختلفة . يضاف الى ذلك جهاز الخدم لدى الارستوقراطيين والبورجوازية (خدم ، طبّاخون ، سائقو العربات ...) وعدد كبير على الاخص في بعض احياء باريس كحي سان جرمان ، والقرويون الذين يقدمون خدماتهم في المدن في الفصول السيئة : مثال ذلك الليموزيون في باريس ويكثر عددهم في مهن البناء من الحريف الى الربيع .

وازدادت ظروف حياة الفئات الشعبية في المدن خطورة خلال القرن الثامن عشر . وساهمت زيادة سكان المدن بينها راحت الاسعار ترتفع بفقدان التوازن بين الاجور بالنسبة لكلفة المعيشة . فحدث ميل في النصف الثاني من القرن الى إنقار الجماعات المأجورة . بالنسبة للعرف لم تكن ظروف حياة العمال تختلف على كل حال في جوهرها عن ظروف حياة المعلمين . كانت أدنى منها بشكل بسيط . وكان يوم العمل يمتد على العموم من الفجر حتى الليل . ففي فرساي كان العمل في عدد من المصانع يستمر في فصل الصيف من الساعة الرابعة صباحاً حتى الثامنة مساءً . وفي باريس كان العمل يستمر في أكابر المهن ١٦ ساعة .

والعاملون في تجليد الكتب وطبعمها الذين لا يتعدى يومهم ١٤ ساعة كانوا معتبرين من المحظوظين . وتجدر الإشارة الى ان العمل كان اقل شدة من ايامنا وعلى نسق اشد بطلاً . وكانت اعياد البطالة الديلية اكثر عدداً نسبياً . أما المشكلة الاساسية في حياة الشعب فكانت مشكلة الاجرة والقدرة الشرائية . فالاختلاف في ارتفاع الاسعار يطال دون تفريق فئات الشعب كلها حسب تنظيم ميزانيتها . وقد حصلت الزيادة في الحبوب اكثراً من غيرها فكانت اصابة الشعب من جراء ذلك أقسى نظراً لتزايد عدد السكان على الاخص في الفئات الاجتماعية المتخلفة ونظراً لأهمية الخبز العظمى في التغذية الشعبية . ومن الضروري ، لتعيين دليل كلفة الحياة الشعبية ان نحدد بشكل تقريبي نسبة فئات الصرف المختلفة : في القرن الثامن عشر يذهب أرنست لابروس الى الخبز نصف الدخل الشعبي (هذا حد ادنى) ، و ١٦٪ للخضار واللحم والخمر ، و ١٥٪ لللباس ، و ٥٪ للتدفئة و ١٪ للآفارة . واذا طبقنا أدلة المدى الطويل على أثمان كل من هذه السلع المختلفة يستنتج أرنست لابروس بالنسبة الى مرحلة القاعدة ١٧٢٦ - ١٧٤١ ، ان كلفة المعيشة قد زادت ٤٥٪ خلال دورة ١٧٧١ - ١٧٨٩ و ٦٢ بالمائة خلال سنوات ١٧٨٥ - ١٧٨٩ . على ان التقلبات الفصلية أحدثت نتائج مريعة . فمشية ١٧٨٩ كانت حصة الخبز في الميزانية الشعبية تشكل ٥٨٪ نتيجة للارتفاع العام في الاسعار . وفي ١٧٨٩ بلغت ٨٨ بالمائة . ولم يبق الا ١٢ بالمائة من الدخل للنفقات الأخرى . فكان ارتفاع الاسعار لا يؤثر على المجموعات الاجتماعية الميسورة بينما كان يرهق الفقراء .

وكانت الاجور تتنوع بطبيعة الحال حسب المهن، والمدن . فكان باستطاعة عمال المدن المختصين ان يكسبوا ٤٠ فلساً ولكن المعدل الوسطي لم يكن يتعدى ٢٠ الى ٢٥ فلساً في صناعة النسيج على الاخص، وكان فوبان يعتبر معدل الاجور الوسطى ١٥ فلساً في نهاية حكم لويس الرابع عشر . واستمرت الاجور ثابتة حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريباً . وقد قدرت دراسة جرت في ١٧٧٧ معدل الاجور الوسطي بـ ١٧ فلساً . ويمكن اعتبارها ٢٠ فلساً حوالى

١٧٨٩ . واذا كانت ليبرة الخبز تساوي فلسين في السنين الخمسة ، فان القوة الشرائية المتوسطة لدى العامل تمثل بالتالي في نهاية العهد القديم ٢٠ ليبرة من الخبز . والمشكلة هي ان نعرف هل أقامت حركة الاجور عرضية ارتفاع الاسعار على كلفة المعيشة الشعبية ام زادت خطورة . وانطلاقاً من مرحلة القاعدة ١٧٢٦ - ١٧٤١ تظهر السلاسل الاحصائية التي قام بها أرنست لابروس زيادة ١٧ بالمئة في الاجور لمرحلة ١٧٧١ - ١٧٨٩ . ولكن ارتفاع الاجور لم يبلغ ١١ بالمئة في نصف الحالات تقريباً (ونعني السلاسل المحلية) . وكان الارتفاع ٢٢ بالمئة بالنسبة لسنوات ١٧٨٥ - ١٧٨٩ . وتخطى ٢٦ بالمئة في ثلاث مدن . وتوسع ارتفاع الاجور بالنسبة للمهن : فكان في البناء ١٨ بالمئة (١٧٧١ - ١٧٨٩) و ٢٤ بالمئة (١٧٨٥ - ١٧٨٩) . والعيام الزراعي ١٢ و ١٦ بالمئة ويبدو ان النسيج بقي في نصف الطريق . فارتفاع المدى الطويل كان هنا بالتالي ضعيفاً جداً بالنسبة لارتفاع الاسعار (٤٨ و ٦٥ بالمئة) : لقد تبعت الاجور الاسعار دون ان تلحق بها . على ان التنوعات الدورية والفصلية في الاجور زادت خطورة الفرق نظراً لانها كانت في اتجاه معاكس لتنوعات الاسعار . فقد تسبب الغلاء الفاحش في الواقع خلال القرن الثامن عشر بالبطالة لان ضعف المحصول قلل من حاجات القرويين . وجرّت الازمة الزراعية معها أزمة صناعية ، لان نسبة الخبز الضخمة في المسيزانية الشعبية انقصت نسبة المشتريات الاخرى عندما ارتفع ثمنها .

واذا فارتنا ارتفاع الاجر الاسمي بارتفاع كلفة المعيشة نتحقق بالنتيجة ان الاجر الحقيقي قد انخفض بدل ان يزداد . فأرنست لابروس يقدر ان الفرق عن القاعدة ١٧٢٦ - ١٧٤١ هو أقل من الربع للسنوات ١٧٨٥ - ١٧٨٩ . واذا اعتبرنا ارتفاع الاسعار الدوري والفصلي فان الفرق يرتفع الى اكثر من النصف . وبما ان ظروف الحياة في ذلك الوقت تفرض ان يتركز التخفيض جوهرياً على المواد الغذائية فان مرحلة الارتفاع في القرن الثامن عشر جرّت معها زيادة في البؤس لدى الطبقات الشعبية . فكان لتقلبات الاقتصادية نتائج اجتماعية واقتصادية

مهمة : لقد استنفر الجوع رعاع الشعب .

ولم تخفَ خطورة ظروف الحياة لدى الشعب على المراقبين واصحاب النظريات في ذلك العصر . وأولهم ترغو (أفكاره عن نشوء الثروات وتوزيعها ترجع الى ١٧٦٦) فقد صاغ قانون الاجور الصارم : حسب طبيعة الاشياء لا يمكن ان يتعدى أجر العامل ما تتطلبه بالضبط المحافظة على حياته وعلى تكاثره .

ورغم الخلافات الاجتماعية القائمة بين الجماهير الشعبية والبورجوازية فان الاثنتين وقفتا ضد الارستوقراطية . فان الحرفيين والحاوئين والعمال لديهم ما يشكون منه من النظام القديم وهم يكرهون طبقة النبلاء . وقد اشتد هذا التناقض الجوهري بسبب ان كثيراً من عمال المدينة كانوا يتحدرون من أصل قروي ويحتفظون بتعلقهم بالريف . فهم يكرهون النبيل بسبب امتيازاته وبسبب غناه العقاري وبسبب الحقوق التي يحميها . اما الدولة فالطبقات الشعبية كانت تطالبها بتخفيف الازياء الضرائبية وعلى الأخص إلغاء الضرائب غير المباشرة والاقاوات التي تجمع منها البلديات أصفى مداخيلها - وهذا ما كان يفيد منه الاغنياء - . وكان رأي الحرفيين والعمال بعيداً عن الاتفاق حول موضوع النقابات . فهم يتجهون بشكل غامض نحو الديمقراطية في الميدان السياسي .

ولكن الحزب استمر المطلب الاساسي للشعب . وما جعل الجماهير الشعبية شديدة الحساسية في ١٧٨٨ - ١٧٨٩ في المجال السياسي هو خطورة الازمة الاقتصادية التي جعلت حياتهم في صعوبة متزايدة . ففي اكثر المدن كان اليأس سبب المظاهرات التخريبية وكانت اولى نتائجها تخفيض سعر الحبز . وكانت الازمات في فرنسا النظام القديم زراعية في جوهرها . وتنجم في المعتاد من قتالي محاصيل رديئة أو عاحلة بوضوح . فتصاب الحبوب اذ ذلك بارتفاع هائل في الاسعار . وكثير من القرويين المنتجين الصغار او غير المنتجين يلزمهم شراء حبوب : فتتناقض قدرتهم الشرائية ؛ فيتحول تأثير الازمة الزراعية السيم

آنذاك الى الانتاج الصناعي . وفي ١٧٨٨ كانت الازمة الزراعية أعنف ما عرفه القرن . لقد ظهر القحط في الشتاء ، فكثرت التسوّل الناجم عن البطالة : فشكّل هؤلاء العاطلون عن العمل المتضورون جوعاً أحد عناصر الجماهير الثورية .

وكانت بعض الفئات الاجتماعية تستفيد في هذه الاثناء من ارتفاع سعر الحبوب : فالمالك الذي يستلم من طبيعة المحصول ؛ وصاحب العشر ، والسيد والتاجر ، كلهم ينتمون بالضبط الى الارستوقراطية او الاكليروس او البورجوازية اعني طبقات القيادة . فعنف من جراء ذلك المتناقضات الاجتماعية وكذلك المعارضة الشعبية للسلطات وللدولة : فكان هذا أصل اسطورة « عهد الجوع » . واتجه الشك الى المسؤولين عن تقويم المدن والى البلديات والحكومة . واتهم نيكر نفسه بالتواطؤ مع اصحاب المطاحن .

وتولدت الاضطرابات والتمرد من هذا البؤس ومن هذه العقلية الجماعية . وفي ٢٨ نيسان ١٧٨٩ انفجرت في باريس اول مظاهرة ضد صاحب مصنع الورق المليون ريفيتون وصاحب مصنع الجفصين هنريو المتهمين بتوجيه اقوال حمقاء عن بؤس الشعب في جمعية انتخابية : ويبدو ان ريفيتون قال ان العامل يستطيع ان يعيش بسهولة بـ ١٥ فلساً في اليوم . فحدثت تظاهرة في ٢٧ نيسان ؛ وفي ٢٨ جرى حصار المؤسستين فأصدر ملازم الشرطة امراً بالهجوم . فقاوم المتظاهرون فوق اموات . فالأسباب الاقتصادية والاجتماعية واضحة في هذا اليوم الثوري الاول . فهي ليست تظاهرة سياسية ، لانه لم يكن للجماهير الشعبية نظرة واضحة عن الاحداث السياسية . فقد حركتهم الحوافز الاقتصادية والاجتماعية . ولكن هذه الفضبات الشعبية كانت لها بدورها نتائج سياسية ولو لم تكن سوى زعزعة الحكم .

وكان الشعب يعتبر ان ابسط الامور لحل مشكلة القحط وغلاء المواد الغذائية ، هو اللجوء الى التنظيم وتطبيقه بقسوة دون التراجع امام المصادرة والتسخير . فكانت مطالبه في المجال الاقتصادي تتعارض بالنتيجة مع مطالب البورجوازية التي كانت تطالب بالحرية في هذا المجال كما في المجالات الاخرى . وهذه المطالب

تعلل في آخر تحليل اندفاع الشعب الى المسرح السياسي في تموز ١٧٨٩ بينما تبرر المتناقضات في قلب الطبقة الثالثة بعض الملابس وعلى الاخص المحاولة الديمقراطية في السنة الثانية .

٣ - القرويون : وحدة حقيقية ، متناقضات خابئة

لقد استمرت فرنسا في نهاية النظام القديم بلاداً قروية في جوهرها ، فالانتاج الزراعي يسيطر على الحياة الاقتصادية . ومن هنا أهمية المسألة القروية خلال الثورة .

وقبل كل شيء أهمية الترويين في مجموع الشعب الفرنسي . واذا اكتفينا برقم ٢٥ مليوناً من السكان في ١٧٨٩ ، واذا قدرنا شعب المدن بـ ١٦ بالمئة تقريباً يؤلف الشعب القروي الكتلة العظمى وهي بالتأكيد اكثر من ٢٠ مليوناً . وفي ١٨٤٦ التاريخ الذي فيه قدم الاحصاء تقريراً عن الشعب القروي والشعب المدني ، كان الشعب القروي ما يزال يمثل ٧٥ بالمئة من المجموع .

ومن ذلك تأتي أهمية القرويين في تاريخ الثورة . فلم يكن في مقدورها ان تنجح ولا ان تتقلب على البورجوازية لو بقيت الجماهير القروية سليمة . والخافز الاساسي لتدخل القرويين في مجرى الثورة كان مسألة حقوق الاسياد واستمرار الاقطاعية وهذا التدخل تسبب بالانهيار الجدري لنظام الاقطاع ولو انه انهيار متدرج . وكان الخوف الكبير في قسمه الامم في أصل ليل ٤ آب . فاكتماب الاملاك العامة ربط من جهة أخرى القرويين الملاكين بالنظام الجديد دون رجعة .

لقد كان القرويون الفرنسيون يمتلكون اراضي في نهاية النظام القديم ومن جراء ذلك كانوا يعارضون الاقنان المسخرين في اوروبا الوسطى والشرقية ، والمياومين الانكليز الاحرار انما المجهدين على الحياة من اجرم منذ ان نُزعت من القرويين الانكليز ملكيتهم خلال حركة التسبيج . فلذلك همنا ان نعرف اية نسبة من الارض كان يمتلك القرويون : ولا يمكن الا ان نعتد التقديرات التقريبية لمجموع فرنسا . وُهمنا ايضاً ان نعتبر مسألة الاستثمار : فالملكية

العقارية والاستثمار القروي يشكلان معضلتين مختلفتين ولكنها مرتبطة لأن نظام الاستثمار يستطيع بمقياس ما ان يصلح للقرويين المعائر التي تنجم عن توزيع الملكية العقارية .

كانت الملكية القروية تختلف نسبة للاقاليم متراوحة بين ٢٢ و ٧٠ بالمئة من مجموع التربة . فكانت ضعيفة في اراضي القمح الغنية أو مراعي الشمال، والشمال الغربي، والغرب كما في الوسط : ٣٠ بالمئة في الشمال، ١٨ بالمئة في الموج، ٢٢ بالمئة في السهل في ابرشية مونبيلييه . وكانت حصة القرويين بالمقابل مهمة في المناطق التي اصلها غابات او في الغابات والجبال حيث ترك النقب للعباديات الفردية . وكانت ضعيفة جداً على العكس في المناطق التي تطلب فيها تحسين التربة (كالتجفيف مثلاً) اموالاً كثيرة او في ضواحي المدن حيث احتكر اصحاب الامتيازات والبورجوازيون الارض . واذا بدت النسبة الاجمالية للملكية القروية مهمة جداً (حوالي ٣٥ بالمئة) فان الحصة العائدة لكل قروي كانت ضئيلة جداً نظراً لضخامة الشعب القروي العددية .

كانت هذه الحصة صفراً بالنسبة لعدد القرويين وكان القروي الفرنسي في النظام القديم ملاك أجزاء اغلب الاحيان ، والقرويون الذين لا يملكون ارضاً وعددهم اكثر ايضاً يشكلون بروليتاريا قروية . كان الوضع القروي بالنتيجة متنوعاً جداً وكان العاملان الكبيران لهذا التنوع من جهة وضع الاشخاص الحقوق ومن جهة اخرى توزيع الملكية والاستثمار العقاريين .

فمن وجهة النظر الاولى كان التمييز قائماً بين الاقنان والقرويين الاحرار . واذا كانت الاكثزية العظمى من القرويين حرة ، ومنذ زمن طويل ، فقد استمر الاقنان كثيرون العدد حوالي المليون في الفرانش كومتته وفي النيفرنه . كان الحرمان يتقرب على الاقنان : فالاولاد لا يستطيعون ان يرثوا من آباءهم حتى الاملاك المنقولة الا اذا دفعوا للسيد حقوقاً باهظة . وفي ١٧٧٩ التي نيكس الحرمان في الاراضي والملكية وألغى في سائر انحاء المملكة حتى التابعية الذي يخول السيد ان يطالب بحقوقه على الاقنان الهاربين .

وكان العمال اليدويون والمياومون الزراعيون يؤلفون بين القرويين الأحرار بروتيتاريا قروية يتزايد عددها باستمرار . وازداد انتقال الطبقات الدنيا من الشعب القروي الى البروليتاريا ، في نهاية القرن الثامن عشر اثر الرده الارستوقراطية وتضخم الاعباء الاقتصادية والملكية : ففي ريف ديحون وفي بريتانيا تضاعف عدد العمال اليدويين في مدى قرن على حساب صغار الفلاحين الملاكين . ومع ارتفاع الاجور الاسمية ازدادت ظروف معيشة هؤلاء البروليتاريين القرويين خطورة بسبب ارتفاع الاسعار الاشد أهمية . وكان عدد كبير من القرويين الصغار القريبين جداً من هؤلاء البروليتاريين القرويين لا يملك لكي يعيش الا أرضاً غير كافية لما بطريق التملك واما بالتأجير . فكان عليهم بالتالي ان يجدوا مصادر اضافية في العمل المأجور أو في الصناعة القروية . وكان الملاكون الكنسيون والنبلاء او البورجوازيون ، يعطون أراضيهم بالمزارعة أو اغلب الاحيان بالحصص ، اعني مقابل حصص من الثمار . وبما ان الحصص كانت موزعة فكافئت تؤجر مفردة مجزأة . بسوء ان المياومين كانوا يتوصلون الى الحصول على قطعة من الارض وصغار الملاكين يوسعون استثماراتهم . وكانت شركاء النصف يؤلفون بين هؤلاء القرويين المدد الاسكر : فقد كان ثلثا فرنسا او ثلاثة ارباعها شركاء بالنصف في المزارعة . وكانت هذه المزارعة بالنصف تسود جنوب اللوار وعلى الاخص مناطق الوسط (سولونيه ، بيري ، ليموزين ، اوفيرني...) والغرب (كانت تشمل حوالي نصف الأراضي المؤجرة في بريتانيا) والجنوب الغربي ، وهي أندر في شمال اللوار وتكثر على الاخص في اللورين . والمزارعة بالنصف كانت نمط الاستئجار في المناطق الاكثر فقراً تلك التي لم يكن فيها للقرويين لا بيت زراعي يستأجرونه ، ولا ملحق في بناية يسكنونه .

وفي بلاد الزراعة الكبرى كسهول الحبوب الغنية في الخوض الباريزي مثلاً كان المزارعون الكبار يحتكرون كل الاراضي المعروضة للتأجير على حساب ضرر المياومين والقرويين الصغار : فهم « بورجوازية قروية » حقيقية . فآثروا ضدهم حقد الجماهير القروية وغضبها وساهموا بذلك في تحويلها الى بروتيتاريا .

لقد كانوا مجموعة اجتماعية متجانسة قليلة العدد متمركزة في بلاد الزراعة الكبرى، مهمة اقتصادياً ورائدة في الأرياف المنتجة للحبوب، للتحويل الرأسمالي في الزراعة. فالمزارع الكبير يستأجر استثماراً مهماً لمدة تسع سنوات على العموم فيفترض بالنتيجة رأس مال للاستثمار. وكان الاستئجار بمقدار لمدة محدودة، مع أنه أقل شيوعاً من المناصفة، سارياً على الأخص في المناطق الفنية بزراعة الحبوب في سهول القمح الفضارية حيث كانت الملكية القروية ضعيفة: البيكاردي النورماندي الشرقية، البري والبوس...

وكان الفلاحون قرويين ملاكين ميسورين وأحياناً أغنياء. ويملكون من الأرض ما يكفيهم لكي يعيشوا مستقلين. ولا يؤلفون بين جماهير القرويين إلا مجموعة قليلة العدد، ولكن تأثيرهم الاجتماعي كان كبيراً: لقد كانوا أعيان الجماعات القروية، «ديوك القرية» ونوعاً من «البورجوازية القروية». وكان دورهم الاقتصادي ضئيلاً. لا ريب أنهم كانوا يتاجرون بقسم من محصولهم ولكنه لا يشكل إلا نسبة مئوية ضعيفة من مجموع الانتاج الزراعي. وكان الفلاحون يبيعون فائض حبوبهم في سني الخصب. وفي كثير من المناطق كانوا يبيعون بشكل أساسي الحمر الذي تميز حتى ١٧٧٧ - ١٧٧٨ بارتفاع كبير (حوالي ٧٠ بالمائة). فاستفاد القرويون الملاكون الميسورون بالتالي من ارتفاع الأسعار الزراعية حتى السنوات الأولى من حكم لويس السادس عشر.

وعلى هذا النحو كان المجتمع القروي يحتوي فروقاً ومتناقضات بمقدار ما يحتوي مجتمع المدن: المزارعون الكبار والفلاحون، المزارعون بمقدار والمزارعون بالمناصفة، وصغار القرويين الملاكين وأخيراً جمهور المياومين اعتباراً من الذين يملكون بيتاً وحديقة ويؤجرون بعض الأجزاء إلى أولئك الذين لا يملكون إلا سواعدهم.

وكان الاستثمار التقليدي للقرية يساعد القرويين الفقراء بمقياس ما لكي يتلافوا حرمانهم من الأرض. واستمرت الجمعيات القروية عظيمة النشاط. فهي مسلحة بتنظيم سياسي وإداري (مجالس ونقابات) وتقوم أغلب الأحيان

ايضاً بوظيفة اقتصادية : فهي تبغي المحافظة على الحقوق الجماعية حيث يسود القرويون الفقراء . ففي الشمال والشرق كانت اراضي القرية مقسمة الى اجزاء طويلة ضيقة ومفتوحة ومجمعة في ثلاثة « أكتاف » تتناوب عليها الزراعات (قمح الشتاء وحبوب الربيع) . فأحد الأكتاف يبقى دائماً دون حراثة لكي يترك الارض ترواح . وكان في الوسط كثفان فقط . فالأراضي المرواحة اعني النصف او الثلث من التربة الصالحة للحراثة وكذلك الحقول التي جمعت محاصيلها تعتبر مشاعاً . وكذلك المروج بعد اول حصاد للشوفان (حق الشعب الثاني) . فكلها كانت خاضعة لحق الرعي المجاني : كان باستطاعة كل قروي ان يرسل اليها حيواناته . فلذلك تبقى الحقول والمروج مفتوحة . فالاملاك (العامة) الجماعية (مراعي و غابات) وحقوق الاستعمال المرتبطة بها كانت تقدم للقرويين مصادر اخرى . وكذلك حقوق اللقاط وجمع القش . واذا كان القرويون الاغنياء معادين لهذه الحقوق الجماعية التي تُحد من حريتهم في الاستثمار وحقهم في الملكية فكمس ذلك كان الفقراء منهم متعلقين بها شديد التعلق : فهم يحبون بفضلها . فكانت كل جهودهم تصبو الى تحديد حق الملكية الفردية للدفاع عن الحقوق الجماعية : وبذلك يعارضون تقدم الفردية الزراعية التي اشارت اليها قرارات التسييج ، وتطور الزراعة في الاتجاه الرأسمالي . فكان الاستثمار القروي في مجموعه نتيجة لذلك لا يزال من طبيعة مرحلة ما قبل الرأسمالية في نهاية القرن الثامن عشر . ولم يكن للقروي الصغير مفهوم الملكية نفسه الذي للملاك العقاري السبيل او البورجوازي او لمزارع بلدان الزراعة الكبرى . فكان مفهومه للملكية الجماعية ما يزال يصطدم ويحجب ان يصطدم خلال قسم كبير من القرن التاسع عشر بالمفهوم البورجوازي لحق المالك المطلق بملكته .

لقد كانت اعباء القروي ثقيلة بمقدار ما كان الاقتصاد القروي قديماً . فتحققت وحدة القرويين ضد هذه الاعباء التي فرضها النظام الملكي والارستوقراطية . الاعباء الملكية أولاً : كان القروي وحده تقريباً ملزماً بدفع ضريبة الرأس مع مساهمته ايضاً بدفع ضريبة الاعناق والعشرينيات . وحده كان ملزماً بالسخرة

على الطرق والنقل العسكري والميليشيا . واخيراً الضرائب غير المباشرة وعلى
الاخص ضريبة الملح كانت ثقيلة بشكل خاص . وقد ازدادت هذه الاعباء
الملكية دون انقطاع في القرن الثامن عشر : ففي الفلاندر فالون ، زادت
الضريبة المباشرة في عهد لويس السادس عشر وحده ٢٨ بالمئة .

الاعباء الكنسية : كان العشر واجباً للاكليروس بمعدل متنوع وادنى من
العشر الحقيقي دائماً ، من الحبوب الاربعة الكبرى ، القمح الابيض والاسود
والشوفان والشعير (العشر الكبير) ومن المحاصيل الاخرى (العشر الصغير)
واخيراً من الدواجن . وان العشر غير محتمل لدى القروي سيما وانه لا يُستخدم
الا قليلاً لمصلحة العبادة والتخفيف عن فقراء الرعية بعد ان تحول الى الاساقفة
ومجالس الكهنة والاديار وحتى الى الاسياد .

واخيراً الاعباء للاسياد وهي أثقل الاعباء واكثرها كراهية لدى الشعب .
فالنظام الاقطاعي كان يثقل على جميع الاراضي القروية ويستلزم جباية الحقوق .
وكان للسيد على اراضيه حق القضاء العالي والادنى وهو رمز تفوقه الاجتماعي .
فالقضاء الادنى سلاح اقتصادي لفرض دفع الحقوق ، واداة استثمار لا غنى عنها
للاسياد . فحقوق الاسياد كانت تشمل حصراً الحقوق الموقوفة على الصيد البري
والمائي وصيد الحمام وضرائب الانتقال ، وتحصيل الحقوق المفروضة على الاسواق
والسخرة الشخصية في خدمة السيد ضريبة افتتاح المواسم التي تثقلها احتكاكات
اقتصادية حقيقية (ضرائب الطاحون والمعصرة والفرن) . وكان معروفاً ان
الضرائب الحقيقية تقع على الاراضي وليس على الاشخاص . فالسيد يحتفظ عملياً
بالملكية الكبرى (المباشرة) من الاراضي التي يحرثها القرويون (الذين ليس
لهم الا الملكية المفيدة) ويدفعون عنها أتاوات سنوية (مداخيل او اموالاً
تقدية على العموم او حزماً من المحصول) او علاوات (اكراميات) (حقوق
الارث المباع) في حال التجزئة عن طريق البيع او الارث . وكانت شدة هذا
النظام تتنوع حسب الاقاليم فهي قاسية جداً في بريطانيا وصارمة في اللورين
ومرنة في غير مكان . ولكي نقدر اهميتها يجب ان نعتبر ليس فقط الاعباء

نفسها بل ايضاً المضايقات والتصرفات السيئة التي تنجم عنها .

وقد جعلت الردة الارستوقراطية التي تميز بها القرن الثامن عشر ، النظام الاقطاعي أشد ارهاقاً ايضاً . فكانت الأحكام الارستوقراطية ترمق القرويين في حالة التمتع . والاسياد يهاجمون الحقوق الجماعية وحقوق استعمال الاملاك العامة التي كانوا يطالبون بملكيته الكبيرة التي كانت قرارات الاختيار تمنحهم ثلثها . وكانت الردة الاقتصادية قاسية في بعض المناطق بشكل خاص . مثلاً في مقاطعة « المين » حيث يبدو ان تركز الملكية الاقطاعية خلال القرن الثامن عشر قد تم بسبب اتحاد عدة اسياد . وكان حق البكورية الذي زادته المادة قوة يساهم في المحافظة على الاقطاعيات . فقد احتكر الأسياد الاملاك العامة . ففي الفرانس كوته حيث استمر بكل قسوة حق الارتباط على الاقنان وحقوق حرمان العواقر من التصرف بأملأكن . وقد بطل هذا الحق تقريباً في كل مكان . فوجب ان يسجل عسكرياً القرار الملكي لسنة ١٧٧٩ الذي ازاله ، في سجلات المحكمة سنة ١٧٨٨ فقط بعد جلسة استمرت ٣٨ ساعة .

وازدادت الردة الارستوقراطية خطورة ايضاً بسبب ارتفاع الاسعار الذي الذي تميز به مجمل العصر واعطى قيمة اكبر لضريبة الغلة وللعشر اللذين يقبضهما الحوري والنبييل من محصول الطبيعة . وتناقص المال لدى القروي الذي طوقته زيادة الالهاء من جهة اخرى وارتفاع الاسعار وتزايد السكان . فنتج عن ذلك جمود في التقنيات الزراعية .

وكان ضغط العشر والحقوق الارستوقراطية يزداد خطورة ابان الازمات ايضاً كما حدث في ١٧٨٨ - ١٧٨٩ . فبينما كان القروي المتوسط يعيش في المرحلة الطبيعية من دخل ارضه فانه في مرحلة الازمة يضطر الى شراء الحبوب بأثمان مرتفعة بعد ان يسدد العشر وحقوق السيد ، كما حدث سنة ١٧٨٨ - ١٧٨٩ . وهذا ما يعلل كيف ان حقد القرويين بالنسبة للاسياد لا يمكن اغتفاره . وكان وضع الزراعة على علاقة وثيقة مع هذه الحالة الاجتماعية . فكان واضحاً ان نظام الاستئثار التقليدي لا يناسب التقدم التقني .

فلا استثمار الزراعي كان قليل الفائدة والطرائق ما تزال بدائية والمردود ضعيفاً . واستعمال الارض الثنائي أو الثلاثي مع اراحتها يجعل التربة غير منتجة سنة على اثنتين أو ثلاثة ويزيد من فقر الاراضي بالنسبة للقرويين . وقد تأكد الحبير الزراعي الانكليزي ارثور يونغ الذي سافر الى فرنسا عشية الثورة من تخلف الارياف وقدره الروتين المطلقة . وحوالي منتصف القرن الثامن عشر ولدت دعاية الفيزيوقراطيين قياراً فكرياً لمصلحة تحول الزراعة في الاتجاه الرأسمالي فانتشر علم الزراعة وقد اعطى المثال على ذلك بعض الاسياد الكبار . في الواقع لم يكن اصحاب الامتيازات يبحثون الا عن زيادة مداخيلهم دون الاهتمام بحل المشكلة الزراعية . وكانت مذاهب الاقتصاديين تقدم لهم البراهين اللازمة لاختفاء مشاريع الردة الارستوقراطية تحت قناع المصلحة العامة الكاذب . وكان الوضع المتخلف للتقنية والانتاج في مقياس واسع نتيجة مباشرة لبلية الاقتصاد القروي الاجتماعية . فكل تقدم تقني وكل تحديث اسامي في الزراعة التقليدية يفرضان القضاء على البقايا الاقطاعية وكذلك زوال الحقوق الجماعية ، وبالتالي زيادة خطورة مصير القرويين الفقراء .. انه تناقض "لزم ان يتخبط فيه القرويون الصغار حتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وكانت المطالب القروية تتخذ بالطبع اهمية فريدة في بلاد فيها يشكل الشعب القروي القسم الاكبر من الأمة والانتاج الزراعي يتقدم على كل انتاج غيره . وهي تتخذ مظهراً مزدوجاً : مسألة الحقوق الاقطاعية ومسألة الأرض . وكان القرويون مجمعين في موضوع الحقوق الاقطاعية . فالعرائض توضح تضامنهم في وجهه الاسياد واصحاب الامتيازات . فأكثر الاعباء القروية كرهاً هي الحقوق الاقطاعية والعشر : لأنها كانت ثقيلة ومرهقة ، ولأن القروي لا يجد مبرراً لأصلها ولأنها تبدر له غـبر عادلة . ففني عربضة احـدى رعايا الشبال « تولدت الحقوق الاقطاعية في ظل سر مكرره » . واذا كان بعض الحقوق ملكيات شرعية فيجب البرهان على ذلك ؛ ولو صح ذلك لاعلن ان هذه الحقوق قابلة للشراء في هذه الحال . وكانت اكثر عرائض الرعية وحتى عرائض التأجير

صريحة في هذا المطلب الثوروي في جوهره وهو التحقيق في ملكية الحقوق الاقطاعية . وكان القرويون يطالبون ان يكون العشر وحصة الغلة مالا نقدياً لا قسماً من المحصول : وفي زعمهم انها ينتهيان الى ان يصبعا وهمين نتيجة قسمة القدرة الشرائية للمال . ويجب ان تعود العشر الى الغاية الاساسية منها . وعلى اصحاب الامتيازات ان يدفعوا ضرائب . وكان البورجوازيون على اتفاق مع القرويين حول العديد من هذه النقاط . فاشتدت بذلك وحدة الطبقة الثالثة . وانقسم القرويون في موضوع الارض بعد ان كانوا مجمعين عليه حتى ذلك التاريخ . فكثير من القرويين يحتاجون الى ارض ويعلمون انه ينبغي ان يصبعا ملاكين . ومع ذلك كانت المرائض التي طالبت بتوزيع املاك الكنيسة مادية جداً . فاكتفت على العموم باقتراح تناول قسم من دخلها لتسديد الديون وملافاة النقص . وكانت الملكية الخاصة تبدو ممتنعة على الاكثية حتى ملكية طبقة اصحاب الامتيازات . كان يكفي القرويين ان يستطيعوا استئجار الارض : وكانت المرائض أكثر جرأة ، في مشكلة الاستثمار . فكثير منها طالب بتجزئة المزارع الكبرى . وهكذا في ١٧٨٩ ظهر في ما يخص مشكلة الارض تقسيم ثبت أقدامه في اوساط القرويين بعد ان زالت الحقوق الاقطاعية . فقد كان يقوم خلاف بين مصالح كبار مستثمري الارض ، وجاهل القرويين اصحاب الاقسام الصغيرة او البروليتاريا . فبينما كان الاوائل يحاولون ان ينشؤوا زراعة متقدمة تقنياً وان يلتجؤوا للأسواق كان الآخرون يكتفون بالعيش في اقتصاد مغلق تقريباً . فانقسم القرويون حول مشكلة الاصلاحات التي جربها النظام القديم (تسييج الحقول ، حرية تجارة الحبوب ...) وحول مشكلة الاملاك العامة ، وحول الاستثمار . ومنذ ١٧٨٩ ادرك القرويون الملاكون الخطر الذي تشكله الجماهير الريفية على مصالحها . فبعض المرائض في منطقة الشمال طلبت مسبقاً توطيد نظام الكفاءة المالية ، لتمنع من الحياة السياسية الذين لا يدفعون الضرائب والذين يتلقون المساعدة الاجتماعية وهي « الوسيلة الوحيدة لمنع المجالس الاقليمية ان تكون شديدة الصخب » . وكان القرويون الملاكون يبدوون شديد اهتمامهم

بالمحافظة على سيطرتهم الاجتماعية أكثر من ضرورة إزالة النظام الاقطاعي .
وعلى هذا النحو كانت ترسم منذ نهاية النظام القديم المتناقضات المقبلة في
الطبقة القروية الفرنسية . فلم تكن وحدتها الا من نسيج معارضة اصحاب
الامتيازات والحدود على الأرستوقراطية . فالثورة ، بإلغاء الحقوق الاقطاعية والعشر
والامتيازات ، أعادت القرويين الملاكين الى حزب النظام . اما فيما يختص بالأرض
فانها ، مع مضاعفتها عدد الملاكين الصغار نتيجة بيع الاملاك القومية ، حافظت
على الملكية العقارية الكبيرة وكذلك على الاستثمارات الكبيرة مع كل نتائجها
الاجتماعية . وقد دلت بنية طبقة القرويين نفسها في نهاية النظام القديم ، مسبقا
على طابع عمل الثورة الزراعي المعتدل . لقد كانت حسب تعبير جورج ليفير :
« تسوية بين البورجوازية والديموقراطية القروية » .

ثالثا - فال : البورجوازية

كان اساس المجتمع الاقتصادي يتحول ، وفي الوقت نفسه تتبدل
الايديولوجيات . فينبغي البحث عن اصول الثورة الفكرية في الفلسفة التي هيأتها
البورجوازية منذ القرن السابع عشر . وقد عرض فلاسفة القرن الثامن عشر
ببهرج كبير مبادئ النظام الجديد وهم ورثة فكر ديكارت الذي أظهر امكانية
السيطرة على الطبيعة بواسطة العلم . لقد أثرت الحركة الفلسفية على العقل الفرنسي
تأثيراً عميقاً فأيقظت وأثمت روح النقد فيه بتقديمها له افكاراً جديدة تتعارض
مع مثال الكنيسة والدولة المتسلط الزاهد في القرن السابع عشر . فأحلت
« الأنوار » في سائر المجالات مبدأ العقل محل التساطع والتقليد أكان الأمر يعني
العلم ام الايمان ، ام المناقبية ، ام التنظيم السيامي والاجتماعي .
لقد أعلنت مدام لامبر (١٦٤٧ - ١٧٣٣) :

« الفلسفة هي إعادة الاعتبار للعقل واستعادة حقوقه ، هي إعادة كل شيء الى مصدره
الذاتي وطرح نير الرأي العام والتسلط » .

ويقول ديدرو في مقال الانتقاء في الانسكلوبيديا :

« الانتقائي هو فيلسوف يتجاسر ان يفكر تفكيراً ذاتياً ويرجع الى المبادئ العامة الاكثر وضوحاً ولا يقبل شيئاً الا بشهادة الحواس والعقل ، بعد ان داس بقدميه الاحكام الخاطئة والتقليد ، والقديم ، والموافقة الشاملة ، والسلطة » .

وكتب فولتير في ١٧٦٥ :

« الفيلسوف الحقيقي ينقب الحقول البائرة ويزيد عدد المحارث وبالتالي عدد السكان ، ويعمل على تشغيل الفقير وزيادة غناه ، ويشجع الزواج ويساند اليتيم ولا يشكو ابداً من الضرائب الضرورية ويعمل الفلاح في وضع يدفعها معه مجبور . فهو لا ينتظر من الناس شيئاً ويقدم لهم كل الخير الذي يستطيع فعله » .

وتتابعت بعد ١٧٤٨ اعظم مؤلفات العصر ، من «روح الشرائع» لمونتسكيو (١٧٤٨) الى «اميل» ، الى «العقد الاجتماعي» لروسو (١٧٦٢) مروراً بالتاريخ الطبيعي لبوفون (ظهر المجلد الاول ١٧٤٩) وببحث الاحساسات لكوندياك (١٧٥٤) وفي السنة نفسها قانون الطبيعة للأب موريلله وفي ١٧٥٦ بحث في روح الأمم وعاداتها لفولتير وفي ١٧٥٨ «الفكر» للافيتيوس . ورأت سنة ١٧٥١ ظهور اول مجلد من الانسكلوبيديا بإدارة ديدور وعصر لويس الرابع عشر لفولتير والمجلد الاول من الجريدة الاقتصادية التي اصبحت صحيفة الفيزيوقراطيين . ويلتقي فولتير وروسو وديدرو والانسكلوبيديون والاقتصاديون في موضوع انطلاقا الفلاسفة مع فروق مختلفة .

لقد تطور تياران فكريان كبيران في النصف الاول من القرن الثامن عشر: احدهما من وحي اقطاعي يمثله جزئياً روح الشرائع لمونتسكيو وفيه يستمد اصحاب الامتيازات والمجالس مبرراتهم ضد الاستبداد ، والآخر فلسفي معادٍ للاكليروس وأحياناً للديانة نفسها ولكنه محافظ في السياسة . ولكن في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت افكار جديدة اكثر ديمقراطية ومساواة مع استمرار التيارين السابقين . فالفلاسفة انتقلوا الآن من مشكلة الحكم السياسية الى مشكلة الملكية الاجتماعية . وقد ساهم الفيزيوقراطيون ولو بروح محافظة في هذا الاتجاه الجديد لتفكير العصر بطرح المشكلة الاقتصادية . ومع ان فولتير زعيم

الحركة الفلسفية دون منازع بعد ١٧٦٠ وحتى موته كان ينوي الوصول الى إصلاحات في إطار النظام المطلقة وتسليم الحكم للبورجوازية الملاكية فان روسو الخارج من الشعب عبر عن المثال السياسي والاجتماعي للبورجوازية الصغيرة والحرفيين .

لقد قامت الدولة بالنسبة للفيزيوقراطيين لضمان حق الملكية . فالقوانين حقائق طبيعية مستقلة عن الحاكم الفرد ومفروضة عليه : « لا يمكن ان يكون حق السلطة التشريعية خلق القوانين بل اعلانها » . (دوبون دي نيمور) « كل اساءة يوجهها القانون للملكية هي قلب للمجتمع نفسه » . فالفيزيوقراطيون يتطلبون حكومة قوية ولكن قوتها مرتبطة بالدفاع عن الملكية . ولا يحق للدولة ان يكون لها الا وظيفة قمعية واحدة . وتصل الحركة الفيزيوقراطية من جراء ذلك الى سياسة طبقية لمصلحة الملاكين العقاريين .

وكان فولتير نفسه يحتفظ بالحقوق السياسية للملاكين انما ليس للملاكين العقاريين وحدهم ، فالارض لا تشكل في نظره المصدر الوحيد للثروة . ومع ذلك « هل ينبغي ان يملك صوتاً أولئك الذين لا ارض لهم ولا بيت في هذا المجتمع » (رسالة بوليكاربوس) . وفي موضوع المساواة يقول في قاموسه الفلسفي (١٧٦٤) : « الجنس البشري مركب بنوع انه لا يستطيع ان يستمر الا بوجود عدد كبير من الناس المفيد الذين لا يملكون شيئاً على الاطلاق » . ويقول ايضا في نفس المقال : « المساواة بالتالي هي الشيء الطبيعي جداً والاكثر خيالية في آن واحد » . كان فولتير ينبغي اذلال الكبار ولكنه لم ينو على الاطلاق رفع الشعب .

وانطلق روسو ضد تيار العصر وهو الروح الشعبية . ففي مقالته الاولى (هل ساهم توطيد العلوم والفنون في تطهير الاخلاق ١٧٥٠) ينتقد حضارة عصره ويدافع عن المحرومين : « ان الثرف يغدي ألف فقير في مدننا ويميت منهم مئة ألف في قرانا » وفي مقالته الثانية (حول أسس عدم المساواة وأصلها بين البشر - ١٧٥٥) يهاجم الملكية . وفي العقد الاجتماعي (١٧٦٢) يعرض نظرية سيادة الشعب . فبينما يحتفظ مونتسكيو بالحكم للارستوقراطية وفولتير للبورجوازية

الرفيعة ، محرر روسو المساكين ويعطي الحكم لجميع الشعب . فهو يعين للدولة دورها في قمع مساوىء الملكية الفردية وتوطيد التوازن الاجتماعي بتشريع عن الارث وفرض الضرائب التصاعدية . وهذه النظرية عن المساواة كانت شيئاً جديداً في القرن الثامن عشر في المجالين السياسي والاجتماعي . فقد ناقضت روسو مع فولتير والانسكلوبيديين دون رجعة .

لقد نمت هذه التيارات الفكرية المختلفة بأدىء الأمر بكل حرية . فقد اصطدمت مدام بومبادور المحطية منذ ١٧٤٥ والتي يساندها المال ، بحلقة الملكة وولي العهد المتعبدة التي تساندها الابرشية والجهالس : فحمت الفلاسفة الذين كان اولئك ألد اعدائهم . فمنذ ١٧٤٥ الى ١٧٥٤ جرب « ماشو دارنوفيل » بإنشاء العشرينيات ، القضاء على الامتيازات في فرض الضرائب وتوطيد المساواة أمامها : فاعتمد على الفلاسفة الذين كان هذا الامر أحد مطالبهم . وهكذا نشأ تحالف الوزراء المستنيرين والفلاسفة بينما كان يشتد الهجوم ضد الامتيازات وضد الدين نفسه . ولم تتدخل الحكومة من ١٧٥٠ الى ١٧٦٣ . كان ماليرب رئيس دائرة المطبوعات . ولم يكن يعتقد كفيلسوف يحدوى خدمات المراقبة التي يديرها وبفضله لم يحدث توقيف الانسكلوبيديا منذ مجلداتها الاولى .

وبفضل تشجيع هذا الموقف المحايد ، اتسعت الحركة الفلسفية وانتشرت على جميع المقاومات عندما تبدل موقف السلطات بالنسبة اليها . وانتشرت الدعاية الفلسفية بعد ١٧٧٠ . واذا صحت الآن أعاظم الكتاب واختفوا تدريجياً (روسو وفولتير في ١٧٧٨) فان كتاباً اصغر منهم كانوا يعممون الافكار الجديدة تعمياً شعبياً فتنتشر في كل طبقات البورجوازية وفي سائر أنحاء فرنسا واكتملت الانسكلوبيديا في ١٧٧٢ وهي عمل رئيسي في تاريخ الفكر . لقد كانت ممثلة في الميدانين السياسي والاجتماعي فانها أكدت ايمانها بتقدم العلوم اللامتناهي . لقد رفعت للعقل أثراً فخماً . وقابع مابلي ورينال وكوندورسيه عمل رؤساء الحركة . واذا تباطأ الانتاج الفلسفي أيام حكم لويس السادس عشر فقد ألفت تركيباً من مختلف المذاهب وعلى هذا النحو ظهرت العقيدة الثوروية . لقد استعاد الاب رينال

جميع موضوعات الدعاية الفلسفية في كتابه عن التاريخ الفلسفي والسياسي
للمنشآت الاوربيين وتجارتهم في بلادهم لهدد وكان لديهم دور كبير في اعداده
وقد عرف أكثر من عشرين طبعة من ١٧٧٠ الى ١٧٨٠ والموضوعات هي : الحقد
على الاستبداد والشك بالنسبة للكنيسة التي ينبغي ان تخضع خضوعاً تاماً للدولة
المعلمة واطراء الليبرالية الاقتصادية والسياسية .

وعملت الكتب والنشرات هذه الافكار في كل الاوساط . فقد اعلن
ماليرب في خطاب قبوله في الاكاديمية الفرنسية سنة ١٧٧٥ :

« في عصر يستطيع فيه كل مواطن ان يخاطب الامة كلها بصوت الطباعة ، ان اولئك
الذين يمتلكون موهبة تعليم الناس او مقدرة تحريك عواطفهم وبكلمة واحدة رجال الادب ،
م، وسط الشعب المنتشر في كل مكان ، ما كانه خطباء روما وأثينا وسط الشعب المتجمع في
مكان واحد » .

وزاد من انتشار المطبوعات الدعاية اللفظية . فكثر الصالونات والمقاهي
وأعيد تنظيم الجمعيات وازداد عددها ، كالجمعيات الزراعية ، والرابطات
الانسانية والندوات الاقليمية وغرف المطالعة . ولم يبق مدينة او قرية « في
منجى من عدوى الكفر » كما تحقق من ذلك منذ ١٧٧٠ مجلس الاكليروس .

وساهمت المحافل الماسونية في نشر الافكار الفلسفية . فالماسونية
المستوردة من انكلترا بعد ١٧١٥ شجعت دون ريب الدعاية الفلسفية فمثالها
يتفق في كثير من النقاط مع مثال الفلسفة من مساواة مدنية وتسامح ديني .
ولكن هذا الدور لا تصح المبالغة فيه . فالمحافل الماسونية بصفتها مكان التقاء
الارستوقراطية والبورجوازية الغنية والاعداد لصهرها ، لم تكن تؤلف الا فئة
من تلك الجمعيات العديدة التي كان الفكر الفلسفي ينتشر بواسطتها .

وكانت السلطات التقليدية في هذه الأثناء تقوم بردة فعل مناسبة . فمجمع
الاكليروس منذ ١٧٧٠ يخشى ان « تنطفئ الى الابد مع انطفاء الايمان مشاعر
الحب والأمانة لشخص الملك » . والهجوم على الكنيسة يساهم في ذلك اسس ملكية
الحق الالهي كما تساهم الانتقادات الموجهة الى الامتيازات بذلك أساسات مجتمع
النظام القديم . ومن ١٧٧٥ الى ١٧٨٩ شجبت محكمة باريس ٦٥ مؤلفاً . وقد اعلنت

فما يختص بكتاب بونسيف هن مساوي الحقوق الاقطاعية الذي صدر في ١٧٧٦ :

« يقوم الكتاب من الآن وصاعداً بدراسة لماربة كل شيء وسدم كل شيء وقلب كل شيء . ولو ان الروح المنهجية التي قادت ريشة هذا الكاتب تستطيع لسوء الحظ ان تستولي على عقول الجماهير لشهدنا سريما زعزعة مؤسسة النظام الملكي بالتمام والكمال ، ولن تتأخر ثورة الأجراء على اسياهم والشعب على ملكه » .

وأول ما أرسيت دعائم اولوية العقل من بين الموضوعات الرئيسية ، في الدعاية الفلسفية . فقد شهد القرن الثامن عشر انتصار المذهب العقلي الذي لن يترك بعد الآن ميدانا خارج سيطرته . وبعده الايمان بالتقدم بمد ان تشر العقل انواره من الاقرب الى الاقرب .

« واخيرا لقد تبذمت جميع الظلال ، فما اعظم النور الذي يتمتع من كل حذب ا ما اعظم جمهور الرجال العظيم من كل الانواع ا ما اعظم كمال العقل البشري . » (زغر : لوحة فلسفية لتقدم الفكر الانساني ١٧٥٠) .

فالحرية مطلوبة في سائر الميادين ، من الحريات الفردية الى الحرية الاقتصادية وجميع المؤلفات الكبرى في القرن الثامن مخصصة لمشاكل الحرية . وكانت المظاهر الاساسية للنشاط الفلاسفة وعلى الاخص فولتير ، الحرب في سبيل التسامح وحرية العبادة . وكانت معضلة المساواة اكثر الامور أخذاً ورداً . فلم تطالب اكثريه الفلاسفة الا بالمساواة المدنية امام القانون ويعتبر فولتير في قاموسه الفلسفي اللامساواة اذلية وقدرية . ويفرق ديدرو بين الامتيازات العادلة المستندة الى خدمات حقيقية والامتيازات الظالمة . ولكن روسو أدخل الى تفكيره عصر أفكار المساواة : فطالب بالمساواة السياسية لجميع المواطنين وحدد دور الدولة في توطيد توازن اجتماعي معين .

فالى اي مدى طبعت هذه الافكار مختلف طبقات البورجوازية ، وهي التي تشكل اساس التفكير الفلسفي المشترك . لقد كانت وحدة الجميع تعتمد على معارضة الارستوقراطية وفي القرن الثامن عشر اراد النبلاء ان يحتفظوا لأنفسهم اكثر ما كثر ، بالامتيازات والوظائف التي منحهم ميلادهم الحق بها . على ان

اطمح البورجوازية كانت تنمو بنمو الثروة والثقافة : وترى في الوقت نفسه جميع الأبواب تعلق في وجهها . فلم يكن باستطاعتها ان تشترك في الوظائف الادارية الكبرى التي تشعر انها اكثر جدارة للقيام بها من النبلاء . فكانت اغلب الاحيان مجروحة في كبريائها وانزليتها . وجميع هذه الشكاوى لدى البورجوازية حبر عنها بشدة أحد النبلاء وهو المركيز دي بويه في مذكراته أو مدام رولان التي كانت تدرك بوضوح تفوقها في المواهب والكرامة البورجوازية على النساء النبيلات .

وكان ثمة معضلتان مطروحتين بشكل جوهري على البورجوازية : المعضلة السياسية والمعضلة الاقتصادية .

فالمعضلة السياسية كانت معضلة تقاسم الحكم . فمنذ منتصف القرن على الاخص منذ ١٧٧٠ كان الرأي العام يزداد انتباهاً الى المعضلات السياسية والاجتماعية . وكان واضحاً ان موضوعات الدعاية البورجوازية هي موضوعات الحركة الفلسفية نفسها : نقد ملكية الحقق الالهي ، والحق على الحكم الاستبدادي ومهاجمة النبلاء بسبب امتيازاتهم ، والمطالبة بالمساواة المدنية والمساواة أمام الضرائب وقبول الجميع في الوظائف حسب الكفاءة .

ولم تكن البورجوازية أقل اهتماماً بالمعضلة الاقتصادية . فالبورجوازية الرفيعة كانت تدرك ان تطور الرأسمالية يتطلب تغيير الدولة . فالعشر والاستخدام والحقوق الاقتصادية وتوزيع الضرائب السيئ كل ذلك يضايق الزراعة وبالتالي سائر النشاط الاقتصادي . فالغاء حق البكورية وحق الحرمان من الارث سهلاً تداول الأملاك . وكانت بورجوازية الأعمال ترغب ايضاً بحرية العمل وحرية المبادأة . فالأعراف القضائية المتعددة والمجارك الداخلية وتنوع الموازين والمكاييل كل ذلك كان يسيء الى التجارة ويمنع قيام سوق قوية . كان من واجب الدولة ان تنتظم على نسق مبادئ النظام والوضوح والوحدة السقي تطبقها البورجوازية في ادارة اعمالها الخاصة . وأخيراً كانت روع المبادأة لدى المذهب الرأسمالي تتطلب ايضاً حرية البحث في الميدان

الملي : كانت البورجوازية تطالب ان يكون العمل العلمي وكذلك البحث الفلسفي معنيين من مراقبة الكنيسة والدولة .

لم تكن المصلحة وحدها تقود البورجوازية . فلا ريب ان ادراكها لطبقتها قد تقوى بسبب احتمكارية النبلاء والتناقض بين صعودها الاقتصادي والفكري وتدنيها المدني . وكانت البورجوازية لا تعتبر فقط أن من مصلحتها تغيير النظام القديم بل تعتقد ان العدل يقتضي ذلك بعد ان ادركت قوتها وقيمتها وتلقت من الفلاسفة مفهوماً خاصاً للعالم وثقافة مجردة . كانت مقتنعة بقيام توافق بين مصالحها وبين العقل .

لا ريب انه ينبغي علنا ان ننوع هذه التأكيدات . فالبورجوازية مختلفة ولم تكن تشكل طبقة متجانسة . فكثير من البورجوازيين لم تؤثر فيهم الدعاية الفلسفية ، وآخرون كانوا معادين للتغيير اما تدنيا أو محافظة على التقاليد (لقد كان في عداد ضحايا الارهاب اكثريه من الطبقة الثالثة) .

ومع ان البورجوازية كانت راغبة في التغيير والاصلاح ، فلم تكن تنوي الثورة اطلاقاً . فالطبقة الثالثة كانت تكن " للملك احتراماً عظيماً وشعوراً ذا طابع ديني تقريباً كما يشهد بذلك مارمون في مذكراته : كان الملك يمثل الفكرة القومية ولم يفكر أحد بقلب النظام الملكي . وكانت البورجوازية وعلى الأخص الرفيعة منها ، تنوي القضاء على الأرستوقراطية أقل بكثير مما تنوي الانسهار فيها : فتعلقها الشديد بلافاييت كان معبراً في هذا المجال . واخيراً كانت البورجوازية بميدة عن ان تكون ديموقراطية . كانت تهتم جوهرياً بالمحافظة على تسلسل اجتماعي وبالتميز عن الطبقات الأدنى منها . ويورد كورنو في مذكراته : " لم يكن أوضح من تسلسل الطبقات في ذاك المجتمع البورجوازي . فزوجة النائب العام أو كاتب العدل تلتقب مادموازيل ، وزوجة المستشار تلتقب مدام دون منازع " .

تسلسل في كل شيء : احتقار النبلاء للقرويين واحتقار البورجوازية للطبقات

الشعبية . وهذا الاعتقاد الطبقي الخاطيء يعلّل غضب البورجوازية وخوفها ،
عندما لجأت الى الطبقات الشعبية ضد الارستوقراطية ، ان تراها في السنة الثانية
تطمح الى الحكم .

الفصل الثاني

أزمة المؤسسات

لقد تلقت المؤسسات الملكية التي تكاملت دون انقطاع منذ العصور الوسطى ، شكلها الأخير السياسي على الأقل أيام لويس الرابع عشر . فهذا الملك حسن الجهاز الحكومي ورفعته الى مستوى من السلطة لم يبلغه من قبل ولكن دون ان يجعل منه بناء منطقياً متجانساً . حق أمكن القول بعده « الاستبداد في كل مكان ولا مستبد في أي مكان » . في الواقع ان الملكية أنشأت دائماً ولم تهدم أبداً . فتزايد الطلاق باستمرار بين المجتمع والوضع السياسي بين الروح العامة والمؤسسات . واستمر الفموض والفوضى الطابع المميز للتنظيم الإداري . وحسب تعبير ميرابو لم تكن فرنسا سوى « تجمع غير منظم لشعوب لا رابطة بينها » .

أولاً - ملكية الحق الإلهي

١ - الحكم المطلق : طموحه وأبعاده

لقد ثبت الحكم المطلق والإداري أقدامه اعتباراً من عهد هنري الرابع وازدهر خلال حكم لويس الرابع عشر ليتوطد طيلة القرن الثامن عشر . والقوى

المستقلة الي ظهرت خلال المرحلة السابقة فقدت من قوتها مع استمرار وجود
أكثريتها . وإذا كان البرلمان الذي اجتمع للمرة الأخيرة في ١٦١٤ قد لفه
الاهمال ووضعت البلديات تحت الوصاية في القرن الثامن عشر فان المجالس
الاقليمية والمحاكم ومجالس الاسكليروس استمرت وتابعت عملها وان يكن تحت
مراقبة السلطة الملكية . وفي الوقت نفسه استقر التنظيم الاداري للحكم
واكتمل بقيام مجالس الملك الاستشارية ووكلائه الإدارة المحلية . وأعطى بعض
علماء النظريات لهذا الحكم صفة الحق الالهي الذي استمر في تصاعد . فأيام حكم
هنري الرابع كان لويزو ما يزال يعتبر الملك ضابطاً لدى الشعب وفي الوقت
نفسه ملازماً لدى الله . وفي عهد لويس الثالث عشر كان لويزيه أكثر
وضوحاً :

« ومن ذلك يمكن ان نستنتج ان ملوكنا لا يتلقون صولجانهم الا من الله وحده فليموا
مجهزين ان يقدموا اي خضوع لأي سلطة على الأرض ويتمتعون بسائر الحقوق الممنوحة للسيادة
التامة المطلقة . فهم سادة في مملكتهم بالتمام والكمال » .

وكان مقدراً لبوسويه ان يكون واضح النظرية الحاسمة عن الحكم
الكاثوليكي المعتمد على الحق الالهي في كتابه : السياسة المستقاة من كلام الكتاب
المقدس نفسه وهو كتاب ألفه لولي العهد ونشر في ١٧٠٩ فقط .

فالملك بصفته ممثل الله يعلن عن نفسه في كل رسائله الرسمية : « ملك
فرنسا ونافار بنعمة الله » . ويمنح التكريس الملك صفته الالهية . ويتم عادة في
كاندراية ريمس حيث يلفظ الملك محاطاً بأعيانه قسم الوفاء للكنيسة ولشعبه .
ثم يتم تكريسه بعد ذلك اي يدهن بالزيت المقدس بينما يلفظ رئيس الأساقفة
هذه الصيغة : « كن مباركاً وقم ملكاً في هذه المملكة لأن الله اعطاك ان
تقودها » . وبعد ان يرقدي شعائر الوظيفة الملكية يُعرض على الشعب . وفي
اليوم الثاني من تكريسه يباشر الملك بلمس غدد المرضى وهو يقول لكل
مريض : « الملك بلمسك والله يشفيك » . وبهذا الاحتفال تتكرس صفة الحكم
الالهية ويسام التكريس في إحاطة الملك بهالة من الاحترام الديني . فالسلطة

المطابقة للملك تتمدد من صفته الالهية .

« ان من اعطى الملوك للناس اراد ان يحترموا كأنهم ضباطه » (مذكرات لويس الرابع عشر) .

ولا يليق بالرعايا ان يرغبوا في مراقبة سلطة استمدت أصلها من الله نفسه . فالصفة الالهية للحكم تؤمن له سيطرة مطلقة في سائر المجالات . وإذا كان الملك مطلقاً فهو مع ذلك ليس مستبدأ . فمليه وهو يمارس سلطته كممثل لله ان يحترم الشريعة الالهية وعليه ان يكون ملكاً حسب تعاليم الله كما أعلن الرئيس دي « تيه » لشارل التاسع في ١٥٧٢ . والملك مسؤول أمام الله عن ممارسة سلطته . وعليه كذلك ان يحترم قوانين المملكة الأساسية (قانون انتقال التاج واللائحة الحقوقية للبيت المال) . فهي توضح الشروط التي بموجبها أوكل التاج وامتيازاته للملك ولبيته . والملك أخيراً بقسم تكريسه التزم بالمحافظة على الشعب في وحدته مع الكنيسة وان يجعل العدل والرحمة يسودان في كل أحكامه . فالملك بالتالي ليس طاغية ، ولكنه بصفته ممثلاً للمصلحة العامة وفوق منظمات المملكة واجهزتها فهو يتمتع بوسائل عمل غير محدودة ولا يخضع لأية مراقبة . فالحكم يمتاز بصفة الاطلاق .

وسلطة الملك واحدة لا تنجزأ ولا تمنح لآخر . لا شك في ان اجهزة ومجالس مساعدة : المجالس الاستشارية ، الهيئات العليا ، المجالس الاقليمية . ولكنها ليست سوى مجالس استشارية لا تنتقص من الصلاحيات الملكية :

« لناملكننا يعني اننا خاضعون لارادة فرد واحد . لا ينبغي ان تكون هذه الارادة اعتبارية انما يجب ان تكون عالية ، لا ينبغي ان تكون السلطة الصادرة عنها استبدادية انما لا يجوز ان تنجزأ وإذا كان مفيداً تباطؤ عملها لتوضيحها فليس مسموحاً على الاطلاق تعليقها لتكبيرها وإخبات نورها . » (غويو : بحث في الوظائف ١٧٨٦)

وبما ان الملك حاكم مطلق فكان بيده كل السلطات وسلطاته غير محدودة .

والملك مصدر كل عدل . فقد التزم في التكريس ان يجعل العدالة صالحة لشعبه . لقد أعلن حامل اختام الملك ميشيل دي لوسبيتال (١٥٠٧ - ١٥٧٣)

امام مجلس اورليان « لقد انتُخب الملوك أولاً لاقامة العدل . فلهذا طُبعت على ختم فرنسا صورة ملك مسلح على جواد ولكنه مستوٍ على عرشه يقيم العدل » . وبما ان الملك مسؤول عن العدل فباستطاعته ان يحتفظ او يستعيد اية قضية وان يتدخل في كل الدعاوي : وهذا هو العدل المحفوظ . واغلب الاحيان يفوض الملك ممارسة العدالة الى محاكمه : انه التفويض بالعدل (تفويض لا تنازل) . والملك مصدر كل تشريع فهو الشريعة الحية ، (الملك الشريعة) . وليس ملزماً بالقوانين التي اصدرها اسلافه مع انه يتحاشى مقاطعتها فجأة . لقد اعلن لويس الخامس عشر في البرلمان في كانون الاول ١٧٧٠ : « نحن لا نتلقى تاجنا الا مزاهة فإلينا وحدنا يعود حق اصدار القوانين التي بموجبها نقود رعايانا ونحكمهم » دون ارتباط ولا مشاركة .

فالملك يُصدر القوانين بواسطة أوامر ووثائق وهي قرارات لها صفة العمومية والاستمرار وكذلك بواسطة براءات وشهادات ، ورسائل وقوانين تتعلق بالاجراءات الفردية . ومع ذلك يستطيع الملك ان يعارض الشريعة الالهية او المناقبية الطبيعية وعليه أيضاً ان يحترم القوانين الاساسية للمملكة .

والملك مصدر كل سلطة ادارية . فمن حقه ادارة قضايا المملكة . « ان جلاستكم ملازمة بتقرير كل شيء بذاتها او بواسطة مندوبيها . والشعب يلتظر اوامركم الخاصة للمساهمة في الخير العام واحترام حقوق الآخرين واحياناً لاستعمال حقه . » (مذكرة ترغو للويس السادس عشر) ويؤمن الملك الوظائف والخدمات . فقد اوصلته ضرورات الادارة والحكم الى منح قسم من سلطته للمفوضين : انه تفويض بسيط فمؤلاء المفوضون يستمرون تحت مراقبة الملك العليا . ومن اجل تأمين حاجات المملكة يفرض الملك الضرائب والمكوس بسلطته وحدها . واستقرت هذه المادة في القرن السادس عشر ولم تحصل فيها بعض التحفظات الا بالنسبة لطبقة الاكليروس واقاليم الميجالس (اللانغدوخ ، البروفانس ، البيارن ، بورغونيا وبريتانيا) وبصفته السيد المطلق في وضع الضرائب فهو الحكم الوحيد على النفقات : فهو سيد في توزيع أمواله .

واخيراً الملك مصدر الحرب والسلام وأحد أقدم واجباته هو خدمة الدفاع وحماية المملكة من العدو الخارجي وقد أصبح في القرن الثامن عشر « دفاع الدولة » . فلذلك بالتالي حق ادارة السياسة الخارجية . وهو قائد الجيش .
لقد اعلن لويس الخامس عشر في البرلمان في ٣ آذار ١٧٦٦ :

« في شخصي وحده تستقر السلطة العليا . وإلي وحدي تعود السلطة التشريعية دون ارتباط ولا مشاركة . وعني يصدر النظام العام كله وحقوق الامة ومصالحها هي بالضرورة متحدة مع حقوقي ومصالحها ولا تسريح الا بين يدي » .

ولكن الحقيقة كانت ابعد من ان تستجيب لهذه الادعاءات . واذا اعترف بعض رجال القانون للملك منذ القرن الرابع عشر في مادة التشريع على الاخص بالسلطة التشريعية دون تحفظ ، فان القوانين الباقية منها في القرن الثامن عشر تحد من هذه السلطة .

فقد فرضت البرلمانات نفسها على الملوك منذ القرن الرابع عشر في حقبة الازمة المالية . وقد امتنع الحكم المطلق عن دعوتها بعد ١٦١٤ دون إلغائها . لقد كانت صلاحياتها استشارية فقط طالما يطلب الملك الى اعضائها ان يصوتوا على الضرائب التي باستطاعته ان يقرها بدونهم وان يقدموا نصائح يبقى حراً في عدم الاخذ بها . فالبرلمان يبدو كأنه مرجع اقصى للسلطة الملكية في مرحلة الازمة . وفي الحقيقة كانت دعوته سنة ١٧٨٩ بعثاً لمؤسسة مبنية .

ان الحقوق السياسية للمحاكم ومجالس البلاط كانت اشد خطراً على السلطة الملكية . فالمحاكم المدعية انها الحارسة على قوانين المملكة الاساسية ، وعلى الاخص محكمة باريس استعملت حق التسجيل لتلعب دوراً سياسياً : فالقوانين الصادرة عن الارادة الملكية ليست قابلة للتنفيذ الا عندما تسجلها محكمة باريس . وبهذه المناسبة يجري تدقيق القانون ومناقشته . وعندما ترفض المحكمة التسجيل تقدم تعليلاً لذلك بموجب حقها في الانتقاد . وكانت المحاكم تدعي ان هذا حق تاريخي لها . والملكية تؤكد انه لم يكن سوى منحة من السلطان الملكي ضمنية اكثر منها صريحة . في الواقع نشأت هذه الحقوق بحكم المادة وعن طريق

لجأوا للصلاحيات وساهل السلطة الملكية . ولكنها شكلت مع ذلك حداً من سلطات الملك الذي كان عليه ان يفرض تسجيل القوانين المرفوضة في جلسات رسمية او جلسات المحكمة التي يحضرها الملك . . . لقد كانت حقوق التسجيل والنقد في القرن الثامن عشر سلاحاً فعالاً في ايدي المحاكم ضد الحكم المطلق . ولكنها لم تستخدم في الواقع الا للدفاع عن امتيازات ارسنوقراطية رجال المحاكم في وجه محاولات الاصلاح وعلى الاخص في حق الضرائب . ولكن بينما كانت المحاكم تبدو منتصرة لأن وظيفتها السياسية قد انتهت : فعلى نقيض مبادئ حكم الحق الالهي المطلق ستتولد سريعاً دعائم مبدأ السيادة القومية وليس حقوق الجهاز صاحب الامتيازات .

٢ - الآلة الحكومية

لقد شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر إكمال المركزية الحكومية . فالاستقلاليات المحلية ضعفت او زالت . فكل شيء يتنظم في فرساي او بوساطة المفوضين المحليين للسلطة المركزية .

وفي آخر شكل للحكم المطلق كانت الحكومة مؤلفة تحت سلطة الملك من وزارة تحوي : حامل اختام الملك ، واربعة امناء سر للدولة ، ومراقب المالية العام . ولم يكن لهذه الوزارة رئيس : لقد كانت تجتمع موظفين كباراً مستقلين اغلب الاحيان عن بعضهم البعض . ولكل وزير مكاتبه التي يديرها الموظفون الاولون . وكان الملك ومجالسه الاستشارية يؤمنون وحدة الادارة في الحكومة .

وكل وزير يأتي اسبوعياً في يومه ليعمل مع الملك فيعرض قضايا وزارته . وكان الملك يقرر والوزير يطبق القرارات بواسطة مكاتبه . واذا كانت القضية مهمة تجري مناقشتها في مجلس الملك الاستشاري ، الذي يعتبر الضابط الحقيقي للحكومة .

وكان الوزراء وامناء سر الدولة يدبرون مختلف الخدمات الادارية .

فخامل اختام الملك كان رئيس القضاء وموحي التشريع الملكي . لقد كان حارس الاختام غير خاضع للاقالة . وعندما يفقد رضى الملك يحل محله حارس للاختام . وكان امناء سر الدولة الذين نشأوا في القرن السادس عشر في عهد هنري الثاني موظفين فاعلين لدى الحكم المطلق . وقد اتخذت صلاحياتهم التي استمرت متنوعة لمدة طويلة ، حدوداً ثابتة . فقد تميز امين سر الدولة لشؤون الحرب الذي كان يؤمن الى جانب صلاحياته العسكرية ، ادارة اقاليم الحدود . وامين سر الدولة لشؤون البحرية ويتم ايضاً بالمستعمرات . وامين سر الدولة للشؤون الخارجية ؛ وامين سر الدولة لشؤون بيت الملك وكانت له صلاحيات متنوعة (الاكليروس ، قضايا البروتستانت ، مدينة باريس) . وكانت الادارة الداخلية موزعة بين امناء السر الاربعة . وكان الملك يقوم كل سنة بتعيين قطاع امناء السر فيوكل اليهم قسماً من الاقاليم يتصلون بها . فكان كل امين سر للدولة وسيطاً بين الملك والاقاليم ، مدنها واجهزتها وطبقات قطاعها . وكان الامناء يستمرون من جهة اخرى عملاً بروح مؤسستهم امناء سر شخصيين للملك ويقومون على خدمته بالتناوب . فكل واحد منهم يحصر تصريفه برسائل الهبات ، والاعمال الخيرية ، والمنح التي يهبها الملك خلال ثلاثة اشهر . لقد كان امناء سر الدولة من نبلاء الرداء ويؤخذون عادة من مستشاري الدولة . وبعد ١٧٥٠ لم يعد نبلاء السيف يحتفرون هذه الوظيفة . واخيراً مراقب المالية العام وهو الوزير الاول الحقيقي بسبب سعة صلاحياته : الادارة الداخلية ، الزراعة ، الصناعة ، التجارة الجسور والطرق .

وكانت المجالس الاستشارية وهي الضوابط الحقيقية للحكومة تمنحها وحدة الادارة . لقد تشكلت عن طريق التجزئة المتتالية لبلاط الملك القديم وبواسطة التخصيص في فرع اداري معين . اما تركيز نظام المجالس الحكومي فكان عمل لويس الرابع عشر . فقد منح لويس الرابع عشر وحدة للنظام وترابطاً للعمل العام ، يجهد مستمر ، وبمقدار المجالس الحكومية المختلفة بانتظام . وبعده لم يكن لويس الخامس عشر ولا لويس السادس عشر مثل هذه الصفات . فانهار

والنظام عندما احوجه الاستمرار او السلطة طالما يعتمد حسن سيره على لعل الملك الشخصي . فالمجلس الاعلى او مجلس الدولة كان يهتم بالسياسة العليا اعني « السلام ، الحرب ، والمفاوضات مع الدول » . وكان الملك يدهو اليه بشكل خاص جلسة معينة خمس او ست شخصيات كبيرة تحمل لقب وزير دولة . ولم يكن اي رئيس قطاع وزاري عضواً فيه بقوة الحق باستثناء امين سر الدولة للشؤون الخارجية ويقوم فيه بوظيفة المقرر . وكان وزراء الدولة يحتفظون بهذا اللقب مع انقطاعهم عن القيام بالوظيفة اعني انهم يشتركون بالمجلس الاعلى . وكان هذا المجلس يجتمع ثلاث مرات في الاسبوع . وكان مجلس البرقيات يمنع الادارة الداخلية وحدتها . ومجلس المال يدير اموال الدولة ومداخيلها ويوزع ضريبة الرأس على المناطق . وكان المجلس الخاص او مجلس الاقسام ويرأسه حامل الاختتام يولف محكمة التمييز في النظام القديم وكذلك محكمة ادارية للقضايا الفاضلة . وكان هذا الدرع القوي والمكاتب المرتبطة به يخفي في الواقع كثيراً من الشوائب وبدل ان يقوي السلطة الملكية يشل اغلب الاحيان عملها .

ثانياً - مركزية واستقلالية

لم يكمل الحكم الملكي عملية التوحيد في الميدان الاقليمي والمحلي كما لم يفعل ذلك في الادارة المركزية . ففي كل مكان يسود الفوضى والفوضى والتقسيمات الادارية ، تعكس التنظيم التاريخي للمملكة ولكنها لم تعد متناسبة مع ضرورات العصر . فالحدود نفسها كانت غير واضحة : فلم يكن معروفاً بالضبط اين تنتهي فرنسا من جهة الامبراطورية واين تبدأ . وكانت بلاد النافار تؤول دائماً لمملكة متميزة . وفي بريطانيا كان الملك دوقاً وفي البروفانس كونتاً . والتقسيمات القديمة لا تلتفى ابدأ عندما تترام عليها التقسيمات الجديدة . وترجع التقسيمات الكنسية (البرشيات) الى الامبراطورية الرومانية والتقسيمات القضائية الى القرن الثالث عشر . وقد نشأت التقسيمات العسكرية (حكومات) في القرن

السادس عشر وفي السابع عشر المالية او المناطق العامة والتي تعتبر ايضاً اطاراً لادارة الوكلاء . انها مجموع شفاف فيه الادارة الملكية غير معروفة احياناً .

وكانت فرنسا مقسمة تقليدياً الى اقاليم او بلدان : وهي مناطق قليلة او كثيرة الاتساع وقد اعتادت نوعاً من النظام القضائي بعد ان عاشت مدة طويلة في ظل وحدة سياسية لسلالة اقطاعية . وكانت الاخلاق ، واللغة احياناً وكذلك التقليد التاريخي تعمل على استمرار هذه التقسيمات الاقليمية القديمة . وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت الامة البريتانية ، والامة البروفانسالية ما تزالان حقائق حية بقوانينهما وتقاليدهما ولهجاتهما . وكانت النورماندي واللانغدوغ ، والدوفينه ، وبريتانيا .. بين اكبر هذه الاقاليم . وكانت اقاليم اخرى صغيرة مثل الاونيس . ولكن الاقليم لم يكن تقسيماً ادارياً : فالادارة الملكية كانت تجمل الاقاليم حتى لو اقام الملك اعتباراً للميزات الاقليمية لاسباب سياسية اكثر مما هي دستورية . ان البنية الادارية لفرنسا القديمة كانت تعتمد على الحكومات وخاصة على مناطق الوكلاء .

١ - مفوضو الحكم المطلق

لقد كان يمثلو الملك ومفوضوه خلال الحكم الاقطاعي «البايي والسينيشو» (الحكام والقضاة) لأن التقسيمات الاساسية كانت اذ ذاك منطقة الحاكم ومنطقة القاضي . غير انه في القرن السادس عشر جرى تطبيق البيع على هذه الوظائف التي اصبحت خدمات . واعتباراً من ذلك العهد لم يعد للحاكم سوى اختصاصات عسكرية ، وامتياز دهوة نواب الطبقات الثلاثة من تلقاء انفسهم .

وخلال الملكية المعتدلة في القرن السادس عشر كان الحاكم ممثلاً للملك والحكومة ممثلة للتقسيم الاساسي . وفي عهد الملكية المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان وكيل الملك يرأس الادارة المحلية في نطاق المنطقة العامة . واستمرت هذه الفئات الثلاثة في نهاية القرن الثامن عشر : ولكن الوكيل وحده

كانت له السلطة الحقيقية . ولم يعد الحكام في القرن الثامن عشر وعددهم ٣٩ بموجب الرقيم الملكي لسنة ١٧٧٦ ، المأخوذون من عليا الاشراف يملكون الا سلطة اسمية . وبصفتهم اصحاب وظيفة شرفية فقط ، كانوا يقيمون عادة في قرساي لانه لم يعد باستطاعتهم بموجب رقيم ملكي لسنة ١٧٥٠ ان يرجعوا الى مقاطعاتهم بدون اذن صريح من الملك . فقد اعتبض عنهم بضباط هامين .

وكان مدراء العدل والشرطة والمالية اكثر المفوضين نشاطاً في سبيل الوحدة والمركزية . وباتصالهم المستمر مع امناء سر الدولة ومع المراقب العام ، ومجلس البرقيات كانوا يربطون الادارة المحلية بالحكومة المركزية . و يعود اصولهم الى القرن السادس عشر الى جولات اسياد التحصيل ، في الاقليم . ولكن هذه المؤسسة لم تعم الا في النصف الثاني من القرن السابع عشر . وقد استعمل لاجلهم التقسيم الكبير في موضوع الضرائب (المقاطعة العامة) دون ان تقوم اية علاقة صحيحة بين مقاطعة الوكيل والمقاطعة العامة (في ١٧٨٩ كان عدد مقاطعات الوكلاء ٣٢ مقابل ٣٣ مقاطعة عامة لان تولوز ومونبيليه تؤلفان مقاطعة وكيل اللانفدوخ) . وتحت امر الوكيل لا يرتبط المبعوثون الملحقون على رأس الانتخابات الا به : فالوكيل باستطاعته على هواه ان يلغي هؤلاء المبعوثين الملحقين وان يبدل مراكز عملهم .

لقد قال المالي « لور » لمر كيز دارجانسون :

« اهل ان ملصقة فرنسا يحكمها ثلاثون وكيل . فلا برلمان عندكم ولا محاكم ولا حكام . انهم ثلاثون مقررأ مبعوثين الى الاقاليم التي اليهم يعود شقاؤها او سعادتها ، خصبها او عقابها » . لا ريب انه حكم مبالغ فيه فعلى الوكلاء خلال القرن الثامن عشر ان يعتادوا الظروف السياسية والمعدات المحلية طالما حرية تصرفهم قد انحسرت تدريجياً من جهة اخرى بسبب مراقبة السلطة المركزية .

وكانت مهام الوكلاء متعددة بصفتهم مفوضين مباشرين للملك مختارين من مقرري المجلس الخاص أعني من أطر البورجوازية العالية ومن جراء ذلك انصب عليهم كره النسلاء . وبصفتهم وكلاء العدل كانت باستطاعتهم ان يحضروا

جلسات المحاكم (باستثناء محاكم المقاطعات) وان يرأسوها . وكانوا يراقبون جميع القضاة ويمكنون كآخر مرجع على الجرائم الواقعة على أمن الدولة وعلى قضايا التردد . وبصفتهم رؤساء البوليس كانوا يوجهون الادارة العامة ويفتشون البلديات ويراقبون التجارة والزراعة والصناعة ويهتمون بالسخرة الملكية ويرأسون استنفار الميليشيا .

وكانت هذه السلطات محدودة نوعاً ما في بلاد المجالس . وكانت من جملة صلاحياتهم بصفتهم وكلاء المالية ، حق توزيع الضرائب ومناقشتها . وصلاحياتهم محصورة بالضرائب المقامة في القرنين السابع عشر والثامن عشر (ضريبة الاعناق وضريبة العشرين) . اما الضرائب القديمة (ضريبة الرأس) فلم حق المراقبة عليها . وهذه السلطة جلبت للوكلاء إجماع المعارضين رغم الحسنات الحقيقية التي قامت بها ادارتهم ؛ وقد طالبت المراضى بإلغائهم .

٢ - استمرار الاستقلاليات المحلية

لقد أفرغت المؤسسات المحلية القديمة من سلطاتها امام موظفي الحكم الملكي المطلق .

- فالجالس الاقليمية تألفت من اجتماع الطبقات الثلاثة في إقليم من الاقاليم على شكل جمعية منتظمة دستورياً وتمقد اجتماعات دورية وتملك بعض الصلاحيات السياسية والادارية وأهمها التصويت على الضرائب . وبعد القرن السادس عشر جهد الملك في القضاء على المجالس الاقليمية ، وفي تحويل بلدان المجالس الى بلدان انتخاب . ففي القرن الثامن عشر لم يبق الا مجالس الاقاليم البعيدة أو التي ألحقت مؤخراً بالملكة : بريتانيا ، اللاندوغ ، البروفانس ، بورغونيا والدوفينه في الواقع كانت المجالس الاقليمية مؤسسات اوليفارشية لا تتمثل فيها الطبقة الثالثة الا بدورجوازية المدينة ، ولا يجري التصويت فيها فردياً بل طبقياً .

وكذلك البلديات هي أيضاً رأت حرياتهما تنقلص من جراء تقدم الحكم

الملكي المطلق ، فبطل انتخاب رؤساء البلديات ، ووقعت المدن تحت وصاية الوكلاء . اما القرى فلم يكن فيها بلديات بمصر المعنى على الأقل حتى ١٧٨٧ . فالجلس العام في التجمع القروي كان يهتم تحت سلطة السيد بإدارة الاملاك العامة .

وفي نهاية النظام القديم كانت الملكية قد انتهت من إزالة كل أثر للحياة السياسية المحلية . فأقامت الثورة ، الادارة اللامركزية رداً على ذلك .

ثالثاً - عدل الملك

بما ان الملكية مصدر كل عدل فان الملك يستطيع ان يتدخل في كل الدعاوي . وبما انه لم يتنازل ابدأ عن حقه في العدالة ، كان باستطاعته ان يمارسه بنفسه عندما يحلو له ذلك فبيد مفوضيه العاديين في العدل اما باستدعائهم بواسطة مجلسه الاستشاري واما بواسطة مبعوثيه فوق العادة . وكان الملك يتدخل ايضاً بصفته قاضي الملكة الاكبر في هذا الميدان بواسطة رسائل المفوض (اعفاء او تخفيض او تحويل لحكم) او بواسطة رسائل الختم (حبس احتياطي في سجون الدولة) .

ولكن الملك عادة كان يفوض المحاكم بحقوقه في ممارسة العدالة .

واضطرت العدالة الملكية كي تفرض نفسها ان تصارع عدالات الاسياد . وسمحت نظرية القضايا الملكية (القضايا التي لها علاقة بحقوق التنازع ترجع الى العدالة الملكية وحدها) ونظرية الاتهام (يستطيع المطلوب ان يفضل العدالة الملكية على عدالة الاسياد) باضعاف عدالة الاسياد تدريجياً فلم تعد في نهاية القرن الثامن عشر بين يدي السادة سوى وسيلة للسيطرة الاقتصادية . واختفت اكثر محاكم الدرك التي هي محكمة بداية في قضايا القرويين المدنية ، في القرن الثامن عشر : وكانت محاكم القضاة والحكام المقامة في القرن الثالث عشر لمحكم دون استئناف في القضايا او القيم المعترض عليها التي لا تتعدى ٤٠ ليرة . وفي

القرن الثامن عشر كانت المحاكم ، التي انشأها هنري الثاني في القرن السادس عشر لتفصل دون استئناف في القضايا التي تبلغ ٢٥٠ ليرة ، في المحطات تام .

وكانت المحاكم تؤلف محاكم ملكية مقامة لتوزيع العدل باسم الملك كملجاً أخير . وترجع اصولها الى تقسيم محكمة الملك القديمة الى فروع متخصصة . وقد اذعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر قدرة غير محدودة وشاملة معتمدة على حقوقها في التسجيل والنقد . فكانت محكمة باريس تحتوي في ١٧٨٩ على قاعة كبرى تقدم فيها المرافعات وثلاث غرف للتحقيق وغرفة جمع المعلومات وهي محفوظة لاصحاب الامتيازات وغرفة الجندبايات وهي مختصة بالجرائم . واستأنم توسع المملكة والزيادة المستمرة في عدد القضايا اعتباراً من القرن الخامس عشر انشاء اثنتي عشرة محكمة اقليمية (تولوز ، غرينوبل ، بوردو ، ديجون ، روان ، ايكس ، رين ، بو ، ميتر ، بيزانسون ، دويه ، فانسي) وكان تنظيمها مماثلاً لتنظيم محكمة باريس ، واربعة مجالس ملكية (روسيتون ، ألزاس ، آرتوا ، كورسيكا) .

لقد كان بيع الوظائف ووراثة يتحكمان باختيار القضاة . فقد قام النظام اولاً بوسيلة التنازل غير المباشرة التي جرى تطبيقها في سبيل المنافع الكنسية : فوظيفة القضاء تمثلت بمنفعة كنسية وامكن ان يجري التنازل عنها لمصلحة الغير . فالملكية من جهة اخرى بعد ان منعت المحكمة في القرن الرابع عشر ، حق تقديم اشخاص للوظائف الشاغرة ثم حق الانتخاب في القرن الخامس عشر اعتادت ان تعين مكان المستشارين المستقبليين اولئك الذين جرى التنازل لمصلحتهم . وفي حالة الوفاة كانت تلتخب الوريث . فحوّل فرنسوا الاول هذه العادة الى منهاج شرعي ، ولارضاء حاجات الخزينة الملكية منح الوظائف القضائية الملكية الشاغرة او المستحدثة ، وباعها مقابل كمية من الاموال . وفي ١٥٢٢ اقام لهذه الغاية ادارة خاصة في مكتب الاقسام القضائية وينطبق الاجراء على وظائف المال ومن ثم على وظائف القضاء . فكانت عادة التنازلات قائمة دائماً وتهدد بحرمان الخزينة من بيع الوظائف المتنازل عنها : وجعل شارل التاسع

التنازل شرعياً مقابل دفع الحق للخرينة الملكية . فاصبح نظام البيع كاملاً منذ ذلك الحين : فكانت وظائف القضاء اما يديها الموظفون العاملون واما السلطة الملكية .

ويعود الملك الى التصرف بالوظيفة بحرية لدى موت صاحب الحق في ممارستها . ولكن نتيجة للبيع تحولت الوظيفة الى وظيفة وراثية . وقد توطد تطبيق الوراثة في بادىء الأمر باجراءات فردية : فاستمرار وظيفتها يمنحه الملك لضابط معين ، لمصلحة شخص معين . واستمرت الحال على هذا النحو طيلة القرن السادس عشر بكامله : وحيثما تتلقى الخزينة حقوقاً جديدة . ونشأت الوراثة في ١٦٠٤ باجراء عام عرضه سكرتير للملك هو شارل بوله : ومن هنا امم « بوليت » الذي اطلق على النظام كله . ونص قرار من المجلس ان المستفيد يحصل على امتيازين ، بدفعه كل سنة فريضة تساوي $\frac{1}{6}$ من ثمن الوظيفة : اذا تنازل عن وظيفة في حياته تخفّض الفريضة الى النصف ؛ واذا مات اثناء تأدية وظيفته يصبح حق التنازل جزءاً من ارثه ويستطيع ورثته ان يارسوا الوظيفة . وبذلك فقد الملك حق اختيار قضائه . مع ذلك كانت ضمانات العمر والمقدرة مفروضة : ٢٥ سنة والاجازة او الدكتوراه في الحقوق . ولكن في الواقع كانت تمنح اعفاءات من شرط السن والفحوص لم تكن جديدة .

ومن بيع وظائف القضاء تفرعت استحالة إقالة القاضي الادارية : فالملك لا يستطيع ان يعزل قاضياً اشترى وظيفته دون ان يعيد له ماله . فاستحالة الاقالة هي النتيجة الحقوقية للبيع : فهي مرتبة في ظل النظام القديم بكل الوظائف الخاضعة للبيع . وعن البيع نجم من جهة اخرى نظام التوابل . فالمشكون الذين يأتون بموجب التقاليد القضائية القديمة فيتوسلون القاضي للنظر في شكواهم ، يقدمون له هدايا عديدة كالتوابل (وهي في الأصل : عقاقير ، ومربيات ورماد غذائية من الشرق) . ومنذ القرن الخامس عشر تحولت هذه الهدايا الى فرائض اجبارية تدفع مالا . وازدادت الهدايا بسبب البيع : وبما ان اجور القضاء لم تكن متناسبة مع ثمن الوظيفة مال القضاء الى الحصول على اكبر قدر ممكن من

التوابل . فاختلفت مجانية العدالة .

لقد كانت نتائج البيع الاجتماعية والسياسية مهمة جداً . فتشكلت طبقة جديدة وسيطة بين البورجوارية والارستوقراطية . فالقضاة (سادة المحاكم) كانوا نبلاء الرداء . ولكن وظائفهم تمنحهم نبلاً قابلاً للانتقال الى ورثتهم . ولكن زمام انتقامهم افلت من الملك وكان يتم عن طريق الاختيار . وعلى هذا النحو اصبح القضاء مستقلاً تمام الاستقلال : فاستطاع في القرن الثامن عشر ان يقف ضد الملكية . وفي نهاية القرن ازداد الاحتكار القضائي فانغلق القضاء على نفسه : فمعكم رين ، وايكسن ، وغرينوبل لم تعد تقبل مرشحين قرويين . واجمعت عرائض ١٧٨٩ على المطالبة بالغاء بيع الوظائف وتوريثها .

فكان القضاء الملكي في نهاية القرن الثامن عشر يبدو نتيجة لذلك مجموعة مؤسسات معقدة . وتسبب تعدد المحاكم بتشابك في الصلاحيات . كما اطال تكرار الاستئناف اجل الدعاوي فجعلها ابدية . اما التكاليف فكانت مفرطة : اقعايب المحامين والنواب العاميين ، وتوابل القضاة . وكان للبيع يشكل العيب الرئيسي في الجهاز القضائي . ولكن كيف المساس به دون التعرض لطبقة اجتماعية حريصة كل الحرص على امتيازاتها كما تؤلف وظائفها ومهامها قسماً مهماً من الثروة ؟ لو تم ذلك لكان تهجماً على الملكية الخاصة .

رابعاً — نظام الضرائب الملكي

كان حق فرض الضرائب يُنزع من الاسياد بمقدار ما كانت سلطة الملك تقوى وتشتد . وقد تركزت العادة لدى الملك ايام لويس الرابع عشر ان يفرض الضرائب على رعاياه حسب ارادته . وكان نظام الضرائب يمتاز بعدم المساواة بين الرعايا وبالتنوع بين الافاليم . فلم تكن اية ضريبة عامة على جميع الرعايا ولا مشتركة في سائر انحاء المملكة .

وكان المراقب العام يوجه الادارة المالية المركزية يساعده مجلس المال

الاستشاري . وتقوم بمراقبة المالية الملكية غرفة حسابات باريس وهي الفرع المالي القديم لبلاط الملك و ١١ غرفة حسابات في الاقاليم . وتصدر الاعتراضات في موضوع الضرائب عن محاكم المساعدين الثلاثة عشرة . ففي كل مقاطعة يدير ضريبة الرأس مكتب مالية يشرف عليه خزنة فرنسا العامون بينما يشرف وكيل الملك على ضريبة الاعناق والعشرينيات . وفي نهاية الحكم القديم كان نظام الضرائب الملكي المطلق وهي اكثر عقلانية نظرياً ، ضريبة الرأس التي نشأت في الحكم الملكي المعتدل وهي تمتاز بالاستثناءات والاعفاءات . في الواقع كانت الضرائب الملكية تنوع حسب الاقاليم وتبقى غير متساوية بين الرعايا ، فكان مقدراً للحكم الملكي ان يقضي تحجه على الاخص بسبب عيوب نظامه الضرائبي .

١ - الضريبة المباشرة : استحالة المساواة

كانت ضريبة الرأس تثقل على القرويين وحدهم . فهي ضريبة شخصية في شمال البلاد على مجموع الدخل . وهي حقيقية في الجنوب لانها ضريبة عقارية على دخل الاملاك غير المنقولة . فضريبة الرأس ضريبة توزيع لا ضريبة فردية : يعين الملك ما ينبغي ان يدفعه لا كل مكلف بموجب نسبة مئوية من دخله بل كل فئة او رعية مسؤولة بالتضامن والتكافل عن دفع كمية اجمالية تتكفل بتوزيعها على سكانها . وتلشر الحكومة كل سنة وثيقة الضريبة اعني المجموع الواجب تحصيله من سائر البلاد . ويقوم مجلس المال الاستشاري بتوزيعه على الاقاليم . وفي كل دائرة انتخابية يشرف مكتب من المنتخبين على توزيع ضريبة الرأس على الرعايا . وفي كل رعية يقوم بعض الموزعين الذين ينتخبهم المكلفون بتوزيع الضريبة . ويؤمن الجباية محصلون في الرعية ، وفي الدائرة الانتخابية خازن خاص وفي المقاطعة الجابي العام . وكانت تقع تصرفات سيئة كثيرة في جباية هذه الضريبة فضحها فوبان منذ ١٧٠٧ في كتابه : العشر الملكي .

أما ضريبة الاعناق التي أقرت نهائياً في ١٧٠١ فكان المفروض ان تطال جميع الفرنسيين . وكان المصلفون موزعين الى ٢٤ صنفاً يدفع كل صنف النكية نفسها : على رأس الصنف الأول ولي العهد وعليه ان يدفع ٢٠٠٠ ليرة . وفي الصنف الاخير الجنود والمبارمون ولا يدفعون الا ليرة واحدة . وفي ١٧١٠ اشترى الاكليروس انفسهم بـ ٢٤ مليون ليرة . اما الاشراف فقد افلتوا من هذه الضريبة .

واقرت ضريبة العشرين في ١٧٤٩ بعد تجارب عديدة . وتطال مداخيل الاملاك غير المنقولة والتجارة والاموال الموظفة وحتى الحقوق الانقطاعية . ونجحت منها الصناعة عملياً . واشترى الاكليروس نفسه بالتصويت الدوري على الهبة المجرانية . واعفي النبلاء منها في اغلب الاحيان . واشتركت فيها بلاد المحاكم . لقد كانت ضريبة العشرينيات ملحقةً ثانياً لضريبة الرأس .

وهكذا تحول مبدأ المساواة النظري عن طريقه في التطبيق العملي : فظهر الامتياز من جديد لمصلحة الاكليروس والنبلاء . وازداد ثقل ضريبة الرأس كذلك ولما عجز الحكم الملكي عن زيادتها حاول مرة اخرى اقامة المساواة في الضرائب وهي الدواء الوحيد للأزمة المالية : ففي ١٧٨٧ عرض كالون ان يبدل العشرينية بضريبة الاراضي التي تطال الجميع . ففتح ثمره اصحاب الامتياز ومقاومة المحكمة الازمة التي كان مقدراً ان تخرج منها الثورة .

وازدادت أهمية سخرة الطرق العامة في القرن الثامن عشر مع توسع شبكة الطرق . فكان على الملاكين المجاورين للطريق ان ينقلوا الحصى والرمال والتجارة بنفسه اذرعهم وخبولهم وعرباتهم . فتوطدت السخرة الملكية تدريجياً من ١٧٢٩ الى ١٧٣٦ . وفي ١٧٣٨ تعممت وتنظمت بقرار نهائي : السخرة مرتبطة بضريبة الرأس . وبعد ان فهمت على هذا النحو ، تسببت بسوء تصرف كثير واشارت معارضة عنيفة . وحاول ترغو في ١٧٧٦ فرضها على جميع الملاكين بربطها بالعشرينية : فأصبحت السخرة ملحقةً للعشرينية قابلة للدفع نقداً . ففشل الاصلاح والنفي القرار بعد موت ترغو . وفي ١٧٨٧ ألغيت السخرة المادية

وحلت محلها ضريبة تزداد الى سدس ضريبة الرأس . ووقعت تكاليف شق الطرق وصيانتها على القرويين .

٢ - الضريبة غير المباشرة والالتزام العام

كانت ضريبة المساعدات التي تأسست نهائياً في القرن الخامس عشر تقع على بعض مواد الاستهلاك من خمر وكحول على الاخص . وقد افلت منها الاكليروس والنبلاء وتفرضها محاكم المساعدات في باريس وروان . وما تبقى من المملكة كان خاضعاً لضرائب مماثلة باسماء مختلفة .

أما « الفابيل » فهي ضريبة تجبى عن الملح منذ القرن الرابع عشر وكانت غير متساوية حسب المناطق . فالبلدان الخاضعة للعشر مثل الغويان كانت تلك فرضت حين الحاق الاقضية عليها ضريبة الملح . ولم تخضع لها قط البلدان المعفاة مثل بريتانيا وفي بلاد ضريبة الملح الصغيرة كان الاستهلاك حراً . اما في بلدان ضريبة الملح الكبرى ، فعلى كل اسرة ان تشتري « ملح الضرورة للطبخ والمملحة » وكانت المؤسسات الخيرية والموظفون لهم وخدم حق بالملح المعفى من الضريبة . في الواقع كانت ضريبة الملح تثقل على الاخص كاهل الفقراء . فقد ولدت تهريباً نشيطاً يطارده مكافحو الملح وجردان القبو (الجبابة) . لقد اجمع الناس على كرمها .

وكانت المكوس او الجمارك ما تزال قائمة في داخل البلاد تعبر عن تأليف المملكة التاريخي . وكان التمييز يوضح ثلاث مجموعات من الاقاليم : بلدان الالتزامات الكبرى الخمس التي وحدها كولبير حول جزيرة فرنسا حيث لم تكن الحقوق مفروضة الا على التجارة مع الاجنبي وبقية المملكة : فالاقاليم المعتبرة غريبة (وسط فرنسا ، بريتانيا ...) يحيط بكل واحد منها خط جرمي . فالاقاليم الثلاثة ذات العدد الاجنبي (ثلاث ابرشيات ، اللورين والألزاس) التي تتاجر بحرية مع الاجنبي ، انه تنظيم غير متجانس يزعم الانطلاق التجاري بشكل ضخم .

وإذا قامت الادارة الملكية بحماية الضرائب المباشرة ، فقد تغلب نظام الالتزام فيما يختص بالضرائب غير المباشرة . وكذلك الامر بالنسبة للنفقات والحقوق المنزلية . لقد كان النظام قديما . وكلمة مكوس الذي بها نعني حقوق الجمارك تعبر عن هذا التنظيم : فالملك يتنازل لمكلفين ، عن حق جبايتها . وجرى تطبيق النظام على ضريبة الملح وضريبة المساعدات . ولم يتعاقد الملك لمدة طويلة الا مع ملتزمين خاصين لحق من الحقوق في منطقة محدودة . وفي بلدان الانتخاب يبادر المنتخبون بالمزايدات العلنية ؛ اذ ذلك تقوم التزامات محلية .

وفي اوائل القرن السابع عشر نشأت عادة اجراء المزايدات في مجلس الملك . وفي الوقت نفسه اتسعت التقسيمات . وعلى هذا النحو كان اتساع الالتزامات الخمس الكبرى بالنسبة للمكوس .

واستفاد النظام الملكي لأن المركزية تسببت بتخفيض النفقات العامة . وتتابع التخفيض في ايام لويس الرابع عشر فوصل سنة ١٧٢٦ الى مزايدة واحدة على سائر الحقوق في جميع أنحاء فرنسا لمصلحة الالتزام العام .

ويتم استئجار الالتزام العام لمدة ست سنوات باسم مزايد واحد ، هو رجل مغمور يؤجر اسمه ويكفله الملتزمون العامون اعني المالبون الكبار (٢٠ ثم ٤٠ وأخيراً ٦٠) . لقد اقام الالتزام ادارة خاصة به ليؤمن تغطية الضرائب غير المباشرة والحقوق الواقع عليها الالتزام .

وكان مع ذلك تحت اشراف الوكلاء ومراقبة محاكم المساعدات . وهذه الاخيرة تملك كسلاح اخير حق الاعتراض على ضريبة المساعدات وضريبة الملح وعلى المكوس بينما حق الاعتراض على الضرائب الجديدة غير المباشرة يخص الوكلاء ما عدا الاستئناف الى مجلس الملك . وكان الملتزمون العامون يحصلون على ارباح وفيرة . وكان النظام كثير التكاليف بالنسبة للدولة . فحكومة لويس السادس عشر احتكرت عدة حقوق حتى ذلك التاريخ خاضعة للالتزام . ومع ذلك لم تستطع ان تستغني عن خدمات الملتزمين العامين ، بسبب نقص الاموال المتينة ، والرصيد المكافي . واستقطب الالتزام العام وهو المسؤول على الاخص

عن جباية ضريبة الملاح ، الاحتجاج الشعبي : فبدأت الاضطرابات الثورية اغلب الاحيان بحرق مكاتبه .

لقد كان الفساد المالي أهم الاسباب المباشرة للثورة . والمسؤولية الرئيسية لهذا الفساد تقع على عيوب النظام الضرائي ، وسوء الجباية ، واللامساواة في الضرائب . لا ريب انه ينبغي ان نضيف اليها قبذير البلاط والحروب وعلى الاخص حرب استقلال الولايات المتحدة الامريكية . فقد ازداد الدين العام بنسب من نوع الكوارث ايام لويس السادس عشر : فكانت خدمة مصالحها تستهلك ٣٠٠ مليون ليرة ، اعني نصف مداخيل المملكة . فكانت الدولة على شفير الافلاس في بلاد مزدهرة . واجبرت ألتانية اصحاب الامتيازات ورفضهم الموافقة على المساواة في الضرائب ، الحكم الملكي على الاستسلام : ففي ٨ آب ١٧٨٩ كان لويس السادس عشر يوجه دعوة الى انعقاد البرلمان لايحاء حل للأزمة المالية .



وبدأت الآلة الادارية القديمة في النظام القديم مهترئة في نهاية القرن الثامن عشر . وكان تناقض واضح بين قدرة الحكم الملكي النظرية وعجزه الحقيقي . وكانت البنية الادارية غير ملتزمة لشدة التعقيد . واستمرت المؤسسات القديمة بينما راحت تتراكم عليها المؤسسات الجديدة . وكانت الوحدة القومية ما تزال بعيدة عن التحقيق رغم جهد الحكم المطلق في توطيد دعائم المركزية . وعلى الاخص ارمقت الحكم الملكي عيوب نظامه الضرائي . فالضريبة لا تعود بأي دخل لانها سببة التوزيع سببة الجباية . وتزداد قلة الصبر في تحملها بمقدار ما كانت تثقل على الاشد فقراً وحدهم فلم يعد الحكم الملكي المطلق في هذه الظروف يتناسب مع الواقع . وقوة جمود البيروقراطية ورخاوة الجهاز الحكومي ، وتعميد الادارة وخاؤها احياناً كل ذلك لم يسمح للحكم الملكي ان يقاوم بفعالية عندما تززع نظام الحكم القديم الاجتماعي واحتاج الى مساندة المدافعين عنه التقليديين .

الفصل الثالث

مقدمة الثورة البورجوازية

تمرد الارستوقراطية

(١٧٨٨ — ١٧٨٧)

لقد كانت السنوات التي تقدمت ١٧٨٩ عهد ازمة اجتماعية وتأسيسية وشهدت مجرى ازمة سياسية خطيرة سببها عدم كفاءة الحكم الملكي المالية ، وعجزه عن اصلاح نفسه ؛ وكل مرة يريد وزير تحديث الدولة تقف الارستوقراطية في وجهه للدفاع عن امتيازاتها . لقد سبق الثورة تمرد ارستوقراطي ساهم منذ ما قبل ١٧٨٩ بزعزعة الحكم الملكي .

اولا - ازمة الحكم الملكي الاخيرة

في ايار ١٧٨١ استقال نيكور من وظيفته كدير عام للمالية . ومنذ ذلك تسارعت الازمة . وكان الملك لويس السادس عشر وهو رجل كبير الجثة شريف حسن النية ، ولكنه دون شخصية ، ضعيف ومتردد ، متعب من هموم الحكم ، ينشرح في الصند او في مشغله للفتايح اكثر مما في جلسات مجلسه . والملكة ماري انطوانيت ابنة ماري تيريز النمساوية وهي جميلة خفيفة ومشهورة ساهمت بموقفها اللامبالي في ضياع الملكية .

١ - المعجز المالي

لقد عاشت الملكية على اوامر الصرف في ظل جولي دي فلوري ، ولبيفر دورميسون اللذين خلعا نيكور مباشرة . وتابع كالون الذي عين مفتشاً عاماً للمالية في تشرين الثاني ١٧٨٣ ، السياسة التي بدأها نيكور خلال حرب اميركا فلجأ بكثرة الى القروض امام عدم امكانية تقطية المعجز بزيادة الضرائب . وازداد المعجز خطورة بشكل هائل بسبب حرب اميركا وهو الداء التاريخي للحكم الملكي والسبب الرئيسي من الاسباب المباشرة للثورة . فتعطّل ادراك التوازن في ميزانية الحكم الملكي نهائياً . ومن الصعب تكوين فكرة عن اتساع المعجز لان الملكية في النظام القديم لم تعرف مؤسسة ميزانية منتظمة . واستمرت المحاسبة عاجزة لان المداخل تنوزع على صناديق مختلفة . ومع ذلك ساعدت وثيقة على معرفة الوضع المالي عشية الثورة : حساب الخزينة في ١٧٨٨ ، اول وآخر ميزانية ، للحكم الملكي مع انها ليست ميزانية بالمعنى الصحيح للتعبير لأن الخزينة الملكية لم تعتمد حساباً لجميع اموال المملكة . وبموجب هذا الحساب لسنة ١٧٨٨ ارتفعت النفقات الى اكثر من ٦٢٩ مليون ليبرة والمداخل الى ٥٠٣ ملايين فقط . فبلغ المعجز تقريباً ١٢٦ مليوناً اي ٢٠ ٪ من النفقات . وتوقع الحساب ١٣٦ مليوناً من القروض . وارتفعت النفقات المدنية بالنسبة لمجموع الميزانية الى ١٤٥ مليوناً اي ٢٢ ٪ . ولكن بينما لم يشمل التعليم لعام والمساعدة الاجتماعية سوى ١٢ مليوناً اي أقل من ٢ ٪ كان البلاط واصحاب الامتيازات يتلقون ٣٦ مليوناً اي قريباً من ٦ ٪ : مع العلم انه في ١٧٨٧ قد جرى توفير مهم في ميزانية بيت الملك . وارتفعت النفقات العسكرية (حرب ، بحرية ، ديبلوماسية) الى اكثر من ١٦٥ مليوناً اي ٢٦ ٪ من الميزانية منها ٤٦ مليوناً رواتب ١٢٠٠٠ ضابط كانوا يكافون وحدهم اكثر من سائر الجنود . وكانت الدين يؤلف اعظم فصل في الميزانية : فخدمته تستوعب ٣١٨ مليوناً اي ٥٠ ٪ . وفي ميزانية ١٧٨٩ ارتفعت المداخل بالاستلاف الى ٣٢٥ مليوناً من الليرات . وفانت اوامر الصرف تمثل ٦٢ ٪ من المداخل .

لقد كانت اسباب الداء متعددة . وقد شدد المعاصرون على تبذير البلاط والوزراء . فطبقة النبلاء العالية كانت تكلف البلاد غالباً . ففي ١٧٨٠ كان الملك قد اعطى ما يقارب ١٤ مليوناً من الليرات للسيد كونت دي بروفانس واكثر من ذلك ايضاً لكونت دارقوا الذي كان مجبراً ان يعترف لدى اندلاع الثورة بما يقارب ١٦ مليوناً من الديون المستحقة . وكان آل بولينياك يقبضون من الخزينة الملكية منعاً واعانات ٥٠٠ ٠٠٠ ثم ٧٠٠ ٠٠٠ ليرة في السنة . وتطالب شراء قصر دي رامسبوتيه للملك ١٠ ملايين ، وستة ملايين قصر سان كلو للملكية . ووافق لويس السادس عشر ايضاً لارضاء النبلاء على مبادلات او مشتريات املاك كثيرة الكلفة . فقد اشترى على هذا النحو من امير كونده « الكليرمونتوا » بمعدل ٦٠٠ ٠٠٠ ليرة من المداخليل واكثر من ٧ ملايين نقداً دون ان يمتنع الامير عن الاستمرار في جباية مداخليل الكليرمونتوا في ١٧٨٨ .

لقد سحق الدين المالية الملكية . وقدرت النفقات التي استلزمها اشتراك فرنسا في حرب الاستقلال الاميركية بمليارين : وقد غطاها نيكر بالقروض . وبعد انتهاء الحرب اضاف كالون في ثلاث سنوات ٦٥٣ مليوناً على القروض السابقة . وفي ١٧٨٩ بلغ الدين حوالي خمس مليارات بينما كان النقد المتداول مقدراً بمليارين ونصف : لقد تضاعف ثلاث مرات خلال ١٥ سنة من حكم لويس السادس عشر

ولم يكن بالامكان تغطية العجز بزيادة الضرائب . فنقلها كان شديد الوطأة على الجماهير الشعبية ، بما ان الاسعار ، في سنوات الحكم القديم الاخيرة قد ازدادت بالنسبة لمرحلة ١٧٢٦ - ١٧٤١ ، ٦٥ ٪ بينما لم تزد الاجور الا ٢٢ ٪ . وتناقصت القوة الشرائية لدى الطبقات العاملة بنفس المقدار : وبما ان الضرائب ازدادت في اقل من عشر سنوات ١٤٠ مليوناً ، فكانت كل زيادة جديدة مستحيلة . فكان الدواء الوحيد المساواة للجميع امام الضرائب . المساواة بين الاقاليم اولاً لان بلدان المحاكم امثال اللانغدوغ وبريتانيا كانت تحصل على مراعاة بالنسبة لبلدان الانتخاب . والمساواة بين الرعايا وعلى الاخص الاكليروس

والنبلاء الذين يتمتعون باعفاءات ضرائبية . وهذا الامتياز كان صارخاً لدرجة ان مداخيل الاملاك الثابتة قد ازدادت ٩٨ ٪ بينما لم ترتفع الاسعار الا ٦٥ ٪ . وقبعت الحقوق الاقطاعية والمشور المجبة على الطبيعة الارتفاع العام . فالطبقات صاحبة الامتيازات كانت تؤلف بالتالي مادة ما تزال سليمة للضرائب . ولم يكن بالامكان ملء الخزينة الا على حساب هذه الطبقات . ولذلك لزمّت موافقة البرلمانات القليلة الاستعداد للتضحية بمصالحها الخاصة ، ولكن اي وزير يحسر ان يفرض مثل هذا الاصلاح ؟

٢ - المعجز السياسي

بعد ان نصب مصدر القرض واندفع كالون ثم خلفه بريين في طريق الافلاس حاولا حلّ الازمة المالية باقامة المساواة بين الجميع امام الضرائب : ففشلت محاولتهما بسبب اقلية اصحاب الامتيازات . وعُرضت مشاريع اصلاح كالون على الملك في ٢٠ آب ١٧٨٦ في مخططة لتحسين المالية وهو في الواقع منهاج واسع يشمل ثلاثة مظاهر : الضرائب والاقتصاد والادارة .

فالاصلاحات الضرائبية تبغى القضاء على المعجز ، وايفاء الدين . ولتغطية المعجز فكر كالون بتوسيع احتكار التبغ الى سائر المحاء الملكية وكذلك حقوق الطابع والتسجيل وحقوق الاستهلاك على سائر بضائع المستعمرات . ولكن المشروع الرئيسي كان ينبغي حذف الضريبة المشرينية عن الاملاك غير المنقولة والتعويض عنها بضريبة الاراضي وهي ضريبة آتية اعني متناسبة مع الدخل ولا تقبل اعفاء او تمييزاً : انها ضريبة على الارض وليس على الاشخاص وهي تطال سائر الملكيات المقاربية للاكليروس والنبلاء والشعب ، ملكيات فخمة او عادية موزعة الى اربع فئات خاضعة لتعرفة متناقصة على افضل الاراضي ضريبة المشرين (٥ ٪) واربعين (٢٥ بالمائة) على اسوأها . اما فيما يختص بالثروة المنقولة فقد احتفظ كالون بضريبة المشرين : عشرين الصناعة للصناعيين

والتجار وعشرين الوظائف للوظائف الخاضعة للبيع، وعشرين الحقوق للمداخل
الآخري المتقولة . ولا يفاء الدين عرض كالون ان يخضع الممتلكات الملكية للضمان
لمدة ٢٥ سنة . وآخر مظهر للمخطط الضرائي : تخفيف ضريبة الرأس وضريبة
الملح . وإذا استمرت الاعفاءات فان الميل الى التوحيد قد توطد مع ذلك حتى
ان كالون عبر عن رغبته في توحيد ضرائب الملح كلها .

كانت الغاية من الاصلاحات الاقتصادية دفع عجلة الانتاج : حرية تجارة
الحبوب ورفع الحواجز اعني ازالة الجمارك الداخلية وتراجع الخط الجمركي الى
الحدود السياسية وبالتالي توحيد السوق القومية واخيراً ازالة عده من الحقوق
التي تعيق المنتج (الماركة على الحديد حقوق الارساء وحقوق الانتشار ...) .
وكان كالون بذلك يستجيب لاهداف البورجوازية التجارية والصناعية .

وكان آخر مظهر من مخطط كالون : اشراك رعايا الملك بآدارة المملكة .
وكان نيكور قد انشأ مجالس اقليمية في بيرى وفي الفارون العليا ، ولكنها كانت
تعتمد على الطبقات . اما كالون فقد انشأ جهاز انتخاب للقادرين على الدفع على
قاعدة الملكية العقارية . فقد عمل بمخطوطه بالتالي على تأسيس مجالس بلدية ينتخبها
جميع الملاكين الذين يبلغ دخلهم ٦٠٠ ليرة . ويؤلف مندوبهم مجالس القضاء
التي ترسل بدورها مندوباً او اكثر الى المجالس الاقليمية .
وقد بقيت هذه المجالس استشارية لان سلطة اتخاذ القرارات بقيت في يدي
وكلاء الملك .

وهذا المنهاج الذي يقوي السلطة الملكية بفرض ضريبة على المدخول ثابتة ،
كان يستجيب بمقياس ما لتطلعات الطبقة الثالثة وعلى الاخص البورجوازية
المشاركة في الادارة والتي يكفها الغاء الامتياز الضرائي . ومع ذلك لم يكن
كالون ينوي ازالة التسلسل الاجتماعي التقليدي الذي يعتبره لازماً للحكم
الملكي ولو انه وجه اليه ضربة قاسية : فاستمرت الارستوقراطية معفاة من
الاعباء الشخصية مثل ضريبة الرأس والسخرة ، وايواء الجند ايام الحرب ،
وحافظت على امتيازاتها النبيلة .

ودعيت جمعية من الاعيان للموافقة على الاصلاح : ولم يكن كالون يعتمد في الواقع على المحاكم لتسجيله . فاجتمع الاعيان في شباط ١٧٨٧ وعددهم ٣١٤٤ وم اساقفة وسادة كبار واعضاء في المحاكم ووكلاء ، ومستشارو دولة واعضاء في المجالس الاقليمية البلدية .

كان كالون يأمل ان يكونوا طيعين بعد ان اختارهم بنفسه . في الواقع كانت الملكية تستلم بطلبها موافقة الارستوقراطية بدل ان تفرض عليها إرادتها . ودافع الاعيان عن امتيازاتهم لأنهم اصحاب الامتيازات : فطالبوا بفحص حسابات الخزينة واعترضوا على سوء استعمال المنح وسارموا على التصويت على ضريبة الاراضي للحصول على تنازلات سياسية . ولم يساند الرأي العام كالون : فالبورجوازية بقيت متحفظة والشعب لامبالياً . فأهل لويس السادس عشر وزيره تحت ضغط محيطه : وفي ٨ نيسان ١٧٨٧ أعفى كالون .

لقد ظهر رئيس أساقفة تولوز لوميني دي بريين في الصف الاول لأخصام كالون . فاستدعاه الملك بناء على طلب ماري انطوانيت الى الوزارة . فساعد بعض الفناض (ضرائب جديدة ، بعض الادخار ، وعلى الأخص قرص من ٦٧ مليوناً) على تحاشي الافلاس . ولكن المشكلة المالية بقيت كاملة .

وبقوة الأشياء اضطر بريين ان يرجع الى مشاريع سلفه . فتوطدت حرية تجارة الحبوب وتحولت السخرة الى مدفوعات نقدية . ونشأت مجالس إقليمية تمثلت فيها الطبقة الثالثة بعدد مساوٍ للطبقتين الآخرين مجتمعتين (وذلك لكسر تحالف البورجوازية مع أصحاب الامتيازات) . واخيراً خضع النبلاء والاكليروس للضريبة العقارية على الاراضي . وأعلن الاعيان أن لا حق لهم في الموافقة على الضريبة . ولما لم يستطع بريين ان يحصل منهم على شيء صرفهم (٢٥ ايار ١٧٨٧) .

وهكذا انتهت هذه المحاولة الاولى : بفشل فاضح للملكية . وحاول كالون ان يلجأ الى الاعيان لكي يفرض إصلاحه على بقية الارستوقراطية ، فلم يحصل أي من كالون أو بريين على موافقة الاعيان . وازداد التأكد من ضرورة الاصلاح

فاضطر برين ان يواجه المحكمة . وثلت مقاومة المحاكم مقاومة الاعيان . فوجهت محكمة باريس وتبعها مجلس المساعدات ومجلس الحسابات ، انتقادات لمرسوم يخضع المرائض والصحف والاعلانات لرسم الطابع ، ورفضت مرسوم ضريبة الاراضي وطالبت في الوقت نفسه بدعوة المجالس العامة المؤهلة وحدها للموافقة على الضرائب الجديدة .

وفي ٦ آب ١٧٨٧ أجبرت جلسة حضرها الملك المحكمة على تسجيل المراسم . وفي اليوم الثاني ألغت المحكمة تسجيل البشارة واعتبرته غير قانوني . فكان عقاب هذا التمرد النفي الى « تروا » ، ولكن الاضطراب شمل محاكم الاقاليم ومجموع الارستوقراطية القضائية . فلم يتأخر برين في الاستسلام : وجرى سحب مراسيم الضرائب . ولما عادت المحكمة الى الاجتماع سجلت في ٤ أيلول ١٧٨٧ إعادة فرض ضريبة العشرين . وانتهى أمر ضريبة الدخل على الاراضي . فكان فشل جديد أشد خطراً من الاول : لقد اتضح ان اصلاح الضرائب مستحيل أمام مقاومة المحكمة وهي الناطقة باسم المجموعة الارستوقراطية .

وفي سبيل الاستمرار لجأ برين مرة أخرى الى القرض ، إنما لم يكن باستطاعته الاقتراض الا بموافقة المحكمة التي لم توافق على التسجيل الا لقاء وعد بدعوة المجالس العامة . وبما ان الوزير ما زال قليل الثقة بالحصول على الاكثريه فرض المرسوم أثناء جلسة ملكية تحولت فجأة الى جلسة عدل حضرها الملك ليقطع الطريق على كل مناقشة (١٩ تشرين الثاني ١٧٨٧) .

فاعتراض دوق دورليان : « يا صاحب الجلالة إن هذا غير شرعي » . فأجاب لويس السادس عشر : - « انه شرعي لأنني أريده » . انه جواب يليق بلويس الرابع عشر لو انه جاء بهدوء وجلال .

وطال الصراع واتسع المقاش . وفي ٤ كانون الثاني ١٧٨٨ صوتت المحكمة على قرار اتهام ضد أوامر الديني وطالبت بالحرية الفردية كحق طبيعي . وفي ٣ ايار ١٧٨٨ احيراً نشرت المحكمة إعلاناً عن القوانين الاساسية للمملكة التي ادعت أنها حارس لها : وكان ذلك روض الحكم المطلق . وأعلنت على الأخص ان

التصويت على الضرائب يخصص المجالس العامة وبالتالي الأمة . وشجبت من جديد أوامر التوقيف الاعتباطية وأوامر النفي . وأوضحت أخيراً ضرورة المحافظة على « التقاليد الاقليمية » وحصانة القضاء . وتميز الاعلان بمخيلط من المبادئ الليبرالية والادعاءات الارستوقراطية . وبما انه لم يتعرض لأسباب وجهية للمساواة في الحقوق وإلغاء الامتيازات فلم يكن له أية صفة ثورية .

وكانت غاية إصلاح لاموانيون القضائي تحطيم مقاومة المحكمة فكسرت قراراتها . ولم تتوقف الحكومة الملكية عند ذلك الحد . وبعد ان حزمت أمرها أخيراً على فرض إرادتها ، أصدرت أمراً بتوقيف اثنين من قادة المعارضة القضائية هما دوفال ديبرمينيل وغواسلار دي مونسابر : ولم يتم التوقيف الا بعد جلسة مأسوية في ليل ٥ و ٦ ايار ١٧٨٨ بعد ان أعلنت محكمة باريس ان المستشارين المتعاجين الى حرماهما « في حاية القانون » . وعلى الأخص في ٨ ايار ١٧٨٨ فرض الملك بالقوة تسجيل مراسيمه الستة التي أعدها حارس الاختتام لاموانيون لكي يحطم مقاومة القضاء ويصلح العدالة . فجاء قانون جنائي يلغي « القضية السبقية » اي التعذيب الذي يسبق تنفيذ الاعدام بالمجرمين (وقد قيمت القضية التحضيرية التي تسبق التحقيق سنة ١٧٨٠) وألقي عدد كبير من المحاكم الدنيا والخاصة . وأصبحت المحاكم المدنية محاكم بداية . ورأت المحاكم صلاحياتها تتناقص لمصلحة « قاضياً كبيراً » ولمصلحة محاكم الاستئناف . ولكن لاموانيون لم يتجاسروا لأسباب مالية ان يحذف البيع والتوابل . ومن أجل تسجيل الاوامر الملكية حل محل المحكمة « مجلس مطلق الصلاحية مؤلف في جوهره من الغرفة الكبرى في محكمة باريس ومن حملة لقب دوق ومن الشيوخ : وهكذا فقدت الارستوقراطية مراقبة التشريع والمالية الملكية .

إنه اصلاح عميق ولكنه جاء متأخراً . فقد نجحت الارستوقراطية في استقطاب جميع المستائين ضد الحكومة وتوسيع الخلاف الاسامي الى الجسم القومي .

ثانياً - المحاكم ضد الحكم المطلق

(١٧٨٨)

١ - الاضطراب القضائي ومجلس فيزيل

وجاءت المقاومة الحقيقية لاصلاح لاموانيون الذي عرّى ارستوقراطية المحاكم من امتيازاتها السياسية ، ليس من باريس بل من الأقاليم التي تملك فيها الارستوقراطية ، خارج المحكمة ، وسيلة عمل في مؤسسة المحاكم الاقليمية . لقد ظهر الاصلاح القضائي في الواقع بينما كان ينمو الاضطراب الذي أثارته الجمعيات الاقليمية التي أنشأها مرسوم حزيران ١٧٨٧ . وكان برين إرضاء الأرستوقراطية قد سلّحها بسلطات واسعة على حساب الوكلاء . ولكنه منح الطبقة الثالثة تمثيلاً مضاعفاً وحق التصويت الفردي لا الطبقي وهذا ما استاء منه أصحاب الامتيازات . فطالبت الدوفينه ، والفرانش كونته والبروفانس بإعادة محاكمها القديمة . فتناشق الحافزان على الاضطراب . فجرت ارستوقراطية المحاكم خلفها عليّة النبلاء وعليّة البورجوازية . فكانت شعارات اللقاء : منع إقامة المحاكم الجديدة ، وإعلان إضراب القضاء ، وإشاعة الفوضى ، وطلب اجتماع المجالس العامة . فنظمت المحاكم والمجالس الاقليمية المقاومة بمساعدة عدد رجال القانون الوفير لديها . وتنازلت المظاهرات ، وتبعها نبلاء السيف ثم نبلاء الكنيسة : واعترضت جمعية الاكليروس في حزيران ١٧٨٨ على تأسيس المجلس المطلق الصلاحية .

وتحول الاضطراب الى ثورة . فانفجرت المظاهرات في ديمون (١١ حزيران ١٧٨٨) ، وفي تولوز بمناسبة تدشين محاكم القاضي الأكبر . وفي « بو » حاصر القرويون الدين آثارهم نبلاء المحاكم الاقليمية ، وكيّل الملك في قصره وأجبروه على إعادة المحكمة (١٩ حزيران ١٧٨٨) . وفي رين وقع صدام بسبب الاضطرابات بين النبلاء البريتون حماة المحكمة والجيش الملكية (ايار - حزيران ١٧٨٨) .

ولكن ام الاحداث التي شكلت مقدمة للثورة كانت تلك التي وقعت في الدوفينه حيث اثار قيام جمعية افليمية انهماكاً كبيراً حمله الاصلاح القضائي الى ذروقه . والشئ المميز في هذه الاثناء ان البورجوازية كانت على رأس المعارضة في هذا الاقليم الذي يضعه نشاطه الصناعي واهمية انتاجه في عداد اكثر اقاليم المملكة تطوراً . واعترضت محكمة غرينوبل عندما طلب منها ان تسجل مراسيم ٨ أيار : فأحيلت على الاجازة . ولكنها اجتمعت مع ذلك في ٢٩ أيار ؛ فأصدر إذ ذاك ضابط الاقليم العام بحقها أوامر بالنفي . وفي ٧ حزيران ١٧٨٨ اليوم المحدد للترحيل ثار الشعب بتحرير من المساعدين القضائيين على ما يبدو وقد راعهم خراب المحكمة الذي تسبب بخرابهم . فاحتلت الجماهير مداخل المدينة وصعدت الى السطوح ترمي بالحجارة الفرق التي تتجول في الشوارع . وعبثاً حاول الضابط العام الدوق كليرمون - تونير المسن ان يهدئ الاندفاع الشعبي إذ أمر الجيوش ان تعود الى ثكناتها . وحوالي نهاية بعد الظهر ، أعادت المظاهرة سيدة الموقف القضاة الى قصر العدل . واذا هذا اليوم المسمى يوم القرميد لم تكن له نتائج مباشرة مهمة (لقد غادر القضاة غرينوبل نهائياً في ليل ١٢ و ١٣ حزيران ١٧٨٨ لإطاعة لأوامر الملك) فإنه قد سجل في الدوفينه مقدمة اضطراب ثوروي حقاً .

وفي ١٤ حزيران ١٧٨٨ ، عُقد عملياً في قصر بلدية غرينوبل اجتماع ضم ٩ اكليركيين رؤساء كهنة وخوارنة المدينة و ٣٣ نبيلاً و ٥٩ عضواً من الطبقة الثالثة من كتاب عدل ونواب عامين ومحامين من بينهم مونييه وبارتاف ؛ لقد أخذت البورجوازية قيادة الحركة ، وتبنى المجتمعون قراراً أعده مونييه يطالب باستدعاء القضاة واسترجاع وظائفهم ودعوة المجالس الخاصة في الاقليم مع استدعاء أعضاء من الطبقة الثالثة اليها يساري عديم عدد أعضاء الاكليروس والنبلاء مجتمعين وعن طريق الانتخاب الحر ، وأخيراً دعوة المجالس العامة في المملكة « بنفية مداواة علل الأمة » .

ولم يكن مؤتمر غرينوبل في تفكير مدبريه الا اجتماعاً تحضيرياً لمؤتمر عام

بلديات الدوفينه الذي تعين نهائياً في ٢١ تموز . وقامت دعاية نشيطة في الاقليم لتأمين نجاحه ، وقد ساعده غياب السلطة . وقدّم أحد كبار رجال الاقتصاد في الدوفينه وهو بيريه الملقب مايلورد بسبب ضخامة ثروته ، قصره في فيزيل على أبواب غرينوبل وكان قد اشتراه ليقيم فيه . صنعاً للقطن . وهناك اجتمع في ٢١ تموز ١٧٨٨ مؤتمر فيزيل وهو الصورة السابقة على مستوى الاقليم للمجالس العامة في ١٧٨٩ . وتشكل المؤتمر من ممثلي الطبقات الثلاث وكان عددهم ٥٠ اكليركياً و ١٦٥ نبيلاً و ٢٧٦ ممثلاً للطبقة الثالثة : فهو مؤتمر أعيان أبعدت عنه « طبقات الشعب الاخيرة » حسب تعبير مونييه لأنّ المدن لم ترسل الا اصحاب امتيازات وبورجوازيين . وتمثلت ١٩٤ قرية فقط من أصل ١٢١٢ موجودة في الدوفينه . وجرت صياغة قرارات المؤتمر في وثيقة من وحي مونييه . فطالبت بإعادة المحاكم وقد تهرت من امتيازاتها السياسية : فالمجالس العامة المطلوب عقدها ، « لها وحدها القوة اللازمة لمحاربة استبداد الوزراء ووضع حدّ لتبذير الاموال » . ويجب أن يعاد تنظيم مجالس الدوفينه : ولكن الطبقة الثالثة في المجالس الجديدة يكون لها تمثيل مساوٍ لتمثيل اصحاب الامتيازات . وأكثر من ذلك ايضاً ارتفع المؤتمر فوق الخصوصيات الاقليمية وانفتح على الروح القومية :

« ان الطبقات الثلاث في الدوفينه لن تفصل أبداً قضيتها عن قضية الاقاليم الاخرى ، ولن يملوا حقوق الامة بمساندتهم حقوقهم الخاصة » .

واعطى المؤتمر المثل فرفض باسم الدوفينه امتياز منح الضريبة : « ستمنع طبقات الاقليم الثلاثة عن دفع الضريبة ... الا عندما يقرها بمشاورهم في مجالس المملكة العامة » . ونحطى المؤتمر الاطار الاقليمي الذي بقي ضمنه اضطراب برتانيا والبيارن وعلن ضرورة الوحدة القومية في سبيل اقامة نظام جديد . وبذلك كما يشترك الطبقة الثالثة ارتدت مناقشات مؤتمر فيزيل طابعاً ثورياً : كان النظام القديم الاجتماعي والسياسي ينهار على قواعده .

مع ذلك لم يحصل اي صدى في اقاليم اخرى لهذه الوحدة بين الطبقة الثالثة

والارستوقراطية وهذا الانتعاش في وجهات نظر الطبقة الثالثة في مناقشات فيزيل ولو انها احدثت ضجة كبيرة .

لقد نال اعلان فيزيل الاعجاب ولكن احدا لم يقتد به . وفي ربيع ١٧٨٨ تسبب اتحاد ارستوقراطية الرداء و ارستوقراطية السيف بشكل جوهرى بفشل السلطة الملكية. فلم تتردد الارستوقراطية في استخدام طرق العنف ضد الملكية للمحافظة على امتيازاتها . لقد اتحد نبلاء الرداء ونبلاء السيف لرفض طاعة الملك واستدعوا البورجوازية لمساعدتهم وهكذا قامت بتمرينها الأول على الثورة ، واذا كانت الارستوقراطية تطالب بنظام دستوري وبضمان الحريات الاساسية واذا فرضت تصويت المجالس العامة على الضرائب وتسليم الادارة المحلية للمجالس الاقليمية المنتخبة فانها كانت تنوي المحافظة على ازدهارها السياسي والاجتماعي في هذه التنظيمات المختلفة . فمراض النبلاء كانت مجمعة على طلب المحافظة على الحقوق الاقطاعية وخاصة حقوقها في الشرف . لقد بدأت الارستوقراطية مثلاً المعركة ضد الحكم الملكي المطلق وجرت خلفها الطبقة الثالثة ولكن بنية صريحة في توطيد سلطتها السياسية على أنقاض الحكم المطلق والمحافظة على امتيازاتها الاجتماعية .

٢ - استسلام الملكية

لقد أصاب العجز برينين أمام تهديد تحالف الطبقة الثالثة مع الارستوقراطية وأفلت من يده زمام السلطة . فقد تكشفت المجالس الاقليمية التي أنشأها وألفها على هواه قليلة الطاعة ترفض زيادة الضرائب . والجيش الذي يقوده نبلاء معادون للوزير واصلاحياته لم يكن موثقاً . وعلى الأخص كانت الخزينة فارغة ولم يكن لأي قرض حظ الامتتاب في هذه الظروف المضطربة مثل هذا الاضطراب . فاستسلم برينين امام تمرد الارستوقراطية . وفي ٥ تموز ١٧٨٩ وعد يجمع المجالس العامة . وفي ٨ آب علق المجلس المطلق الصلاحية وحدد موهد افتتاح المجالس العامة في اول أيار ١٧٨٩ . وبعد ان استنزف كل الفاض وضع

يده على أموال الأنفاليه وتبرعات المستشفيات ظلت الخزينة فارغة فاستقال في ٢٤ آب ١٧٨٨ .

فاستدعى الملك نيكرو الذي أكمل استسلام الحكم الملكي : فألغي الاصلاح القضائي الذي أجراه لاموانيون وأثار به التمرد وأعيدت المحاكم ودعيت المجالس العامة للاجتماع في الموعد الذي حدده برين . وعجلت المحكمة بتعيين الانجاء الذي تنوي استثمار انتصارها فيه : فبناء على قرارها في ٢١ ايلول ١٧٨٨ استدعى المجالس العامة على طريقة ١٦١٤ نفسها بثلاث طبقات مفترقة تتمتع كل منها بصوت واحد . فانتصرت بالتالي الطبقات ذات الامتياز على الطبقة الثالثة .

وفي نهاية ايلول ١٧٨٨ كانت الارستوقراطية منتصرة . انما اذا وضع قمرود الارستوقراطية الحكم الملكي على طريق الفشل فانه قد زعزعه ليفتح الطريق لتلك الثورة التي اعد لها التطور الاقتصادي والاجتماعي الطبقة الثالثة . فاخذت بدورها الكلام : واذا ذاك بدأت الثورة الحقيقية .

وعلى عتبة هذه الثورة في سنة ١٧٨٩ التي ستقلب البنى التقليدية يجدر بنا ان نتوقف برهة لنحاول الاحاطة بيوهر ازمة النظام القديم في خضم الاحداث وتكاثر المظاهر الاجتماعية والسياسية المائدة للبيئة وقلاحم الظروف .

لقد كان القرن الثامن عشر قرن ازدهار فعلا ولكن ذروته الاقتصادية تتوضع في نهاية سنة ٦٠ وفي اوائل سنوات السبعين . واذا كان الانطلاق لا اعتراض عليه حتى حرب اميركا فقد حدث المحطاط اعتباراً من ١٧٧٨ « أقول لويس السادس عشر » . ومن جهة اخرى تستلزم اهمية هذا الانطلاق بعض التحفظات : لقد افاد منه اصحاب الامتيازات والبورجوازية اكثر من الطبقات الشعبية ، التي على العكس تأثرت بالاكتر من اقوله . فبعد ١٧٧٨ بدأت مرحلة التقلص ثم التراجع في الاقتصاد التي جاءت فتوجها ازمة دورية مولدة للبؤس . لا ريب ان جوريس لم يُنكر اهمية الجوع في اطلاق الثورة . ولكنه لم يعترف له الا بدور مرحلي . فرداءة المحصول سنة ١٧٨٨ وازمة ١٧٨٨ - ١٧٨٩ بتأثيرها الالم على الطبقات الشعبية استنفرتها لخدمة الثورة البورجوازية .

ولكن ذلك لم يكن حسب رأيه الا حدثاً عارضاً . في الواقع كان الشر اعظم . فقد مسّ الاقتصاد الفرنسي في كل قطاعاته . لقد حركّ البؤس الجماهير الشعبية في الوقت الذي فيه تأثرت البورجوازية بعد انطلاقة لا سابقة لها ، في مداخيلها وارباحها . ان التراجع الاقتصادي والازمة الدورية التي انفجرت في ١٧٨٨ كانتا مسؤولين بالدرجة الاولى عن احداث ١٧٨٩ . ومعرفتها تلقي ضوءاً جديداً على الاصول المباشرة للثورة .

وتلعب المناقضات الاجتماعية الاساسية دوراً ابعد من المعطيات الاقتصادية التي توضح تاريخياً معيناً . فيجب البحث عن الاسباب العميقة للثورة الفرنسية في المناقضات التي اشار اليها برناب بين 'بنى النظام القديم ومؤسساته من جهة ، وبين الحركة الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى . وفي عشية الثورة استمرت أطر المجتمع ارستوقراطية . وكان نظام الملكية المقاربية ما يزال ذا بنية اقطاعية . وكان عبء الحقوق الاقطاعية والعشور الكنسية غير محتمل لدى القرويين . كان كل هذا بينما تتطور وسائل الانتاج والمبادلات الجديدة التي عليها 'تبنى القوة الاقتصادية البورجوازية . فكان التنظيم الاجتماعي والسياسي للنظام القديم الذي يكرس امتيازات الارستوقراطية المقاربية ، يعطل نمو البورجوازية .

لقد كانت الثورة الفرنسية حسب تعبير جوريس ثورة 'بورجوازية وديموقراطية بشكل واسع ، وليست 'ثورة بورجوازية ومحافظة بشكل ضيق ، كالثورة الانكليزية المهترمة في ١٦٨٨ . لقد كانت كذلك بفضل مساندة الجماهير الشعبية التي يفوقها حقد الامتياز وبثيرها الجوع وتحركها رغبة التحرر من عبء الاقطاعية . وكانت احدى مهام الثورة الجمهورية القضاء على النظام الاقطاعي وتحرير القرويين من الارض . ولا توضح هذه المميزات فقط الازمة الاقتصادية العامة في نهاية النظام القديم بل اعظم من ذلك ايضاً البنى والمناقضات في المجتمع القديم . لقد كانت الثورة الفرنسية ثورة بورجوازية فعلاً انما بمساندة شعبية وعلى الاخص قروية .

وفي نهاية النظام القديم ثبت تقدم فكرة الامة مع انطلاقة البورجوازية

ولكنها استمرت مكبلة باستمرار البنى الاقتصادية في الاقتصاد والمجتمع والدولة وايضاً بمقاومة الارستوقراطية . وبقيت الوحدة الوطنية ناقصة . وكانت الجمارك الداخلية وضرائب الانتقال وتعدد الاوزان والمكاييل وتنوع النظام الضرائبي وفوضاه وكذلك استمرار الحقوق الاقتصادية والعشور الكنسية ، تعطل دائماً نمو الاقتصاد واقامة سوق قومية . واستمر غياب الوحدة في المجتمع . فالتسلسل الاجتماعي يركز على الامتيازات ، ليس فقط امتيازات النبلاء والاكليروس بل امتيازات الاجهزة المتعددة والجماعات التي تجزىء الأمة وتمتلك كل منها اصفاءاتها وحرمانها وبكلمة امتيازاتها . كان عدم المساواة قاعدة ويزداد التقسيم بسبب العقلية النقيابية . ويكرس سيياستيان ميرسيه فصلاً لافنية النقابات في كتابه « لوحة باريس » (١٧٨١) :

« لقد أضحت النقابات متصلة عنيدة وتدعي الاهتزاز وسط علاقات الآلة السياسية ؛ كل نقابة اليوم لا تشعر الا بالظلم الواقع على أحد أفرادها وتعتبر الضغط الحاصل على مواطن ليس من طبقتها غريباً عن مصالحها » .

وكانت بنية الدولة تشكل نظير بنية المجتمع نقياً للوحدة القومية . لقد كانت رسالة الامرة المالكة من آل كابيت إعطاء الدولة التي انشأوها بتجميع الاقاليم الفرنسية حول أملاكهم ، وحدة إدارية وهي العامل للفاهل في يقظة الوجدان القومي وكذلك في ممارسة السلطة الملكية . في الواقع استمرت الامة منفصلة عن الدولة بشهادة الملك لويس السادس عشر في ١ تشرين الاول ١٧٨٩ : « في وقت ندعوه فيه الامة لمساعدة الدولة ... » ولم يتحسن تنظيم الدولة خلال القرن الثامن عشر الا قليلاً ، لأن لويس السادس عشر كان يحكم ويدير تقريباً بواسطة المؤسسات نفسها التي اعتمدها جده لويس الرابع عشر . ففشلت محاولات اصلاح البنية الحكومية أمام مقاومة الارستوقراطية المتمركزة في محاكمه ومجالسه الاقليمية وجمعيات اكليروسه . وعلى غرار الرعية كان دائماً للأقاليم والمدن اصفاءاتها وامتيازاتها وهي متاريس ضد الحكم الملكي المطلق ، وهي ايضاً حصون لخصوصيات عنيدة .

في الواقع لا يمكن ان نحلل عدم اكتمال الوحدة القومية بواسطة الحكم الملكي المطلق لاستمرار بنية اجتماعية من نوع ارستوقراطي هو انتفاء محض للوحدة القومية. واكمال عمل الحكم الملكي في التوحيد القومي هو طرح قضية بنية المجتمع على بساط البحث وبالنتيجة طرح قضية الامتياز .

انه تناقض مستحيل الحل : فلويس السادس عشر لن يحزم امره ابدأ على التخلي عن طبقة نبلائه الامينة . فاستمرار عقلية الارستوقراطية الاقطاعية والعسكرية وحتى اشتدادها ، ما زال يساهم في عزل اكثرية نبلاء الامة وربطهم بشخص الملك . فقد انزلوا في تحجر متوقع عاجزين عن التطبّع متصلبين في اعتقادهم الباطلة ، بينما راح النظام الجديد يثبت اقدامه في اطار المؤسسات التي تخطاها الزمن .

لقد كتب توكفيل :

« لو فكرنا اخيراً ان هذه الطبقة من النبلاء المنفصلة عن الطبقات المتوسطة (اعني البورجوازية) التي لفظتها من حضنها ، وعن الشعب الذي تركت قلبه يفلت منها ، كانت معزولة كل العزل وسط الامة وهي في الظاهر على رأس جيش هو في الواقع جهاز ضباط بدوت جنود لهمنا كيف استطاعت ان تنقلب في مدى ليلة بعد ان استمرت واقفة مئة عام » .

وقد احرزت الوحدة القومية التي كبحت جماحها الردة الارستوقراطية ، بعض التقدم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بواسطة قوة جذب العاصمة (« كانت فرنسا حسب رأي توكفيل بين سائر الدول الاوروبية البلد الذي اكتسبت فيه العاصمة ازدهاراً اقوى من الاقاليم » واستقطبت سائر الامبراطورية افضل استقطاب ») بواسطة التقدم الفكري . لقد شكل انتشار فلسفة الانوار وعربية المعاهد وسائل حقيقية للتوحيد . وما الاشارة الى هذه الخطوط الا الاشارة الى انطلاقة البورجوازية . لقد اصبحت العامل الاجتماعي الجوهرية في الوحدة القومية وتوصلت الى تمثيل نفسها بالامة . لقد كتب سيس : « من يحرر بالتالي ان يقول ان الطبقة الثالثة ليس لها في ذاتها كل ما يلزم لتكوين امة تامة ؟ » . ولكنه يستدرك في الحال ان الارستوقراطية لا تستطيع ان تشكل جزءاً من

الامة . « اذا حذفنا الطبقة صاحبة الامتيازات فلن نحسر الامة شيئاً بل
قزداد » .

وهكذا تبلور فكرة الامة في فرنسا النظام القديم البائد ؛ وفي الفئمة
الاجتماعية الاكثر نضجاً فكرياً والأشد تقدماً فيما يختص بالاقتصاد حتى انها
تتخذ لها شكلاً وحياة . ومشهد فرنسا الواحدة والمقسمة في آن واحد ، دفع
توكفيل الى كتابة فصلين متناقضين : « ان فرنسا كانت البلاد التي يصبح الرجال
فيها أكثر تشابهاً فيما بينهم » ، « فكيف أضحى هؤلاء الرجال المتشابهون جداً
أكثر افتراقاً من أي وقت مضى » ، لقد كان هؤلاء الرجال « مستعدين كلهم
للانصهار في كتلة واحدة » على ما صرح به مع ذلك مؤلف « النظام القديم
والثورة » .

كان على الثورة في الواقع ان تحل هذه المتناقضات ولكنها بعدم منحها
الحقوق في الامة الا للملاكين وحدهم ، وباعتبارها نفسها ممثلة للوطن والتملك
كانت على وشك إثارة ثورات جديدة .

القسم الأول

« الأمة ، والملك ، والقانون »

**الثورة البورجوازية
والحركة الشعبية**

(١٧٨٩ — ١٧٩٢) ،

كان الحكم الملكي الفرنسي هشية الافلاس وبعد ان هشمته معارضة الارستوقراطية ، يفكر بإيجاد وسيلة لاستمراره على قيد الحياة بدعوة المجالس العامة . ولكن لم يعد لدى الحكم الملكي أي منهاج واضح للعمل بعد ان هاجمته في مبدأ الحكم المطلق الارستوقراطية التي تنوي الاشتراك في الحكومة ، بالعودة الى ما كانت تعتقد انه دستور المطلقة ، وبعد ان هاجمه أنصار الافكار الجديدة الذين يريدون ان يكون للأمة حق مراقبة إدارة الدولة . فانزلق من تنازل الى تنازل ، الى الثورة منجرافاً بتيار الاحداث بدل السيطرة عليها .

لقد قادت أقلية بورجوازية الطبقة الثالثة ثورة ١٧٨٩ بساندها ويدفعها في مراحل الأزمة شعب المدن والارياف المعزوم ، اولئك الذين لقبوا احياناً بالطبقة الرابعة . وبفضل التحالف الشعبي فرضت البورجوازية على الحكم الملكي دستوراً منحها جوهر الحكم . وبعد ان اعتبرت نفسها ممثلة الأمة ، كانت تنوي إخضاع الملك لسيادة القانون . فالأمة والملك والقانون هذا التوازن المثالي بدأ يتحقق لفترة من الزمن . وفي اجتماع المناضلين في ١٤ تموز ١٧٩٠ اشتركت الأمة في حرارة ملكية حقيقية لصالح الحكم . وتلي قسم احتفالي يوحد الفرنسيين فيما بينهم والفرنسيين مع ملكهم للدفاع عن الحرية والدستور والقانون ، . ولكن الأمة كانت في ١٧٩٠ في جوهرها بورجوازية . فهي وحدها تمتلك الحقوق السياسية كما تمتلك القدرة الاقتصادية والأولوية الفكرية .

وتكشفت وحدة الأمة والملك تحت شعار القانون شديدة الهزال . فقد بحثت الارستوقراطية عن ثأرها على غرار الحكم الملكي . وتوزعت البورجوازية الحاكمة بين خوف العودة الارستوقراطية والضغط الشعبي . وقسم هرب الملك في ٢١ حزيران ١٧٩١ والاعدام رمياً بالرصاص في شان دي مارس ، البورجوازية

الى فئتين : فئة الفويانتان وقد بالفت حقدأ على الديمقراطية في إبراز طابع
الدستور البورجوازي وحافظت على المؤسسة الملكية كدرع في وجه التطلعات
الشعبية . والفئة الجيرونديّة التي هاجمت الملكية حقدأ على الارستوقراطية
والاستبداد ولم تتردد في دعوة الشعب حالما اندلعت الحرب التي كان مقدراً لها
حسب نظرتها أن تحلّ جميع الصعوبات .

وتخطى الشعب الذي كان ينوي العمل لمصلحته الخاصة البورجوازية بسرعة .
فوضعت ثورة ١٠ آب ١٧٩٢ حدأ للنظام الذي أقامه الدستوريون . في الواقع
كانت وحدة الأمة الجديدة مع الملك مستحيلة ، فهو المدافع الطبيعي عن النظام
القديم وعن الارستوقراطية الاقطاعية .

الفصل الأول

الثورة البورجوازية

وسقوط النظام القديم

(١٧٨٩)

لقد فرضت الازمة المالية وتمرد الارستوقراطية ، على الحكم الملكي دعوة المجالس العامة . ولكن هل تقبل الطبقة الثالثة بخضوع ما اكتفت الارستوقراطية بأكثريتها الساحقة بمنحها إياه ؟ هل تستمر المجالس العامة مؤسسة إنطاهية أم سيخرج من أعمالها نظام جديد مطابق للواقع الاقتصادي والاجتماعي ؟ ... لقد رفعت الطبقة الثالثة صوتها مطالبة بالمساواة في الحقوق وبأشرت لإعادة صهر النظام القديم سياسياً واجتماعياً . فحاول الحكم الملكي تحطيم تمرد الطبقة الثالثة بالوسائل نفسها التي استعملها ضد الارستوقراطية التي أضحت الآن حليفته . ولكن المحاولة كانت عبثاً : فالأزمة الاقتصادية دفعت الشعب الى الثورة وأفلت زمام القوة العامة من يد الملك . فالثورة الهادئة القضائية تلتها ثورة شعبية عنيفة وانهار النظام القديم .

أولاً - الثورة القضائية

(نهاية ١٧٨٨ — حزيران ١٧٨٩)

في ٢٦ آب ١٧٨٨ عين لويس السادس عشر نيكير مديراً عاماً للمالية ووزيراً

الدولة . ولم يدرك نيكرا اتساع الازمة الاقتصادية والاجتماعية لأنه لم يضع منهاجاً دقيقاً بل المجرف مع الاحداث أكثر مما سيطر عليها . ولم يُعبر اهتماماً كافياً للآزمة الاقتصادية التي مكثت البورجوازية من استنفار الجماهير . ففي ميدان الانتاج الزراعي ضربت أزمة الكروم مناطق عديدة . وكانت زراعة الكروم آنذاك منتشرة أكثر من اليوم . فكان الحجر يشكل لدى كثير من القرويين الانتاج الوحيد الصالح للبيع . وكان شعب مناطق الحور يشترك بصفة أهل المدن بعدده وتمركزه بعد ان اضطر الى شراء خبزه . فأصاب البؤس عدداً كبيراً من أصحاب الكروم في مرحلة من سوء البيع وانخفاض الاسعار امتدت من ١٧٨٩ - ١٧٩١ . وفي ١٧٨٩ - ١٧٩١ عملت المحاصيل الهزيلة على رفع الاسعار من جديد . ولكن سوء التقديرة لم يسمح للكراميين ان يستعيدوا وضعهم السابق ، لذلك تحطم شعب الكراميين وعلى الأخص الشركاء منهم والمياومون الذين لا يملكون أي احتياطي عندما ارتفع سعر الحبوب . والمحصرات أزمة الكروم في إطار أزمة الاقتصاد العامة . وفي الوقت نفسه سببت معاهدة التبادل الحر المعقودة مع انكلترا في ١٧٨٦ تباطؤاً في النشاط الصناعي . فتمرضت الصناعة الفرنسية التي ما تكاد تبدأ تجدها للنافسة الانكليزية على أرض السوق القومية نفسها ، في عهد كانت فيه الصناعة الانكليزية تتابع تطوير آلياتها وتنمي قدرتها الانتاجية . فزادت أزمة التبادل من خطورة الوضع .

١ - اجتماع المجالس العامة (نهاية ١٧٨٨ - أيار ١٧٨٩)

لقد أثار اجتماع المجالس العامة الذي أقره الملك في ٨ آب لأول من أيار التالي حماسة عظيمة في أوساط الطبقة الثالثة . وكانت حتى هذا التاريخ قد انجرفت مع الارستوقراطية في تمردا على الحكم المطلق . ولكن عقد التحالف بين الارستوقراطية والبورجوازية انفرط عندما اتخذت محكمة باريس في ٢١ ايلول ١٧٨٨ قراراً بموجبه « تجتمع المجالس العامة بشكل قانوني وتتألف حسب الطريقة المتبعة في ١٦١٤ » . فتحولت آمال البورجوازية كلها الى الملك

الذي وافق على دعوة رعاياه وعلى الاستماع الى مطالبهم .

ويزعم ميليه دي بان :

« انت الصراع المماد قد تبدلت واجهته في كلون الثاني ١٧٨٩ . فلم يعد الامر يعني الملك والاستبداد والدستور الا بشكل ثانوي ؛ انها حرب بين الطبقة الثالثة والطبقتين الاخريتين » .

ووقف الحزب الوطني على رأس الصراع ضد أصحاب الامتيازات . وهو مؤلف من رجال خرجوا جميعاً من صفوف البورجوازية : رجال قانون وكتاب ورجال أعمال وأصحاب بنوك ؛ وانحاز الى صفوفه أصحاب الامتيازات الذين تبناوا الأفكار الجديدة ، من حصار السادة (دوق لاروشفوكو - ليانكور ، والمركيز دي لافاييت) والقضاة (ادريان دي بور ، هيرولت دي سيشيل ، ليبييتيه دي سان فارجو) . وكانت مطالبهم الرئيسية : المساواة المدنية والقضائية والفرائية ، الحريات الاساسية ، وحكومة تمثيلية . وتنظمت الدعايات مستفيدة من العلاقات الشخصية او من بعض الجمعيات مثل جمعية أصدقاء السود التي كانت تطالب بإلغاء الاستعباد . وأصبحت المفاهيم مركز الاضطراب امثال مقهى بروكوب . ويبدو ان منظمة مركزية أشرفت على إدارة حركة الحزب الوطني وهي لجنة الثلاثين فأرحت الملشورات ونشرت نماذج للعرائض .

وكانت مضاعفة الطبقة الثالثة النقطة الاساسية التي ركزت عليها دعاية الحزب الوطني : ينبغي ان يكون للطبقة الثالثة مندوبون بمقدار مندوبي النبلاء والاكليروس معاً وهذا ما يفرض التصويت الفردي لا الطبقي . وبدون مخطط سياسي محدد ورغبة في كسب الوقت والتوفيق بين الجميع ، دعا نيكر في تشرين الثاني ١٧٨٨ الاعيان الى مؤتمر ثانٍ وقد تصور انه يستطيع إقناعه بإعلان الموافقة على الضعف ، فصوت الأعيان الى جانب الصبيغ القديمة كما كان متوقماً . وفي ١٢ كانون الاول قدم أسراء الدم للملك استرحاماً هو بيان ارستوقراطي حقيقي . وهو يثور على ادعاءات الطبقة الثالثة وعلى هجومها : « هاجم بقرحون إلهاء الحقوق الاقطاعية ... فهل تستطيع جلالكم ان تقرر التضييقية بظيعة نبلائها القديمة الشجاعة المحترمة وإدلالها ؟ » .

ولكن مقاومة اصحاب الامتيازات في هذه الاثناء قد أكسبت الحركة الوطنية اندفاعاً جديداً . فالحكمة وقد عادت عن موقفها قبلت بقرارها الصادر في ٥ كانون الاول ١٧٨٨ بمضاعفة مندوبي الطبقة الثالثة . ولحسبها لم تتخذ أي قرار حول التصويت الفردي وهو مع ذلك المسألة الرئيسية .

لقد تبنى نيكرو هذا الموقف رغبة منه في مسايرة جميع الاحزاب ، في تقريره لمجلس الملك يوم ٢٧ كانون الاول ١٧٨٨ . كان ينبغي الاهتمام حسب رأيه بثلاث قضايا : قضية تناسب عدد النواب مع عدد السكان ، وقضية اختيار النواب في كل طبقة من الطبقات . في ١٦١٤ كل قاضٍ او حاكم انتخب عدداً واحداً من النواب . ولا يمكن ان يكون الامر كذلك الآن وقد اشدت التعلق بقواعد العدالة النسبية . وأعلن نيكرو وقوفه الى جانب اللسبية . اما فيما يختص بالضمف في عدد نواب الطبقة الثالثة فلا يمكن اقبح الطرق نفسها التي كانت سائدة سنة ١٦١٤ ، لأن أهمية الطبقة الثالثة قد تماظمت منذ ذلك التاريخ :

« لقد أحدثت هذه المرحلة تبدلات كبيرة في كل شيء . فأثرت الثروات المنقولة وقروض الدولة الطبقة الثالثة بالفرصة العامة . واصبت المعارف والانوار تراثاً عاماً ... وهناك كثير من القضايا العامة تمرقها الطبقة الثالثة وحدها ، كالمعاملات التجارية ، الداخلية والخارجية ، ووضع المصانع والنجم الوسائل لتشجيعها ، والرصيد العام والفوائد والسيولة النقدية ، ومساوىء الجباية ، ومساوىء الامتيازات ، وكثير من الامور الاخرى التي خبرتها هي وحدها » .

ويستنتج نيكرو : ان رغبة الطبقة الثالثة عندما تكون إجماعية وعندما تكون مطابقة لمبادئ العدالة العامة تكتسب الرغبة القومية . فيلنفي بالتالي عدد من نواب الطبقة الثالثة مساوٍ لعدد نواب الطبقتين الأخرتين معاً . والقضية الثالثة المطلوب معالجتها كانت في معرفة هل يجب على كل طبقة ان تختار نوابها من أوساطها : لقد وقف نيكرو الى جانب الحرية المطلقة .

ونشرت القرارات المتخذة في نتائج مجلس الملك المنعقد في فرساي يوم ٢٧ كانون الاول ١٧٨٨ ، وظهرت رقاع الدهوة والنظام الانتخابي بعد شهر من

ذلك في ٢٤ كانون الثاني ١٧٨٩ ، ومع ذلك لم تكن قضية التصويت الفردية او الطبقة محلولة .

وبدأت الحركة الانتخابية في حركة كبيرة من الحماسة والصدق بالنسبة للملك ولكن وسط ازمة اجتماعية خطيرة . فالبطالة ما زالت قائمة . والحصاد كان رديئاً في ١٧٨٨ والقحط كثر عن نواجذه . وتضاعفت الانفعالات الشعبية في الاشهر الاولى لسنة ١٧٨٩ وانفجرت الاضطرابات في سبيل العيش في اقاليم مختلفة . وطالب الشعب بتسفير الحبوب . وتمردوا احياناً كما فعل عمال مصنع الورق الملون « ديفيتيون » في باريس يوم ٢٨ نيسان ١٧٨٩ . فالاضطرابات الاجتماعية تتفق مع الاضطرابات السياسية وتعللها . واعلن النظام الانتخابي الذي تلي في عظات الاحد :

« ان جلالتك يرغب ان تسلم رغبات كل فرد ومطالبه من اطراف مملكته واقل المساكن شهرة » .

وأخذت هذه الدعوة بحرفيتها . واستفاد منها رجال الطبقة الثالثة لتحريك الرأي العام . واتخذ الادب السياسي انطلاقة كبيرة . وتوطدت حرية الصحافة باتفاق صامت . فكثرت النشرات والانتقادات والابحاث ومؤلفات رجال القانون ، والحوارنة وافراد البورجوازية المتوسطة على الاقل . وجرى تحليل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونقده واعادة بنائه في الأقاليم كما في باريس . ففي آراس وجه روبسبير نداء الى الامة الارتيزية . وفي روان هم توريه نصيحته على النورمانديين الطيبين . وفي ايكس وجه ميرابو نداء الى الامة البروفانسية .

وفي باريس نشر سيس المروف « ببعثه عن الامتيازات » كتاباً في كانون الثاني ١٧٨٩ عنوانه : ما هي الطبقة الثالثة ؟ عرف رواجاً صاعقاً :

« ما هي الطبقة الثالثة ؟ انها كل شيء . ماذا كانت حتى اليوم ؟ لا شيء . ماذا تطلب ؟ ان تصبح شيئاً ما » .

فالكتاب المشاهير والناشريون والمؤلفون الغفل يطلقون ابحاثاً ورسائل ،

وافكاراً ونصائح ومشاريع . فيكتب تاريخه رسالة الى المجالس العامة وكيل ديولان « فرنسا الحرة » وهو نقد حار لمصلحة فرنسا لا يكون فيها بيع وظائف ولا صفة شرف تنتقل بالوراثة ولا امتيازات ضرائبية :

« فليكن ! فليكن ! نعم سيتحقق هذا الخير كله . نعم سيتحقق هذه الثورة المخطوطة ، وهذا التجديد . وليس من قوة على الارض تستطيع منعها . انه نتيجة بامية للفلسفة والحرية والوطنية ! لقد اصبحنا لا نقهر ! » .

وبجمل هذا الادب الدعائي الذي هو نتاج رجال البورجوازية ، يمكن نطلعات الطبقة الملاكة التي لم تكن تنوي تحطيم الامتيازات الا لانها متعارضة مع مصالحها . فمصدر الطبقات العامة ، والقرويين وصغار الحرفيين يشغلها اقل من ذلك . ولكن بعضهم مع ذلك الخنى على بؤس الشعب . امثال دوفورني في كتابه « عرائض الطبقة الرابعة » . انها اصوات ما تزال معزولة ولكنها تبشر بدخول الشعب الثائر الى المسرح السياسي عندما يتأكد افلاس النظام الذي اقامته البورجوازية الليبرالية في عنة الثورة المعاكسة والحرب الخارجية .

لقد اعدت الحكومة نظاماً انتخابياً ليبرالياً . وكان التقسيم الاداري ما يزال حسب مناطق القضاة او الحكام . فأعضاء الطبقتين الممتازتين يمتنعون في مركز المنطقة ليشكلوا مؤتمر الاكليروس الانتخابي ومؤتمر النبلاء الانتخابي : وممن الاساقفة والآباء وكل الجامعات ، والمنظمات والجمعيات الكنسية ذات الدخل منتظمين وعلمانيين وعلى العموم جميع الاكليركيين الذين يملكون ربحاً او تحويلاً من جهة ، ومن جهة اخرى جميع النبلاء الذين يملكون اقطاعية . وكذلك يعتبر اعضاء في مؤتمر الاكليروس الانتخابي جميع خوارنة الرهايا وهذا ما أمن اكثرية محترمة للاكليروس الوضيع . اما فيما يختص بالطبقة الثالثة فالالية كانت اكثر غنىاً . فلهم حق التصويت جميع السكان الذين تتألف منهم الطبقة الثالثة الفرنسيون بالمسولد او المتجنسون الذين في عمر ٢٥ سنة المقيمون والخاضعون لدفع الضرائب . في المدن يمتنع المنتخبون اولاً حسب النقابة واذا لم يكونوا اعضاء في نقابة فحسب الحي ويسمون مندوباً او مندوبين لكل مئة منتخب . وهؤلاء المندوبون يشكلون المؤتمر الانتخابي للطبقة الثالثة في المدينة المكلف

باختيار منتخب مؤتمر الطبقة الثالثة في المنطقة الذي ينتخب بدوره النواب للمجالس العامة . في الارياف يجتمع السكان في مؤتمرات الرعية ليمسوا مندوبين الى مؤتمر الطبقة الثالثة في المنطقة بنسبة اثنين لكل مئتي اصرة . وكل هذه المؤتمرات كتبت عرائض مطالب .

وكان هذا النظام الانتخابي في ٢٤ كانون الثاني ١٧٨٩ لصالح البورجوازية . فكان ممثلو الطبقة الثالثة منتخبتين دائماً بالتصويت غير المباشر على درجتين في الارياف وثلاث درجات في المدن . وعلى الأخص كان التصويت يتم في مؤتمر انتخابي بالمناداة على الاسماء بعد ان يكون المؤتمر قد أجرى نقاشاً لكتابة عرائض المطالب . ولذلك كان البورجوازيون الأكثر نفوذاً والأكثر براعة في الكلام وعلى الأخص رجال القانون واثقين من السيطرة على النقاش وجروا القرويين أو الحرفيين : فانحصر تمثيل الطبقة الثالثة بالبورجوازيين . ولم يتربع في كراسي المجالس العامة أي قروي وأي ممثل مباشر للطبقات الشعبية في المدن .

وجرت العمليات الانتخابية ببطء . وانعقدت المؤتمرات يهدوء . على ان مؤتمرات الاكليروس أصابها بعض الاضطراب بسبب حماسة الحوارنة الذين شعروا بقوة عددهم فنوا ان يفرضوا إرادتهم ولا يلتفتوا الى نواباً وطنيين . وقامت عجايب في مؤتمرات النبلاء بين فئتين : فئة نبلاء الأقاليم وفئة بعض السادة الكبار ذوي الميول الليبرالية . اما مؤتمرات الطبقة الثالثة فكانت رفيعة الجدارة وأحياناً المهابة وعلى الأخص مؤتمرات القرويين المجتمعة أغلب الاحيان في الكنائس .

وكتب كل مؤتمر عريضة مطالب . ولم يكتب الاكليروس والنبلاء الا عريضة واحدة نقلها نواب الطبقة الى فرساي ، لأنهم لم يعقدوا الا مؤتمراً واحداً في كل دائرة انتخابية . ووضع مؤتمر الدائرة للطبقة الثالثة عريضة صهر فيها يحمل عرائض القرى والمدن (وهي نفسها مجموع عرائض النقابات ، والاحياء) . وأكثر هذه العرائض كان بعيداً عن ان يكون العرائض الأصلية .

فقد تأثر كثير من الكتيبة بملشورات حمت مناطقهم ، وجرى توزيع نماذج منها في الدوائر الانتخابية . مثلاً يظهر في عرائض بلدان اللوار إثر التعليلات التي كتبها (لاكلو) بناء على طلب من دوق أورليان أحد زعماء الحزب الوطني . وأحياناً الوجيه نفسه ، خوري رعية كان أو مباشر محكمة أو أية شخصية مهمة ، يكتب عرائض عدة قرى مجاورة : فقد استوحى ١٨ كاتباً من عريضة فيشرية في الفوج ، التي كتبها فرنسوا دي نيفشاثو .

يبقى حوالي ٦٠.٠٠٠ عريضة تعرض لوحة واسعة عن فرنسا في نهاية النظام القديم . والعرائض الصادرة مباشرة عن الشعب من قرويين وحرفيين هي أكثرها بداهة وطرافة مع انها أغلب الاحيان مستوحاة من نموذج أو انها لا تشكل سوى سلسلة طويلة من المطالب الخاصة . أما العرائض العامة ، أي عرائض الدوائر الانتخابية فلها أهمية عظيمة . وما زال باقياً منها ٥٢٣ من أصل ٦١٥ مكتوبة . لعرائض الطبقة الثالثة تكشف لا عن رأي مجموع الطبقة (لأن بنود عرائض القرى التي لا تهم البورجوازية قد أبعدت أغلب الاحيان) بل عن رأي البورجوازية وحدها . وعرائض النبلاء والاكليروس مهمة جداً لأنه لم يكن لهاتين الطبقتين عرائض أساسية اذا استثنينا بعضاً منها قليل العدد كتبه الحوارنة أو وضعته الجمعيات الاكليركية .

وقد أجمعت عرائض الطبقات الثلاث على معارضة الحكم المطلق . فالكهنة والنبلاء والبورجوازيون يطالبون بدستور يحدد من سلطات الملك ويوطد دعائم تمثيل قومي يصوت على الضرائب ويضع القوانين ويترك الادارة المحلية للمجالس الإقليمية منتخبة . والطبقات الثلاث هي أيضاً متفقة على طلب إعادة صهر الضرائب وإصلاح العدالة والتشريع الجنائي وضمان الحرية الفردية وحرية الصحافة . ولكن عرائض الاكليروس تلوه بالصمت حول قضية الامتيازات. وحرية الوجدان عندما لا ترفضها . وعرائض النبلاء تدافع على المموم بعناد عن التصويت الطبقي الذي يعتبرونه أفضل ضماناً للامتيازات ، وتقبل المساواة في الضرائب ولكنها ترفض في أكثريتها المساواة في الحقوق وقبول جميع الفرنسيين

في جميع الوظائف . والطبقة الثالثة في مجموعها تطالب بالمساواة المدنية التسامة وإلغاء العُسر والقضاء على الحقوق الاقطاعية التي اكتفت كثير من المرائض بطلب شرائها .

وتضاعفت الخلافات بين الطبقات الثلاث حول مشاكل يمثل هذه الامة ، بخلافات في داخل كل طبقة . فالخوارنة يقفون ضد الاساقفة والرهبنيات ، وينتقدون كثرة الارباح ويشيرون الى عدم كفاية حصتهم الهزيلة . ويعارض نبلاء الاقاليم نبلاء البلاط ويتممونهم باحتكار الوظائف العليا في الدولة وادعائهم التفوق على الآخرين . وتنعكس في عرائض الطبقة الثالثة كل المصالح المختلفة والافكار المتنوعة الموجودة لدى كل الفئات . ولم يتم الاجماع حول القرارات التي تحذف الرعي المجاني وتأمراً باقتسام الاملاك المشاعة . وفي ما يختص بالنقابات تغلب رأي المعلمين : فمن اصل ٩٤٣ عريضة كتبتها النقابات في ٣١ مدينة (منها ١٨٥ للمهن الحرة ، ١٣٨ للصاغة والتجار ، ٦١٨ للنقابات الحرف) وقفت ٤١ فقط الى جانب الغاء النقابات . وكانت معارضة الغاء النقابات قوية بشكل خاص في المدن الهامة حيث اشتدت منافسة لم يرض عنها المعلمون . بالمقابل شغلت حيزاً مهماً مطالب التجار والصناعيين واعتراضاتهم على الاضرار الناجمة . عن معاهدة التجارة مع انكلترا وعرضهم حاجات مختلف فروع الانتاج . وظهرت نتائج الانتخابات كما اظهرت المطالب التي عبّرت عنها المرائض ، القوة التي حُرف ان يكتسبها الحزب الوطني في سائر المحاء البلاد وفي صفوف جميع طبقات الشعب .

وكانت نيابة الاكليروس قوية به ٢٩١ عضواً في عدادهم ٢٠٠ خوري مع الاصلاحات وهم كهنة ليبراليون سرعان ما يصبح اشهرهم الاب غريفوار نائب دائرة نانسي . وكان يصل الى فرساي احبار كبار بارادة مصممة على الوقوف الى جانب الاصلاحات . ومنهم المونسنيور بواجيلان رئيس اساقفة ايكس ، شامبيون دي سيسه رئيس اساقفة بوردو ورئيس اساقفة اوتون ، فاليران بيريفور . ووقف المدافعون عن النظام القديم خلف الاب موري وهو واعظ

موهوب او الاب دي مونتسكيو المدافع البارع عن امتيازات طبقته .
 وكان يسود الـ ٢٧٠ نائباً من النبلاء « الارستوقراطيون » ، المتشبثون بالمحافظة
 على امتيازاتهم . ولم يكن اشدّهم نشاطاً افضلهم مولداً دائماً : مثلاً المستشار في
 المحكمة ديسبريمنيل ، الناطق باسم نبلاء الرداء ، وقائد الفرسان كازاليس وهو
 من النبلاء الصغار من اقليم الجنوب . وكان بين السادة الكبار نواب اشراف
 منعازون الى الافكار الليبرالية وهم حماة الفلاسفة او تلامذتهم ، والمتطوعون
 في حرب استقلال الولايات المتحدة الاميركية . وكانوا على استعداد تام لمشاركة
 الطبقة الثالثة قضيتها . ويتقدم الصف الاول بين هؤلاء الـ ٩٠ نائباً وطنياً المركز
 دي لافاييت المنتخب بصعوبة في ريوم والفيكونت دي نواي ، والكونت دي
 كليمون تونير ، والدوق دي لاروشفوكو والدوق ديفيتون .

اما الطبقة الثالثة وعددها ٥٧٨ عضواً فكان نصف نوابها مؤلفاً من رجال
 القانون الذين لعبوا دوراً مهماً جداً اثناء المعركة الانتخابية . كان المحامون حوالي
 ٢٠٠ : في غرينوبل انتخب مونييه وبارناف ، بيتون في شارتر ، لوشابيليه في
 رين ، وروبسيير في آراس . وكانت التجار والصناعيون واصحاب البنوك
 عديدين ايضاً حوالي المئة . وكانت البورجوازية القروية ممثلة بأكثر من ٥٠ ملاكاً
 غنياً . عكس ذلك لم يستطع القرويون والحرفيون ان ينجحوا اياً منهم في
 الانتخاب . وكان كذلك علماء في عداد نواب الطبقة الثالثة : عالم الفلك بايتي ،
 وكتّاب : فولني ، واقتصاديون : دويون دي نيمور ، ورعاة بروتستانتيون
 مثل راهو سانتليان ، نائب « نيم » . واخيراً اختارت الطبقة الثالثة لتمثيلها
 بعض الخارجين على الطبقات الممتازة : في ايكس ومرسيليا ميراو . وفي باريس
 الاب سيس .

وصلت الطبقات الممتازة الى فرساي بعيدة كل البعد عن الاتحاد : هده
 الاكليروس للنبلاء وعداء نبلاء الاقاليم للسادة الكبار الليبراليين : لم يجمع ٥٦١
 نائباً على الدفاع عن امتيازات الطبقتين الأوليين . ووقفت البورجوازية في
 المواجهة تؤلف مقدمة الطبقة الثالثة وهي مدركة لحقوقها ومصالحها تمام

الادراك . فكان نوابها مثقفين ، جديرين ، شرفاء ، متعلقين تعلقاً وثيقاً بطبقته ومصلحتها التي لم يكونوا يميزونها عن مصالح الامة بأسرها . فكانت الثورة القضائية في جوهرها عملهم الجماعي .

٢ - الخلاف القضائي (أيار - حزيران ١٧٨٩)

لقد وطدت الانتخابات إرادة البلاد بوضوح . ولكن الحكم الملكي لم يكن باستطاعته ان يستجيب لرغبات الطبقة الثالثة دون ان يتنازل عن سلطته نفسها ويدمر بناء النظام القديم : وبصفته السند الطبيعي للأرستوقراطية فقد سار بسرعة في طريق المقاومة .

وفي ٢ أيار عُرض نواب المجالس العامة على الملك : ومنذ ذلك الوقت أظهر البلاط إرادته المصممة على المحافظة على الفوارق التقليدية بين الطبقات . فبدلاً من استقبال نواب الكليروس في مكتبته في مقابلة سرية ، ونواب النبلاء والأيواب مفتوحة حسب البروتوكول المعتاد ، استقبل نواب الطبقة الثالثة في غرفة نومهم في استعراض يخيم عليه الوجوم . وارتدى ممثلو الطبقة الثالثة للنسبة بذلة رسمية سوداء صارمة الهندام مع رداء من حرير وربطة عنق من البانيسستا ، بينما ظهر النبلاء بلباس أسود وسترة وزينة من ذهب ورداء من حرير وربطة عنق من الدانيليا وقبعة من ريش مطوية الاطراف طراز هنري الرابع .

وكانت جلسة الافتتاح في ٥ أيار ١٧٨٩ . وحذر لويس السادس عشر النواب بلهجة باكية من كل روح تجديد . وتابع حامل الاختام بارانتان وهو معادٍ للتجديد بخطاب فارغ . ونهض ليكر أخيراً وسط صمت متوتر . ولكن تقريره الذي استغرق ثلاث ساعات اكتفى بمعالجة القضايا المالية ولم يرد ذكر لأي منهاج سياسي ، أو أي شيء عن قضية التصويت الفردي أو الطبقي .

فانسحب نواب الطبقة الثالثة بصمت بعد ان أصاب الخذلان رغبتهم في الإصلاح . وفي مساء الجلسة الاولى للبرلمان ظهر أن لا مفر من الخلاف بين الطبقتين المتنازعتين والطبقة الثالثة . لقد منح الحكم الملكي الضعف ولم يكن

ينوي ان يذهب الى ابعد من ذلك في طريق التنازلات . ولكنه لم يحسر كذلك ان يتخذ موقفاً صريحاً لصالح الطبقتين الممتازتين . فتردد وترك الوقت المناسب يمر وفيه كان ما يزال يستطيع بارضائه الطبقة الثالثة اي الامة ان يتجدد ويستمر في صيرورته قومياً . وامام تردد الحكم الملكي ادركت الطبقة الثالثة انه لا ينبغي لها ان تعتمد الا على نفسها . فالمضاعفة لا تجدي نفعاً اذا استمرت المحافظة على المناقشة وعلى التصويت الطبقي فالتصويت حسب الطبقة معناه تعطيل الطبقة الثالثة التي رأت نفسها معرضة لخطر قيام تحالف بين الطبقتين الممتازتين ضدها في كثير من القضايا التي تمس الامتيازات بخطر . بينما على العكس ، لو اخذ بمبدأ التصويت المشترك ، اضمنت الطبقة الثالثة اكثرية ساحقة لانها واثقة من انضمام الاكليروس الوضيع والنبلاء الليبراليين الى صفوفها . تلك كانت القضية الرئيسية موضوع مناقشات البرلمان وموضوع اهتمام الامة خلال اكثر من شهر .

وجرى اتصال بين نواب الطبقة الثالثة في الاقليم الواحد ، منذ ٥ ايار مساء . وكان النواب البريتانيون المتجمعون حول لوشايليه ودي لانجربينه ، ناشطين بشكل خاص . فظهرت ارادة اجماعية : وفي جلسة مناقشة ٦ ايار ١٧٨٩ اتخذ ممثلو الطبقة الثالثة لهم لقب نواب البلديات « نواب الكومون » ورفضوا ان يهتموا في غرفة خاصة . فارتدى اول عمل سياسي قامت به الطبقة الثالثة طابعاً ثورياً ، لأن « البلديات » لم تعترف بالتقسيم التقليدي الى طبقات . وفي هذه الاثناء بدأ النبلاء بالتحقيق في صحة انتخاب نوابهم بعد ان رفضوا التصويت الفردي بـ ١٤١ صوتاً مقابل ٤٧ اما الاكليروس فقد رفض كل تنازل بـ ١٣٣ صوتاً فقط مقابل ١١٤ .

لقد كانت القضية مهمة جداً الى حد انه لم يكن بالامكان ان ينتج عنها تنازلات متبادلة . فاما يتنازل النبلاء (لان النبلاء بالفعل كانوا يديرون امور الطبقتين الممتازتين) فتكون نهاية الامتيازات وبدء عهد جديد ؟ واما تعترف الطبقة الثالثة بفشلها وتلتصر المحافظة على النظام القديم ويكون الحدلان بعد

الآمال التي تولدت من دعوة المجالس العامة .

وفهم « نواب الكومون » ذلك وفكروا على غرار ميرابو انه يكفيهم « ان يبقوا جامدين ليصبغوا مرعبين لاعداهم » . وكان الرأي العام معهم ، وطبقة الاكليروس مترددة يضعفها موقف فئة الاكليروس الوضيع بقيادة الاب غريغوار .

وفي ١٠ حزيران ١٧٨٩ قرر نواب الشعب بناء على طلب سيس القيام بمحاولة اخيرة فدعوا زملاءهم للمجيء الى قاعة البرلمان للبدء بالتحقيق المشترك في صحة النيابات . فتم التفتد العام لجميع الدوائر المجتمعة في اليوم نفسه ويصار الى التحقيق « في غياب كما في حضور النواب المتنازين » . وجرى ابلاغ هذا القرار الى الاكليروس في ١٢ حزيران : فوعدوا بفحص مطالب الطبقة الثالثة « بكل اهتمام جدي » . أما النبلاء فاكتفوا ان اعلنوا انهم سيتفاوضون في قاعتهم . وفي المساء نفسه باشرت الطبقة الثالثة بالتفتد العام لجميع الدوائر المجتمعة بغية التحقيق جماعياً من صحة الانتخاب . فبدأت كتلة اصحاب الامتيازات بالتفتدكك : وفي ١٣ حزيران ثلاثة خوارنة من دائرة بواتيه اجابوا على المناداة باسمائهم ، وستة بينهم الاب غريغوار في ١٤ ثم عشرة في ١٦ . واندفعت الطبقة الثالثة الى الامام بعد ان انتشت بزهوة النصر . وفي ١٥ حزيران طلب سيس الى النواب « ان يهتموا دون تأخير بدستور للمؤتمر » : لان باستطاعته ان يبدأ العمل الذي تنتظره منه البلاد طالما يمثل على الاقل ٩٦ بالمئة من الأمة . واقترح سيس ان يُترك لقب المجالس العامة الذي لم يعد ذا موضوع من الآن وصاعداً ليحل محله « مؤتمر ممثلي الامة الفرنسية المعترف بهم والذين ثبتت نيابتهم » . واقترح مونييه وهو اقدر في التشريع : « المؤتمر الشرعي لممثلي اكثريه الامه العاملين في غياب الاقلية » . ودافع ميرابو عن صيغة مباشرة اكثر من تلك : يمثلو الشعب الفرنسي . واخيراً استعاد سيس الاسم الذي قدمه ليفران نائب بيري : المؤتمر الوطني . وتبنى نواب الشعب اقتراح سيس بـ ٤٩٠ صوتاً مقابل ٩٠ بإعلانهم دستور المؤتمر في ١٧ حزيران ١٧٨٩ . وصوتوا مباشرة

على قرار يؤمن جباية الضرائب وجهاز قوائد الدين العام . لقد اقامت الطبقة الثالثة نفسها بالنتيجة مؤتمراً وطنياً ومنحت نفسها حق الموافقة على الضرائب . وانه لأمر شديد الدلالة ، ان البورجوازية الدستورية ارادت تأمين دائني الدولة بعد ان اكدت ان الضريبة يجب ان توافق عليها الامة مهددة بذلك الحكومة ضمناً باضراب المكلفين . وزعزع موقف الطبقة الثالثة مقاومة الاكليروس ، فكان البادى بالاستسلام . وفي ١٩ حزيران بـ ١٤٩ صوتاً ضد ١٣٧ قرر ان يكون التحقيق النهائي بصحة نيابة اعضائه في مؤتمر عام . وفي اليوم نفسه وجه النبلاء احتجاجاً الى الملك :

« لو ان الحقوق التي ندافع عنها محض شخصية ، ولو انها لا تهم الا طبقة النبلاء لما تشدنا في حاستنا في المطالبة بها وفي ثباتنا على مساندتها . نحن لا ندافع عن مصالحنا وحدها يا صاحب الجلالة بل عن مصالحك ايضاً ، عن مصالح الدولة ، واخيراً عن مصالح الشعب الفرنسي » .

وصمم لويس السادس عشر على المقاومة تحت تأثير الامراء ، وتشجيع معارضة النبلاء . وفي ١٩ حزيران عزم مجلسه على نقض قرارات الطبقة الثالثة . ولهذا الغاية تقرر ان تعقد جلسة مطلقة الصلاحية يصدر فيها الملك اوامره . وبانتظار الجلسة وبغية منع الاكليروس من الاجتماع مع نواب الشعب عملاً بقراره جرى اغلاق قاعة الاجتماعات بأمر الملك بحجة اصلاحات ضرورية .

وفي ٢٠ حزيران صباحاً وجد نواب الطبقة الثالثة أبواب قاعة الاجتماعات مغلقة ، فانتقلوا بناء على تعليمات النائب غيوتان على بعد خطوات من هناك الى قاعة كرة المضرب . وأعلن موفيه برئاسة بايي :

« انه ينبغي على ممثلي الامة ان يرتبطوا بالسلامة العامة وبمصالح الوطن بقسم رسمي ، بعد ان جرحوا في حقوقهم وكرامتهم وتنبهوا لعنف المؤامرة وللاندفاع الذي به يجري دفع الملك الى اتخاذ إجراءات تخريبية » .

ووسط حماسة عظيمة أقسم جميع النواب باستثناء واحد « بين كرة المضرب » وهي تأكيد صريح لارادة نواب الشعب في الاصلاح : لقد أخذوا على أنفسهم « ألا يرفضوا وان يمتنعوا حيث تفرض الظروف ريثما يضعون الدستور ويرسونه

على أسس متينة ، .

وتأجلت الجلسة الملكية التي تمحّدت في بادئ الامر يوم ٢٢ حزيران ، الى اليوم الثاني لتسهيل رفع المقصورات العليا المخصصة للجمهور الذي كانت تختبئ مظاهراته . وهذا التأجيل أفاد نواب الشعب . ففي ٢٢ نفذ الاكليروس قرارهم ليوم ١٩ واجتمعوا مع نواب الطبقة الثالثة المجتمعين في كنيسة سان لويس . ولقدّم اليهم أيضاً اثنان من نواب طبقة النبلاء من الدوفينه فاستقبلا بمصافاة من التصفيق : هل ستسلم طبقة النبلاء هي ايضاً ؟

وكانت الجلسة الملكية في ٢٣ حزيران ١٧٨٩ فشلاً للملك والنبلاء . فأمر لويس السادس عشر الطبقات الثلاث ان تجتمع في غرف منفصلة ونقض قرارات الطبقة الثالثة ووافق على المساواة في الضرائب ولكنه حافظ صراحة على « العشور والمداخيل والحقوق الاقطاعية وحقوق الأسياد » وأنهى بتهديد :

« اذا خذلتموني في مثل هذا المشروع الجميل فسأعمل وحدي لخير شعبي . واني آمركم ان ترفضوا في الحال ان تحضروا غداً الى القاعات المخصصة لطبقاتكم لتتألموا فيها مناقشاتكم » .

واستمرت الطبقة الثالثة جامدة ، بينما انسحب النبلاء وقسم من الاكليروس . ولم تُعمر الطبقة الثالثة أمر الملك لأي اهتمام . وقد عاد مدير التشريفات بذكرهم به ، وثبتت قراراتها السابقة وأعلنت ان أعضائها متمتعون بالحصانة : وذهبت الى أبعد من ٢٠٠ حزيران فأعلنت تمرداً مفتوحاً على الملكية . وفكر الملك لبرهة في استعمال القوة ، فصدر أمر للحرس الملكي بتفريق النواب . فقاوم ممثلو طبقة النبلاء المنضمون الى الطبقة الثالثة ، وامتنقوا لاقابيت وآخرون سيوفهم . فلم يلج لويس السادس عشر ، واستمرت الطبقة الثالثة سيدة الموقف .

ومنذ ذلك تسارح لفتصارها . ففي ٢٤ حزيران ، جاءت أكتيرة الاكليروس تنضم الى الطبقة الثالثة في المؤتمر الوطني . واقتضى بهم في اليوم الثاني ٤٧ نائباً من النبلاء بقيساً بدهون وويليان ، فقسم الملك ان يكرّس ما لم يستطع منعه . فكتب في ٢٤ حزيران الى أكليسية الاكليروس وأكتيرة النبلاء يدعم للانضمام الى المؤتمر الوطني .

واشار يوم ٢٣ حزيران ١٧٨٩ الى مرحلة مهمة من مراحل الثورة . فلويس السادس عشر نفسه في اعلاناته في الجلسة الملكية قبل تصويت المجالس العامة على الضرائب ووافق على ضمان الحريات الفردية وحرية الصحافة : وبذلك اعترف بمبادئ الحكومة الدستورية . وسارت الملكية على طريق التنازلات عندما امره باجتماع الطبقات الثلاث . فلم يعد وجود للمجالس العامة من الآن وصاعداً . لقد خضعت سلطة الملك لمراقبة ممثلي الامة . ولكن المؤتمر كان ينوي اعادة البناء على انقاض النظام القديم المنهار حقوقياً : فانشأ في ٧ تموز لجنة الدستور . وفي ٩ تموز ١٧٨٩ اعلن نفسه جمعية قومية دستورية . فاكتملت الثورة القضائية دون لجوء الى العنف . ولكن في الوقت الذي بدا فيه ان الملك والارستوقراطية قد قبلوا بالامر الواقع ، قررا اللجوء الى القوة لحل الطبقة الثالثة على الطاعة .

ثانياً - الثورة الشعبية (تموز ١٧٨٩)

اكتملت الثورة حقوقياً في اوائل تموز ١٧٨٩ . وحلت السيادة القومية في المجال الحقوقي محل الملكية المطلقة بفضل تحالف نواب الطبقة الثالثة وممثلي الاكليروس والضيع والفئة الليبرالية من النبلاء . ولكن الشعب لم يدخل بعد الى الحلبة السياسية . وامام التهديد بالردة ساعد تدخله الثورة البورجوازية على الانتصار نهائياً . في الواقع بدا للملكية وللنبلاء ان تدخل الجيش هو الحل الوحيد الممكن . فعشية اليوم نفسه الذي اصدر فيه لويس السادس عشر امره للطبقتين الممتازتين ان تنضما للمؤتمر الوطني قرر ان يستدعي حول باريس وفرساي ٢٠.٠٠٠ رجل من الجيش . وكانت ذمة البلاط حل المؤتمر . كان موقف الجماهير الشعبية شديد الحرص منذ شهر ايار ، فالبلاد تتابع أحداث فرساي بلهفة . والنواب يطلعون ناخبينهم بانتظام على الأحداث السياسية . وكانت البورجوازية هنا أيضاً تشرف على العملية . وفي باريس اجتمع في ٢٥ حزيران

الـ ٤٠٧ منتخب الذين سموا النواب ، ليؤلفوا نوعاً من بلدية رسمية . وفي روان وليون ضمت البلديات المحولة اليها ناخبين وأعياناً . فكان الحكم المحلي يتحول الى أيدي البورجوازية . وعندما تكشف انقلاب البلاط ، اسهم قسم من البورجوازية العليا على الأقل في تنظيم المقاومة . فاستنفرت لأهدافها السياسية البورجوازية الصغيرة من مهنين وحنوفيين كثيري العدد في باريس فقدمت أطراً للثورات خلال المرحلة الثورية كلها ، وتبعها عمال البناء والشغيلة . وأثارت دعوة المجالس العامة أملاً عارماً في التجديد لدى هذه الجماهير . وهما هم الارستوقراطيون ممنعون هذا التجديد : وعمقت معارضة النبلاء لمضاعفة نواب الطبقة الثالثة ثم للتصويت الفردي ، ففكرة ان النبلاء يدافعون بعناد عن امتيازاتهم . وعلى هذا النحو نشأت فكرة المؤامرة الارستوقراطية . وبطبيعة الحال كان الشعب ينوي العمل ضد أعداء الأمة قبل ان يبدأ الارستوقراطيون هجومهم .

لقد ساءت الأزمة الاقتصادية في استنفار الجماهير . وكان حصاد ١٧٨٨ رديئاً بشكل خاص . وبدأ ارتفاع سعر الخبز منذ شهر آب . فأمر نيكرك بإجراء مشتريات من الخارج . وفي بلدان الكروم ازداد تأثر الفلاحين بغلاء الخبز حدة لأن أزمة من ركود البيع ما زالت قائمة منذ ١٧٧٨ . وقد هبط الخمر الى سعر منخفض جداً . وكان للمحصول الرديء ولسوء البيع نتيجة واحدة : لقد تناقصت القوة الشرائية لدى الجماهير . وامتد أثر الأزمة الاقتصادية بدوره الى الانتاج الصناعي الذي أصابته بالضرر نتائج معاهدة التجارة مع بريطانيا سنة ١٧٨٦ . فازدادت حدة البطالة في الوقت الذي ازداد فيه غلاء المعيشة . فالمهال لا يستطيعون الحصول على زيادة في الأجور لأن الانتاج في جمود أو تراجع . ففي تموز كانت ليبرة الخبز تساوي ٤ فلوس وفي الاقاليم حتى ٨ . وكان الشعب يضع مسؤولية القحط على أصحاب العشور والاسياد الذين يحبون المتطلبات من نوع المحصول وعلى التجار الذين يضاربون بالحبوب . فكان يطالب بالصادرة والتسعير . فتضاعمت الاضطرابات الناجمة عن القحط والغلاء بعد ان كانت عديدة في ربيع ١٧٨٩ ، في تموز عندما بلغت الأزمة ذروتها

هشية الحصاد .

لقد ارتبطت المؤامرة الارستوقراطية بالازمة الاقتصادية في تفكير الشعب :
فانهم الارستوقراطيون باحتكار الحبوب لارهاق الطبقة الثالثة . فاستشرت
المواطن . ولم يعد الشعب يشك في ذلك : فالملك يريد تفريق هذا المؤتمر
الوطني الذي يحسد آماله ، بالقوة . واتهم الوطنيون الحكومة بانها تريد اثارة
الباريسيين لكي تجعل الجيوش المتجمعة حول العاصمة تحرف على باريس وخاصة
الفرق الاجنبية . فاطلق مارا في اول تموز ١٧٨٩ منشوراً بعنوان : رأي الى
الشعب او الوزراء المكشوفون :

« يا مواطني ! راقبوا دائماً سلوك الوزراء لتنظموا سلوككم . ان مدلهم حل جميعتنا الوطنية ،
ورسيتهم الوحيدة هي الحرب الاهلية . الوزراء يحرضون على التمرد الشعبي ... فهم يحبطونكم
بجهار الجنود الجهنمي .. بالحراب ! .. » .

١ - تمرد باريس : ١٤ تموز والاستيلاء على الباستيل

لم تفت المؤتمر الوطني خطورة الموقف . ففي ٨ تموز قرر بناء على تقرير من
ميرابو ارسال التماس الى الملك يطلب منه ابعاد الجيوش : « كيف يستدعي ملك
يعبده ٢٥ مليوناً من الفرنسيين بضعة آلاف من الاجانب بأجور باهظة ليحيطوا
بعرشه ؟ » . وفي ١١ تموز اجاب الملك بواسطة حامل اختامه ان مهمة الجيوش
قمع الاضطرابات الجديدة او بالاحرى تلافيتها ، ثم استعجل لويس السادس عشر
الامور فعزل في اليوم نفسه نيكرو واستدعى الى الوزارة معادياً للثورة
مشهوراً هو البارون دي بروتييل مع المارشال دي بروي للحربية . فانقذ
تدخل الشعب الباريسي المؤتمر العاجز . وفي ١٢ تموز شاع خبر عزل نيكرو في
باريس بعد الظهر ؛ فكان له فيها فعل الكارثة . وشعر الشعب انها الخطوة الاولى
في طريق الردة . وظهر ابعاد نيكرو لاصحاب الدخل ورجال المال كأنه تهديد
بافلاس قريب ! فاجتمع عملاء المبادلات النقدية في الحال وقرروا اغلاق البورصة
علامة احتجاج . وفي يوم واحد نقصت اوراق صندوق الحسم ١٠٠ ليرة
فتحولت من ٤٢٦٥ الى ٤١٦٥ . وأخلقت المسارح ، وتنظمت اجتماعات

ومظاهرات . وفي الباليه رويال خطب كميل ديولان في الجماهير . واصطدمت مظاهرة مع الحرس الالماني بقيادة الامير لامبسك في حدائق التويلري . فُدق النفير لهذا الخبر وجرى نهب مخازن الاسلحة . لقد بدأ الشعب يتسلح .

وفي ١٣ تموز اعلن المؤتمر الوطني ان نيكرو والوزراء المبعدين يتمتعون « باحترامه واسفه » . واصدر قراراً يحمل الوزراء المسؤولية اثناء قيامهم بوظائفهم . ولكنه استمر معزولاً امام محاولة القوة .

وفي هذه الاثناء كانت قوة جديدة في طريق الولادة . ففي ١٠ تموز اجتمع ناخبو الطبقة الثالثة من جديد في قصر البلدية وايدروا رغبتهم « بتأمين قيام حرس بورجوازي لحماية مدينة باريس في اسرع ما يمكن » . وفي الثانية عشر مساءً عُقد اجتماع جديد جرى خلاله تبني قرار نُشر في الثالثة عشر صباحاً . وتخص المادة (٣) منه على انشاء لجنة دائمة . والمادة (٥) تتوقع « ان يطلب من كل قضاء ان يؤلف مجلساً اسمياً من ٢٠٠ مواطن معروفين وقادرين على حمل السلاح ، وان يهتموا في جهاز ميليشيا باريسية للسهر على السلامة العامة » . في الواقع كانت الامر يعني ميليشيا بورجوازية مخصصة للدفاع عن جميع الملاكين ليس فقط ضد تطرفات السلطة الملكية وجيوشها النظامية بل كذلك ضد تهديد الثورات الاجتماعية المتبررة خطرة . وقد اعلن نواب باريس في ١٤ تموز صباحاً : « ان اقامة الميليشيا البورجوازية والاجراءات المتخذة البارحة قد منعت المدينة ليلاً هادئاً . ومن الثابت ان عدداً من هؤلاء الافراد الذين تسلحوا قد نزعت الميليشيا البورجوازية سلاحهم واعادتهم الى النظام » .

وعادت المظاهرة في يوم ١٣ . فكانت جماعات تتجول في باريس بحثاً عن الاسلحة فتهدد بتفتيش قصور الارستوقراطيين . وبدأ الناس يحرقون الخنادق ويقيمون الحواجز . ومع الفجر كان عمال الحديد يصنعون الحراب ، انما كان يلزمهم بنادق . وعبثاً طلبها الجمهور من رئيس التجار . وبعد الظهر رفض الحرس الذي تلقى الامر باخلاء باريس ، ان يطيع ووضع نفسه تحت تصرف زعم البلدية .

وفي ١٤ تموز طالبت الجماهير بالسليح العام . فذهبت الى الانفاليد بغية الحصول على أسلحة . واستولت هناك على ٣٢.٠٠٠ بندقية ، ثم تابعت الى الباستيل . وكان الباستيل يتحدى الهجوم الشعبي مجدرانه التي يبلغ ارتفاعها ٣٠ متراً وخنادقه المملأ بالماء بعرض ٢٥ متراً مع ان دفاعه كان يعتمد فقط على ٨٠ من مشوهي الحرب يحيط بهم ٣٠ سويسرياً . فحضر لمساندة حرفيتي حية سانت أنطوان ، فرقتان من الحرس الفرنسي وكذلك عدد من بورجوازيي الميليشيا الذين احضروا خمسة مدافع ركزت ثلاثة منها امام باب الحصن ، وهذا التدخل الحاسم أجبر الحاكم لونييه على الاستسلام فأنزل الجسر المتحرك واندفع الشعب .

من فرساي تابع المؤتمر الوطني الأحداث الباريسية بقلق . وفي يوم ١٤ أرسلت بعثتان نيابيتان الى الملك تلتبس منه بعض التنازلات . وصرعات ما وصل خبر الاستيلاء على الباستيل . فإلى صف أي حزب سينعاز لويس السادس عشر ؟ ان إخضاع باريس يستلزم حرب شوارع مضيية . فأشار بعض حكام السادة ، من بينهم دوق دي ليانكور ، على الملك ان يبعد الجيش لمصلحة الحكم الملكي نفسه . فقرر لويس السادس عشر ان يستفيد من الوقت . وفي ١٥ تموز ذهب الى المؤتمر ليعلم فيه لإبعاد الجيوش .

فاستفادت البورجوازية الباريسية من الانتصار الشعبي واستولت على إدارة العاصمة . وأصبحت لجنة مصر البلدية الدائمة مجلساً بلدياً لباريس وانتخب نائبها بايي مختاراً بينا سمي لافاييت قائداً للميليشيا البورجوازية التي اتخذت لها بسرعة اسم الحرس القومي . وأكمل الملك تراجعه فوافق في ١٦ تموز ليس فقط على استدعاء نيكر بل ايضاً على الذهاب الى باريس في ١٧ . وبحضوره في باريس كرس نتائج ثورة ١٤ تموز . وفي قصر البلدية استقبله بايي وقدم له الشارة المثلثة الألوان رمز « التحالف العظيم » الأري بين الملك والشعب . فتأثر لويس السادس عشر كثيراً وما كاد يتلفظ بهذه الكلمات الا بصعوبة : « يستطيع شعبي ان يعتمد دائماً على حبي » .

وسمرت الفئة الارستوقراطية بعمق بالخطط الملك . وقرر الزعماء الهجرة مفضلينها على التضامن مع ملكية مستعدة لمثل هذه التنازلات . فذهب الكونت دارتوا مع فجر ١٧ تموز الى البلاد المنخفضة ، مع اولاده وحاشيته المعنادة . وتبعه أمير كوندو وأسرتة . وذهب دوق ودوقية بولنديك الى سويسرا ، والمارشال دي بروي الى اللوكسمبورغ . وبذلك بدأت الهجرة .

واذا خرجت الملكية منهارة بشكل فريد من ايام تموز ١٧٨٩ فان البورجوازية الباريسية بدت منتصرة : لقد نجحت في اعادة سلطتها الى العاصمة وحملت القانون نفسه على الاعتراف بسيادتها . واتضح الانتصار الحقيقي للبورجوازية بشدة اعظم في ١٤ تموز : انه رمز الحرية . واذا كرس هذا اليوم وصول طبقة جديدة الى الحكم فانه يعني ايضاً انهيار النظام القديم بقياس ما كان الباستيل يحسده : بهذا المعنى ظهر انه يفتح باب امل عريض لجميع الشعوب المستعبدة .

٢ - تمرد المدن (تموز ١٧٨٩)

لقد تابعت الاقاليم بواسطة مراسلات نوابها صراع الطبقة الثالثة ضد الطبقتين المتنازعتين بمثل قلق العاصمة نفسه . واثار فيها ابعاد نيكرا الانفعال نفسه الذي حدث في باريس . وعرف الاستيلاء على الباستيل حسب البعد من ١٦ الى ١٩ تموز فأفلت الحماسة من عقابها وهجلاً بحركة كانت قد توطدت في بعض المدن منذ الايام الاولى من الشهر .

فاستدت الثورة البلدية في الواقع خلال شهر من اوائل تموز كما في روان على اثر اضطرابات المواد الغذائية حتى آب كما في اوتش او في بوردج . وفي ديجون انفجرت لدى اعلان ابعاد نيكرا وفي مونتوبان لدى سماع خبر الاستيلاء على الباستيل .

وكانت ثورة البلديات اقل او اكثر كمالاً حسب المناطق لان مظاهرها كانت متنوعة . لقد كانت تامة في بعض المدن : اما لان البلدية القديمة عزلت بالقوة

كما في ستراسبورغ ، واما لان البلديات القديمة استمرت في وظائفها ولكن ضمن لجنة اصبحت فيها اقلية كما في ديجون او باميه . واما لان السلطات البلدية تحولت الى « بوليس هادي » واحتفظت لجنة لنفسها بالمسؤوليات ذات الصلة الثورية كما في بوردو او لم تنقطع عن التدخل في القضايا الادارية كما في المجه او رين . وفي مدن اخرى كانت ثورة البلديات ناقصة فقد استمرت السلطة القديمة الى جانب السلطة الثورية : كما في بعض مدن النورماندي حيث اشد الاهتمام بمداواة المستقبل ، وكانت هذه الثنائية تعبر احيانا عن تناقض عناصر مختلفة ولم يكن باستطاعة احد الفريقين ان ينال نصراً حاسماً على الفريق الآخر : تناقض اجتماعي كما في ميتز ونانسي ، وتناقض اجتماعي تضاعفه عداوة دينية بين الكاثوليك والبروتستانت كما في مونتوبان ونيم ، وتناقض اشخاص كما في ليموج . وفي مدن اخرى كانت ثورة البلديات ناقصة لانها مؤقتة كما في ليسون وتروا حيث تبع انتصار الوطنيين في تموز ردة هجومية قامت بها قوى النظام القديم . واخيراً في عدد من المدن لم تقيم ثورة بلدية اما لان البلدية القديمة ظلت حائزة على ثقة الوطنيين كما في تولوز او لانها حصلت على عضد من الجيش والمحاكم كما في إيكس . ويرجع هذا التنوع في المظاهر الى تنوع البنى البلدية في النظام القديم كما الى المتناقضات الاجتماعية . ففي الفلاندر لم يكن للمحرك الاقليسي من الاتساع لان المطالب البورجوازية كان لها طابع سياسي والمطالب الشعبية طابع اجتماعي فلم يتفق الفريقان زمنياً . وبشكل عام كانت ثورة البلديات ضعيفة في الشمال والوسط وهي مناطق مدن البورجوازية او مدن القنصلية صاحبة التقاليد البلدية المتينة . ففي تارب كما في تولوز كان المجلس البلدي القديم يمثل بشكل جيد مختلف طبقات السكان ، فلم يكن للوطنيين اية مصلحة في عزله . وعلى العكس في بوردو وفي مونتوبان قد هدمت الملكية كل استقلالية بلدية : فجري تكليس اعضاء البلديات الذين لا يمثلون شيئاً .

ورافق خلق الحرس القومي البورجوازي الثورة البلدية بالمظاهر المتنوعة نفسها . فاعلبي الاحيان تسارع اللجان البلدية الجديدة بتنظيم حرس بورجوازي

للمحافظة على النظام ، على غرار لجنة باريس . واحياناً تنشئ البلدية القديمة حرساً قومياً كما في «انجه» والحرس لانه اكثر وطنية يفرض تأسيس لجنة . ففي قولوز تنظم حرس قومي دون ان تقوم ثورة بلدية . في «ألبي» لم يكن الحرس الا الشكل الجديد للميليشيا التي كانت قائمة في ظل النظام القديم .

واياً كانت اشكال هذه الثورة البلدية فان نتائجها جاءت مماثلة : تبخرت السلطة الملكية ، واختفت المركزية وترك جميع وكلاء الملك مراكزهم تقريباً ، وتوقفت جباية الضرائب . وبناء على قول احد المعاصرين : « لم يعد ثمة ملك ولا محكمة ، ولا جيش ، ولا شرطة » . فورثت البلديات الجديدة السلطات القديمة . واتخذت الاستقلالات المحلية حريتها المطلقة بعد ان كبها الحكم المطلق . وانتعشت الحياة البلدية من جديد . لقد اصبحت فرنسا بلدية .

وتجدر الاشارة الى المظهر الاجتماعي للثورة البلدية في كثير من المناطق . لقد ارتبط بنقص المعيشة او بفلاشها . وكان شعب المدن يتوقع الغاء الضرائب غير المباشرة وتنظيماً صارماً لتجارة الحبوب . في رين اهتمت البلدية الجديدة فوراً بالبحث عن ستوكات القمح . في «كانCaen» تهدئة غضب الشعب أمر موظفو البلدية بتخفيض سعر الخبز ولكنهم اتخذوا احتياطاتهم فشككوا حرساً بوجوازيماً . في بونتواز اوقفت فرقة من الجيش كانت عائدة من باريس ثورة في سبيل الحبوب . وفي بواتي هاجمت مظاهرة شعبية رجلاً متهماً بالاحتكار ولم ينج الا بواسطة بعثة نيابية من قبل المؤتمر الوطني . وفي سان - جرمان آن ليه ذُبح طحان . وفي الفلاندر اعمل النهب في مكاتب الجمارك . وفي فردان في ٢٦ تموز احرق الشعب الثائر حواجز المرور وهدد ببوقاً مختلفة كانت متهمة بوجود ستوكات حبوب في داخلها . ودعا الحاكم البورجوازية لتشكيل ميليشيا للدينة لاستتباب النظام . الا انه لزم الموافقة على تخفيض سعر الخبز . ووقع المارشال دي بروي وهو في طريقه الى المنفى وسط هذا الغليان . ولم ينج من غضب الشعب الا يحدد وبفضل فرقة الحامية .

في الواقع كان الحرف من المؤامرة الارستوقراطية يتسلل جو الاقاليم .

فكل حركة تبسّدو مشبوهة ، فتعرض النقل للمراقبة والمعربات للتفتيش وإحتجزت الشخصيات الكبيرة المسافرة أو هي في طريقها الى المنفى . وكانت شائعات الغزو الخارجي تسري على الحدود : فالبيمونتيون يستعدون لغزو الدوقينه والانكليز للاستيلاء على بريست فاذفجر الخوف الكبير بسرعة .

٣ - تمرد الأرياف : الخوف الكبير (نهاية تموز ١٧٨٩)

لقد انتظر القرويون بفارغ الصبر جواباً على مطالبهم خلال صراع الطبقات وبعد ان عرفوا زمناً من الحماسة العارمة اثناء الانتخابات . وبعد ان استولت البورجوازية على السلطة بمظاهرة فهل يصبر شعب الأرياف أكثر بما فعل ؟ ولم تحصل أية استجابة لمطالبهم . لقد بقي النظام الاقطاعي . وانتشرت فكرة المؤامرة في الأرياف كما في المدن .

وزادت الازمة الاقتصادية الاستياء . ورمى القحط بكل قسوة على السكان فلم يحصل كثير من القرويين على محصول يكفي قوتهم . وعمت الازمة الصناعية في المناطق التي تنتشر فيها الصناعة القروية ، فكثرت البطالة . واشترك القحط والبطالة في مضاعفة عدد المتسولين والمشردين . وفي الربيع ظهرت المصائب . فزاد الخوف من اللصوص الخشية من المؤامرة الارستوقراطية . فزادت الازمة الاقتصادية عدم الامان في الأرياف بمضاعفتها عدد البائسين وفي الوقت نفسه أغضبت القرويين وحرضتهم على الاسياد .

وبدأ تهديد التمرد الزراعي ، فانفجرت اضطرابات طيلة الربيع في مناطق متعددة ، في البروفانس في كامبريزبس ، في بيكاردي وفي ضواحي باريس نفسها وفرنسا . وكان ليوم ١٤ تموز أثر حاسم : فانفجرت أربع ثورات : في البوكاج النورماندي ، في سكارب في الشمال ، وفي السامبر في الجنوب ، وفي الفرانشكونته وفي ماكونيه . وكانت هذه الثورات الزراعية موجهة قبل كل شيء ضد الارستوقراطية . كان القرويون ينفون الحصول على ازالة الحقوق الاقطاعية : واخمن وسيلة لبلوغ ذلك حرق القصور ووثائقها في الوقت نفسه .

وفي نهاية تموز، ١٧٨٩ حقن الخوف الكبير بحصر المعنى هذه الحركة المتمردة باندفاع لا يقاوم . وكانت الاخبار التي تصل من باريس وفرساي منذ اول تموز، مشوهة ومضخمة بشدة ، تتخذ صدى جديداً بمقدار ما تتقدم من قرية الى قرية، فالتمرد الزراعي ، والازمة الاقتصادية والمؤامرة الارستوقراطية والخوف من اللصوص كل هذه تجمعت نتائجها لتخلق جواً من الرعب . وكانت الاشاعات تنتشر يروج لها اناش مرتعبون . عصائب من اللصوص تزحف وهي تحصد القمح الاخضر وتحرق القرى . ولكي يقاوم القرويون هذه الاخطار الوهمية تسلحوا بالمناجل والمحاليش ، وبنادق الصيد ، بينما كانت اجراس النغير تدق من مكان الى آخر . وكان الخوف يتسع بمقدار ما تزداد الاشاعات انتشاراً .

وتحرك المؤتمر وباريس والصحافة بدورهم . واتهم ميروبو في العدد ٢١ من « بريد البروفانس » اعداء الحرية بالمساهمة في نشر هذه المخاوف الكاذبة ونصح بالهدوء والفتنة :

« لا شيء يصقم المراقب اكثر من الميل العام الى تصديق اخبار السوء والمبالغة فيها في ازمة المصائب . ويبدو ان المنطق لم يعد قائماً على حساب حظوظ الصحة بل على تصديق الاشاعات الاكثر غرضاً حالماً تملن عن جرائم وتحرك الخيلة بخواف قائمة . فنشبه اذ ذاك الاطفال الذين يزدهمون اصفاء دائماً لاكثر القصص مثاراً للهول ... »

سته حوادث خوف اصلية في الفرانس كونته على اثر تمرد القرويين ، وفي مقاطعة الشامبانيا والبوفييزيس وفي المين ، وفي منطقة نانت ومنطقة روفيك ولدت تيارات انتشرت بسرعة وبلغت اعظم قسم من فرنسا من ٢٠ تموز الى ٦ آب . وبقيت بريتانيا واللورين والالزاس والهينو سليمة .

وشدد الخوف الكبير من عزيمة الثورة القروية . وسرعان ما انكشف في الواقع عبث هذه المخاوف . ولكن القرويين استمروا تحت السلاح . واهملوا ملاحقة اللصوص الوهميين وهاجموا قصور الاسياد واجبروا سكانها بالتهديد على تسليمهم وثائق الالاقاب القديمة التي كانت مثبتة فيها الحقوق المكروهة والوثائق التي تجعل جباية الضرائب شرعية في الماضي السحيق ، واشعلوا منها ناراً عظيمة

في ساحة القرية . وكان السادة احياناً يرفضون التخلي عن وثائقهم فيحرق القرويون القصر ويشنقون اصحابه . واغلب الاحيان كان يحضر كاتب عدل المحلة فيثبت من التنازل القانوني الصحيح عن الحقوق الاقطاعية .

ان البؤس الناجم عن الاستعمار المزمع ، ونقص المعيشة وغلاءها ، والخوف من المجاعة ، والاشاعات الغامضة الواسعة الانتشار ، والخوف من اللصوص ، كل هذه العوامل تضافرت لخلق مناخ الخوف الكبير ، فخرجت الارياف منه متبدلة . وقضى التمرد الزراعي مسع ثورة القرويين على النظام الاقطاعي . فتشكمت لجان وميليشيا قروية . وكما ان البورجوازية الباريسية استولت على الادارة البلدية بعد ان تسلمت ، كذلك استولى القرويون على القوة وعلى السلطات المحلية .

ولكن التناقض ظهر بسرعة بين الطبقة البورجوازية والقرويين . فعلى غرار النبلاء كانت بورجوازية المدينة تملك العقارات . وكانت تملك احياناً اقطاعيات وهذه الصيغة تجبى من القرويين ضرائب اعتيادية . فأحست بثورة القرويين التي تبعث الخوف وتهدد مصالحها المباشرة . وامام ضعف السلطات العامة والمحلل كل سلطة مدنية ، اخذت على نفسها امر الدفاع عن حقوقها . فتكفلت اللجان الدائمة والحرس القومي في البلديات الجديدة بمهمة الدفاع في الارياف عن حقوق الملاكين النبلاء والبورجوازيين . وكان القمع اغلب الاحيان دائماً . ووقعت صدامات بين المعصبات القروية والميليشيا البورجوازية كما حدث في الماكونه . وامام التهديد بثورة اجتماعية توطد التحالف بين الطبقات الملاكة من بورجوازيين ونبلاء ضد القرويين الذين يناضون لتحرير ارضهم . وكان هذا المظهر من الصراع الطبقي واضحاً على الاخص في الدوفينه حيث ساندت البورجوازية النبلاء بينما تحول العطف الشعبي الى القرويين الثائرين . ولكن هذا القمع لم يكن في مقدوره ان يعيد الى بساط البحث النتائج الجوهرية للخوف الكبير . فالنظام الاقطاعي لا يقوى على الاستمرار بعد ثورة القرويين في تموز ١٧٨٩ .

وتابع المؤتمر الوطني الاحداث عاجزاً معطلاً . وكان يتألف في اكثريته

الساحقة من البورجوازيين الملاكين. هل يجعل الوضع الجديد في الارياف شرعياً ؟
او يرفض كل تنازل فيخاطر على هذا النحو بتعميق هوة لا يمكن تخطيها بين
البورجوازية والقرويين .

ثالثاً - نتائج الثورة الشعبية (آب - تشرين الاول ١٧٨٩)

١ - ليل ٤ آب واعلان الحقوق

لقد فكر المجلس الوطني في وقت من الاوقات ان ينظم القمع في وجه ثورة
الارياف وفي ٣ آب عاد النقاش حول مشروع لجنة العلاقات :

« ان المؤتمر الوطني بعد ان علم ان دفع الدخل ، والعشور والضرائب والالتاوات والفروض
للسياد قد رفض بعناد وان رجالاً مسلحين يستعملون العنف ويدخلون الى القصور ويستولون
على كل الادوات والالفاظ ويحرقونها في الساحات ... يعلن انه لا يوجد سبب يحمل التوقف عن
دفع الضرائب وكل فريضة اخرى شرعياً الى ان يصدر تعليماته حول هذه الحقوق المختلفة » .

وادرك المؤتمر في هذه الاثناء خطر سياسة القمع . ولم يكن له اية مصلحة
في تسليم قيادة قوى القمع للحكومة الملكية التي قد تستغل ذلك فتسلسل لبعض
الجرائم ضد التمثيل القومي . غير ان البورجوازية الدستورية ، ولو ترددت في
تنظيم القمع فانها لا تستطيع ان تسمح بنزع املاك النبلاء دون ان تخشى على
املاكها ، فوافقت على بعض التنازلات . فقبلت اعتبار الحقوق الاقطاعية
ملككية من نمط خاص انتزعت اغلب الاحيان او فرضت بالقوة وانه لأمر شرعي
ان تخضع للتحقق من صحة ألقابها التي تعطى الفرائض العقارية . وكانت البراعة
في توكيل الاهتمام بإدارة العملية الى نبيل ليبرالي هو الدوق ديفيتون وهو احد
اكبر ملاكي المملكة : فألقى تدخله الرعب في صفوف اصحاب الامتيازات وأثار
حفيظة النبلاء الليبراليين . وبذلك اجبر زعماء البورجوازية الثورية المؤتمر على
التحرر من المصالح الخاصة المباشرة .

وجرى افتتاح جلسة ٤ آب مساء بعد ان جرى التحضير لها على هذا النحو بتدخل الفيكونت دي نواي وهو الابن الثاني بدون ثروة فاقرح الغاء الامتيازات الضريبية وازالة السخرات وحق حرمان العواقر وجميع الاستعبادات الشخصية وشراء الحقوق الحقيقية . وسافده الدوق ديفيون بحرارة . وجرى التصويت على هذه الاقتراحات بحماسة شديدة بمقدار ما كانت التضحية المطلوبة ظاهرة اكثر منها حقيقية . وبعد ان بدأ الاندفاع على هذا النحو اقرت التضحية بجميع امتيازات الطبقات والاقاليم والمدن على مذبح الوطن . فالنبي حق الصيد ، واحتكار صيد الارانب والحمام وعدالة الاسياد وبيع الوظائف . وبناء على اقتراح احد النبلاء تنازل الاكليروس عن العشر . ولانهاء هذا التنازل الرائع أعلن لويس السادس عشر حوالي الساعة الثانية صباحاً موثدا الحرية الفرنسية . وبدا ان الوحدة الادارية والسياسية في البلاد التي لم يستطع الحكم الملكي ان يوصلها الى غايتها ، قد اكتملت . وقضى النظام القديم نحبه .

في الواقع كانت تضحيات ليل ٤ آب تشكل تنازلاً لمتطلبات الساعة اكثر منها ارضاء بمنوحاً بحرية للمطالب القروية . وكانت الضرورة تقضي قبل كل شيء اعادة النظام الى الاقاليم وتهدة الاضطرابات . وحسب رأي ميرابو في العدد ٢٦ من جريدته « بريد البروفانس » (١٠ آب) :

« كان الهدف من جميع اعمال المؤتمر منذ ٤ آب اعادة سلطة القانون في الملكة ، واعطاء الشعب عربوناً لسماعته ، وتلطيف قلقه بتمتع سريع ببواكير حسنات الحرية » .

واتخذت قرارات ليل ٤ آب دون كتابة . وعندما لزم صياغتها حاول المؤتمر ان يلطف عملياً اهمية الاجراءات المتخذة تحت ضغط التمرد الشعبي . وعاد المعارضون الى هدوئهم بعد ان جرفتهم الحماسة مدة من الزمن . وحاول الاكليروس على الاخص الرجوع عن الغاء العشر . ولقد انفى المؤتمر النظام القديم تماماً . الا ان تحفظات فريدة ادخلت على القرارات النهائية . لقد ألغيت الواجبات التي كانت تثقل كاهل الاشخاص . ولكن التي ترهق الاراضي أعلنت قابلة للشراء : وهذا يعني التسليم بان الحقوق الاقطاعية كانت تجبى بموجب عقد جرى في

السابق بين السادة الملاكين والقرويين المتوكلين على الارض . لقد تحرر القروي ولكن ارضه لم تتحرر: وسرعان ما لاحظ هذه التحفظات الفريدة وان الواجب يقتضيه ان يدفع ما يتوجب عليه حتى يتم الشراء الكامل .

وعندما نظم المؤتمر الوطني اساليب الشراء ازدادت خطورة التحفظات . فلم يفرض على السيد اي برهان على حقوقه في الارض وعلى العقود التي كان مفروضاً ان اجداده اجرها مع القرويين . وفي هذه الشروط يكون القروي احياناً فقيراً فلا يستطيع ان يحرر ارضه بشراء الحقوق الاقطاعية وحياناً اذا كان ميسوراً تكون الشروط المفروضة شديدة الى درجة يصبح الشراء معها مستحيلاً . فبعد ان انفي النظام الاقطاعي نظرياً استمر عملياً في اقسامه الجوهرية . فكانت خيبة الامل كبيرة في صفوف الجماهير القروية . فتنظمت المقاومة في اكثر من مكان . وسرى رفض دفع المتوجبات باتفاق صامت . فعادت الاضطرابات الى الظهور . واستمر المؤتمر متصلباً في مخططه وحافظ حتى النهاية على تشريعه الخاص بالطبقات . فاضطر القرويون ان ينتظروا انتخابات الجمعية التشريعية وانتخابات حكومة المؤتمر ليحصلوا على النتائج الحقيقية ليل ٤ آب والقضاء على الاقطاعية قضاء تاماً .

ورغم هذه التحفظات كانت نتائج ليل ٤ آب التي كرستها قرارات ٥ و ١١ آب من الامة القصوى بكان . لقد عمل المؤتمر الوطني على تدمير النظام القديم . فزال الفروق ، والامتيازات والخصوصيات . ومن الآن وصاعداً للفرنسيين حقوق واحدة وعليهم واجبات واحدة ويستطيعون القيام بجميع الوظائف كما يدفعون ضرائب واحدة . لقد توحدت ارض الوطن وزالت الاطر العديدة لفرنسا القديمة . واختفت التقاليد المحلية وامتيازات الاقاليم والمدن . لقد ازال المؤتمر كل شيء . والمهم الآن اعادة البناء .

ومنذ اوائل شهر آب اقتصر عمل المؤتمر بشكل جوهرى على القيام بهذه المهمة . ففي جلسة ٩ تموز شرح مونييه باسم لجنة الدستور المبادئ التي ينبغي ان تسود في الدستور الجديد واعلن ضرورة التقديم له باعلان الحقوق :

« لكي يكون الدستور صالحاً ينبغي ان يتأسس على حقوق الانسان ويحميها ، وينبغي معرفة الحقوق التي تمنحها المدالة الطبيعية لجميع الافراد وينبغي التذكير بجميع المبادئ التي تستحق ان تؤلف القاعدة لكل مكان من انواع المجتمعات وان تكون كل مساهمة في الدستور نتيجة مبدأ وينبغي ان يكون هذا الاعلان قصيراً بسيطاً وواضحاً » .

في اول آب عاد المؤتمر الى النقاش . وتركزت المباحثات حول نقطة محدودة هي ضرورة اعلان للحقوق لان الاجماع لم يتم عليها . وطرح عدة خطباء مناسبتة على بساط البحث . وبعض الممثلين مثل مالويه وقد اخافتهم الفوضى اعتبروه غير مفيد او خطراً . آخرون مثل الاب غريغوار رغبوا اكمله باعلان للواجبات . وفي الرابع صباحاً قرر المؤتمر ان يسبق الدستور اعلان للحقوق . وتطور النقاش ببطء . ودار جدول طويل حول مواد المشروع المتعلقة بحرية الآراء واحترام العبادة العامة وقد شدد اعضاء الاكليسوس في ان يؤكد المؤتمر على وجود دين للدولة . واحتج ميرابو بعنف لصالح حرية الضمير والعبادة . وفي ٢٦ آب ١٧٨٩ تبنى المؤتمر اعلان حقوق الانسان والمواطن .

وبما ان اعلان الحقوق حكم ضمنى على المجتمع الارستوقراطي وعلى مساوى الحكم الملكي فقد جاء بمثابة « عملية دفن للنظام القديم » . ولكن في الوقت نفسه كان يعبر باستيحاءه من مذهب الفلاسفة ، عن مثال البورجوازية . وي طرح أسس نظام اجتماعي جديد بدا قابلاً للتطبيق على فرنسا وحدها .

٢ - أزمة ايلول : فشل « ثورة الاعيان »

لقد هدم المؤتمر في بضعة اسابيع النظام القديم بقرارات ليل ٤ آب بعد ان كرس نتائج التمرد الشعبي . وبدأ عملية اعادة البناء باعلان الحقوق . فظهرت أزمة ايلول ١٧٨٩ مع ذلك ان اعادة تجديد فرنسا لن تكون امراً سهلاً .

لقد استمرت الصعوبات المالية . وظهر نيكر عاجزاً بعد ان استعاد وزارته في جو من الانتصار . فالضرائب لم تعد تجبى واطلق قرض بـ ٣٠ مليون لييرة : وبعد عشرين يوماً لم يكتب الا بليونين ونصف فقط . لقد انهارت شعبية نيكر .

وازدادت الصعوبات السياسية خطورة . فالملك يعارض المؤتمر بمقاومة سلبية : واذا استسلم امام الثورة فانه لم يصمم على الموافقة على القرارات . « لن اوافق ابداً على تمرية اكليروسي ونبلائي » . فلم تتم الموافقة على قرارات • - ١١ آب ولا على اعلان الحقوق : لقد بقيت اعادة بناء المؤسسات معلقة . ولم يكن في مقدور شيء ان يجبر الملك على منح موافقته ، اذا لم تحدث حركة شعبية جديدة .

وشجعت الصعوبات الدستورية الملك على المقاومة . وبدأ النقاش حول الدستور حالاً بعد التصويت على الاعلان الذي كان مقدمة له . وتضخمت الانقسامات وخذت غير قابلة للالتحام . وقد اخافت الثورة الشعبية ونتائجها فئة من الحزب الوطني فنوت اذ ذاك ايقاف سير للثورة وتقوية سلطات الملك والنبلاء . فاقترح مقرر لجنة الدستور مونييه ولاي تولاندال على غرار انكلترا انشاء مجلس اعلى يعينه الملك ويعتمد الوراثة وهذا ما يحصل منه حصناً للارستوقراطية . ويتمتع الملك بحق الفيتو المطلق الذي يسمح له ان يلغي قرارات اللجنة التشريعية . واطلق على انصار المجلس الاعلى والفيتو المطلق اسم الملكيين او رجال الانكليز : فرغباتهم تتطلع بالى ثورة اهيان .

فوقف بعض النواب الوطنيين موقفاً صارماً ضد هذه الاقتراحات . وأعلن سيس نفسه ضد كل نوع من الفيتو : « لا يمكن ان تتغلب إرادة الفرد على إرادة المجموع . واذا استطاع الملك ان يوقف قيام القانون فإن ارادته الخاصة تتغلب على ارادة المجموع فان أغلبية السلطة التشريعية ينبغي ان تعمل مستقلة عن السلطة التنفيذية . وما الفيتو المطلق أو القيود على تعليق القانون سوى أمر بالحجز يصدر على الارادة العامة » .

وفي باريس كان الرأي العام مستنفراً . فزبائن الباليه وويله بعد ان حاولوا القيام بمسيرة الى فرساي لكي يضغطوا على قرارات المؤتمر صوتوا على اقتراح : « الفيتو لا يخص رجلاً واحداً بل ٣ مليوناً » . وفي ٣١ آب أرسلوا بمئة نيابية الى قصر البلدية مكلمة بطلب مؤتمر عام للأمة . لكي يقرر ان يوقف

المؤتمر جدله حول الفيتو الى ان تعلن الاقضية وكذلك الاقاليم عن رأيها .
 فأخذت أكثرية الحزب الوطني إذ ذاك زمام المبادرة وفي عدادها برنات
 ودي بور ، وألكسندر وشارل دي لاميش ، وعارضت إنشاء مجلس أعلى: وفي
 ١٠ أيلول رفض نظام المجلسين بـ ٨٤٩ صوتاً مقابل ٨٩ وامتنع اليمين عن
 التصويت . وكان الحزب الوطني أقل تصلباً في موضوع الفيتو الملكي :
 فاقترح برنات منحه إياه كحق تعليق القوانين خلال دورتين تشريعتين . وفي
 ١١ أيلول جرى التصويت على الفيتو الذي يمنح حق تعليق القوانين بـ ٥٧٥
 صوتاً مقابل ٣٢٥ . وكان زعماء الحزب الوطني يأملون بهذا التنازل ان يحملوا لويس
 السادس عشر على الموافقة على قرارات آب ولكن الملك تشبث بموقفه : فتوصل
 الوطنيون من جراء ذلك تدريجياً الى ان يعتبروا القيام بيوم شعبي جديد امراً
 ضرورياً .

وكانت الصعوبات الاقتصادية تساعد في الواقع على استنفار شعب باريس من
 جديد . وقد جذبت الهجرة خارج فرنسا ليس فقط كمية كبيرة من النقد بل
 أثرت أيضاً على صناعة الترف وعلى التجارة الباريسيتين . وازدادت البطالة
 بينما استمر الحزب غالباً أكثر من ثلاثة فلوس لليبرة . ولم يكن الدّراس قد انتهى .
 وظهرت الصفوف على أبواب المحازب في أيلول . وبدأ العمال بالمظاهرات للحصول
 على زيادة في الأجور أو لطلب العمل . وهكذا اجتمع عمال الأحذية في
 الشانزيليزيه لتقرير تعرفه أجورهم وتمعين لجنة مكلفة بالسهر على مصالحهم
 وقبول تبرعات لتأمين احتياجات أولئك الذين يكونون بدون عمل . ولم يفعل
 عجز المؤتمر القومي في تنظيم قضية توزيع الحبوب وجود قصر البلدية امام
 مشكلة المعيشة وتموين العاصمة سوى زيادة خطورة الوضع . وطرح مارا في
 في العدد ٢ من جريدته « صديق الشعب » مسؤولية لجنة الاغذية في قصر العدل
 على بساط البحث :

« اليوم (الاربعاء ١٦ ايلول) عادت احوال القحط للظهور من جديد . فعوانيت الحبازين
 محاصرة والشعب ينقصه الحبز ، وبعد اوفر محصول وفي قلب الرخاء نفسه نحن على وشك الموت

جوعاً . هل يمكن للشك في اننا محاطون بخونة يحاولون الاجهاز عل خرابنا ؟ هل نحن مدينون بهذه المصيبة لغضب الاعداء العامين ، رجشع المعتكرين وخيانة الحكام ؟ » .

واتسع الاضطراب السياسي بسبب نتائج الازمة الاقتصادية . ففي باريس تدير مؤتمرات الـ ٦٠ قضاء كل حي وتلشء فيه نادياً شعبياً . واستمر الباليه رويال مركز اركان المناضلين السياسيين . وتطورت الصحافة الوطنية . فتموز تظهر بانتظام « بريد باريس في فرساي » ، « لفرسا » ، و « ثورات باريس » ، « لكومستالو » ، و « الوطني الفرنسي » ، لبريسو . وفي ايلول أطلق مارا « صديق الشعب » . والناشرون الوطنيون يلشرون الكراريس والمنشورات ليطلعوا الشعب على مشاريع الارستوقراطية الاستبدادية ، وعلى ضرورة تطهير المؤتمر من الاساقفة والنبلاء . للذين لا يمكنهم ان يدعوا تمثيل الامة بصفتهم نواب طبقتهم في ظل النظام القديم . ومنح كميل ديمولان موهبة الكلام لمصباح ساحة الرمل الذي استخدم عموده الحديدي في تموز لتنفيذ بعض احكام الاعدام السريعة شتقاً ، فوجه خطاب المصباح الى الباريسيين . وتعددت المنشورات المفصلة تعبر عن الاستياء العام . بمثال ذلك المنشور الشديد الدلالة الذي عنوانه : لماذا شهر ايلول سنة الف وسبع مئة وتسع وثمانين .

وفي نهاية ايلول بدت الثورة في خطر من جديد . فالملك يرفض دائماً الموافقة على قرارات شهر آب . وهو يستعد الآن للمهجوم وقد جمع من جديد جيوشه في فرساي ، وللمرة الثانية انقذ تدخل شعب باريس المؤتمر الوطني والحرية الوليد . فمئذ شهر ايلول في الواقع وبعد الاحساس بأن خلافاً عنيفاً لا مفر منه قائم بين الثورة والنظام القديم ، كان الوطنيون ونواب جبهة اليسار ، والصحفيون الباريسيون ومناضلو الاقضية يعدون يوماً يفرض فيه شعب باريس ارادته من جديد وقد ارادوا القضاء على مقاومة الملك والمكيين العتيدة . وفي عدد ٢ تشرين الاول من صديق الشعب دعا مارا الباريسيين الى العمل قبل ان يحل الشتاء فيزيد مصائبهم . « بالسوط القومي » ، وهي صحيفة وطنية اطلقت في ايلول كانت اشد عناداً من المعتكرين الثالث :

« ايها الباريسيون ، افتحوا اخيراً اعينكم واخرجوا ، اخرجوا من غيبوبتكم ، فالارستوقراطيون يحيطون بكم من كل جهة ، انهم يريدون تكبيلكم بالحديد وانت تائمون ، فاذا لم تسرعوا في تعطيمهم ستصبحون فريسة الاستعباد والبؤس واليأس ، استيقظوا مرة أخرى ، استيقظوا » .

وظهر الى النور مخطط لدى الرأي العام الوطني : لا تتأمن سلامة الثورة الا اذا جاء الملك بقم بين شعبه الطيب في باريس يحيط به ، مثلوا الامنة فيتخلص من تأثير الارستوقراطيين . ويكفي حادث بسيط لتتولد الفتنة طالما الشعب مستنفر .

٣ - ايام تشرين الاول ١٧٨٩

ان ايام تشرين الاول التي يجب البحث عن اسبابها العميقة في الازمتين الاقتصادية والسياسية وقد تعاطفت نتائجها ، انفجرت عملياً بسبب حادث بسيط : هو وليمة الحرس الملكي . ففي اول تشرين الاول ١٧٨٩ قدم ضباط الحرس الملكي وليمة لضباط فرقة الفلاندر في قصر فرساي . وعندما ظهرت العيلة الملكية عزفت الاوركسترا انشودة : ياريسار يامليكي كل العالم قد تركك . ولعبت الخمر برؤوس المدعويين فداوسوا باقدامهم الشارة المثلثة الالوان ووضعوا محلها الشارة البيضاء او السوداء شعار الملكة .

وبلغ الخبر باريس بعد يومين فغضب الشعب . ويوم الاحد ٤ تشرين الاول حدثت تجمعات . والباليه رويال في اعنف اختار له ، صوت على اقتراح الر اقتراح بينما كان الصحفيون الوطنيون يفضحون هذا الشكل الجديد للمؤامرة الارستوقراطية وطبيعة صحيفة « السوط القومي » بين قوسين : « منذ الاثنين والباريسيون الطيبون يجهدون جهداً هائلاً للحصول على الخبز ، ولا يستطيع احد غير السيد لوريفيربير ان يؤمنه لهم وهم يأنفون من اللجوء الى هذا الوطني الطيب » . وكان الجوع مرة اخرى العامل الحاسم في العمل الشعبي .

وفي ٥ تشرين الاول انطلقت جموع النساء من حي سان انطوان ومن حي

الجال ونجمنت امام قصر البلدية وهي تطالب بالخبز . ثم قررت النساء وحددهن من ٦٠٠٠ الى ٧٠٠٠ الذهاب الى فرساي بقيادة المرافق مايار احد قادة « متطوعي الباسيل » وهي فرقة مؤلفة من عاربي ١٤ تموز المنظمين عسكرياً . وعند الظهر دق النفير فتجمع ممثلو الالقضية وهرع الحرس القومي الى ساحة الرمل على صراخ : الى فرساي . وأجبر لافاييت على استلام القيادة . وعند الساعة الخامسة سار ٢٠ ٠٠٠ رجل تقريباً بدورهم على طريق فرساي . وفي الساعة نفسها كانت نساء باريس تصلن الى هناك وترسلن بعثة الى المؤتمر ثم الملك الذين وهذا بالقمح والخبز . ووصل الحرس القومي بعد ١٠ ساعات وفكر الملك بنزع سلاح اعدائه فأعلم المؤتمر بموافقة على القرارات . فأمنت الحركة الشعبية نجاح الحزب الوطني .

وفي السادس من تشرين الاول مع الفجر كان فريق من المتظاهرين يدخل القصر ويصل غرفة الاستقبال في شقة الملكة . فحدثت مناوشة بين الجمهور والحرس الملكي . فجاء الحرس القومي ببطء ووضع حداً للمركة وعمل على اخلاء القصر . ووافق الملك على الظهور في البلكون مع لافاييت ترافقه الملكة وولي العهد . وارتج على الجمهور بأدى الامر . ولكنه متف بحبياتهم اخيراً وهو يصرخ : الى باريس . فاستسلم لويس السادس عشر . وعندما استشير المؤتمر اعلن انه لا يفترق عن شخص الملك وفي الساعة الواحدة ، على صوت المدفع تقدم الحرس القومي تتبعه عربات القمح والطحين ترافقها النساء في رتل عظيم . ثم الجيوش وبعدها الملك في عربته مع الاسرة المالكة ولافاييت ينحني على بابها ، ثم مئة من النواب في عربات ، ومن جديد الجمهور والحرس القومي . وعند الساعة العاشرة مساء كان الملك يدخل قصر التويلري . ولم يتأخر المؤتمر الوطني عن اللحاق بلويس السادس عشر وقد اصبح في باريس . وفي الثانية عشرة جاء مجتمع في الاسقفية ريثما يتم اعداد قاعة اللعب المحفوظة له .

وبدلت ايام تشرين الاول الشعبية سنة ١٧٨٩ موقف الاحزاب . فالملكيون وهم حزب المساومة منذ شهر آب اصبحوا المغلوبين الكبار . وفهموا ذلك

فانسحبوا من المعركة ومنهم مونييه ومالويه وآخرون وراحوا يرفدون سيل الهجرة الثانية . وبما انهم انتصار ثورة الاعيان فقد أرادوا إيقاف الحركة الثورية في الوقت الذي اعتبروها خطراً على مصالح الطبقات الملاكية . فاضطروا ان ينتظروا الاستقرار القنصلي ليشهدوا توطيد النظام الذي رغبوا في إقراره . وكان المهم لكثير من الوطنيين امثال كميل ديمولان في العدد الاول من صحيفته « ثورات فرنسا وبرابان » (« ستغدو باريس سلطنة المدن وسوف يستجيب بهاء العاصمة لمعظمة الامبراطورية الفرنسية وجلالها ») إكمال عملية تجديد البلاد في اتحاد جميع المواطنين مع ملكهم . فقط بعض الرجال المتبصرين امتنعوا عن إظهار مثل هذا التفاؤل العظيم . ومثالهم مارا في العدد ٧ من صديق الشعب :

«انهيد عظيم الباريسيين الطيبين ان يحتوا في النهاية ملكهم . وسيعمل حضوره سريعاً على تبديل واجهة الامور . فالشعب الفقير لن يموت من الجوع . ولكن هذه السعادة ستبخر سريعاً كالحلم اذا لم نحدد اقامة الملك فيها بيننا الى ان يتم تكريس الدستور تماماً . وصديق الشعب تشارك مواطنيها الاعزاء اقراهم ولكنها لن تستلم للنوم » .

وكانت الاحداث من تموز الى تشرين الاول ١٧٨٩ قهرت في الواقع سهر الوطنيين كما قهره الروح التي بدأ بها المؤتمر الدستوري عمل إعادة بناء البلاد .



لقد اسهمت الثورة الشعبية في تأمين انتصار البورجوازية . وبفضل أيام تموز وتشرين الاول تحطمت محاولات الثورة الماكنة .

وفقد المؤتمر الوطني من الآن وصاعداً ثقته بالديموقراطية كما فقدتها بالحكم المطلق ، وهو المنتصر على الحكم الملكي ولكن بفضل الباريسيين ويخشى ان يجد نفسه تحت رحمة الشعب . وأرادت البورجوازية ان تحافظ على أولويتها ضد كل ردة ضارة من قبل الارستوقراطية فاهتمت أكثريتها بإضعاف مؤسسة الحكم الملكي أكثر ما يمكن ، وامتنعت عن استقاء تصريحات رسمية من إعلان الحقوق ، وقد خشيت دعوة الجماهير الشعبية الى الحياة السياسية وإدارة

الاعمال العامة . كما امتنعت عن تصريحات عن النتائج التي تتحدثر منه بطبيعة الحال .

وأخذت الجمعية الدستورية على عاتقها في نهاية ١٧٨٩ ان تعيد تجديد مؤسسات فرنسا لفائدة البورجوازية .

الفصل الثاني

الجمعية التأسيسية

وفشل الحل الوسط

(١٧٩٠)

لقد قامت الجمعية التأسيسية بعملية إعادة بناء فرنسا خلال سنة ١٧٨٩ وسط أخطار عظيمة . فالارستوقراطية لم تلقِ سلاحها . ولم تستمد الجماهير الشعبية صبرها بسبب ضغط الصعوبات الاقتصادية فوطدت البورجوازية التأسيسية سيطرتها ضد هذا الخطر المزدوج تحت غطاء الملكية الدستورية مع رغبة في اكتساب قسم من الأرستوقراطية لنظامها: وعلى هذا النحو كان مقدراً ان يتوطد نظام الحل الوسط . ولهذا الغاية كان يلبى التقلب على مقاومة الملك وإقناع النبلاء . وكان رجل التسوية لافاييت: فحاول التوفيق بين الأضداد وهو المتعجرف الطيب القلب .

أولاً - الجمعية والملك والأمة

ان التوفيق السياسي الذي أقام على صورة الثورة الانكليزية في ١٦٨٨ ، سيادة البورجوازية الرفيعة والارستوقراطية فوق الطبقات الشعبية المستعبدة،

قبل به أعيان المال والفئات القائدة للبورجوازية الفرنسية: ولكن الارستوقراطية لم تقبل به ، وجمعت بذلك اللجوء الى الجماهير الشعبية لتحطيم مقاومتها أمراً محتوماً. وكانت أقلية، يرمز اليها اسم لافاييت ، تمي انها تحافظ على سلطتها السياسية بواسطة هذا الحل الوسط : ومثال انكلترا يثبت ذلك .

١ - سياسة لافاييت التوفيقية

كانت الارستوقراطية الفرنسية في القرن الثامن عشر تمتلك صفات مختلفة كل الاختلاف عن صفات الارستوقراطية الانكليزية في القرن السابق . ففي انكلترا لم يكن امتياز الضرائب قائماً: فالنبلاء يدفعون الضرائب. وكان الطابع العسكري بالمقابل ضعيفاً ان لم يكن قد اختفى زوال . فالنبيل لا ينحط عن مرتبته اذا اشتغل بالأعمال : وقد اشركت الانطلاقة البحرية والاستعمارية النبلاء والبورجوازية الرأسمالية . فالارستوقراطية تساهم بالتالي بانطلاقة القوى المنتجة الجديدة . وعلى الاخص تم القضاء المبرم على البنى الاقطاعية وتحجرت الملكية كما تحجرت الانتاج . وكانت الظروف الخاصة بانكلترا والتطور الاكثر تقدماً يبرران الحل الوسط في ١٦٨٨ . اما في فرنسا فقد حافظ النبلاء على طابع اقطاعي في جوهره . فاستمرت طبقتهم متعلقة بالبنى التقليدية التي كانت تؤمن لها وجودها وازدهارها وقد تخصصت في مهنة السلاح وامتنعت تحت طائلة الالخطا في استثناءات فادرة على المشاريع التجارية والصناعية المنتجة . فتحجرت طبقة النبلاء الفرنسيين في موقف الرفض التام بسبب تشبثها العنيد بامتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية وترفعها المبالغ فيه وعقليتها الاقطاعية المتفوقمة .

هل كان التوفيق ممكناً في ربيع ١٧٨٩ ؟ كان ممكناً لو ان الحكم الملكي كان جريئاً في اخذ المبادرة إليه : لقد اظهر موقفه لو احتاج الامر ، انه لم يكن سوى اداة السيطرة في يد طبقة واحدة . واستبدعاه الجند الذي صمم عليه لويس السادس عشر في ايام تموز الاولى بدا انه يعني نهاية الثورة البورجوازية التي

كانت معاملها ترتسم ، فأنقذتها القوة الشعبية . هل ما زال التوفيق ممكناً بعد
١٤ تموز ؟ كان البعض يؤمن بذلك في صفوف البورجوازية كما في صفوف
الارستوقراطية ، لافاييت مثل مونييه . واعتقد مونييه ان بالامكان الحصول ،
في ١٧٨٩ كما في ١٧٨٨ في فيزبل خلال ثورة اعيان الدوفينه ، على موافقة
الطبقات الثلاث على ثورة محدودة .

وكان مخططه كما سيكتب فيما بعد :

« ان يتقيد بدروس التجربة وان يمارس كل تجديد جسور والا يقترح في اشكال
الحكومة القائمة آنذاك الا التعديلات الضرورية لضمان الحرية » .

ورفضت اكثرية النبلاء وعلية الاكليروس الارستوقراطي هذا المخطط ولم تقبل
باجتماع الطبقات الثلاث ولا باعلان حقوق الانسان ولا بقرارات ليل ٤ آب : اي
حتى القضاء الجزئي على الافطاعية . فغادر مونييه فرساي في ١٠ تشرين الاول ،
والتحق بمعسكر الارستوقراطية والثورة الماكسة بعد ان فشلت سياسته
التوفيقية ، وهاجر في ٢٢ ايار ١٧٩٠ .

وبقي لافاييت مسدة اطول إما لجهل سياسي او لطمع . وبصفته
من السادة الكبار و « بطل العالمين » كان لديه ما يسحر به البورجوازية الرفيعة .
وكانت سياسته تميل الى التوفيق بين الارستوقراطية العقارية وبورجوازية
الاعمال والصناعة في اطار الملكية الدستورية . فسيطر مدة سنة على الحياة
السياسية . وأضحى معبوداً حقيقياً للبورجوازية الثورية التي كانت ممجبة
بمثل هذا الزعيم ، وقد امنها ضد الخطر المزدوج الذي يتهدها : المحاولات
الارستوقراطية عن يمينها والاندفاعات الشعبية عن يسارها . واعتقد المركز
دي لافاييت وهو شاب ومشهور ، انه مختار لكي يملأ في الثورة الفرنسية الدور
الذي لعبه صديقه واشتطون في الثورة الاميركية . وقد لعب دوراً مهماً على
رأس الفئة المتحررة من النبلاء ، في الاحداث التي سبقت ولحقت اجتماع المجالس
العامة . فكانت القوة المسلحة تحت تصرفه بصفته قائد الحرس القومي منذ
الثورة الباريسية في تموز . وكان لويس السادس عشر مع كرهه له يداري جانبيه .
ولكن للتوفيق بين الملك والارستوقراطية والثورة وحل الجمعية على تبنّي

فكرة سلطة تنفيذية قوية ، كان يلزم اقناع الملك وتأمين اكثرية محترمة في الجمعية .

وبدا ميرابو لمدة من الزمن الرجل الضروري لتحقيق هذه السياسة : فلزم تجميع زعماء الحزب الوطني الرئيسيين في وزارة واحدة بعد ان فقد نيكر كل رصيد له . ولم ينقطع ميرابو عن المناورة للوصول الى الوزارة . ولكنه ، اذا فرض نفسه على الجمعية بموهبته كخطيب ، فقد أثار شكها بحياته الخاصة وخسة نفسه . فأصدرت في ٧ تشرين الثاني ١٧٨٩ لابعاده قراراً ينص على ان النائب لا يستطيع « الحصول - لي أي مركز وزاري خلال دورة الجمعية الحالية » . فباع ميرابو نفسه إذ ذاك للبلاط . فأمن له لويس السادس عشر اتفاقاً مع لا فاييت . وحاول الاثنان في ايار ١٧٩٠ زيادة سلطات الملك بأن حملا الجمعية على الاعتراف له بحق إقرار السلام وإعلان الحرب . ولكن ميرابو قد فقد رصيده لدى الوطنيين منذ زمن طويل . لقد كتب مارا في « صديق الشعب » ١٠ آب ١٧٩٠ :

« أما ريكييتي البكر (ميرابو) فلا ينقصه سوى قلب شريف ليكون وطنياً شهيراً . رانها لكارثة ألا يكون له نفس ... من لم يراقب قط سياسة ريكييتي العدو ؟ لقد رأيته يربح يتحرك كالجئون للدخول الى البرلمان . وكنت اقول في نفسي : لقد اضطر ان يصبح خليعاً لكي يعيش وسوف يبيع صوته لمن يدفع له اكثر فيصبح غنياً . لقد كان ضد الملك في البدء فاشتره ونحن حدينون لبيعه نفسه بكل القرارات الضارة تقريباً التي اصبحت سارية منذ قرار للفييتو حتى قرار إعلان الحرب . ماذا ينتظر من رجل دون مبادئ ولا اخلاق ولا شرف ؟ وما هو قد اصبغ روح المفسدين والمستوزرين وروح المتآمرين والخنونة » .

وكان ميرابو في هذه الاثناء يكره « جيل سيزار » . وبدا اتفاقها مستحيلاً . فلم تستطع سياسة لا فاييت ان تنجح . وليس ذلك فقط نتيجة المنافسة الشخصية بل بسبب متناقضاتها . فتعجرت الارستوقراطية في رفضها . واكثر من ذلك زادت الاضطرابات الناجمة عن ازمة المعيشة واكثر من ذلك وجوب شراء الحقوق الاقطاعية الذي صدقه قانون ١٥ آذار ١٧٩٠ ، من تصلب مقاومة الارستوقراطية وقد ازداد تعرضها للتهديد . فكان البحث عن توفيق سياسي

بين الارستوقراطية والبورجوازية خيالاً طالما لم يتم القضاء المبرم على آخر معاقل الاقطاعية . وطالما استمر امل الارستوقراطية في رؤية مصالحها موطدة بعودة الى الملكية المطلقة او باقامة نظام من نمط ارستوقراطي كما كان يحلم به مونتسكيو او فيليولون ، اظهرت اعظم مقاومة في وجه انتصار البورجوازية ، اعني انتصار علاقات الانتاج الرأسمالية الذي يضر بمصالحها . وفي سبيل التغلب على هذه المقاومة اضطرت البورجوازية ان تلجأ الى التحالف مع الجماهير الشعبية في المدن ومع القرويين . ولكي تتخلص من هذا التحالف قبلت فيما بعد بدكتاتورية نابوليون . وعندما ظهر ان الانهيار قد اصاب الاقطاعية الى الابد وان كل محاولة لعودة الارستوقراطية مستحيلة ، قبلت هذه الاخيرة في النهاية التوفيق الذي اشركها في الحكم مع البورجوازية الكبيرة في ظل ملكية تموز . ولكن الارستوقراطية كانت سنة ١٧٩٠ بعيدة عن التخلي عن اهدافها الخاصة . وكان هذا التخلي يزداد ضعفاً بمقدار ما كانت مؤامرات المهاجرين ومناورات البلاطات الاجنبية واوائل الثورة الماكس تفذي آمالها . وفي هذه الظروف لم يكن مقدراً لسياسة الحل الوسط والتوفيق التي جربها لافاييت الا الفشل .

٢ - تنظيم الحياة السياسية

كانت الجمعية تتنظم في هذه الاثناء وتوضعت طرائق عملها . وكانت قد تركزت في قاعدة تدريب الخيـل في التويلري بشكل غير مريح . وكانت المناقشات تتم صباحاً ومساءً بعد الساعة السادسة بإدارة رئيس منتخب كل خمسة عشر يوماً . وقد تأمن الاتصال مع الشعب بإمكانية مرور المراجعين امام حاجز الجمعية وحضور الجمهور في المقصورات العليا . وكان العمل تمده لجان مختصة وعددها ٣١ ولكل منها مقرر يعرض على الجمعية القرارات المقترحة . وارتسمت معالم مجموعات الجمعية في الوقت نفسه دون ان يكون ممكناً مع ذلك تمييز الاحزاب بالمعنى الحالي للكلمة . ولم يكن في بادئ الامر الا

مجموعتان صغيرتان : الارستوقراطيون وهم انصار النظام القديم ، والوطنيون المدافعون عن النظام الجديد . ثم ظهرت ميول أكثر تنوعاً .

وكان الارستوقراطيون او السود يجلسون عن يمين الجمعية ، وفيهم خطباء مشاهير امثال كازاليس ، وعنيفون امثال الأب موري ، وبارهون امثال الاب مونتسكيو ، يقودون معركة ضارية للدفاع عن أصحاب الامتيازات . وكانت صحف عديدة تدافع عن آرائهم تغذيها أموال القائمة المدنية منها : صديق الملك للأب روتيو ، وأعمال الرسل وفيها يسخر ريفارول من « مذهب الخثالة » . وكان الصالون الفرنسي ناديم .

والملكيون بقيادة مونييه الذي ترك المؤتمر الوطني بعد ايام تشرين الاول ليستقبل في ١٥ تشرين الثاني ومالويه والكونت دي كليرمون تونير وقد جعلوا من أنفسهم حاة الامتيازات الملكية واقترحوا من اليمين بقية تعطيل تقدم الثورة . وكانوا يجتمعون في نادي اصدقاء الدستور الملكي .

وكان الدستوريون يمثلون أكثرية الحزب الوطني القديم . وبأمانتهم للمبادئ المعلنه سنة ١٧٨٩ يمثلون مصالح البورجوازية وينوون إعادة سيطرتها تحت ستار ملكية معتدلة . وكان هؤلاء حزب لافاييت . فهو يجمع ممثلي البورجوازية والاكليروس : ومنهم رؤساء الاساقفة شامبيون دي سيبي ودي بواجلان والأب سييس ، ورجال القانون امثال كامو ، فارجي ، توره الذين لعبوا دوراً كبيراً في إعداد المؤسسات الجديدة . وكان حزب الثلاثة يجلس عن اليسار وهو مؤلف من بارثاف ، ودوبور ، وألكساندر دي لاميه بميولهم الليبرالية . وانحاز الى الملكية وأصبح مستشارها عندما أقل نجم لافاييت وتلاشى تأثيره حوالي نهاية سنة ١٧٩٠ . وبعد هرب الملك خاف حزب الثلاثة من تقدم الديوقراطية والاضطراب الشعبي ، فعاد الى سياسة لافاييت في التوفيق مذهباً إيقاف تقدم الثورة .

وفي أقصى اليسار كانت المجموعة الديوقراطية واشهرها بوزو ، وبيتيون ، وروبسبير ، قدافع عن مصالح الشعب وتطالب بالتصويت العام . وألف

الوطنيون تنظيمًا متينًا . فمنذ ايار ١٧٨٩ اعتادوا الاجتماع لمناقشة المشاكل السياسية . وعلى هذا النحو قام نادي النواب البريتانيون . وبعد ايام تشرين الاول صار يجتمع في دير اليعاقبة في شارع سانت هونوره باسم جمعية اصدقاء الدستور ، وفتح ابوابه ليس فقط للنواب بل كذلك للبورجوازيين الميسورين . وكان نادي اليعاقبة على اتصال منتظم مع النوادي التي تألفت في مدن الاقاليم الرئيسية . وهكذا نجح في جمع كل الفئة المناضلة من البورجوازية الثورية واطلاقها . وقد كتب كميل ديولان في «ثورات فرنسا وباربان» في ١٤ شباط ١٧٩١ :

« يبدو ان نادي اليعاقبة او كنيسة اليعاقبة مدعو في نشر المذهب الوطني اي حب الانسانية تلك الديانة الجديدة التي سوف تكسب العالم الى جانبها ، الى مثل الاولى التي لكنيسة روما في نشر المذهب المسيحي . فها ان جميع النوادي او الجمعيات او كنائس الوطنيين التي تقوم في كل مكان تتوغل حال ولادتها الاتصال به فتكتب اليه ... ان جمعية اليعاقبة هي اللجنة الحقيقية لاجاث الامه وهي اقل خطراً على المواطنين الطيبين من لجنة المؤتمر الوطني لان الاتهامات فيها والمناقشات علنية وهي اشد هولاً على الاشقياء لانها تطل في مراسلاتها مع الجمعية المنضمة اليها كل الحما ٨٣ محافظة . وهي ليست فقط محكمة التفتيش الكبرى التي تخيف الارستقراطيين بل هي ايضا الحق الذي يصلح كل المساوي ويخرج الى مساعدة المواطنين . ويبدو في الواقع ان النادي يمارس مهام الوزارة لدى المؤتمر الوطني . فالى داخله تصل من سائر الانحاء شكاوى جميع المضطهدين قبل ان تحمل الى المؤتمر العظيم . والى قاعة اليعاقبة تتدافع الوفود اما لتهنئة او لطلب الالتساب او لآلة الانتخاب او لرفع الظلم » .

وانفصل نادي الفويان عن اليعاقبة . زاد هؤلاء الاخيرة في ١٧٩١ بعد هرب الملك وقضية شان دي مارس ، تطورهم الديموقراطي وعلى الاخص بتأثير روبسبير . وابتعد الفويان بقيادة لافاييت واصدقائه رجال البورجوازية المتوسطة باشتراكات نقدية مرفعة . وجمعوا البورجوازية الكبيرة المعتمدة وطبقة النبلاء المتحالفة المتعلقة بالملك والدستور .

وجرى افتتاح نادي الكورديليه او جمعية اصدقاء حقوق الانسان في نيسان ١٧٩٠ : وهو ناد ديموقراطي اشتهر فيه دانتون ومارا . وفي الاحياء ساعدت الجمعيات الاخوية العديدة الطبقات الشعبية في الاشتراك بشكل فعال في الحياة السياسية . واولاها بالتسلسل الزمني الجمعية الاخوية للوطنيين من المجلسين التي

اسمها المدرس دانسار في شباط ١٧٩٠ .

ودافع قسم كبير من الصحافة الكبرى عن سياسة لافاييت : المونيتور دي بانكوك ، وهي الجريدة الاكثر اطلاعا في ذلك العصر ، وجريدة باريس ، وصديق الوطنيين . والى اليسار كان عدد من الصحف يتأثر بنادي اليعاقبة : يريد غورسا والحوليات الوطنية لكارا ، والوطني الفرنسي لبريسو وثورات باريس لبرودوم وفيها اشتهر لوستالو ، واخيراً ثورات فرنسا وباربان لكميل ديولان . وكان مارا في «صديق الشعب» يدافع بتبصّر عن حقوق الجماهير الشعبية .

ثانياً - المعضلات السياسية الكبرى

لقد سيطر على الحياة السياسية منذ نهاية سنة ١٧٨٩ معضلتان كبيرتان كان صراع الاحزاب حولهما ضارياً : المعضلة المالية والمعضلة الدينية . وكان مقدراً للحلول التي وضعتها لها الجمعية التأسيسية ان تطوّر نتائج لا حصر لها بالنسبة للثورة .

١ - المعضلة المالية

لم يفعل البؤس المالي الا الترددي منذ دعوة المجالس العامة . فقد كانت الاضطرابات في المدن والارياف كارثة للخزينة العامة . فالقرويون وقد اصبحوا الآن مسلحين يرفضون دفع الضرائب . وكان من الصعب جداً إجبارهم على دفعها في الالاحلال العام وغياب كل سلطة . وقد استفاد المؤتمر الوطني في بادئ الامر من هذا الوضع . فرأى في صعوبات الحكم الملكي المالية وسيلة بمتازة للضغط على لويس السادس عشر وعلى وزرائه . فلذلك اضطر نيكرو الى اللجوء الى الفائض لمواجهة مطالب الخزينة . والمؤتمر « بعد الاطلاع على حاجات الدولة الضرورية » قرر في ٩ آب قرضاً قيمته ٣٠ مليوناً بفائدة ٥ ٪ بالمائة ، وقرضاً جديداً من ٨٠ مليوناً بفائدة ٥ ٪ بالمائة في ٢٧ آب . ولم تجر تغطية أي منها .

فأرسل الملك أواني مطبخه الى معمل سك النقد . وفي ٢٠ ايلول أجاز قرار من مجلس الدولة لمدرء النقد ان يقبلوا أواني المطابخ التي قد يحضرها لهم الافراد . واستولى اعضاء الجمعية التأسيسية على كنوز الكنائس : وأجاز قرار ٢٩ ايلول التصرف بالأواني الفضية التي لم تكن ضرورية « لشرف العبادة » . وعلى الأخص في ١٠ تشرين الاول ١٧٨٩ عرض اسقف أوتون فاليران وضع املاك الاكليروس تحت تصرف الامة :

« ليس الاكليروس ملاكاً على خرار الملاكين الاخرين . وللامه حقوق حقيقية على الاكليروس لانها تتمتع بحق شامل على سائر الهبات، وهي تستطيع الغاء امتيازات هذه الطبقة التي قد تبدو غير مفيدة للمجتمع . فنصبح املاكها بالضرورة حقاً للامة تتقاسمه بالعدل ... ومهما تكن مقدسة طبيعة الاملاك الخاصة عن طريق القانون فان القانون لا يستطيع المحافظة الا على ما منحه المؤسسات . وكلنا يعرف ان القسم اللازم من هذه الاملاك لميشة المستفيدين منها هو وحده الذي يخصهم . وما تبقى فهو ملك المعابد والفقراء . واذا امتت الامة لهم مبيعتهم فان ملكية المستفيدين لم تقس . فتستطيع الامة بالتالي ان تستولي اولاً على املاك الجمعيات الدينية التي ينبغي الفاوما على ان تؤمن العيش للافراد الذين تتألف منهم . ثانياً - ان تستولي على المنافع التي لا ترتبط بوظيفة . ثالثاً - ان تخفض قسماً من المداخل الحالية لاصحاب الالقاء على ان تتكفل بالواجبات التي تخصصت لها هذه الاملاك مبدئياً ... » .

قام جدل عنيف اوقع خلافاً بين موري وكزاليس من جهة وسبيس وميرابو من جهة اخرى . واجاب هذان الاخيران على الاولين اللذين اوضحا ان الملكية حق معصوم ومقدس كما يؤكد ذلك اعلان الحقوق . ان هذا الاعلان نص في المادة ١٧ نفسها انه يمكن حرمان صاحبه منه « عندما تفرض ذلك بوضوح الضرورة العامة المقررة بموجب القانون بشرط دفع تعويض عادل وسابق » . على كل حال ليس الاكليروس ملاكاً بل مؤتمناً فقط على هذه الاملاك المخصصة ريعها للمؤسسات الخيرية والنفق العام كالمستشفيات والمدارس والخدمة الالهية . وبما ان الدولة تأخذ على عاتقها من الآن وصاعداً هذه الخدمات المختلفة ، يصعب شريها ان تعود اليها الاملاك مقابل ذلك . وفي نهاية النقاش جرى التصويت على قرار ٢ تشرين الثاني سنة ١٧٨٩ بأكثرية ٥٦٨ صوتاً مقابل ٣٤٦ . وقرر المؤتمر ان

توضع جميع الاملاك الكنسية تحت تصرف الامة وان تأخذ على عاتقها تأمين تكاليف العبادة بشكل لائق وتأمين معيشة خدامها ومساعدة الفقراء. وينبغي ان يتلقى كل مسؤول عن رعية على الاقل ١٢٠٠ ليرة في السنة .

وبقي ان تنظم طرق هذه العملية المالية الواسعة . فنص قرار ١٩ كانون الاول على انشاء صندوق فوق العادة يتفدى اساساً من بيع املاك الكنيسة . واستخدمت هذه الاملاك ضماناً لاصدار الاوراق النقدية وهي بطاقات خزينة حقيقية ، بفائدة ٥ بالمئة قابلة للدفع لا بالنقد نفسه بل باملاك عقارية . فبمقدار ما تباع املاك الكنيسة وبالتالي بمقدار ما يدخل الخزينة من الاوراق النقدية تتلف هذه الاوراق بنوع ان تغطي تدريجياً الدين العام . وتعرض املاك التاج للبيع باستثناء الغابات والمساكن الملكية التي يبني الملك الاحتفاظ بحق التمتع بها وكذلك كمية من الاراضي الكنسية كافية ان تؤلف بمجموعها ما قيمته ٤٠٠ مليوناً .

انه اجراء ذو أهمية هائلة . وتحول هذا النقد بسرعة الى نقد ورقي. وسوف يجلب فقدان لقيمته صعوبات اقتصادية واجتماعية ضخمة للثورة . ومن جهة اخرى ، كان من نتيجة بيع الاملاك القومية الذي بدأ في آذار ١٧٩٠ انتقال واسع للملكية ربط المنتفعين به من بورجوازيين وقرويين ميسورين بالنظام الجديد ربطاً وثيقاً .

٢ - المعضلة الدينية

لقد طُرحت المعضلة الدينية منذ نهاية سنة ١٧٨٩ بحجة أقل : فمصادرة املاك الاكليروس استلزمت إعادة تنظيم لكنيسة فرنسا . فارتبطت المعضلة الدينية بالمعضلة المالية أشد الارتباط . ولم يتصرف الدستوريون مطلقاً في هذا الميدان بعداوة للكاثوليكية . فقد أعلنوا دائماً عن احترامهم العميق للديانة التقليدية . ولكن بما انهم يمثلوا الامة اعتبروا انفسهم مؤهلين لتسيتق قضايا التنظيم والقوانين الكنسية كما فعل الحكم الملكي من قبلهم . ففي مجتمع القرن

الثامن عشر لم يفكر أحد ، حتى بين اصحاب النظريات الامتد جراً بنظام قائم على فصل الكنيسة عن الدولة . وعلى الاخص كان يبدو اصلاح التنظيم الكنسي نتيجة حتمية لاعادة صهر عامة لجميع المؤسسات وعلى الاخص لوضع املاك الاكليروس تحت تصرف الامة .

واهتم المؤتمر الوطني في بادىء الامر بالجمعية الرهبانية التي الغاها في ١٣ شباط ١٧٩٠ : فاستطاع الرهبان اما ان يخرجوا من الدير واما ان يتجمعوا في عدد من الاديار المعينة . وفي ٢٠ نيسان ١٧٩٠ نزع من الكنيسة ادارة املاكها ثم بدأ النقاش حول مشروع اللجنة الكنسية فذكر بواجلان رئيس اساقفة ايكس مع اعترافه « بسلسلة المساوىء الطويلة » ، المؤتمر بمبادئ الكنيسة الاساسية في مادة النظام والحق الكنسيين ونوّه بضرر المشروع على تركيب الكنيسة الكاثوليكية نفسه . فتخطى المؤتمر هذه الملاحظات وتبنى في ١٢ تموز ١٧٩٠ دستور الاكليروس المدني .

ثالثاً - ذروة سياسة التوفيق وانهارها

استفاد الاضطراب المضاد للثورة من الصعوبات التي اثارها عرض الاملاك القومية للبيع ودستور الاكليروس المدني . فرفض الارستوقراطيون النقد الورقي وعرقلوا البيع قدر امكانهم . وبدأ المهاجرون مؤامراتهم واعدوا ثورة واسعة في الجنوب . وقدم البرهان الحاسم رفض المؤتمر الاعتراف بالكاثوليكية كدين للدولة في ١٣ نيسان ١٧٩٠ . وانفجرت الاضطرابات بين الكاثوليك الوطنيين والبروتستانت الوطنيين في مونتوبان في ١٠ ايار وفي نيم في ١٣ حزيران ١٧٩٠ . فقام تجمع مسلح واسع في ١ آب في ممسكر جاليس في جنوب فيفاره (محافظة الأردن) : ولم يحلّ بالقوة الا في شباط ١٧٩١ .

١ - الاتحاد القومي لـ ١٤ تموز ١٧٩٠

شكلت الاتحادات رداً من الوطنيين ، وقد اظهرت مساندة الامة للقضية

الثورية. فقد تأخر سكان الارياف والمدن في التحادات محلية مقسمين على المساعدة المتبادلة . وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٧٨٩ قام اتحاد في فالانس بين الحرس القومي في الدوفينه والحرس القومي في فيغار . وفي بونتي في قام الاتحاد البريتاني الانجيفي في شباط ١٧٩٠ ، واتحاد ليون في ٢٠ ايار وسقراسبورغ ومدينة ليل في حزيران .

لقد كان الاتحاد القومي في ١٤ تموز ١٧٩٠ الذي توطدت فيه وحدة فرنسا ، الحاتمة لذلك الاندفاع الاجاعي . وفي الشان دي مارس وامام ٣٠٠ . ٠٠٠ مشاهد اقام تاليران على مذبح الوطن قداساً احتفالياً . والقى لافاييت باسم الاتحادات في جميع المحافظات عظة « توحد الفرنسيين فيما بينهم والفرنسيين مع ملكهم للدفاع عن الحرية والدستور والقانون » . واقسم الملك بدوره بين الوفاء للامة ولل قانون . فعيا الشعب المتحمس الاتفاق المستعاد بهتافات طويلة . وبدا لافاييت ظافراً في ذلك اليوم .

ولا نستطيع مع ذلك حركة الاتحادات ان تخفي الواقع الاجتماعي العميق . فالاتحادات تمجد تماماً اتجاه الوطنيين الوحدوي وتوضح التعام الامة بالنظام الجديد . وسوف يؤكد ذلك ميرلان دي دوييه في ٢٨ تشرين الاول ١٧٩٠ عندما حاول ، في صدد قضية الامراء ، الذين حرّموا من املاكهم في الازناس ، ان يستخلص مبادئ قانون دولي جديد يعارض دولة السلالة بأمة مشاركة حرة . ورغم الحماسة الشعبية التي تفجرت في ١٤ تموز ١٧٩٠ فان دور لافاييت الخارق خلال الاتحاد طبع في هذه الاثناء اتجاهه السياسي والاجتماعي : انه رجل التوفيق بصفته معبود البورجوازية مع ادعائه ربط الارستوقراطية بالثورة . فالحرس القومي الذي كان يقوده هو الحرس البورجوازي وقد أبعد عنه المواطنون السلبيون . وفي ٢٧ نيسان ١٧٩١ ثار روبسبير على الامتياز البورجوازي في حمل السلاح . « ان التسليح للذرع الشخصي حق كل انسان دون تمييز . والتسليح للدفاع عن الوطن هو حق كل مواطن . فهل يصبح من هم فقراء ، اجانب وعبيداً من جراء ذلك ؟ » . ففي اتحاد ١٤ تموز اصبح الشعب المتحمس بالتأكيد ممثلاً

أكثر منه متفرجا . وإذا كان الحرس يمثل في عملية الاتحاد القوة البورجوازية المسلحة فما ذلك إلا ممارسة للجيش الذي ليس إلا القوة الملكية المسلحة، وبالمعنى البورجوازي للنظام الجديدة . وأصبح الحرس بالحقيقة قومياً عندما دخله الشعب بالقوة بعد قلب العرش ونظام الضرائب في ١٠ آب ١٧٩١ .

٢ - حل الجيش وقضية نانسي (آب ١٧٩٠)

إن قضية نانسي قضت بسرعة على نفوذ لافاييت الواسع وسببت فشل سياسته في التوفيق والحل الوسط . وكانت الارستوقراطية مع الانسجام الظاهر ترفض الاعتراف بالنظام الجديد والانضمام اليه . وبينما كانت المؤامرة الارستوقراطية تُحاك في الداخل وتتحضر الحرب الأهلية كان المهاجرون في الخارج يحملون السلاح بانتظار تدخل عسكري يستجديه الكونت دارتوا المقيم في توازن من البلاطات الأجنبية . وفي هذه الاثناء كان الوطنيون متحفزين مستنفرين . فمحصول ١٧٩٠ كان ممتازا وسام في انفراج الوضع العام دون ان يزيل مع ذلك تماما الاضطرابات في الاسواق والاضرار التي لحقت بالتوزيع الحر للحبوب وتداولها . وعلى الاخص كان التمرد الزراعي ما زال مستمرا . فتورث الفلاحين انفجرت منذ كانون الثاني ١٧٩٠ في كيرسي والبيريفور وفي ايار في البوريونه مهددة بشكل مباشر مصالح الارستوقراطية العقارية . وفي تموز ١٧٩٠ سرت اشاعات مبهمة عن غزو الجيوش النمساوية المتمركزة في بلجيكا فأثارت انفعالات شعبية في تيراش وفي مقاطعة الشامبانيا واللورين . وكانت الجماهير في كل مكان مستعدة للرد .

وكان الخلاف الاجتماعي قد بلغ صفوف الجيش الذي تعطل تنظيمه بسبب الهجرة . والضباط الذين لم يهاجروا وقد تضرروا بسبب اصلاحات الجمعية التأسيسية اتخذوا موقفا معاديا وهاضوا الجنود الوطنيين الذين كانت وطنيتهم تتغذى من ارتيادهم النوادي . واتضح ان الجمعية عاجزة عن ايجاد حل قومي للمعضلة العسكرية . وكانت تحس ان الدفاع القومي والدفاع الثوري مرتبطان

ارقباطا وثيقا. ولكن كيف العمل لابعاد الجيش الملكي عن تأثير الارستوقراطية دون جعله قوميا بالمعنى الحقيقي للتعبير ؟ لا بد من نقل الثورة اليه. فالدستوريون سجناء متناقضاتهم واحكامهم الاجتماعية الخاطئة اكتفوا بأنصاف الحلول من زيادة في الراتب واصلاحات ادارية وتنظيمية .

مع ان دويوا كرانسه قد اشار الى الحل القومي منذ ١٢ كانون الاول ١٧٨٩ وسط سخرية اليمين وصمت اليسار المنزعج :

« يلزم تطوع قومي حقيقي يشمل الرأس الثاني في الامبراطورية وآخر مواطن فاعل وجميع المواطنين السليبين » .

ويعني الامة بأسرها باستثناء الملك . فدويوا كرانسه يقترح منذ نهاية ١٧٨٩ الخدمة العسكرية الالزامية الشاملة وتأسيس جيش قومي . وخلال النقاش اعلن دوق دي لاروشفوكو ليانكور ، انه لمن الافضل مئة مرة العيش في المغرب او في القسطنطينية على العيش في دولة تضيق فيها مثل هذه القوانين . وفي فوضى ١٧٩٣ كان من السهل العثور على كثير من ملامح النظام القومي الذي اقترحه دويوا كرانسه في ١٧٨٩ . ولم تكن الجمعية التأسيسية معدة للسير في هذه الطريق . ولم تنقصها مع ذلك التحذيرات . من ذلك عندما كشف روبسبير في ١٠ حزيران ١٧٩١ الخطر المحدق :

« ما هي هذه القوة التي ما تزال وحدها ترفع رأساً شجاعاً مهدداً في حمرة انهباء جميع الارستوقراطيات ؟ لقد دمرتم النبلاء والنبل ما زالوا يعيشون على رأس الجيش » .

ولم يستطع لافاييت ان يتردد بصفته نبيلاً وضابطاً بالهنسة . لقد كثرت حوادث التمرد بين الجنود في مدن المسكرات ومرافئ الحرب فوقف الى جانب القادة ضد الجنود . وعندما تمردت حامية فانسي في آب ١٧٩٠ إثر رفض الضباط الموافقة للجنود على مراقبة صناديق الفوج قرر اعضاء الجمعية التأسيسية في ١٦ منه ان « انتهك الجيش بقوة السلاح لقرارات المؤتمر الوطني التي صادق عليها الملك يعتبر جريمة ضد سلامة الامة من الدرجة الاولى » .

فقمع المركز دي بوبيه الذي كان قائداً في ميتز، التمرد بشدة فأعدم عشرين

من قادة التمرد وارسل الى الاشغال الشاقة اربعين من سويسريي فوج الشاتوفيو .
وساند لافاييت ابن عمه بوييه فأعاد بذلك الجرأة للثورة المعاكسة . ولكن
شعبيته انهارت في الحال . فكتب مارا في صديق الشعب في ١٢ تشرين الاول
١٧٩٠ :

« هل من شك بعد في ان الجنرال الكبير بطل العالمين ومعيد الحرية الخالد
ليس زعيم المعادين للثورة ، وروح جميع المؤامرات ضد الوطن ؟ » .



وفي الوقت نفسه وقف قسم من الاكليروس ضد الدستور المدني للاكليروس
الذي جرى التصويت عليه في ١٢ تموز ١٧٩٠ . وكان لويس السادس عشر
يستعد لطلب النجدة من الخارج . فكان بذلك افلاس سياسة لافاييت في الحل
الوسط والتوفيق حول الملك . ومرة اخرى تسارعت مسيرة الثورة .

الفصل الثالث

البورجوازية التأسيسية

واعادة بناء فرنسا (١٧٨٩ - ١٧٩١)

تأمت الجمعية التأسيسية بعناد اعادة بناء فرنسا وسط جميع الصعوبات التي طبعت سنة ١٧٩٠ بطابعها . وقد اراد أعضاء الجمعية كرجال نور ان يعقلنوا المجتمع والمؤسسات بعد ان اعطوا المبادئ التي يستندون اليها قيمة شاملة . ولكن ممثلي البورجوازية لم يخشوا ان يحولوا عملهم في اتجاه مصالح طبقتهم حتى على حساب احتقار المبادئ المعلنة رسمياً بعد ان اصطدموا بمشاريع الثورة المعاكسة وضغط القوى الشعبية . وفي صدامهم مع الحقيقة المتحركة ، عرفوا ان يناوروا مبتعدين عن التجريد وان يرضخوا امام الظروف . وهذا التناقض يقدم دون شك تفسيراً لصفة القديم في عمل الجمعية التأسيسية السياسي المنهار منذ ١٧٩٢ وشهرة المبادئ المعلنة التي لم تصمت اصداؤها بعد .

اولاً - مبادئ ١٧٨٩

ان المبادئ التي بنت عليها البورجوازية التأسيسية عملها قد اعتمدت في

تأسيسها على العقل العام بعد ان تم اعلانها رسمياً واعتمدها البعض دائماً بحجة
والبعض الآخر بسخرية والاكثرية الساحقة باحترام عميق. وقد وجدت تعبيرها
الصارخ في اعلان حقوق الانسان والمواطن التي « جهلها او نسيانها او احتقارها »
هي بناء على مقدمتها « الاسباب الوحيدة للمصائب العامة او لفساد الحكومات » .
فمن الآن وصاعداً لا يمكن الا ان تقول « مطالب المواطنين المستندة الى مبادئ
بسيطة ثابتة » الى « المحافظة على الدستور وعلى سعادة الجميع » : انه اعتقاد
متفائل بقدرة العقل منسجم كل الانسجام مع روح عصر الانوار .

١ - اعلان حقوق الانسان والمواطن

ان اعلان حقوق الانسان الذي جرى تبنيه في ٢٦ آب ١٧٨٩ يؤلف التعليم
المسيحي للنظام الجديد. لا شك في أن فكرة جميع اعضاء الجمعية التأسيسية خير
موجودة فيه : فلم ينص صراحة على الحرية الاقتصادية التي تهتم بها البورجوازية
فوق كل شيء . ولكن الاعلان يوضح جوهر حقوق الانسان وحقوق الامة في
مقدمته التي تعيد الى الازمان نظرية الحق الطبيعي وفي مواده السبع عشرة .
وهي تورد هذا الايضاح باهتمام الشمول الذي يتخطى بشكل فريد الطابع
التجريبي للحرريات الانكليزية كما أعلنت في القرن السابع عشر . اما الاعلانات
الاميركية لحرب الاستقلال فقد صدرت عن شمول الحق الطبيعي ولكن مع
بعض التحفظات التي تحد من اهميتها بشكل فريد .

فحقوق الانسان لم تحصر بشكل سابق لكل مجتمعات ولكل دولة : انه حقوق
طبيعية غير مكتوبة غاية كل اجتماع سياسي المحافظة عليها (المادة ٢) : « الناس
يولدون ويبقون احراراً ومتساوين في الحقوق » (المادة الاولى من الاعلان) .
وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والسلامة ومقاومة الاستبداد (مادة ٢) .
وهذا الحق في مقاومة الاستبداد يحمل التمرد السابق شرعياً اكثر مما يميز التمرد
المقبل .

والحرية تحددت كحق « عمل كل شيء لا يلحق الضرر بالآخرين » ؛ فلا

حدود لها بالتالي الا حرية الآخرين (مادة ٤) . والحرية هي قبل كل شيء الحرية الشخصية ، والحرية الفردية المضمونة ضد الاتهامات واوامر التوقيف الاعتبارية (مادة ٧) ، واعتقاد البراءة (مادة ٩) . وبما ان الناس سادة على ذواتهم ، فباستطاعتهم الكلام والكتابة والطباعة والنشر مع توضيح كون التعبير عن الآراء لا ينبغي ان يسيء الى النظام الذي اقره القانون (مادة ١٠) . وباستثناء الاجابة عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي حددها القانون (مادة ١١) . والناس بما انهم احرار ، هم احرار ايضا في الاكتساب والتملك : فالملكية حق طبيعي سابق للقوانين المكتوبة بموجب المادة ٢ ومحصومة ومقدسة بموجب المادة ١٧ . فلا يمكن بالتالي حرمان احد منها ان لم يكن للضرورة العامة المقررة شرعاً ، وشرط تعويض مسبق وعادل (مادة ١٧) : انه تأكيد ضمني لشراء المتوجبات للسيادة .

لقد ربط الاعلان ربطاً محكماً بين المساواة والحرية . فالبورجوازية طالبت بالمساواة بعنف مقابل الارستوقراطية والقرويون طالبوا بها في وجه اسيادهم ، ولكنها تعني فقط المساواة المدنية . فالقانون واحد للجميع . وجميع المواطنين متساوون امامه . فالرتب والوظائف والاعمال كلها في متناول الجميع دون تمييز في المولد (مادة ٦) . والفروق الاجتماعية لم تعد قائمة الا على النفع العام (مادة اولى) ، وعلى الفضائل والمواهب (مادة ٦) . والضريبة الضرورية ينبغي ان توزع على سائر المواطنين بالنسبة الى قدراتهم (مادة ١٣) .

وقد كرس عدد من المواد حقوق الامة . ولم تعد الدولة غاية بحد ذاتها . فلا غاية لها الا المحافظة للمواطنين على حرية التمتع بحقوقهم . فاذا اخلت بهذا الواجب يقاومون استبدادها (المادة ٢) . فالامة اعني مجموع المواطنين هي السيدة (مادة ٣) . والقانون تعبير عن ارادة المجموع . وجميع المواطنين لهم الحق في العمل على صياغته اما بانفسهم شخصياً واما بواسطة ممثلهم (مادة ٦) . ومبادئ مختلفة غايتها الحفاظ على السيادة القومية . فقبيل كل شيء فصل

السلطات اذ بدونها لا يقوم الدستور (مادة ١٦) . وبعد ذلك حق المواطنين في مراقبة الاموال العامة وادارتها اما بانفسهم او بواسطة ممثليهم (مادة ١٤ و ١٥) . ومع كون الاعلان عمل تلامذة الفلاسفة ، ومع ظهوره كأنه موجه للشعب فهو ايضاً طابع البورجوازية . وبما ان اعضاء الجمعية التأسيسية قد اشرافوا على كتابته فانه ، وهم ليبراليون وملاكون ، يمجج بالتحفظات والاحتياطات والشروط التي تمجد بشكل فريد من اهميته . وقد اشار ميرابو الى ذلك في العدد ٣١ من جريدته بريد البروفانيس :

« لقد كان الاعلان الماري لحقوق الانسان القابل للتطبيق في كل الاجيال ولدى جميع الشعوب وكل سائر المستويات الناقبية والجغرافية على سطح الارض ، فكرة عظيمة وجنية دون ادنى ريب . ولكن يبدو انه كان من المستحسن ان تكون قواعد دستورها ملائمة ان لم تكن موزونة قبل التفكير بافراط في قوانين الامم الاخرى ... فكل خطوة ستخطوها الجمعية في عرض حقوق الانسان سوف نراها تصاب بسوء التصرف الذي يمكن ان يمارسه المواطن معها . وحيثما لحي له الفطنة بذلك . وعن ذلك نتجت هذه التحفظات المتعددة وهذه الاحتياطات الدقيقة ، وهذه الشروط المطبقة يجهد على جميع المواد التالية : ففي كل موضع من الواجبات الى الحقوق تعرض قيود الحرية التي تمتن في اكثر من مجال التفاصيل الاكثر لاحاقا للتشريع ، الانسان الذي كبله الوضع المدني لا الانسان الحر في الطبيعة » .

لقد قام اعضاء الجمعية التأسيسية ، وهم عقول نفعية تحت ستار الامة العامة ، بعملية أرحت بها الظروف . فكانوا ينوون التسلح ضد كل محاولة شعبية تبني تقويض النظام الذي أقاموا بعد ان جعلوا التمرد الماضي ضد السلطة الملكية امراً مشروعاً . فنتج عن ذلك تناقضات عديدة في الاعلان . فالمادة الاولى تعلن ان جميع الناس متساوون ، ولكنها تخضع المساواة للنفع العام . ولم يعترف صراحة في المادة ٦ ان المساواة امام الضريبة وامام القانون . وتبقى اللامساواة لناجحة عن الفنى غير محسوسة . وقد أعلنت المادة الثانية ان الملكية حق طبيعي وسابق للكتابة بالنسبة للإنسان . ولكن الجمعية لم تعرها اهتماماً بالجماهير لمعددة التي لا تملك شيئاً . وتعرض الحرية الدينية لتحفظات فريدة في المادة ١٠ . العبادات المحولة غير مسموح بها الا بمقياس ما تبتمد « مظاهرها عن إقلاق

النظام العام الذي أقره القانون ، . وتبقى الديانة الكاثوليكية ديانة الدولة والوحيدانية التي تؤمن الدولة قيامها ، بينما ينبغي على اليهود والبروتستانت ان يكتفوا بعبادة خاصة . وتؤكد المادة ١١ ان كل مواطن يستطيع الكلام والكتابة والطباعة بحرية ، إنما في حالات محددة يستطيع القانون فيها ان يقيم « سوء استعمال هذه الحرية » . وقد ثار الصحفيون الوطنيون بعنف على هذا المساس بحرية الصحافة . فكتب لوستالو في العدد ٨ من « ثورات باريس » : « لقد انتقلنا بسرعة من العبودية الى الحرية ونحن نسير بسرعة اعظم من الحرية الى العبودية . وأول اهتمام يصدر عن اولئك الذين يأملون في استعبادنا سيكون الحد من حرية الصحافة او خنقها . ول سوء الحظ نشأ هذا المبدأ الزنيم في داخل المؤتمر الوطني : لا يجوز ان يحصل إزعاج لأحد بسبب آرائه شرط ألا يزعج مظاهرها النظام العام الذي أقره القانون . فهذا الشرط يشبه حزاماً من الجلد : فهو يتمدد ويتقلص حسب الحاجة : وعبثاً رفضه الرأي العام . فهو مطية لكل وصولي يتوصل الى مركز ليستقر فيه . ولا يستطيع الانسان ان يفتح عينيه مواطنيه على ما كان وما عمل وما يريد ان يعمل دون ان يقول انه يزجج النظام العام » .

٢ - مخالفة المبادئ

لم يقف المناطق ورجال القانون في الجمعية التأسيسية ، حيارى امام المبادئ العامة او امام العقل الشامل عندما اقتضاهم الامر إعادة صوغ الواقع الاجتماعي في فرنسا . ولم يعيروا أي اهتمام للمتناقضات التي طبعت عملهم بطابعها لأنهم واقعيون وقد اضطروا ان يحاربوا البعض ليكتسبوا البعض الآخر وقد اقتنعوا انهم بخدمة مصالح طبقتهم يحافظون على الثورة .

ولم تمنح الحقوق المدنية لجميع الفرنسيين دون تردد . فلم تمنح للبروتستانت الا في ٢٤ كانون الاول ١٧٨٩ وفي ٢٨ كانون الثاني ١٧٩٠ لليهود الجنوب ويهود الشرق في ٢٧ ايلول ١٧٩١ فقط . واستمر الاستعباد قائماً في المستعمرات بعد

ان ألغى في فرنسا في ٢٨ ايلول ١٧٩١ : لأن إلغاء يلحق الضرر بمصالح كبار المزارعين الذين يمثلهم في الجمعية على الأخص آل لاميت . حتى الرجال الملونون الاحرار واجهوا شعكاً في حقوقهم السياسية : واخيراً في ٢٤ ايلول ١٧٩١ قررت الجمعية التأسيسية ان يحرم جميع الرجال الملونين من حقوق المواطن وحرمت الجمعية على العمال التجمع والاضراب : فقانون ليشابليه الذي جرى التصويت عليه في ١٤ حزيران ١٧٩١ بعد سلسلة من الاضرابات في المعامل الباريسية أقر حرية العمل وحرم العمال تأليف الجمعيات للدفاع عن مصالحهم . وحصلت أقلية منهم على الحقوق السياسية .

والاعلان ينص صراحة على ان للجميع حق الاشتراك بوضع القانون بينما الجمعية التأسيسية بقانونها في ٢٢ كانون الاول ١٧٨٩ لا تمنح حق التصويت للملاكين ، فقد توزع المواطنون الى ثلاث فئات :

المواطنون السليبيون وكانوا محرومين من كل حق انتخابي لأنهم محرومون من حق الملكية ولهم حسب رأي سبيس الذي اخترع هذا التصنيف حق حماية اشخاصهم وملكياتهم وحريتهم لا ان يكون لهم اشتراك فعال في تأليف السلطات العامة . وعلى هذا النحو حُرم حوالي ثلاثة ملايين من الفرنسيين من حق التصويت .

المواطنون العاملون وكانوا حسب رأي سبيس والفاعلين الحقيقيين في المشروع الاجتماعي العظيم ، ويدفعون كمعد أدنى ضريبة مباشرة تساوي القيمة المحلية لثلاثة ايام عمل اعني من ليرة ونصف الى ثلاث . فكان عددهم اكثر من اربعة ملايين ويحتمعون في مؤتمرات اولية لتعيين البلديات والمنتخبين .

المنتخبون بنسبة واحد لكل مئة مواطن عامل اي حوالي ٥٠.٠٠٠ في جميع فرنسا ويدفعون ضريبة مباشرة تساوي القيمة المحلية لعشرة ايام عمل اي من ٥ ليرات الى عشر ليرات . ويحتمعون في مؤتمرات انتخابية في مراكز المحافظات لتعيين النواب والقضاة واعضاء الادارة في المحافظات .

واخيراً النواب الذين يؤلفون الجمعية التشريعية وينبغي ان يكون لهم ملكية

عقارية معينة وان يدفعوا ضريبة هي مارك من الفضة (حوالي ٥٢ ليرة) . وهذا النظام الانتخابي المليء (اي الذي يعتمد القادرين على الدفع) على درجتين جعل ارسوقراطية المال تأتي بعد ارسوقراطية المولد . وبذلك تم عزل الشعب عن الحياة السياسية .

وبينما كان مقرر لجنة الدستور يشير بوضوح الى ان اقامة الملاة (اي قدرة الدفع) الانتخابية سوف تسبب منافسة بين السلبين الذين لن تكون لهم رغبة الا ان يصبحوا اغنياء لبضخوا فاعلين ثم منتخبين (وتلك هي دعوة غيزو : « كونوا اغنياء ») ، احتجت المعارضة الديموقراطية في الجمعية التأسيسية دون جدوى وعلى الاخص الاب غريغوار وروبسيير . فأعلن روبسيير في الجمعية التأسيسية في ٢٢ تشرين الاول ١٧٨٩ :

« لجميع المواطنين اياً كانوا الحق في الطموح الى جميع درجات التمثيل . لا شيء اكثر ملائمة من اعلانكم للحقوق الذي ينبغي ان يزول معه كل امتياز وكل تفريق وكل استثناء . لقد اقر الدستور ان السيادة تستقر في الشعب ، وفي كل افراد الشعب . فلكل فرد بالتالي الحق بالاشتراك في وضع القانون الذي يلتزم به وبإدارة الاملاك العامة التي هي ملكه والا ليس صحيحاً ان جميع الناس متساوون في الحقوق وان كل انسان مواطن » .

وكانت الصحف الديموقراطية اشد عنفاً . فلوستالو في العدد ١٧ من ثورات باريس هاجم بشدة ارسوقراطية المال الجديدة وفضح سخافة القرار الذي ابعد جان جاك روسو عن التمثيل القومي . واظهر مارا في «صديق الشعب» عدد ١٨ تشرين الثاني ١٧٨٩ اضرار نتائج نظام الانتخاب على الطبقات الشعبية التي دعاها الى المقاومة :

« على هذا النحو يعمل التمثيل الذي اصبح متناسباً مع الضريبة المباشرة ، الامبراطورية بين يدي الاغنياء . وليس بالإمكان تحسين مصير الفقراء ابداً بوسائل سلمية ، فهم ابدأ خاضعون محكومون مضطهدون . وفي ذلك برهان صارخ دون شك على تأثير الثروات على القوانين . على كل حال لا سلطة للقوانين الا بقدر ما تريد الشعوب ان تخضع لها ، واذا حطمت نير النبلاء قبسطاعتها ان تحطم كذلك نير الفتى » .

ولم يكن كيلي ديمولان اقل عنفاً في العدد ٣ من « ثورات فرنسا وبرابان » :

« ليس في العاصمة الا صوت واحد وسريماً لن يكون الا صوت واحد في الاقاليم ضد قرار « مارك الفضة » . لقد جعل من فرنسا حكومة اوستوقراطية وهذا اعظم انتصار يستطيع المواطنون الاردباء ان يحصلوا عليه في الجمعية التأسيسية. ولاظهار حماقة هذا القرار يكفي القول ان جان جاك روسو وكورفاني ومابلي ، لم يكن من حقهم ان يترشحوا للانتخابات ... ولكن ماذا تمنون بهذه الكلمة ؟ مواطن فاعل وقد اكثرتم تكرارها ؟ المواطنون العاملون هم اولئك الذين ينقبون الارض ، بينا كسالى الاكليروس والبلاط رغم اتساع اراضيهم ليسوا سوى نباتات شبيهة بتلك الشجرة التي تحدث عنها المجيئكم ولم تحمل ثماراً قط فهي تستحق ان تلقى في النار » .

ثانياً - الليبرالية البورجوازية

لقد انصبّ اكثر اهتمام البورجوازية التأسيسية على الحرية ، على الحرية بكل اشكالها . ففي اعلان حقوق الانسان امتزجت المساواة بالحرية : وهو تأكيد مبدأ يحقق شرعية إذلال الارستوقراطية وإلغاء الامتيازات استكثر مما يحقق الآمال الشعبية . فلذلك لم يحرج بحث الا في المساواة المدنية . والحرية تعني قبل كل شيء الحريات العامة والسياسية انما في تحفظ القسادين على الدفع وهي تنطبق كذلك على النشاط الاقتصادي المتحرر من كل قسر . والفرد الحر هو حر ايضاً ان يخلق وينتج ، ان يبحث عن الكسب ويتصرف به على هواه . فدستور ١٧٩١ الليبرالي يعتمد على مبدأ « حرية العمل وحرية المرور » .

١ - الحرية السياسية : دستور ١٧٩١

لم يكن للمؤسسات السياسية الجديدة من هدف سوى تأمين سيادة هادئة للبورجوازية المنتصرة ضد كل ردة هجومية تقوم بها الارستوقراطية والاحتكم الملكي وكذلك ضد كل محاولة للتحرر الشعبي . لقد بدأ الاصلاح السيامي منذ تموز ١٧٨٩ . فتشكلت لجنة من ثلاثين عضواً في ٧ تموز لاعداد الدستور الجديد . وفي ٢٦ آب جرى التصويت على

اعلان الحقوق ، وفي تشرين الاول على عدد من المواد ، وفي كانون الاول على النظام الانتخابي . وفي صيف ١٧٩٠ ظهرت تعديلات اعتبرت ضرورية . وفي آب ١٧٩١ بدأت مناقشة النص النهائي وجرى التصويت عليه اخيراً في ٣ ايلول : انه دستور ١٧٩١ . وبصفته الليبرالية اقام السيادة القومية على انقاض النظام القديم والحكم المطلق . وبصفته البورجوازية عمل على تأمين سيطرة الطبقات الملائكة .

وكان محتوماً على السلطة التنفيذية ان ترقدي الزبي الملكي : فلم يكن احد يعقل دولة كبيرة الا بهذا الشكل . ففي ٢٢ ايلول ١٧٨٩ استعادت الجمعية جدلاً قام قرابة شهر في السابق وصوتت « ان الحكومة الفرنسية ملكية » . ولكن عندما اضطرت الى تعيين سلطات الملك انقصتها قدر الامكان وقد احتاطت الا تمزله من سلاحه تماماً في مواجهة التطلعات الشعبية . فالمراد التي جرى التصويت عليها في ٢٢ ايلول تؤكد مع ترطيدها الصفة الملكية للحكومة :

« ليس لسلطة ان تعال في فرنسا على القانون فالملك لا يملك الا بواسطته ولا يستطيع ان يفرض الطاعة الا بقوة القوانين » .

فلم يمد لارادة الملك قوة القانون . وفي اليوم الثاني ٢٣ ايلول عادت الجمعية الى العمل ثانية لتزيد من اخضاع السلطة الملكية للامة اهني البورجوازية : جميع السلطات تصدر في الاساس عن الامة ولا يمكن ان تصدر الا عنها . والسلطة التشريعية من صلاحيات الجمعية الوطنية وحدها . ومع ذلك ينبغي ان تكون السلطة الملكية قوية بما يكفل تسليح البورجوازية ضد كل محاولة شعبية . وبهذا المعنى انحازت اكثرية المؤتمر الوطني لصالح الفيتو التعليقي (١١ ايلول ١٧٨٩) . فهو يسمح للملك ان يحطم كل محاولة لاقراء تشريع ديموقراطي . انما بصفته صاحب حق التعليق يترك في نهاية الامر المؤتمر سيد الموقف في حال فكثير الملك بالعمل على العودة الى الحكم المطلق ، او كما نصحه ميرابو ، الاعتقاد على الشعب لنقض وصاية المؤتمر البورجوازي عن كاهله . واذا من جهة اخرى رفض المؤتمر في ١٠ ايلول ١٧٨٩ اقامة مجلس اعلى فلأنه كان ينبغي ابعاد البورجوازية التي تخلت عن اقطاعيتها ، عن الحكم الملكي .

فحرم الملك من حق حل المؤتمر لجعله عاجزاً عن مواجهة البورجوازية سيدة الجهاز التشريعي الذي اعلن عن استمراره .

وتابع المؤتمر الوطني بعد ايام تشرين الاول تجزئة المؤسسة الملكية التقليدية . وفي ٨ تشرين الاول صدر قرار بتبديل لقب ملك فرنسا ونافار بلقب ملك الفرنسيين . وفي ١٠ تشرين الاول بعد ان تورعت الجمعية التأسيسية عن انكار الصفة الالهية على الحكم اطلاقاً أقرت ان يحمل الملك من الآن وصاعداً لقب : لويس بنعمة الله وقانون الدولة الدستوري ملك الفرنسيين . ويدو اخضاع الملك للقانون الصادر عن الجهاز التشريعي الذي هو نفسه يمثل البورجوازية اكثر وضوحاً ايضاً في المواد التي جرى التصويت بموجبها في ٩ تشرين الثاني ١٧٨٩ على تقديم القوانين وتصديقها وطريقة نشرها . فعلى الجمعية التشريعية ان تقدم قراراتها للملك اما منفردة حسب ورودها او مجمعة في نهاية كل دورة . ويكون التعبير عن الموافقة الملكية على كل قرار بالصيغة التالية : « يوافق الملك ويعمل على تنفيذه » وعن تعليق القرار بالصيغة الآتية : « ان الملك سوف يدرس » اما صيغة اصدار القوانين فتدل بوضوح على ارياسة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية : « لقد قرر المؤتمر الوطني ونحن نريد ونأمر بما يلي ... »

لقد فرض المعجز على الملك في الادارة المحلية كما فرض عليه في الحكومة المركزية . فقد النى قانون ٢٢ كانون الأول ١٧٨٩ الخاص بتنظيم المحافظات الجديد ، كل موظفي السلطة التنفيذية في التقسيمات الادارية الجديدة . ولم يعد من وسطاء بين ادارات المحافظة والسلطة التنفيذية . فقد تعطلت مهام وكلاء الملك ومندوبيهم حالما تسلم المحافظون مهامهم .

لم يعد ملك الفرنسيين الوراثة الخاضع للدستور الذي يقسم له يمين الولاء الا موظفاً براتب على القائمة المدنية لـ ٢٥ مليوناً . لقد حافظ على حق اختيار وزرائه ولكن من خارج الجمعية . ولا يستطيع ان يفعل شيئاً دون موافقتهم . وهذا الواجب ينزع عنه كل سلطة تقريرية خاصة ويضعه تحت رحمة مجلسه الاستشاري الخاضع بدوره للجمعية : فالملك غير مسؤول ، هو يعين الموظفين

الكبار والسفراء والجنرالات ويوجه الدبلوماسية ولكنه لا يستطيع ان يعلن الحرب او يوقع المعاهدات دون موافقة مسبقة من الجمعية . ويقوم بمهمة الادارة المركزية ست وزراء (الداخلية ، العدل ، الحربية ، البحرية ، العلاقات الخارجية ، الضرائب العامة) . لقد زالت المجالس القديمة . وتستطيع الجمعية ان توجه الاتهام للوزراء . وهم يؤدون لها الحساب لدى تركهم الوظيفة . ويحتفظ الملك بحجزه من السلطة التشريعية بحقه في تعليق القوانين وهذا مناقض لنظرية فصل السلطات . ولكن هذا الحق لا ينطبق لا على القوانين الدستورية ولا على القوانين المالية . ورجع السلطة التشريعية الى جمعية واحدة منتخبة لمدة سنتين بالتصويت للماء (الذين يدفعون الضرائب) على درجتين تدعى الجمعية الوطنية التشريعية وتتألف من ٧٤٥ نائباً . وهي دائمة ، معصومة وغير قابلة للحل . كما انها تسيطر على الملكية . ولها حق اصدار القوانين . كما لها حق مراقبة ادارة الوزراء الذين يمكن ان يلاحقوا امام محكمة قومية عليا بتهمة « الاعتداء على السلامة العامة وعلى الدستور » . وهي تراقب السياسة الخارجية بواسطة لجنتها الدبلوماسية . وهي تصوت على الاحتياطي العسكري . وهي السيدة في القضايا المالية لان الملك لا يستطيع التصرف بالاموال ولا اقتراح الميزانية . والجمعية مستقلة عن الملك تمام الاستقلال وهو لا يستطيع حلها ، لان من حقها الاجتماع دون دعوة ملكية في اول ثلاثة من شهر ايار فتحدد هي نفسها مكان جلساتها ومدة دوراتها . وهي تستطيع كذلك ان تحول دون الفيتو الملكي ، بالتوجه مباشرة الى الشعب عن طريق الاستفتاء .

ان حقيقة السلطة كانت تحت ستار الحكم الملكي في يدي البورجوازية القادرة واعيان المدل . فهم المسيطرون كذلك على الحياة الاقتصادية .

٢ - الحرية الاقتصادية : « حرية العمل ، حرية المرور »

لا نعثر على اي ذكر للاقتصاد في اعلان حقوق ٢٦ آب ١٧٨٩ ، ذلك لان الحرية الاقتصادية تبدو بديهية في نظر البورجوازية التأسيسية وكذلك على

الارجح لان الجماهير الشعبية استمرت مرتبطة بعمق بطريقة التنظيم والتسمير القديمة التي كانت تؤمن بمقياس معين شروط حياتهم . فالصراع المتناقض في البنى الاقتصادية للنظام القديم ، يقيم جبهة بين الحائز والحرفة التقليديين وبين المشروع الصناعي من غط جديد . فبينما كانت البورجوازية الرأسمالية تطالب بالحرية الاقتصادية كانت الجماهير الشعبية تعبر عن عقلية معادية للرأسمالية . وجاءت الازمة الاقتصادية التي اشتدت بسبب خراب المحصول لعام ١٧٨٩ تتوج مرحلة الانحطاط التي بدأت قبل عشر سنوات وتشكل عنصر المحلل في الطبقة الثالثة غير ملائم لتفشتنة وجدان قومي موحد .

واذا سيطرت حرية التجارة وتصدير الحبوب على تقدم الانتاج بعد ان أصدر برلمان قراراً بها في ١٧٨٧ وألغاه نيكور لفترة من الزمن ، فانها ظهرت كأنها تفيد بشكل جوهري الملاكين والبورجوازية : فقد تحمل الشعب مساوئها . لقد فضح السيد ورجل الدين المتهمين بالاحتكار . وكان عليه ان يهاجم بسرعة تجار الحبوب ، وأصحاب المطاحن والمحارز . لقد أصبح تضامن الطبقة الثالثة عرضة للتهديد . ولم تكن قضية المواد الغذائية مع أصدائها العميقة (حرية الاقتصاد او مراقبته ؟ حرية الكسب او حق العيش ؟) دون تأثير على الفكرة التي كونتها الفئات الاجتماعية المختلفة عن الامة خلال الثورة . ففي السنة الثانية طالب الثوار الوطنيون الشعبيون بحق الحياة الذي يسمح لهم الاعتراف به وتطبيقه بالاشتراك في صلب الامة على قدم المساواة . وفي مسند الاثناء كتب هيبير في صحيفته « بير دوشين » خلال الثورة الشعبية التي أوصلت الى يومي ٤ و ٥ ايلول ١٧٩٣ :

« ايها الاخوة ليس للتجار وطن » . ولكن الليبرالية الاقتصادية كانت على اتفاق مع مصالح البورجوازية الرأسمالية .

لقد جاءت حرية التملك نتيجة إزالة الاقطاعية في ليل ٤ آب : فقد تحررت الاراضي كما تحرر الاشخاص من كل تبعية . ولكن القوانين الصادرة بين ٥ الى ١١ آب ١٧٨٩ التي صاغت قرارات مبادئ ليل ٤ آب أدخلت تمييزاً بين

الحقوق ، المتعلقة بالحرمان الحقيقي او الشخصي والعبودية الشخصية ، وقد ألغيت دون تعويض وجميع ، الحقوق الاخرى ، التي أعلنت قابلة للثراء ، ولو ان هذه القوانين نفسها ألغت العصور وأزالت شرفية الاراضي وتسلسل الاقطاعات مع التشريع الخاص بها وعلى الأخص حق البكورية . وقد أعاد ميرلان دي دويه التمييز في قانون التطبيق الصادر في ١٥ آذار ١٧٩٠ حول شراء الحقوق الاقطاعية .

حقوق السيادة الاقطاعية : وهي تلك التي اعتبرت مأخوذة بالقوة على حساب السلطة العامة او ممنوحة من قبلها او أقرها العنف . وكلها ألغيت دون تعويض : حقوق الشرف وحقوق العدل ، وحقوق حرمان الارملة ، والاستعباد والفضائل ، ضرائب الطرق والسخرة الشخصية ، ضريبة المنافع العامة في ارض السيد ، ضرائب المرور والاسواق ، حقوق الصيد البري والبحري والحمام والارانب . وكذلك ألغيت حقوق الاختيار الواقعة منذ ثلاثين سنة على الاملاك العامة لمصلحة الاسياد .

حقوق الاقطاعية المتعاقدة : وهي المفروض انها ناتجة عن عقد جرى بين السيد المالك والقرويين الوكلاء على الارض والتي تؤلف بالتالي المقابل لتنازل اولي عن المقار . وقد أعلنت انها قابلة للشراء : الحقوق السنوية ، والاتاوات ، والحصة والمداخيل ، والنسبة المالية على ثمن بيع الارث . وقد تحدت قيمة الشراء في ٣ ايار ١٧٩٠ بمشرين مرة للقيمة السنوية للمحق المدفوعة مالاو ٢٥ مرة للمدفعوعة محصولاً اما النسبة على بيع الارث فتقدر بنسبة وزنها . وكان الشراء فردياً بالحصص . وكان على القرويين ايضاً ان يدفع المتأخر الباقي منذ ثلاثين سنة . ويعفى السيد من ابراز مستنداته اذا اثبت استعماله للملكية منذ ثلاثين سنة غير منقطعة . وسرعان ما انضج ، ان صغار القرويين لا يستطيعون ان يتحرروا بشراء غالي الثمن وتزداد الصعوبة لانه لم يستحدث . اي نظام للملاصدة لتسهيل عمليات الشراء . فكان في مقدور القرويين المتسورين وحدهم والملاكين غير المستثمرين ان يحرروا اراضيهم . ولكن هؤلاء اغويهم تجربة انهاء تبعه للشراء على مزارعهم وشركائهم . وتحول الغاء

العشر لمصلحة صاحب الاملاك بقرار ١١ آذار ١٧٩١ : فالنزاع كان يدفع العشر مالا والشريك بقسبة حصته من المحصول وبذلك افاد الغاء الاقطاعية المفهوم على هذا النحو البورجوازية المالكة والقرويين اصحاب الاملاك ولكنه لم يرض جماهير القرويين وتحول الاستياء الى اضطراب واحيانا الى ثورات قروية . اما الغاء الاقطاعية النهائي فكان عمل حكومة المؤقت بعد سقوط الجيروندي .

وتوطد مفهوم جديد للملكية مع ازالة الاقطاع تحول بسرعة الى حق من الحقوق الطبيعية للانسان السابقة للكتابة : وهي ملكية بالمعنى البورجوازي للكلمة . فالملكية حرة وفردية وتامة تسمح بالاستعمال وسوء الاستعمال كما يريد الشرع الروماني ، وليس لها حدود الا ملكية الآخرين وبقياس بسيط المصلحة العامة . انه مفهوم بورجوازي يعاكس ليس فقط المفهوم الاقطاعي للملكية ترهقها الواجبات لمصلحة السيد بل ايضا المفهوم الاشتراكي للملكية جماعية للاملاك العامة والملكية خاصة ترهقها العبودية لفائدة الجماعة القروية . ولكن الجمعية التأسيسية التي تميل الى تقسيم للاملاك العامة كان باستطاعة القرويين الملاكين ان يستفيدوا منه قد اظهرت حذراً في هذا الميدان : فبقيت الامور على حالها .

وتصبو حرية الزراعة التي كرسها نهائياً حق الملكية المعترف به كاملاً ، الى تجزئة النظامي الزراعي القديم للجمعيات ، مع انها توجت بانتصار الفردية الزراعية تطوراً اجتماعياً وقضائياً طويلاً : فالملك يستطيع بحرية ان يحرث اراضيه التي تحررت من قسر التناوب وان يمنع دخولها على هواه ، وان يزيل الابوار منها . ولكن الجمعية التأسيسية رفضت حرية الارياك التي توصل الى إلغاء المراعي المشاع المضادة « لحق الملكية الطبيعي والدستوري » مع ان مقرر اللجان ميرتول دي لاميرفيل طالب بهذا الاجراء الجذري . ولاريب ان الاستثناء اصاب المراعي الصناعية . ولكن القانون الزراعي الذي جرى التصويت عليه نهائياً في ٢٧ ايلول ١٧٩١ امتنع عن تحقيق كل النتائج الناجمة عن المبادئ المتبنية : فسمح بالتسييج ولكن المراعي المشاع وحقوق المرور استمرت باقية اذا اعتمدت على وثائق مكتوبة او على العرف والمادة . وكان مقدراً للقرويين المحرومين او

اصحاب الملكية الصغيرة في الاراضي ان يدافعوا لمدة طويلة عن حقوقهم الجماعية التي لم يحسر حتى نابوليون نفسه ان ينزعهما منهم بقوة السلطة . وهكذا بقيت الاشتراكية القروية التقليدية والاقتصاد الزراعي القديم خلال قسم كبير من القرن التاسع عشر الى جانب الحق الفردي الجديد والزراعة الجديدة . .

لقد عمل إلغاء النقابات وإلغاء نظام الحصر على قمع حرية الانتاج التي كانت موطدة في ميدان الزراعة بواسطة حرية الحرالة . ولم يتم ذلك بدون تردد لدى البورجوازية التأسيسية لكثرة ما كانت المؤسسة تخفي حقائق مختلفة ومصالح متناقضة . فقد صدر الالغاء النظري لامتيازات النقابات بقرار ليصل آ آب : « تلغى جميع الامتيازات الخاصة للأقاليم والامارات والمدن والنقابات والجمعيات دون رجعة وتستمر محتواة في الحقوق العامة لسائر الفرنسيين » . لقد بدا الحكم واضحا على النقابات . فهكذا فهمه كميل ديمولان :

« لقد ازال ذلك الليل السيطرة والامتيازات الاحتكارية ... فمن يستطيع ان يفتح حانوتا له الحق ان يفعل . سيبي معلم الحياطة وصناعة الاحذية والتزيين ولكن المبال سيفرحون وسوف تشع الانوار في الاكواخ » .

ولكن الفرحة كانت سريعة . ففي القرار النهائي في ١١ آب ١٧٨٩ لم يرد ذكر الا « للامتيازات الخاصة بالأقاليم والامارات والبسندان والمدن وجمعيات السكان » : فقد استمرت النقابات . وقد لزم انتظار سنة ونصف . فلدى مناقشة الضريبة السنوية ربط مقرر لجنة الضرائب العامة الرجعي النبيل ألا رد بين جميع هذه المشاكل : النقابة كالحصر ، عامل من عوامل غلاء المعيشة انها امتياز حصري يلغى إلغائه . فالغى قانون ٢ آذار ١٧٩١ المسمى قانون « الرد للنقابات وممثليها وسيطرتها وكذلك المصانع ذات الامتياز . وهكذا تحررت قوى الانتاج الرأسمالية وأعلنت حرية الجميع في الوصول الى رئاسة المعامل . وتمتعت حرية الانتاج ايضا بإلغاء غرف التجارة وهي اجهزة التجارة الكبرى وبواسطة إلغاء التنظيم الصناعي والماركة ، والمراقبة ، واخيراً تفتيش المصانع . فلا حق في تسيير الانتاج والامان والاجور الا لقانون التنافس في المرض والطلب .

وحرية العمل في مثل هذا النظام مرتبطة شديداً بالارتباط بحرية المشاريع : فيلزم ان يكون سوق العمل حراً ، لسوق الانتاج ، ولم يعد مسموحاً بتكتلات العمال كما هو شأن نقابات ارباب العمل ، فالليبرالية الاقتصادية لا تتعرف الا على الافراد . وشهد ربيع ١٧٩١ تكتلات عمالية أثارت قلق البورجوازية التأسيسية وعلى الأخص تكتل عمال البناء الذين جربوا الحصول من بلدية باريس على تعرفه مفروضة على ارباب العمل . وفي هذا الجو المحموم بمطالبات العمال جري التصويت على قانون « لوشابليه » في ١٤ تموز ١٧٩١ . فقد حرّم على المواطنين من مهنة واحدة عمالاً أو ارباب عمل ان يُعينوا رؤساء وامناء سرا او نقابات وان « يتخذوا قرارات او تعهدات حول مصالحهم العامة المزعومة » . وبالاختصار حرّم التكتل والاضراب : وهو تحريم يخالف حق التجمع والائتلاف . فقد انتصرت حرية العمل على حرية التجمع . لقد حكم على نقابات العمال كما حكم على جمعيات العمال للمساعدة المتبادلة . وفي ٢٠ تموز ١٧٩١ عُممت هذه القرارات على الارياك : فكل عمل يقوم بغية التأثير على الاسعار والاجور يُعتبر محرّماً على الملاكين والمزارعين كما على الاحراء والعمال الزراعيين . وبذلك تم وضع العمال تحت رحمة ارباب العمل المساوين لهم نظرياً . وقد شكّل تحريم التكتل والاضراب على العمال الذي استمر فيما يختص بحق الاضراب حتى ١٨٦٤ وحق إنشاء النقابات حتى ١٨٨٤ ، إحدى الوثائق الرئيسية لرأس مال التنافس الحر : فالليبرالية أفادت الاقوياء بعد ان تأسست على تجريد فردية المساواة الاجتماعية .

وأخيراً حرية التجارة . فمنذ ٢٩ آب ١٧٨٩ استعادت تجارة الحبوب الحرية التي منعها إياها برلين باستثناء حرية التصدير . وفي ١٨ ايلول تحررت أثمن الحبوب . وتوطدت حرية الحركة الداخلية التي ارتدت معنى اقتصادياً وضرائبياً معاً بشكل تدريجي بإلغاء ضريبة الملح (٢١ آذار ١٧٩٠) والمكوس والضرائب الجمركية الداخلية (٣١ تشرين الاول ١٧٩٠) والمنح والمساعدات أخيراً (٢ آذار ١٧٩١) : وبذلك اختفت تقريباً جميع ضرائب الاستهلاك التي حكم عليها الفيزيوقراطيون والفلاسفة . ولكن سرعان ما حدث تعويض عن

هذه الزيادة في القوة الشرائية الشعبية وتفقو عليها وهو ارتفاع الاسعار . وتوحدت السوق الداخلية بزوال الحواجز الجمركية الداخلية والمراقبة التي تفرضها ضريبة الملح والمساعدات ، وضرائب المرور التي أعلنت قابلة للشراء بإزالة الحواجز . واخيراً غمرت الاقاليم بأعداد اجنبية بعد ان جعلت الأكراس واللورين الخط السياسي خط الجمارك . واخيراً أكملت الحريات في ميدان المال والبنوك حرية التجارة . وتحرر سوق النقد كما تحرر سوق السلع فسام في انطلاقة رأس المال النقدي .

وتحررت التجارة الخارجية بإلغاء امتيازات الشركات التجارية . فأعيد تشكيل شركة الهند الشرقية في ١٧٨٥ ، وكان لها حق احتكار التجارة فيما بعد رأس الرجاء الصالح . وارضاء لمثلي المرافء وتجارة التصدير الكبرى الذين دعموا الهجوم ألقت الجمعية التأسيسية احتكار الشركة في ٣ نيسان ١٧٩٠ : « ان تجارة الهند لما بعد رأس الرجاء الصالح حرة لجميع الفرنسيين » . وتحررت تجارة السيلغال في ١٨ كانون الثاني ١٧٩١ . وفقدت مرسيليا امتيازها في تجارة المشرق والمغرب في ٢٢ تموز ١٧٩١ . غير ان لبرالية البورجوازية التأسيسية التجارية تحالفت أمام أخطار المنافسة الخارجية : فهي أيضاً برهات واقعية رجال سنة ١٧٨٩ . ومنح الانتاج القومي حماية جمركية : وهي حماية معتدلة لأن الجمعية لم تسمح في تعرفه ٢ آذار ١٧٩١ الا بمنع عدد قليل من السلع اما لدى الدخول لبعض المنتوجات السيجية مثلاً ، وإما لدى الخروج لبعض المواد الاولية وعلى الأخص الحبوب . أكثر من ذلك حافظت الجمعية فيما يختص بتجارة المستعمرات على نظام الحصر التجاري . فالمستعمرات لا تستطيع أن تتاجر الا مع المتروبول (تعرفه ١٨ آذار ١٧٩١) . فكم كان شديداً ضغط مجموعة اصحاب المصالح في المستعمرات حتى حصلوا على إبقاء الاستعباد ورفض منح الحقوق السياسية للرجال الملونين الاحرار .

وهكذا انقلب النظام الاقتصادي التقليدي . لاشك في ان البورجوازية كانت منذ ما قبل ١٧٨٩ سيده الانتاج والمبادلات . ولكن مبدأ حرية العمل وحرية

المروء حررت نشاطاتها التجارية والصناعية من موانع الامتياز والاحتكار. لقد تمت ولادة الانتاج الرأسمالي وبدأ ينمو في اطار نظام الملكية الذي ما زال اقطاعياً : لقد تحطم الاطار الآن . فمجلت البورجوازية التأسيسية بالتطور عندما حررت الاقتصاد .

ثالثاً - عقلنة المؤسسات

حاولت الجمعية التأسيسية ان تحمل محل الفوضى في مؤسسات النظام القديم تنظيمًا متجانسًا وعقلانيًا معتمداً على تقسيمات متساوية ومتسلسلة السلطة وكل تقسيم يؤلف اطاراً واحداً لجميع الادارات . وجرى تطبيق مبدأ السيادة القومية في اشتراطه القدرة على دفع ضريبة ، في كل مكان : فالمحافظون يخضعون للانتخاب . وبذلك نصل الى اوسع لامركزية تستجيب لاماني البلاد العميقة : ولكن الاستقلاليات المحلية لم تلعب اي دور مع بعض الفروق ، إلا لمصلحة البورجوازية وحدها .

١ - اللامركزية الادارية

ان تقسيم الوطن الجديد جرى بموجب قانون ٢٢ كانون الاول ١٧٨٩ وهو يتعلق بالمؤتمرات الارلية والمؤتمرات الادارية . وقد حل نظام وحيد محل التداخلات الكثيرة في التقسيمات القديمة : فالمحافظة مقسمة الى اقصية والقضاء الى مديريات والمديرية الى تجمعات قروية . وفي ٣ تشرين الثاني سنة ١٧٨٩ اقترح توريه مخططاً لتقسيم هندسي : تقسم فرنسا الى محافظات كل واحدة من ٣٢٠ ميلاً مربعاً وكل محافظة الى تسع تجمعات من ٣٦ ميلاً مربعاً ... فثار ميرابو على هذا التقطيع وطالب باحترام اكثر للتقاليد والتاريخ :

« اود تقسيماً مادياً واقمياً متلائماً مع الامكنة والظروف وليس تقسيماً رياضياً مثالياً تقريباً ولكن تنفيذه يبدو لي غير قابل للتطبيق . اود تقسيماً لا يكون موضوعه فقط اقامة

تمثل نسي بل التعريب بين ادارة الناس والاشياء وقبوله اكبر مساعدة ممكنة من المواطنين .
اخيرا اطالب بتقسيم لا يبدو بأي شكل تجديدا كبيرا ، تقسيما لو جازلي القول ، يساهم في
التآلف مع الاعتقادات الموروثة وحتى مع الاخطاء ، ويكون كذلك مرغوبا لدى جميع
الاقاليم معتمداً على العلاقات المعترف بها .»

وحدد قرار كانون الثاني ١٧٩٠ عدد المحافظات بـ ٨٣ . وتعينت الحدود
وفق المبادئ التي اعلنها ميرابو وبذلك استجاب التقسيم الى محافظات ، الى
متطلبات التاريخ والجغرافيا بدل ان يؤلف تقطيعاً مجرداً . ومع ذلك حطم
الاطر التقليدية لحياة الاقاليم وجهاز البلاد بوحدات ادارية واضحة الحدود .

ونظم قانون ١٤ كانون الاول ١٧٨٩ الادارة البلدية . فالموطنون الفاعلون
في كل بلدية ينتخبون لمدة سنتين مجلس البلدية الاستشاري المؤلف من الاعيان
ومن جهاز البلدية . ويحوي هذا الجهاز ضباط البلدية والختار والنائب العام
في البلدية وكانت دهمته الدفاع عن مصالح البلدية وهو مسلح ببديل له عند
غيابه في المدن الهامة . وكانت البلديات تتمتع بصلاحيات واسعة : توزيع
الضرائب وجبايتها ، المحافظة على النظام ، مع حق دعوة الحرس القومي واعلان
القانون العسكري واخيراً القضاء البوليسي البسيط . وكانت البلديات المنتخبة
بالنصويت المباشر اكثر ديموقراطية من ادارات المحافظات المنتخبة بالنصويت على
درجتين . وكان نشاط الحياة البلدية احدى مميزات فرنسا الثورية .

وكانت ادارة المحافظة موضوع قانون ٢٢ كانون الأول ١٧٨٩ . فتألف الجهاز
التقريبي في المحافظة من مجلس قوامه ٣٦ عضواً ينتخبهم لمدة سنتين مؤتمر
المحافظة الانتخابي . ويمين المجلس من بين اعضائه ادارة من ٨ اعضاء تجتمع
باستمرار وتؤلف اداة التنفيذ لدى المجلس . ولدى كل ادارة نائب عام نقابي
يسهر على تطبيق القوانين . وهو على اتصال مباشر مع الوزراء ويمثل المصلحة
العامه . وكان في الواقع سكرتيراً للخدمات الادارية . وكان للادارة حق
مراقبة كل اجهزة المحافظة : فقد ورثت سلطات الوكلاء القديمة . فالمحافظة حيث
السلطة المركزية لم تكن ممثلة بأي موظف مباشر ، تؤلف بالتالي جمهورية صغيرة

في ايدي البورجوازية العالية . وتلقت الاقضية نظاماً منسوخاً عن المحافظات (مجلس من ١٢ عضواً ، ادارة من ٤ اعضاء ، نائب عام للقضاء) . وكانت مهام الاقضية على الاخص بيع الاملاك العامة وتوزيع الضرائب على القرى . ولم يكن للمديريات اية ادارة خاصة .

وعلى هذا النحو جاءت اللامر كزية الملية بعد مركزية الحكم الملكي . ولم يكن للحكومة المركزية اية سلطة على السلطات المحلية في ايدي البورجوازية . صحيح انه كان للملك الحق في تعليقها ولكن المؤتمر كان يملك حق اعادتها . فلم يكن لدى الملك او لدى المؤتمر الوطني وسائل لاجبار المواطنين على دفع الضرائب او احترام القوانين . وعندما ازدادت الازمة السياسية خطورة تسببت اللامر كزية الادارية باخطار جدية على وحدة الامة . وفي كل مكان كانت السلطات في ايدي اجهزة منتخبة : فلو وقعت في ايدي اعضاء النظام الجديد لافضحت الثورة . وفي سبيل الدفاع عن الثورة وجبت العودة بعد سنتين الى المركزية .

٢ - الاصلاح القضائي

لقد حدث اصلاح الادارة القضائية بالروحية نفسها التي تم فيها الاصلاح الاداري . فقد الغيت المحاكم العديدة المختصة في النظام القديم . وحل محلها تسلسل جديد للمحاكم تابع من السيادة القومية ومتشابه فيها كلها . ويصبو التنظيم القضائي الجديد الى المحافظة على الحرية الفردية . ومن ذلك مجموعة الضمانات لمصلحة المتهم : المثول امام المحكمة في مهلة ٢٤ ساعة بعد التوقيف ، المحاكمة العلنية ، حضور المهامي الالزامي . ونتج عن تطبيق مبدأ السيادة القومية انتخاب القضاة واقامة هيئة المحلفين . فاختلف نظام البيع . فانتخب القضاة من بين المجازين في الحقوق ومارسوا سلطاتهم باسم الامة . ودعي المواطنون للفصل في دعاوى الجرم المشهود تاركين للقضاة الاهتمام باصدار الاحكام في الدعاوى الحقوقية . ولم تنتظم مع ذلك هيئة المحلفين الا في المواضيع الجنائية .

وفي ميدان الحقوق المدنية اقامت الجمعية التأسيسية قاضي صلح في كل مديرية عملاً بقانون ١٦ آب ١٧٩٠ واعتماداً على تعبير انكليزي . وتنتخب المؤتمرات الاولى قاضي الصلح من بين المواطنين العاملين لمدة سنتين ويصدر احكامه في قضايا الاعتراض كمرجع اخير عندما لا تزيد على ٥٠ ليرة . وكرجس اول حق المئة ليرة . وكان له كذلك دور محكمة حبية (رئاسة مجلس الاسرة ...) . وترك القانون ايضاً مجالاً مهماً للتحكيم الاجباري على الاخص في جميع قضايا الاسرة . ومع ان تنظيم جلسات محاكم الصلح كانت امراً صعباً (لان المساعدين بدون اجرة قلما يداومون) فان هذه المحاكم عرفت نجاحاً عظيماً وظهرت كأنها احدي أمتن منجزات الجمعية التأسيسية . اما محكمة القضاء وهي فوق كل محاكم الصلح فقد تألفت من خمسة قضاة منتخبين لمدة ست سنوات من قبل المؤتمر الانتخابي في القضاء والوزارة العامة التي يعينها الملك . فهي تنظر في استئناف الاحكام الصادرة عن محاكم الصلح . وهي مؤهلة للفصل كآخر مرجع في الدعاوى التي تتعلق بأقل من ١٠٠ ليرة . وما زاد عن هذه الكية يصبح حكمها فيه خاضعاً للاستئناف . ومع ذلك لم تستحدث محكمة استئناف خاصة : فقامت محاكم الأفضية بمهمة محاكم الاستئناف بالنسبة لبعضها البعض .

وقد أنشأت قوانين ٢٠ كانون الثاني و ١٩ تموز و ١٦ ايلول ١٧٩١ ثلاث درجات قضائية في الميدان الجنائي . ففي كل مديرية حكمت محكمة بوليس بسيطة مؤلفة من ضباط البلدية ، على مخالفات البلديات . وفي المديرية ايضاً تفصل بالجنح محكمة تأديبية مؤلفة من حاكم الصلح ومن رجلين مشهورين بالحكمة . واخيراً تقوم محكمة جنابات في كل مركز محافظة . وتتألف من رئيس وثلاثة قضاة ينتخبهم المؤتمر الانتخابي في المحافظة وتضم علاوة على ذلك مدعي عاماً مكلفاً بالملاحقات ومبعوثاً ملكياً للسهر على تنفيذ العقوبة . وكانت هيئة اتهامية (ثمانية اعضاء يؤخذون بالقرعة من قائمة معدة سلفاً) تقرر وجوب الملاحقة او توقيفها . وتصدر هيئة محاكمة (١٢ عضواً يؤخذون بالقرعة من قائمة معدة سلفاً هي غير قائمة الهيئة الاتهامية) . حكمها في الموضوع الموجه للمتهم . وكان اعضاء الهيئة

مواطنين عاملين ميسورين على الأقل . ولا يقبل الحكم اي استئناف وفي ٢٥ ايلول ١٧٩١ قننت الجمعية التأسيسية قانوناً جنائياً يلغى كل الجنح الوهمية (هرطقة ، امانة جلالة الملك...) وبقية ثلاثة انواع من الجنح (جنح البلديات ، الجنح التأديبية ، وجنح وجرائم تشمل عقوبة تأديبية ومشينة) . وكانت الاحكام المفترضة « الضرورية حصراً وبشكل واضح ، شخصية ومتساوية لدى الجميع .

وفي قمة التسلسل القضائي محكمتان قوميتان . محكمة التمييز التي نظمها قانون ٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٠ وهي منتخبة بنسبة قاض لكل محافظة وتستطيع إلغاء جميع احكام المحاكم الاخرى : ولكنها لا تنظر الا في مخالفات الشكل في المرافعات وفي مخالفات القوانين : وترسل الاحكام المكسورة امام محكمة اخرى لها الصلاحيات نفسها . والمحكمة القومية العليا التي تشكلت في ١٠ ايار ١٧٩١ وهي المؤهلة للنظر في جنح الوزراء والموظفين الكبار وكذلك في الجرائم الواقعة على امن الدولة .

وكان هذا التنظيم القضائي المتجانس العقلاني مستقلاً عن الملك . واذا كان القضاء يتم دائماً باسمه فقد اصبحت شأناً من شؤون الامة . ولكن السلطة القضائية كانت في الواقع شأنها شأن السلطة السياسية والسلطة الادارية ، في ايدي البورجوازية القادرة مالياً .

٣ - الامة والكنيسة

لقد نجم اصلاح الاكليروس بالضرورة عن اصلاح الدولة والادارة لكثرة ما كانت مجالات الدولة والكنيسة تتداخل فيما بينها في ظل النظام القديم . فتسبب بصراع ديني مناسب بشكل قوي للثورة المعاكسة . ولم يرد اعضاء الجمعية التأسيسية هذا الصراع اعتقاداً منهم انهم صادقون في اغليبتهم . فالكاثوليكية حافظت على امتياز الديانة العامة . وكانت الدولة تسهر على تأمينها وحدها . ولكن اعضاء الجمعية التأسيسية اعتبروا انفسهم اهلاً لاصلاح الكنيسة وقد

تشربوا الروح الانفليكانية .

وقد اصيب الاكليروس في بادىء الامر في مصادر ثروته وتراثه . فقد ألقي العشر في ليل ٤ آب . وفي ٢ تشرين الثاني ١٧٨٩ بنية حل الازمة المالية وضعت الأملاك الكنسية تحت تصرف الامة بعد ان تكفلت بالقيام باعالة خدام العبادة بشكل كريم وتأمين حاجات العبادة، ومساعدة الفقراء . فكان من حق الخوارنة ان يقبضوا ١٢٠٠ ليرة في السنة بدل ٧٥٠ من الحصة المناسبة التي كانوا يتلقونها في ظل النظام القديم . فكان المصدر الاول للاملاك العامة ممتلكات الكنيسة التي استولى عليها بهذا الشكل . والفناء ارث الكنيسة بسبب بالضرورة بطرح قضية التنظيم التقليدي للاكليروس على بساط البحث .

فألقي الاكليروس النظامي في ١٣ شباط ١٧٩٠ : لقد كان يمر في مرحلة المحطات ولا احترام له لدى الرأي العام واملاكه كانت واسعة جداً . ونضب منبعه بعد تحريم النذور .

واعيد تنظيم الاكليروس العلماني بواسطة الدستور المدني للاكليروس وقد جرى التصويت عليه في ١٢ تموز ١٧٩٠ وصدر في ٢٤ آب . واصبحت التقسيمات الادارية اطار التنظيم الكنسي الجديد : لكل محافظة اسقفية (ابرشية) . واصبح المطارنة والخوارنة منتخبين مثل بقية الموظفين : الاساقفة ينتخبهم المؤتمر الانتخابي في المحافظة والخوارنة مؤتمر القضاء . ويجري تثبيت المنتخبين الجدد من قبل رؤسائهم الكنسيين، الاساقفة من رؤساء الاساقفة وليس من البابا . وألغيت مجالس الرعايا بعد ان اعتبرت منظمات ممتازة وحلت محلها المجالس الاسقفية التي اشركت في ادارة الابشية . وعلى هذا النحو اصبحت كنيسة فرنسا كنيسة قومية . وكانت الروحية نفسها التي تسيطر الدولة تسيطر الكنيسة . وكان الخوارنة يقرأون على المنابر ويشرحون قرارات الجمعية بموجب قرار ٢٣ شباط ١٧٩٠ .

وتراخت العلاقات بين كنيسة فرنسا والبابوية . كما خضعت الرسائل البابوية لمراقبة الحكومة والغيث المدفوعات السنوية للبابوية . واذا استمر البابا متمتعاً

بالاولوية على كنيسة فرنسا فقد نُزعت عنه كل سلطة قضائية . على ان الجمعية التأسيسية تركت للبابا العناية «بتعميد الدستور المدني ، حسب تعبير بواجلان رئيس اساقفة ايكس . وبدأت الصعوبات في الواقع عندما وجب اضعاف الموافقة القانونية على الدستور المدني . هل تصدر الموافقة عن البابا ام عن مجمع قومي ؟ ورفضت الجمعية التأسيسية فكرة الجمع خوفاً من تأثير الاساقفة المعارضين للثورة . وبذلك جعلت نفسها تحت رحمة البابا . وفي اول آب تلقى الكردينال دي برنيس سفير روما أمراً بطلب التكريس من البابا بيوس السادس . وكان الكردينال دي برنيس معارضاً للدستور المدني . وكان تصرفه أكثر من مبهم . وبواسطة مراسلته مع الاساقفة الارستوقراطيين نقل الى البابا رسائل عمومة . واخيراً هنا البابا على مقاومته وُسْرَ كثيراً بفشله هو .

وكان البابا آتد شجب إعلان حقوق الانسان كعمل كافر . واتهاماته له كثيرة . وقد ألغيت الضرائب السنوية للبابا . ورفضت افينيون السيادة الباباوية وطالبت بإلحاقها بفرنسا . وكان البابا بيوس السادس متعلقاً بسلطته الزمنية بمقدار تعلقه بسلطته الروحية . فأراد قبل كل شيء ان يعرف ماذا يجب ان يكون موقفه حول نوايا الحكومة الفرنسية بالنسبة للقضية الزمنية وعلى الأخص في قضية افينيون قبل ان يلتزم بمق في القضية الروحية ، فلم يكن ينوي بعد ان تسرع في اتخاذ موقفه ، ان يضحى بمصالحه الزمنية في سبيل مصالحه الروحية . فأطال المفاوضات واستسلم لمساومة حقيقية رغم اعتدال الجمعية التأسيسية التي رفضت في ٢٤ آب ١٧٩٠ التحييز في قضية افينيون ورفعت الى الملك عريضة أهالي افينيون . ولم يوط حساب البابا مصالحه فقط بل ألقى البلبلة في الضائر ودفع فرنسا الى الانشقاق والحرب الاهلية .

وفي هذه الاثناء تدخل مجموع الابرشية بقيادة رئيس الاساقفة بواجلان في ايكس ، مراراً متعددة بتعابير ملحة للحصول من الملك والبابا على تطبيق منتظم للدستور المدني . واذا وقعت القطيعة فانها جاءت ضد رغبة المطارنة وانتظارهم . وفي ٣٠ تشرين الاول ١٧٩٠ نشر الاساقفة النواب في الجمعية

عرضاً لمبادئهم حول دستور الكليروس المدني : فهم لم يشجبهوا إنما طلبوا ان يرتبط وضعه موضع التنفيذ بالموافقة الباباوية . ولم يكن الدستور المدني الذي أعاد الى كنيسة فرنسا استقلالها الذاتي دستوراً يدعو الى الانشقاق حتماً في نظر الحق القانوني الساري المفعول آنذاك . ففي ١٧٩٠ لم يكن معترفاً بعد بالعصمة الباباوية مادة عقائدية . وكان الاساقفة الفرنسيون ينوون الحصول من البابا على الوسائل القانونية التي لا يعتقدون ان في استطاعتهم بدونها تنفيذ إصلاح التقسيمات الكنسية والمجالس الاسقفية براحة ضمير . وقد دفعت عوامل متعددة البابا الى المقاومة ولا يبدو ان الحاسمة منها كانت كلها دينية . وقد شجعت الدول الكاثوليكية وعلى الأخص اسبانيا على المعارضة . وفي هذه الاثناء أمل بواجلان حتى آخر لحظة ان يرفض البابا دفع فرنسا الى الانشقاق معتبراً ان من واجبه ان يضيف على الدستور المدني الصفات القانونية .

وتعب الدستور من الانتظار ففرض في ٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٠ على جميع الكهنة قسم الوفاء لدستور المملكة وبالتالي للدستور المدني الذي وجدوا أنفسهم منخرطين تحت لوائه . فأقسم اليمين سبعة أساقفة فقط . وانقسم الحوارنة الى مجموعتين متساويتين تقريباً ، ولكن توزعهم على الاقاليم كان شديد التفاوت ، فأصحاب القسم أو الدستوريون يؤلفون الأكرية في الجنوب الشرقي بينما يؤلفها الرافضون في الغرب .

وكرر الامر الواقع الحكم الذي أصدره البابا على الدستور المدني . فقد حكم بالشجب رسمياً على مبادئ الثورة والدستور المدني في رسائله في ١١ آذار و ١٣ نيسان ١٧٩١ : فحصل الانشقاق فعلاً . وانقسمت البلاد إذ ذاك الى قسمين . فتقوى الاضطراب الماكس للثورة بمعارضة الرافضين وتضاعف الصراع السياسي بصراع ديني .

لقد قام تساؤل لماذا لم يفعل أعضاء الجمعية التأسيسية خلاف ما فعلوا . ففصل الكنيسة عن الدولة كان في الواقع مستحيلاً لأسباب مادية ومناقبية . ولا يمكن ان تحصل الا نتيجة فشل الدستور المدني . فلم يكن أحد إذ ذاك يطالب

بالفصل حتى ولا يفكر به . وكان الفلاسفة يرغبون توثيق العرى بين الكنيسة والدولة واستخدام رجال الدين في التقدم الاجتماعي . وإذا لم يكن أعضاء الجمعية التأسيسية من المؤمنين الممارسين فإنهم كانوا مع ذلك مؤمنين يحترمون الديانة . أما الشعب وهو الكاثوليكي في أحماقه فلم يكن ليقبل القطيعة معتبراً أن خلاصه في خطر . وكان الفصل يفسر ، لو حصل ، كأنه إعلان حرب على الدين : ولأصبح ذلك سلاحاً رهيباً في أيدي معارضي الثورة . ولم تكن موانع الفصل المادية أقل شدة . لو تم الاستيلاء على أملاك الكليروس : لأصبحت إعالة الكهنة واجبة وكذلك تنظيم ميزانية للعبادة . وهذه الصموبات نفسها تسببت في إعادة تنظيم كنيسة فرنسا . وكذلك ألغى تقريباً نصف الارشيات القديمة وجرى إغلاق أكثر الأديار كإجراء اقتصادي . وهكذا ارتبط الإصلاح الديني كل الارتباط بإعادة التنظيم الإداري كما ارتبط بالقضية المالية .

٤ - إصلاح الضرائب

إن المبادئ العامة التي اعتمدتها البورجوازية التأسيسية لإعادة خلق المؤسسات كانت هي أيضاً أساساً لإصلاح الضرائب وهو أحد الأمنيات الجوهرية التي عبرت عنها العرائض ، وهي المساواة بين الجميع أمام الضرائب وتوزيعها العقلي المائل في سائر أنحاء البلاد المتناسب مع المداخل الشخصية والسنوية وقد حمل نظام الضرائب الذي أقرته الجمعية التأسيسية ترفيهاً أكيداً للجماهير المكلفين . فقد ألغيت الضرائب المباشرة باستثناء حقوق التسجيل اللازمة لتوطيد الضرائب العقارية والمنقولة وضرائب الطوابع والجمارك .

وشمل نظام الضرائب الجديد ثلاث ضرائب كبيرة مباشرة . الضريبة العقارية وقد أقرت في ٢٣ تشرين الثاني ١٧٩٠ وتشمل دخل الأرض : فهي الضريبة الرئيسية حسب مبدأ الفيزيوقراطيين . ولكن توزيع الضريبة العقارية يستلزم إقامة مؤسسة قومية للطابو تستطيع وحدها إقرار عدالة الضريبة أعني توزيعاً عادلاً للواجبات بين المحافظات والقرى والمكلفين . فقد اكتفت الجمعية

بتحديد رقم مفروض على كل محافظة بموجب رصيد الضرائب القديمة بينما يعتمد تقرير الفرائض في القرى على التصاريح التي يقدمها المكلفون . وقد أقرت ضريبة المنقولات في ١٣ كانون الثاني ١٧٩١ وشملت دخل الاجور أو قيمة المساكن التأجيرية . وتوقع القانون تخفيضاً للذين يتحملون مسؤوليات اسرة ، وزيادة في الضريبة على العازبين . والضريبة السنوية التي أقرت في ٢ آذار ١٧٩١ تشمل مداخيل التجارة والصناعة . وأثار توزيع هذه الضرائب المختلفة المتاعب بعد ان ترك امرها للبلديات . فهي أغلب الاحيان لا تملك الوسائل ولا حتى الرغبة الصادقة في حسن تدبير هذه المهمة الزكراء . وقد اعتمد الصرف في إقرار التوزيع على قاعدة ضريبة العشرين القديمة مع بعض التعديلات فأثار استياء شديداً . وحدث على الأخص ان ضريبة المنقولات أرهقت القرويين وأراحت كاهل البورجوازية في المدينة . وأمام الشكاوى وبطء التوزيع عيبت الجمعية التأسيسية في حزيران ١٧٩١ مفوضين مكلفين بمساعدة البلديات .

وزاد نظام الجباية الجديد خطورة هذه السيئات . وجرى تكليف البلديات بجباية الضريبة : فالقانون لم يقر إدارة مالية متخصصة . وفي القضاء كان الجباي المنتخب يجمع كل الأموال بينما في المحافظة كان مأمور الدفع العام يغطي النفقات بموجب أمر من الخزينة القومية . وكانت الخزينة في القمة المؤلفة من ستة مفوضين يعينهم الملك ، تنظم نفقات الوزراء بعد ان تم انشاؤها في آذار عام ١٧٩١ .

واستمر هذا التنظيم الضرائبي البسيط المتجانس في خطوطه الاساسية طيلة القرن التاسع عشر كله . ولكنه ساهم مباشرة في ازدياد خطورة الازمة المالية . فان تسيير النظام الجديد يحتاج الى وقت . فقد اختفت الضرائب القديمة في اول كانون الثاني سنة ١٧٩١ بينما ما تكاد الضرائب العقارية تستقر ، والضريبة السنوية مع ضريبة المنقولات لم تقر . بعد . وكذلك لم يكن في مقدور الضريبة الوطنية المؤلفة من ربيع المدخول ان تقدم مدخولاً قبل مدة طويلة وقد أقرت في ٦ تشرين الاول ١٧٨٩ . وكانت القروض التي اطلقها نيكرو (٣٠ مليوناً

بفائدة ٤،٥ بالمائة في ٩ آب و ٨٠ مليون بفائدة ٥٪ في ٢٧ آب ١٧٨٩) قس
فشلت . وفي هذه الاثناء زادت واجبات الدولة بسبب دفع قروض الاكليروس
والتعويض عن الوظائف المشتراة وتعويضات الضباط واعمال الاكليروس
ومصاريف العبادة . واستمرت الخزينة فارغة والدولة تعيش يوماً يوماً من
سلف صندوق الحسم .

ففرضت الازمة المالية على الجمعية التأسيسية اجراءين جوهريين عملا على
تعميق الثورة الاجتماعية : هما عرض املاك الاكليروس على البيع وانشاء النقد
الورقي « الاسينيا » .

رابعاً — نحو توازن اجتماعي جديد

النقد الورقي والاملاك القومية

يتضح في هذا الميدان عبء الظروف التي رزح تحت ثقلها عمل البورجوازية
التأسيسية فاضطرت الى الذهاب الى ابعد من ذلك البناء العقلاني المنجاس الذي
كانت ترفضه مصالحها : وبعد ان اكرهت على التصلب في قراراتها عجلت في
النهاية بالانقلاب الاجتماعي الذي لم ترغبه بالتأكيد ولا توقعته غير انه منح النظام
الجديد قواعده البورجوازية والقروية المتينة .

١ — النقد الورقي والتضخم

لقد كان الاصلاح النقدي مع نتائجه الاجتماعية الهائلة حصيلة الازمة المالية .
ففي ٢ تشرين الثاني سنة ١٧٨٩ وضعت الجمعية التأسيسية املاك الاكليروس
تحت تصرف الامة . فقد وجب تحريك هذه الثروة المهدمة . وفي ١٩ كانون الاول
١٧٨٩ قررت الجمعية عرض اوراق، تكفلها الاموال القومية، على البيع بقيمة ٤٠٠
مليون من املاك الكنيسة الممثلة بكية مساوية للاوراق النقدية . والنقد الورقي

ليس سوى وصل بفائدة ٥٪ يدفع من املاك الاكليروس . فهو يمثل رصيداً للدولة . ولم يكن موجوداً منه بعد الا قطع كبيرة من فئة الـ ١٠٠٠ ليرة . وكان من الضروري الغاء الاوراق النقدية واتلافها لدى دخولها اثر بيع الاملاك الكنسية بنوع ان تغطي دين الدولة .

ولكي تنجح العملية كان ينبغي ان تكون سريعة . الا ان الاوراق النقدية لم تقبل بسهولة : وبدا الوضع غامضاً فالاكليروس احتفظ بإدارة ممتلكاته والاصلاح الكنسي لم يؤخذ به بعد . فاضطرت الجمعية التأسيسية من جراء ذلك ان تلجأ الى اجراءات جزرية . ففي ٢٠ نيسان ١٧٩٠ نذعت من الاكليروس ادارة ممتلكاته . وبعد شهر من ذلك أنشأت ميزانية العبادة . وفي ١٤ ايار حددت طرق بيع الاملاك القومية . ومع ذلك استمرت الخزينة فارغة وازداد المعجز يوماً بعد يوم . وتوصلت الجمعية تدريجياً بسلسلة من الاجراءات الى تحويل كمبيالات الخزينة الى نقد ورقي لا يشمل اية فائدة ويتمتع بقدر شرائية غير محدودة . وفي ٢٧ آب ١٧٩٠ اصبح النقد الورقي اوراقاً مصرفية وارتفع الاصدار الى ١٢٠٠ مليون . . وصدرت قطع من فئات متوسطة (٥٠ ليرة) بانتظار صدور القطع الصغيرة من فئة ٥ ليرات (٦ ايار ١٧٩١) . وهكذا تحولت هذه العملية التي كان التفكير فيها في بادئ الامر لتصفية الدين ، عن هدفها وأصبحت تبني تغطية المعجز في الميزانية . وجاءت نتائجها على الأخص كثيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وعرف النقد الورقي في الميدان الاقتصادي تضخماً سريعاً ، فكثر الاصدارات ، وشجعت الجمعية على تخفيض قيمته إذ اجازت في ١٧ ايار ١٧٩١ تجارة النقد . فاختلف النقد المعدني ، وظهر التمييز بسرعة بين سعرين : واحد للمعدني وآخر للورقي . وازداد انخفاض القيمة بسبب إصدار القطع الصغيرة . فالخفض التبدل من ٥ الى ٢٥ بالمائة خلال ١٧٩٠ . وفي ايار ١٧٩١ لم تعد المئة ليرة تساوي أكثر من ٧٣ في سوق لندن . وكانت نتائج النقد الورقي عديدة في المجال الاجتماعي . فالطبقات الشعبية ،

صعاباً التضخم ، رأت ظروف حياتها تزداد خطورة . ورأى العمال ، الذين يقبضون أوراقاً نقدية ، ان قدرتهم الشرائية تنخفض . وازداد علاء المعيشة ونجم عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية النتائج نفسها التي نجمت عن القحط : لقد حمل علاء المعيشة الطبقات الشعبية في المدن ان تقف ضد البورجوازية العالية وساهمت في سقوطها . ولم يكن التضخم أقل ضرراً لبعض فئات البورجوازية منها الضباط البلديون الذين ألغيت وظائفهم واصحاب الدخل في النظام القديم الذين كانوا يضعون وفرم بشكل دين عام او على شكل قروض مكفولة برهون وقد شهدوا مداخيلهم تتضاءل بفعل ازدياد انخفاض قيمة النقد . واصاب التضخم الثروة المكتسبة . على انه كان عكس ذلك مفيداً للمضاربين . وعلى الأخص سمح النقد الورقي للجميع ان يحصلوا على املاك الاكليروس بينما كانت كمبيالات الخزينة تسلمهم لقمة سائفة لمرابي الدولة من متعهدين ومتولين واصحاب الوظائف الملقاة . وامتنع النقد الورقي ان يكون وسيلة مالية ليصبح وسيلة عمل سياسية واجتماعية قوية .

٢ - الأملاك القومية وتقوية الملكية البورجوازية

لقد خطت الثورة نحو توزيع جديد للثروة المقاربة التي ضخمت طابعها الاجتماعي بفعل بيع الاملاك القومية وآلية النقد الورقي . ولم تستجيب طرائق البيع في الواقع لأمانى القرويين الصغار : فلأن أكثرية القرويين لا تملك ارضاً او كفاية من الارض للعيش باستقلال ، كان بالامكان حل القضية الزراعية بمضاعفة عدد الملاكين القرويين بفضل تقسيم الاملاك القومية الى اقسام صغيرة وبفضل التسهيلات في البيع . ومكثداً كان ممكناً اتمام اصلاح الزراعي الذي بدأ بإلغاء الحقوق الاقطاعية . ولكن الغلبة كانت حليفة الحاجات المالية : فقد توافقت مع مصالح البورجوازية . ولم يكن إدراك بيع الاملاك القومية ولا شراء الحقوق الاقطاعية بموجب اهتمام بالجاهد القروية ، فقد ضاعف ازدهار الملاكين . وقد نصّ قانون ١١ ايار ١٧٩٠ ان تباع املاك الاكليروس بالاستثمار جملة .

في المزااد العلني في مركز القضاء : وكلها شروط لا تلائم القرويين الفقراء . ومن جهة اخرى استمر نظام تأجير الارض قائماً . وفي هذه الاثناء أجازت الجمعية الوطنية الدفع على اثلي عشرة سنة بفائدة ٥ بالمائة ، والتجزئة عندما يتخطى ضمّ الاجزاء المنفصلة المزااد الاجمالي لكي تضمّ الى الطبقة البورجوازية الجديدة قطاعاً من القرويين . فلذلك تجمع القرويون في بعض المناطق لشراء الاراضي المعروضة للبيع في قريتهم . وفي غير مكان جرى لإبعاد الذين اصبحوا اغنياء عن طريق العنف والاعتصاب . فازدادت الملكية القروية قوة : وهكذا في كامبريز حيث اشترى القرويون من ١٧٩١ الى ١٧٩٣ عشرة اضعاف من الارض أكثر من البورجوازية في البيكاردي في بلاد اللاون أو السانس . ويبقى صحيحاً ان الذين استفادوا من بيع املاك الاكثريوس هم الفلاحون الذين اصبحوا ملاكين والمزارعون الكبار وأكثر منهم البورجوازية . وكانت المياومون القرويون الصغار الذين استطاعوا اكتساب جزء صغير من الارض ثادرين جداً . واستمرت القضية الزراعية كاملة مع ان تجزئة الاملاك الكنسية الكبرى سببت تجزئة الاستثمار وأوصلت عديداً من القرويين الى التمتع بالأرض كشركاء او مزارعين . وبفضل انهيار النقد الورقي تمكنت المضاربة بسرعة من تحقيق ثروات هائلة في ايدي عصابات المغامرين وأصحاب الأعمال السوداء .



ان عمل الجمعية التأسيسية اذاً ضخم جداً . فهي تطال سائر الميادين السياسية والادارية والدينية والاقتصادية . فقد تجددت فرنسا والامة ووضعنا اسس المجتمع الجديد . فالتأسيسيون بصفتهم ابناء العقل والافوار رفعوا بناء منطقياً واضحاً وموحداً . ولكنهم بصفتهم ابناء البورجوازية ، فقد حولوا مبادئ الحرية والمساواة المعلنة رسمياً ، في اتجاه مصالح طبقتهم . وبمعلمهم هذا اغضبوا الطبقات الشعبية والديموقراطيين كما اغضبوا الارستوقراطيين والطبقة القديمة الممتازة التي قبلت ازدهارها . وحتى قبل ان تفرق الجمعية ويكتمل عملها كانت

صعوبات عديدة تهددها . فالجمعية التأسيسية عرّضت في الواقع منجزاتها لمناقضات عديدة عندما اقامت الامة الجديدة على قاعدة ضيقة من البورجوازية القادرة . وقد حكمت على الأمة البورجوازية بدم الاستمرار والحرب فيما بعد ، عندما أكرهت على مكافحة الارستوقراطية النافرة ورفضت الشعب الفاقد الصبر .

وقد تشددت لمة الوحدة الجديدة بوفاات اقتصادية جديدة ولكنها لا يمكن ان تكون الا وفاات بورجوازية . لقد توحدت السوق القومية بالقضاء الجزري على التجزئة الاقطاعية وحرية التبادل الداخلي . وهكذا تمتت العلاقات الاقتصادية بين اجزاء البلاد المختلفة وأرسيت دعائم قضايتها . وتمثل تعريف الامة في مجابهة الاجنبي بإزالة الحواجز وحماية الانتاج القومي ضد المنافسة الاجنبية . ولكن بينما كانت البورجوازية التأسيسية تعمل على اتمام هذا التوحيد كانت تسام في تجزئة الطبقة الثالثة بتحرير الاقتصاد . فالفاء التكتلات الحرفية وانظمة الصناعة لا يمكن الا ان يثير غضب المعلمين الذين أُجردوا من احتكارهم . فتسببت حرية تجارة الحبوب بعداوة عامة لدى الطبقات الشعبية في المدن كما في الارياف ولم تكن العداوة اقل حدة بين القرويين ضد حرية الزراعة . فبدأ ان الحقوق الجماعية التي تؤمن وجود القرويين الفقراء مرفوضة . فانكشاف الوم لدى الجماهير المتعلقة بالتنظيم والاقتصاد التقليدي جعل الجماهير في خطر ان تتحول عن مفهوم في حدود ضيقة لمصلحة طبقة واحدة .

لقد ابدها عنه تنظيم الحياة السياسية القادر على الدفع . لا شك في ان اعضاء الجمعية التأسيسية ارسوا قواعد امية يجد فيها الجميع انفسهم باعلان المساواة النظري والفاء التكتلات المهنية التي عملت على تجزئة مجتمع النظام القديم وبتوكيد ادراك فردي للعلاقات الاجتماعية . ولكنهم ادخلوا الى منجزاتهم تناقضاً لم يعد في استطاعتهم التغلب عليه ، بعدما وضعوا حق الملكية في مصاف الحقوق السابقة لعهد الكتابة . واتضح ذلك من استمرار الرق ومن تنظيم التصويت على اساس الدفع . فأصبحت الحقوق السياسية قوية بمقدار كمية الثروة .

وبعد إبعاد ثلاثة ملايين من المواطنين السليبيين هل تتألف الأمة من أربعة ملايين
 أو أكثر من المواطنين العاملين الذين تتألف منهم المؤتمرات الاولى ؟ او تتركز
 بين ٥٠٠٠٠ منتخب للمجالس الانتخابية بحصر المعنى ؟ .
 الأمة ، الملك ، القانون : هذه الصيغة الشهيرة التي ترمز تحت مظاهر مبدأ
 السيادة القومية الى المنجزات الدستورية للجمعية التأسيسية ، لم يكن في
 مقدورها ان تخدع احداً . فقد تقلصت الأمة الى حدود ضيقة تشمل
 البورجوازية الملاكية . وبصفتها امة دافعي الضرائب للتصويت ، لم يكن في
 مقدورها ان تصمد في وجه ضربات الثورة المعاكسة والحرب .

الفصل الرابع

الجمعية التأسيسية

وهرب الملك

(١٧٩١)

لقد راح بناء الجمعية التأسيسية للمؤسسات يتلوى منذ ١٧٩١ تحت ثقل الضغوط المتناقضة . فبينما تحبص الارستوقراطية نفسها في رفضها العنيد لكل تنازل وفي جعلها الحل الوسط الذي رسم خطوطه من جديد الرجال الثلاثة بارثاف ، دوپور ولاميث ، مستحيلا ، استمدت العقلية الشعبية بسبب فكرة المؤامرة الارستوقراطية ، قوة وحيوية من دعوة الاجنبي وقد اتضحت ، ومن الخوف من الغزو . فانتقلت المشكلة القومية بالتدريج الى المستوى الاول فسامحت في زيادة خطورة التوترات الاجتماعية في قلب الطبقة الثالثة نفسها وقضت على التوازن الهزيل الذي ارست عليه البورجوازية القادرة على الدفع قواعد سلطتها .

اولاً — الثورة المعاكسة والاندفاع الشعبي

لقد اتضح ان السياسة التي اتبعها لافاييت قد أفلست منذ صيف ١٧٩٠ :

لان الاتفاق بين الارستوقراطية والمجتمع البورجوازي امر مستحيل وقد اشند
ساعد المعارضة الارستوقراطية بسبب الاشفاق وحركة الرفض في صفوف رجال
الاكليروس . فانطلقت الحركات الشعبية من جديد بفعل تخفيض النقد الورقي
والازفة الاقتصادية .

١ - الثورة المعاكسة :

الارستوقراطيون ، والمهاجرون ، والكهنة الرافضون

لقد آلفت المعارضة المعاكسة للثورة الآن جهود المهاجرين مع جهود
الارستوقراطيين والرافضين .

اتضح تحرك المهاجرين على حدود البلاد . وكانت أهم مراكز الهجرة في
رينانيا (كوبلانس ، ماينس ، وريمس) ، وفي إيطاليا (تورين) وفي انكلترا .
فالمهاجرون يتآمرون لتحيك التدخل الاجني ضد الثورة . وفي أيار ١٧٩١
جرت مقابلة بين الكونت دارقوا في مانتو والامبراطور ليوبولد الثاني الذي
تهرب من التدخل . واتسمت الحركة الارستوقراطية في البلاد ولم تبق حبيسة
المجال الدستوري وحده . فالارستوقراطيون السود ألقوا ظللاً من الشك على
النقد الورقي وحاولوا عرقلة بيع الاملاك القومية . وكثرت المحاولات المسلحة .
وفي شباط ١٧٩١ حاول فرسان الحنجر خطف الملك من التويلري . ومعسكر
جاليس في جنوب الفيغاري الذي تشكل في آب ١٧٩٠ من ٢٠ ٠٠٠ من الحرس
القومي الملكي لم 'يحل' بالقوة الا في شباط ١٧٩١ . وفي حزيران ١٧٩١ حاول
البارون دي ليزارديير إثارة عصيان في الفانده . لقد تحرك الارستوقراطيون في
كل مكان .

لقد منحت حركة الكهنة الرافضين اندفاعاً جديداً لمعارضة الثورة المعاكسة .
فاتباعوا ممارسة العبادة وتوزيع الاسرار . فانقسمت البلاد . وبما ان كثيرين من
الشعب لم يرضوا ان يخاطروا بأمر خلاص نفوسهم اذا تخلوا عن الكهنة الصالحين ،
فقد دفع الكهنة الرافضون قسماً من الشعب إلى المعارضة المعاكسة للثورة .

وهندما تفاقمت الفوضى ، أجازت الجمعية التأسيسية في ٧ أيار ١٧٩١ ممارسة العبادة للرافضين ضمن شروط عبادة متسامح بها بكل بساطة . ففضب الدستوريون خشية ألا يستطيعوا الوقوف في وجه منافسة الرافضين . فانفجرت الحرب الدينية .

٢ - الاندفاع الشعبي : الأزمة الاجتماعية والمطالب السياسية

كانت المقاومة الثورية تتطور في الوقت نفسه فجعلت سياسة الحل الوسط التي اتبعها المؤتمر الوطني أكثر صعوبة . واجابت الحركة المعادية للإكليروس على حركة الكهنة الرافضين . ولم تكن نتيجة الصراع الديني مضاعفة قوى الحزب الارستوقراطي فقط بل تسببت أيضاً بقيام حزب انتيكليريكالي (معاد للإكليروس) . فهاجم اليعاقبة الكاثوليكية الرومانية بعنف لكي يساندوا الاكليروس الدستوري ففضحوا الحرافات والتعصب . لقد كتبت « الصحيفة القروية » التي طورت هذه الدعاية :

« لقد عيب علينا اننا أظهرنا نحن انفسنا بمض التسامح ضد البابوية . وعيب علينا ايضاً اننا لم نستن دائماً شجرة الايمان الخالدة . ولكن من ينظر الى هذه الشجرة المعصومة عن كتب ير ان التعصب متأصل في كل اخصانها للدرجة يبدو معها ان الضرب على احدهما لا يمكن الا ان يبدو ضرباً على الآخر » .

وتجراً الكتاب المادون للاكليروس فطالبوا بالغاء ميزانية العبادة واطلقوا فكرة العبادة الوطنية والمدنية التي كان العيد القومي الكبير للوحدة صورة سابقة لها .

وكانت الحركة الديمقراطية تزد هي ايضاً على حركة الرافضين : فتحالف الملك مع الذين رفضوا قسم يمين الولاء للدستور المدني ساعد على تقدم الديموقراطيين . ومنذ ١٧٨٩ طالب روبسبير بالتصويت العام . ونما الحزب الديموقراطي بفضل تكاثر النوادي الشعبية . وكان المدرس دانسار قد أسس في

باريس في ٢ شباط سنة ١٧٩٠ الجمعية الاخوية الاولى للجنسين . وشكلت هذه الجمعيات الشعبية التي كانت تقبل في عدادها المواطنين السلبين ، لجنة مركزية في ايار مسن سنة ١٧٩١ . وكان نادي الكورديليه الذي تأسس في نيسان ١٧٩٠ وهو تجمع حقيقي للمعركة ، يقود الحركة ويراقب الارستوقراطيين ويسهر على الادارات ويعمل عن طريق التحقيقات والاكتتابات والمرائض والمظاهرات والثورات عند الضرورة . وشجع مارا الحركة في «صديق الشعب» كما فعل بونفيل في صحيفته «فم الحدد» . واعلن بعض الديموقراطيين انفسهم جمهوريين وكانوا يتجمعون حول صحيفة روبير «لوميركور ناسيونال» .

وعادت الاضطرابات الاجتماعية في ربيع ١٧٩١ فوتمت حوادث شغب في النيفرنه والبوربونيه ، والكيرسه والبيريقور . وقام عمال باريس باضطرابات . واستمرت البطالة كما تراجعت صناعات الترفيه . وازداد غلاء المعيشة . وتنظمت بعض التجمعات المهنية كعمال المطابع والبياطرة والبنائين وطالبوا بمحد أدنى للاجور . وساندت الجمعيات الاخوية والصحف الديموقراطية قضية العمال واتهمت اقطاعية المتهمدين والتجار الجديدة التي كانت تشجعها الحرية الاقتصادية . لقد منحت الحركة الاجتماعية قوة للحركة الديموقراطية .

٣ - البورجوازية التأسيسية والتضامن الاجتماعي

امام هذا التهديد المزدوج تصلبت الجمعية التأسيسية في سياستها . وكانت البورجوازية ترجف رعباً من تقدم الحركة الشعبية بمقدار ما ترهب جانب الثورة الارستوقراطية المعاكسة . وبدا ميرابو لمدة من الزمن في المستوى الاول بعد ان انهارت شعبية لافاييت وزال تأثيره على الملك .

لقد انتقل ميرابو الى خدمة البلاط الذي اشتراه بعد ان ابعده قرار ٧ تشرين الثاني ١٧٨٩ عن الوزارة . واول مذكرة له للملك ترجع الى ١٠ ايار ١٧٩٠ . وبصفته من انصار السلطة الملكية الفعالة حاول ان يمنح الملك حق اقرار السلم واعلان الحرب . واثار على لويس السادس عشر بمخطط واسع للدعاية والفساد : ويقضي مخططة بانشاء حزب يقادير بعده الملك باريس ويحمل الجمعية

ويوجه نداء الى الامة . ولم يحتفظ البلاط من هذا المخطط الا بالفساد الذي عمل قالون رئيس القائمة المدنية على تطويره فضاءف العملاء والمتآمرين : ولم يكن لويس السادس عشر واثقاً من ميرابو كما لم يكن واثقاً قبله من لافاييت . ولم يتيسر الوقت لسياسته كي تفشل : فقد توفي ميرابو فجأة في ٢ نيسان ١٧٩١ . واختفى معه عن المسرح الثوروي احد الممثلين الرئيسيين . وحل الثلاثي بارثاف ، دوپور ولاميث محل ميرابو مباشرة . وكان الثلاثي يبغي هو ايضاً ايقاف الثورة بعد ان تخوف من تقدم الديموقراطيين ومن الحركة الشعبية اكثر من المؤامرات الارستوقراطية . فأطلق بمال البلاط صحيفة جديدة هي « اللوغوغراف » . ومال الى اليمين رغبة منه في التقرب من لافاييت . وفرض على الجمعية التطور نفسه بعد ان سيطر عليها . فأبعد المواطنين السليبيون عن الحرس القومي و«منعت العرائض الجماعية . وجرى التصويت في ١٤ حزيران ١٧٩١ على قانون لوشابيليه الذي يمنع المحالفات والاضرابات . وهذا المضمون السياسي للردة يعطل تصرف اليسار في هذه المناسبة . وصمت روبسبير ، مع انه دافع في كل المناسبات ، بتبصر وصرامة عن حقوق الشعب ، من ذلك في ٢٧ و ٢٨ نيسان ١٧٩١ لدى اجراء نقاش حول تنظيم الحرس القومي .

« من قام بثورتنا الجيدة ؟ هل هم الاغنياء ؟ هل هم الاقوياء ؟ الشعب وحده كان باستطاعته ان يرغبها ويطبها . والسبب نفسه يستطيع الشعب وحده ان يساندها » .

وبقياس ما لم يلتبه مارا نفسه لأهمية قانون « لوشابيليه » الاجتماعية ، فقد رأى فيه على الأخص قانون ردة سياسية تحدد من حق التجمع ورفع العرائض :

« لقد زعوا من الطبقة الكثيرة المدد طبقة الشفيلة والعمال حق التجمع لتداول بشكل منظم في مصالحهم ولم تكن غايتهم سوى عزل المواطنين ومنعهم عن الاهتمام بالقضية العمامة بشكل جماعي » .

هذا ما كتبه مارا في « صديق الشعب » في ١٨ حزيران ١٧٩١ . عادت سياسة الحل الوسط مع الارستوقراطية ، ترسم من جديد . وخوفاً من الديموقراطية أراد الثلاثي مع لافاييت إعادة النظر بالدستور وزيادة ضريبة

حق الانتخاب وتقوية سلطات الملك . ولكن هذه السياسة كانت تتطلب مساهمة السود والارستوقراطيين كما تتطلب موافقة الملك . فجعلتها مقاومة الارستوقراطية أمراً مستحيلاً ، وأثبت هرب الملك بطلانها بشكل باهر .

ثانياً — الثورة واوروبا

لقد ازداد وضع الجمعية التأسيسية صعوبة خلال سنة ١٧٩١ لأن الصعوبات الخارجية جاءت تنضاف الى الاضطرابات الداخلية . ففرنسا الجديدة تتعارض مع اوروبا النظام القديم كما تتعارض الارستوقراطية الاقطاعية مع البورجوازية الرأسمالية والاستبداد الملكي مع الحكومة الليبرالية . واستطاعت المنافسات بين الدول ان تحولها لبرهة من الزمن عن توجيه انتباهها الى قضايا فرنسا . ولكن المهاجرين ولويس السادس عشر جعلوا الصراع محتوماً بدعوتهم الاجنبى لاعادة توطيد الحكم المطلق وأوليتهم الاجتماعية .

١ - العدوى الثورية والردة الارستوقراطية

لقد أثارت دعاية الافكار الثورية وقوة انتشارها قلق الملوك منذ البدء . فقد كانت لأحداث الثورة ولمبادئ ١٧٨٩ بحذ ذاتها قوة إشعاع عظيمة جداً حتى انها حرّكت الشعوب وزعزعت سلطة الملوك المطلقة . وأثارت أحداث فرنسا فضولاً نهماً في كل مكان . فتوافد الاجانب الى باريس كحجاج حقيقيين لكعبة الحرية: امثال جورج فورستر من ماينس، والشاعر الإنكليزي وردسورث والكاتب الروسي كارامزين ... فاشتركوا في الصراع السياسي وترددوا على النوادي وأصبحوا المروجين للنشيطين لأفكار الثورة . وكان من أهنهم اللاجئون السياسيون من ساقوا وبرابانسون ، وسويسرا وريانيا . ومنذ ١٧٩٠ أسس اللاجئون من سويسرا وجنيف وعلى الأخص من نيوشاتل النادي الهلفشي . وجعل تقدم الانوار فيما بعد الحدود بين البورجوازية أو النبلاء ، المانيا وانكلترا

على الأخص شديدي الحساسية امام العدوى الثورية .

وفي المانيا ، استولت الحماسة على الاساتذة والكتاب : في ماينس فورستر امين مكتبة الجامعة ، في هامبورغ الشاعر كلوبستوك ، وفي بروميا الفيلسوفان « كانت » و « فخته » . وزرع الطلاب في توباندجن شجرة على اسم الحرية . ونحطت الحركة دوائر المثقفين الضيقة وبلغت البورجوازية والقرويين . وفي بلدان الراين والبالاينا رفض القرويون دفع فرائض الأسياد . وانفجرت الاضطرابات الزراعية في الساكس ومنطقة ميسين . وفي هامبورغ اقامت البورجوازية احتفالاً بمناسبة ١٤ تموز ١٧٩٠ خلال عيد حمل فيه الحاضرون شارات مثلثة الألوان وأنشدت جوقة من الفتيات عهد الحرية وقرأ كلوبستوك قصيدته : « هم وليس نحن » :

« يا حرية الغاليين لو كانت لي ألف صوت لما استطعت ان انشد مديحك ؛ وانغامي تبقى ضعيفة جداً ايها الآلهة فلا تكلمي مديحك ... » .

وفي انكلترا اعلن فوكس أحد زعماء حزب الوينغ ، وويلبرفورس عدو الرق والفيلسوف بلتام والكيميائي بريستلي انفسهم على رؤوس الاشهاد الى جانب الثورة . واذا حبذتها الطبقات القيادية في اوائلها فقد اصابها البرود بمقدار ما كانت الاحداث تتسارع . واستمر الراديكاليون وحدهم والناقمون على ولائهم لها قطالوا بإصلاحات لبلادهم : فتأسست في مانشستر جمعية دستورية في ١٧٩٠ بينها انطلقت في ١٧٩١ الجمعية اللندنية لجمع المعلومات عن إعداد الدستور . واستمر الشعراء لمدة طويلة امناء في حماسهم خلال الايام الاولى : ومنهم بلاك وبرنس ووردسورث وكوليردج الذي أعاد في ١٧٩٨ للذاكرة في قصيدته عن فرنسا نشوته الفرحة :

« عندما ترفع فرنسا في غضبها الجبار يدها بقسم يهز الفضاء والارض والبحار وتضرب الارض برجلها القوية وتقسم ان تكون حرة » .

ومع ذلك لم تتأخر الردة الأوروبية في الظهور... فالأرستوقراطية اصبحت

معادية للثورة بعد إلغاء النظام الاقطاعي والاكليروس بعد مصادرة املاك الكنيسة . فارتفعت البورجوارية من الاضطرابات التي لا ينضب معينها . وعمل المهاجرون جدهم ليثيروا طبقات النظام القديم ضد فرنسا الثورية . وكان الكونت دارتو قد أقام في تورين منذ ١٧٨٩ . وفي ١٧٩٠ تألفت اولى التجمعات في ممتلكات منتخب تريف . وادعى المهاجرون المحتاجون والمترفون الذين قدّموا مصالح طبقتهم على مصالح وطنهم ان في استباحتهم إخضاع باريس التي تسيطر عليها حفنة من مثيري الشعب . ومنذ اوائل سنة ١٧٩٠ هاجم الهجّاءون في المانيا الحركة الديموقراطية الفرنسية كما حدث في صحيفة « بينا » الادبية . وتزعمت الردة في انكلترا الارستوقراطية العقارية والكنيسة الانجليكانية . فازدادت في انتخابات ١٧٩٠ أكثريّة « التوري » ، فتأجل الاصلاح البرلماني . وفي تشرين الثاني ١٧٩٠ نشر بيروك « أفكاره » عن الثورة الفرنسية فأصبحت إنجيل الثورة الماكسة : وقد شجّب فيه الثورة الفرنسية لأنها تقضي على الارستوقراطية وعلى تسلسل الطبقات التي هي من وضع إلهي . فرد عليه «توما بين» الذي اشتهر بوقوفه الى جانب ثوار اميركا ، بكتابه «حقوق الانسان» في ١٧٩١ فكان له دور عظيم في اوساط الشعب . فأطلق بيروك فكرة صليبية معادية للثورة . وفي الوقت نفسه في ربيع ١٧٩١ حكم البابا بيوس السادس رسمياً على مبادئ الثورة الفرنسية . وفي آذار أقامت الحكومة الاسبانية شريطاً من الجيوش على طول البيرينه لتوقف الوباء الفرنسي . لقد ثبتت الثورة الاوروبية الماكسة أقسامها بينما كان لويس السادس عشر يعلق عليها كل آماله .

٢ - لويس السادس عشر والجمعية التأسيسية واوروبا

كان لويس السادس عشر يلاحق الهدف نفسه الذي تصبوا اليه آمال الارستوقراطية الاوروبية : فكان يتوسل الى الملوك سراً كي يتدخلوا . وكان المهاجرون يعملون في هذا الاتجاه : وكان الكونت دارتو يطالب في مدريد

بتدخل عسكري يساند الثورات المختصرة في وسط فرنسا . وكان كالون وزير الهجرة منذ تشرين الثاني ١٧٩٠ يعتمد على بروسيا . فكانت على الجيش الذي ينظمه امير كونده في كوبلانس ان يفتح الطريق للجيش الاجنبية . وبذلك يُعاد توطيد النظام القديم . فلويس السادس عشر لم يقبل الثورة الا بالظاهر . فمُنذ تشرين الثاني ١٧٨٩ وجّه إلى شارل الرابع ملك اسبانيا احتجاجاً على التنازلات التي فرضت عليه . وفي نهاية سنة ١٧٩٠ قرر ان يهرب وكلف المركيز دي بويه بطل مذبحه فانسى وقائد مبرز ان يتخذ الاجراءات لتأمين هربه . وكان مخططة ان يطلب من الدول الاوروبية ان تفرض على الجمعية التأسيسية إعادة النظر في قراراتها وان تدعم تدخلها بحشود عسكرية على الحدود .

وكان موقف الملوك مختلفاً غير متحد رغم عداوتهم العامة للثورة . فتحمست كاترين الثانية في الظاهر لفكرة الصليبية المعادية للثورة : « ان القضاء على الفوضى الفرنسية هو الحصول على مجد خالد » .

وكان غوستاف الثالث مستعداً لقيادة التحالف ، فتمركز في ربيع ١٧٩١ في إيكس لاشابيل . وانحاز الى التحالف ايضاً فردريك غليوم الثاني ملك بروسيا وفكتور امبد الثالث ملك مديليا . اما الامبراطور ليوبولد الثاني فبدأ أكثر فطنة وكذلك الحكومة الانكليزية . وكان الملوك منقسمين على الاخص بسبب أطماعهم التوسعية والتنافس فيما بينهم . ولم يكن باستطاعتهم القيام بأي عمل بدون الامبراطور زعيم التحالف المعلن . غير ان ليوبولد لم يكن حقيقى العداء للإصلاحات الدستورية ، ولم يكن مستاءً من ضعف سلطة ملك فرنسا ، وكان لديه ما يكفيه من المتاعب في دوله الخاصة وعلى حدوده الشرقية .

لقد سيطرت على السياسة الخارجية للجمعية التأسيسية خلافات من نوع حقوقي ومن نوع تسمي جعلت الملوك والثورة يتعارضان .

فقضية الأمراء الملاكين في الألزاس نجحت عن إلغاء الحقوق الاقطاعية : فقد كان عدد من الأمراء الألمان يملكون اراضي في الازراس واعتبروا انفسهم

متضررين فاحتجوا لدى مجلس « الدييت » الجرمانى على قرارات الجمعية .
وسامحت قضية افينيون في إثارة البابا على فرنسا . فتمردت افينيون وكونتية
فينيسان (احدى دويلات الرون) على السلطة البابوية وألقت النظام القديم .
وفي ١٢ حزيران ١٧٩٠ صوتت افينيون على إلحاقها بفرنسا . وترددت الجمعية
التأسيسية وماطلت في قبول القضية . وفي ٢٤ آب عُرضت قضية افينيون على
المناقشة في الجمعية فتحاشى اعضاؤها اعطاء البابا اسباب عداء جديدة ضد
فرنسا . فجرى تبني مقترحات ترونشه : بما ان الملك هو الرائد في موضع
الدبلوماسية فقد أرسلت اليه عريضة سكان افينيون . فالجمعية لم تكن ترغب
بتصويت في غير محله ان تسيء الى المفاوضات الجارية حول الدستور المدني
للاكليروس .

وفي هذه الاثناء كان يتوطد قانون دولي جديد هام ينبع من مبادئ ١٧٨٩ .
فقد رفضت الجمعية التأسيسية رسمياً حق الفتح في ٢٢ ايار ١٧٩٠ : فالامم تقوم
فقط على ارادة الناس التي يعبدون عنها بحرية . وفي تشرين الثاني ١٧٩٠ اعلنت
للأمراء الالمان ان الالزاس فرنسية لا بموجب حق الفتح بل ب ارادة السكان كما
أكد ذلك من اشتراكهم بعيد الوحدة في ١٤ تموز ١٧٩٠ . وفي محاولة لاستنتاج
القانوني الدولي الجديد عارض ميلان دي دويه في الواقع في ٢٨ تشرين الاول
١٧٩٠ الدولة السلافية بالامة كاشتراك ارادي حر :

« ليس بينكم وبين اخوتكم في الالزاس من لقب شرعي آخر للوحدة الا العقد الاجتماعي
الذي نشأ في السنة الماضية بين جميع الفرنسيين القدماء والمحدثين في هذه الجمعية نفسها » .

تلك إشارة الى قرار الطبقة الثالثة في ١٧ حزيران ١٧٨٩ في اعلان نفسها جمعية
قومية وقرار الجمعية في ٩ تموز التالي الذي اعلنها جمعية تأسيسية . وطُرحت
قضية وحيدة « بسيطة غاية البساطة » وهي معرفة .

« ما اذا كان الشعب الالزاسي مدين بميزة كونه فرنسيا الى معاهدات دبلوماسية .. ماذا تم
شعب الالزاس .. ماذا تم شعب فرنسا الاتفاقات التي كان موضوعها في ظل الاستبداد وحدة
الاول مع الثاني ؟ لقد اتحد الشعب الفرنسي لانه اراد ذلك . اذا ارادته وحده لا معاهدة
مؤنستر جعلت الوحدة شرعية » .

لقد اوضحت الازاس هذه الارادة باشتراكها في عيد الوحدة في ١٤ تموز ١٧٩٠ .

وفي ايار ١٨٩١ قررت الجمعية ، ان تحتل افينيون والكونتية لتستشير السكان بعد ان سحب البابا الدستور المدني للاكليروس . وجرى تبني الاجتماع في ١٤ ايلول ١٧٩١ . فالقانون الدولي الجديد العام يتلخص اذاً في نظر الملوك باعلان حق الحاق الشعوب التي تعلن عن رغبتها في ذلك ، لمصلحة الامة الثورية . فانقلب من جزه ذلك دبلوماسية الانظمة القديمة .

وفي هذه الاثناء كانت الجمعية تخشى من حرب تنفذ مخطط البلاط . فقدمت تعويضاً للامراء الالمان اشار عليهم لويس السادس عشر برفضه مباشرة . واجلت ضم افينيون قدر الامكان . وكانت ممارسة هذه السياسة من السلام سهلة جداً لان بروسيا والنمسا وروسيا كانت منهمكة بالقضية البولونية . وكان ليوبولد يدرك ان فردريك غليوم ومثله كاترين يحرضان على تدخل عسكري في فرنسا على امل حل القضية البولونية لمصلحتها بينما يكون هومسغولا في الغرب : ففضل الامتناع عن التدخل .

ولكن سياسة السلام التي اتبعتها الجمعية فشلت بسبب هرب الملك واضطرار ليوبولد الثاني الى التدخل في القضايا الفرنسية .

ثالثاً - فارين : التنكر الملكي للثورة (حزيران ١٧٩١)

ان هرب الملك يشكل احد الاحداث الجوهرية في الثورة . ففي الميدان الداخلي اوضح ان معارضة الملكية للامة الثورية لا يمكن قيام اتفاق بينها وفي الميدان الخارجي جعل بوقوع الصراع .

١ - هرب الملك (٢١ حزيران ١٧٩١)

لقد اعد الكونت آكسل دو فيرسن هرب الملك بصبر طويل وهو سويدي صديق لماري انطوانيت . وبمجة حماية كنز ينقله مركز جيش دي بويه أقيمت محطات وفرق من الخيالة على طول الطريق الى ما بعد سانت ميتولد : وكان على لويس السادس عشر ان يبلغ بهذه الطريقة مونغيدي عن طريق شالون سورمارن والأرغون . وفي ٢٠ حزيران ١٧٩١ حوالي منتصف الليل غادر لويس السادس عشر قصر التويلري مع اسرته متخفيا بلباس وصيف . وفي الوقت نفسه كان لافاييت يفتش مراكز القصر التي يعتبرها جيدة الحراسة . ولكنه منذ مدة طويلة ترك دون حراسة احد ابواب قصر التويلري ليسهل لفيرسن الدخول بحرية الى عند الملكة .

وقد أعدت مركبة ثقيلة خصيصا لذلك تكدست فيها العيلة الملكية . فتأخرت خمس ساعات عن موعدها . وانسحبت الدوريات المتمركزة بعد شالون عندما لم تشهد احدا يحضر . وعندما وصل الملك في ليل ٢١ و ٢٢ حزيران الى فارين لم يجد فيها فرقة التبديل المتفق عليها فتوقف . وفي سانت ميتولد في هذه الاثناء تعرف ابن مدير البريد درويه الى الملك الذي لم يكن متخفيا . فلحق هذا الاخير في فارين العربية المتوقفة واقام حواجز على الجسر القائم على نهر الاير *Aire* . وعندما اراد الملك ان يتابع سيره وجد الجسر مقطوعا . فدق النفير وتجمع القرويون وتأخى الخيالة الذين هرعوا ، مع الشعب . وفي صباح ٢٢ عادت الاسرة الملكية الى طريق باريس وسط سياج من الحرس القومي الذي هرع من سائر القرى . ووصل بويه بعد ساعتين من رحيل الملك عندما هلم بالامر . وفي ٢٥ حزيران مساء كان الملك يدخل الى باريس في صمت الاموات ، بين سياجين من الجنود منكسي البنادق . لقد كان مآتم الحكم الملكي .

والاعلان الذي كتبه لويس السادس عشر قبل هربه ووجهه الى الفرنسيين لم يترك ادنى شك حول نواياه . لقد كان في نيته الالتحاق بجيش بويه ، ومن هناك

الى الجيش النمساوي في البلاد المنخفضة ثم العودة الى باريس ليحل الجمعية والنوادي ويستعيد سلطته المطلقة . وكانت كل سياسة لويس السادس عشر السرية تبغي إثارة تدخل اسبانيا والنمسا لمصلحته . فقد ارسل منذ تشرين الاول ١٧٨٩ عميلا سرياً هو الاب دي فونبرون الى ملك اسبانيا شارل الرابع . وعمل جهده لتسميم الخلاف مع الامراء الملاكين في الازناس . لم يكن لويس هشر ذلك الرجل الضعيف البسيط وغير المسؤول تقريباً الذي 'يعرض لنا اغلب الاحيان . لقد كان على جانب من الذكاء واستعمل عنادا كبيراً في خدمة هدف واحد هو اعادة توطيد سلطته المطلقة حتى لو كان الثمن خيانة الامة .

٢ - نتائج فارين الداخلية :

الاعدام بالرصاص في شان دي مارس (١٧ تموز ١٧٩١)

لقد كان نتائج فارين الداخلية متناقضة :

لقد تسبب هرب الملك بانطلاق الحركة الشعبية والديموقراطية . ولكن مخوف الشعب حمل البورجوازية الحاكمة على تقوية سلطتها والحفاظ على الحكم الملكي .

وفي اليوم الثاني لفارين ثبتت الحركة الشعبية اقدمها اكثر من اي وقت مضى . « ها نحن اخيرا احرار وبدون ملك » ، اعلن الكورديليون الذين كانوا يطالبون الجمعية التأسيسية منذ ٢١ حزيران ان تعلن الجمهورية او على الاقل الا تفرض مصير الملك دون استشارة المؤتمرات الاولى .

وأكثر من ذلك كان هرب الملك عنصرا حاسما في تقوية الوجدان القومي في صفوف الجماهير الشعبية . لقد اوضح لهم تأمر النظام الملكي مع الأجانب واثار حتى اعماق الارياف موجة من الانفعال المنيف . وعم الخوف من الغزو ووضعت مراكز الحدود نفسها عفوياً في حالة الدفاع وسحبت الجمعية من الحرم القومي ١٠٠ ٠٠٠ متطوع . ولعب رد الفعل المنعكس الاجتماعي والقومي دوره كما في سنة ١٧٨٩ . اما في فارين فقد المحاز الخيالة الذين هرعوا وكان عليهم ان

يجمعوا هرب الملك، الى صفوف الشعب فتعالى الصراخ بحياة الامة : لحيا الامة ا
وانفجرت الردة الدفاعية . وفي ٢٢ حزيران ١٧٩١ مساءً ذبح القرويون قريبا
من سانت ميتهود الكونت دي دامبيير سيد المنطقة الذي جاء يؤدي التهمة
للويس السادس عشر لدى مروره . لقد كانت الحماسة القومية، في خوف ١٧٩١،
دون شك تابضا قويا بمقدار الحقد الاجتماعي . وبدا هرب الملك برهانا على ان
الغزوات وشيكا . فاستنفرت الجماهير الشعبية بالمعنى العسكري للكلمة .

وفي هذه الاثناء حافظت البورجوازية التأسيسية على رباطة جأشها : كانت
تخشى الثورة القروية وتخاف كذلك من الحركات الشعبية في المدن (لقد جرى
التصويت على قانون لوشابيليه في ١٤ حزيران ١٧٩١) . واوقفت الجمعية سلطة
الملك وحق الفيتو وجعلت من فرنسا جمهورية الامر الواقع . ولكنها قطعت
الطريق الى الديموقراطية عن سابق تصور وتصميم . فخلقت وهم خطف الملك .
لقد صرح بارثاف في وجه اليعاقة في ٢١ حزيران مساء : « الدستور » هذا هو
قائدنا ، والجمعية الوطنية، هذه هي نقطة الاتحاد » . وشمل العفو لويس السادس
عشر رغم احتجاجات روبسيير . ولم تجر محاكمة الالاباطال الخطف ، لموته
الذي طالب بالمسؤولية الكاملة عن الحادث في رسالته الى الجمعية في ٢٦
حزيران ١٧٩١ ولكنه كان هاربا ولبعض الكومبارس الذين صدر قراراً باتهامهم في
١٥ و ١٦ تموز . وطرح بارثاف المعضلة الحقيقية في خطاب حماسي في ١٥ تموز ١٧٩١ :
« هل نقضي على الثورة ، وهل نميدعها من اولها ؟... خطوة اخرى ونأتي عملا مشورما
ومجرما ، خطوة اخرى على خط الحرية ويكون القضاء على الملكية - بفتح الميم - ، وعلى خط
المساواة ويكون انهار الملكية - بضم الميم - » .

ورغم الخيانة الملكية والخطر الارستوقراطي كانت البورجوازية التأسيسية
تبغي ان تستمر الامة امة الملاكين : فالثورة بالنسبة اليها قد انتهت .
وقد أبان الرمي بالرصاص في شان دي مارس (١٧ تموز ١٧٩١) عن نوايا
البورجوازية المتهومة وضاعف شعب باريس الذي أثاره الكورديليون والجمعيات
الأخوية المرائض والمظاهرات . وفي ١٧ تموز ١٧٩١ تجمع الكورديليون في

شان دي مارس ليوقعوا على مذبح الوطن طلب الجمهورية . فأمرت الجمهورية مختار باريس ان يفرق التجمع بحجة الفوضى . فأعلن قانون استدعاء القوات العسكرية ، فاحتل الحرس القومي المحصور بالبورجوازية شان دي مارس وأطلق النار دون انذار على الجمهور الأعزل فسقط على الارض خمسون قتيلًا . وكان القمع الذي تبع ذلك وحشيًا . فجرت اعتقالات عديدة وانقطعت عدة صحف ديموقراطية عن الظهور . وأغلق نادي الكورديليه وتعطلت زعامة الحزب الديموقراطي لمدة من الزمن . فكان الارهاب المثلث الألوان .

اما النتائج السياسية فكانت خطيرة . وانقسم الحزب الوطني الى مجموعتين هدوتين . واحدت القطاع المحافظ في اليعاقبة انشقاقاً منذ ١٦ تموز ١٧٩١ وأسس نادياً جديداً في دير « الفويان » . وبينما كان الديموقراطيون بقيادة روبسبير يثبتون أقدامهم الى جانب اليعاقبة كان الدستوريون على الأخص فويان ولاميشيون مجتمعين قد أعادوا تنظيمهم في الفويان ، مستعدين للتفاهم مع الملك ومع السود (الارستوقراطيين) لانقاذ الحل الوسط والمحافظة على الاولوية السياسية للبورجوازية القادرة على الدفع . وعلى هذا النحو اتضعت مرة أخرى معالم سياسة الحل الوسط . ولكن الارستوقراطية استمرت في تصليبها .

ولم تذهب إعادة النظر في الدستور الى المدى الذي كان يرغبه الثلاثي وقد أصبح الآن سيد الموقف . فازداد من جراء ذلك طابعه في القدرة على الدفع ، خطورة . ففرض من المنتخبين ان يكونوا ملاكين أو مستأجرين لعقار بقدر حسب الظروف بقيمة ١٥٠ ، ٢٠٠ أو ٤٠٠ يوم عمل . وجرى تنظيم الحرس القومي نهائياً بموجب قانون ٢٨ تموز ١٧٩١ الذي أعيد النظر فيه وجرى تحويله بقانون ١٩ ايلول التالي . فالمواطنون العاملون وحدهم لهم حق الاشتراك في الانتخاب . وكان الشعب أعزل امام البورجوازية المسلحة . فقبل الملك الدستور بعد ان جرى تعديله على هذا النحو في ١٣ ايلول ١٧٩١ . وفي ١٤ تموز أقسم مرة أخرى بمين الاخلاص للأمة . ومرة أخرى اعتقدت البورجوازية التأسيسية ان الثورة قد انتهت .

٣ - النتائج الخارجية لفارين : اعلان بلنيتز (٢٧ آب ١٧٩١)

ولم تكن نتائج فارين الخارجية أقل ضخامة فقد أثار هرب الملك وتوقيفه انفعالا ملكيا عظيما في اوروبا . فأعلن ملك بروسيا « انه مثال مرعب ا » . ولكن مرة اخرى كان كل شيء عائداً للامبراطور . فاقترح ليوبولد من مانتو على البلاطات ان تتداول لانقاذ الأميرة المالكة والحكم الملكي الفرنسي . ولكن المصالح والمنافع انتصرت على شعور النضام بين الملوك : فالاتفاق الاوروبي ضد فرنسا كان مستحيل التحقيق . واطمان ليوبولد على مصير الملك من جراء سياسة الفويان . والكي يخفي الامبراطور تراجعهم اكتفى بالتوقيع على اعلان بلنيتز متضامنا مع ملك بروسيا فردريك غليوم ، في ٢٧ آب ١٧٩١ ، والاعلان لا يحدد الثورويين بتدخل اوروبي الا بصيغة الشرط فقط . وأعلن الملكان انهما مستعدان « للعمل بسرعة باتفاق متبادل مع القوى الضرورية » ، ولكن شرط ان تقرر الدول الأخرى توحيد جهودها مع جهودهما . حيثئذ وفي هذا الطرف يتم التدخل .

في الواقع ، أخذ الرأي العام الفرنسي تصريح بلنيتز كما يرغبه مؤلفوه بحرفيته وبدا هذا التدخل الاجنبي غير محتمل واحست الثورة انها عرضة للتهديد . فازداد تحسس الشعور القومي .



افتترقت الجمعية التأسيسية في ٣٠ ايلول ١٧٩١ على صراخ : يحيا الملك ! تحيا الامة . وقد فكر قادتها انهم جعلوا الاتفاق مبرما بين الملكية والبورجوازية القادرة ضد الردة : لارستورراطية وضد الاندفاع الشعبي في آن واحد . ولكن الملك لم يقبل دستور ١٧٩١ الا في الظاهر . ولم تمنزج الامة بدقة مع البورجوازية كما يؤكد ذلك اعضاء الجمعية التأسيسية . وعندما تمهدت الأزمة في يوم فارين امرت الجمعية بتسيير ١٠٠٠٠٠ مواطن مأخوذ من الحرس القومي . ولم تثق

الجمعية بالجيش النظامي وهو الجيش الملكي ورفضت الاعتماد على الشعب فلجأت الى الأمة ولكن كما يعرفها دستور القادرين على الدفع . فعملت الاحداث الفشل الى مخططها . وبدأت الحرب امراً محتوماً بعد بلنيتز . فاضطرت البورجوازية امام الخطر مع بعض التحفظات ان توجه نداء الى الشعب . ولكن هذا لم يكن ينوي ان يتحمل لمدة طويلة امتياز المال ، بعد ان قضى على امتياز الولادة . فطالب بمكانته في الأمة : ومذ ذاك طُرحت المعضلة السياسية والمعضلة الاجتماعية على بساط البحث بتعابير جديدة .

الفصل الخامس

الجمعية التشريعية

الحرب

وسقوط العرش

(تشرين الاول ١٧٩١ - آب ١٧٩٢)

لم قدم تجربة الحكم الملكي الليبرالي التي أقامها دستور ١٧٩١ حتى سنة واحدة . فالبورجوازية الحاكمة لم تتردد في تضخيم الصعوبات الخارجية لكي تلتصق على الصعوبات الداخلية بعد ان وقعت بين يدي كاشة الردة الارستوقراطية بقيادة الملك والاندفاع الشمي . فألقت فرنسا والثورة في احضان الحرب ، بالتواطؤ مع الملك . ولكن الحرب خطأت كل حسابات المسؤولين : فقد انعمت الحركة الثورية وتسببت في وقت واحد بقلب العرش ، وسقوط البورجوازية الحاكمة بعد شهر .

وأجبر الصراع مع اوربا الارستوقراطية ، الذي انفجر برعونة ، البورجوازية الثورية ان تلجأ عملياً الى الشعب وبالتالي ان تقدم له تنازلات من جانبها : وبذلك اتسع معنى الأمة الاجتماعي . ويرجع ظهور الأمة حقيقة الى

الحرب التي كانت في آنٍ واحد قومية وثوروية . فهي في آنٍ واحد حرب الطبقة الثالثة ضد الارستوقراطية وحرب الأمة ضد اوروبا النظام القديم المتعاقفة . فانهار درع البورجوازية الهزبل بفعل الاندفاع الشعبي أمام تهديد الارستوقراطية الفرنسية والاوروبية اللتين في حالة حرب مع الأمة في الداخل وعلى الحدود .

اولاً - الاتجاه الى الحرب

(تشرين الاول ١٧٩١ — نيسان ١٧٩٢)

١ - فويلت وجيرونديون

لقد وقع الانقسام في صفوف البورجوازية منذ يوم فارين بعد ان استمرت وحدتها قوة حتى ١٧٩١ . ولم تزد «بلنيتز» الا تضخم الانقسام . فالبورجوازية لم تعد في نظر أعدائها جبهة واحدة في قلب الجمعية وفي البلاد . لأن مجموع النواب كان دائماً في قلب الجمعية من أصل بورجوازي . ويسودم الملاكون والهامون . والمنتخبون الذين اختارهم المؤتمرات الأولية في حزيران قد أشرفوا على تعيين النواب من ٢٩ آب الى ٥ أيلول ١٧٩١ وبالتالي بعد قضية شان دي مارس وفي غمرة الانفعال الذي أثاره إعلان بلنيتز . ونواب الجمعية التشريعية الـ ٧٤٥ الذين اجتمعوا للمرة الاولى في أول تشرين الاول ١٧٩١ ، كانوا رجالاً جدداً (فقد أعلن ان اعضاء الجمعية التأسيسية غير قابلين لإعادة الانتخاب بموجب قرار ١٦ ايار ١٧٩١ بناء على طلب روبسبير) وشباباً في أكثريتهم (كانت الأكثرية تتألف من رجال لا تزيد أعمارهم على الثلاثين) وما يزالون مجهولين وقد أتمّ كثيرون منهم تمرينهم وبدأوا عملهم السياسي في المؤتمرات البلدية وفي مجالس المحافظات . كان اليمين يشتمل على ٢٦٤ نائباً تسجلوا في حزب الفويان . فكانوا أعداء

النظام القديم كما كانوا أعداء الديمقراطية إلا أنهم أنصار الحكم الملكي المقيّد وأنصار أولوية البورجوازية كما أقرّهما دستور سنة ١٧٩١ . ولكن الفويان انقسموا إلى اتجاهين أو بالأحرى إلى فريقين : اللاميتيون وقد التزموا بأوامر الثلاثي بارتاف ودي بور ولاميت الذين لم يداوموا على جلسات الجمعية بل اختاروا أكثر الوزراء الجدد أمثال ليسار للشؤون الخارجية . وقد استمد الفويان وحبيهم من لا فاييت الذي كان يتألم في كبريائه العارمة لأن الثلاثي دحره في حظوقه لدى البلاط .

وكان اليسار يتألف من ١٣٦ نائباً مسجلين على العموم في نادي اليعاقبة . ويقوده خاصة نائبان من باريس : بريستو وهو صحفي أعطى اسمه لفئة البريسوتان . ، والفيلسوف كوندورسه ناشر كتب فولتير . وقد خضع كذلك لتأثير الخطباء اللامعين الذين انتخبهم محافظة الجيروندي وهم فرنيو ، وجانسونه وغرانجنوف وغواده ... ومن هنا جاء اسم الجيرونديين وقد حوله لمرتين شهيداً في أوساط الشعب بعد خمسين سنة من ذلك . والبريسوتان من كتاب للقصة الصغيرة والمحامين الأساتذة يشكلون الجيل الثوري الثاني . وبصفتهم اغلب الأحيان من البورجوازية المتوسطة كانوا على علاقة مع بورجوازية الأعمال الرفيعة في المرافئ البحرية بوردو ونانت ومرسيليا . وعنها أصحاب السفن والبنوك والتجار الذين كانوا يدافعون عن مصالحهم . وإذا كان البريسوتان يميلون إلى الديمقراطية السياسية بسبب أصلهم وثقافتهم الفلسفية فقد كانوا مدفوعين بعلاقاتهم ومزاجهم إلى احترام الثروة وخدمتها . وفي أقصى اليسار كان بعض الديمقراطيين من أنصار التصويت العام أمثال روبير لنده ، وكوتون ، وكارنو . وكان ثلاثة نواب تربط بينهم صداقة متينة هم : بازير ، وشابو وميرلان دي تيونفيل يؤلفون « الثلاثي الكورديلي » . ودون أن يكون لهم تأثير على الجمعية ، كان أثرهم أكيداً على النوادي والجمعيات الشعبية .

وكان الوسط ، بين الفويان والبريسوتان ، يشتمل على كتلة غير ثابتة من

٣٤٥ نائباً ؛ وهم المستقلون أو الدستوريون المتعلقون بصدق بالثورة انما لم يكن لهم رأي واضح وليس لديهم رجال مشاهير . وكانت النوادي والصالونات في باريس تعكس آراء الجمعية وتساهم في تصعيد الخلافات السياسية .

وكانت الصالونات تجمع زعماء الفئات المختلفة وتقدم لهم وسائل المجاهبة . فأصبح صالون مدام دي ستال ، وهي ابنة نيكرو وعشيقة الكونت دي ناربون ، مركز حزب الفويان ، وكان فيرنيو يجمع أصدقاءه إلى طاولة الأكل أو في صالون فخم لأرملة أحد متعهدي الضرائب هي مدام دودون ، في ساحة فاندوم . وكذلك كان البريسوتان يجتمعون في صالون مدام رولان وهي امرأة عاطفية متعطشة للعدالة ، وهي روح الجيروندي وقد كان لها تأثير كبير بواسطة أصدقائها أو زوجها رولان الشريف المحدود والمفتش السابق في المصانع .

وكانت النوادي تجمع المناضلين من كل اتجاه بعد أن تعاضم دورها . وإذا لم يتردد على الفويان إلا الدستوريون وهم بورجوازيون معتدلون فان اليعاقبة الذين كان الانتساب إليهم ضعيفاً تحولوا إلى ديموقراطيين . وكان البورجوازيون الصغار والحقوقيون والحرفيون يدومون على حضور جلساتهم ويشكلون قوتهم . وكان روبسبير وبريسو خطيبهم المفضلين ! على أن أفكارهما تناقضت وتعارضت بسرعة . وتغلغل نفوذ نادي اليعاقبة بواسطة فروعه إلى سائر أنحاء البلاد فاكتسب إلى جانبه في كل مكان 'حماة الثورة والحاصلين على الأملاك العامة . وكان نادي اليعاقبة يتألف من عناصر أكثر لصوقاً بالشعب . وأخيراً ساعدت الأقسام الباريسية ، وعددها ٤٨ ، المواطنين العاملين على متابعة الأحداث السياسية ومراقبتها بمقياس ما . فكانت تجتمع بانتظام في مؤتمرات عامة . وأصبحت المركز العنيف للحياة السياسية الشعبية . وساهمت في تقدم الروح الديموقراطية وروح المساواة عندما دخلها المواطنون السليبيون بشكل جماهيري اعتباراً من تموز ١٧٩٢ .

٢ - الخلاف الأول بين الملك والجمعية (نهاية ١٧٩١)

ان الصعوبات العديدة التي لم تجد لها الجمعية التأسيسية حلاً وتركها إرثاً للجمعية التشريعية ، جرّت معها خلافاً بين الملك والجمعية استحال تصفيته بالوسائل الدستورية . وكانت الصعوبات من كل الأنواع . صعوبات اقتصادية واجتماعية قبل كل شيء . ففي خريف ١٧٩١ عادت الاضطرابات إلى المدن والأرياف . وقد نجمت في المدن بالدرجة الأولى عن انخفاض قيمة النقد الورقي وغلاء المواد الغذائية وعلى الأخص مواد المستعمرات ، كالقهوة والسكر وشراب الروم ، وقد نتج هذا الفلاء عن ثورة السود المستعبدين في سان دومينغ . فوقعت أعمال فوضى في باريس في نهاية كانون الثاني ١٧٩٢ حول حوانيت العطارين الذين أجبرهم الجمهور على تخفيض اسعار موادهم . وشرعت الأقسام الباريسية تفرض المحتكرين . وانطلقت الثورات المحلية في الأرياف بسبب ارتفاع أسعار القمح ، واستمرار الحقوق الاقطاعية قائمة الى حين شرائها . ومنذ تشرين الثاني ١٧٩١ ، وقعت في كل مكان تقريباً حوادث سرقة لقوافل القمح والأسواق . وتحت ضغط المظاهرات الشعبية سقرت بلديات البوس الحبوب ومواد الضرورة الأولى . وعندما رفض مختار سيمونو في ايتامب وهو دباغ غني ، التسعيرة ذُبح في ٣ آذار ١٧٩٢ فجعل منه القويان شهيداً . وفي الجنوب والوسط جرى نهب قصور المهاجرين وحرقها في آذار ١٧٩٢ . فالجماهير القروية تطالب بالقضاء كامل للنظام الاقطاعي . وأمام هذا التهديد الاجتماعي تددت الجمعية وانقسمت .

وبعد ذلك صعوبات دينية . لقد تابع الاكليروس الرافض حركته وسحب معه قسماً من الجماهير الكاثوليكية إلى صفوف الثورة المعاكسة . ففي آب ١٧٩١ ، كان الرافضون من الاكليروس قد أثاروا اضطرابات في القانده . وفي ٢٦ شباط ١٧٩٢ ساءموا في إمارة القرويين في لوزير ضد الوطنيين في ماند . وكان اتحاد الرافضين والأرستوقراطيين يشتد في كل مكان . وفي

٢٦ شباط ١٧٩٢ دبر الأرستوقراطيون تمرداً في افينيون وذبخوا سكرتير البلدية ليسكويه زعيم الحزب التقدمي . فردّ الوطنيون على ذلك بمذبحة لاغلاسير .

وأخيراً صعوبات خارجية . لقد ضاعف المهاجرون التحديات وقد لحق بهم الآن الكونت دي بروفانس : إذاعة بيان يعلن عن غزو فرنسا ، هجمات عنيفة على الجمعية ، تجمع الجيوش بقيادة امير كونده على اراضي منتخب تريف في كوبلانس . فاتضحت التهديدات ضد الثورة .

لقد كانت سياسة الجمعية المترددة في الميدان الاجتماعي اكثر تصميماً واقوى عزماً ضد اعضاء الثورة .

أما في الميدان الاجتماعي فلم تظهر البورجوازية بالاجماع نفسه الذي ظهرت فيه في ١٧٨٩ عندما تسلحت لقمع التحركات القروية . فالبورجوازية بدأ اندماجها بالأرستوقراطية يزداد بعد أن أزعجها الاضطراب الاجتماعي وكانت تنوي مصالحها الملكية . ولكن البورجوازية المتوسطة فقدت منذ يوم فارين ثقتها بالملك . فهي قبل كل شيء تفكر بمصالحها الخاصة وتدرك انها لا تستطيع الدفاع عنها إلا بمساندة الشعب . فحاول قادتها تلافي كل قطيعة بين البورجوازية والجماهير الشعبية . وقد كذب بيتيون في رسالة الى بوزو في ٦ شباط ١٧٩٢ : « لقد قام الشعب والبورجوازية بالثورة مجتمعين ، واجتماعها وحدهم يستطيع أن يحميها » . وفي نفس العهد اعلن كوتون نائب بوي دي دوم ، الذي أصبح صديق روبسبير ، وجوب ربط الشعب بالثورة بقوانين عادلة « وكسب قوة الشعب المناقسية لأنه اقدر من قوة الجيوش » . فعرض في ٢٩ شباط ١٧٩٢ إلغاء كل الحقوق الاقطاعية دون تعويض ، باستثناء تلك التي يثبتها الأسياد بتقديم وثائق اصلية . فعارض الفويان التصويت على هذا الاجراء . غير أن الحرب جعلت تحرير القرويين التام ممكناً بزيادتها صعوبات البورجوازية خطورة

وفي الميدان السيامي جرء البريسوتان الجمعية إلى الوقوف في وجه أعداء الثورة ، بفضل مساندة الفويان الذين لا يخشون وقوع الحرب. فجرت التصويت على أربع قرارات تطال المهاجرين والرافضين . فقرار ٣١ تشرين الأول ١٧٩١ أعطى مهلة شهرين للكونت دي بروفانس كي يعود إلى فرنسا تحت طائلة حرمانه من حقوقه في العرش . ووجه قرار ٩ تشرين الثاني الإنذار نفسه إلى المهاجرين تحت طائلة اعتبارهم مشبوهين بالتآمر وحجز مداخلهم أملاكهم لصالح الأمة . وفرض قرار ٢٩ تشرين الثاني على الكهنة الرافضين مينا مدنية جديدة وأعطى الإدارات المحلية امكانية ترحيلهم عن منازلهم لدى وقوع الاضطراب . واخيراً دعا قرار ٢٩ تشرين الثاني الملك إلى :

« الطلب الى منتخي تريف ومايانس وامراء الامبراطورية الآخرين الذين يضيفون الفرلين الهاربين ، أن يفرقوا التجمعات العسكرية والمتطوعين بعد ان سمحوا بها على الحدود » .

بمثل هذه البادرات حركت الجيرونند تدريجياً الشعور القومي . وبذلك كانت تفكر أن تسد على الملك جميع المنافذ وتجبره أن يعلن بصراحة وقوفه إلى جانب الثورة أو ضدها . وانحرفت سياسة البلاط هي أيضاً إلى الحلول المتطرفة . وفي تشرين الثاني ، عمل البلاط على إسقاط لافاييت في انتخابات مختار باريس وقد ترشح ليحل محل بابي المستقيل . ففاز اليعقوبي بيتيون في ١٦ تشرين الثاني ١٧٩١ . وهنا الملك والملكة نفسيهما بهذه النتيجة . وكتبت ماري انطوانيت في ٢٥ تشرين الثاني :

« نستطيع أن نكسب من كل ذلك حق بتطرف الشر اسرع مما يفكر الناس » . تلك كانت سياسة الأنسوا . فقرارات تشرين الثاني ومبادرات البريسوتا الحربية ازاحت لويس السادس عشر وماري انطوانيت . وإذا استعمل الملك الفيتو لإيقاف الإجراءات ضد الكهنة والمهاجرين فإنه صدق القرار المتعلق بأخيه والقرار الذي يدعو لتوجيه إنذار إلى الأمراء الألمان : فالجمعية تنفذ سياسته . فالأمراء سيدخلون الحرب بعد أن تعرضوا للهجوم .

فقد جعل لويس السادس عشر وماري انطوانيت ، الحرب محتومة بعد أن أثار الاعداء ضد بعضهم البعض ببراعة لا مثيل لها . واللجوء إلى الأجنبي هو وسيلة الخلاص الوحيدة للحكم الملكي .

٣ - الحرب أو السلم (شتاء ١٧٩١ - ١٧٩٢)

لقد خلق صراع المصالح والأفكار بين الثورة والعهد القديم وضعاً دبلوماسياً صعباً . فبدل تخفيف حدة الصراع اندفع البريسوتان والبلاط بالتدريج الى الحرب لأسباب سياسية داخلية ، بينما كانت تعارضها عبثاً أقلية ضعيفة يقودها روبسبير .

فقد جمع حزب الحرب البريسوتان والبلاط بطريقة بدت لأول وهلة قدرية . فالبلاط الذي لا يأمل الخلاص إلا من تدخل أجنبي وقد اتبع دائماً سياسة المراوغة نفسها ، أراد الحرب . وفي ١٤ كانون الأول ١٧٩١ اعلم الملك منتخب تريف انه إذا لم يعمل على تفريق تجمعات المهاجرين قبل ١٥ كانون الثاني ١٧٩٢ ، لن يرى فيه « إلا عدواً لفرنسا » . فالبلاط كان يأمل أن يتسبب هذا الحادث بالتدخل الأجنبي الذي طالب به بدون نتيجة . وقد أعلم لويس السادس عشر الامبراطور في الواقع انه يتمنى رفض إنذاره ، في اليوم نفسه الذي حدد فيه منتخب تريف ، وقد كتب الى عميله بريثيل :

« ستع حرب سيكية بدل الحرب الأهلية فتكون الأحوال أفضل ، فوضع فرنسا الطبيعي والنقبي يعمل مساندة نصف معركة أمراً مستحيلاً » .

وكتب ماري انطوانيت في ١٤ كانون الاول نفسه الى صديقها فيرسن : « لا يرى البلهاء انهم يخدموننا بذلك » . فقد دفع البلاط بفرنسا الى الحرب على الأمل الخفي أن تكون سيئة النتائج فيساعد الانكسار على إعادة الحكم المطلق .

وأراد البريسوتان الحرب بسبب السياسة الداخلية والخارجية . فقد كانوا على الصعيد الداخلي ينوون إجبار الخونة ولويس السادس عشر على كشف أنفسهم

بواسطة الحرب . لقد صرخ غواده في مقصورات الجمعية التشريعية ، في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٢ : « فلنعلن مسبقاً مكاناً للخونة وليكن هذا المكان المفصلة » . وكان البريسوتان يعتبرون أن الحرب ثلاثم مصالح الأمة ، فقد أعلن بريسو لليعاقبة في ١٦ كانون الأول ١٧٩١ :

« ان الشعب الذي انتزع حريته بعد عشر سنوات من الاستعباد ، يحتاج الى حرب . والحرب لازمة لتحريرها » .

وكرر بريسو نفسه للجمعية التشريعية في ٢٩ كانون الأول : لقد بلغ بالتالي الوقت الذي فيه ينبغي على فرنسا أن تنشر على مرأى من أوروبا طابع الأمة الحرة التي ترغب في الدفاع عن حريتها والحفاظة عليها . ويوضح بأكثر دقة في ذلك الخطاب نفسه : « الحرب حالياً خير قومي ؛ والضرب الوحيد الذي نخشاه الا تقع الحرب ... ان مصلحة الأمة وحدها تشير بالحرب » .

ولكن أية أمة يعني ؟ لقد كان أوضح خطاب في هذا المعنى خطاب إسنار في ٥ كانون الثاني ١٧٩٢ في الجمعية التشريعية . لا يكفي « المحافظة على الحرية » بل ينبغي « إكمال الثورة » ، لقد منح إسنار الحرب التي تلوح في الأفق محتوىً إجتماعياً . نحن بصدد صراع سيقوم بين أصحاب الامتيازات وبين المساواة . وأصحاب الامتيازات هم الأرستوقراطية . أما المساواة فليست سوى المساواة الدستورية التي ورد تحديدها في تنظيم الانتخاب للقادرين على الدفع :

« إن أشد الطبقات جميعها خطراً ، حسب رأي إسنار ، تتألف من كثير من الاشخاص الذين يخسرون في الثورة انما بشكل جوهري من عدد لامتناه من الملاكين الكبار والتجار الأغنياء وأخيراً من جمهور من الناس المرفهين والمتكبرين الذين لا يستطيعون تحمل المساواة ويأسفون على طبقة النبلاء التي كانوا يطمحون اليها ... وأخيراً من أولئك الذين يكرهون الدستور الجديد لأنه أم المساواة » .

إنه يعني بدون ريبه الدستوري ١٧٩١ والمساواة التي يلح اليها « ليست سوى

المساواة في الحقوق ، كما سيؤكد ذلك فيرنيو . فالحرب التي يريدونها الجيرونديون لا تتفق إلا مع مصالح الأمة البورجوازية .

ولم تكن الاهتمامات الاقتصادية أقل وضوحاً . فقد كانت بورجوازية الأعمال والسياسيون الذين في خدمتها يرغبون في الخلاص من الثورة المعاكسة ، وعلى الأخص لاعادة قيمة النقد الورقي الضروري لحسن سير المشاريع . ولم تكن الحرب كذلك مكروهة لدى عالم الأعمال بسبب المنافع الضخمة التي يجنيها متعهدو الجيوش دائماً . والحرب القارية ضد النمسا أفضل من الحرب البحرية ضد انكلترا : فهذه الأخيرة تعرقل تجارة الجزر وازدهار المرافئ . فبعد ان فجع الجيرونديون الحرب القارية منذ نيسان ١٧٩٢ ، لم يعلنوا الحرب على انكلترا إلا في شباط من السنة التالية .

وفي الميدان السياسي ، وقف البريسوتان في الواقع ضد النمسا بشكل جوهري لانها رمز النظام القديم . لقد كانوا مستعدين بمساعدة اللاجئين السياسيين أن يطلقوا الحرب التي تحرر الشعوب المستعبدة . وقد أعلن بريسو في ٣١ كانون الأول ١٧٩١ : « لقد حان الوقت للقيام بصليبية جديدة . انها صليبية الحرية الشاملة » . وكان إسنا رقد هدّد أوروبا بإثارة « الشعوب في حرب ضد الملوك » . لقد أصبحت الحرب مركز كل الاهتمامات السياسية . وقد كتب نائب في كانون الثاني ١٧٩٢ .

« الحرب ! الحرب ! انها الصرخة التي تطرق اذني من سائر أنحاء الامبراطورية » .

لقد أجل حزب السلام سير الحرب بعض الوقت . فالرجال الثلاثة ووزراء فريقهم كانوا يعارضون سياسة الحرب لدى البلاط ولدى الجمعية . وفي كانون الثاني ١٧٩٢ وجّه برناف ودوبور إلى ليوبولد مذكرة يوصيانه فيها بتفريق شمل المهاجرين .

وقد وجدت سياسة الحرب في روبسبير عدوها الأشدّ عناداً والاكثر وعياً . فقد قام روبسبير وحده تقرّيباً ، بعد ان ساندته في البدء دانتون

وبعض الصحف الديمقراطية ، التيار الجارف الذي جر خلفه البريسوتان ومجموع الثوريين إلى الحرب . وقد عارض روبسبيير بريغو على منبر اليعاقبة طيلة ثلاثة أشهر بوعي مذهل ، وصراع حار قسم الحزب الثوري إلى اليمين . لقد فهم ان البلاط لم يكن صادقاً في عرضه الحرب . ففي خطابه إلى اليعاقبة في ٢ كانون الثاني ١٧٩٢ يتحقق ان الحرب ترضي المهاجرين والبلاط والغويان وان مقرّ الشر ليس فقط في كوبلانس : « أليس بالتالي في باريس ؟ ألا تقوم بالتالي علاقة بين كوبلانس وبين مكان آخر غير بعيد عنا ؟ » .

لا ريب أنه من الضروري إكمال الثورة وتقوية الأمة ولكن روبسبيير يقلب نظام الضرورة اللازمة :

« إبدوا بتوجيه أبصاركم إلى وضمكم الداخلي، وطردوا النظام عندما قبل أن تحملوا الحرية إلى أماكن أخرى » .

فقبل القيام بالحرب والذهاب لضرب الأرستوقراطيين في الخارج ينبغي القضاء على الذين في الداخل والسيطرة على البلاط وتطهير الجيش . قد تنقلب الحرب إلى شر : فالجيش متفكك بسبب هجرة الضباط الأرستوقراطيين والجيش بدون سلاح وتجهيزات ، والمواقع بدون معدات . ولن تبقوا ذمتنا عند الشعب « حالما تمنحه الحرب » . ينبغي تسليح المواطنين السليين وتقوية الروح العامة . وقد تنهار الحرية أيضاً تحت ضربات جنرال طموح في حالة النصر ... ولكن معارضة روبسبيير الجريئة الواعية ظلت عاجزة عن تحطيم التيار .

٤ - اعلان الحرب (٢٠ نيسان ١٧٩٢)

وبعد أن توقف سير الحرب مدة من الزمن بسبب موقف روبسبيير ، تسارع في الأشهر الأولى لسنة ١٧٩٢ . وفي ٩ كانون الأول ١٧٩١ نجح أنصار لافاييت بفضل مساندة البريسوتان في فرض الكونت دي ناربون على الحرية فكان أداة السياسة الحربية في قلب الوزارة . وفي ٢٥ كانون الثاني ١٧٩٢

بعد ان استسلم منتخب تريف خائفاً ، وفرّق تجمعات المهاجرين ، دعت الجمعية الملك كي يطلب من الامبراطور « ان يمتنع عن كل معاهدة أو اتفاق موجهين ضد سيادة الأمة واستقلالها وسلامتها » . وكان ذلك فرض التراجع الصريح عن تصريح بلنيتز . وحاول وزير الشؤون الخارجية دي لاسار أن يكبح جماح هذه السياسة الحربية . فحصل على إبعاد ناربون .

لقد كان تشكيل الوزارة البرسوتية احتجاجاً على إبعاد دي ناربون . فالتهمت الجيرونديون حالاً ؛ واتهم فيرنيو فساد مستشاري الملك . والقي بريسو ضد الوزير المتمسك بالسلام قرار اتهام عنيف : فاتهم دي لاسار أمام المحكمة العليا في ١٠ آذار ١٧٩٢ . فاستقال الوزراء الآخرون مرعوبين . وبناء على نصائح ديوريز الذي تسلم الشؤون الخارجية استدعى لويس السادس عشر الى الوزارة اصدقاء بريسو والجيرونديين : كلافيير للضرائب العامة ، رولان للداخلية وقيا بعد في ٩ ايار سرفان للحربية . وكان لديوريز مخطط لفايت نفسه ، وهو العميل السري القديم والمغامر الحقيقي الذي انضم إلى الثورة طمعاً : ويقضي المخطط بالقيام بحرب قصيرة المدى ثم إعادة الجيش المظفر لكي يعيد توطيد السلطة الملكية . ولكي يعزل اليعاقبة منحهم بعض المراكز : فلورين توندي ونويل صديق دانتون للشؤون الخارجية وباش للداخلية . فتوقفت الهجمات على البلاط حالاً في الصحف الجيروندية . واهتم روبسبير بفضح تسويات المغامرین : فكانت القطيعة نهائية بين انصاره وبين الجيرونديين . ومنذ ذاك لم يتأخر اعلان الحرب . ومات ليوبولد فجأة في أول آذار . وكان خلفه فرنسوا الثاني معادياً لكل تنازل وقد صمّم على الخلاص من هذا الوضع . فلم يجب على الالتماس الذي وجه اليه في ٢٥ آذار . وفي ٢٠ نيسان ١٧٩٢ حضر الملك إلى الجمعية ليعرض اعلان الحرب على ملك « هنغاريا وبوهيميا » أعني على النمسا وحدها وليس على الامبراطورية . وصوت حوالي عشرة من النواب ضد اعلان الحرب .

ولم تستجب الحرب لحسابات مثيروها ولا لحسابات البلاط أو حسابات

الجيروند . ولكنها ساهمت في إثارة الشعور القومي وأحاطت الجيرونديين بهالة من نفوذ مستمر لم تستطع الكوارث التي تبعت تلك الحالة أن تعمل على ذوبه . وإذا قضى الجيرونديون نجيبهم فلا يكون ذلك لأنهم ارادوا الحرب التي أكملت كشف الأمة لذاتها بل لأنهم لم يحسنوا قيادتها .

لقد كتب ميشليه :

« انهم مؤسسو الجمهورية الجديرون بكل عرفان جميل من العالم لأنهم ارادوا اصلية ١٧٩٢ والحرية لجميع الأرض ولكنهم كانوا بحاجة الى ان يفلسوا وصمة ١٧٩٣ ليدخلوا الى الحلو بواسطة التكفير » .

ثانياً - قلب العرش (نيسان - آب ١٧٩٢)

لقد أنعمت الحرب التي استمرت بطريقة مستمرة تقريباً حتى ١٨١٥ والتي قلبت الأوضاع في أوروبا ، الروح الثورية في فرنسا : فكانت الملكية اولى ضحاياها .

١ - الانكسارات العسكرية (ربيع ١٧٩٢)

كان ينبغي للحرب أن تكون خاطفة وحاسمة كي تستجيب لتقديرات البريسوتان والبلاط . غير أن عجز الجيش وعدم كفاءة رؤوسائه تسبب على العكس بتأعب منذ بدء المعركة . لقد كان الجيش الفرنسي في غمرة الانحلال . فقد هاجر على الأقل نصف الضباط البالغ عددهم ١٢٠٠٠ . وتناقص العدد الفعلي إلى حوالي ١٥٠٠٠٠ رجل من جنود الحرب والمتطوعين في ١٧٩١ . ووصل الصراع السياسي والاجتماعي إلى صفوف الجيش وقام التناقض بين الجنود الوطنيين والقيادة الأرستوقراطية . فتأثر الانضباط من جراء ذلك . وكانت القيادة العليا هزيلة . فالمارشال دي روشامبو الذي هزم الآن بعد أن لعب دوراً كبيراً في الحرب الأميركية ، لا ثقة له في جنوده . وكان

المارشال لوكز ، الالماني المحتال ، عاجزاً . ولم يكن لافايت سوى جنرال سياسي .

فوقعت الانكسارات الاولى بسرعة . وكان ديموريز قد أمر ثلاثة جيوش متمركزة على الحدود بالهجوم . فلم يوجه النمساويون لمقاومتهم سوى ٣٥٠٠٠ رجل . فسهل هجوم مفاجيء للفرنسيين احتلال بلجيكا كلها . ولكن الجنرالين ديلون وبيرون أمرا بالانسحاب في ٢٩ نيسان لدى رؤية طبيعة النمساويين ، لأن ثقتها كانت ضعيفة بجيوشها . وتفرق الجنود عصابات بعد أن اعتبروا انهم راحوا ضحية الخيانة . فذبح ديلون . واصبحت الحدود مكشوفة . أما على جبهة الأردن فلم يتحرك لافايت ابدأ . والقي الجنرالات مسؤولية الانخزال على سوء انضباط الجيوش وعلى الوزير الذي تساهل به . وفي ١٨ ايار ١٧٩٢ اعلن الزعماء العسكريون استحالة الهجوم ونصحوا الملك بطلب السلام مباشرة بعد ان اجتمعوا في فالنسين رغم أوامر الوزارة . ولم تكن الأسباب الحقيقية لهذا الموقف من القيادة العليا ، عسكرية بل كانت سياسية . وكان روبسبير واعياً دائماً وحذراً فكشف الخطر لليعاقبة منذ أول ايار :

« كلا ! انا لا اتق بالجنرالات ، ومع بعض الاستثناءات الكريمة اقول ان الجميع تقريباً يأسفون لنظام الأمور القديم والامتيازات التي يتمتع بها البلاط ، وأنا لا استريح الا للشعب وللشعب وحده » .

وقد تقرب لافايت الآن نهائياً من اللامبيين لكي يقف في وجهه الديموقراطيين: واعلن انه مستعد للتوجه إلى باريس مع جيوشه لتفريق اليعاقبة.

٢ - الخلاف الثاني بين الملك والجمعية (حزيران ١٧٩٢)

ان الانخزالات العسكرية وموقف الجنرالات وتفاهمهم الخفي مع البلاط ، كل ذلك أثار عنفاً جديداً ، باندفاع قومي لا ينفصل عن الاندفاع الثوري ، ضد الأرستوقراطيين الذين يستخفون بالأمة .

وفي ٢٦ نيسان ، أطلق روجيه دي ليل ، في ستراسبورغ نشيده الحربي
الجيش الرين ، وهو نشيد لا يتسرب الشك إلى حماسه القومية والثورية معا .
وبالنسبة لروح من كتبه ومن أنشده ، لا يمكن التمييز بين الثورة والأمة .
لقد اقتضح أمر الطغاة والمستبدين اللثام الذين يحلمون بإعادة فرنسا الى
الاستعباد القديم وكذلك أمر المهاجرين ، تلك العصابة من العبيد والخنوسة
والقتلة وشركاء بويت . والوطن الذي يتغنون بحبه المقدس ، للدفاع عنه
يصرخون (« هل تسمعون في الأرياف زئير الجنود الكوامر ») هو الوطن
الذي نشأ منذ ١٧٨٩ ضد الأرستوقراطية والاقطاعية .

وليس بالامكان فصل ما أصبح سريعا نشيد المرسلين عن أصله التاريخي ؛
فهو ازمة ربيع ١٧٩٢ . فالانطلاق القومي والاندفاع الثوري لا ينفصلان .
وصراع الطبقات يزيد في توتر الوطنية وفي إثارة اعصابها . فالأرستوقراطيون
يعارضون الأمة التي يحتقرونها بالملك : المقيمون منهم في الداخل ينتظرون
الغازي بفاقد الصبر . والمهاجرون يحاربون في صفوف الأعداء : فالهمم بالنسبة
لوطني ١٧٩٢ هو الدفاع عن إرث سنة ٨٩ وتحريكه . وحققت الأزمة
القومية الجماهير الشعبية بانتفاضة جديدة ، وكانت المؤامرة الأرستوقراطية
تقض مضجعها دائما وتعمل على تعميق الحركة الديمقراطية . وتسليح المواطنون
السلبيون بالمعاول عملا بنصيحة الجيرونديين ، وتمموا بالقبضة الحمراء
وضاعفوا الجمعيات الأخوية . فهل كانوا على وشك تحطيم أطر الأمة البورجوازية
القادرة على الدفع ؟ ...

فبناء على رأي رولان اللويس السادس عشر في رسالته الشهيرة في ١٠
حزيران ١٧٩٢ :

« ليس الوطن كلة اقتضت الخيلة أن تضيف عليها نوعا من الجلال . انه كائن قدمت طرد
مذبحه الضحايا . وبه يزداد التعلق كل يوم بسبب التضحيات التي يتطلبها : وقد نشأ يجهو
كبيرة وارتفع وسط القلاقل وهو محبوب بمقدار ما كلف غالبا بمقدار ما يؤمل منه » .

ولم يكن المواطنون السليبيون يدركون الوطن إلا في المساواة في الحقوق على أن الأزمة القومية ضاعفت المتناقضات الاجتماعية في قلب الطبقة الثالثة نفسها ، فأثارتها الشعور الثوروي . وخشيت البورجوازية أكثر من سنة ١٧٨٩ وترددت الجيروندي سريعا . فقد فرضت الضرائب على الأغنياء لتسليح المتطوعين . وكان التمرد الزراعي ما يزال راكدا في كيرسي ، وقد بلغ الاندوغ السفلى بينما تابع التضخم النقدي تخريبه وعادت الاضطرابات من أجل المواد الغذائية إلى الظهور . وظهر مقتل سيمونو مختار إيتامب في ٣ آذار ١٧٩٢ التناقض غير القابل للحل بين المطالب الشعبية ومفاهيم التجارة والتملك البورجوازية .

وبينما كان جاك رو في باريس ، خلال شهر أيار ، يطالب بحكم الاعدام للمحتكرين ، كان لانيج ضابط البلدية في ليون في ٩ حزيران يقدم وسائله البسيطة والسهلة لتحديد الربح والسعر العادل للخبز ، بواسطة التسعير والتقنين . ومنذ ذلك الحين بدأ شبح يراود نخبة البورجوازية هو شبح القانون الزراعي . فبينما كان بيير دوليفيه ، خوري موشان يدفع عن متظاهري إيتامب ، كانت الجيروندي تصدر قراراً في ١٢ أيار ١٧٩٢ رغم شابو ، بإقامة مأتم على شرف سيمونو وان يعلق وشاحه في قاعة البانتيون . وهكذا انضح مخطط الانشقاق الذي سرعان ما فصل الجبل عن الجيروندي ، وظهرت ملامح الأسباب العميقة لما سماه التاريخ بجبل وحياء تحاذل الجيرونديين القومي : لقد خاف الجيرونديون ، ممثلو البورجوازية المتعلقون تعلقاً شديداً بالحرية الاقتصادية ، من الموجة الشعبية التي أثاروها بسياساتهم الحربية . فالشعور القومي لم يكن لديهم ابداً على قوة كافية لإسكات صوت مصلحة طبقتهم .

فأصاب التصلب سياسة الجمعية بفعل الضغط الشعبي . وادرك البريسوتان أن البلاط يعرض لتمرّد الجنرالات . وفي ٢٣ أيار ١٧٩٢ اتهم بريسو وفيرنيو بعنف اللجنة النمساوية التي تبعد لانتصار العدو والثورة المعاكسة بقيادة الملكة . وبتأثيرها عادت الجمعية إلى سياسة التخويف . فصدرت قرارات جديدة

متتابعة تنص على ترحيل كل كاهن رافض يتهمه عشرون مواطناً من محافظته (٢٧ أيار) ، وعلى حل الحرس الملكي الذي يعمج بالارستوقراطيين (٢٩ أيار) وتشكيل معسكر تحت باريس من ٢٠٠٠٠ حرس قومي يحضرون عيد الوحدة (٨ حزيران) : وهذه القوة الثورية ليست فقط لحماية باريس بل هي قوة احتياطية لمقاومة كل محاولة يقوم بها الجنرالات المنشقون .

واستفادت السياسة الملكية من الخلافات بين الجنرالات والوزراء . فرفض لويس السادس عشر التصديق على القرارات حول الكهنة الرافضين ودعوة جنود الاتحاد . وفي ١٠ حزيران وجه اليه رولان إنذاراً حقيقياً ليسحب الفيتو مظهراً له أن موقفه قد يثير انفجاراً مرعباً يجعله الفرنسيين يعتقدون أن الملك متفق مع المهاجرين ومع العدو . وصمد لويس السادس عشر . وفي ١٣ حزيران أقال الوزراء البريسوتان : زولان ، وسيرفان وكلافير . فحمل الجيرونديون الجمعية على إصدار قرار يؤكد أن الوزراء المستقيلين استحقوا أسف الأمة . وخشي ديموريز أن يطاله الاتهام فقدم استقالته في ١٥ حزيران وسافر إلى جيش الشمال . فاستعاد الفويان السلطة : واعتبر لافاييت الفرصة مؤاتية فأعلن في ١٨ حزيران ١٧٩٢ « ان الدستور الفرنسي تهدده الانشقاقات من الداخل بمقدار ما يهدد الأعداء من الخارج » . وفرض على الجمعية أن تحطم الحركة الديمقراطية .

فجرى تنظيم يوم ٢٠ حزيران ١٧٩٢ للضغط على الملك . وظهر رفض تصديق القرارات ، وعزل الوزراء الجيرونديين وتأليف وزارة من الفويان ، ان البلاط والجنرالات يحاولون تطبيق برنامج اللاميتين والفويان : وهو التخلص من اليعاقبة وإعادة النظر في الدستور لتقوية السلطة الملكية وانهاء الحرب بمصالحة مع العدو . وأمام هذا التهديد شجع الجيرونديون على تنظيم يوم شعبي في الذكرى السنوية لقسم كرة المضرب والهرب إلى فارين . فزحفت الضواحي بقيادة سانتير على الجمعية ، ثم على القصر للاحتجاج على جهود الجيش ، وعلى رفض تصديق القرارات وعزل الوزراء . وجرت محاصرة الملك في

فتحة نافذة ولبس القبة الحمراء وشرب نخب الأمة ولكنه رفض أن يصدق القرارات وأن يستعيد الوزراء الجيرونديين .

لقد فشلت محاولة الضغط السلمي حتى انها شددت من عزيمة المعارضة وتحولت لمدة من الزمن إلى مصلحة الملكية . فأوقف بيتيون مختار باريس . وفي ٢٨ حزيران ترك لافاييت جيشه وتقدم من جديد إلى الجمعية ليجبرها على حل العاقبة ومعاقبة المسؤولين عن مظاهرة ٢٠ حزيران .

٣ - الخطر الخارجي والمجز الجيروندي (حزيران ١٧٩٢)

ان العناصر للثورية في العاصمة تحطت الجيرونديين الذين تقوقعوا في متناقضاتهم عاجزين عن حل الصعوبات الداخلية والخارجية . لقد وافقوا على دعوة الشعب ولكن بمقياس ما يلتزم بالمواضيع التي تطلب منه .

وفي ٢١ تموز ١٧٩٢ ، كان إعلان الوطن في خطر ، ودأ على ضخامة الخطر الخارجي الذي لا يعرف الجيرونديون كيف يتلافونه . ففي أوائل تموز دخل الحرب الجيش البروسي بقيادة دوق برونزديك ، وتبعه جيش المهاجرين بقيادة كونه . وكانت المعركة على وشك الانتقال إلى أرض الوطن . وأمام حتمية الخطر نسي الجيرونديون انقساماتهم ولم يفكروا الا بسلامة الوطن وانقاذ الثورة : ففي ٢٨ حزيران وعلى منبر النادي دعا روبسيير وبريسو إلى الوحدة . وفي ٢ تموز تحطت الجمعية الفيتو وأجازت للحرس القومي حضور اجتماع المواطنين المسلحين في ١٤ تموز . وفي ٣ منه كشف فيرنيو بعنف خيانة الملك ووزرائه : « ان الهجوم على الحرية يتم باسم الملك » . وفي ١٠ منه عاد بريسو الى الموضوع نفسه وطرح للمضلة السياسية بوضوح : « ان الطغاة يعلنون الحرب على الثورة ، وعلى حقوق الانسان ، وعلى السيادة القومية ! » وفي ١١ تموز ١٧٩٢ بموجب بادرة من بريسو أعلنت الجمعية أن الوطن في خطر :

« ان جيوشا عديدة تقدم نحو حدودنا ! وكل اولئك الذين يرتصبون من الحرية يتسلحون

ضد دستورنا . أيا المواطنين ! الوطن في خطر ! »

على جميع الهيئات الاقتصادية أن تداوم باستمرار . وعلى جميع أفراد الحرس القومي أن يكونوا تحت السلاح . وينبغي استدعاء فرق جديدة من المتطوعين . وفي بضعة أيام تطوَّع ١٥٠٠٠ باريسي . فإعلان البلاد في خطر قوَّي وحدة الشعب المهدد في أعز مصالحه ودعاه الى الاشتراك في الحياة السياسية كما في الدفاع عن البلاد .

وكانت مناورات الجيروندي تحدد في هذه الأثناء من الانفلاحة الوطنية . واستقال وزراء القويان في ١٠ تموز أمام تهديدات الجمعية : فألقت هذه الاستقالة الانقسام من جديد في صفوف الحزب الوطني . وأراد الجيرونديون استرجاع السلطة . فدخلوا في مفاوضات سرية مع البلاط . وفي ٢٠ تموز كتب فيرنيو وجانسون وغواديه إلى الملك بواسطة الرسام بوز . فحصل غواديه على مقابلة مع الأسرة الملكية في التويلري . فلم يستلم لويس السادس عشر وماتل في حسم الموضوع فعمَّتل بذلك عمل الجيروندي فتبدل موقفهم في الحال داخل الجمعية فاستنكروا الحركة الشعبية وهددوا المشقين . وفي ٢٦ تموز هاجم برسو المخطاط الملك والتصويت العام :

« إذا وجد رجال يميلون الآن إلى إقامة الجمهورية على أنقاض الدستور ، فعلى سيف القانون أن يضربهم كما يضرب أنصار المجلسين الناشطين وأنصار كوبلنتر من الثوريين المناهضين » .

وفي ٤ آب ألقى فيرنيو قرار فرع موكونسيل الباريسي الذي أعلن عدم اعترافه بلويس السادس عشر ملكاً للفرنسيين .

لقد تمت القطيعة بين الشعب والجيروندي في الوقت الذي كانت فيه السياسة الجيروندية على وشك الحصول على نتائجها المنطقية . لقد كلن الجيرونديون يتراجعون أمام الانتفاضة . وكانوا يخشون أن تجرفهم الجماهير الثورية التي ساهموا مع ذلك في استنقاذها . كما أنهم يخافون ان يعرضوا للخطر ان لم يكن حق التملك فعلى الأقل ازدهار للثروة . غير أن الجيرونديين ، بمفاوضتهم مع لويس

السادس عشر بعد أن اتهموه ، وبتراجعهم لدى الخطوة الحاسمة ، حكموا على أنفسهم وحكموا معهم على نظام ١٧٩١ الذي كان يخنق الأمة في أطرها . القدرة على الدفع .

٤ - انتفاضة ١٠ آب ١٧٩٢

لم تنتفض باريس وحدها بل انتفضت البلاد بأسرها ضد الحكم الملكي المجرم بالتواطؤ مع العدو . ولم تكن انتفاضة ١٠ آب عمل الشعب الباريسي وحده بل عمل الشعب الفرنسي الذي يمثل تجمع المواطنين المسلحين (الفيدراليين) . لقد أمكن القول ان « ثورة ١٠ آب ١٧٩٢ » كانت قومية . لقد انطلقت الحركة الوطنية ولم يعد في مقدور أي شيء أن يوقفها . فالأقسام الباريسية التي شكلت لجنة مركزية جعلت جلساتها مفتوحة . وتغفل إليها المواطنون السليبيون . ودخلوا الحرس القومي ، بعد أن قبلهم فيه أخيراً قرار ٣٠ تموز . وفي اليوم نفسه كان قسم التياجر فرانسه يقرر التصويت العام في مؤتمراته العامة . وأعلن أخيراً ٤٧ قسماً من أصل ٤٨ وقوفهم إلى جانب إسقاط الملك . وفي العاقبة تسلم روبسبير قيادة الحركة . وكان قد خطب في تجمع المواطنين المسلحين منذ ١١ تموز : « أيها المواطنون هل جئتم لحضور حفلة سخيفة : تجديد اتحاد ١٤ تموز ؟ » .

وبوجه كتبت عرائض تهديد شديدة اللهجة قدمها أعضاء التجمع الاتحادي للجمعية ، تطالب في ١٧ ، ثم في ٢٣ تموز بإسقاط الملك . وعندما رأى روبسبير الجيرونديين يتفاوضون من جديد مع البلاط كرر هجائته ضد فاضحاً في ٢٩ تموز « المناورة القائمة بين البلاط ومتآمري الجمعية التشريعية » ، مطالباً بمحل الجمعية مباشرة وإحلال حكومة مؤتمر محلها لتقوية الدستور . وفي ٢٥ تموز وصل الاتحاديون البريتون وفي ٣٠ المارسيليون ؛ فساروا في عرض كبيز عبر حي سانت انطوان وهم ينشدون النشيد الذي اتخذ فيما بعد اسمهم : المارسيلياز . وبايعاز من روبسبير شكل الاتحاديون إدارة سرية .

وألهب بيان برونزويك المطبوع في كوبلانس ، الوطنيين بعد أن اطلمت عليه باريس في أول آب. ومنذ الأيام الأخيرة من شهر تموز اشتعل جو العاصمة حماسة ، فالناس يعلنون في الشوارع أن الوطن في خطر . والتطوع في الجيش يتم في الساحات العامة باحتفال عظيم في قواضيه . وكانت ماري انطوانيت قد طلبت من الملوك الأعداء اعلاناً ينطوي على التهديد بغية ارباب الثوريين . لقد كتب الاعلان مهاجر ووقعه دوق برونزويك . ويهدد البيان بالموت الحرس القومي والسكان الذين يتجرأون على الدفاع عن أنفسهم ضد الغزاة . ويهدد الشعب الباريسي إذا وقعت « أية اهانة » للأميرة الملكية أن ينزل به « ثأر نموذجي لا يُنسى إلى الأبد فيسلم مدينة باريس للتنفيذ العسكري والتهديم العام » . فكان لبيان برونزويك نتيجة معاكسة لما أمله البلاط : لأنه أثار غضب الشعب .

وتأجلت الانتفاضة التي كادت أن تنفجر في نهاية تموز ، الى ان تقدم عريضة الأقسام الباريسية المطالبة باسقاط الملك ، إلى الجمعية التشريعية . واعطى قسم الـ ٨٩ في حي سانت انطوان مهلة أخيرة حتى ٩ آب للجمعية وارفضت الجمعية التشريعية في ذلك اليوم دون اتخاذ قرار . وفي الليل دُق النفير . فدعا حي سانت انطوان الأقسام الباريسية لارسال مندوبين إلى قصر البلدية فأقاموا الى جانب البلدية الشرعية ثم حلوا محلها . فكانت بلدية الانتفاضة . فتحركت الأحياء وزحفت مع الاتحاديين على التويلري حيث تخاذل الحرس القومي . وفي الساعة الثامنة ظهر المارسيليون في الطليعة فتركهم الحرس يدخلون إلى باحات القصر ، ففتح الحرس السويسري النار حينئذ وردم على أعقابهم . وعندما وصلت الأحياء عاد الاتحاديون مع مساعدتهم الى الهجوم وضربوا حصاراً حول القصر . وعند الساعة العاشرة أوقف المحاصرون إطلاق النار بناء على أوامر الملك ..

ومنذ اوائل الانتفاضة غادر الملك مع أسرته ، القصر لاجئاً الى الجمعية التي كانت مجتمعة قريباً منه في قاعة المانيج بناء على نصيحة ريديرر النائب

العام لانتخابات المحافظة المنحاز للجيرونديين . وعاملت الجمعية لويس السادس عشر كملك طالما ظلت نتيجة المعركة مشكوكاً فيها . وعندما انتصرت الانتفاضة ، أعلنت لا سقوط الملك بل تعليق سلطاته وصوتت على دعوة مؤتمر منتخب بالتصويت العام كما اقترح روبسبير .



لقد تداعى العرش . وقداعى معه أيضاً حزب الفويان ، أعني تلك الطبقة الليبرالية من الأشراف وتلك البورجوازية الرفيعة اللتين ساهمتا في تفجير الثورة ثم حاولتا بقيادة لافاييت أولاً ثم الثلاثي بعد ذلك توجيهها والسير بها إلى الاعتدال . أما الحزب الجيروندي الذي افتضح أمره مع البلاط وحاول إيقاف الانتفاضة فلم يخرج كبيراً من انتصار لم يكن انتصاره .

عكس هؤلاء دخل المواطنون السلييون من حرفيين وحائوتين بفخامة إلى المسرح السياسي بقيادة روبسبير والجيليين المقبلين .

لقد كانت انتفاضة ١٠ آب ١٧٩٢ قومية بكل معنى التعبير . وكانت للاتحاديين من المحافظات الجنوبيين والبريتون دوراً عظيماً في الاعداد لليوم وتنفيذه . وأكثر من ذلك سقطت الحواجز الاجتماعية والسياسية التي قسمت الأمة إلى طبقات

وأعلن قسم التياتر فرانسه الباريسي في ٣٠ تموز ١٧٩٢ :

« لا يحق لطبقة خاصة من المواطنين أن تدعي احتكار حق انقاذ الوطن » .

وهو بالتالي يدعو المواطنين « الذين أطلق عليهم الأرستوقراطيون اسم مواطنين سلبيين » إلى القيسام بخدمتهم من الحرس القومي وعلى الاشتراك في مناقشات المؤتمرات العامة وبالاختصار « إلى المشاركة في السيادة التي تختص بالقسم » . وفي ٣٠ تموز كرست الجمعية التشريعية أمراً واقعاً بإصدارها قراراً يقضي بقبول المواطنين السلبيين في الحرس القومي .

واعلن قسم « بوت دي مولان » :

« ينبغي على الملك عندما يمدق الخطر بالوطن ، أن يكون في مركزه وعلى رأس الجيوش وعلى رأس إدارة أعماله . عليه أن يكون في كل مكان » .

لقد أدخلت هذه الثورة الثانية الشعب في صلب الأمة وأشارت إلى انتصار الديمقراطية السياسية بالتصويت العام وتسليح المواطنين السليبين . وفي الوقت نفسه تبلورت الصفة الاجتماعية للواقع القومي الجديد . فبعد محاولات فاشلة اعتزل الأنصار القداماء للحل الوسط مع الأرستوقراطية من تلقاء أنفسهم : وحاول ديتريخ أن يثير ستراسبورغ ثم هرب . وفي ١٩ آب ١٧٩٢ انتقل لافاييت إلى النمساويين بعد أن تركته جيوشه . انما أكثر من ذلك ، أعاد دخول الثوار الشعبيين إلى المسرح قطعاً من البورجوازية إلى الواقع القومي الجديد . وسرعان ما بدأت المقاومة تشتد ضد هذه الجمهورية الديمقراطية الشعبية التي تبشر بها الثورة الثانية في ١٠ آب .

القسم الثاني

استبداد الحرية

الحكومة الثورية والحركة الشعبية

(١٧٩٥ - ١٧٩٢)

هل دقت ساعة الطبقة الرابعة ؟ لقد ادرك قسم من البورجوازية انه لا يمكن الانتصار بدون الشعب في الصراع بين فرنسا الثورة والأرستوقراطية الأورينية : فتحالف الجبليون مع الثوار الشعبيين . ولكن دخول الشعب الثائر إلى المسرح السياسي لمصلحة الخاص بدا تهديداً أقصى لمصالح البورجوازية الكبرى التي فضعت بلسان بريسو رحيق الفوضى .

ولم تتردد البورجوازية الجيرونديّة دفاعاً عن سيطرتها الاجتماعية والسياسية ان تبني سياسة الثورة المعاكسة وانصار النظام القديم ، فقد أعلن بيتيون في نهاية نيسان ١٧٩٣ محاولاً جمع الملاكين : « ان ممتلكاتنا مهددة » . وفي ٢ حزيران كانت الجيرونديّة تنهار تحت ضربات شعب باريس الثائر .

واتسعت الحركة الشعبية . فالشعب قد قام بكل الايام الثورية الكبرى . ولقد انتفض للدفاع عن الحدود . وهو ينبغي من الآن وصاعداً أن يؤمن حياته ثمناً لتضحياته . لقد صرخ « الحاقد » جاك روو في ٢٥ حزيران ١٧٩٣ في مقصورات المؤتمر :

« ليست الحرية سوى شعب سخيف عندما تستطيع طبقة من الناس ان تجوع طبقة اخرى دون رادع . وليست المساواة سوى مراب خادع عندما يمارس الفني بواسطة الاحتكار حق الحياة والموت على أمثاله من البشر » .

وفي سبيل عيش الشعب الثائر وتأمين سلامة الجمهورية عمل الجبليون على تنفيذ تنظيم إقتصادي أصاب بالضرر مصالح الملاكين لأنه اعتمد المصادرة والتسعير والتأمين : انها سياسة طبقية حقيقية فرضتها الظروف ولكنها تتفق تماماً مع حاجات الشعب الثائر كما تتفق مع تطلعاته العنيفة .

وكان جاك روو قد أطلق هذا الطلب إلى الجبليين : « أصدرُوا الأوامر .

والشعب الثائر بمحاوله ينفذ قراراتكم » .

ولكن عزل الحاقدين المتطرفين من الثوار ، وفي ربيع ١٧٩٤ عزل هيبير والجماعة الكورديلية ، وقد عرفوا أن يعبروا عن رغبات الجماهير الشعبية الغامضة ، جمل في هذه الاثناء هذا التحالف الاخوي بين الشعب الثائر والبورجوازية اليعقوبية المتوسطة التي طبعت جمهورية السنة الثانية ، يزداد صعوبة . واستمرت جهود روبسيير وسان جوست (« البؤساء هم أقوياء الأرض ») بغية تجديد إجماعي يربط الشعب بالثورة دون رجعة ، بدون جدوى . فاصطدما باللامبالاة لدى الجماهير المنعرفة ، وبالعداوة تعلنها البورجوازية وبالتناقضات التي لم يكن في مقدورها التغلب عليها . وفي ٩ ترميدور من السنة الثانية (٢٧ تموز ١٧٩٤) لدى ساعة الخطر ، أساءت الأطر الشعبية الاستجابة لنداء بلدية الانتفاضة الروبسييرية . وكان سان جوست قد اعلن قبل ذلك بقليل : « ان الثورة قد استحالت إلى جليد » . فبعد أن فرض الشعب استبداد الحرية على أعداء النظام الجديد ، أمن الظفر على الثورة الارستوقراطية المعاكسة وعلى التحالف الاوروبي.ولكن الانتصار أفلت منه ، « فالاعيان » ما زالوا يتنفسون .

واحتاجت البورجوازية الترميدورية بضعة اشهر أيضاً للقضاء على جمهورية السنة الثانية وانقسام الحكومة الثورية وتدمير الاقتصاد الموجه وتوطيد امتياز الثروة والتملك على أساس الاقتصاد الحر وحرية الكسب .

ومع أن الانذهال أصاب الشعب الباريسي الثائر من سقوط الروبسييرين، فإنه قاد بضراوة معركة خلفية ودافع قدماً قدماً خلال عدة أشهر أيضاً عن حقه في الحياة ومكانه في الأمة . وكانت أيام بريريال من السنة الثالثة (أيار ١٧٩٥) المأسوية إذاناً باندحار الثوار الشعبين وعزلهم عن المسرح السياسي ونهاية الثورة الديموقراطية التي كان قلب العرش في ١٠ آب ١٧٩٢ نقطة انطلاقها . وبهذه الصفة ، كانت أيام بريريال من السنة الثالثة أكثر توضيحاً لتغيير الثورة من يوم ٩ ترميدور : لقد تحطم حافزها نهائياً .

الفصل الأول

نهاية الجمعية التشريعية

الانطلاقة الثورية والدفاع القومي

(آب - ايلول ١٧٩٢)

لقد صادقت الجمعية التشريعية مباشرة على الانتصار الشعبي بتصويتها على تعليق سلطة الملك وعلى دعوة مؤتمر وطني منتخب بالتصويت العام مكلف بتحضير دستور جديد . فعجبت اللجنة المركزية (الكومون) الثائرة لويس السادس عشر وأمرته في التامل تحت حراسة مشددة . وعينت الجمعية مجلساً تنفيذياً مؤقتاً ظهر فيه إلى جانب الوزراء الجيرونديين: رولا للداخلية ، كلافيير للضرائب العامة ، سيرفان للحربية ، مونج للبحرية ، ليرون للعلاقات الخارجية ودانتون للعدل .

أولاً - الارهاب الاول

١ - لجنة ١٠ آب المركزية والجمعية التشريعية

لقد شغل الخلاف بين اللجنة المركزية والجمعية الاسبوع الستة من نهاية اللجنة التشريعية ، من ١٠ آب إلى ٢٠ ايلول ١٧٩٢ . فكان له اهمية رئيسية

على سير الثورة . فكان يقوم حكم ثوروي هو لجنة ١٠ آب المركزية الثائرة ، بمواجهة السلطة الشرعية التي تمثلها الجمعية . وعندما اشتكى الصحفي جيرييه دوبري محرّر « الوطني الفرنسي » صحيفة بريسو ، في ٣٠ آب في رسالة إلى الجمعية لأنه استدعي أمام محكمة اللجنة المركزية واتهمها باغتصاب السلطة والدكتاتورية ، انفجرت ثورة الجيروندي على اللجنة المركزية . فردت اللجنة المركزية على هجمات جانسونه ، وغوادييه وغرانجنوف وبرّت نفسها بلسان صحيفة تاليان في ٣١ آب ١٧٩٢ :

« كل ما قتنا به صادق عليه الشعب ! .. فاذا ضربتمونا اضربوا أيضاً هذا الشعب الذي عمل ثورة ١٤ تموز والذي زادنا قوة في ١٠ آب رشوف يحافظ عليها ».

واستمرّ الصراع بين هاتين القوتين حتى اجتماع المؤتمر الوطني . وتتابع بعد ذلك في المواجهة بين الحزبين الجيروندي والجبلي . وكان المنتصرون في ١٠ آب مصممين على فرض ارادتهم . وأضطرت الجمعية التشريعية ان تعترف باللجنة المركزية الثائرة التي بلغت بالانتخابات إلى ٢٨٨ عضواً كلهم من البورجوازية الصغيرة أو المتوسطة . ولكن الجمعية التشريعية التي كان الجيروندي يسيطر عليها وهو حزب البورجوازية الكبيرة والشرعية كانت تأنف بعمق الاجراءات الثوروية التي كانت اللجنة المركزية تعطي مثلاً لها وقد ورثها الجبل .

وكان دانتون في الجهاز للتنفيذي يؤلف صلة وصل بين السلطتين : فماضيه الثوروي كان ضماناً للجنة المركزية ، كما كان موقفه المضطرب في كثير من الظروف ضماناً للجمعية . لقد ولد دانتون في ١٧٥٩ من والد نائب عام في محكمة الملك في اريسيس سور أوب وعمل محامياً في مجلس شورى الملك وظهر ديموقراطياً منذ ١٧٨٩ . واستحق على عمله في قسم التياتر الفرنسي وفي نادي الكورديليين ان ينتخب في ١٧٩١ عضواً في مجلس إدارة المحافظة ثم بديلاً للنائب العام في لجنة باريس المركزية . لقد اشتراه البلاط دون ريب ولكنه لا يبدو انه تنازل له عن شيء مهم . وإذا استمر دوره في ١٠ آب غامضاً

فقد انتقل فيما بعد الى المستوى الأول . لقد جسد دانتون لفترة من الزمن فرنسا الثورية بوطنيته وإيمانه بالشعب . فهو بليغ ، يرتجل بفصاحة شعبية وهو واقعي يعرف كيف يناور كما يعرف كيف يعزم بجرأة وهو كريم بعمق ويحب التمتع ، ميال للفضب ولكنه لا يستطيع الحقن . وقد سيطر على الجهاز التنفيذي .

فكانت السلطة على هذا النمو موزعة بين قوى ثلاث متميزة تتعدى الواحدة على صلاحيات الأخرى باستمرار : وهي اللجنة المركزية ، الجمعية التشريعية والجهاز التنفيذي . فالتخذت سلطات متنافسة ، مداورة ، الاجراءات الثورية التي جعلتها الظروف والصراع ضد الخطر المزدوج الخارجي والداخلي ، مشروعة ، على هوى الأحداث : انها دكتاتورية غامضة لم تتخذ أي شكل محدد ولم تتجسد لا في مؤسسة ولا في رجل ولا في حزب أو طبقة .

وكان المهم قبل كل شيء كسب المحافظات والجيوش للوضع الجديد . فأوفدت الجمعية التشريعية في يوم ١٠ آب نفسه ١٢ من أعضائها ، ثلاثة إلى كل من الجيوش الأربعة « مع سلطة لتعليق عمل الجنرالات وكذلك الضباط الآخرين والموظفين العامين المدنيين والعسكريين مؤقتاً » . وأرسل الجهاز التنفيذي إلى المحافظات بعثات اختارها دانتون من بين الجهاز الباريسي الثائر . وأنشأت اللجنة المركزية بعثات أخرى . وقد عمل هؤلاء المبعوثون بطريقة ثورية : توقيف المشبوهين ، إنشاء لجان مراقبة ، تطهير السلطات . لقد اضطرت المحافظات أن تتبع العاصمة .

وطالبت اللجنة المركزية بإقامة محكمة جنائيات فوق العادة مؤلفة من قضاة تنتخبهم الأقسام الباريسية ليحكموا على جرائم مقاومة الثورة . فوافقت الجمعية على مضمض في ١٧ آب . وسبق أن أوكلت في ١١ آب إلى البلديات مهمة البحث عن الجرائم ضد أمن الدولة والمباشرة عنسند الضرورة بتوقيف المشبوهين الاحتياطي وفرضت الجمعية على جميع الموظفين بما فيهم الكهنة قسم بين المحافظة على الحرية والمساواة . وفي ٢٦ آب أصدرت قراراً يلزم جميع

الاكليركيين الذين خضعوا للقسم ولم يقسموه أن يفادروا المملكة خلال خمسة عشر يوماً تحت طائلة ترحيلهم إلى غويانا . وفي ٢٨ آب أجازت الجمعية الزيارات المنزلية تحت ضغط اللجنة المركزية للبحث عن الأسلحة التي قد تكون في حوزة المواطنين المشبوهين . فقام بالتدريج نظام استثنائي .

٢ - مذابح أيلول

ارت مذابح أيلول تشكل النقطة الحاسمة في هذا الارهاب الأول . لقد ظل تحاشي الخطر الخارجي بعيد المنال ، وفي ٢٦ آب انتشر في باريس خبر الإستيلاء على لونغوى . كان الغزو يزداد فيقوي الحمى الثورية والوطنية . وتصل في الوقت نفسه أخبار ثورة في الفانده . لقد كان العدو في كل مكان . وبينما كانت اللجنة المركزية تحقق الدفاع القومي بوثة جديدة فتدفع بحفر الخنادق إلى أمام المدينة ، وتعمل على صنع ٣٠٠٠٠ معول وتبأشر بتطوع جديد وتزعم أسلحة المشبوهين ، لتسلح المتطوعين ، فكر زعماء الجيروندي بمفادرة باريس مع الحكومة بعد أن حكموا أن الموقف العسكري ميؤوس منه . وكان رولان يمدد للجلاء عن جنوب اللوار ولكن دانتون رفض ذلك : « إحذر يارولان من التحدث عن الهرب ، وخف أن يصفي إليك الشعب » . وبدأت في هذه الأثناء الزيارات المنزلية التي أجازتها الجمعية في ٣٠ آب . واستمرت يومين دون توقف : فأوقف ٣٠٠٠ مشبوه واقتيدوا إلى السجن . ولكن الحق يقال أن كثيراً من الموقوفين أطلق سراحهم . وفي ٢ أيلول كان في تسع من بيوت الحجز حوالي ٢٨٠٠ سجين منهم أقل من ألف فقط دخلوا منذ ١٠ آب .

وفي ٢ أيلول صباحاً وصل إلى باريس خبر حصار فيردان : وفيردانت آخر معقل بين باريس والحدود . وفي الحال أطلقت اللجنة المركزية إعلاناً للباريسيين « إلى السلاح أيها المواطنون ، إلى السلاح فالعدو على أبوابنا » وبأمر منها أطلق مدفع الخطر ، ودق النفير العام وأقيمت الحواجز واستدعي

الرجال الأصحاء إلى سان دي مارس لتشكيل ألوية الحرب . والتحق أعضاء اللجنة المركزية كل بقسمه الأصلي . « سوف يصفون بقوة لمواطنيهم الأخطار المحدقة بالوطن والخيانة التي تطوقنا أو تهددنا بعد أن وقع الاجتياح على أرض الوطن الفرنسي » ..

ومرة أخرى أيضاً أعطت اللجنة المركزية مثال الوثبة الوطنية . وفي هذا الجلو المتوتر من جراء المدفع والنفيّر تعاضل شبح الخيانة . فالتطوعون يستعدون للسير جماهير ، جماهير و-نلفهم يسري خبر أن المشبوهين السجناء سينتفضون ليمدوا أيديهم إلى العدو . وقد نصح مارا المتطوعين ألا يغادروا العاصمة قبل أن يقيموا العدل مع أعداء الشعب .

وفي بعد ظهر الثاني من أيلول ذبح الحراس كهنه رافضين كانوا يقودونهم إلى سجن « الأبائي » وكانت الحراس من جنود اللجنة المركزية المارسييلين والبريتون . وهجمت عصاة من الحانوتين والحرفيين والجنود والحرس القومي على سجن « الكارم » حيث كان بعض الرافضين سجناء ؛ فتم ذبحهم . ثم جاء دور سجناء « الأبائي » . فتدخلت حينئذ لجنة مراقبة الكومون فأنشئت بحاكم شعبية : وفي المفهوم الشعبي ممارسة العدالة من اختصاص السيادة . والشعب يقوم بمهمته إذا دعت الحاجة . وفي ليل ٢ و ٣ أيلول أعلن مفوض من الكومون « أن الشعب يأخذه بشأره يطبق العدل أيضاً » . وتتابع المذابح في السجون الأخرى في الأيام التالية : في القورس ، في الكونسيرجيري ، في الشاتليه ، في السالبيترير وأخيراً في ٦ أيلول في البيسيت . وأعدم ما مجموعه أكثر من ١١٠٠ سجين ، ثلاثة أرباعهم كانوا محتجزين من قبل الحق العام .

لقد تفاضت السلطات عن هذا العمل . وكانت الجمعية التشريعية عاجزة . وأحس الجيرونديون المرعوبون بالتهديد . ودانتون وزير العدل لم يفعل شيئاً لحماية السجناء . لقد أعلن على زعم مدام رولان : « أنا لا أهتم للمساجين ، فليفلعوا ما يستطيعون » . وفي إحدى النشرات المؤنّعة على المحافظات بررت لجنة المراقبة لدى الكومون عملها ودعت الأمة جميعاً إلى تبني « هذه الوسيلة

اللازمة للسلامة العامة » والتي لا غنى عنها « لإيقاف جماهير الخونة المختبئين بين جدراننا بواسطة الإرهاب ، في الوقت الذي يستعد فيه الشعب للزحف على العدو » .

لقد ورد في مذكرات امرأة من الشعب عن مذابح أيلول : « كنا ننظر إليها كعمل عالٍ ونحن نتجف من الهول » . ينبغي في الواقع أن نقيم أحداث أيلول في إطار العصر والوسط للذين وقعت فيها . فالأزمة الثورية بتعمقها حدثت ملامح الأمة الجديدة وزادتها صلابة في الوقت نفسه . فمذابح أيلول والارهاب الأول تعرض مظهراً قومياً وآخر إجتماعياً لا يمكن فصلهما . وكان الغزو (لقد دخل البروسيون فرنسا في ١٩ آب) يشكل عاملاً قوياً في الإثارة . فهذه الحقبة من نهلية آب وبداية أيلول ١٧٩٢ التي كانت دون ريب حجة أعظم خطر على الثورة ، كانت أيضاً الحقبة التي أحست فيها الأمة الشعبية احساساً قوياً بالخطر الخارجي . ولكن الخوف الاجتماعي انضاف إلى الخوف القومي : خوف على الثورة وخوف من الثورة المعاكسة . فالخائفة الارستوقراطية كانت تراود أفكار الوطنيين فترعبهم من جديد . لقد كتب الجندي الخيال ماركان في مذكراته يوم ١٢ أيلول ١٧٩٢ بعد سقوط مركز « لاكروا أو بوا » في الارغون : « كان علينا أن نمنع الأعداء من الذهاب إلى العاصمة ليندبحوا رجال تشريعنا ويعيدوا للويس كابيت صولجانه الحديدية ويعيدوا إلينا القيود » . فكان الخوف والحقد على العدو من الداخل ، على الارستوقراطيين وأنصارهم يزداد بمقدار ما يزداد الخوف والحقد على المحتل . انه حقد إجتماعي وليس فقط بين الثوار الشميين الباريسيين . لقد رسم تسين الذي لا يمكن اتهامه بالتحيز لوحة اختاذة للغضب المقاتل الذي انفجر في قلب الجماهير القروية لدى توقع عودة النظام القديم والإقطاعية :

« لم يعد الأمر اختيارياً بين النظام والفوضى ، بل بين النظام الجديد والقديم إذ خلف الجانب يبدو المهاجرون على الحدود . لقد كانت الهزة مرعبة وحل الأخص في الطبقة العميقة التي تحمل وحدها تقريباً كل ثقل البناء القديم بين ملايين الناس الذين كانوا يعيشون بضئك

من عمل أيديهم .. الذين كانوا يتحملون منذ قرون أباً عن جد الشقاء والقهر والاحتقار بعد الضرائب والسلب والقسوة . وهم يعرفون بتجربتهم الذاتية الفرق بين وضعهم القادم وبين وضعهم الحاضر . وما عليهم إلا أن يتذكروا ليتخيلوا فداحة الضرائب الملكية وضرائب الكنيسة والأشراف ... ان غضباً مرعباً يردد من المصنع الى الكوخ مع الأغاني القومية التي تفضح مؤامرة المستبدين وتدعو الشعب الى حمل السلاح » .

وفي أي وقت آخر من عهد الثورة لم تظهر بمثل هذا الوضوح العلاقة الحميمة بين المعضلة القومية والحقائق الاجتماعية . لقد كتب آزما في تقريره في ١٦ حزيران ١٧٩٣ : « بإيقافنا تقدم أعدائنا أوقفنا تقدم الثأر الشعبي فقد توقف بتوقف الآخر . » وقد أشارت فالمي إلى نهاية الارهاب الأول . ولم يعد الحرس القومي البورجوازي لجيش الكومون هو الذي تداعى في ذلك اليوم لنداء كلمة السر : تحيا الأمة ! بل جيش « من الخياطين والحذائين » : إنهم أولئك الرجال أنفسهم الذين قاموا بالمذابح .

لقد ضخمت نتائج هذا الارهاب الأول وأيام أيلول ، نتائج ١٠ آب وقلب العرش .

وفي المجال الديني صوّتت الجمعية منذ ١٠ آب على تطبيق القرارات التي شملها الفيتو الملكي ، أعني فيتو ٢٧ أيار ١٧٩٢ حول اعتقال الكهنة الرافضين وترحيلهم . وفي ١٦ آب منعت الكومون المسيرات والحفلات الخارجية في العبادة . وفي ١٨ آب أمرت الجمعية بمجل سائر الجمعيات الدينية التي كانت ما تزال قائمة . وجددت الحظر الذي كانت قد فرضته في ٦ نيسان ١٧٩٢ على خدام العبادة أن يرتدوا اللباس الكنسي خارج ممارسة وظائفهم . وفي ٢٦ آب منحت الجمعية التشريعية للكهنة الرافضين مهلة ١٥ يوماً للخروج من فرنسا تحت طائلة ترحيلهم . وهذه الإجراءات ضد الكهنة الرافضين التي حرمت قرى عديدة من كهنتها تسببت بعلنة الأحوال المدنية التي أوكل أمرها إلى البلديات في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ : وهذا الاصلاح المهم وهو أول مرحلة في طريق انفصال الكنيسة عن الدولة لم توح به فكرة حياد علماني بل فرضته الضرورة

وروح المعركة . فقد أصاب بضبرته الكهنة الدستوريين كما أصاب الرافضين فانزع منهم سريماً أجراس الكنائس وأوانها الفضية وثم وضع خيرات مصانعها برسم البيع . وأقر الطلاق في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ . لقد أضعت قطيعة الجمهوريين مع الاكليروس الدستوري وشبكة الوقوع .

وفي المجال الاجتماعي أزيلت الازمات الاقطاعية الخاضعة للشراء دون تعويض في ٢٥ آب باستثناء ما يحمل اللقب الأصلي تحصيله شرعياً . وفي ١٤ آب كان قد تقرر أن 'تقسم أملاك المهاجرين المعروضة للبيع بموجب قرار ٢٧ تموز' ، إلى أجزاء صغيرة . وأجيز اقتسام الأملاك العامة . ولكي تحل السلطات مشكلة المعيشة سعرت مواد الضرورة الأولى . وانتهت الجمعية التشريعية بأن أجازت في ٩ و ١٦ أيلول لمجلس ادارة القضاء . إعادة تقييم الجبوب ومصادرتها لتموين الأسواق . ولكنها رفضت تسعيرها وقد تعرض عمل الجمعية التأسيسية الاجتماعي أيضاً لضربات الردة على الانتصار الشعبي . وصار الرجوع تدريجياً إلى التنظيم الذي كان الشعب يطلبه بمساندة الكومون وقد استمر الجيرونديون معادين له لأنهم يمثلون مصالح البورجوازية . وهكذا كان يتبلور الخلاف بين الجيرونند والجبيل .

وفي المجال السيامي بدت استعالة عودة النظام الملكي في تصاعد مستمر . ففي ٤ أيلول أبدى النواب رغبتهم في أن يلغيه المؤتمر الوطني . لقد أعطت الجمعية الانتخابية في باريس أمراً بالتفويض على ذلك لمنتخبيها . . وقد جرت الانتخابات للمؤتمر الوطني في مثل هذه الظروف . واجتمعت اللجان الانتخابية اعتباراً من ٢ أيلول . ورغم اعطاء حق التصويت للمواطنين السليبين فقد كثر الامتناع عن التصويت ، دون استطاعة الاستنتاج من ذلك عداء جميع الممتنعين . وقد امتنع الأرستوقراطيون وحدهم والفييان تحفظاً . وهكذا انتخبت النواب للمؤتمر الوطني أقلية مصممة على الدفاع عن مكاسب الثورة .

ثانياً — توقيف الغزو : فالمي

(٢٠ ايلول ١٧٩٢)

لم يكن الارهاب الأول انتفاضة شعبية فقط ووسيلة حكومية موجّهة ضد أعداء الداخل ؛ لقد كان أيضاً ردة ضد الخطر الخارجي وسام في تأمين النصر . فقد تلقى الدفاع القومي دفعا عنيقا بتأثير الكومون والجمعية . وكان احد القوانين قد قرر منذ ١٢ تموز ١٧٩٢ دعوة ٥٠٠٠٠ رجل لإكمال جيش الدفاع و ٤٢ فرقة جديدة من المتطوعين (٣٣٦٠٠ رجل) : وفي ٢٢ تموز صدر اعلان في باريس أن الوطن في خطر . وفي مدى اسبوع انخرط في الجيش ١٥٠٠٠ متطوع . وكان الاندفاع خارقا في بعض المحافظات . ففي محافظات الشرق تجمع ٤٠٠٠٠ من الحرس القومي في نهاية تموز . وإلّاارة حساسة المتطوعين أرسل المجلس الإستشاري العام في بوي دي دوم في ٧ ايلول مفوضين الى كل مقاطعة منهم أن يصفوا الحرس القومي المتجمع : « التوقع الحزن فيما لو أجبرنا على العودة الى نير الامتصاص ضد الجهود التي بذلناها » . وكان على المفوضين أن يذكروا « بكل المتكاسب التي تمنحها لنا هذه الثورة كإلغاء العشور والحقوق الإقطاعية ... وليس افضل من ذلك للإشارة الى المستوى الاجتماعي لهذه الحرب الثورية » ان امتنقوا المتطوعين في ١٧٩٢ حوى خلافا لاستنفاو ١٧٩١ قليلا من البورجوازيين لأن جوهره كان رجال المهنة من مهنين وعمال وفي نفس الوقت الذي كانت ترتسم فيه ملامح النظام الاقتصادي الذي استعيد في السنة الثانية لخطيح الجيوش وتجهيزها ، صادرت كومون باريس الاسلحة وحيول التوف واجراس الكنائس واوانيا الفضية . وانشأت معامل لصنع الملابس للجنود . وفي ٤ ايلول أمر المجلس التنفيذي بمصادرة الحبوس والملابس وغيرها لصحة الجيش . ولكن نظام المصادرة كان يرعب البورجوازية المتطوعة بحرية الاقتصاد . فبدأت تتوطد

التشنجات الاجتماعية لمعضلات الدفاع القومي ويرسم خط الفصل بين الجيرونديين والجبليين .

وفي هذه الأثناء كان يتضح التقدم البروسي . ففي ٢ أيلول استسلمت فيردان التي أنهكتها الثورة المعاكسة والخيانة بعد مقتل الملكيين لقائد الحامية الوطني بورير اللواء القائد لفرقة متطوعي مين إي لوار . وفي ٨ أيلول بلغ جيش العدو الأرغون ولكنه اصطدم في كل مكان بالجيش الفرنسي بقيادة ديموريز . غير أن جيشاً متساوياً استطاع في ١٢ أيلول أن يخترق صف لأكروا أو بوا فانسحب ديموريز إلى الجنوب نحو سان مينيولد . فأصبحت طريق باريس مفتوحة ولكن كيليرمان الذي كان يقود جيش ميتر التعم في ١٩ أيلول مع ديموريز : فأصبح التفوق العددي مذ ذاك في مصلحة الفرنسيين (٥٠٠٠٠ رجل ضد ٣٤٠٠٠) .

لقد كانت فالمي تراشق مدفعية بسيط أكثر منها معركة . غير أن نتائجها كانت ضخمة . فقد كان برونزفيك يفكر أن يطوق الفرنسيين بمنورة ذكية ؛ ولكن ملك بروسيا الذي أعوزه الصبر أصدر له أمراً بالهجوم مباشرة . وفي ٢٠ أيلول ١٧٩٢ بعد تراشق عنيف بالمدفعية انتشر الجيش البروسي نحو الوسط ، كما في المناورة . أمام مرتفعات فالمي التي يحتلها كيليرمان . وكان ملك بروسيا ينتظر هرباً مريعاً . فصمد الثوار الشعبيون وضاعفوا نيرانهم . ورفع كيليرمان قبعته على رأس سيفه وصرخ : تحيا الأمة ! واستعادت الجيوش فرقة فرقة صرخته الثورية فلم يتخاذل رجل أمام نيران الجيوش النظامية الأكثر شهرة في أوروبا . فتوقف المشاة البروسيون ولم يتجاسر برونزفيك أن يأمر بالهجوم . فتتابع قصف المدفعية بعض الوقت . وحوالي الساعة السادسة مساء بدأ مطر غزير يتساقط فنامت الجيوش في مواقعها .

لقد استمر الجيش البروسي سليماً . ففالمي لا تشكل نصراً استراتيجياً بل نصراً معنوياً . لقد صمد جيش الرعاع أمام أول جيش أوروبي . لقد

كشفت الثورة عن قوتها . فأمام الجيش الممتحن المدرب على النظام السلي يقف الجيش الجديد منتصراً ، الجيش القومي والشعبي . وبدا للتحالفين أن فرنسا الثورة لن تقهر بسهولة . وكان غوته حاضراً فنقشت على لوحة فالسي جلته التي ذكرها أيخزمان : « من اليوم وفي هذا المكان يقوم عهد جديد في تاريخ العالم » .

فبعد مفاوضات مع ديمورييز وتوقف القتال تراجع الجيش البروسي منسحباً وقد أرهقه السير المتعب على تربة مغمورة بأمطار متلاحقة وقتك به زُحار وبائي (ديزانتيري) ومزقه قروير اللورين والشامبانيا الذين ثاروا على المحتلين والمهاجرين . وتبع ديمورييز ببطء الجيش البروسي دون أن يستغل صعوباته لسحقه . فكان هذا الانسحاب المضي نصراً للجمهورية التي تم إعلانها . لقد تحررت فيردان في ٨ تشرين الأول ولونغوي في ٢٢ منه . وفي ٢٠ أيلول ١٧٩٢ في يوم فالسي نفسه أدخلت الجمعية التشريعية المكان للمؤتمر الوطني .

الفصل الثاني

المؤتمر الوطني الجيروندي

افلاس البورجوازية الليبرالية

(أيلول ١٧٩٢ - حزيران ١٧٩٣)

ان المؤتمر الوطني الذي كانت مهمته منح فرنسا دستوراً جديداً ، اجتمع للمرة الأولى في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ بعد الظهر في الوقت الذي كانت فيه معركة فالمي تأتي على نهايتها . فبعد أن تشكل وألف مكتبه حلّ في ٢١ محل الجمعية التشريعية في قاعة المانيج . لقد ورث وضعاً مليئاً بالأخطار الداخلية والخارجية . لقد اندحر التحالف ولكنه لم يُغلب والثورة المعاكسة أصيبت ولكنها لم تقضِ .

والبورجوازية الليبرالية التي تخطاها الشعب منذ ١٠ آب في سياسة الدفاع القومي والثوري والتي انتصرت بواسطة الجيروندي في الجمعية الجديدة هل تكون في مستوى مهمتها ؟ ... فالاندحار يمت للجيروندي . فقد استمر الجيرونديون في الحكم طالما جيوش الجمهورية تخطى بالنجاح . وقضى الأمر عليهم عندما جاء الانكسار . ولأنهم حزب الحرب حاولوا ، عندما أحسوا بابتعاد الرأي الشعبي عنهم ، أن يكسبوه من جديد بتعميم الصراع : بمنافرة

سياسية أو بمثابة ثورية فقد أرادوا جعل فرنسا محرة الشعوب المستعبدة .
فعالوا على هذا النحو ضد الأمة الثورية جميع مصالح أوروبا الأرستوقراطية .
ولكنهم لم يحسنوا قيادة الحرب إلى النصر . فأقفلت انكسارات آذار ١٧٩٣
والأخطار التي نجمت عنها حظ الجيرونديين وكرسته .

أولاً — معركة الأحزاب ومحكمة الملك

(أيلول ١٧٩٢ — كانون الثاني ١٧٩٣)

كان المؤتمر الوطني بصفته الجمعية التأسيسية الجديدة المنتخبة بالتصويت العام ، يمثل وحده الأمة ، ويتمتع وحده بكل السلطات . فلم يكن في مقدور
كومون باريس وهي البلدية الثائرة إلا أن تختفي أمام التمثيل القومي .
وفهمت ذلك فاعتدلت وذهبت إلى حد التنصل من لجنة مراقبتها . فكان
انقطاع صراع الأحزاب يرجع إلى الجيرونديين وحدها لأنها تسود المؤتمر .
فالجبلليون في الواقع ضاعفوا مسيرتهم في الأيام الأولى لأنهم احسوا بضعفهم .
واعلن مارا في صحيفته في ٢٢ أيلول أنه سيتبع سيراً جديداً . وحاول دانتون
أن يقيم اتفاقاً مع بريسو .

ولكن هدنة الأحزاب كانت مدتها قصيرة عملياً . ولكنها ظهرت بالاجماع
في موضوع القرارات المهمة . فقد أجمع المؤتمر في جلسته الأولى على التنصل من
الدكتاتورية ومن القانون الزراعي فطمأن بذلك المالكين والديموقراطيين .

« لا يمكن ان يقوم دستور الا الذي يقبله الشعب . فالأشخاص والأملاك بحماية الأمة » .

لقد اجتمع المؤتمر الوطني على إلغاء الملكية في ٢١ أيلول ١٧٩٢ . وقد
قدم كولوديربوا إقتراحاً بذلك وسانده غريغوار : « الملوك في النظام الناقبي
هم الوحوش في النظام الطبيعي . فالبلطات هي مصنع الجريمة

ومذبذبة الفساد . . وتاريخ الملوك هو تاريخ شهداء الأمم . . وفي المساء نفسه أذيع القرار في باريس على ضوء المشاعل. وكتب رولان في نشرة دورية الى الهيئات الادارية : « ايها السادة تفضلوا بإعلان الجمهورية واعدنوا بالثاني الاخوة. فيها شيء واحد » . وفي اليوم الثاني ٢٢ ايلول حصل بيتوفارين أن تؤرخ من الآن وصاعداً الأعمال العامة بالسنة الأولى للجمهورية .

واجتمع المؤتمر الوطني أيضاً في ٢٥ ايلول على تبني الصيغة الشهيرة بناء على اقتراح كوتون نائب بوي دي دوم بعد نقاش طويل : « الجمهورية الفرنسية واحدة غير قابلة للتقسام » . وبذلك رفض الإعلان مشاريع الفيدرالية التي كانت تقدم للجيرونديين . وفي ١٦ كانون الأول ١٧٩٢ إتماماً لهذا القرار أقر المؤتمر حكم الموت ضد كل من يحلّل « أن يمسّ وحدة الجمهورية الفرنسية أو أن يقطع من صلبها أجزاء ليلحقها بأرض اجنبية » .

١ - جيرونديون وجبليون

وفي هذه الاثناء لم يتأخر وقوع قطيعة الهدنة. وجاءت القطيعة من جانب الجيروندي التي كانت لا تزال تمسك بزمام الاكثريّة بمساعدة الوسط في وجهه الجبل القليل المنفوذ . وكان مقدراً للصراع بين أنصار ١٠ آب واولئك الذين لم يستطيعوا ابقائه أن يستمر حتى ٢ حزيران ١٧٩٣ حتى عزل الجيرونديين من المؤتمر وإبعادهم . لقد تحول في الحال إلى عنف متطرف . وحاولت الجيروندي أن تضرب الزعماء الجبليين الذين كانت بالأكثر من الثلاثي بينهم : مارا ، دانتون وروبسبير ، بعد أن اتخذت قاعدة الهجوم منذ ٢٥ ايلول ١٧٩٢ بواسطة لاسورس ممثل التارن (« يجب أن تضحي باريس بالمحافظة الـ ٨٣ بتأثيرها مثل كل واحدة من المحافظات الأخرى ») ثم بواسطة ريبيكي ممثل بوس دي رون (« الحزب ... الذي ينوي إقامة الدكتاتورية هو حزب روبسبير ») . وعبثاً حاول دانتون أن يتنصّل من مارا (« لا ينبغي أن نتهم النيابة كلها بسبب بعض الأفراد المتطرفين ») وطالب بالوحدة : « لن

يتعلم النمساويون هذا التناقض المقدس دون أن يرتجفوا » : فتصلبت الجيروندي في عنادها وقد أكل الحقد قلبها .

وعادت الجيروندي في ٢٥ أيلول ١٧٩٢ إلى توجيه تهمة الدكتاتورية ضد مارا . وردّ صديق الشعب بعد أن قبل التهمة :

« أعتقد انني أول كاتب سياسي وربما الوحيد في فرنسا منذ الثورة الذي اقترح حاكماً عسكرياً دكتاتوراً ، وحكماً ثلاثياً كوسيلة وحيدة لسحق الحزنة المتأمرين » .

ويستعيد مارا ذكرى :

« سنواته الثلاثة في السجن والعذاب التي تحملها لانقاذ الوطن . هذا غار سهراني وأعماله وشغائيه وآلامه والأخطار التي تعرضت لها . طيب سابعى بينكم كي أتحدى أحقادكم » .

وكان النقاش قصيراً . فقد اضطر الجيروندي إلى قبول القرار الذي اقترحه كوتون حول وحدة الجمهورية وعدم قابليتها للانقسام . وكانت الجيروندي أكثر خبثاً ضد دانتون الذي كان مع ذلك ميالاً إلى الوفاق . وفي ٩ تشرين الأول ١٧٩٢ حل محله في وزارة العدل غارا الفطن . وفي ١٠ منه اضطر دانتون أن يؤدي حساباً عن أعماله ككل وزير يخرج من الوظيفة : وإذا أدى الحساب عن المصاريف غير العادية ، فإنه لم يستطع أن يبرر استعمال ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة مسجلة كمصاريف سرية . فعاد ريبكي في ١٨ تشرين الأول إلى الهجوم . وتعلم دانتون في شروحه واضطر أن يعترف : « أعترف أنه ليس لدينا أوامر صرف قانونية لأكثرية هذه النفقات » . فجهري نقاش جديد في ٧ تشرين الثاني كانت الجيروندي فيه ضارية . وأخيراً رفض المؤتمر أن يبرأ ساحة دانتون الذي كانت نزاعته موضع شك . ومذ ذاك عادت الجيروندي في كل مناسبة إلى الهجوم على دانتون من أجل قضية حساباته : فخرج مجرحاً وقد فقد قيمته السياسية . فظهرت سياسته في الوفاق مستحيلة .

وأطلق لوفيه ممثل لواره اتهام الطمع والدكتاتورية ضد روبسبير بعنف لا مثيل له في ٢٥ تشرين الأول ١٧٩٢ :

« يا روبسبير ... انني أتهمك بجعل نفسك دائماً مروض عبادة ... اني أتهمك بالسيطرة

الدكتاتورية على الجمعية الانتخابية في محافظة باريس بكل وسائل المناورات والرعب . وأتهمك أخيراً بأنك عملت بوضوح إلى الوصول إلى السلطة ... »

وقد رد روبسيير مسبقاً منذ ٢٥ أيلول :

« أنا لا أعتبر نفسي متهماً بل مدافعاً عن قضية الوطنية ... وقد حاربت دائماً الطامعين فأنا بعيد عن أن أكون طماعاً .. »

وردت روبسيير على لوفيه في ٥ تشرين الأول فحمل النقاش إلى ميدانه الحقيقي : فامتدح يوم ١٠ آب والعمل الثوروي :

« كل هذه الأشياء كانت غير شرعية ، غير شرعية كالثورة ، وكسقوط العرش والباستيل ، وكالحرية نفسها . فلا يمكن أن نريد الثورة بدون ثورة » .

فكان ذلك فشلاً جديداً للجيروند . وخرج روبسيير عظيماً من النقاش . وظهر كأنه زعيم الجبل .

وكانت النتيجة الأساسية لهذا الهجوم إقامة الجبل ضد الجيروند نهائياً ، وأثار في الوقت نفسه تأليف حزب ثالث بين الجيروند والجبل هو حزب الصامدين كما سماه كميل ديمولان في مقصورة الوطنيين : «أنهم مضاربون حقيقيون أقاموا أنفسهم بين بريسو وروبسيير كما كان الأب ديسبانياك بين الارتفاع والانخفاض » . واتزعج النواب المستقلون الذين وصلوا من محافظاتهم ممثلين مع ذلك تحفظات ضد البلدية والجبل ، من اتهامات الجيروند المستمرة وانتقاداتها للأحداث الماضية . والفصل اتاكارسيس كلوتس عن الجيرونديين بشكل مسرحي بعد أن تبهم لمدة طويلة ونشر كراساً عنوانه : لا مارا ولا رولان موجهاً ضد أصدقائه القدامى حصراً . وتم تأليف الحزب الثالث في أوائل تشرين الثاني سنة ١٧٩٢ . ولم يعد باستطاعة الجيروند وحدها أن تسيطر على المؤتمر الوطني وقد فقدت رئاسته في ١٦ تشرين الثاني : ففي ذلك اليوم انتُخب رئيساً للجمعية مستقل هو الأسقف الدستوري غريغوار .

وبعد أن عينت المؤتمر أقلية صممت على إنقاذ الثورة والبلاد فلم يكن فيه أي ملكي من أنصار النظام القديم أو الملكية الدستورية . وكذلك لم يتمثل

فبـه الثوار الشعبين أنصار الأيام الثورية وأنصار الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهل العيش للشعب . ولكنهم سيطروا في الأقسام الباريسية التي بفضلها انقادت اليهم في ١٧٩٣ الجمعية نفسها . ولم يكن في المؤتمر أحزاب منظمة بل بالأحرى ميول أبعادها غير واضحة تبعت معسكرين هما الجيرونديون والجبليون : وما جعلهما يتعارضان في الأساس إنما هو المصالح الطبقية .

وكانت الجيرونديون إلى اليمين وهي حزب الشرعية تأنف من الاجراءات الثورية التي اتخذت بلدية باريس المبادرة فيها بعد أن كثر فيها الجبليون والمناضلون في الأقسام . فهي تمثل البورجوازية الملائكة والتجارية والصناعية التي كانت تنوي الدفاع عن الملكية والحرية الاقتصادية ضد التقنين الذي كان يطالب به الثوار الشعبيون . وفي الميدان السياسي استمرت الجيرونديون معادية لكل الاجراءات الاستثنائية التي تتطلبها السلامة العامة . لقد فجرت الحرب ولكنها امتنعت عن كل الوسائل الضرورية لربحها . وطالبت الجيرونديون بمساندة السلطات المحلية التي تسيطر عليها البورجوازية المعتدلة ، ورفضت مركزية السلطة وخضوع الادارات الوثيق . وفي المجال الاقتصادي تعلقت الجيرونديون المرتبطة ببورجوازية الأعمال غير واثقة بالشعب ، بحرارة ، بالحرية الاقتصادية وحرية المشاريع والربح وظهرت معادية للتنظيم والتسمير والمصادرة وتداول النقد الورقي الالزامي وهي إجراءات كان الثوار الشميون بالمقابل من أنصارها . وأحس الجيرونديون بتراجع غريزي أمام الشعب وقد اعتبروه عاجزاً عن الحكم بعد أن غمرهم الشعور بالتسلسل الطبقي في المجتمع الذي كانوا ينوون المحافظة عليه وتثبيتته معتبرين حق التملك حقاً طبيعياً خالداً معتمدين كل الاعتماد مصالح البورجوازية الملائكة . فقد احتفظوا بالاحتكار الحكومي لطبقهم .

وكان الجبل إلى اليسار يمثل البورجوازية المتوسطة والطبقات الشعبية من حرفيين وحائوتين ومستهلكين يتألمون من الحرب ونتائجها ومن غلاء المعيشة والبطالة وعجز الأجور . وقد فهم الجبليون وهم الخارجون من البورجوازية

وضع فرنسا المتأزم يفترض حلولاً غير عادية لا يمكن أن تكون مجدية إلا بمساندة الشعب . ولذلك عقدوا تحالفاً مع الثوار الشعبيين الذين قلبوا العرش وارتفعوا إلى الحياة السياسية بواسطة الانتفاضة . وبما أنهم واقعيون لأنهم أقرب إلى الشعب وحاجاته فقلما اعتنقوا النظريات وعرفوا كيف يقدمون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . وكانوا مستعدين أن يلجأوا إلى تحديد الملكية الخاصة والحرية الفردية في سبيل مصلحة الشعب الذي هو عضد الثورة الصادق . ولما كان زعماء الجبل هم في أكثريتهم من نواب باريس ، فانهم على اطلاع تام على دور شعب العاصمة العامل في ثورة ١٧٨٩ الأولى وكذلك على دوره في الثورة الثانية في ١٠ آب . فانتفضوا ضد ادعاءات الجيرونديين الذين أرادوا ، في غمرة خوفهم من الجماهير الثورية ، أن يجعلوا من باريس المحافظة ٨٣ بتأثيرها لا يختلف عن تأثير بقية المحافظات الأخرى ، على نحو ما طالب به لاسورس في ٢٥ أيلول ١٧٩٢ .

وقد كتب بريسو في تشرين الأول ١٧٩٢ في ندائه إلى جميع الجمهوريين في فرنسا فنعت اليعاقبة والجبليين « بالفوضويين الذين يقودون مجتمع باريس ويحرقونه » :

« إن الفوضويين هم أولئك الذين يريدون تنظيم كل شيء ، الملكيات ، الرقابية ، أسعار المواد الغذائية ، والخدمات المختلفة التي تقدم للمجتمع » .

وقد ردّ عليه روبسبيير مسبقاً في العدد الأول من «رسائل إلى من يمثلهم» في ٣٠ أيلول ١٨٩٢ :

« لقد تم القضاء على الملكية وزال الاشراف والاكليروس وبدأ حكم المساواة » .

وهاجم الوطنيون الكذبية :

« الذين لا يريدون أن يقيموا الجمهورية الا لأنفسهم والذين لا ينوون أن يحكموا الا لمصلحة الأغنياء والموظفين العامين » .

وأقام مقابلهم الوطنيون الحقيقيين « الذين سيحاولون تأسيس الجمهورية على مبادئ المساواة والمصلحة العامة » .

فحاول الزعماء الجبليّون وعلى الأخص اليعاقبة، إضفاء محتوى وضعي كفيل بتوحيد الجماهير الشعبية ، على الواقع القومي . وكان تطوّر سان جوست معتبراً في هذا المجال . فقد كتب سان جوست ، وهو لم يتمحّر بعد من تأثير مونتسكيو ، في روح الثورة ودستور فرنسا :

« لا يقوم وطن حيث لا يوجد قانون . فلذلك لا وطن للشعوب التي تعيش تحت نير الاستبداد ، الا وطن احتقار الأمم الأخرى وكراميتها » .

لقد تخطّى سان جوست هذا الموضوع السخيف في القرن الثامن عشر وهو ذاتية الوطن الحرة ، فوحّد بين الوطن والسعادة في ذات واحدة، في خطابه عن المواد الغذائية في ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ ، دون أن يكون ذلك ابتكاراً موقفاً : « لا وطن لكل شعب غير سعيد » . ولكنه يذهب أبعد من ذلك عندما يشير ، في سبيل تأسيس الجمهورية ، إلى ضرورة « إخراج الشعب من حالة الشك والبؤس التي تفسده » . فقد قال لأعضاء المؤتمر قاضحاً « إصدار النقد الورقي بدون نظام » : « تستطيعون في برهة أن تمنحوا الشعب الفرنسي وطناً » . ويتم ذلك بإيقاف مساوئ التضخم النقدي ، وتأمين عيش الشعب وبالتالي « احكام الربط بين سعادته وحرية » . وكان روبسبير أشد وضوحاً في ٢ كانون الأول ١٧٩٢ في خطابه عن الاضطرابات الناجمة عن نقص القمح في أور اي لوار ؛ فأخضع حق الملكية لحق الوجود . وبذلك أرسى الأساس النظري لأمة تشمل الجماهير الشعبية .

« ان أصحاب النظرية لم يمتدوا المواد الأكثر ضرورة للحياة إلا كلمة عادية . فلم يقيموا أي فرق بين تجارة الحبوب وتجارة الأنديفو . وقد أكثروا من البحث في تجارة الحبوب مما في عيش الشعب ... لقد أقاموا اعتباراً كبيراً لفوائد التجار والملاكين واعتبروا حياة الناس لا شيء تقريباً ... ان أول الحقوق هو حق الحياة . والقانون الاجتماعي الأول هو بالتالي القانون الذي يؤمن لجميع أعضاء المجتمع وسائل العيش . وكل القوانين الأخرى مرتبطة بهذا القانون ... »

ولكن بينما كانت ضرورات الحرب ومعناها القومي تدفع الجبليين نحو

الثوار الشعبيين ، كانت روحهم الطبقيّة تبعدهم عنهم الجيرونديين أكثر من أي وقت مضى وقد تقوقعوا في متناقضاتهم . لقد أعلنت الجيروندي الحرب . ولكنها كانت تخشى أن ينتهي اللجوء إلى الشعب الضروري لمحاربة الأرستوقراطية والتحالف ، إلى تعطيل ازدهار الملاكين . فرفضت كل تنازل . وفي ٨ كانون الأول ١٧٩٢ ، أعاد رولان حرية تجارة الحبوب ، بعد أن فضح باربارو أولئك « الذين يريدون قوانين معادية للملكية » . وفي ١٣ آذار ١٧٩٣ ، أشار فيرنو بقوة أكبر أيضاً إلى الأسس الطبقيّة للسياسة الجيرونديّة فاضعاً المفاهيم الشعبيّة في موضوع الحرية والمساواة . « ليست المساواة ، بالنسبة للإنسان الاجتماعي ، سوى المساواة في الحقوق » . وتابع فيرنو : « وهي ليست المساواة في الثروات أكثر مما هي المساواة في الضرائب والقوى ، والفكر والنشاط والصناعة والعمل ... » . وبذلك تشديد على إبقاء الأولوية للملكية والثروة . انه حنين جيروندي لتنظيم الأمة بموجب القدرة على الدفع ؟ ... وعلى الأقل انه شك في الشعب .

لقد ارتدت المنافسة بين الجيروندي والجبل اذاً مظاهر صراع طبقي . لا ريب في أن أكثرية الجبلين كانت من أصل بورجوازي كاجيرونديين . ولكن ضرورات الدفاع القومي والثوري فرضت عليهم سياسة لمصلحة الجماهير . وهي سياسة ملائمة للمبادئ لدى البعض ، وظرفية لدى الآخرين . والارهاب الذي قبل به الجبل وجعله مشروعاً لم يكن حسب رأي ماركس « سوى طريقة شعبية للتخلص من عدويّ البورجوازية : الحكم المطلق والاقطاعية » . وعن ذلك كان مقدراً أن ينجم إنقاذ الثورة البورجوازية . إنها معضلة معقدة . والمهم بادئ الأمر تحديد وضع البورجوازية الجبلية الاجتماعي وهي أغلب الأحيان البورجوازية الرفيعة التي يمثلها أحسن تمثيل رجل مثل كامبون رجل المال في المؤتمر ، المتحالف مع الجبل . أهى السياسة التي تجعل من الضرورة فضيلة ؟ إنهم بورجوازيون متصلبون بالأحرى ويفرضون كل حل وسط ولا يتكفون للأمة ولطبقتهم أي حظ في الخلاص ما عدا النصر . وقد قبلوا

مستلزمات هذه السياسة . وهم بورجوازيون متصلبون أيضاً لأنهم ، بعد أن استفادوا من الثورة وعلى الأخص من بيع الأملاك القومية ، وأدركوا أنهم يخسرون كل شيء لدى عودة هجومية من الأرستوقراطية ، تعب بعض منهم بسرعة من إجراءات القمع والارهاب . أمثال دانتون والمتساعين . ولذلك فُرضت سياسة الدفاع القومي والثوري على المؤتمر من الخارج . على يدي اليقظة والثوار الشعبيين . ومما لا ريب فيه أن العنصر القائد كان من هذا التحالف الذي اعتمدت عليه الحكومة الثورية أي البورجوازية المتوسطة التي جسدها روبسبير . فقد كانت اللحمة الضرورية بين قوى الشعب الثائر الحية وبين الفئة البورجوازية التي تنوي دفع الثورة إلى نهايتها . ولم يتم هذا الوضع دون مناقشات . وبمقياس واسع هي تطل الفشل النهائي لسياسة روبسبير . فهي تنجم عن الوضع الاجتماعي لهذه البورجوازية اليقظية المتوسطة التي يمثلها النجار دوبلي ، الذي ينزل روبسبير في ضيافته أحسن تمثيل ، وهو اليقظي المتصلب . ومع أنه يفوض بحكم أصله إلى أعماق عالم العمل فهو بتلقى دخلاً من أجور بيته لا يقل عن عشرة إلى ١٢ ألفاً من الليرات . لقد كان دوبلي في الحقيقة متعهد نجارة ميسوراً جداً . فهو يحسد التعقيد اليقظي .

وأخيراً وسط المؤتمر : كان يتألف من كتلة عاتمة من الجمهوريين الصادقين المصممين على الدفاع عن الثورة وهي السهل أو المستنقع . وكان هؤلاء الرجال يخشون الجماهير الشعبية في أعماق نفوسهم لأنهم يمثلون البورجوازية وهم أنصار الحرية الاقتصادية . وبما أنهم جمهوريون صادقون بدا لهم من المستحيل أن يقطعوا العلاقة مع الشعب الذي قام بيوم ١٤ تموز و ١٠ آب طالما لا تزال الثورة في خطر . فقبلوا في النهاية الإجراءات التي يطلبها ولكن بصفة مؤقتة ، إلى أن يتم النصر . فمالوا في بادئ الأمر إلى الجيرونديين . غير أن موقفها الحاقق وعجزها عن تلافي الأخطار كل ذلك جعلهم يبتعدون عنها . والبعض منهم تحالف مع الجبل وسياسته في سبيل السلامة العامة أمثال

باربر ، وكامبيون وكارنو ولينده. وتألف من هذه الكتلة حزب ثالث توضحت أطُرُهُ في تشرين الثاني ١٧٩٢ وقبل في النهاية قيادة الجبل القادر وحده على تأمين سلامة الثورة .

٢ - محاكمة لويس السادس عشر (تشرين الثاني ١٧٩٢ - كانون الثاني ١٧٩٣)

لقد أرهقت محاكمة لويس السادس عشر فئات المؤتمر وجعلت الصراع حتمياً بين الجيروندي والجبل .

ولم تتأخر إحالة الملك على الاتهام . ولم يبدُ على الجيروندي أي إسراع فرغبتها الحفية كانت تأجيل المحاكمة . وكان دانتون يقول : « إذا أُحيل على المحاكمة يموت » . وكان المؤتمر في الواقع مجبراً على إعلانه مجرمًا تحت طائلة الحكم على يوم ١٠ آب. فبعد أن أُلقي القبض عليه في ١٦ تشرين الأول ١٧٩٢ درست لجنة التشريع الطريقة التي يجب إتباعها لمحاكمته ، مدة طويلة . وفي ٧ تشرين الثاني قدم ميله تقريراً متيناً يخصص إلى تقرير إمكانية محاكمة لويس السادس عشر أمام المؤتمر . وبدأ النقاش حول هذا التقرير . وبينما كان زعماء الجيروندي يتحاشون اتخاذ موقف وضع سنان جوست النقاش في المستوى السياسي بخطابه في ١٣ تشرين الثاني :

« ان الرجال الذين سيحاكمون لويس عليهم هم أنفسهم أن يؤلفوا جمهورية . ومن يملقون بعض الأهمية على عقاب عادل للملك لن يؤسسوا أبداً جمهورية ... أما أنا فلا أرى حلاً وسطاً : فهذا الرجل يجب أن يملك أو أن يموت ... ولا يمكن أن يحكم ببراعة ... فهذا أمر واضح الجنون . فكل ملك هو مفتصب ومستبد » .

فلويس السادس عشر ليس مواطناً عادياً بل هو عدو وأجنبي . فمن واجب المؤتمر أن يحاربه أكثر مما يحاكمه .

« انه جلاء للباستيل وتانسي ، وشان دي مارس وتورتي ، والتويلري . فأي عدو وأي أجنبي أضربكم مثله ؟ » .

وقد أثبت اكتشاف خزانة الحديد ، وهي مخبأ سري محفور في جدار القصر بناء على أوامر لويس السادس عشر ، والأوراق التي تحويها ، في ٢٠ تشرين الثاني ١٧٩٢ ، اتصالات الملك السرية مع العدو . فجعل تأجيل المحاكمة أمراً مستحيلاً . وفي ٣ كانون الأول استعاد روبسبير نظرية سان جوست :

« ليس الملك متهماً على الإطلاق ولستم أنتم حكماً . وليس من حقكم أن تصدروا حكماً على رجل أو لمصلحته بل ان تتخذوا اجراءات سلامة عامة وان تمارسوا عملية عناية الية قومية » .

والحكم على الملك بالاعدام قد شدد من قوة الجمهورية الوليد .

« ان اقتراح محاكمة لويس السادس عشر بأي طريقة كانت هو الرجوع الى الدكتاتورية الملكية والدستورية . انها فكرة معاكسة للثورة لأنها يجد ذاتها ، إحالة الثورة نفسها على المحاكمة » . ورغم مناورات الجيرونديين عيّن المؤتمر في ٦ كانون الأول ١٧٩٢ لجنة مكلفة باعداد « قرار الاتهام في جرائم لويس كابيت » .

بدأت محاكمة الملك في ١١ كانون الأول ١٧٩٢ بقراءة قرار الاتهام الذي اعدّه لئده وهو تاريخ 'سلطات فيه الأضواء على إجرام لويس السادس عشر في سائر عهود الثورة العvisية . وفي ٢٦ كانون الأول قرأ « دوسيز » محامي الملك دفاعاً لبقاً ووجدانياً عن نظرية الحصانة الملكية التي أعلنها دستور ١٧٩١ . وسحاول الجيرونديون تخريجاً جديداً لانتقاد الملك بعد ان عجزوا عن منع المحاكمة فطالبوا باللجوء الى الشعب . وأوضح فيرنيو ان دستور ١٧٩١ قد منح الحصانة للملك . والشعب وحده يستطيع ان يسحب هذه الحصانة من الملك . وفي ٢٨ كانون الأول ١٧٩٢ ردّ روبسبير ففضح الخطر الذي تتعرض له البلاد من جراء اللجوء الى الشعب ودعوة المؤتمرات الأولية . ان ذلك يعني « بلبلة الجمهورية دون جدوى » . واعاد روبسبير إلى الأذهان البرهان الذي عرضه في اوائل كانون الثاني ١٧٩٣ في رسالته الى منتخبيه « عن سيادة الشعب ونظام اللجوء إليه في محاكمة لويس كابيت » :

« لقد اصدر الشعب حكمه مرتين على لويس :

- ١) عندما حمل السلاح لانتزاعه عن العرش وطرده ..
- ٢) عندما فرض عليكم واجباً مقدساً وهو ان تحكموا عليه بطريقة باهرة في سبيل سلامة الوطن وجعله مثلاً للعالم ..
- فما هو تعريض الدولة للأخطار في أزمة حكومية على طريق الولادة ، والعدو المتحالف ضدنا يقترب، ان لم يكن في إرادة اعادتنا الى الحكم الملكي بواسطة الفوضى والانشقاق ؟ «
- وُعرضت محاكمة الملك على النقاش في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٣ . وفي ذلك اليوم حدد المؤتمر الأسئلة الثلاثة التي ينبغي ان يجيب عنها النواب :
- « هل لويس كابيت مجرم بالتآمر ضد الحرية العامة وبالحيانة ضد السلامة القومية ؟ هل يصار الى استفتاء لشعب حول الحكم الذي سيصدر ؟ ما يكون الحكم الذي سيصدر بحق لويس ؟ » .
- لقد جرى التصويت على الادانة باجماع كبير باستثناء بعض الممتنعين . وتم رفض استفتاء الشعب بـ ٤٢٦ صوتاً مقابل ٢٧٨ . لقد اندحرت الجيرونديين . وصدر حكم الاعدام بـ ٣٨٧ نائباً مقابل ٣٣٤ خلال عملية تصويت طويلة بالمناداة على الاسماء . وبدأت العملية في مساء ١٦ كانون الثاني ولم تنتهِ إلا بعد ٢٤ ساعة . وقد صوتت ٢٦ نائباً على الموت مع وقف التنفيذ . وفي ١٨ كانون الثاني جرى التصويت على موضوع وقف التنفيذ : فرُفض بـ ٣٨٠ صوتاً ضد ٣١٠ . وردّ بارير على الجيرونديين فأوضح أن وقف التنفيذ يُطيل أمد الانقسامات الداخلية ويجعل الثورة في حالة ضعف أمام العدو الخارجي .
- وأُقر تنفيذ حكم الإعدام بالملك ، في ٢١ كانون الثاني ١٧٩٣ ، احساساً عميقاً في البلاد كما أثار الهول في أوروبا . وتم تنفيذ الاعدام في ٢١ كانون الثاني الساعة الحادية عشرة في ساحة الثورة وسط حشد كبير من القوات ومساعدة ضخمة من الشعب . وعشية التنفيذ ذبح « باريس » أحد افراد الحرس الملكي القديم ، لوبيليتيه دي سان فارجو أحد ممثلي الشعب ، وكان هذا العمل يائساً ومعزولاً وعاجزاً لم يفعل سوى زيادة تشبث اكثرية المؤتمر في سياستها ، وتقديم أول « شهيد حرية » للثورة .

لقد أصاب موت الملك الملكية في صميم نفوذها التقليدي والديني تقريباً :
لقد نُفذ حكم الاعدام بلويس السادس عشر كرجل عادي . وبذلك تم القضاء
على حكم الحق الالهي . فقد قطع المؤتمر الجسور خلفه . فأعلنت أوروبا على
على قتلة الملك حرباً لا هوادة فيها . وبلغ الصراع ذروته بين فرنسا والثورة
وبين أوروبا والنظام القديم ، بين الجبلين والجيرونديين الذين عملوا كل شيء
في سبيل إنقاذ الملك .

إن تنفيذ الاعدام بلويس السادس عشر جعل في الواقع سياسة الترضيات ،
التي مارسها الجيروندي حتى هذا التاريخ ، مستحيلة .

فبينما كانت تجري المحاكمات ، لم تنقطع عن تقديم براهين عن السياسة
الخارجية . فقد أعلن بريسو : « نحن لا نرى أوروبا كفاية في نقاشاتنا » .
وعلى ذلك ردّ روبسبير في ٢٨ كانون الأول ١٧٩٢ : « إن النصر سيقدر
هل أنتم متمردون أو محسنون للبشرية » . وكان الجيرونديون يبغون تطويق
الصراع مع أوروبا بضراوتهم في الدفاع عن الملك . وبذلك انحازوا ، بشعور
أو بغير شعور منهم ، إلى الحل الوسط مع الأرستوقراطية . وهو موقف
بعيد عن المنطق من قبل رجال روجوا لحرب الدعاية في تشرين الثاني .
ويموت الملك لم يترك الجبل للأمة مخرجاً آخر غير النصر . وقد كتب لوبا
نائب با دي كاله في ٢٠ كانون الثاني ١٧٩٣ :

« ما نحن قد انطلقنا ، فقد قطعت الطرق خلفنا . وينبغي أن نسير إلى الأمام شتاً أم
أبناً . وفي هذا الوقت على الأخص يمكننا القول : إما الحياة بحرية أو الموت » .

ثانياً — الحرب والتحالف الأول

(أيلول ١٧٩٢ — آذار ١٧٩٣)

بعد فالمي ببضعة أسابيع ، حمل النصر جيوش الجمهورية إلى الألب والرين .
واذ ذاك طرحت معضلة مصير البلدان المحتلة : فهل تحررت ؟ هل أصبحت

بلاداً مفتوحة ؟ وسرعان ما حولت ضرورات السياسة ومنطق الحرب ،
التحرر إلى فتح .

١ - من الدعاية الى الالحاق (ايلول ١٧٩٢ - كانون الثاني ١٧٩٣)

ان الاستيلاء على ضفة الرين اليسرى وعلى السافوا ونيس ، طرح على المؤتمر
معضلات تردد بعض الوقت في حلها .

وفي ٢٩ ايلول ١٧٩٢ دخل جيش فار ، بقيادة أنسلم إلى نيس . وفي
الوقت نفسه حرر مونتسكيو السافوا وسط حاسة شعبية عارمة . وكتب
إلى المؤتمر في ٢٥ ايلول : « ان شعب الأرياف والمدن يهرع إلى لقائنا . وقد
زرع العلم المثلث الألوان في كل مكان » .

واستولى كوستين على سبير في ٢٥ ايلول ، وعلى وورمس في ٥ تشرين
الأول ، وعلى ماينس في ٢١ ، وفرانكفورت بعد يومين من ذلك .

وفي نفس الوقت تم الاستيلاء على بلجيكا . وبعد فالمي اضطر النمساويون
أن يرفعوا الحصار عن مدينة ليل في ٥ تشرين الأول . وفي ٢٧ دخل ديوريز
بلجيكا ، من فالانسين إلى مونس مع ٤٠٠٠٠ رجل ، وهو أفضل جيش
فرنسي مؤلف على الأخص من فرق القتال . وفي ٦ تشرين الثاني ١٧٩٢ هاجم
امام مونس حول قرية جيبس التي استولى عليها عنوة . فانسحب النمساويون
المغلوبون . وفي ١٤ تشرين الثاني أدخلوا بروكسل وفي ٣٠ أنفرس . وخلال شهر
تم طردهم من بلجيكا حتى الروير . وأحدثت قرية جيبس شعوراً عميقاً في
أوروبا . لم تكن فالمي سوى مقدمة بسيطة . أما جيبس فكانت أول معركة
كبيرة تقوم بها جيوش الثورة وترجحها .

وفي تشرين الثاني أعلنت حرب الدعاية التي تحدت أوروبا الملكية . فطالب
سكان نيس وسافوا ورينانيا بالحاقهم عملياً بفرنسا . وتردد المؤتمر . وفي ٢٨
ايلول ١٧٩٢ ، استمع إلى قراءة رسالة مونتسكيو : سكان السافوا يطلبون
أن يؤلفوا المحافظة الـ ٨٤ . فصرخ كميل ديولان : « ينبغي أن نخشى

التشبه بالملوك بربط السافوا بالجمهورية . فقاطعه دي لأكروا : « من يدفع نفقات الحرب ؟ » وكان الجيرونديون أنفسهم منقسمين . وعندما حول أنسلم كوتية نيس إلى بلدية لأمه لاسورس على ذلك في تقريره في ٢٤ تشرين الأول : « ان فرض القوانين معناه الفتح » . وكان يدفع إلى العمل حزب قوي مؤلف من اللاجئين الأجانب العديدين الناشطين على الأخص في نادي الكورديليه : وهم من رينانيسا وبلجيكا ولييج وهولاندا وسويسرا وجنيف في النادي الهيلفيتي ومن السافوا في نادي جوقة اللوبروج . وهي مجموعة متنوعة اشتهر فيها اناكارسيس كلوتس وهو من الرعايا البروسيين ونائب الواز في المؤتمر ، « وخطيب الجنس البشري » وكلافير صاحب بنك من جنيف ودي كوك صاحب بنك من هولاندا وبرولي صاحب بنك من بلجيكا ويظن انه ابن غير شرعي للوزير الأول النمساوي كونيتز .

وفي ١٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ تبنى المؤتمر بحماسة القرار الشهير :

« يعلن المؤتمر الوطني باسم الأمة الفرنسية انه سيمنح الأخوة والعون لجميع الشعوب التي تريد استرجاع حريتها وتكلف السلطة التنفيذية اعطاء الجفرالات الأوامر الضرورية لمساعدة هذه الشعوب والدفاع عن المواطنين الذين ائمنوا أو يمكن أن يتعرضوا للاهانة من أجل قضية الحرية » .

وكان المؤتمر يميل إلى إقامة الجمهوريات الأخوات المستقلة . فواجه إذ ذاك بريسو وهو رئيس اللجنة الدبلوماسية في ٢١ تشرين الثاني حزاماً من الجمهوريات . وفي ٢٦ كتب رسالة إلى الوزير سيرفان :

« لن تكون حريتنا ابدأ في أمان طالما بقي بوربون على العرش . فلا سلام مع آل بوربون » . وبعد ذلك : « لن تكون في مأمن إلا عندما تشتعل أوروبا وأوروبا كلها » . وبشر غريغوار بأوروبا بدون حصون ولا حدود . فقد أقامت الثورة المتحررة من نفسها حامية للشعوب المضطهدة . وخرجت حرب الالحاق بطبيعته الحال من حرب الدعائية . فقد أخذ المؤتمر على نفسه حماية الشعوب بدعوته إياها إلى التمرد . وأية حماية أفضل من

اللاحاق ؟ وهنا تشابكت اعتبارات عديدة . وقبل كل شيء اعتبارات السياسة العليا : فارتدت الحرب والدعاية المطامع القومية . وخيمت الجيوش الفرنسية على الألب وعلى الرين . وبدأ أن الهدف المطلوب هو الاستيلاء على الحدود الطبيعية . وحسب رأي بريسو « لا ينبغي أن يكون للجمهورية الفرنسية حدود غير الرين » . وكذلك قال بريسو في ٢٦ تشرين الثاني :

« لا تستقر حريتنا الا إذا تراجعت حواجزنا إلى الرين ، وإذا لم تعد اليربني تفصل الا بين شعوب حرة » .

كانت الدعاية ترتبط باللاحاق ارتباطاً لا انفصام فيه . وتدخلت في الموضوع اعتبارات أكثر دقة . فالحرب تكلف غالباً . فكيف العمل لاعاشة الجيوش في البلاد المحتلة ؟ فكان أنسلم في نيس ومونتسكيو في سافوا ، وديمورييز في بلجيكا يحاولون أن يطلبوا أقل ما يمكن من الشعوب بينما كانت إعاشة جيش كوستين في رينانيا مفروضة على البلاد . وامتنع المؤتمر عن حسم الموضوع حتى تشرين الثاني في ١٧٩٢ . وفي ١٠ كانون الأول طرح كامبون ممثل هيرولت وعضو اللجنة المالية ، المعضلة بقسوة :

« تزداد الحرب مدعاة للغراب بمقدار ما يزداد تقدمنا في البلاد العدو وعلى الأخص مع مبادئنا في الفلسفة والدخاء .. ويشاع دون انقطاع أننا نحمل الحرية إلى جيراننا . ونحمل اليهم أيضاً نقدنا المعدني وموننا فهم لا يقبلون نقدنا الورقي » .

وعجلت صموبات سياسة الدعاية ، وضرورات الحرب ، بالتطور . فبينما كانت السافوا تلغي النظام القديم وتطلب اللاحاق ، كانت أكثرية السكان في بلجيكا ورينانيا تظهر حماسة أقل . وأخيراً تغلبت الاعتبارات المالية .

وفي ١٥ كانون الأول ١٧٩٢ أقام القرار المتخذ بنسأ لطلب كامبون ، إدارة ثورية في البلاد المفتوحة . فقد وضع حجزاً على أملاك الاكليروس وأعداء النظام الجديد لتكون بمثابة كفالة للنقد الورقي . لقد زال العشر كما زالت الحقوق الاقطاعية وحلت ضرائب ثورية على الأغنياء محل الضرائب القديمة . والادارات الجديدة ينتخبها وحدهم أولئك الذين يقسمون بين الولاء

للحرية . « فالحرب للقصور والسلام للأكواخ » ذاك هو رأي كامبون في تقريره: « كل ما هو امتياز وكل ما هو ظلم ينبغي أن يعامل معاملة الأعداء في البلاد التي ندخلها » .

فينبغي بالتالي على الشعوب المفتوحة أن تتقبل دكتاتورية فرنسا الثورية. وتطبيق قرار ١٥ كانون الأول يفرض استعمال القوة . وجلبت هذه السياسة عداءً سريعاً إذا استثنينا أقلية ثورية صلبة . وعلى هذا النحو اكتسب المؤتمر في بلجيكا عداء قسم من الشعب بمصادرته أملاك الكنيسة دون مراعاة .

فأضحى الالحاق السياسة الوحيدة الممكنة لتحاشي الثورة العاكسة في البلدان المفتوحة . ففي ٢٧ تشرين الثاني ، وبناءً على تقرير غريغوار ، قرر المؤتمر إلحاق السافوا بالتصويت بالاجماع باستثناء صوت واحد . فقد أعاد المقرر إلى الأذهان سيادة الشعب (وفي ٢٢ تشرين الأول عبّر مؤتمر اللوبروج القومي المجتمع في شانبييري ، عن أمله أن يجتمع في فرنسا ، بعد إزالة النظام القديم) وجغرافية فرنسا والسافوا ومصالحها المشتركة . فاجتمعت نيس بموجب قرار ٣١ كانون الثاني ١٧٩٣ . وفي ذلك اليوم طالب .دانتون بالحاق ببلجيكا وصاغ بوضوح سياسة الحدود الطبيعية :

« أقول انه لمن العبث الخوف من اعطاء الجمهورية مدى أوسع . فان حدودها قد أقرتها الطبيعة . وسوف نبلغها كلها من أربع زوايا الأفق : من جانب الرين ، ومن جهة المحيط ، ومن جانب الألب . هناك ينبغي أن تنهي حدود جمهوريتنا » .

ففي بلجيكا جرى التصويت على الاتحاد مع فرنسا مدينةً مدينةً وإقليماً إقليماً خلال شهر آذار ١٧٩٣ . وفي رينانيا وافقت جمعية مجتمعة في ماينس في ١٧ آذار على الالحاق فصدّقه المؤتمر في الحال . وفي ٢٣ آذار أخيراً جرى إلحاق أسقفية مدينة بال القديمة بدورها وتحولت إلى محافظة « المون تيريبيل » . وفي هذا التاريخ قام التحالف وعمت الحرب وظهرت طلائع الخذلان . وقد ارتبط مصير الجيروندي وسياستها ارتباطاً شديداً بمصير جيوش الجمهورية بقوة الأمر الواقع .

٢ - قيلم التحالف الأول (شباط - آذار ١٧٩٣)

كانت الدعاية الثورية والفتوحات الفرنسية تهدد مصالح دول الحكم الملكي. فجهاء الرد على ذلك بعقد تحالف عام ضد الأمة النائرة . وأول قطعة وقعت كانت مع انكلترا . فبعد فتح بلجيكا بدأت الحكومة الانكليزية بقيادة « بت » تتحول تدريجياً عن سياسة الحياد . وفي ١٦ تشرين الثاني ١٧٩٢ أعلن المجلس الفرنسي التنفيذي حرية مداخل الأيسكوت دون الاهتمام بمعاهدة مونستر التي أغلقتها . وهو حجة جديدة لأفصار الحرب في انكلترا . وأكمل القرار ، الذي يمد بمساعدة الشعوب النائرة ، إغضاب القادة الإنكليز . فضاغف بت الإجراءات العدائية . فأعلن بلاط لندن الحداد لدى علمه بخبر اعدام لويس السادس عشر . وتلقى السفير شوفلان أمراً بمغادرة البلاد في ٢٤ كانون الثاني ١٧٩٣ . وفي أول شباط أعلن المؤتمر الحرب على انكلترا وهولاندا معاً بناء على تقرير بريسو . وتنتج الخلاف في قسم كبير منه من تصادم المصالح الاقتصادية . فمدينة لندن ، التي كان بت ناطقاً باسمها ، لم يكن في مقدورها أن تتحمل وقوع مدينة أنفريس في يد الفرنسيين . ورأى المؤتمر من جهة أخرى ، في الحرب ضد هولاندا ، وسيلة لتحقيق عملية مالية مثمرة بوضع يدها على بنك أمستردام . وعلى الأخص قد تفاقمت المنافسة التجارية والبحرية والإستعمارية بين فرنسا وإنكلترا ، في نهاية النظام القديم . وكان كثير من قادة الاقتصاد أو السياسة يخشون على فرنسا من المنافسة الانكليزية ، وكانت فرنسا مرتبطة بالبحرية الإنكليزية لنقل البضائع الى ما وراء البحار . وقد تأكدت لجنة التجارة في المؤتمر حين ذلك في تقريرها في ٢ تموز ١٧٩٣ . ولم يمد الصراع الذي بدأ بين فرنسا وإنكلترا حرباً بين ملك وملك بل في كثير من الوجوه بين أمة وأمة في سبيل السيطرة السياسية والاقتصادية معاً .

ولم تتأخر الحرب الشاملة . ولم يكن تنفيذ الاعدام بالملك سوى حجة

لانكلترا : وقد كان سبباً أكثر جدية للحرب مع اسبانيا حيث الشعور الملكي
ما زال حياً

فبعد ٢١ كانون الثاني رفض غودوا الوزير الأول أن يستقبل بورغوانغ
المكلف بالأعمال الفرنسية الذي غادر مدريد في ٢٢ شباط . وفي ٧ آذار
صوت المؤتمر على الحرب مع اسبانيا في جوٍّ من الحماسة والهتاف . وأعلن
بارير : « أن عدوياً بزيادة لفرنسا ليس سوى نصر آخر للحرية » . وتبعت
ذلك القطيعة مع أسياذ ايطاليا : مع البابا بعد أن دُبح باسفل وهو موظف
دبلوماسي فرنسي ، في ١٣ كانون الثاني في مظاهرة حُرّض عليها الاكليروس .
ثم مع نابل وتوسكانا واخيراً مع البندقية . وإذا استثنينا سويسرا والدول
السكندينية ، فان فرنسا وجدت نفسها في حرب مع أوروبا كلها . وأعلن
بريسو : « عليكم الآن أن تحاربوا جميع طغاة أوروبا على الأرض وفوق
البحر » .

ومع أن أكثر الدول الأوروبية كانت في حالة حرب مع فرنسا فانها لم
تكن متحدة . وقد أقامت انكلترا التحالف بارتباطها على التوالي مع جميع
الحاربين بواسطة سلسلة من المعاهدات من آذار إلى أيلول ١٧٩٣ . وهكذا
نشأ بالتدريج التحالف الأول الذي كانت انكلترا روجه .
ولم يكن في استطاعة الثورة أن تعتمد إلا على ذاتها . على أن الجيرونديين
تعدّ للحرب . فقررت انتصارات الحلفاء مصيرها .

ثالثاً — أزمة الثورة (آذار ١٧٩٣)

ما كادت فرنسا الثورة تعلن الحرب على أوروبا الملكية حتى وجدت
نفسها في خطر قاتل : فقد تجمعت وتآلفت نتائج التحالف الأجنبي والانكسار
العسكري والثورة الأرستوقراطية المعاكسة والحرب الأهلية والأزمة

الاقتصادية والوثبة الشعبية ، وبلغت الأزمة ذروتها وجعلت الصراع بين الجيرونديين والجبليين أمراً لا مفر منه .

١ - غلاء المعيشة والوثبة الشعبية

ان الأزمة الاقتصادية والاجتماعية هي المظهر الأول لهذه الأزمة العامة التي أصابت الثورة وكادت الجمهورية أن تنهار بسببها في ربيع ١٧٩٣ . لقد استمرت منذ أوائل عهد المؤتمر وزادتها خطورة سياسة الجيرونديين السلبية ، التي لم تهتم إلا بالدفاع عن امتيازات الطبقات الملاك . فقد اعتمدت الجيرونديون على استثمار البلاد المفتوحة لحل الأزمة الاقتصادية . ولكن خلل حسابها اتضح بسرعة . لقد ازدادت الأزمة المالية سوءاً بسبب إصدارات النقد الورقي الجديد المستمرة التي نتج عنها ارتفاع سريع في تكاليف المعيشة . وقد نصح سان جوست في خطابه يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ ، بإيقاف الإصدارات وتحسين المالية وهو العلاج الوحيد للنبل . « بما أن عيب اقتصادنا هو هذا الفيض من النقد الورقي ، فعلينا أن نتوقف عن زيادته كي لا يزيد في انخفاض قيمته . وينبغي علينا أن نصدر أقل ما يمكن من النقد . ولكي نتوصل إلى ذلك ينبغي أن نخفف أعباء الخزينة العامة إما بإعطاء الأراضي لدائنينها وأما بدفع مبالغ سنوية لتسديدهم دون زيادة في النقد الورقي » .

فلم يصنع أحد لسان جوست . وتابع كامبون ، الذي يدير اللجنة المالية ، سياسة التضخم النقدي . ففي أوائل تشرين الأول ١٧٩٢ ارتفعت كمية النقد الورقي المتداول إلى ما يقارب مليارين . فقرر كامبون في ١٧ تشرين الأول إصداراً جديداً رفع الكمية إلى مليارين وأربعمائة مليون . واستمر انخفاض النقد الورقي وازداد خطورة بسبب إعدام الملك والحرب العامة . وكانت قيمته في أوائل كانون الثاني ما تزال ٦٠ إلى ٦٥ ٪ من قيمته الاسمية ، فهبط في شباط إلى ٥٠ ٪ .

وتتبع ذلك ازدادت أزمة المواد الغذائية خطورة . فالأجورون

يكسبون وسطياً ٢٠ فلساً في اليوم في الريف و٤٠ في باريس . وكان الخبز يساوي في بعض الأماكن ٨ فلوس لليرة . وعرفت سائر المواد الغذائية الأخرى ، وعلى الأخص منتوجات المستعمرات ، زيادات ماثلة . ولم يكن الخبز غالباً فقط بل كان نادراً أيضاً . لقد كان محصول سنة ١٧٩٢ جيداً . ولكن القمح أصبح مفقوداً . وكان سان جوست في خطابه في ٢٩ تشرين الثاني قد فضح آلية هذا القحط المقتتل : « إن الفلاح الذي لا يريد أبداً أن يضع أوراقاً في صندوقه يبيع حبوبه مرغماً . وينبغي على التاجر أن يبيع في كل تجارة أخرى لكي يعيش من أرباحه . والفلاح على العكس لا يشترى شيئاً . فحاجاته ليست في التجارة . وقد اعتادت هذه الطبقة أن تخزن كل سنة قسماً من محصول أرضها . وهي تفضل اليوم أن تحتفظ بحبوبها على أن تكسب أوراقاً نقدية » . كان الخبز مفقوداً في المدن الكبرى لأن الملاكين والمزارعين لم يكونوا متحمسين لحمل حبوبهم إلى السوق للمبادلة عليها بورق نقدي معدوم القيمة .

إن التنظيم الذي توطد خلال الصيف لمصلحة الارهاب الأول ، كان في مقدوره دون شك ، أن يساهم في تحطيم إرادة المنتجين السيئة ، بفرض إحصاء للحبوب والسماح بالمصادرة . ولم يفعل رولان شيئاً لتطبيق هذا التشريع المناسب في مثل هذه الظروف ، وهو المسؤول عن الاقتصاد بصفته وزير الداخلية ، لأنه من أنصار أعنف أورثوذكسية ليبرالية . وعكس ذلك ألفى المؤتمر في ٨ كانون الأول ١٧٩٢ ، تنظيم شهر أيلول وأعلن من جديد « الحرية المطلقة » لتجارة الحبوب والطحين ، مع استمرار الحظر على التصدير . وكان حكم الموت عقاباً لمن يعارض حركة المواد الغذائية أو يقود المظاهرات . وقد توقفت في الواقع حركة الحبوب وتنوع ثمنها من منطقة إلى أخرى ، في تشرين الأول ١٧٩٢ . فالفرارة (شنبل) تساوي ٢٥ ليرة في الأوب و ٣٤ في المارن العليا و ٤٧ في لوار إي شير . ولم تكن ليرة الخبز تساوي في إريس إلا ثلاثة فلوس . فقد سَعَّرته البلدية بسعر الكلفة . وكان رولان لا

ينقطع عن اتهام هذا السخاء . وكانت الجيرونديز تعتقد أن المنافسة الحرة تشكل علاجاً شاملاً . فلم تتحسس لآلام الطبقات الشعبية .

وتفاقت الأزمة الاجتماعية . ومنذ خريف ١٧٩٢ انفجرت اضطرابات خطيرة في الأرياف وفي المدن . وفي ليون تعطلت عمال الحرير على إثر كساد الحرائر . وساعد مفعوضو المؤتمر رجال الدرك وباشروا بتنفيذ أوامر التوقيف . وفي أورليان تعرضت البيوت للنهب . وفي تشرين الأول حدث أيضاً اضطرابات في فرساي ورامبوييه وإيتامب . وعمت المظاهرات من أجل القمح في تشرين الثاني في سائر أنحاء البوس وفي محافظات الحدود . وغزت عصابات التسمير الأسواق . وفي ٢٨ تشرين الثاني كان عدهم في الغاندوم ٣٠٠٠ . وفي ٢٩ كان عدهم ٦٠٠٠ مسلح في سوق كورفيل الكبير في أور إي لوار . وكانوا يضعون في قبعاتهم غصناً من السنديان ويتجمعون على صراخ : « تحيا الأمة ! ان القمح سيتناقص » . وتشددت الجيرونديز في سياستها الطبقية ، وأعيد النظام بقوة إلى البوس .

وفي باريس عبثاً طالبت البلدية والأقسام بالتسمير في ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ . وقد تقدم بهذا الطلب القادة الشعبيون ومناضلو الأقسام . وألقى الأب جاك رو من قسم غرافيليه ، خطاباً عنيفاً في أول كانون الأول « عن محاكمة لويس الأخير ، وملاحقة مثيري الشغب ، والمحتكرين والمجرمين » . وفي قسم حقوق الإنسان طالب فارله ، وهو مستخدم بريد ميسور ، منذ ٦ آب ١٧٩٢ بفرض تداول النقد الورقي ، وبإجراءات ضد الاحتكار . وتابع دعايته في الساحات العامة من أعلى منبر متنقل . وكان شاليه ولوكليز في ليون ، وقابورو في أورليان يدعون إلى المطالب نفسها : تسمير المواد الغذائية ، مصادرة الحبوب ، تنظيم المحارز مساعدة الفقراء وأسر المتطوعين . وكان لدعاية هؤلاء المناضلين « الهائجين » نجاح كبير في أوساط الأقسام الباريسية . وكانت خطورة الأزمة الاقتصادية تعمل لمصلحتهم . وفي ١٢ شباط ١٧٩٣ تقدمت بعثة نيابية من ٤٨ فرعاً باريسياً إلى حاجز المؤتمر :

« لا يكفي ان نعلن اننا جمهوريون فرنسيون ، بل ينبغي ايضاً ان يكون الشعب سعيداً وينبغي ان يؤمن الحزب ، لأنه حيث لا يوجد خبز لم يعد للخبز من أثر ولا حرية ولا جمهورية » .

وانهم مقدمو المريضة « حرية تجارة الحبوب المطلقة » وطالبوا بالتسكير . وفضح مارا نفسه في هذه المريضة مؤامرة دنيئة ... وفي ٢٥ شباط انفجرت اضطرابات في حي لومبار مركز تجارة مواد المستعمرات وتعمت وتتابعت في الأيام التالية : وكان المتظاهرون من النساء في بادىء الأمر ثم من الرجال يفرضون تسليمهم بالقوة سكرأ وصابوناً وشموعاً يحدونهاهم أنفسهم . وقد قال جاك رو :

« ان التجار لم يفعلوا الا اعادة ما جعلوا الشعب يدفعه لهم بأسعار مرتفعة جداً منذ زمن طويل » .

ولكن روبسبير مثل مارا ، فضح كذلك « مؤامرة محاكة ضد الوطنيين أنفسهم » . فقد كان لدى الشعب عمل أهم من الثورة في سبيل بضاعة هزيلة . « ينبغي على الشعب أن يثور لا للحصول على السكر بل لتحطيم اللصوص » .

وإذا فشل الهائجون في عملهم لفرض التسعيرة فإنهم مع ذلك طرحوا المعضلة . وكانت ردة الفعل من جانب الجبلين شبيهة بردة فعل الجيرونديين . ولكن الأزمة السياسية بتفاقمها أجبرت الجبل أن يقوم بتنازلات للنهجاج الشعبي كي يقاوموا الجيروندي وينقذوا البلاد . وفي ٢٦ آذار ١٧٩٣ كتب جانبون سانت اندريه إلى بارير :

« ينبغي بالضرورة تقديم الغذاء للشعب إذا أردتم أن يساعدكم على اقام الثورة . وفي الحالات الحارقة لا ينبغي النظر إلا الى قانون السلامة العامة الكبير » .

وعجل غلاء المعيشة بأفول نجم الجيروندي .

٢ - انكسار ديموريز وخيانتته

لقد تفاقمت الأزمة السياسية وعاد الصراع الجيروندي الجبلي بضراوة

متزايدة عندما تأكد الخطر على الحدود في آذار ١٧٩٣ .
لقد فقدت الجيوش الجمهورية امتياز العدد على الأعداء في أوائل سنة ١٧٩٣ .
وعاد كثير من المتطوعين إلى بيوتهم بعد معركة واحدة وقد استعملوا حقاً
اعترف به القانون ، لأنهم كانوا سيئي اللباس والتغذية نتيجة سرقات المتهمدين
الذين يحميهم ديموريز . وفي شباط ١٧٩٣ لم يكن عدد الجيوش الفرنسية
أكثر من ٢٢٧٠٠٠ رجل مقابل ٤٠٠٠٠٠ في كانون الاول ١٧٩٢ . وكانت
أكبر نقاط الضعف في الجيش ناجمة عن تقابل الفيالق المحاربة مع ألوية
المتطوعين ولكل منها تنظيمه الخاص وقانونه المميز . فالمتطوعون بلباسهم
الأزرق « الزرق » ينتخبون ضباطهم ويتلقون أجراً مرتفعاً . ويخضعون
لنظام أقل صرامة ، ولا يشتمل ارتباطهم إلا على معركة واحدة . أما جنود
الخط بلباسهم الأبيض « البيض » فيوقعون على عقد تطوع طويل الأمد .
وكانوا يخضعون لنظام ثقيل ورؤساؤهم مفروضون عليهم فرضاً . وكانت
المناوشات بينهم متواترة فالجنود النظاميون يحترقون ويحسدون المتطوعين .
وأنتهى قانون الدمج في ٢١ شباط ١٧٩٣ صراع الجيش ووحده في جهاز
قومي واحد . وقد اقترح العملية ديبوا كرائسه في تقريره للمؤتمر في ٧
شباط . فيجتمع لواءان من المتطوعين مع لواء من النظاميين ليؤلفوا نصف
فرقة . وكان المتطوعون يثبتون في أفراد القوات النظامية ، حماسهم ووطنيتهم .
وهؤلاء ، بالمقابل علمهم الخبرة والمهنة ، والنظام . وأصبح الجنود ينتخبون
ضباطهم . وقد احتُفظ للقدم بثلاث الرتب فقط . وفي ١٢ شباط ساند سان
جوست بقوة مشروع ديبوا كرائسه :

« لا ينبغي أن تنتظروا النصر فقط من عدد الجنود ونظامهم؛ ولن تحصلوا عليه الا بنسبة
التقدم الذي تحرره الروح الجمهورية في صفوف الجيش » .

ويقول في غير موضع :

« إن وحدة الجمهورية تفرض وحدة الجيش . فالوطن ليس له إلا قلب واحد » .

وجرى التصويت على الدمج رغم معارضة الجيرونديين . ومع ذلك أجلت

الضرورات العسكرية تنفيذه حتى شتاء ١٧٩٣ - ١٧٩٤ . ولكن منذ صيف ١٧٩٣ توحدت الألبسة والأجور والأنظمة . لقد تمثل الجنود بالمتطوعين . وتطويع ٣٠٠٠٠٠ رجل بموجب قرار ٢٤ شباط ١٧٩٣ حل الحل إلى أزمة العدد . وعبثاً حاول المؤتمر الاحتفاظ بالمتطوعين مناشداً وطنيتهم : « أيها المواطنون الجنود ، القانون يسمح لكم بالانسحاب ولكن صوت الوطن يمنع عليكم ذلك » . فقدم دويوا كرانسه باسم لجنة الدفاع العام في ٢٥ كانون الثاني ١٧٩٣ تقريراً مطولاً انتهى النقاش حوله في ٢١ شباط إلى قرار مبدئي أتمه وأوضحه قرار ٢٤ : فقد أصدر المؤتمر أوامره بتطويع ٣٠٠٠٠٠ رجل تُوزع على المحافظات . وقد استمرت عقود التطوع الحرة قائمة . ولكن في حال عدم كفايتها :

« يكون واجباً على المواطنين أن يكملوها دون أن يغادروا أماكنهم ، ولهذا الغاية يتبنون الطريقة التي يحدونها أكثر ملاءمة بأكثرية الأصوات » (المادة ١١) .

وبينا تم تسيير الجنود في ١٧٩١ و ١٧٩٢ في جومن الحماسة ، اصطدم تسيير ١٧٩٣ بأخطار الصعوبات . وتقع المسؤولية في قسم كبير على رفض المؤتمر تحديد طريقة تعيين الاحتياط : فقد ترك الأمر للسلطات المحلية وبذلك جعل المؤتمر التجنيد تحت رحمة المنافسات الشخصية . ولتعاثي مساوىء القرعة أو التصويت بالاكثرية أوقفت محافظة هيرولت في ١٩ نيسان ١٧٩٣ ، تسيير الجنود المبائير والشخصي . وأنيط هذا الأمر بلجنة يعينها مفوضو المؤتمر بناء على اقتراح السلطات المحلية فتعين « المواطنين المعروفين بوطنيتهم وشجاعتهم واخلاتهم وأهليتهم الجسمانية لخدمة الجمهورية بفائدة » . وفي الوقت نفسه فرض على الأغنياء قرض اجباري بخمسة ملايين لدفع الاجور وتغطية نفقات تجهيز الجيوش ومساعدة « الطبقة الفقيرة » . ولهذا الطريقة في تسيير الجنود حسنة كبرى وهي وضع القوة في يدي السلطات الثورية . فجرى تبنيها بشكل عام . ولكن التسيير الذي صدر قرار به في ٢٤ شباط ١٧٩٣ لم يقدم سوى نصف العدد المطلوب من الرجال . ولا يمكن

حل مشكلة العدد إلا بالنفير العام والمصادرة العامة . ولكن الوصول إلى ذلك لم يتم بدون مساوىء .

لقد طبع الهجوم على هولاندا أوائل معركة ١٧٩٣ . فقد اعتمد مخطط الهجوم الذي وضعه ديموريز رغم مظاهر الضعف البادية على الجيوش الفرنسية . وفي ١٦ شباط ١٧٩٣ انطلق من انفرس ودخل هولاندا مع ٢٠٠٠٠ رجل واستولى على بريدن في ٢٥ شباط ولكن في أول آذار انقض جيش كوبرغ القائد النمساوي ، على جيش بلجيكا المشتت في قطاعات الروير . فكانت الكارثة . واخليت ايكس لاشايل في ٢ آذار وبعدها ليج في فوضى عظيمة . فآثرت هذه الانكسارات في باريس حمى وطنية حقيقية وتسببت بالاجراءات الأولى للسلامة العامة . وفي ٩ آذار جرى تطويق مطابع الصحف الجيرونديّة وهي كرونك دي باري والمواطن الفرنسي . وفي اليوم الثاني فشلت محاولة انتفاضة شعبية لعدم مساندة البلدية واليعاقبة لها . ولكن في اليوم ذاته ١٠ آذار تنظمت المحكمة الثورية لحاكمة عملاء الأجنبي . فقد أعلن دانتون : « لا أعرف إلا العدو فلتحارب العدو » .

وتبع ذلك بسرعة فقدان بلجيكا . فقد اضطر ديموريز إلى الانكفاء نحو الجنوب مرغماً وهو يعتبر أن أفضل وسيلة للدفاع عن بلجيكا هي متابعة زحفه على روتردام . فأعاد تجميع جنوده وضباطه المهزومين ومنهم ميراند وفالانس واستعاد تفوقه لمدة من الزمن في تيرلوت في ١٦ آذار ولكنه سُحق في نيروندن في ١٨ آذار ١٧٩٣ وانكسر من جديد في لوفان في ٢١ . فاتصل ديموريز إذ ذاك مع قاهره كوبرغ . وكان مخططه حل المؤتمر وإعادة الحكم الملكي مع دستور ١٧٩١ لمصلحة لويس السابع عشر . فباشر ديموريز باخلاء بلجيكا . ولما بحث إليه المؤتمر أربعة مفوضين مع بيرنونفيل وزير الحربية لعزله ، أوقفهم وأسلمهم إلى النمساويين في أول نيسان . وفي النهاية حاول ديموريز أن يزحف يمحشه على باريس . فرفض جنوده اللاحق به . وفي ٥ نيسان ١٧٩٣ اطلق ديموريز لنفسه العنان هارباً عبر الخطوط النمساوية تحت رشق رصاص المتطوعين من جانب لواء الإيوت

الثالث بقيادة دافو . وكان يرافقه بضعة رجال بينهم دوق شارتر ابن فيليب ايفاليتيه وهو لويس فيليب المقبل .

وكانت خسارة ضفة الرين اليسرى نتيجة خسارة بلجيكا . فهدى انتشار خبر نيروندين اجتياز برونزويك الرين في ٢٥ آذار ١٧٩٣ واضطر جيش كوشين إلى التراجع نحو الجنوب . وسقطت سبيرو ورمس . وانسحب كوشين نحو لاندو بينما كان النمساويون يضربون حصاراً حول ماينس .

ونقل التحالف الحرب من جديد إلى الأرض القومية في الوقت الذي كان تسيير ٣٠٠٠٠٠ رجل يفجر الثورة في الغانده . ولم يخف المتحالفون المجتمعون في مؤتمر في انفرس ، في أوائل نيسان ، غاياتهم من الحرب: انها لإنجاح الثورة المعاكسة والحصول على تعويضات من الأراضي . وزادت الانكسارات حتى الصراع السياسي . فاتهمت الجيرونند دانتون بالتواطؤ مع ديمورييز . فعندما أرسل دانتون مفوضاً في أوائل آذار ، شهد الكوارث الأولى ، وساند لمدة طويلة ديمورييز وحاول في ١٠ آذار أن يطمئن المؤتمر حول مسؤوليته . وفي ٢٦ آذار عشية الخيانة كان ديمورييز يجتمع في مقابلة في تورنه مع ثلاثة يعاقبة أكثر من مشبوهين هم : دوبيسون ، وبريذا وبرولي المرتبطين مع دانتون . ولكن دانتون تجرأ وحول الاتهام إلى الجيرونند في أوائل نيسان ١٧٩٣ وسط تصفيق الجبل . فمجلت خيانة ديمورييز بسقوط الجيرونند .

٣ - الغانده

ان تسيير ٣٠٠٠٠٠ رجل أثار ، في هذه الأثناء ، اضطرابات عديدة . وفي ٩ آذار ١٧٩٣ اضطر المؤتمر أن يرسل ٨٢ مفوضاً إلى المحافظات لمراقبة العمليات . وكانت محافظات الغرب مسرح أخطر الاضطرابات . ففي «ليل إي فيلين» تشكلت تجمعات عديدة على هتافات يحيا الملك لويس السابع عشر والأشراف والكهنة . وفي الموربيهان سقط مركزا قضاء هما لاروش برنار وروشفور في يد الثاقرين وجرى تطويق فان . وفي ٢٣ آذار

كتب المفوضون ومنهم بيوفارين-، من رين إلى المؤتمر : « ما زال العلم الأبيض يلمح أرض الحرية ! لقد ارتفعت الشارة البيضاء ... أما عملاء المؤامرة الرئيسيون فهم الكهنة والمهاجرون » . ولكن هذه الانتفاضة البريتانية 'خنقت في مهدها .

وفي الفانده في المين إي لوار. وعلى حدود أنجو وبراو وفي بلاد الموج التي يعمل فيها الكهنة والأشراف منذ زمن طويل ، إذا لم يكن تسيير ٣٠٠٠٠٠ رجل سبب الثورة العميق فعلى الأقل كان مناسبة لها . وفي ٢ آذار ١٧٩٣ يوم السوق في شوله تأجلت العملية إلى الغد بعد أن تظاهر القرويون ضد تسيير الجنود . وفي الثالث منه أثار الشباب مناوشة . وتكررت مشاهد شوله في كل مكان تقريباً . ويوم الأحد في ١٠ آذار اليوم المحدد لسحب القرعة في سان فلوران لوفيل ، 'قرع النفير وتسلح القرويون بالفؤوس والمناجل والماليس وفرقوا الحرس القومي . لقد ولدت الفاندة . ان الانتفاضة في الفاندة تشكل أخطر مظهر من مظاهر المقاومة التي لقيتها الثورة ومن مظاهر استياء الجماهير القروية . فالعوز ، وأغلب الأحيان البؤس الذي تتخبط فيه الجماهير أعدّها للاستجابة لتحريض الردة والوقوف ضد بورجوازيي المدن وهم أغلب الأحيان مزارعون عامون ، في هذه البلاد التي أكثرها شركاء ، وتجار حبوب ، ومكتسبو الأملاك القومية . وأثارت الأزمة الدينية الاضطراب في محافظات الغرب وهي صاحبة الإيمان الحي بعد أن كانت جمعية من المرسلين هم المولوتان ومركزها في سان لوران سور سيفر تبشرها بالتعليم المسيحي منذ نهاية القرن السابع عشر . فاستغل الكهنة الراقضون الكثير العدد الشعور الديني لدى القرويين وأثاروهم ضد الثورة . ورفع الحزب الملكي رأسه منذ أصبحت الحرب عامة . ومع ذلك لم يساند القرويون الفانديون تمرّد الأشراف في آب ١٧٩١ . ولم يتحركوا في ١٧٩٢ لانقاذ كهنتهم الصالحين من النفي .

ولم يستطع القرويون أن يتقبلوا بسهولة تسيير ٣٠٠٠٠٠ رجل لأن ذلك

يذكرهم بالمليشيا وبواجب تقديم جنود الاحتياط لجيش الجبهة عن طريق القرعة : وهي أكره مؤسسة في النظام القديم لدى سكان الأرياف . وقد ترك القانون الباب مفتوحاً للتطبيق الاعتباري : لأنه ترك للموظفين أمر تعيين من ينبغي عليهم الالتحاق بالجيش وبذلك أسلم التجنيد للأهواء المحلية . وعلى صراخ السلام ! السلام ! لا نريد القرعة ! انتفض القرويون في ١٠ آذار ١٧٩٣ وفي الأيام التالية ، من الشاطئ حتى بريسوير وشوله . ويحيز لنا طابع الانتفاضة المائل أن نفكر أنها كانت جماعية . فالقرويون لم يكونوا لا ملكيين ولا من أنصار النظام القديم مع ان الكهنة الراضين قد حرّضوهم . ولكنهم رفضوا أن يذهبوا إلى الحرب بعيداً عن قراهم . وقد أصابت المفاجأة الأشراف بادية الأمر ولكنهم سرعان ما استغلوا الانتفاضة لغاياتهم .

ومنذ البدء سقطت عدة مراكز أقضية نخص بالذكر منها ، شوله ، في أيدي الثائرين . وفي ماشكول ، عاصمة بلاد الريتز القديمة ، جرى تمذيب البورجوازيين الجمهوريين وذبحهم . وسرعان ما اتخذت حرب الفانده طابعاً مؤسفاً واتساعاً مرعباً . وقد ساعد الانتفاضة وضع البلاد وبنية الغابات : فالطرق عميقة محاطة بالسياجات ، تمنع البصر وتساعد على الكائن . والمساكن موزعة والمزارع معزولة والطرق والتجمعات السكنية نادرة . وزاد الأمر صعوبة غياب الجيوش لأن المؤتمر في بادية الأمر لم يرسل سوى عناصر من الحرس القومي . وخرج الزعماء الأول من الشعب : أمثال صانع العربات شاتلينو ، وحارس الصيد ستوفليت في الموج وسوشو جاني ضريبة الملح السابق في الماره بريتون ، وغاستون صانع الباروكات . ولم يظهر النبلاء إلا في أوائل نيسان : شاريت في الماره وبونشان وديلبه في الموج ، وسابينو في البوكاج ولاروش جاكلان في بواتو وكلهم ضباط قدامى . وترأس الأب بيرنيه وهو كاهن رافض المجلس الاستشاري للجيش الكاثوليكي الملكي . وكره القرويون الابتعاد عن قراهم وترك مزارعهم عرضة للأن . ولذلك لم يستطع الزعماء القيام

بعمليات كبيرة واكتفوا بهجمات بسيطة . فالقرويون يتحركون عندما يظهر الزرق ويتفرقون في الحال بعد المعركة .

ومع ذلك اكتسب الفانديون نجاحاً مهماً. فبعد أن أصبحوا أسياد بريسوير وشوله وبارتينه ، إستولوا على توارسر في ٥ أيار ١٧٩٣ وعلى سومور في ٩ حزيران . ولكنهم فشلوا أمام نانت في ٢٩ حزيران . ونجا الشاطئ منهم بفضل مقاومة بورجوازية المرافىء المظفرة . وردت سابل دولون هجمتين في ٢٣ و ٢٩ آذار . ولم تستطع الفانده الاتصال بانكلترا . واصدر المؤتمر قراراً في ١٩ آذار جرى التصويت عليه بالإجماع ، ينص على عقوبة الاعدام بحق المتوردين الذين يؤخذون وسلاحهم في يدهم ، ومصادرة أملاكهم . وفي أيار فقط قرر المجلس التنفيذي إرسال جيوش نظامية إلى الفانده بعد سحبها من الحدود . فتنظم جيشان ، جيش كوت دي بريست بقيادة لانكلو ، وجيش كوت دي لاروشيل بقيادة بيرون . فانكسر الجزائريان مع ذلك وسترمان في ٥ تموز وسانتير في ١٣ . واستمرت الفانده ممتنعة على الأخذ حتى تشرين الأول ١٧٩٣ .

لقد كانت النتائج غير قابلة للتعويض . فالحرب الأهلية أرهقت الجمهوريين وحملتهم على الارتقاء في أحضان الجبليين الذين بدوا كأنهم حزب الدفاع عن الثورة بصفتهم وخدم أصحاب سياسة في موضوع العلامة العامة . ولكن الجبل كان بحاجة إلى عضد الشعب للانتصار على الثورة المعاكسة ومحاربة التحالف . فاضطر أن يوافق على تنازلات للجماهير الشعبية : فانتظمت في ١٠ آذار محكمة الثورة وفي ٢٠ منه لجان المراقبة . وصدر قرار في ١١ نيسان يفرض تداول النقد الورقي وفي ٤ أيار صدر قرار بالحد الأقصى للحبوب . وقد وجب انتزاع كل هذه الاجراءات الاستثنائية من الجيروندي . وقد عجلت الفانده هي أيضاً بسقوط الجيروندي عندما أوصلت أزمة الثورة إلى ذروتها . وفي رسالة في ٢٦ آذار ١٧٩٣ كتب جانبون سانت أندريه ، ممثل لوف إلى بارير :

« ان التسبب العامة قد أثمرت على الموت ونحن متأكدون أنه ليس أنجي

من العلاج الأسرع والأعنف ، في انقاذها ... والتجربة تثبت الآن ان الثورة لم تنته وينبغي القول للمؤتمر الوطني بشكل صريح : أنتم جمعية ثورية ... ونحن مرتبطون أشد الارتباط بمصير الثورة ... وعلينا أن نقود زورق الدولة إلى ميناء الأمان أو أن نموت معه .

رابعاً — نهاية الجيروندي (آذار — حزيران ١٧٩٣)

لقد فرضت الحركة الشعبية اجراءات السلامة العامة الأولى أمام الخطر الخارجي والداخلي المزدوج . وبينما كان يتضح عجز الجيروندي عن تلافي الأخطار ، كان الجبليون المصممون على انقاذ الثورة يتبنون تدريجياً البرنامج الذي بدأ المناضلون الشعبيون بتنفيذه . وهكذا ارتسمت معالم حكومة ثورية منذ ربيع ١٧٩٣، رغماً عن الجيروندي ، واشتدت قوة استبداد الحرية .

١ — الاجراءات الأولى للسلامة العامة

لقد أقامت ملابسات الأزمة تناسقاً بين وثبة الجماهير الشعبية والاجراءات الثورية .

لقد أنشئت المحكمة الثورية في ١٠ آذار ١٧٩٣ . وأثارت انكسارات بلجيكا في باريس الحمى الوطنية نفسها والانتفاضة الشعبية نفسها اللتين أثارها التقدم البروسي في شهر آب الماضي . فطالبت عدة أقسام بإنشاء محكمة استثنائية لمحكمة عملاء العدو في الداخل . وعاد دانتون إلى اقتراح ٩ آذار تراوده ذكرى أيلول :

« فلنستفد من أخطاء أسلافنا . ولنعم بهالم تقم به الجمعية التشريعية . لنكن مرعبين كي لا يضطر الشعب أن يكون كذلك » .

لقد أقر المؤتمر في ١٠ آذار رغم الجيروندي التي اتهمته بالدكتاتورية ، إنشاء محكمة استثنائية دون استئناف ولا تمييز « تنظر في كل مشروع معاد

للثورة ، وفي كل جريمة ضد الحرية والمساواة والوحدة وعدم تجزئة الجمهورية ، وسلامة الدولة الداخلية والخارجية وسائر المؤامرات التي تبغى إعادة الملكية ، واحتفظ المؤتمر لنفسه بتسمية القضاة والمحلفين وعلى الأخص بتوجيه الاتهام . وأقرت لجان المراقبة الثورية في ٢١ آذار ١٧٩٣ بعد انكسار نيروندن . وعمم المؤتمر مؤسسة شعبية تكاثرت في جميع الأقسام الباريسية . ففي كل بلدية وفي كل قسم للمدن الكبرى كُلفت هذه اللجان بمراقبة الأجانب . فوسعت اختصاصها بسرعة واهتمت بإصدار بطاقات الهوية والتدقيق في أوراق العسكريين ، وتوقيف الأشخاص الذين لا يحملون الشارة المثلثة الألوان . وجرى تكليف هذه اللجان بسرعة أن تقيم لوائح المشبوهين وأن تصدر بحقهم مذكرات الملاحقة . وقد أصبحت هذه اللجان الثورية منظمة حرب ضد الجيرونديين والمعتدلين والارستوقراطيين ، بعد أن تشكلت من وطنيين موثوقين ، مخلصين ينتمون على العموم إلى الثوار الشعبيين . لقد أصبحت أحد الأجهزة الرئيسية في نظام السلامة العامة .

لقد صيغت الشرائع المتعلقة بالمهاجرين في قوانين جرى التشديد عليها في ٢٨ آذار ١٧٩٣ . فكان جميع الفرنسيين الذين غادروا الأراضي القومية منذ أول تموز ١٧٨٩ ولم يرجعوا حتى تاريخ ٩ أيار ١٧٩٢ ، يعتبرون مهاجرين ؛ وكذلك أولئك الذين لا يستطيعون إثبات اقامتهم الدائمة في فرنسا منذ ذلك التاريخ . وقد طرد المهاجرون إلى الأبد من الأراضي الفرنسية فهم « أموات مدنياً » وقد تحولت أملاكهم إلى الجمهورية . وكانت عقوبة مخالفة قرار الابعاد ، الموت .

وتأسست لجنة السلامة العامة في ٥ و ٦ نيسان ١٧٩٣ لتحل محل لجنة الدفاع العامة التي تأسست في أول كانون الثاني وقد تكشف عملها غير 'مجدٍ' . وتتألف من تسعة أعضاء 'يختارون من المؤتمر ويجري تجديدهم كل شهر وتصدر قراراتهم سرية ؛ وكانت مهمتها مراقبة عمل الإدارة ودفعه إلى الأمام بعد أن كان أمره موكولاً إلى المجلس التنفيذي الاحتياطي . وقد أجاز لها أن

تتخذ في الظروف الحرجة اجراءات دفاع عامة . والمجلس التنفيذي ملزم بتنفيذ قراراتها دون تأجيل واشتكى الجيرونديون مرة أخرى من الدكتاتورية فرد عليهم مارا :

« لا تستقر الحرية إلا بالعنف وقد حان الوقت لتنظيم استبداد الحرية مؤقتاً لحق استبداد الملوك » .

ودخل دانتون اللجنة الجديدة إلى جانب رجال أمثال بارير وكامبون المتحالفين مع الجبل .

وفي ٩ نيسان ١٧٩٣ نشأت مؤسسة مفوضي الشعب لدى الجيوش . وكان المؤتمر قد أرسل في ٩ آذار ٨٢ نائباً إلى المحافظة لتنظيم سوق ٣٠٠٠٠٠ رجل إلى الجندية . وقرار ٩ نيسان يبعث ثلاثة ممثلين من قبل الشعب إلى كل من جيوش الجمهورية الأحد عشر . فمارسوا ، وهم يتمتعون بصلاحيات غير محدودة : « أنشط . مراقبة على عمليات موظفي المجلس التنفيذي ، وجميع متهدي المؤن والمعدات للجيوش ، وعلى سلوك الجنرالات والضباط والجنود » .

واستاء المؤتمر من هذه المؤسسة فحلّها في ٣٠ نيسان وتبنى نصاً جديداً زاد من سلطات مفوضي الشعب لدى الجيوش ولكنه أجبرهم على التشاور حول سير عملياتهم . وقد أعطوا صلاحية توقيف الجنرالات . وكان عليهم أن يوجهوا كل يوم إلى لجنة السلامة العامة أخبار عملياتهم وأن يقدموا كل اسبوع تقريراً للمؤتمر ، وبذلك احتفظ لنفسه بإدارة جميع الجيوش ومراقبتها .

وتبعت الإجراءات السياسية لإجراءات إقتصادية وإجتماعية لمصلحة الجماهير الشعبية عندما تفاقم ، في نيسان وأيار ، الصراع بين الجيروندي والجبل . فصدر قرار بوجوب تداول النقد الورقي في ١١ نيسان ١٧٩٣ . فامتنع العمل بالسعر المزدوج والمتاجرة بالنقد المعدني ، ووضعت عقوبة لرفض النقد الورقي . واستمرت المطالبة بالتسعير بعناد : وفي ١٨ نيسان طالبت به سلطات محافظة باريس المختلفة ، وفي الـ ٣٠ أقسام سانت أنطوان . فاستسلم المؤتمر في ٤ أيار ١٧٩٣ فأقر حداً أقصى للحبوب والطحين في كل محافظة . أما الأقضية فتباشر

تقديراتها وحصاداتها لتأمين الأسواق وتضمنت كل تجارة خارج الأسواق . وفي ٢٠ أيار ١٧٩٣ فرض المؤتمر أخيراً قرصاً إلزامياً على الأغنياء بقيمة مليار . وقبل المؤتمر ليضمن ولاء الشعب ، فرض إجراءات آنية ارتدت طابعا طبقياً . وفي ٨ أيار ١٧٩٣ وجهه روبسبير في نادي العقبة فداء إلى « شعب الثوار الشعبين العظيم » ضد أصحاب السراويل (البناتيل) المذهبة :
« ينبغي أن تنقذوا حريتنا فطالبوا بحقوق الحرية ، واستعملوا كل قوتكم . ولديكم شعب كثير من الثوار الرعاع الأتقياء والأقوياء الذين لا يستطيعون ترك عملهم فاجعلوا الأغنياء يدفعون لهم » .

٢ - يوما ٣١ ايلر و ٢ حزيران ١٧٩٣

لقد دخل الصراع بين الجيروندي والجبل مرحلته النهائية عملياً : والجبل يحتاج الى مساندة الجمهور الشعبية . وكان وضع الجيروندي البرلماني ما يزال قوياً . لا ريب انها لم تعد تملك زمام الحكومة . فقد استقال رولان في ٣٣ كانون الثاني وحلّ محله في وزارة الداخلية غارا المعتدل . وفي وزارة العدل يتعاشى غوهيه نفسه أن يقتضح أيضاً . أما في وزارة الحرب فقد حلّ الكولونيل بوشوت محل بيرفونفيل في ٤ نيسان وهو وزير شعبي حقاً . وفي ١٠ منه عُيّن دالباراد وزيراً للبحرية محل مونج ، وهو صديق لدانتون . واستمر وزيران جيرونديان فقط هما ليران للشؤون الخارجية وكلافيير للضرائب العامة . وفي المؤتمر صوت السهل على جميع إجراءات السلامة العامة التي اقترحها الجبل . ولكنه لمقدم ثقته ببلدية باريس رفض أن يتبع الجبل في صراعه ضد للجيروندي وادعت انها فوق الأحزاب . وفجر روبسبير الهجوم في ٣ نيسان ١٧٩٣ :

« أعلن أن الاجراء الأول الذي ينبغي أن تتخذه لجنة السلامة العامة هو اصدار قرار اتهم بحق جميع الذين أدينوا بالتآمر مع ديوريز وأخص بالذكر منهم بريسو » .

وفي ١٠ نيسان فضح من جديد سياسة زعماء الجيروندي المعادية للثورة

وسكوتهم المجرم لصالح ديموريز . وردّ عليه فيرنيو دون أن يخشى تقديم
حزبه كحزب المعتدلين :

« نعم نحن معتدلون ... ومنذ إزالة الملكية سمعت كلاماً كثيراً عن
الثورة . فقلت في نفسي : لم يعد إلا ثورتان ممكنتان : ثورة الملكيات أو
القانون الزراعي والثورة التي توصلنا إلى الاستبداد . فعزمت عزماً أكيداً
على محاربة الاثنين ... لقد جرت محاولة اتمام الثورة بالارهاب ، وأنا أود
اتمامها بالحب ... ان اعتدالنا أنقذ الجمهورية من هذا الوباء المرعب الذي هو
الحرب الأهلية ... » .

وفي ٥ نيسان ١٧٩٣ . وجه اليماقبة برئاسة مارا إلى الجمعيات الملحقة بهم
نشرة تدعوهم إلى المطالبة باقالة أعضاء المؤتمر الذين صوتوا على اللجوء إلى الشعب
لاتخاذ الملك . وفي ١٣ نيسان صوت المؤتمر على إحالة مارا على الاتهام لأنه
وقع نشرة الخامس من الشهر بصفته رئيساً للنادي ، بناءً على اقتراح غواديه
وبعد نقاش عنيف ؛ وكانت النتيجة ٢٢٦ صوتاً مقابل ٩٣ وامتناع ٤٧ .
وعندما أُحيل إلى محكمة الثورة تقدم مارا إلى أمامها « كرسول الحرية
وشهيدها » وظهر بريئاً بشكل مظفر في ٢٤ نيسان . فمُنذ ١٥ نيسان قدّم
٣٥ قسماً باريسياً من أصل ٤٨ عريضة تهديد إلى المؤتمر ضد ال ٢٢ نائباً من
أبرز النواب الجيرونديين .

لقد قامت الجيرونديين بمجهود كبير ونقلت النقاش إلى الميدان الاجتماعي لكي
تستعيد تأثيرها على الرأي العام . وفي نهاية نيسان ١٧٩٣ أطلق بتيوت
رسالته إلى الباريسيين محرضاً جميع الملاكين على الحرب :

« ان أملاككم مهددة وتطبقون أعينكم على هذا الخطر . ان التعريض على الحرب مستمر
بين الذين يملكون والذين لا يملكون ولا تفعلون شيئاً لتلافيها ... أيها الباريسيون ، اخرجوا
أخيراً من جمودكم وادخلوا هذه الحشرات السامة إلى جحورها ا » .

وفي الوقت نفسه كان روبسبير يقرأ في المؤتمر ، في ٢٤ نيسان ١٧٩٣ ،
مشروع اعلان للحقوق يخضع الملكية للمنفعة الاجتماعية :

« لقد ضاعفت مواد القوانين لتأمين أعظم حرية لممارسة الملكية ولم تقولوا كلمة واحدة لتحديد صفتها الشرعية ، بنوع أن أعلنكم يبدو صالحاً لا للناس بل للأهنياء والمحتكرين ولثياري الشغب والطفة » .

واقترح روبسبير بالنتيجة تحديد الملكية على النحو التالي : « حق كل مواطن أن يتمتع ويتصرف بحصته من الأملاك التي ضمنها له القانون » . وبعد إن كانت الملكية حقاً طبيعياً في إعلان ١٧٨٩ أصبحت مؤسسة اجتماعية . ولكن لا يمكن إخفاء طابع المناورة في الوضع الذي اتخذته روبسبير : للانتصار على الجيرونديين ينبغي إثارة اهتمام الثوار الشعبيين بالنصر ، على أمل ديموقراطية إجتماعية .

وفي هذه الأثناء كانت الجيرونديين تشجع في المحافظات عمل الأرستوقراطية والثورة المعاكسة فتساند حركة في الأقسام أشرف على قيادتها الملكيون أغلب الأحيان . وإذا اكتفت الأقسام التي تسيطر عليها البورجوازية التجارية في بوردو في ٩ أيار ١٧٩٣ بتوجيه تهديده ضد فوضويي الجبل ، فذلك لأن الفائز قريبة . وكذلك كانت الحال في نانت . أما في مرسيليا فقد طرد الجيرونديون وهم أسياذ الأقسام ، المتحالفون مع الأرستوقراطيين ، مفوضي المؤتمر في ٢٩ نيسان . وتشكلت لجنة عامة من الأقسام بدأت بمطاردة الثوار الشعبيين واليعاقبة . وفي ليون ظهرت الثورة المعاكسة علناً . وقلب المعتدلون والملكيون البلدية الجبلية بعد أن استولوا على أكثرية الأقسام في ٢٩ أيار . وسجنوا شاليه رئيس البلدية ؛ وكان مقدراً أن ينفذ فيه حكم الإعدام في ١٧ تموز ١٧٩٣ ليصبح ثالث شهيد من شهداء الحرية . وكانت المقاومة الجيرونديّة تعطل في كل مكان عمل المفوضين في المحافظات . فتقف الخصائص المحلية في وجه السلطة المركزية وتظهر الميول الفيدرالية . وكانت مصالح الطبقة تتغلب على ضرورات الدفاع القومي بفضل تواطؤ الجيرونديين النشيط أغلب الأحيان وكانت البورجوازية التي استمرت ملكية وأنصار العهد القديم يشلون الدفاع الثوري . وللحصول على النصر الحاسم أعلنت الجيروندي الحرب على بلدية باريس وهي القلعة الجبلية .

وردأ على « تاريخ البريسوتان » أو على مقطع من تاريخ الثورة السري الذي قدمه كميل ديمولان في ١٧ أيار في نادي اليعاقبة ، فضح غواديه في اليوم الثاني في المؤتمر سلطات باريس « وهي السلطات الفوضوية المتعطشة للمال والسيطرة معاً » . واقترح عزلها فوراً . وتشكلت في الحال لجنة تحقيق من ١٢ عضواً لا تحوي سوى الجيرونديين . فأمرت لجنة ال ١٢ بتوقيف هيبير في ٢٤ أيار بسبب العدد ٢٣٩ من صحيفته « بير دوشين » . وقد رفعت « بيردي شيز » قرار اتهام عظيم إلى جميع الثوار الشعبيين في المحافظات ضد المؤامرات التي حاكها الجيرونديون وأنصار بريسو ورولان وبوزو ، وبيتيون وكل الأتباع الحقيين من شركاء كلبيت وديموريز ، لذبح الجلبين الشجعان واليعاقبة وبلدية باريس ولل قضاء على الحرية وإعادة الملكية . . وجرى توقيف مناضلين شعبيين آخرين أمثال فارله ، ودوبسين رئيس قسم « السيتة » . وقد فجرت اجراءات القمع هذه ، الأزمة الحاسمة .

وفي ٢٥ أيار طلبت البلدية إطلاق سراح هيبير وإعادة اعتباره إليه . وأطلق اسنار الذي يرأس المؤتمر نقداً لاذعاً ضد باريس أعاد إلى الأذهان بيان برونزويك المزعج :

« أعلن لكم باسم فرنسا كلها ان باريس ستهدم اذا حدث ان وقعت اساءة للتمثيل القومي بسبب هذه الثورات المتعددة باستمرار . وسرعان ما يتساءل الباحثون على ضفاف السين هل وجدت باريس قط ؟ » .

وفي اليوم الثاني ، دعا روبسبير الشعب في نادي اليعاقبة إلى الانتفاضة : « عندما يصبح الشعب مستعبداً ولا يبقى له مدافع عنه إلا نفسه ، يكون جباناً وليماً كل من لا يقول له ان ينتفض . فعلى الشعب أن يشور وينتفض عندما تنتهك كل الشرائع ، ويبلغ الاستبداد ذروته ، ويداس الايمان بالوطن والتعفف بالأقدام . وقد حان هذا الوقت » .

وأعلن اليعاقبة انهم في حالة ثورة . وفي ٢٨ أيار دعا قسم السيتة الأقسام الأخرى لتجتمع في اليوم التالي في الأسقفية ، لتنظيم الانتفاضة . وفي ٢٩ أيار

شكل مبعوثو ٣٣ قسماً لجنة ثوروية من تسعة أعضاء بينهم فارله الذي كان روحهم الحركة ، ودوبسن بعد ان أطلق المؤتمر سراحها عشية البارحة ، وقد تابع الجبل والسهل وحدهما حضور الجلسة . وفي ٣٠ أيار انضمت المحافظة إلى الحركة .

وفي ٣١ أيار ١٧٩٣ ، انطلقت الثورة بقيادة لجنة الأسقفية بموجب القواعد التي طبقت في ١٠ آب . وقرع جرس الانذار ودُق النفير العام وارعس مدفع الخطر . وتقدم مقدمو العرائض من الأقسام ومن البلدية إلى حاجز المؤتمر حوالي الساعة ٥ مساءً بينما كان جمهور المتظاهرين يطوق المكان . وقد عرّض في هذه الطلبات برنامج دفاع ثوروي واجراءات اجتماعية . ابعاد زعماء الجيرونند وزل لجنة ال ١٢ وتوقيف المشبوهين وتطهير الادارات ، وانشاء جيش ثوروي ومنح حق التصويت للشوار الشعبيين وحدهم ، وتحديد سعر الحبز بثلاثة فلوس لليرة بواسطة فرض غرامة على الأغنياء ، وتوزيع الاعانات العامة للسنين والمعجزة ، وأهالي المدافعين عن الوطن . ورغم تدخل روبسبير الحماسي وقد توجه إلى فيرنيو « نعم ، أريد أن أحسم الموضوع ضدك » صوت المؤتمر فقط على إلغاء لجنة ال ١٢ . لقد فشلت الانتفاضة . وأعلن بيو فارين في نادي اليعاقبة مساءً : «

« لم نتخذ الوطن ! كان ينبغي اتخاذ اجراءات عظيمة للسلامة العامة . واليوم كان ينبغي توجيه الضربات القاضية للقوية » .

وفي ٢ حزيران ، وكان يوم أحد ، عادت الحركة . لقد طوقت اللجنة الثوروية المؤتمر بـ ٨٠٠٠٠ رجل من الجرس القومي بقيادة هنريو « بنوع ان يصار إلى توقيف زعماء القنوية في النهار ، في حالة امتناع المؤتمر عن تنفيذ مطالب مواطني باريس » . وطالبت لجنة مفاوضة بتوقيف زعماء الجيرونند فوراً . وبعد مناقشة غامضة خرج المؤتمر بأسره خلف رئيسه هيرولت دي سيشيل ، في محاولة لاقتحام الحاجز . فأصدر هنريو أمره : « إلى مدافعكم أيها الرماة ! » . فعاد المؤتمر عاجزاً إلى قاعة الاجتماعات ورضيخ . فأصدر

قراراً بتوقيف ٢٩ نائباً جيروندياً وكذلك الوزيرين كلافيير وليبرون . فانتهى صراع الجيروندي والجبل الذي دام منذ أيام الجمعية التشريعية .



على هذا النحو قضت الجيروندي . لقد أعلنت الحرب ولكنها لم تعرف ان تقودها . لقد اتهمت الملك ولكنها تراجعت أمام الحكم عليه . لقد طلبت مساعدة الشعب ضد الحكم الملكي ولكنها رفضت أن يشاركها الحكم . لقد ساهمت في تصعيد الأزمة الاقتصادية ولكنها رفضت كل المطالب الشعبية . فوصل الشعب التأثير إلى الحكم مع الجبل الذي يعتبر السلامة العامة القانون الأعظم .

وبهذا المعنى لم يرتد يوماً ٣١ أيار و ٢ تموز طابعاً سياسياً فقط : لقد كانا ردة فعل قومية وانتفاضة ثورية ، وردة دفاعية وانتقامية ضد مظهر جديد للمؤامرة الارستوقراطية .

ان انتشار حركة الاقسام في المحافظة أعطى مسبقاً هذين اليومين معناهما : لقد غادت الثورة الارستوقراطية المعاكسة إلى الهجوم تحت قناع المعارضة الجيروندي .

لقد انكر جوريس في « تاريخه الاشتراكي » الطابع الطبقي ليومي ٣١ أيار و ٢ حزيران : هذا صحيح إذا اكتفينا بمظهرهما السياسي والبرلماني لان الجيرونديين والجبلين يتحدثون جميعاً من البورجوازية (وقد يكون من الضروري تحديد الفروق بينها) .

غير أن عزل البورجوازية الكبرى ودخول الشعب التأثير إلى المسرح أعطى هذين اليومين كل معناهما الاجتماعي . فأجاز جورج ليفيغر لنفسه أن يتحدث عن ثورة ٢١ أيار و ٢ حزيران سنة ١٧٩٣ .

الفصل الثالث

حكومة المؤتمر الجبلية

الحركة الشعبية ودكتاتورية السلامة العامة

(حزيران - كانون الأول ١٧٩٣)

ما كاد يتم ابعاد الجيرونند حتى رأت حكومة المؤتمر الوطني ، بقيادة الجبلين الآن ، نفسها بين فارين . وبينما كانت الثورة المعاكسة تتلقى دعماً جديداً من التمرد الاتحادي (الفدرالي) كانت الحركة الشعبية وقد ارمها الفلاء تزيد من ضغطها . وفي هذه الاثناء يتكشف التنظيم الحكومي عاجزاً عن السيطرة على الموقف . ودانتون يفاوض في لجنة السلامة بدل أن يحارب . وفي تموز ١٧٩٣ بدت الامة على وشك التفكك .

وبينما يتردد الجبل اسير متناقضاته كانت الجماهير الشعبية وهي مندفعة إلى الامام بأحقادها وحاجاتها تفرض إجراءات السلامة العامة الكبرى واولها النفي العام في ٢٣ آب ١٧٩٣ . وبدت ضرورة قيام حكومة ثورية أمراً لا غنى عنه لتنظيم الفوران الشعبي والمحافظة على التحالف مع البورجوازية التي كان باستطاعتها وحدها فقط أن تقدم الأطر الضرورية .

وانتظمت الحكومة الثورية نجزءاً جزءاً من تموز إلى كانون الأول ١٧٩٣

على هذه القاعدة الاجتماعية المزدوجة من الثوار الشعبيين والبورجوازية الجبلية أو اليعقوبية . وكان قادتها الأكثر تبصراً ينوون المحافظة بأي ثمن على الوحدة الثورية للطبقة الثالثة القديمة أعني الوحدة القومية . ولكن هل كان باستطاعتهم أن يتجاوزوا المتناقضات اللازمة لهذا التحالف ؟ غير أن الخطر القومي اجبرهم على الصمت عليها مدة . وكان متوقفاً لها أن تعود إلى وضع النهار حالماً يتأكد النصر .

أولاً — الجبليون المعتدلون ، والثوار الوطنيون

(حزيران — تموز ١٧٩٣)

لقد انتصر الجبل على الجيرونديين بفضل الثوار الوطنيين الباريسيين : ومع ذلك لم يكن في نيته أن يستسلم لضغطهم . وقد فرضت المشكلة نفسها عليه في الأسابيع التي تلت ٢ حزيران ، لكبح جماح الحركة الشعبية دون أن يشجع من جراء ذلك ردّة فعل في صالح الجيرونديين . لقد اهتم الجبليون في الواقع بكسب هذا القسم من البورجوازية الذي التزم الحياد في الخلاف مع الجيرونديين . . . وكانوا ينوون مراعاة الملاكين والمعتدلين . ولم يكن من نواياهم قط تحقيق مجموع المنهاج السياسي والاجتماعي الذي خطط له مجاهدو لجنة ٣١ أيار الانقلابية ، الشعبيون : توقيف الجيرونديين وكذلك طرد جميع المعارضين من حكومة المؤتمر الوطني ، وتأسيس جيش ثوري مأجور مهمته توقيف المشبوهين وتأمين تسليح باريس وتطبيق أقصى الاحتياطات وتعميم التسعير على سائر مواد الضرورة الأولى الغذائية ، تطهير الجيوش والادارات وخاصة إلغاء امتيازات النبلاء . . . لقد حاول الجبل تطمين البورجوازية برفض الارهاب وحماية الملكية الخاصة وبالمحافظة على الحركة الشعبية في حدود ضيقة : وهو توازن صعب التحقيق ، قضى عليه في تموز تقاوم الازمة .

١ - إجراءات الانتداب الجبلية

اعتمد الجبل الماطلة طيلة شهر حزيران. وإذا حمل روبسيير في ٧ حزيران ١٧٩٣ حكومة المؤتمر على رفض إلغاء لجان المراقبة التي اقترحها بارير ودانتون قبل يومين من ذلك (كان جانبون سانت اندره قد اعلن خلال المناقشة) « يجب أن نعرف إذا كان ممكناً قتل الحرية بحجة الحرية » فلم يحدث تبني أي إجراء وضعي آخر : فالجيش الثوري لم ينظم . والنقاش حول القرض الاجباري اختلق في مهده . وجاء تقرير سان جوست عن النواب الجيرونديين المحتجزين والهاربين في ٨ تموز من اكثر التقارير اعتدالاً « لن تكون الحرية مرعبة ابداً لأولئك الذين جردتهم من اسلحتهم وخضعوا للقوانين » . كان المهم توحيد الاقاليم بتطمينها وتبديد الخوف من دكتاتورية الثوار الوطنيين الباريسيين . لقد عملت ثلاثة قوانين في المجال الاجتماعي على إرضاء المطالب القروية . فقد نص قانون ٣ حزيران ١٧٩٣ المنظم لبيع ممتلكات المهاجرين ، على تقسيمها أجزاء صغيرة يستطيع القرويون الفقراء تملكها بعد أن منُحوا مهلة عشر سنوات لكي يتحرروا . وأجاز قانون ١٠ حزيران المنظم تقسيم الممتلكات العامة بشكل اختياري . فالاملاك تقسم أجزاء متساوية لكل فرد من السكان المقيمين ويُسحب نصيب كل واحد منهم بالقرعة . وقضى قانون ١٧ تموز على النظام الاقطاعي قضاءً تاماً فألغى دون تعويض سائر الامتيازات الاقطاعية حق المستندة منها إلى ألقاب أصلية . وقضى أن تحرق هذه الألقاب الموضوعة في دائرة اجراء البلديات . فكان سقوط الجيرونديين يعني للقرويين تحرير الأرض الحاسم . كان المؤتمر ينوي في المجال السياسي دفع تهمة الدكتاتورية عنه وتطمين الأقاليم بالتصديق السريع على دستور . وقد حدد الدستور المسمى دستور ١٧٩٣ ، الذي جرى التصويت عليه في ٢٤ حزيران بناء على تقرير هيرودي سيشيل ، وبعد مناقشة سريعة ، حدد الخطوط الأساسية لنظام ديمقراطية سياسية .

ويوضح اعلان الحقوق الذي سبقه وقد ذهب إلى أبعد من اعلان حقوق ١٧٨٩ ، في مادته الأولى ان « هدف المجتمع هو السعادة العامة » وهو يؤكد حق العمل والمساعدة الاجتماعية والثقافية . « المساعدات العامة دين مقدس وعلى المجتمع أن يقوم بأود المواطنين البؤساء » ، إما بتأمين العمل لهم ، وإما بتأمين وسائل الحياة للذين لا يقدرّون على العمل » (مادة ٢١) . « الثقافة حاجة الجميع . وعلى المجتمع أن يسهل بكل قوته تقدم العقل العام وأن يضع الثقافة في متناول جميع المواطنين » (مادة ٢٢) .
وأخيراً لا يعترف اعلان ١٧٩٣ بحق مقاومة الاضطهاد فقط (مادة ٣٣) على غرار اعلان ١٧٨٩ بل حق الثورة .

« عندما ننتهك الحكومة حقوق الشعب » تصبح الثورة للشعب ولكل قطاع من الشعب ، أقدس الواجبات وألزمها » (مادة ٣٥) . ولكنه لم يمر بحث بتبديل تحديد الملكية الخاصة كما كان قد اقترح روبسيير في ٢٤ نيسان السابق : « حق الملكية هو الحق الذي يعود بموجبه لكل مواطن أن يتمتع ويتصرف على هواه بممتلكاته ومداخيله وثمره عمله وصناعته » (مادة ١٦) .
وقد تأكدت الحرية الاقتصادية التي لم يُشر إليها اعلان ١٧٨٩ بكلمة ، بالمادة ١٧ ضمناً : « لا يمكن منع أي نوع من العمل والزراعة والتجارة » على المواطنين . لقد كان الجبليون يرفضون التورط في طريق الديمقراطية الاجتماعية ، لقد كان اهتمام العمل الدستوري بتأمين الازدهار والتمثيل القومي للذين هما القاعدة الأساسية للديموقراطية السياسية . فرُفضَ الانتخاب على درجتين الملحوظ في مشروع كوندورسه الجيروندي ، لأن اختيار الشعب المباشر يؤمن سيادة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية والممثلين على الادارات . فالجمعية التشريعية تُنتخب بالتصويت العام المباشر ، على طريقة الانتخاب الفردي ، بالأكثرية المطلقة لمدة سنة . وتختار الجمعية التشريعية المجلس التنفيذي المؤلف من ٢٤ عضواً من بين ٨٣ مرشحاً تعينهم الأقاليم بالانتخاب العام . وهكذا يخضع الوزراء للتمثيل القومي . واتسعت ممارسة

السيادة القومية بتشريع قانون الاستفتاء (الرفيدنوم) الذي ورد في مشروع كوندورسه : الشعب هو الذي يقر الدستور وكذلك القوانين في بعض الظروف المحددة . ولما طُرح دستور ١٧٩٣ الذي سيصبح رمز الديمقراطية السياسية للجمهوريين النصف الأول من القرن التاسع عشر ، على الموافقة الشعبية ، أقر بأكثر من ١٠٨٠٠,٠٠٠ نعم مقابل حوالي ١٧٠٠٠ لا . وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ منتخب لم يقبلوا الدستور إلا بتعديلات تميل إلى الاعتدال . وأعلنت نتائج الاستفتاء في ١٠ آب ١٧٩٣ الذكرى السنوية لسقوط الملكية في عيد وحدة الجمهورية وتماسكها ، غير أن تطبيق الدستور الذي حفظ نصه في « السفينة المقدسة » ووضع في قاعة اجتماعات المؤتمر الوطني أُحيل على الراحة .

٢ - هجوم الثورة المعاكسة

لم تستطع سياسة حكومة المؤتمر الوطني الجبلية ، المعتدلة والائتلافية أن تمنع انتشار الحرب الأهلية . فقد ثار الجيرونديون على حكومة المؤتمر في الأقاليم التي يتمتعون فيها بالقوة . كان التمرد الاتحادي (الفدرالي) يمتد بينا تتصاعد ثورة الفانده وتستسلم الحدود في كل الجهات تحت ضغط التحالف .

واحتل التمرد الاتحادي الأرض التي أخلتها حركة أقسام شهر أيار . وعجل خبر الانتفاضة الباريسية وإقصاء الجيرونديين بالتمرد في ليون وبوردو عمل على توسيعه . وأثار الأقاليم الزعماء الجيرونديون الذين صدرت قرارات توقيفهم وقد نجحوا في الهرب وزعماء ٧٥ نائباً من اليمين الذين وقعوا اعتراضاً ضد ٢ حزيران والتحقوا بهم وأعلنت السلطات الإقليمية الانفصال في بريتانبا وفي النورماندي في الجنوب الغربي والوسط ، وفي الفرانس كونتيه . وألّف قادة حركة الأقسام الذين تحولوا إلى اتحاديين لجائاً وعاماً استثنائية للحكم على الوطنيين وأغلّقوا النوادي وحاولوا تسيير الجيوش، وأصبحت « كان Caen »

عاصمة الغرب الجيروندي . وسقطت بوردو ونيم ومرسيليا وطولون في أيدي المتمردين الذين استولوا على ليون حيث جرى اعدام شاليه في ١٧ تموز . وحوالي نهاية حزيران كان حوالي ٦٠ اقليماً في تمرد مفتوح ضد حكومة المؤتمر الوطني . ولكن الفانده الملكية وقفت حاجزاً بين التورماندي وبريتانيا من جهة والجنوب الغربي من جهة أخرى . ورفضت تولوز نهائياً أن تلحق بوردو ومنعت بذلك الاتصال بين اكييتانيا واللانغدوك الأسفل . وبين الوسط البروفنسالي وليون ، وشكل « الدروم » الذي يحركه البيقوي جوزف بايان حصناً وطنياً واستمرت أقاليم الحدود أمينة لحكومة المؤتمر . كان المستوى الاجتماعي للفدرالية أكثر بروزاً من مظهرها السياسي . لا شك في ان استمرار الميزات الإقليمية يفسر قسماً منها ولكن ما يعطى أكثر من ذلك هو تضامن المصالح الطبقية . فمُنذ ١٥ أيار ١٧٩٣ كان شاسي نائب «رون اي لوار» يكتب : « المهم الحياة أولاً ثم الممتلكات » . وبعد ٢ حزيران ذهب إلى ليون المتمردة وترأس الحركة . ولما أعلن خارجاً على القانون هاجر ولم يعد إلا في السنة الرابعة . لقد كان التمرد في جوهره من صنع البورجوازية سيدة الادارات الإقليمية القلقة على الملكية الخاصة . وقد تلقت عضد جميع أنصار النظام القديم . وكانت البلديات عدوة لها لانها من أوساط أكثر شعبية منها . وقد استنكف العمال والحرفيون عن الحرب في سبيل الأغنياء . فانتفاضات الرجال الذين يأتمرون بأوامر الأقاليم المتمردة لاقت اللامبالاة أو العداوة من الشعب . وعلى جهة ثانية وقع الانقسام سريماً بين قادة التمرد . فالجمهوريون الصادقون صبروا على مضض في مسيرتهم للملكيين . لقد استاءوا من الغزو الأجنبي والثورة الفاندية وترددوا في الدخول في لعبة ردة الفعل . مقابل ذلك استولى الملكيون بسرعة على ادارة الحركة في الجنوب الشرقي ، في ليون خاصة ، حيث حصل بريسي من ملك سردينيا على إشغال الوطنيين في جبال الألب .

لقد نظمت حكومة المؤتمر الوطني عملية القمع بقسوة . وقد تعلقت

خاصة بضرب الزعماء واستثنت الجماهير . وكان أخطر تهديد يأتي من النورماندي لأنه ليس ثمة جيوش لتغطية باريس . غير أنه في ١٣ تموز ١٧٩٣ في باسي سور أور ، تفرقت الفيلق الجيروندي لدى رؤية بضعة آلاف رجل وقد استنفروا في الاقسام الباريسية . وغادر الزعماء بوزو ، بتيون ، باربارو « كان » ثم بريثانيا إلى بوردو . وأرسل روبير لنده إلى نورماندي . فأعاد السلام إلى البلاد بسرعة ، بعد أن اضعف القمع إلى أدنى درجة . وقامت بوردو مدة طويلة بينما خضعت الأقاليم الفرانكوتية بدون حرب : ولم يتم الاستيلاء على المدينة إلا في ١٨ أيلول . وخشي في الجنوب الشرقي لمدة انضمام المتمردين المرسيليين والنيما إلى ليون . ولكن استمرار « الدروم » امينة للجبل ساعد على استعادة يون سانت اسبري بعد أن سقطت في ايدي النيما . ورد المرسيليون الذين اجتازوا الدورانس واستولوا على أفينيون ، على اعقابهم . وفي ٢٧ تموز كانت جيوش الجنرال كارتو تدخل أفينيون ومرسليا في ٢٥ آب . ولكن الملكيين في ٢٩ منه كانوا يفتحون طولون للانكليز ويسلمونهم حامية الابيض المتوسط . وتصلبت ليون في التمرد . ولزم اللجوء إلى حصار منظم لاستعادة هذه المدن : فسقطت ليون في ٩ تشرين الاول وصمدت طولون حتى ١٩ كانون الاول ١٧٩٣ : وكان القمع فيها مرعباً . لا ريب أن الخطر بدا بعيداً منذ نهاية شهر آب . ومع ذلك وصلت الجمهورية في تموز إلى حافة التقطيع .

لقد كانت نتائج التمرد الفدرالي مماثلة لنتائج الثورة الفاندية ، فقد دفعت بالتطور نحو تقوية السلطة المركزية وضاعفت مراقبة التنظيمات الشعبية على المواطنين المشبهين بالعداوة أو الفتور بالنسبة للثورة . ولم يتردد بعض الجيرونديين في الاتحاد مع الملكيين المتحالفين هم انفسهم مع العدو الخارجي . وبما انهم كانوا يعتمدون على الطبقات الملائكة فأصبحت هذه بدورها مشبوهة : وأكثر من أي وقت مضى ، أصبح الجبل والثوار الوطنيون يؤلفون شيئاً واحداً مع الجمهورية .

ومع ذلك كانت الثورة الفاندية تخرز تقدماً جديداً. فقد سحق المتمردون
أسياد سومور ، منذ ٩ حزيران ١٧٩٣ ، الجيوش الجمهورية في فيسي (مين
اي لوار) في ١٨ تموز. وهددوا أنجي بعد أن استولوا على بون دي سي يوم ٢٧.
وأوضح الغزو الاجنبي هو أيضاً تهديده . فدانتون منذ دخوله لجنة
السلامة العامة كان يفاوض بدل أن يحارب . ولكن فرنسا لم يعد لديها مادة
للتبادل بعد أن استعاد الحلفاء بلجيكا وشاطيء الرين الأيسر . وربما فكر
دانتون ، كما كان مشكوكاً فيه ، باستخدام الملكة وأطفالها . وقد نص دستور
١٧٩٣ مع ذلك في مادته ١٢١ : « لا يعقد الشعب الفرنسي صلحاً مع عدو
يحتل أرضه » .

ودخل الانكليز المعركة على الحدود الشمالية . وكان جيش قوامه ٢٠٠٠٠
هانوفري بقيادة دوق يورك يدعمه ١٥٠٠٠ هولاندي يستعد لحصار دنكرك .
وباشر النمساويون بقيادة كوبورغ ، بشكل منتظم ، حصار الحصون التي
كانت تحمي حدود الشمال . وسقطت كونده في ١٠ تموز وفالنسيين في ٢٨ .
وكينوا ومويج ضرب حولهما الحصار بدورهما . وفي هذه الاثناء استمر
كوستين المعين قائداً لجيش الشمال ، جامداً . فلم يعم أن أصبح مشبوهاً
لدى الوطنيين .

على جبهة الرين استولى البروسيون بقيادة دوق برونزفيك على ماينس :
ولم تستسلم المدينة إلا في ٢٣ تموز وكانت محاصرة منذ نيسان يدافع عنها
٢٠٠٠٠ فرنسياً بقيادة كليبر وميرلن دي تيونفيل ممثل الحكومة الموفد في
مهمة . وأجبرت جيوش الرين والموزيل على التراجع في اللوتر والسار .
وضرب الحصار حول لاندو .

على جبهة الألب كان البيمونتيون يزدون من ضغطهم على جيوش كيلرمان
التي ضعفت بسبب انسحاب بعض الفرق لمقاومة الاتحاديين الوسط البروفنسالي
وهضبة الرين ومحاصرة ليون وطولون . واستمر الاحتفاظ بممرات الموريين ،

والتراكتيز يجهد كبير بينا اجتاحت العدو السافوا سريعاً وأصبحت نيس مهددة .

وعلى جبهة البيرنيه اجتاحت الاسبان الحدود وقد 'عرفت أزمة اخلاقية حقيقية بسبب سوء القيادة . فهي لقلة الثقة تنتقل من يد إلى يد . فالارستوقراطي كوستين يهتق باحتقاره وزير الحرية الثوروي الشعبي بوشوت وهو مقدم بسيط . وكانت الفوضى تعم القائد . ومثلوا الحكومة المبعوثون المكلفون بمراقبة الجزرالات لا يقوم أي تقام فيما بينهم . وبسبب الخلاف مع بيرون وهو رجعي (من أنصار النظام القديم) قائد موقع نيور ، كان البعض يساندون الجزرالين الثورويين الشعبين رونسان وروسينيول والآخرين يوجهون اليها التهم . وكل منهم يلقي تبعات الفشل على غيره . لقد بدا الوضع ميؤوساً منه .

وجعل اغتيال مارا في ١٣ تموز ١٧٩٣ ضخامة الخطر محسوسة : لقد استطاعت شارلوت كوردي وهي فتاة ملكية من نورماندي أن تقتل صديق الشعب في قلب باريس الثورية . لقد أرادت أن تضرب بشخصه أحد رؤوس الثورة . ولكن عملها أعطى الجبل قوى جديدة وزاد زخم الحركة الثورية . لقد كان مارا شعبياً جداً بين الثوار الوطنيين الذين انحنى على مصيرهم بطيبة وإنسانية عميقتين فأثار اغتياله حزناً عنيفاً . فانضافت إلى الرغبة في الثأر له ، ضرورة قيام إجراءات سلامة عامة . فأقامت له باريس مأتماً فخماً حضرته حكومة المؤتمر بشكل جماهيري في ١٥ تموز . وعلق قلبه تحت عقد الكوردليي . وأصبح مارا الذي اعتبر شهيد الحرية مع ليبيليتيه الذي اغتيل في ٢٠ كانون الثاني ، وشاليه الذي قطع رأسه في ١٧ تموز ١٧٩٣ أحد آلهة البانتيون الثوروي .

٣ - الرد الثوروي

لقد زادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في خطورة مهمة حكومة المؤتمر

الجبليّة . وفي الوقت نفسه كانت تدفع الجماهير إلى مزيد من العمل الثوري . واستمرت أزمة العيش والمواد الغذائية من الضرورة الأولى السبب الرئيسي للتدمير الشعبي . ولم تطبق أقصى الاحتياطات التي أقرت في ٤ أيار ١٧٩٣ . وبعد أن اعترفت حكومة المؤتمر بفشلها ، سمحت في تموز للأقاليم والمثليين المعتمدين بإيقافها . لا ريب أن الثوار الوطنيين الباريسيين لم يتأثروا من غلاء الحبز الذي حددت البلدية الليبرية منه بثلاثة فلوس بفضل المساهمة المالية الحكومية . ولكن الاحتياطي أصابه النقص بسبب عدم انتظام وصول الشحنات فعادت الصفوف إلى الظهور على أبواب الخبازين وعمّ القلق الشعب ، وأصاب الغلاء المواد الأخرى بينما كان التمرد الإقليمي المتتابع في ٢ حزيران يساهم في زيادة خطورة أزمة اللحم يجعل وصول الشحنات أمراً نادراً . ففي ١٧٩٣ كانت ليبرة لحم المعجل تتلقى زيادة ٩٠٪ بالنسبة لحزيران ١٧٩٠ ولحم البقر ١٣٪ . وبسبب الغلاء اندلعت الاضطرابات تقريباً في كل مكان . وفي ٢١ حزيران أوقف في ضاحية سانت انطوان رجل كان يصرخ « في الماضي كان لوح الصابون لا يساوي إلا ١٢ صولاً ، واليوم يساوي ٤٠ . فلتحميا الجمهورية ! السكر ٢٠ صولاً واليوم ٤ ليرات فلتحميا الجمهورية ! » .

واتسعت نتائج أزمة المواد الغذائية بسبب أزمة النقد الورقي . فالتضخم النقدي المستمر يزيد في ارتفاع الأسعار . ومنذ موت الملك والإئتلاف العام ، لم ينقطع النقد الورقي عن التدهور منخفضاً في تموز إلى أقل من ٣٠٪ من قيمته الاسمية . وقد جبر انخفاض قيمته هرب رؤوس الأموال إلى الخارج وتزايد المضاربة واحتكار البضائع والتسارع في ارتفاع الأسعار .

فاستفاد الحاقدون من ذلك لاشعال الاستياء العام وهم يعيبون على المؤتمر جهوده في المجال الاقتصادي والاجتماعي . وفي ٨ حزيران ١٧٩٣ في اجتماع مجلس البلدية العام قرأ فارلي اعلانه الرسمي عن حقوق الإنسان في الدولة الاجتماعية : فلتتم « بوسائل عادلة إزالة التفاوت في الثروات » ود لتصبح

الأموال التي تكسدت على حساب الثروة العامة بالسرقة والرشوة والحصر والاحتكار ملكيات قومية .

وفي ١٥ حزيران طلب قسم حقوق الإنسان التسمير العام وقانوناً ضد المحتكرين . وفي ٢٥ قدم جاك رو إلى حاجر المؤتمر مذكرة تهديد :

«إن الدستور سيُعرض على العاهل للموافقة. هل حرمت فيه استغلال الموارد العامة ؟ كلا . هل لفظتم حكم الاعداء على المحتكرين ؟ كلا . هل حددتم على أي شيء تقوم حرية التجارة ؟ كلا . هل حرمت بيع الفضة النقدية ؟ كلا . طيب ! اننا نعلن لكم انكم لم تفعلوا كل شيء لسعادة الشعب . فالحرية ليست سوى خيال عابث ، عندما تستطيع طبقة من الناس أن تجوع الأخرى دون عقاب . والمساواة ليست إلا سراباً خادعاً عندما يمارس الغني بواسطة الحصر ، حق الحياة والموت على أمثاله . والجمهورية ليست سوى وهم قائم عندما تعمل الثورة المعاكسة يوماً يوماً بواسطة ثمن المواد الغذائية التي لا يستطيع ثلاثة أرباع المواطنين أن يحصلوا عليها إلا بذرف الدموع ... أعلنوا إذاً مرة أخرى أيضاً أحكامكم والثوار الوطنيون بحراهم سيعملون على تنفيذ أوامرهم».

وفي اليوم الثاني انفجرت اضطرابات الصابون على جسر باريس واستمرت ثلاثة أيام من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران؛ فالفسلات أفرغن بواخر الصابون وتقاسمن البضاعة بعد دفع رسومها . لقد كان الشعب الثائر الوطني يسير إلى الأمام وانتهى بأن جرّ الجبل خلفه .

وجاء الجواب على خطورة الأزمة بتجديد لجنة السلامة العامة في ١٠ تموز ١٧٩٣ وكان المجاهدون الشعبيون في اندفاعهم يعرضون لإجراءات دفاع قومي وثوروي تتناسب مع حجم الخطر فلذلك كان يجب تحاشي انفصال البورجوازية الثورية عن الجمهورية بسبب الإجراءات القصوى ، بعد أن ساندتها حتى الآن . وتأكدت الحاجة إلى حكومة ثورية تنظم الحركة الشعبية . وقد كشف عجز لجنة السلامة العامة التي تشكلت في نيسان . فلم

نعرف أن تدحر الغزو الأجنبي ولا أن تمنع الثورة الفدرالية ولا أن تحل مشكلة النقد الورقي ولا أزمة المواد الغذائية . لقد سارت في ركاب الأحداث بدل أن تسيطر عليها وتركت الوضع يزداد فساداً . وفي ١٠ تموز جددت حكومة المؤتمر لجنة سلامتها العامة : فأبعد دانتون .

وكانت اللجنة الجديدة التي انتخبت بالتصويت على الاسماء تحوي تسعة أعضاء . أبعد ثلاثة منهم بسرعة : غاسباران مناصر الجنرال كوستين حقي النهاية ، هيرودي سيدشيل وهو عشيق رجعية ، ومشتبه به سريعاً ، ونوريو صديق دانتون . وكانت لواءة اللجنة الجبلية مؤلفة من كوتون ، سان جوست جانبون سانت - اندره وبريور دي لامارن . وتحالف معهم بارير ولنده . وقد جاء من السهل . وكانت قناعة الجميع أن الثورة لا يمكن أن تنتصر إلا بقوة الشعب الثوري الوطني : فيلزم بالتالي تنفيذ مطالبه ، وتجهيز شعب المدن المعرض للقحط والغلاء وتحويل كل القوى الشعبية ضد الارستوقراطية والتحالف .

لقد زاد اغتيال مارا في ١٣ تموز ١٧٩٣ من تصلب السياسة الجبلية امام ازدياد خطورة الازمة السياسية . وتنازع هيبير مع الحاقدين خلافة صديق الشعب . وسارع جاك رومند ١٦ تموز إلى إصدار ملحق لجريدته : صحافي الجمهورية الفرنسية في ظل مارا ، صديق الشعب . وفي الـ ٢٠ أصدر لوكليز بدوره « صديق الشعب » . وفي هذه الاثناء كان هيبير في ٢١ تموز يصرخ في وجه اليعاقبة : « إذا كان من حاجة لخليفة لمارا ، إذا كان من حاجة لضحية ثانية للارستوقراطية فهي جاهزة » ، إنها أنا ، وقامت مزايده غوغائية أغلب الاحيان بين النشرات الشعبية . واستعاد قسم من الحزب الجبلي ، كان من البارزين فيه هيبير وشوميت ، برنامج الحاقدين لحسابه حتى لا يبتعد عن الثورية الوطنية الباريسية . واتهم هؤلاء واولئك بقسوة متزايدة الارستوقراطية التجارية ، الارستوقراطية البورجوازية والمركنتيلية . وازداد القحط حدة : فأغلق عدد من الجبازين حوانيتهم . وبسبب نقص الطحين أنشأ « الميزون

كومون» - المحل العام في ٢١ تموز نظاماً لبطاقات التقنيين وكثرت مذكرات الاحتجاج وأصبحت الصفوف على ابواب الحوانيت صاخبة .

كتب هيبير في نشرته « بير دوشين » عدد ٢٦٣ : « منذ زمن طويل والفقراء المساكين من الثوار الوطنيين يتألمون ويمسكون ألسنتهم . لقد قاموا بالثورة ليكونوا سعداء » . وما أن استقرت لجنة السلامة العامة الجديدة حتى رأت نفسها مهددة بأن تتخطاها الاحداث . وفي غمرة هذه الظروف تم التصويت على قانون الاحتكار في ٢٦ تموز ١٧٩٣ ، وهو يشكل في جانب المؤتمر تنازلاً فذاً ملوساً . لأن بيو - فارين ، كان قد اقترح في الواقع مخرجاً : ان القحط ليس في الرسوم بل بمعاينة المحتكرين والتهديد بحكم الموت كفيصل باجبارهم على تخفيض الاثمان . وفي ٢٦ تموز بناء على تقرير كوللو ديربوا صوتت حكومة المؤتمر على قرار يفرض عقوبة الموت على المحتكرين أعني التجار الذين لا يعلنون عن ستوكات مواد الضرورة الاولى ولا يعلقون قائمة بها على ابوابهم . وقد يبدو هذا القانون تنازلاً مهماً لبرنامج الحاقدين بانتقال التجارة إلى مراقبة شرطة الاحتكارات في الاقسام ، في الواقع جرى تطبيق القانون ببطء . وبدا بسرعة كأنه ارضاء رمزي ممنوح للثوار الشعبين الوطنيين .

واكتملت لجنة السلامة العامة في ٢٨ تموز ١٧٩٣ بتسمية روبسبير الذي جعل من نفسه مدافعاً عنها . وكانت سلطة اللجنة لدى حكومة المؤتمر أبعد من أن تتأكد . فقانون الاحتكار جرى التصويت عليه دون استشارتها . وظهرت معارضة قوية في الجمعية ضد قراراتها الاولى وعلى الاخص توقيف كوستين في ليل ٢١ - ٢٢ تموز . فساند روبسبير اللجنة ضد أعدائها ، ودخلها في ٢٧ تموز . وفي ١٤ آب تم انتخاب كارنو وبريور دي لاكوت دور بدورهما ، وفي ٦ أيلول بيو فارين وكوللو ديربوا . وعرفوا أن يستمروا متضامنين خلال سنة حتى النصر ، مع اختلاف ميولهم (كارنو ولنده محافظان اجتماعياً بيو وكوللو يميلان إلى الثوار الوطنيين) وامتزجتهم لأنهم جميعاً رجال

نضج وعمل وسلطة ، متحدون بإرادة النصر . فكانت هذه لجنة السنة الثانية الكبرى .

وفرض روبسبير بشهرته الثورية سيادة اللجنة على المؤتمر وعلى اليقظة . لقد كان متبصراً وشجاعاً (اظهر ذلك في حملته المنفردة ضد الحركة العامة التي حملت على اعلان الحرب) بليفاً ومتجرداً ، وقد حصل هذا المتماذي (وهو الرجل الوحيد في تاريخنا الذي استحق هذا اللقب) على ثقة الثوار الوطنيين . ومع تعلقه بالمبادئ فقد عرف أن ينحني للظروف ويناور كرجل دولة . لقد كان يضع كل السلطة الثورية في المؤتمر الذي هو تعبير السيادة القومية . غير أن الحكومة لتكون فاعلة وقوية عليها أن تعتمد على الشعب وتستمر مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً . لقد سجل روبسبير في مذكراته أثناء ثورة ٣١ - ٢ حزيران : « يلزم ارادة واحدة .. لكي تكون الامة جمهورية يلزمها وزراء جمهوريون وحكومة جمهورية . فالأخطار الداخلية تأتي من البورجوازيين وللانتصار على البورجوازيين يجب توحيد الشعب .. يجب أن يتحالف الشعب مع المؤتمر ويجب أن يستخدم المؤتمر الشعب » . من ١٣ إلى ٢١ تموز قرأ روبسبير على مسامع المؤتمر بعضاً من مخطط ليبلتييه دي سان فارجو عن التربية القومية :

« ان الثورات التي وقعت منذ ثلاث سنوات عملت كل شيء في سبيل طبقات المواطنين الاخرى . وربما لم تفعل شيئاً تقريباً لأهم طبقة ، للمواطنين البروليتاريين الذين لا يملكون إلا العمل . لقد تحطم الاقطاع لأجلهم لأنهم لا يملكون شيئاً في الارياض المتحررة . فالفرائض قد توزعت بشكل أكثر عدلاً . ولكنهم بسبب فقرهم نفسهم غير قادرين على بلوغ الوظيفة .. لقد استقرت المساواة المدنية ولكن الثقافة والتربية تنقصانهم .. هنا ثورة الفقير .. » .

وإذا كان روبسبير ورجال اللجنة يرون الموقف بوضوح ، فانهم كانوا مع ذلك أقل ثقة بالوسائل . فإجراءات الدفاع القومي والثوروي الضخمة ،

وانتفاضة الجماهير ، والأرهاب وإدارة الاقتصاد كلها فرضت من الخارج لصالح أزمة شهر آب ١٧٩٣ تحت ضغط الحركة الشعبية .

ثانياً — لجنة السلامة العامة والقوران الشعبي

(آب وتشرين الأول ١٧٩٣)

كانت اللجنة الجديدة مصممة على إعطاء الدفاع القومي الذي لا تفصله عن الدفاع الثوري ، اندفاعاً قوياً . ولكنها كانت تنوي ألا تسمح للحركة الشعبية وخاصة دعاية الحذقين أن تتخطاها . فالاقتصاد الموجه واستنفار الجماهير يؤلفان لدى المجاهدين الشعبيين الوسائل الوحيدة الكفيلة بتأمين الدفاع . وبدا استنفار الجماهير للجنة خيلاً لمدة من الزمن . لقد بقيت معادية لفرض الرسوم وتوجيه الاقتصاد ، وهي تكره الإرهاب . وأخيراً كانت الديمقراطية المباشرة التي تمارسها الأقسام الباريسية بغير وضوح تبدو لها متنافرة مع إدارة حكومية فاعلة . فناورت اللجنة طيلة شهر آب من تنازل إلى تنازل لتتسلم في النهاية أمام يومي ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣ الشعبيين .

لقد باشر روبسبير المعركة ضد الهائجين منذ أوائل آب ليخلص الحكومة والمؤتمر من معارضتهم ، وفي ٦ آب ١٧٩٣ اتهم أمام اليعاقبة «الرجلين الجديدين» الوطنيين ليوم واحد ، اللذين كانا يحاولان أن يقضيا في الشعب على أقسام أصدقائه . لقد أعلن روبسبير دون أن يخلو من نية سيئة : «لقد خلف رجلان مأجوران لأعداء الشعب ، رجلان اتهمها مارا ، اعتقدا أنها يخلفان هذا الكاتب الوطني» . وكان على الأخص يلوم جاك رو على هجومه ضد التجار . وبغية انتزاع الهائجين براهينهم الجوهرية ، اهتمت اللجنة بنشاط بالمواد الغذائية ، فأرسلت إلى الأقاليم المجاورة لباريس ممثلين أشداء ، بحثوا عن اليد العاملة وأشرفوا على دراسة القمح . وفي ٩ آب ١٧٩٣ بناء على اقتراح باريس

أصدر المؤتمر قراراً بإنشاء مستودع للغلال في كل محافظة ، وهي استجابة سطحية للمطالب الشعبية : فشراء المحافظات للحبوب لا يمكن أن يقدم علاجاً للغلاء . مع ذلك تموّنت باريس وفقد الهائجون لمدة من الزمن برهانهم الرئيسي لدى الثوار الوطنيين . وثار روبسيير بقوة ضد المعتدلين الذين كانوا يطالبون بتطبيق الدستور الذي وافق عليه الشعب وبانتخابات جديدة على أمل التسبب بسقوط الجبل . وازداد خطر هذا الطلب بمقدار ما ساندته بشكل مفاجيء هيبيير في عدد صحيفته « بير دوشين » رقم ٢١٩ ، قبل ١٠ آب بقليل . وكانت لجنة السلامة العامة تبغي أن تبقى الحكومة ثورية حتى السلم ، لا أن يوضع الدستور موضع التنفيذ في ١١ آب ١٧٩٣ . وأصدر ديلاكروا نائب أوراي لوار أحد المتساهلين في المستقبل قراراً بتوزيع الشعب انتخابياً احتياطاً للانتخابات العامة حسب منطوق الدستور : فأعلن روبسيير مؤكداً أن هذا الاقتراح المصيدة لا ينبغي إلا إحلال مبعوث بيت وكويورغ محل أعضاء المؤتمر المطهرين . فتطبيق الدستور قبل سحق الثورات الداخلية والانتصار على الحدود إنما هو إعادة طرح قضية الثورة بكاملها على بساط البحث . وفي اليوم نفسه حمل مبعوثو المؤتمرات الأولى إلى المؤتمر ، « العمل المقدس » فوضع في سفينة من أرز . ولم يعد البحث في إخراجه وارداً مع أن تعليق الدستور حتى استلباب السلام لم يصدر به قرار علني إلا في ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣ .

١ - استنفار الجماهير (٢٣ آب ١٧٩٣)

في هذه الأثناء تابع الخطر الخارجي والثورة الداخلية المعاكسة تحريك الحركة الشعبية : فنجحت في فرض استنفار الجماهير على لجنة السلامة العامة وعلى المؤتمر .

وكان الاستنفار الجماهيري يتفق مع عقلية الثوار الوطنيين الثورية . لقد كانت قضية شعبية في الأقسام والنوادي الباريسية . وكانت تأمل بنصر سريع أمام الجيوش العدو المتناقصة العدد بعد أن أصبح امتياز العدد في جانب الثورة : وكان جيباب يبرهن على ذلك واتضحت الفكرة وتحددت

خلال أزمة تموز ١٧٩٣ عندما أصبحت الجمهورية المعرضة للهجوم على الحدود في خطر من التمرد الفدرالي . وفي ٦ تموز عرض قسم الكسمبورغ أن تزحف جماهير أقسام باريس على الأقاليم المتمردة : « وليكن جميع المواطنين دون تمييز من عمر السادسة عشرة حتى الخمسين في حالة تأهب مستمر وليشكلوا القوة المسلحة » .

وفي ٢٨ تموز كرّر العرض مناضل من قسم الوحدة هو سيباستيان لأكروا في خطاب يحتوي على النفس الملحمي لقرار ٢٣ آب :

« ... يجب في الحال إيقاف جميع الأعمال الخاصة التي يقوم بها عمال العربات والنجارون وعمال الخشب فلا يعملون إلا في صناعة أعقاب البنادق ، والدبسات وعربات الترمين والنقل ، إيقاف أعمال الأقفال والبياطرة وعمال الآلات القاطعة وكل من يعمل في الحديد فلا يهتمون إلا بصناعة المدافع ... فليسلح أصدقاء الوطن ، وليشكلوا الفيلق العديدة ولنقل من ليس عندهم سلاح المؤن . ولتحضّر النساء المؤن ، فلتحضّر الخبز ، ولتغط إشارة الحرب بالنشيد الوطني » .

لقد أعطت حرارة آخر تموز اندفاعاً لا يقاوم لفكرة استنفار الجماهير وقد تألفت جوقتها الآن من أنغام الضغط الشعبي . ولقد كتب هيبير في صحيفته « بير دوشين » في العدد ٢٦٥ « ليكن على أهبة الاستعداد جميع الرجال الذين يستطيعون السير وحمل السلاح وليسارعوا في كل جهة إلى حيث يكون الخطر » ...

وبعد أن تقدم في ٢٩ تموز ١٧٩٣ طلب الاستفتاء الجماهيري الشعبي أعادت عرضه لجنة باريس في ٤ آب ، وفي ٧ آب أعاد عرضه مندوبو الجمعيات الأولى الذين جاؤوا إلى باريس لقبول الدستور . وفي ١٢ منه طلب خطيبهم روايه من المؤتمر أن ينهض الشعب هبة واحدة . وظهرت لجنة السلامة العامة متحفظة . فكيف تعالج الفوضى التي يثيرها التغير العام ؟ وكيف تسلّح الجماهير وتجهزها ؟ وفي ١٤ آب أعلن روبسبير للعباقبة أن « فكرة التعبئة

الجمهورية العظيمة والمحاسنة ، غير مفيدة . وأضاف : « نحن لا نقتصنا الرجال إنما فضائل الوطنية في جنراليتهم . وتبنى المؤتمر في ١٦ آب مبدأ النفير تحت ضغط المناضلين الباريسيين ومندوبي الجمعيات الأولى . وأخيراً في ٢٣ عزمت لجنة السلامة العامة على عرض وسائل التنفيذ بناء على تقرير باريس : « ومنذ هذا الوقت وإلى أن يطرد الأعداء في أراضي الجمهورية يعتبر جميع الفرنسيين في حالة تأهب دائم لخدمة الجيوش . على الشباب أن يذهبوا إلى الحرب والمتزوجين من الرجال يصنعون الأسلحة وينقلون المؤن . والنساء يصنعن خيماً وملابس ويخدمن في المستشفيات . والأطفال يرتدون الملابس القديمة الممزقة . الكهول ينتقلون إلى الساحات العامة لإثارة حماسة المحاربين والدعوة للحقد على الملوك ولوحدة الجمهورية . »

لقد ألفت الاستعاضة . فالنفير كان عاماً مبدئياً . ولكن الشباب من سن الثامنة عشرة حتى الخامسة والعشرين والعازبون والأرامل بدون أولاد سوف يؤلفون الفوج الأول في التعبئة ويكونون المقدمة . سيشكلون أفواجا تحت علم يحمل هذه الكلمات : « الشعب الفرنسي يثور على الطغاة » .

هل كان النفير العام يستجيب بالضبط لرغبة الثوار الوطنيين الشجعان ؟ ان السير إلى الحدود في اندفاع حماسي كما كانوا يفهمونه أمر غير قابل للتنفيذ . وعلى هذا النحو يمكن تحليل تحفظات روبسيير ، وتردد اللجنة وحدود القرار : إذا تم تجهيز كل مصادر الأمة ، وتنظمت صناعة أسلحة ضخمة يدعى وحدهم الرجال من الثامنة عشرة حتى الخامسة والعشرين غير المكلفين بعبال . واستمرت في الواقع معضلات التسليح والتجهيز قائمة وكانت الـ « بير دوشين » تتساءل وهي تضع مخطط المعركة في أوائل أيلول : « كيف العمل لتسيير عدة ملايين من الرجال في آن واحد ؟ ما العمل لتجهيزهم وتسليحهم ؟ ... يجب قبل كل شيء أن نستولي على سائر المؤن في الجمهورية ... يجب أن نضع جميع العمال الذين يشتغلون في المعادن في حالة تأهب من البيطار حتى الصائغ . ونقيم لهم مصانع في جميع الساحات العامة

ليصنعوا مدافع ليلاً نهاراً وينادق وفؤوساً وحراياً . لقد كان هيبير يطرح بوضوح مشكلة الإدارة الاقتصادية لحرب قومية كبيرة . فالاقتصاد الموجه يفرض نفسه لتسليح وتجهيز جماهير الرجال الذين يقدمهم استنفار سبع طبقات . لقد ارتبطت المشكلة السياسية والمشكلة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الدفاع الوطني .

٢ - يوما ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣

حوالي نهاية شهر آب ١٧٩٣ لم تكن أية مشكلة من مشاكل الساعة قد حلت بعد . فقد استمرت المشكلة السياسية كاملة ، وإذا درست لجنة السلامة العامة هجمات أعدائها فإن الحكومة الثورية ما تزال بعيدة عن الاستقرار والتنظيم . ولم تلتق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية أي حل فعال .

فقانون الاحتكار وقانون مستودعات الغلال لم يجلبا إلا أدوية وهمية . والمؤتمر ومثله لجنة السلامة العامة قد رفضا حتى الآن فرض الرسوم والتنظيم اللذين يرتبط بهما مع ذلك مصير النقد الورقي ، المصدر المالي الوحيد للثورة . وازدادت أزمة المؤن خطورة في أيام آب الأخيرة فاشتد الضغط الشعبي . وفي الوقت نفسه توضحت في فكر المجاهدين الباريسيين ضرورة يوم جديد يفرض على السلطات الحكومية إرادة الشعب . وبعد أن خففت حدة أزمة التموين مدة من الزمن عادت على اثر الجفاف . فتباطأ نشاط الطواحين وتجمع الشعب من جديد على ابواب الحمازين وكان الشحن يرتفع تقريباً إلى ٤٠٠ كيس من الطحين بينما يلزم لاستهلاك باريس منه ١٥٠٠ يومياً . فكان القحط يشكل لدى هيبير وسيلة قوية للشعب السياسي : فجعل قضية التموين في قلب حملته وراح يبحث ضد الاغنياء والتجار مواضع يعرف انها أهل لإرضاء الثوار الوطنيين الشعبيين . كتب هيبير في العدد ٢٧٩ من صحيفته « بير دوشين » : يا اخي ليس للتجار وطن . لقد ساندوا الثورة طالما اعتقدوا انها نافعة

لهم وعضدوا الثوار الشعبين الوطنيين ليقتضوا على النبلاء والبرلمانات إنما كان كل ذلك لكي يحلوا محل الارستوقراطيين . ولذلك منذ لم يعد من مواطنين ناشطين، ومنذ أن أصبح أتصس ثائر شعبي وطني يتمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أغنى جابي ضرائب ، قلب لنا هؤلاء المرفهون ظهر الجحش وانقلبوا علينا وهم يستخدمون الأخضر واليابس للقضاء على الجمهورية . لقد احتكروا المواد الغذائية كلها ليعيدوا بيعها لنا بثقلها ذهباً ويحلبوا لنا القحط ..

وفي أوائل أيلول ١٧٩٣ تأسست الحركة الشعبية اقدامها بكل قوتها وكل اصالتها . ويزعم ألبير ماتيه انها فعل الاندفاع الهيبيري. لا ريب أن الصحف الشعبية ، صحيفة جاك روميل صحيفة هيبير ، قد ساعدت الثوار الشعبين على إدراك أهدافهم السياسية وتحديد مطالبهم الاجتماعية : ولكنها لم تكن في أساس هذه الأهداف . انها اندفاع شعبي لا اندفاع هيبيري . فهيبير الصدى الرنان يكتب ويعمل تحت ضغط الثوار الشعبين ؛ وتحت ضغطهم فيما بعد يهتز اليعاقبة وتتحرك لجنة باريس المركزية ويستسلم المؤتمر الوطني ولجنة السلامة العامة في النهاية .

لقد ظهرت الحركة الشعبية منذ ربيع ١٧٩٣. وينبغي البحث عن جذورها في تفاقم خطورة الظروف المادية لحياة الحانوتيين والحرفيين والعمال الباريسيين في ما قبل ١٧٩٣ .

وهذه الحركة التي سمحت للثورة البورجوازية أن تقتصر في عهود الأزمة ولكنها تختلف عنها (كما هي الحال في أيام أيلول ١٧٩٣) تتميز بعقلية ما قبل الرأسمالية التي تحرك الثورة الشعبية الوطنية والمائلة في جوهرها لثورة القرويين المتحمسين للدفاع عن خبراتهم الجماعية أمام تقدم الزراعة الرأسمالية. فالثائر الوطني الشعبي معادٍ بعمق لحال البورجوازية التجارية والصناعية الفكرية ، الذي لن يهدأ له بال ما لم يقض على التنظيم وفرض الرسوم العزيزين على قلب الحانوتي والحرفي ، باسم الحرية الضرورية لانطلاق المشاريع . والمفهوم الذي لهما عن الملكية يوضح المعارضة الاساسية لدى البورجوازي

والثائر الشعبي الوطني . فالملكية بموجب إعلان حقوق ١٧٩٣ وكذلك اعلان ١٧٨٩ هي حق طبيعي مطلق لا يستطيع شيء أن يضع له حدوداً . ولكن الملكية لدى الثائر الشعبي الوطني لا تفهم إلا إذا ارتكزت على العمل الشخصي وتحددت بمحاجات الجميع . وفي ٢ أيلول ١٧٩٣ في ذروة الاندفاع الشعبي قدم قسم باريس للثوار الشعبين الوطنيين وهو قسم « حديقة النباتات » سابقاً عريضة إلى المؤتمر . فهو يطلب من الجمعية « أن تحدد بشكل ثابت ثمن مواد الضرورة واجور العمل وفوائد الصناعة وأرباح التجارة .. طيب ! سيقول لكم الأرستوقراطيون والملكيون والمعتدلون والمشاغبون ان هذا يعني الإساءة إلى الملكية التي يجب أن تكون مقدسة ومحفوظة .. هذا بدون شك ؛ ولكن هل يجهل هؤلاء المجرمون .. الا يعلمون أن الملكية لا قاعده لها إلا مدى الحاجات الفيزيائية ! »

وطالب الثوار الشعبيون بأقصى حد للأثوات والأجور :
« ثانياً فليحدد ثمن كل مواد الضرورة الأولى بشكل ثابت حسب ثمن السنين القديمة منذ ١٧٨٩ وحتى ١٧٩٠ ضمناً ، بشكل يتناسب مع اوصافها المختلفة » . « ثالثاً فلتحدد المواد الأولى بنوع أن تستطيع فوائد الصناعة واجور العمل وارباح التجارة التي عدتها القانون ، ان تضع الصناعي والفلاح والتاجر في مستوى الحصول ليس فقط على الأشياء الضرورية التي لا غنى لهم عنها للمحافظة على حياتهم بل أيضاً على كل ما يزيد من متعهم » .
ويطالب ثوار « حديقة النباتات » على الأخص تحديداً دقيقاً جداً لحق الملكية :

« ثامناً فليبين الحد الأقصى للثروات » . « ثاسماً ليس من حق الفرد نفسه ان يملك إلا حداً أقصى واحداً » . « عاشراً لا يستطيع احد أن يستأجر من الأرض أكثر مما يلزم لكية من المحارث المحددة » . « حادي عشر لا يحق للمواطن نفسه ان يملك إلا حرفة واحدة وحائوناً واحداً » .
كان هذا المنهاج الاجتماعي المليء بالمتناقضات ، بسبب رغبته في الحفاظ

على الملكية الخاصة مع وضع حد لنتائجها ، يتعارض في الأساس مع مناج
البورجوازية التي كانت تقود الثورة . وكان مقدراً للحكومة الثورية أن
تقضي نحبها في تيرميدور بسبب هذا التناقض . اما الآن فالحقد على العدو
المشترك ، وعلى النظام القديم وعلى الامتياز والارستوقراطية الاقطاعية وعظمة
الخطر المعاكس للثورة ، كل ذلك كان يدعم تحالف الثورة الشعبية الوطنية
والبورجوازية الجبلية . ولما كان الجبل لا يستطيع أن ينتصر لوحده اضطر
أن يتألف مع المنهاج الشعبي : حق انه أجبر على ذلك .

وتعمدت الأزمة في الأيام الأولى من ايلول . فبينما كان هيبير يفضح مخدري
المؤتمر ، كان الغليان يتزايد في الأقسام التي تكثر فيها الاتصالات والاحتجاجات .
وفي غمرة هذا الجو المحموم وصل في ٢ ايلول خبر خيانة مذهلة : تسليم
الملكيين طولون للانكليز . فانضاف الى قلق التموين ، الأسى القومي والخوف
من المؤامرة الارستوقراطية : ولا شيء اقوى من ذلك على اطلاق الاندفاع
الارهابي من عقاله .

وفي ٢ ايلول مساءً قرر اليعاقبة العمل في سبيل تحاشي الأسوأ .
وفي ٤ ايلول انفجر الغليان الشعبي بعد أن استمر مكبوتاً لمدة طويلة .
فمنذ الصباح احتشدت تجمعات من العمال وخاصة عمال البناء ومصانع الحرب
في ساحة « الغريف » الرمل لتطلب خبزاً من البلدية . ولا مجال للشك في
الأساس العمالي للحركة : لقد خرجت من طبقات الثوار الشعبيين الوطنيين
الاكثر بروليتارية ، ومن صفوف اولئك العمال الذين كانوا وهم غير الحانوتين
وغير الحرفيين ، يجدون صعوبة كبرى في الحياة بأجر مدفوع بالعملة الورقية ،
الدائمة الانخفاض . وعبثاً حاول قادة اللجنة المركزية تهدئة المتظاهرين : « لا
نريد وعوداً ، نريد خبزاً وفي الحال » . وصعد شوميت على طاولة :
« وأنا أيضاً كنت فقيراً وبالتالي أعرف ما هو الفقر . انها هنا حرب
الأغنياء المفتوحة على الفقراء . انهم يريدون سحقنا ؛ طيب ! يجب تحذيرهم :
علينا ان نسحقهم نحن ، والقوة في يدينا ... » .

وتقرر قيام مظاهرة جماهيرية في الغد لاملء الارادة الشعبية على المؤتمر الوطني .

واجتمعت الأقسام في ٥ ايلول ١٧٩٣ في خط طويل وزحفت على المؤتمر الوطني بشعارات : الحرب على المستبدين ! الحرب على الارستوقراطيين ! الحرب على المحتكرين . وجرى تفتيشه واحتلاله بشكل سلمي ! فاجتمع الممثلون للتداول تحت انظار الشعب .

وبعد أن فضح «باش» باسم البلدية والأقسام مناورات المحتكرين والملاكين قرأ شوميت مذكرة تطلب انشاء جيش ثوروي لتأمين جمع الحبوب في الأرياف ونقلها الى باريس . وعضده بيوفارين : فعرض توقيف المشبوهين كاجراء أساسي في أعين الثوار الشعبيين الوطنيين . ودون اخذ رأي لجنة السلامة العامة ، واستسلم المؤتمر للطلب وقرر ليس فقط توقيف المشبوهين بل أيضاً تطهير اللجان الثورية المكلفة بالبحث عنهم : وكان ذلك وضع الارهاب كحدث يومي . وبناء على تقرير بارير صار لإحداث جيش ثوروي قوامه ٦ آلاف رجل والف ومائتا مدفع . وأخيراً صوّت المؤتمر على اقتراح من دانتون : دفع تعويض اربعين درهماً عن كل جلسة للمواطنين الذين يحضرون اجتماعات القسم المحصورة في جلستين كل اسبوع .

إن يومي ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣ يشكلان انتصاراً شعبياً : فقد أجبر الثوار الوطنيون الشعبيون السلطات الحكومية على اتخاذ إجراءات مطلوبة منذ زمن طويل . على أن هذا الانتصار ظل ناقصاً . فقرارات الخامس من أيلول سياسية على الأخص . وفي الرابع منه اكتفى المؤتمر بتقرير الحد الأقصى العام الذي يؤلف مع ذلك المطلب الشعبي الأساسي ، واضطر الثوار الشعبيون البلرسيون الاستمرار في ضغطهم لانتزاع الحد الأقصى القومي من الحبوب والطحين من حكومة المؤتمر ، في ١١ أيلول وعلى الحد الأقصى العام في ٢٩ منه ، لكثرة ما كانت البورجوازية حتى الجبلية منها تكره المساس بالحرية الاقتصادية . إنه انتصار شعبي ولكنه نجاح حكومي أيضاً : لقد سلّمت الشرعية .

فالإرهاب المشروع انتصر على العمل المباشر . وصمدت لجنة السلامة العامة ؛ فقد عرفت أن تتنازل في الوقت المناسب وفي ميدان اختارته بنفسها . وخرجت سلطتها من المأزق أشد قوة وخطت خطوة جديدة نحو تقوية الحكومة الثورية .

٣ - النجاح الشعبي وتقوية الحكومة (أيلول - تشرين الأول ١٧٩٣)

استمر الضغط الشعبي بعد ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣ ولم يسر المؤتمر ولجنة السلامة العامة إلا مكرهين في طريق الرعب والاقتصاد الموجه . وتركز الضغط الشعبي في اتجاه مزدوج مؤخراً تقوية الحكومة الثورية المعرضة لمعارضة قوية في داخل المؤتمر نفسه . فمناضلو الأقسام والنوادي يفرضون تشديد قبضة الرعب بتطهير واسع في الإدارات وعزل مشبوهي الحياة السياسية - وتصعيد القمع . وكانت أزمة المواد الغذائية المستمرة تعطل من جهة أخرى إصرارهم على طلب إدارة تامة للاقتصاد وفرض ضرائب عامة واعدوا بها وطال أجل تنفيذها .

وناورت لجنة السلامة العامة طيلة شهر أيلول كله متلعبة بالضغط الشعبي للمحافظة على المؤتمر وبحكومة المؤتمر لكبح جماح الضغط الشعبي مانحة المطالب الضرورية بينما راحت تقوي نفسها في الوقت نفسه بالتدريج . وفي ٦ أيلول عيّن بيوفارين وكوللو ديربوا اللذان ساندوا المطالب الشعبية ، في اللجنة . وفي ١٣ جرى تجديد لجنة السلامة العامة . وأصبح من حق لجنة السلامة أن تقدم من الآن وصاعداً للحكومة أسماء أعضائها . وجرى اتخاذ القرار نفسه بالنسبة للجان الأخرى . وعلى هذا النحو كانت تتصاعد المركزية الحكومية . وأصبحت لجنة السلامة العامة مركز العمل الحكومي بعد أن منحت الأفضلية وكلفت بمراقبة اللجان الأخرى التي كانت مساوية لها حتى هذا التاريخ . لقد فرض العمل الشعبي الإرهاب الذي كان مبدئياً الحدث الحاضر .

وقامت حركة تطهير واسعة بمراقبة الأقسام في الإدارات وعلى الأخص في مكاتب الحرب بإيعاز من سكرتير الوزارة العام فانسان. وجدد المجلس الاستشاري العام للجنة المركزية ، اللجان الثورية ، فتحررت بذلك من سلطة الأقسام . وطردت الجمعيات ولجان الأقسام نفسها ، من صفوفها ، جميع المعتدلين واللامبالين والقاترين . وخضعت حكومة الإدارة ولجان الحكومة لهذا التطهير أكثر مما وجهته . غير أن القمع كان يثير الأهواء الشعبية أكثر مما يفعل التطهير . وبينما بدأت اللجان الثورية تحت ضغط اللجنة المركزية الباريسية سرت إشاعات المجازر حوالي منتصف أيلول . وفي الثامن منه أعلن سجناء اقتيدوا إلى « الأباي » خوفهم من تجديد أيام السنة السابقة . وأحس المؤتمر الوطني بالخطر فهو على وشك الاجتياح . وفي ١٧ أيلول ١٧٩٣ لكي يُتعاثى كل تفسير سيء لإجراءات المبدأ الذي جرى التصويت عليه في الخامس من الشهر صدق قانون الاشتباه بناء على تقرير ميدلن ودويه . وكان القانون يعطي تعريفاً واسعاً يساعد على الوصول إلى سائر أعداء الثورة . فالمشبهون هم أهل المهاجرين ما لم يظهروا تعلقهم بالثورة وكل من رفضت عنهم شهادة الوطنية ، والموظفون الموقوفون عن العمل أو المغاولون مشبهون كذلك وبطريقة أعم أولئك الذين ظهروا بسلوكهم أو بعلاقاتهم وبأقوالهم أو بكتاباتهم « أنصار الاستبداد والإقطاعية وأعداء الحرية » ؛ وأيضاً أولئك الذين لا يستطيعون تعليل وسائل عيشهم (وهذا المقصود مستغلو أموال الشعب) . وكلفت اللجان الثورية بوضع قوائم المشبهين .

والاقتصاد الموجه الذي جرى تبنيه مبدئياً في ٤ أيلول لم يصبح معمولاً به هو أيضاً إلا تحت ضغط الجماهير الباريسية . وفي ١١ أيلول اعتبر مخزون الحد القومي الأقصى من الحبوب والطحين غير كاف . وحوالي منتصف أيلول عادت التجمعات « على » أبواب الحيازين . وكثرت مذكرات الاحتجاج . وفي الـ ٢٢ قدمت الأقسام تساندها البلدية احتجاجاً إلى المؤتمر : لقد أصدرتم قراراً مبدئياً تصدر بموجبه جميع مواد الضرورة الأولية ... والشعب ينتظر

تنفيذكم بصبر العوز ... فقررت لجنة السلامة العامة تقوية إدارة الاقتصاد مع كونها هدف معارضة عنيفة في الوقت نفسه ، داخل المؤتمر الوطني ، لكي تسيطر على الجمعية بواسطة الخوف من الضغط الشعبي ، الذي أصبح راضياً بهذا الاجراء . وجرى التصويت على الحد الأقصى العام في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ . فالقانون ستر المواد الغذائية والأجور ، وسمرت مواد الضرورة الأولى في المحافظات بالسعر الوسطي لسنة ١٧٩٠ مضافاً إليه الثلث على أن يوضع المخالفون على قائمة المشبوهين . وانه لمن غير المنطقي أن تسعر المواد الغذائية دون أن يسعر يوم العمل في الوقت نفسه : فلذلك عيّن القانون الحد الأقصى للأجور في البلديات بمعدل ١٧٩٠ مع إضافة النصف . فكانت صعوبات تطبيق القانون هائلة . واستأنز تنفيذ الحد الأقصى العام . صرامة متزايدة ومركزية أكثر دقة . فنتج عن ذلك تقدم حاسم للارهاب والدكتاتورية . وجرت بموازاة ذلك تقوية لجنة السلامة العامة . واتضح ذلك بتصفية الهائجين وبالصمت المفروض على المعارضة في المؤتمر الوطني في آن واحد . ولم تكن تصفية الهائجين ممكنة إلا بواسطة الأقسام الشعبية : فغامر جاك رو ، ولوكليز وفيرلي في الطليعة كأهداف سهلة لضربات السلطات الحكومية المهمة بالألا يتخطاها المد الشعبي . وفي ١٩ أيلول ١٧٩٣ كتبت صحيفة الجبل الرسمية :

« ليست الحركات الشعبية عادلة إلا عندما يجعلها الاستبداد ضرورية ، والمجرمون الذين أوصوا بالحركات الوحشية والفوضوية ليعتمدوا أعداءنا أو ليرضوا مصالحهم الخاصة قد تجلبوا دائماً بالخزي والعار » .

وكانت لجنة السلامة العامة تنوي في سبيل فعالية سياستها ، عدم التسامح مع هذه الحركات الفوضوية أعني ضغط الجماهير الفوضوي أحياناً . فأوقف جاك رو مرة ثانية في ٥ أيلول ١٧٩٣ بناء على اتهام : ولم يطلق سراحه هذه المرة . وتم توقيفه في ١٨ أيلول ١٧٩٣ بأمر من لجنة السلامة العامة لأنه قاد معارضة قسم الحقوق العامة ضد القانون الذي حدد اجتماعات القسم

بجلستين في الأسبوع : « هل تريدون إغلاق عين الشعب وإضعاف مراقبته ؟ وبأية مناسبة ؟ عندما الأخطار المحدقة بالوطن تجبره على وضع سلطة غير محدودة في أيديكم تفرض مراقبة فعالة » .

وفي هذه الأثناء كان لوكير يتابع حملته ضد الحكومة في « صديق الشعب » : فعلق في ٢١ أيلول صدور صحيفته بعد أن أصبح متهماً لدى البعاقبة وهُدد بالتوقيف . وبقيت جمعية النساء الجمهوريات الثورويات التي تقودها المثلة كير لاکومب : فجرى حلها في ٢٠ تشرين الأول ١٧٩٣ ومنعت النوادي النسائية . وهكذا كان منطق الأحداث يهيب بلجنة السلامة العامة إلى ضبط التنظيمات الشعبية : وهذا ما أوصل في المدى الطويل إلى الكراهية بالنسبة للسلطات القليلة الاهتمام بالسيادة كما كان يفهما على الأقل الثوار الشعبيون الوطنيون .

وفرض الصمت مدة على المعارضة في قلب المؤتمر إثر نقاش شديد الجدة في الجمعية . وكانت إشارة الهجوم عندما أعلن بوشوت في ٢٤ أيلول ١٧٩٣ إقالة هوشار الذي كان يقود جيش الشمال المدحور في مينان بعد انتصاره في هوندشوت . وحمل تورير الذي استقال من لجنة السلامة العامة حملة شعواء في ٢٥ أيلول على السياسة الحكومية وهاجم الاقتصاد الموجه والتطهير مستنتجاً : « يجب إيقاف هذا السيل العارم الذي يحرفنا إلى البربرية » . وكان هذا الاتهام الكاشف يتفق تمام الاتفاق مع وجهات نظر المؤتمر الخفية . فصفق له المؤتمر وألحقه بلجنة السلامة العامة المندوب بريز الذي كان مبعوثاً في فالنسين عند استسلام الموقع . وألقى روبسبير في النقاش كل ثقل تأثيره وبلاغته .

« أعلن لكم : ان من كان في فالنسين عندما دخلها العدو ليس أهلاً ليكون عضواً في لجنة السلامة العامة ... يبدو هذا قاسياً ولكن ما هو أشد قساوة منه للوطني هو انه قد تمّ ذبح ١٠٠٠٠٠ رجل ، منذ سنتين ، بسبب الخيانة والضعف : ان ضعفنا مع الخونة يقضي علينا » .

لقد تمت السيطرة على المؤتمر ، فاحتفظ بثقته بلجنة السلامة العامة .
وننتج عن هذا النقاش تقوية سلطات اللجنة . وفي ١٠ تشرين الأول ، أعلن
المؤتمر الوطني ، بناءً على تقرير من سان جوست ، ان حكومة فرنسا ثورية
حق استتباب السلام . وفي أيلول ، أرسيت قواعد الحكم الثوري ، أعني
تنسيق الاجراءات الاستثنائية باشراف لجنة السلامة العامة وحدها .
وأصبحت الضرورات الاقتصادية ووضع الحد الأقصى العام موضوع التنفيذ ،
تطلب الآن إقرارها الحاسم . ويشير قرار ١٠ تشرين الأول إلى الخطوة
الأولى في هذه الطريق .

لقد سبق لسان جوست أن أعلن : « ان القوانين ثورية ، ولكن القائمين
على تنفيذها ليسوا كذلك . ولن تتأسس الجمهورية إلا عندما تضبط إرادة
الماهل الأقلية الملكية وتسيطر عليها بحق الفتح ... ان الأشخاص الذين لا
يمكن حكمهم بالعدل ، ينبغي حكمهم بالحديد . ومن المستحيل أن تُنفذ
القوانين الثورية إذا لم تشكل الحكومة ثورياً . وبنتيجة ذلك وضع الوزراء
والجنرالات والهيئات الدستورية تحت مراقبة لجنة السلامة العامة ، التي تتصل
مباشرة مع المحافظات ، كصلة وصل للتنظيم الجديد . وانتصر مبدأ التسلط
على مبدأ الانتخاب .

وكان من نتيجة الضغط الشعبي انه جعل الارهاب موضوع الساعة ونظمه .
في المجال السياسي بقانون المشبوهين وفي المجال الاقتصادي بقانون الحد الأقصى
العام . وخرجت لجنة السلامة العامة أخيراً أكثر قوة من أزمة أيلول التي
منعت الحكومة الثورية اندفاعاً عظيماً . فمظمت أولوية اللجنة ، ولكنها
لم تستقر بشكل حاسم دون خضات جديدة .

ثالثاً — تنظيم ديكتاتورية السلامة العامة اليعقوبية (تشرين الأول — كانون الأول ١٧٩٣)

بعد ان أعلنت الحكومة ثوروية حتى السلم انتظمت شيئاً فشيئاً . فوجهت كل جهودها إلى الانتصار على الحدود وسحق الثورة المعاكسة الداخلية . وكانت رغبة لجنة السلامة العامة في المجال السياسي تأمل جعل القمع مشروعاً والمحافظة على الإرهاب في إطاره الشرعي وضبط الحركة الشعبية . ولكن ضغط المطالب استمر مع ذلك ، على الأخص ، في مادة القمع السياسي والاقتصادي . وقد قدمت الإجراءات المتخذة في أيلول بعض الرضى للشوار الشعبيين الوطنيين ، ولكنها لم تنزع منهم سلاحهم . وبلغ تأثيرهم ذروته ، في تشرين الأول والثاني سنة ١٧٩٣ . ولكن الإرادة الحكومية حزمت أمرها على وضع حدود ضيقة للحركة الشعبية وحصرها فيها . وفجأة انفجر التيار المعادي للمسيحية وأطلقت الحركة الشعبية من جديد . فحاولت لجنة السلامة العامة إيقافه : وبذلك جسدت قطع علاقاتها مع الثوار الشعبيين الوطنيين . فكرس قرار ١٤ فريير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) ، الذي جمد سلطتها ونظم حكومتها ، التطور الذي كان يثبت أقدامه منذ ٢ حزيران .

١ - الارهاب

لم يتحرك الإرهاب الذي تنظم في أيلول ١٧٩٣ ، حقيقة إلا في تشرين الأول تحت ضغط الحركة الشعبية . وحتى أيلول لم يحكم إلا على ٦٦ بالموت من أصل ٢٦٠ أحيوا أمام المحكمة الثوروية أي حوالي الربع . ولكن انتصار تيار الثورة الشعبية الوطنية فتح عهداً جديداً في تاريخ المحكمة الثوروية : فانقسمت في ٥ أيلول إلى أربعة فروع يعمل اثنان منها بالتناوب . فكانت لجنة السلامة

العامة مجتمعة مع لجنة الأمن العام تعرض قائمة الحكام والمخلفين . وبينما استمر فوكيه تنفيذ مدعياً عاماً سمّي هيرمن رئيساً .

وبدأت المحاكمات السياسية.الكبرى في تشرين الأول . وفي الثالث منه بناء على تقرير آمار ، أحيل الجيرونديون أمام المحكمة الثورية . ومثلت ماري انطوانيت أمام محكمة بيوفارين. وقُطع رأس الملكة بالمقصلة في ١٦ تشرين الأول. وكان تنفيذ الحكم فيها «أعظم أفراح البير دوشين». وبدأت محاكمة ٢١ جيروندياً في الرابع والعشرين . ولما هددت المرافعات بالاستمرار إلى الأبد أصدر المؤتمر الوطني قراراً يبيح للمخلفين إصدار الحكم بعد ثلاثة أيام . فأعدم الجيرونديون في ٣١ تشرين الأول .

واستمرت حملة هيبير الإرهابية طيلة الخريف . وساهمت في التعريض على طلب العقاب بين الثوار الشعبيين . وبعد تنفيذ حكم الإعدام بدوق أورليان فيليب إيغاليقي في السادس من تشرين الثاني ، وجهت صحيفة البيردوشين نصائحها الرشيدة إلى المحكمة « لتضرب الحديد وهو حام ، وكى تعجل بمرور الخائن بابي واللثم بارتاف ... تحت الشفرة القومية ... » . وفي عددها ٣١٢ امتدحت فضائل المقصلة المقدسة وعارضت مسبقاً كل تسامح . ونفذ الإعدام بدم رولان في ٨ تشرين الثاني ، وبابي في ١٠ وبارتاف في ٢٨ . ففي الأشهر الثلاثة الأخيرة من ١٧٩٣ حكم بالإعدام على ١٧٧ من أصل ٣٩٥ متهماً أى بمعدل ٤٥٪ وارتفع عدد الموقوفين في السجون الباريسية من ١٥٠٠ حوالي آخر آب إلى ٢٣٩٨ في ٢ تشرين الأول و٤٥٢٥ في ٢١ كانون الأول ١٧٩٣ . وفي المحافظات تكيف الإرهاب بخطورة التمرد ومزاج المبعوثين . فالمناطق التي لم تمسها الحرب الأهلية جهلته أغلب الأحيان على الأقل حتى نهاية ١٧٩٣ فلم يصدر أي حكم بالإعدام في النورماندي ، إثر انهيار الثورة الفدرالية . ودعا لينده إلى الإئتلاف العام . أما في محافظات الغرب التي اجتاحتها التمرد الفاندي فقد عملت بعثات عسكرية من خمسة أعضاء في المدن الرئيسية : رين ، تور ، انجر ، نانت ، لتحكم بالموت على المتمردين الذين يلقى

القبض عليهم حاملين السلاح لمجرد التثبت من هويتهم . وفي فانت سمح الممثل كارير بتنفيذ الأحكام بالإعدام دون محاكمة إغراقاً في نهر الوار : فمات على هذا النحو من كانون الأول إلى كانون الثاني من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ شخص ، من كهنة رافضين ومشبهين ولصوص ومحكومي الحق العام .

في بوردو قاد القمع تاليان ، في بروفنسيا باراس وفريرون اللذان باسرا في طولون تنفيذ الإعدام بشكل جماهيري . في ليون كان الإرهاب بمقياس الخطر الذي تمرضت له الجمهورية بسبب التمرد . واحتاجت لإخضاعها إلى حصار مدته شهران من ٩ آب إلى ٩ تشرين الأول ١٧٩٣. وفي ١٢ تشرين الأول بناء على تقرير من بارير أمر المؤتمر بهدم المدينة :

« فليهدم كل ما بناه الأغنياء . لا يبقى الا بيت الفقير ومساكن الوطنيين، المذبحين أو المبعدين ولتحمل مجموعة البيوت الباقية من الآن وصاعداً اسم « المدينة المعررة » .

وبينا اكفى كوتون بإصدار أمر بهدم بضعة بيوت في ساحة بيلكور ، نظم كولو ديروا وفوشه اللذان وصلا في ٧ تشرين الثاني تجمعاً واسع النطاق . وحلت بعثة ثورية لفظت ١٦٦٧ حكماً « بالإعدام محل بعثة العدالة الشعبية التي اعتبرت شفقة جداً واستعُيض برصاص البنادق والرشاشات عن المقصلة البطيئة » .

وارتدى الارهاب أحياناً بقوة الأحداث ، طابعاً اجتماعياً بعد ان كان سياسياً في جوهره ، لأن المفوضين لم يستطيعوا الاعتماد إلا على الجمهور الشعبي الثوري ، وعلى الأطر اليعقوبية . وكثير من المفوضين وقد كلفوا الاشراف على التعبئة العامة ، اکتفوا بالإجراءات الضرورية للدفاع القومي والأمن الداخلي . وآخرون أعطوا عملهم الثوري معنى اجتماعياً صارخاً فصادروا الأغنياء ونظموا جيوشاً ثورية وأنشأوا حرقاً ومشافي وطبقوا الحد الأقصى بدقة أمثال ايزوره وشال في الشمال ، سان جست وليبيا في الألزاس فوشه في النيفر ... وفي ١٠ برومير السنة الثانية (٣١ تشرين الأول ١٧٩٣) أصدر سان جست وليبيا قراراً يفرض تسعة ملايين على أغنياء ستراسبورغ

اثنان منها يستخدمان لسد احتياجات الوطنيين الفقراء . وأعلن روبسبير في أول فريير (٢١ تشرين الثاني) وهو يُطلع اليعاقبة على مهمة سان جست : « ترون أنه انتزع من الأغنياء لإطعام الفقراء وإلباسهم ، وهذا ما أيقظ القوة الثورية والقوة الوطنية . لقد أعدم الأرستوقراطيون بالمقصلة » .

ولست مظاهر الإرهاب الاقتصادية بأقل وضوحاً . فاللجنة المركزية في باريس ترأب توزيع المواد الغذائية وعلى الأخص بإنشاء بطاقات التموين للخبز . وأجازت لمراقبي الإحتكار في الأقسام البدء بالزيارات في البيوت . وحاولت بإجراءات القمع أن تفرض احترام المصادرة وكانت فرق من الجيش الثوري الذي أقر في ٩ أيلول ١٧٩٣ ونظّم في أوائل تشرين الأول ، تجوب المناطق المنتجة حول باريس ، فأسلم الفلاحون حبوبهم . وعلى كل حال اكتفت السلطات الحكومية بالتشريع القائم ضد الإحتكار رافضة الإستسلام لضغط الأقسام الباريسية : وعبئاً طالبت هذه الأقسام في ٢٣ تشرين الأول ١٧٩٣ المؤتمر بإحداث محكمة خاصة من المواطنين الفقراء ضد المحتكرين . وفي المحافظات اقتضى تطبيق الحد الأقصى قسوة متزايدة : وقد نفذه الإرهاب بمجرد تهديد بسيط . ولم تصدر أحكام إعدام لأسباب اقتصادية محض . واقتدت أكثر المدن بباريس فأمرت بتقنين الخبز وبلغت أحياناً حد تأميم الخبز لصالح البلدية . ولكن التوزيع كان يفترض تخزيناً طبيعياً . ولكي تنظم توزيع البضائع وتشجع الإنتاج أنشأت لجنة السلامة العامة في ٢١ تشرين الأول ١٧٩٣ بعثة الأغذية المسلحة بأوسع السلطات فهيمت على الإنتاج والتجارة والنقل . فكانت حياة الأمة الاقتصادية بكاملها تمر على مراقبة اللجنة . وقد ساعدتها القوة الرادعة التي كانت يتصرف الموظفون والمبعوثون ، ساعدتها على فرض الاقتصاد الموجه على منتجين وتجار لم يكونوا راغبين فيه . وفي الوقت الذي كان فيه الإرهاب ينبغي أن يصبح مشروعاً بمراقبة متزايدة الدقة من قبل لجنة السلامة العامة ، اضطر أن يواجه شكلاً جديداً من الضغط الشعبي الذي كاد أن يُطيح بسلطته ويعيد طرح معضلة

استقرار الحكومة الثورية .

٢ - إلغاء المسيحية وعبادة شهداء الحرية

يجب البحث عن أصول إلغاء المسيحية في بعض مظاهر السياسة الدينية منذ ١٧٩٠ وفي بعض ملامح العقلية الشعبية في آن واحد معاً .

منذ ١٧٩٠ وقف الكهنة الرافضون إلى جانب الأرستوقراطية. وفي ١٧٩٢ أصبح الكليروس الدستوري بدوره مشبوهاً لكثير من الثوريين : باستثناء بعض الخوارج الذين انحازوا إلى الحركة الشعبية ، أمثال : جاك رو ، وكذلك الأكرية الساحقة من الكهنة الدستوريين . فقد بقيت ملكية الميول وأنحت باللائمة على ١٠ آب وأكثر من ذلك على إعدام الملك . واشتد هذا التطور في ١٧٩٣ . وبما انت الكليروس الدستوري كان معتدلاً فقد انحاز بطبيعة الحال إلى الجيروندي والفدرالية : وهذا ما زاد العداوة الشعبية بالنسبة إليه . فارتأى كثير من رجال السياسة منذ ذلك أنه لمن غير المفيد متابعة تجربة الدستور المدني . ومنذ تشرين الثاني ١٧٩٢ عرض كامبون ألا تدفع أجور للإكليروس . ولكن هؤلاء الرجال أنفسهم لا يرون أن الدولة تستطيع الإستغناء عن كنيسة والشعب عن الحفلات الدينية . ومنذ ١٧٩٠ ارتسمت شيئاً فشيئاً معالم عبادة ثورية كان تجمع ١٤ تموز أول وأفخم تعبير لها . وتحددت ممارسات هذه الديانة شيئاً فشيئاً بالأعياد المدنية والاحتفالات التذكارية أمثال احتفال ١٤ تموز والمآتم الفخيمة أمثال المآتم على شرف ميرابو . غير أن عيد الوحدة والانقسام في ١٠ ١٧٩٣ كان علانياً تماماً ، بينما كان الإكليروس حتى هذا التاريخ يشترك بهذه المظاهر . وفي هذه الأثناء كانت تتأكد عبادة شعبية حقيقية حول شهداء الحرية . ليبلتيه ، شاليه وعلى الأخص مارا .

وقبل بضعة أشهر من انفجار حملة إلغاء المسيحية تميزت إرادة بعض المناضلين اللامسيحية بأحداث وقعت في باريس : مثال ذلك أثناء عيد الرب

في حزيران ١٧٩٣ أو لدى البحث عن المعادن الثمينة وإنزال الأجراس
الضرورية لصناعة التسليح . وفي ١٢ أيلول ١٧٩٣ كان قسم البانتيون الفرنسي
يطالب بافتتاح مدارس الحرية حيث تلقى المواعظ كل يوم أحد عن « فظاعة
التعصب » . فالعداء للمسيحية يستجيب لتيار يمكن تتبع مظاهره على الاخص
منذ دخول الثوار الشعبين الوطنيين إلى الحياة السياسية . وكانت تفتزع
بالشعور اللاديني ، ضرورات الدفاع القومي لكي تجعل بالحركة : فالمعادن
الثلثية تساهم في تغطية النقد الورقي والأجراس تصير لتتحول إلى مدافع .
وكان عداء المسيحية يرتدي طابعا اقتصاديا . فالبحث عن الذهب كان على
الأغلب أحد أسبابه واحد في نتائج في آن واحد .

وأظهر اعتماد التقويم الثوروي وهو الإجراء الأكثر عداء للمسيحية في
الثورة حسب رأي « أولار » ، ان شعور المؤتمر والبورجوازية الثوروية في
هذه المدة كان مماثلا لشعور الطليعة الشعبية . ففي ٥ تشرين الأول ١٧٩٣
اعتمد المؤتمر تقرير « روم » الذي يقيم العهد الجمهوري إعتباراً من ٢٢ أيلول
وهو أول يوم للجمهورية . وقد قسم السنة إلى ١٢ شهراً من ٣٠ يوماً وكل
شهر يعتبر ثلاث عشرات تكمل بخمس أو ست أيام إضافية سميت في البدء
الأيام الشعبية .

وهكذا حلّ اليوم العاشر محلّ الأحد وناقت الأعياد العشرية الاحتفالات
الدينية . وفي ٢٤ تشرين الأول تقرير جديد عن التقويم من فابر ديفلاندين
هذه المرة : فقد تخيل مؤلف « انها تطر ياراعية » أسماء شعرية تحملها الأشهر
من الآن وصاعداً . (فاندمير ، برومير ، هريمير ، نيفوز ، بلوفوز ، فانتوز ،
جيرمينال ، فلوريال ، بريال ، ميسيدور ، تيرميدور ، فروكتيدور) .
رأى بهذه المحاولة عزل المسيحية من الحياة اليومية ، مرسوم ١٥ برومير (٥
شهرين الثاني) الذي خلق مجموعة أعياد دينية . فقد أعلن المقرر ماري
جوزف شنيه :

« أيها المتحررون من الاعتقادات الدينية الباطلة ، أيها الجديرون بتمثيل

الأمة الفرنسية ، عليكم أن تعرفوا كيف تؤسسون على انقراض الحرافات
الممزولة ، الديانة الجامعة الوحيدة التي لا تحوي لا أسراراً ولا رموزاً ، والعقيدة
الوحيدة فيها هي المساواة ، وخطباؤنا شرائعها وقضائنا باباواتها وهي لا تحرق
بمحور الأسرة الكبرى إلا أمام مذبح الوطن الذي هو الأم والآلهة العامة .
وحق ذلك التاريخ استمر الطقس الكاثوليكي سليماً على الأقل بشكل شرعي .
ان إلغاء المسيحية الحقيقي قد ثبتت أقدامه بادية الأمر في المحافظات
بتأثير بعض المبعوثين . ففي ٢١ أيلول ١٧٩٣ ترأس فوشه في كاتدرائية نيفير
تدشين تمثال نصفي لبروتوس . وفي ٢٦ أعلن في الجمعية الشعبية في مولان
انه يريد أن يحل عبادة الجمهورية ، والمناقب الطبيعية محل « العبادات
الموهومة الكاذبة » . وأخيراً في ١٠ تشرين الأول منع فوشه كل احتفال ديني
خارج الكنائس وعلن المآتم والمقابر وأمر بوضع كتابة على مداخلها :
« الموت رقاد أبدي » . وفي روش فور حوّل ليكنيو الكنيسة إلى معبد
للحقيقة . وفي السوم منع دومون الذبيحة الالهية يوم الأحد وحوّلها إلى الايام
العاشرة . وأمر دروييه في موبيج بمصادرة الأشياء الثمينة التي تستخدم للعبادة
لأنها « زينة التعصب والجهل » . وكان بعض المبعوثين يشجعون زواج الكهنة .
لقد فرض إلغاء المسيحية على المؤتمر الوطني من الخارج . فقد أمر شوميت ،
بعد ان قام برحلة إلى النيفر ، مسقط رأسه ، في أواخر أيلول وشهد احتفال
٢١ منه إلى جانب فوشيه ، ان تتخذ البلدية في باريس إجراءات بمائلة :
ففي ١٤ تشرين الثاني منعت الاحتفالات الدينية خارج الكنائس . وكانت
البلدية مع ذلك تتصرف بفطنة . وانتظر هيبير نهاية تشرين الأول كي يهاجم
القلنسوة في عدد ٣٠١ من « البير دوشين » . وجاء الضغط من غير مكان .
ففي ٩ برومير من السنة الثانية (٣٠ تشرين الأول ١٧٩٣) أخطرت البلدية في
رئيس قرب كوربييه للمؤتمر انها اعتمدت شقيقاً لها بروتوس بدلاً من
القديس بليز .

وفي ١٦ (٦ تشرين الثاني) أعلنت بعثة من ميقيسه ، في المنطقة نفسها ، أنها

تسحب من الديانة الكاثوليكية. وطلبت إلغاء رعايتها ، ودشنت في قاعة المؤتمر الوطني المساخر اللادينية . فبأي تأثير كان يتصرف شعبيو ريس وميتيسه ؟ أهى مؤامرات معاكسة للثورة ، موجهة ضد الكهنة الدستوريين ؟ أم هو ضغط مفوضي المحافظة أو المجلس التنفيذي المكلف بجمع الحبوب في قضاء كوربيه تسانده فرق الجيش الثوروي ؟ ... لقد أصدر المؤتمر قراراً في ١٦ برومير يقضي بأن من حق أية لجنة مركزية أن ترجع عن العبادة الكاثوليكية .

ومذ ذاك تسارع العداء للمسيحية . ففي مساء ١٦ برومير ألقى النائب ليونار بوردون في نادي اليعاقبة خطاباً عنيفاً ضد الكهنة . ثم قرأت اللجنة المركزية للجمعيات الشعبية حيث يعمل متطرفون أمثال ديفيو ، بيريرا ، وبرولي ، مشروع مذكرة لإلغاء ميزانية العبادة . وفي ليل ١٦ ، ١٧ ذهب مقدمو المذكرة برفقة النائبين أناكارسيس كلوتس وليونار بوردون ، إلى غوبل أسقف باريس وأجبروه على الاعتزال ، فمثل في ١٧ برومير (٧ تشرين الثاني) مع كهنته أمام المؤتمر الوطني واستقال رسمياً . وفي الحال أطلع شوميت اللجنة المركزية على هذا « المشهد التاريخي الذي فيه لفظ الكهنة وبهلوانيتهم أنفاسها الأخيرة » . وتقرر الاحتفال في كنيسة السيدة الأسقفية الرجعية بعيد الحرية . وتم الاحتفال في ٢٠ برومير (١٠ تشرين الثاني ١٧٩٣) : لقد اقيم جبل رمزي في الخورس وكانت ممثلة تمثل فوقه الحرية . واصدرت حكومة المؤتمر في الحال قراراً بعد أن شهدت الاحتفال بالعيد ، بناء على طلب شوميت ، يقضي بتكريس نوتردام للعقل . وجرف تيار إلغاء المسيحية الأقسام الباريسية في بضعة أيام . فنذ مساء ١٧ ، عدل قسم التويلري عن العبادة ، بناء على طلب ممثله تورير ، وفي ١٩ منه قسم غرافيه بتأثير ليونار بوردون . وعند ذاك دخلت البلديات الثوروية والجمعيات الشعبية إلى ميدان العمل . ففي ٥ فريمير ، كانت كل كنائس العاصمة قد تكررست للعقل . وكانت البلدية قد أمرت في ٣ فريمير (٢٣ تشرين الثاني) هذا الأمر

الواقع بعزمها على 'اغلاق الكنائس' .

وتطوّرت عبادة شهداء الحرية بموازاة حركة العداء للكنيسة . فبينما أطلق رجال غرباء عن الثوار الشعبيين هذه العبادة ، تولّت تكريم الشهداء من العبادة الشعبية لمارا . فقد رأى فيها الثوار الشعبيون خلال أزمة صيف ١٧٩٣ ضماناً لمبادئهم الجمهورية وطريقة للمشاركة الشعبية ومديحاً لايمانهم الثوري . وحلّت بنوع ما فخامة العبادة الجديدة محل العبادة التقليدية التي ما زالت سارية المفعول ، إنما اشتدّت المراقبة عليها ثم 'حصرت في الكنائس ومنعت في النهاية' . وخلال شهر آب ١٧٩٣ احتفلت عدة جمعيات شعبية وأقسام باريسية بما تم فخمة على شرف مارا أو باشرت بتدشين تمثاله النصفي وتمثال ليبيليتيه . وعلى هذا النحو راحت تتوضح صفات العبادة الجديدة . وتعممت في أيلول بعد ان انتصر الثوار الشعبيون الوطنيون . وسرعان ما ظهر الكورس والطواف مما أضفى على هذه الاحتفالات الجمهورية فخامة دينية حقاً ، وكثرت المراضات المدنية في تشرين الأول . ونشأ الثلاثي الثوري باضافة شاليه إلى مارا وليبيليتيه بعد ان أعدمته بالمقصلة الثورة الليونية المعاكسة . ومنح تيار إلغاء المسيحية دفعاً جديداً لعبادة الشهداء : فتمركزت في سائر أقسام باريس . وبعد أن أغلقت الكنائس بدت كأنها أحد عناصر العبادة الجمهورية التي كان المناضلون الشعبيون ينوون اقامتها على انقراض الكاثوليكية . فدخلت عبادة شهداء الحرية في صلب عبادة العقل وهي آلهة شديدة التجريد حتى عندما تتخذ ملامح إحدى فتيات الأوبرا . وحلت صورهن في الكنائس المتحولة إلى معابد للعقل ، محل أيقونات القديسين في الكاثوليكية . ولكن عبادة الشهداء بدت منذ خريف ١٧٩٣ خطرة للسلطات الحكومية وأكثر من ذلك لبعض قطاعات البورجوازية الجبلية . فهي تمجد في شخص مارا الشعور الثوري في مظاهره المتطرفة . فقد تفلّقت بالهجوم المعاكس من لجنة السلامة العامة على إزالة المسيحية .

وتدخل قرار الإيقاف منذ أوائل كلون الأول . ففي ٢١ برومير

السنة الثانية (١١ تشرين الثاني ١٧٩٣) عندما طلبت لجنة نيابية من اللجنة المركزية للجمعيات الشعبية أن تمتنع الدولة عن تمويل أية عبادة ، رفضت حكومة المؤتمر اتخاذ قرار بذلك . وفي ٢٧ أشار روبسبير في تقريره عن الوضع الخارجي للجمهورية ، إلى خطر إلغاء المسيحية الذي يتسبب بإفساد الطوائف . وفي أول فريير (٢١ تشرين الثاني) في نادي اليعاقبة ، أعلن الحيازة بقوة إلى جانب حرية العبادات . ومع انه لم يكن من محبزي الكاثوليكية فقد بدا له في الواقع ان إلغاء العبادة غلطة سياسية : لقد كان للجمهورية كثير من الأعداء دون أن تقسم ضدها قسماً كبيراً من الجماهير الشعبية المتعلقة بالديانة التقليدية . وإشارة إلى عملاء الأجنبي : ديفيو ، بيريرا وبرولي ، هؤلاء الرجال اللاأخلاقين ، كان روبسبير يوحى بأن أولئك الذين يقبلون المذابح بإمكانهم أن يكونوا أعداء الثورة المتسقين بلباس المدافعين عن الشعب :

« إن من يريد منع إنسان من تلاوة القداس هو متعصب مثل من يتلوه...
فحكومة المؤتمر لن تسمح باضطهاد خدام العبادة المسالمين ولكنها تعاقبهم بشدة كل مرة يتجاسرون على استغلال وظائفهم لخداع المواطنين وتسليح الاعتقادات الباطلة أو الملكية ضد الجمهورية . »

وقد قوّت الوضع الحكومي في هذا المجال عود دانتون إلى باريس من إقامته في ارسيس منذ تشرين الأول وقد استنفره اكتشاف المؤامرة الأجنبية . وفي ٦ فريير حمل دانتون بعنف على المساهر الدينية فارضاً «وضع الحواجز» . وفي الثامن عاد روبسبير مرة أخرى أيضاً إلى أخطار إزالة المسيحية . وفي اليوم الثاني حمل شوميت البلدية على تأكيد حرية العبادة ، بعد أن أحس بتحول الرياح . غير انها بعدم دفعها أجوراً للكهنة كانت تفصل الكنيسة عن الدولة . وفي ١٦ فريير من السنة الثانية (٦ كانون الأول ١٧٩٣) ذكر المؤتمر بدوره بقرار رسمي بمبدأ حرية العبادة . ولكن الجمعية حصرت نتائج قرارها عندما أوضحت في الـ ١٨ بناء على اقتراح باير ، انها

لا تنوي المساس بالإجراءات المتخذة وعلى الأخص أوامر المبعوثين. فالكنايس المغلقة استمرت مغلقة . وتتابع إلغاء المسيحية ولكنه جزئي وغير متساوٍ حسب المناطق والمبعوثين . وفي ربيع ١٧٩٤ كانت الكنايس التي لم تزال مغلقة نادرة جداً .

وانتصرت لجنة السلامة العامة مع الصفة المحددة لنجاحها . فقد كبحت جماح الحركة الشعبية وتحامت أن يتخطاها مزيلو المسيحية . وفي تلك الأثناء نفسها ساهم الوضع العسكري المتحسن أيضاً في تقوية مركزها .

٣ - الانتصارات الأولى (أيلول - كانون الأول ١٧٩٣)

لم يكن للحكومة الثورية من مبرر وجود آخر أو من هدف آخر إلا الانتصار . ولو لم تحصل لجنة السلامة العامة على انتصارات سريعة على الأعداء لما نجحت في فرض سلطتها ولا حق في البقاء .

لقد تعاونت قيادة الحرب مع اللجنة التي منحتها حيوية قوية ، يساعدها بنشاط الوزير الشعبي بوشوت . وكان كارنو ، وبريور دي لاكوت دور ، الضابطان المتهنان ، بعد أن دخلا اللجنة في ١٤ آب ١٧٩٣ ، يهتمان على الأخص بالقضايا العسكرية، الأول بالعمليات والثاني بصناعات الحرب . ولكن غخططات المعركة وتسمية الجنرالات كانت تناقشها اللجنة بكامل أعضائها . وقد كان لروبسيير (كما توضح ذلك مذكراته) ولسان جوست دور مهم في إدارة الحرب . وقد راقب جانبون سانت اندريه خلال مهامه الطويلة ، معامل الصب وصناعة البنادق ، ومصانع البارود والترسات وطورها واهتم لنده في بعثة التموين ، دون كلل بتجهيز الجيوش ومعامل الصناعة . أما كارنو فهو منظم النصر : هذا أكيد ولكنه مع لجنة السلامة العامة بكامل أعضائها . أما القول بأن روبسيير وسان جوست ، وكوتون لم يشتركوا في التنظيم العملي للنصر ، فهو أسطورة تيرميدورية اخترعها الباقون من اللجنة

الزاعبون في إلقاء تبعات الإرهاب على المهتمين في المطالبة لهم وحدهم بمجرد تأمين سلامة الجمهورية .

لقد تنظّم التجهيز المادي منذ صيف ١٧٩٣ . فكل شيء كان مفقوداً : المخازن والمستودعات الحربية فارغة بينما كان العدد الحقيقي قد ارتفع حوالي ٦٥٠٠٠٠ رجل . سواقضت الضرورة الحصول من البلاد على كل ما كان حتى ذلك التاريخ يتم شراؤه من الخارج . فأشركت لجنة السلامة العامة في جهودها أفضل علماء ذلك العهد . وللمرة الأولى وضع البحث العلمي منهجاً في خدمة الدفاع القومي . وعلى رأس العلماء مونج صاحب المواهب المتعددة : لقد كتب في برومير من السنة الثّانية وصفاً عن فن صناعة المدافع . ونظّم مع هاسانفرايز مصنع الأسلحة الضخم في باريس . واشترك بقسم جوهرى في الانتاج الثوروي للبوتاس وتطوّر صناعة البارود . واهتم الكيميائي برقوليه هو أيضاً بالبارود . وكتب فاندروموند كتباً عن طرق صناعة الأسلحة البيضاء . وأصبح مهندس المناجم هاسانفرايز مراقباً على مصانع الأسلحة . وفي باريس ، من أجل تنظيم مصنع ضخّم للسلاح جرت مصادرة عمال الحديد وقيمت حوانيت الحدادة في الحدائق والساحات العامة : وبلغ الانتاج في نهاية السنة الثانية تقريباً ٧٠٠ بندقية يومياً . وفي كانون الأول ١٧٩٣ أعلن الإستثمار الثوروي للبوتاس : فقد دعي المواطنون إلى استثمار الاراضي البوتاسية في أقبيتهم ودعيت البلديات لإقامة مصانع لنفسها وإستخراج البارود المتفجّر منها بطريقة التبخر . فكان استثمار البوتاس منذ ذاك تعبيراً عن حرارة الثوار الشعبين الوطنية . لا شك في أن هذا الجهد العظيم لم يؤت ثماره حقيقة إلا في ربيع ١٧٩٣ : وبانتظار ذلك عرفت اللجنة أن تهتم بالضروري وتوقف الغزو . لقد ساهم الرعب في الجيش بدوره في اعداد النصر . فإذا استطاعت لجنة السلامة العامة أن تسيطر وتجهز وتسليح وتغذي أربعة عشر جيشاً وتقودها إلى النصر ، فانها لم تنجح في ذلك إلا بفضل التغير العام ، والمصادرة والحد الأقصى وتأمين مصانع الحرب وكذلك بفضل تطهير القيادة واعادة الجزالات

إلى صوابهم : كل هذه الإجراءات لم يكن بالامكان وضعها موضع التنفيذ . وجعلها تشر ، إلا لأن الحكومة الثورية تتمتع بسلطة يدعمها الارهاب . وجرى تطهير الأركان والقيادة واختير جيل جديد للأطر العسكرية من مختلف عناصر الطبقة الثالثة القديمة وكذلك من النبلاء الفقراء ، لأن اللجنة رفضت دائماً إبعاد النبلاء عن الجيش والوظائف العامة باجراً عام . وقد عيّن جوردهان المولود في ١٧٦٢ لقيادة جيش الشمال ، وبيشغرو المولود في ١٧٦١ لقيادة جيش الرين ، وهوش المولود في ١٧٦٨ لقيادة جيش الموزيل . وأخضع الجنرالات خضوعاً ضيقاً لمراقبة السلطة المدنية فاضطروا إلى التزام الطاعة . وقد نص دستور ١٧٩٣ في مادته ١١٠ : « ليس من جنرال فوق السلطة » . وجرى تطبيق النظام الثوري على الجميع جنرالات وجنوداً بنفس الصرامة . فالجنرال هوشار المظفر في هوندشوت من ٦-٨ أيلول ١٧٩٣ استولى على مينان ولكنه أمر فجأة رغم توجيهات اللجنة ، بانسحاب تحوّل إلى اندحار . وبعد عزله أحيل امام المحكمة الثورية وحكم عليه بالموت وأعدم بالمقصلة في ١٥ تشرين الثاني ١٧٩٣ لأنه خذل مخططات المعركة انما لا ينبغي مع ذلك أن نتصور أن مستوى اعمى يحتم على صدور الجنرالات : فعندما فشل هوش في جيش الموزيل في هجومه للعنيف على كيزرسلوتيرن عرفت لجنة السلامة العامة كيف تعزیه وتشجعه . فاستعاد الجيش ثقته واهتم المبعوثون بتنمية الروح الوطنية في صفوفه . لقد كان الأمر اليومي في الجيوش الجمهورية : النصر أو الموت .

وتأكد النصر منذ خريف ١٧٩٣ . وتميزت نهاية التمرد الفدرالي بالاستيلاء على ليون . واستلزم حصاراً طويلاً . كما استلزم مقاومة المدينة التي يحرسها الكونت دي بريسي والملكيون جهداً عسكرياً كبيراً أضعف جيوش الألب ، وفي ٢٩ أيلول ١٧٩٣ استولى الجمهوريون على فورفير ولكنهم لم يدخلوا المدينة إلا في ٩ تشرين الأول بعد أن أصبحت مدينة محررة . وحينئذ استطاعت لجنة السلامة العامة أن تتقدم إلى حصار طولون بقيادة دوغوميه يعاونه قائد المدفعية بونايرت وفي ١٥ كانون الأول ١٧٩٣ بدأ الهجوم فسقطت

المدينة في ١٩ واصبحت بورلاموتتانيه (مرفأ الجبل)

وكان سحق التمرد الفاندي حصية الاجراءات الشديدة التي اتخذتها لجنة السلامة العامة . وقد وجهت حامية ماينس الخارجة بأعجاد الحرب ضربة حاسمة إلى الجيش الكاثوليكي والملكي : لقد تجمعت كل القوى الجمهورية في جيش واحد هو جيش الغرب بقيادة ليشيل يعاونه كليبر . وانضم اليه في شوله فيلقان جمهوريان قويان انطلقا من نيور وفانت ، طاردين أمامها المعصبات المتمردة ؛ وتم سحق الفانديين في ١٧ تشرين الأول ١٧٩٣ . ولكن روشجاكلان وستوفليه نجحوا في عبور اللوار مع ٢٠ إلى ٣٠ ألف رجل . فتقدموا حتى غرانفيل لكي يستولوا على مرفأ ويمدوا يدهم الى الانكليز . ولكنهم فشلوا أمام غرانفيل التي دافع عنها المؤتمرون في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني ، فاندفعوا لكارباتيه نحو الجنوب وفشلوا من جديد أمام المنجر في ٣ و ٤ كلون الأول . واخيراً ساروا في طريق مانس . فسحقهم مارسو وكليبر في معركة مرعبة في الشوارع في مانس في ١٣ و ١٤ كلون الأول ١٧٩٣ . وتفرقت بقايا الجيش الفاندي أو تلاشت في سافنيه على مصب اللوار في ٢٣ كلون الأول . فكانت نهاية حرب الفانده . لا ريب أن لاروشجاكلان وستوفليه عبرا النهر من جديد وكان شاريت ما يزال مسيطراً على الماريه . وفي هذه الأثناء بطلت الفانده أن تشكل خطراً مباشراً .

وتجاوب كذلك تراجع الغزو مع جهد لجنة السلامة العامة الحربي . وكانت الحدود كلها مفتوحة . فعلى بحر الشمال جيش دوق يورك المؤلف من انكليز وهولنديين حاصر في نهاية آب دفكرك ، التي كانت حكومة لندن تصر على الاستيلاء عليها بأي ثمن . وعلى السامبر ضرب جيش أمير كويورغ الامبراطوري حصاراً أمام موبيج في نهاية أيلول بعد أن استولى على موقع كينوا . وعلى السار كان جيش دوق برونشفيغ البروسي يبدو قليل النشاط . ولكن على جبهة الرين اتخذ نساو وورمرسر خطة الهجوم فاستولوا على خطوط ويسامبورغ في ١٣ تشرين الأول وحاصروا لندو ، واجتلسوا الالتزام ، فأصدرت اللجنة

أمراً بالمهجوم في كل مكان .

وتبع تحوير دنكرك التي دافع عنها بشجاعة سوهام وهوش ، انتصار جيش هوشار في هوندشوت على جيش فريتاج الذي كان يغطي عمليات الحصار : لقد كانت معركة طويلة من ٦ - ٨ أيلول ١٧٩٣ مبهمة غامضة . لقد ترك هوشار فريتاج يهرب ولم يستطع أن يقطع على الجيش الانكليزي الذي يحاصر دنكرك إنسحابه . وبعد ذلك بقليل اندحر هوشار في مينان أمام الهولانديين ، فعزل ثم أُعدم بالمقصلة . ومع ذلك كانت هوندشوت الانتصار الأول للجيش الجمهوري منذ زمن طويل .

وكان تحرير موبيج نتيجة انتصار جيش الشمال الذي يقوده جوردان بمعاونة كلونو في وايني في ١٦ تشرين الاول ١٧٩٣ . وكان المبعوث يقود فيالق المهجوم إلى جانب الجنرالات . والجنرال الذي كان يقود المركز لم يتحرك أثناء المعركة : فعزل وأرسل إلى المقصلة . فتراجع النمساويون إلى مونس . ولم تكن المعركة هنا أيضاً حاسمة . ولكن وايني جاءت بعد هوندشوت تبرر سياسة اللجنة وتمنح الجيش ثقة جديدة .

أما تحرير لاندو فاستمر مدة أطول . فبينما كان الجنرال النمساوي وورمرس يحتاج الأتزان ، استمر برونزفيك والجيش البروسي بدون أي نشاط حربي . فأرسل سان جوست ولييا مبعوثين إلى الأتزان وبودو ولاكوست إلى اللورين . فجمعت لجنة السلامة العامة قواها في الشرق وعضدت جيش الرين الذي يقوده بيشيفرو . وبعد أن عثين هوشه قائد الجيش الموزيل ، هاجم برونزفيك من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني في كيزرسلوتيرن . ففني بالفشل . ولما رشح لقيادة الجيش عاد إلى الهجوم فاستولى على خطوط ويسامبورغ وفك حصار لاندو في ٢٨ كانون الأول ١٧٩٣ ودخل سبير . فتراجع البروسيون إلى ماينس بينما عاد النمساويون إلى عبور الرين .

في كل مكان كان الغزو يتراجع في نهاية ١٧٩٣ . فالاسبانيون رُدوا على أعقابهم في البيداساو غربي البيرينه وإلى الشرق وراء التاج . وقد حرر

كيلرمان السافوا منذ تشرين الأول . وفي الوقت نفسه كانت نتائج التجهيز المادي تتأكد : فالنفي العام قد بدأ يلتحق بالجيش ومصانع الحرب انطلقت ، وفي أوائل تشرين الثاني عرضت البنادق الأولى الخارجة من المصانع الجديدة على لجنة السلامة العامة . فظهرت فعالية سياسة لجنة السلامة العامة في الدفاع القومي .

٤ - قرار ١٤ فومير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣)

بدأت الحركة الشعبية في أوائل كانون الأول ١٧٩٣ في طريق الاستقرار . والمهجوم الحكومي على إلغاء المسيحية أذهل مناضلي الأقسام والنوادي وحطم الاندفاع الشعبي الذي كانت لجنة السلامة العامة تحاول منذ ٢ حزيران تبطئه وتوجيهه ، وفي الوقت نفسه تأكدت ضرورة تنظيم العمل الحكومي في المحافظات . فالرعب يحوي تنوعاً كبيراً . وأغلب الأحيان كان المبعوثون يعتمدون على اليعاقبة والجمعيات الشعبية ويلجأون إلى ثوار المكان الشعبيين الوطنيين . فنتج عن ذلك تعدد أنواع الصراع على النفوذ حسب ميول هؤلاء وأولئك كما حصل تنوع كبير في تطبيق الإجراءات الإرهابية . وإذا نجح المثلثون واليعاقبة في الإبقاء على الوحدة القومية فإن عملهم مع ذلك كان ينقصه النظام والانسجام . وقد زاد في الفوضى ، صراع السلطات الإدارية وبعضها منتخب والبعض الآخر من أصل ثوروي . فبدأ من الضرورة تحديد السلطات المختلفة وإخضاعها للسلطة المركزية وتحويل غفوة الجماهير الثورية نحو التي تعينها الحكومة الثورية .

وبدا ذلك لازماً بشدة لأن الوضع الاقتصادي يتطلبه بعنف . فتوطيد الحد الأقصى العام في كل قضاء سبب تباينات عديدة وقضى على المساواة ، بينما ظهرت ضرورة تحديد بعض النقاط التي لم يقل عنها قرار ٢٩ أيلول ١٧٩٣ كلمة مثلاً : ثمن النقل ، وحدود أرباح تجار الجملة والمفرق . وبعض المناطق تتعرض للقحط كالجنوب بينما المناطق الأخرى تفيض بالفلال . فنتج

عن ذلك فوضى واضطرابات ورأت لجنة السلامة العامة أن الضرورة تقتضي بتمتين المركزية الإدارية لكي تعيد تنظيم الحكومة الاقتصادية وتوحد الحد الأقصى وتؤمم (وتقوم) التجارة الخارجية وتوطد بذلك توزيعاً عادلاً بين المحافظات . فكانت الضرورات الاقتصادية كما كانت الأوامر السياسية تدفع اللجنة إلى توطيد سيطرتها المطلقة بشكل حاسم على حياة الأمة . فأجاب إلى هذا الهدف القرار الدستوري للحكومة الثورية في ١٤ فريير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) . فقد تحدّد الدستور المؤقت للجمهورية خلال مدة الحرب وتوطدت المركزية .

« ان المؤتمر الوطني هو المركز الوحيد لاستيعاء الحكومة (مادة أولى) ولكن كل الهيئات الدستورية والموظفين العاملين خاضعون لتفتيش لجنة السلامة العامة المباشر طبقاً لقرار ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣ ؛ وفي كل ما له علاقة بالأشخاص والشرطة العامة والداخلية هذا التفتيش الخاص يختص بلجنة الأمن العام طبقاً لقرار ١٧ أيلول ١٧٩٣ (مادة ٢) » .

فالنائب العام في اللجنة المركزية يصبح موظفاً قومياً وهو مفوض بسيط للدولة الثورية ، خاضع لمراقبة لجان الحكومة . والقضاء يديره موظف قومي معين لا منتخب وهو مؤلف تقسيمياً إدارياً ممتازاً طالما لم تعد المحافظة تلعب إلا دوراً ثانوياً . وسلطة إرسال المفوضين محفوظة للحكومة . ويمنع على السلطات الدستورية أن تتصل عن طريق المفوضين ، وأن تشكل هيئات مركزية وكذلك الأمر بالنسبة للجمعيات الشعبية . وإذا استمرت المحافظة على الجيش الثوري المركزي فإن جيوش المحافظات قد أُلغيت ومنعت الضرائب الثورية .

وأوصل منطق الأحداث إلى إعادة بناء المركزية وتوطيد الاستقرار الإداري وتقوية السلطة الحكومية وهي شروط ضرورية لهذا النصر الذي تتابعه بعناد لجنة السلامة العامة ولكنه قضى الأمر على حرية عمل الحركة الشعبية .

وفي الوقت نفسه أعادت الأحداث هذه المركزية الدكتاتورية إلى بساط البحث . لقد انتصرت الثورة : فاستعيدت طولون في ١٩ كانون الأول . وتم سحق الفانديين في سافنيه في ٢٣ وخلصت لاندو في ٢٩ . أما يمكن إذ ذاك أن يتراخى الإرهاب وتخف الدكتاتورية ؟ فكان كل الذين يتوقون إلى حياة هادئة ، وكل الذين يرغبون في العودة إلى الحرية الاقتصادية يتأملون أن تفك لجنة السلامة العامة قبضتها وأن تحل نوابض سيطرتها. ولكن استمرار الحرب وعودة المعارك في الربيع عملا مع ذلك على استمرار المتطلبات نفسها ولكن هل تتوصل لجنة السلامة العامة إذا رضخت للهجوم المتسامح الذي تأكد (وقد تأكد فعلا بقرار توقيف إلغاء المسيحية) إلى المحافظة على ثقة الثوار الشعبين الوطنيين وهي الشرط الأساسي للنصر ؟ ما كادت الحكومة الثورية تستقر حتى رأت نفسها في صراع مع معارضة مزدوجة .

الفصل الرابع

انتصار الحكومة الثورية وسقوطها

(كانون الأول ١٧٩٣ - تموز ١٧٩٤)

لم يكن في نية لجنة السلامة العامة بعد أن أخضعت كل شيء لمتطلبات الدفاع القومي ، أن تستسلم لا للمطالب الشعبية على حساب الوحدة الثورية ، ولا لرغائب المعتدلين على حساب الاقتصاد الموجه الضروري لمناصرة الحرب ، أو أيضاً على حساب الإرهاب الذي كان يؤمن طاعة الجميع ، ولكن أين نجد نقطة التوازن بين هذه المتطلبات المتناقضة ؟ لقد حاولت الحكومة الثورية أن تتمسك بوضع وسط بين الاعتدال والمبالغة . ولكن في نهاية الشتاء عذت فجأة أزمة المؤن بشكل خطير . ولكن تلاحم المعارضة المتقدمة والإستياء الشعبي أجبرا في فانتوز (الشهر السادس) الحكومة الثورية على الخروج من جمودها . فتخلصت من الفئة المتطرفة . فبعد أن حكمت ، بشخص القادة الكورديليين ، على الحركة الشعبية في ما لها من ميزة نوعية ، رأت الحكومة الثورية نفسها تحت رحمة المعتدلين التي قد عي معاربتهم . وبعد أن كبّلت سائر القوى ، قاومت ضغطهم بعض الوقت . وأخيراً لفظت

أنفاسها ، لأنها لم تستطع أن تستعيد عضد ثقة الشعب ، ضحية التناقض الذي أثقل على مصيرها منذ تشكيلها .

أولاً - صراع الفئات وانتصار لجنة السلامة العامة

(كانون الأول ١٧٩٣ - نيسان ١٧٩٤)

لقد دلّت تصفية الهائجين وقرار توقيف إزالة المسيحية ، والهجمات العنيفة ضد التنظيمات الشعبية ، وخاصة الجمعيات التابعة للأقسام ، في خريف ١٧٩٣ ، ان لجنة السلامة العامة ترغب في اتخاذ احتياطاتها بالنسبة للحركة الشعبية التي اعتبرت ، حتى ذلك التاريخ ، انها تابعة أكثر مما هي موجهة لها . ولكنها كانت بذلك تضع نفسها تحت رحمة المؤتمر الوطني . وتشجع هجوم الأعداء في الجمعية وفي الرأي العام .

لقد عضد دانتون روبسيير ضد إزالة المسيحية ، ولكن لغايات شخصية وسياسية . لقد كان ينوي إنقاذ أصدقائه الذين أوقفوا بتهمة المؤامرة الأجنبية أو الذين هم أمثال فابر ديغلانتين يحتم على رؤوسهم خطر الإتهام في قضية تصفية شركة الهند . كان دانتون ينظر إلى أبعد : إضعاف قوى الحكومة الثورية بإلقاء الإنشقاق في لجنة السلامة العامة حيث بيوفارين وكوللو ديبوا يعتبران من أنصار الثوار الشعبيين الوطنيين . فسياسة دانتون تتعارض في كل المجالات مع المنهاج الشعبي الذي يدعمه هيبير وأصداؤه الكورديليون : ذروة الإرهاب ، تقوية الحد الأقصى ، وحرب لا هوادة فيها . ولكن الهجوم الحكومي ضد إزالة المسيحية خفف من ردة الفعل وشجع الهجوم الدانتوني فانفجر صراع الفئات ، وهو من أخطر النتائج على الحكومة الثورية وكذلك على الحركة الشعبية وأخيراً على الثورة نفسها .

١ - « المؤامرة الأجنبية » وقضية شركة الهند

(تشرين الأول - كانون الأول ١٧٩٣)

أن هاتين القضيتين المرتبطتين ببعضها شديد الارتباط ، بأصحاب الأدوار الرئيسية فيها كما بنتائجها ، قد هدمتا وحدة الجبل وزادة خطورة الشقاق في قلب المؤتمر . فالمؤامرة الأجنبية كشفها حوالي ١٢ تشرين الأول ١٧٩٣ ، فابر ديفلاتين ؛ فبعد أن قطع علاقته مع المتطرفين أشار ، وهو صديق دانتون ، إلى برولي وديفيو وبيريرا ، ودي بريسون على الأخص ، متهماً إياهم بالاشتراك في مؤامرة تحاك في الخارج للقضاء على الجمهورية بإجراءات مبالغ فيها . لقد كان عدد اللاجئين مرتفعاً في الأوساط الثورية . فالثورة في أوائلها أعلنت عن استعدادها لاستضافة ضحايا الاستبداد ؛ وقد قبلت أجناب عديدين ، بعضهم احتل مركزاً في حكومة المؤتمر مثل افاكريسيس كلوتس وتوما بين ؛ آخرون اشتهروا في الكورديلية ، في النوادي ، والتنظيمات الشعبية مثل بيريرا . فهؤلاء اللاجئين الغراء سرعان ما لعبوا دوراً سياسياً ضخماً أقلق لجنة السلامة العامة بزيادة ، لأنهم كلوا على علاقة مع رجال أعمال أجناب ، كان دورهم أكثر من مشبوه ، من هؤلاء والتر بريد صاحب بنك « فورن أوفس » يحبه شاو ، صاحب بنك أيضاً بيريفو دي نيوشاتل وهو مواطن بروسي ، وصاحب البنك برولي باربانسون مواطن نمساوي وصديق ديفيو المهرض اليعقوبي ، وعديد من النواب الجبليين . والأخوان فريه المواطنان النمساويان ، ورجلا الأعمال اللذان تزوج أختها الشابة الكبوشي سابقاً شاو في ٦ تشرين الأول ١٧٩٣ . ورجل أعمال آخر غوزمان من وجهاء أسبانيا الذي انتزعت منه رقبته ... هؤلاء الأجناب كانت لهم ارتباطات عديدة مع بعض الجبليين ، فكانوا يحرضون على الإجراءات المتطرفة ، والتأميمات ، وإلغاء المسيحية ، (ورد اسم كلوتس وبيريرا بين الذين تسببوا باستقالة أسقف باريس الدستوري غوبل) وكانوا يتاجرون بلوازم الجيش ، ويناورون لتخفيض النقد الورقي .

وانفجرت في غمرة هذه الاحداث قضية شركة الهند واكملت انقسام الجبل .
 وكان قرار ٢٤ آب ١٧٩٣ قد ألقى كل الشركات والجمعيات ذات الأسهم .
 وقد اتخذ هذا القرار على اثر الهجمات التي قام بها نواب الأعمال ، ديلوني ،
 دانجر ، جوليان دي تولوز ، شابو ، بازيير ، وفابر ديغلانتين الذين كانوا يراهنون
 بخفض الأسهم وهم يتهمون الشركات . ووضعت الاختام على صناديق شركة
 الهند واوراقها . وفي ٨ تشرين الأول ١٧٩٣ قدم ديلوني قراراً ينظم
 تصفيته باعتدال : وطلب فابر ديغلانتين التصويت على تمويض ينص على أن
 التصفية تقوم بها الدولة لا الشركة نفسها . ولكن لما ظهر النص النهائي في
 نشرة القوانين اعيد النص الاسامي : ستعتمد الشركة إلى تصفية اعمالها . لقد
 حوّر القرار الأصلي بالاتفاق مع فابر ديغلانتين لدى توقيعه له ! لقد قبض
 فابر وديلوني واصدقاؤهما من الشركة كمية من الخمر تساوي ٥٠٠ . ٠٠٠ ليبرا .
 وفضح شابو القضية في لجنة السلامة العامة في ٢٤ برومير من السنة الثانية
 (٤١ تشرين الثاني ١٧٩٣) : وكان شابو ينوي أن يتسلّح بتسليم شركائه بعد
 أن تمرّض لهجوم عنيف في نادي البعاقبة لعلاقاته مع آل فريه وزواجه من
 اختهم . واشتبّه بالاستغلال ، وافتضح امره في حركة إزالة المسيحية . وأكد
 بازيير اتهاماته .

واعتمدت لجنة السلامة العامة بحقيقة المؤامرة الاجنبية . وزاد اعتقادها
 لأن منافسات نواب الاعمال واللاجئين الاجانب كانت تتداخل مع مؤامرة
 ملكية يقوم بها البارون دي باتز . وبدأ اتهام شابو بثبت اتهام فابر . وكانت
 لجنة السلامة العامة اشد حساسية حيال المعضلة السياسية ، ومظهرها القومي
 مما كانت في قضية الغرامات . لقد تعرضت للهجوم في الوقت نفسه في المؤتمر
 الوطني من قبل هؤلاء الرجال المتهمين الآن . وفي ٢٠ برومير (١٠ تشرين
 الثاني) احتج بازيير ثم شابو على نظام الارهاب واتها الاستبداد الذي كانت
 تقارسه لجان الحكومة على المؤتمر : فقرر المؤتمر في ذلك اليوم أنه لا يمكن
 ارسال أي نائب إلى المحكمة الثورية قبل أن يستمع إليه مسبقاً . لقد

أظهر للنقاش تقاض نواب الاعمال والفئة للتساحة ، الذي بدأ بتأكد : مثال ذلك تقاض شابو وتوريو ، والأول مشبوه باستغلال وظيفته ، والثاني بالاعتدال والاثتان بإزالة للمسيحية . وصدر القرار بعد ذلك ببومين . ولكن اللجان التي نبهاها خابر ديكلاتين وهو الذي وجه الاتهام ليحوله عن نفسه ، رأت مذ ذلك يد الاجني وذهب « بيت » في كل المؤامرات لتقسيم الوطنيين . فكانت ردة الفعل لدى اتهم شابو توقيف للتهمين والمتهمين في ١٧ تشرين الثاني : شابو ، بازيو ، ديواني وجولياني دي تولوز . وهاجم روبسيير في تقريره عن وضع الجمهورية السياسي في ٢٧ برومير من السنة الثانية (١٧٩٣ تشرين الثاني ١٧٩٣) « الاعتدال الظالم والتطرف المنهجي للوطنيين الكذبة » في وقت واحد . فكلهم « مبعوثو البلاطات الأجنبية المأجورون لها » الذين « يدفعون عربة الثورة بعنف في الطرق الخطرة وهم يحاولون تحطيمها على صخرة هدفها » . وفي أول فريير (٢٢ تشرين الثاني) في نادي العاقبة فضح روبسيير من جديد عملاء الاجني « مبعوثي الاستبداد الجبناء » المسؤولين عن حملة إزالة المسيحية ؛ وعمل على طرد برولي ، ديفيو ، دويوسون وبيريرا من النادي .

لقد أثار المؤامرة الأجنبية حزناً عميقاً وارتدت أهمية سياسية ضخمة ، ومثلها فضيحة شركة الهند لأهمية الشخصيات للشبهة بها ، وبسبب الفساد المكشوف ، وفضح العلاقات القائمة بين نواب الاعمال وعلماء القوى المدوة .

لقد كتب سان جوست إلى روبسيير في ١٥ برومير : « لم يعد للثقة ثمن عندما تتقاسم مع رجال غاسين » . وهذا ذلك ستم الانشغال للمائل دائماً وفي كل مكان ، صراع الاحزاب وضخم الاحقاد . فقد عجلت المؤامرة الأجنبية وفضية شركة الهند بصراع الفئات لأنها قسمت الجبلين إلى الأبد .

٢ - هجوم المتسامحين (كانون الأول ١٧٩٣ - كانون الثاني ١٧٩٤)

كان دانتون قد غادر باريس في تشرين الأول ١٧٩٣ . ولكن يستريح في أريسيس سور أوب بعد أن تزوج من جديد منذ الصيف السابق . فعاد بسرعة

في ٣٠ برومير (٢٠ تشرين الثاني ١٧٩٣) بعد أن أخطره كورتوا وأحس أن قضية شركة الهند يمكن أن تطاله لأن صديقيه بازير وقابر من المتهمين فيها . وتبلورت المعارضة المعتدلة التي كانت تبحث عن نفسها حول دانتون في الحال . وكانت العملية سهلة في بدئها بسبب رغبة لجنة السلامة العامة وعلى الأخص روبسبيير ، في كبح جماح إزالة المسيحية : لقد اعتمدت الحكومة الثورية على دانتون ضد المتطرفين دون أن تثبته أول الأمر إلى أن الهجوم المتسامح كان ينوي أن يهدم ، من خلال الفئة المتطرفة ، تنظيم الحكومة الثوري ويضع حداً للارهاب .

وانتهى الهجوم المتسامح الذي قاده دانتون ، ضد كل المواقف التي جعل الثوريون المتقدمون من أنفسهم فيها سهماً . ففي ٢ فرمير من السنة الثانية (٢٢ تشرين الثاني ١٧٩٣) هاجم دانتون « الاضطهاد » اللاديني وطالب « بالاقتصاد بدم الرجال » . وفي فرمير احتج على المساخر المعادية للدين وفرض وضع « الحاجز » وطلب تقريراً من اللجان « عما يسمى مؤامرة الأجنبي » . وفي ١١ فرمير (أول كانون الأول) ذهب دانتون إلى أبعد من ذلك . فبعد أن عرض كامبون تبديلاً إجبارياً للنقد الورقي بالنقد العددي الفعلي وهو الاجراء الذي كان يطالب به الثوار الشعبيون ، وطالب به الكورديليون بعريضة في نفس اليوم ، عارضه دانتون وأفهم جماعة المساوول ان دورهم قد انتهى :

« فلنتذكر انه إذا كان الهدم يتم بالمول فلا يمكن رفع بناء المجتمع وقتينه إلا ببركار العقل والمعرفة » .

ولما قام ضده هجوم معاكس في ١٣ فرمير (٣ كانون الأول) في نادي اليعاقبة ، أوضح دانتون أنه لم يكن ينوي قط أن « يقطع العصب الثوري » واضطر أن يقدم دفاعاً عن نفسه . لقد ساند روبسبيير المهتم بوحدة الجبل : « ان قضية الوطنيين واحدة مثل قضية الاستبداد فكل واحدة منها متضامنة مع ذاتها » .

لقد أعطت حملة «الكورديليه العتيق» أوسع مدى للهجوم الدانتوني ، ووضعت على بساط البحث السياسة الحكومية بأسرها . فقد أطلق كميل ديمولان الصحافي الكبير والسياسي الهزيل نشرته الجديدة في ١٥ فريير من السنة الثانية (٥ كانون الأول ١٧٩٣) « يا بيت ! انني أرفع التبجيل لعبريتك ! فكل الثورويين المتقدمين ، حسب رأي ديمولان عملاء لبيت » . وفي عدده الثاني ٢٠ فريير (١٠ كانون الأول) استسلم كميل لهجوم عنيف ضد كلوتس ، المسؤول عن إزالة المسيحية ؛ ولكنه أشرك معه شوميت النائب العام لبلدية باريس . « لقد ظن انا كارسييس وانا كزاغوراس ، انهما يدفعان بدولاب العقل ، بينما سيدفعان بدولاب الثورة المعاكسة » . وفي ٢٥ فريير (١٥ كانون الأول) ظهر العدد الثالث من الكورديليه العتيق وانتقد كل نظام الارهاب وحق الحكومة الثورية نفسها : « لقد عنف كميل ديمولان ممارسة القمع الارهابية عن طريق جرائم القياصرة الأول . بعد أن ترجم على قاسيت .

« لقد اعتقدت لجنة السلامة العامة انها لكي توطد دعائم الجمهورية ، تحتاج لمدة من الزمن الى حكم المستبدين » .

لقد لاقى هذا المدو نجاحاً عظيماً وأنعمش آمال الثورة المعاكسة وجرّ خلف هذه الفئة كل الذين يقلقون من الارهاب . وتجراً المتساهلون أيضاً بعد أن شجعهم فوقف الحياد المرحب الذي اتخذته روبسيير حتى ذلك التاريخ بالنسبة إليهم . وفي ٢٧ فريير من السنة الثانية (١٧ كانون الأول ١٧٩٣) اتهم فابر ديغلانتين الذي نجح في خداع اللجنة ، أمام المؤتمر اثنين من المعروفين بين زعماء الثوار الكبار : فنسان السكرتير العام لوزارة الحرب (والمقصود عبر السكرتير هو الوزير بوشوت) ورونسان الجنرال في الجيش الثوروي ، فصدر قرار بتوقيفها . فهل يرتد الارهاب على محترفيه ؟ ... ولم تستشر لجان الحكومة ؛ فالمنافرة كانت تبغي هدم أسس سلطتهم . وفي ٣٠ فريير (٢٠ كانون الأول) جواباً على البعثة الليونية : « فليتبع حكم

الحب حكم الارهاب) وعلى مجموعة مهمة تمثل النساء ، قرر المؤتمر تنظيم لجنة للمدالة لفحص الموقوفين وتحرير المساجين المحبوسين بطريق الخطأ .

غير أن التيار انقلب في نهاية غريمير . ففي الـ ٢٩ منه (١٩ كانون الأول) وضع ا.كتشاف قرار تصفية شركة الهند المزور بين محفوظات ديلاوني (النسخة الأصلية مع توقيع فابر في أسفل نص كان عكس تعويضها) الدانتونيين في وضع مميء . وأكثر من ذلك قام الوطنيون المتقدمون بهجوم معاكس . ولما أخطر كوللو ديربوا عاد فجأة من المدينة المحررة الكومون أفرائشي . وفي أول نيفوز (٢١ كانون الأول) وسط حشد كبير من الشعب واكبه من الباستيل إلى النويلري وبعثة ليونية من الثوار الشعبيين ، حاملين رأس شاليه ورماده تقدم إلى المؤتمر : فبر القمع في ليون بالخطر الذي كانت تعرض له الجمهورية . فوافقت الجمعية . وفي المساء ألقى كوللو ديربوا عظة على اليعاقبة فلامهم على ميوعتهم وامتدح صلابة رونسان وهاجم العاطفية الكاذبة لصالح ضحايا القمع :

« من هم الذين ما يزال لديهم دموع ليبكوا جثث أعداء الحرية بينما قلب الوطنيون ممزق ؟ »
وتخلت لجنة السلامة العامة عن موقفها المحايد بالنسبة للهجوم المتسامح :
وفي ٣ نيفوز (٢٣ كانون الأول) في نادي اليعاقبة وضع روبسيير نفسه فوق الأحزاب .

كان صراع الفئات في المحافظات يهدد في الواقع التوازن الحكومي . فالقطيعة بين الحكومة الثورية والحركة الشعبية التي تزداد ثباتاً منذ توقف إزالة المسيحية ، أحدثت في عدة أماكن تبديلاً في الاتجاه السياسي . وقطع كثير من المفوضين علاقتهم بالثوار الشعبيين الوطنيون وحوّلوا القمع ضد المتطرفين وأطلقوا سراح المشبوهين : مثال ذلك ما حدث في سيدان ، وفي مدينة ليل ، في أورليان حيث أدخل السجن تابورو احد الهائجين ، وفي بلوا منذ غريمير ، وفي ليون حيث كان فوشه يضرب أصدقاء شاليه القدامى ، وفي بوردو حيث قالان يتهم المتطرفين لتغطية استغلاله ، وفي الغارد حيث

بواسطه يقبل مختار نيم الوطني كوربوا . فالمؤامرات في كل مكان تعارض بين المعتدلين والمتطرفين . فينحاز المبعوثون فيها بدل أن يكونوا حَكَمًا . وقصفت لجنة السلامة أدراكاً منها للخطر ، لتثبت وضعها كحَكَم . ففي العدد ٤ من « الكورديلية العتيق » الموزع في ٤ نيفوز (٢٤ كانون الأول) أجاب في الخامس منه ، تقرير لروبسيير عن مبادئ الحكومة الثورية . وفي العدد ٤ باسم الحرية « هذه الحرية المتحدرة من السماء ، ليست حورية من الأوبرا وليست قلنسوة حمراء ، وليست قيماً قذراً ولا ثياباً مزقة . الحرية هي السعادة هي العقل هي المساواة ، هي العدالة ... » طالب كميل ديولان « بتوسيع « هاتين المئتي ألف مواطن الذين تسمونهم مشبهين » . معلناً : « انه واثق من ان الحرية تزداد قوة وأوروبا تندحر لو كان ليكم لجنة للتسامح » . وفي « نيفوز (٢٥ كانون الأول) برروبسيير الارهاب بحالة الحرب . وعرض أمام المؤتمر الوطني خطوط نظرية الحكومة الثورية التي تهدف إلى تأسيس الجمهورية بينما هدف الحكومة الدستورية المحافظة عليها : « الثورة هي حرب الحرية ضد الأعداء بينا هدف الدستور هو نظام الحرية المنتصرة الهادئة » .

فالحكومة الثورية لأنها في حالة حرب تحتاج إلى « فعالية غير عادية » : « فعلها واجب تأمين الحماية القومية للمواطنين الطيبين ، ولا واجب عليها لأعداء الشعب إلا الموت » .

وباتخاذ روبسيير موقف الحكم ، حكم على الفئتين المتطرفتين : ويجب على الحكومة الثورية أن تتحامي انحرافين هما الضعف والجسارة ، التخاذل والتطرف : فالتخاذل بالنسبة للتسامح هو المعجز بالنسبة للطهارة والتطرف الذي يشبه القوة ، كالخبت بالنسبة للصحة » .

لقد بدأ فشل الهجوم المتسامح يتأكد في ٦ نيفوز (٢٦ كانون الأول) عندما عمل بيوفارين على إلغاء « لجنة العدالة » التي أنشئت في ٣٠ فيبرير . لقد حاولت اللجنة لمدة من الزمن أن تحافظ على التوازن متعادلاً بين الفئتين المتصارعتين « دون جدوى . وفي ١٦ نيفوز من السنة الثمانية (٥ كانون الثاني)

(١٧٩٤) نشر كميل ديمولان العدد ٥ من الـ Vieux Cordelier الكورديليه العتيق ، فحمل بعمق على هيبير متهماً إياه بقبول مال من وزارة الحرب التي يديرها بوشوت لصحيفته بـير دوشين . ولكن في ١٨ نيفوز (٧ كانون الثاني) جرى اتهم « الفيو كورديليه » في نادي اليعاقبة ؛ فوبّخ روبسيير كميل ديمولان وخلص إلى وجوب حرق أوراقه . فرد عليه ديمولان : « الحرق ليس جواباً » . وفي ١٩ (٨ كانون الثاني) اتهم روبسيير من جديد الفئتين اللتين تهددان الحكومة الثورية ، ولكنها تتفاهمان « كلصوص في غابة » . غير انه في اليوم نفسه بعد ان افتضح فابر ديغلانتين باكتشاف مشروع قرار تصفية شركة الهند المصحح بالقلم بيده ، وجه روبسيير اليه اتهاماً في نادي اليعاقبة : فأوقف في ليل ٢٣ - ٢٤ نيفوز (١٢ - ١٣ كانون الثاني) . وعندما قدخل دانتون في اليوم الثاني لصالح صديقه صرخ بيوفارين :

« الويل لمن يجلس إلى جانب فابر ديغلانتين ومن لا يزال مخدوعاً به » .

لقد كان ذلك فشل هجوم المتساعين ؛ وأكثر من ذلك ، لقد أصبحوا مهددين بسرعة برد اقرانهم بعد أن افتضحوا .

٣ - هجوم المتطرفين المعاكس (شباط ١٧٩٤)

لقد استعادت الفئة المتهورة من المتطرفين تأثيرها بعد أن أضاعها في أول الأمر التراجع الحكومي عن إزالة المسيحية وأصابها فضائح مشاركتها بعض المتطرفين الأجانب فكانت ضحية مؤامرات فابر ديغلانتين وبعد أن تحررت لمدة من هجمات المتساعين .

وسبّرت هذه الفئة معها نادي الكورديليه الذي كان يطالب دون كلل بإطلاق سراح فنان ورونسان . وكان يتألف أحد حصونها من مكاتب الحرب التي ملأها فنان بالوطنيين المتحمسين وبواسطة هيبير كان تأثيرها قوياً على البلدية وبواسطة مومورو في المحافظة . وكان جهد المتطرفين يشدد على

إطلاق سراح الوطنيين المعتقلين ، وعلى تسارع الإرهاب ، وعلى تقوية الاقتصاد الموجه .

وتابع الكورديليون الحملة لصالح فنان ورونسان بعناد . فشككت موضوع تحريض وإثارة في الجمعيات الشعبية والأقسام الباريسية . وفي ١٢ بلوفيز من السنة الثانية (٣١ كانون الثاني ١٧٩٤) أعلن الكورديليون عن وجود اضطهاد وضغط فقطعوا لوحة إعلان حقوق الإنسان . فهذا التهديد المبطن ، وغياب كل شاهد إثبات ، وضرورة إعطاء بعض المنح للوطنيين المتقدمين لإقامة توازن مع تأثير المعتدلين ، كل ذلك كان مسؤولاً عن سراح فنان ورونسان في ١٤ بلوفيز (٢ شباط) .

واتسمت بذلك الحملة لتصعيد الإرهاب ، فاتهم الكورديليون بعنف متزايد المعتدلين الجدد بعد أن شجعهم نجاحهم الأول ، وحرصهم فنان الخارج من السجن برغبة مجنونة للثأر . فراحوا يطالبون بمحاكمة « مضطهدي الوطنيين » ، « وإزالة بقايا « الماريه » الفاسقين » (١٨ بلوفيز) : وكان يفهم بذلك تطوير المؤتمر الوطني . وكانت الحملة الإرهابية تقصد على الأخص الـ ٧٥ نائباً المحتجزين على ٢ حزيران والمحتجزين ، ولكن روبسبير قد أبعد عنهم الإرسال إلى المحكمة الثورية . ويطلب الإتهام أيضاً موقعي عرائض ربيع ١٧٩٢ للمعتدلة المسماة « الثمانية آلاف » ، والعشرون ألفاً . وفي ٢٤ بلوفيز (١٢ شباط) صرخ هيبير في نادي الكورديليه : « يجب أن تسقط هذه الزمرة من المحقرين كلها » . وفي ٢ فانتوز (٢٠ شباط ١٧٩٤) قرّر الكورديليون إعادة نشر جريدة مارا : فهم سوف يكشفون القناع بواسطتها عن « الخونة الذين يخدعون الشعب والمسيطرين والفئوس الذين يريدون إفساده أو إغراءه » .

ولاقى الحملة لتقوية الاقتصاد الموجه في الاوساط الشعبية قبولاً متزايداً . فالوضع الاقتصادي لم ينقطع طيلة الشتاء عن الترددي في الخطورة ، لأن التصويت على الحد الأقصى لم يُزل الصعوبات . وإذا لم يمد الحزب مفقوداً فإنه مقرف مكروه . فالفحص والفلاء أصابا منتوجات المطارة التي لا يمكن إلا

مخلقة الحد الأقصى. بالنسبة إليها . واعتباراً من بلوفيزور بلغت أزمة خطيرة في تموين اللحوم بالاستياء الشعبي إلى ذروته . ولذلك استمرت حركة المطالب التي كانت راقدة في المجال السياسي ، حية فيما يختص بالمؤن . ولم ينقطع العداء للتجار المميز العقلية الشعبية عن الاشتداد رغم إقامة أجهزة مراقبة على الحياة الاقتصادية . وقد تأملت فتنان إجتماعيتان على الأخص من هذه الأزمة : الحرفيون الذين لا علاقة لهمهم بحاجات الحرب ، فاستمروا بدون عمل ، والمياومون . وكان هؤلاء واولئك يعتبرون أن العنف وتزايد القمع يؤمنان وسيلة لإعادة الرخاء . وسام هيبو في صحيفته ، في انعاش الروح الارهابية التي خمدت مدة . فقد عرض العدد ٣٤٥ من صحيفته :

« عرضه العظيم بأن يلعب اللعالمون الذين يعاملون الثوار الشبيين كالكلاب ولا يعطونهم سوى العظام لقضمها ، باليد الحامية (أن يعدموا بالقتلة) نظير سائر أعداء الثورة الشعبية ، وكذلك تجار الحر الذين يقومون بالقطاف تحت البون نوف (الجسر الجديد) » .

وظهرت فكرة يوم شعبي . فازمة المؤن تنذر بخطر إعادة الثورة الشعبية إلى التحرك .

فاستعادت لجنة السلامة العامة ، وضعاً وسطاً بين الاعتدال والتطرف ، بعد أن انسأقت مدة مع الهجوم المتسامح . ولكن أين تجد نقطة التوازن بين هذه الميول المتناقضة ؟ ولم يرَ روبسبير ملجأ إلا القضية أو الاوهاب . وشرح ذلك في ٩٧ بلوفيزور من السنة الثانية (٥ شباط ١٧٩٤) في تقريره عن مبادئ المناقبة السياسية التي ينبغي أن تقوم المؤتمر الوطني :

« إذا كان نأبض الحكومة الشعبية في السلم الفضيلة ، فإن نأبض الحكومة الشعبية في الثورة هو الفضيلة والارهاب معاً : الفضيلة التي بدونها الاوهاب ميت . والارهاب الذي بدونه الفضيلة عاجزة والارهاب ليس سوى العد السريمة الصلومة الحازمة . فهو بالتالي امتداد للفضيلة . وهو نتيجة مبدأ » للديموقراطية ، مطبق في الحّ حاجلت الوطن ، أكثر منه مبدأ خاصاً ،

فالقضية أي التجرد الشخصي والاخلاص في سبيل المصلحة العامة، وإذا
لزم الأمر روح التضحية ؛ وكان روبسبيو ينبغي تدعيم هذه القضية المدنية
بالشريع والضمانات القانونية والقضائية. أما الارهاب فإن لجنة السلامة العامة
كانت تنوي تلطيفه في حدود الشرعية الثورية على أن تحافظ عليه
كوسيلة للحكم .

وازدادت أزمة التموين خطورة فجأة في نهاية الشتاء . وقدهور الوضع في
باريس . وبدأ الانفجار الشعبي مرجحاً وهو المؤهل لإعادة النظر في
الحكومة الثورية .

٤ - أزمة فانتوز وسقوط الفئات (آذار نيسان ١٧٩٤)

لقد اتضحت الأزمة شيئاً فشيئاً خلال شتاء السنة الثانية . وتصلبت
ملامح التطور الاجتماعي والسياسي التي كانت ترسم منذ إقامة الحكومة
الثورية ، وهذه الملامح أضفت معنى ومحتوى على أزمة فانتوز التي طرحت
مشكلة العلاقات بين الحركة الشعبية والحكومة الثورية ؛ بكل حدتها .

لقد كانت أزمة اجتماعية أول الأمر . فنظام الضرائب ، وتنظيم الاقتصاد
وادارته المستبدة تكشفت عاجزة عن تأمين تموين كاف للشعب الباريسي .
لقد أصيبت الثورة الشعبية في وجودها المادي . لقد تجمعت نتائج القحط
والغلاء . وزيادات الأجور التي كان يعد بها تطبيق مزارع للحد الأقصى ،
لم تعد تعوّض عن ارتفاع الأسعار . وعادت الصفوف إلى أبواب اللعابين كما في
الماضي على أبواب المحابر . فكان الناس يتجمعون هناك منذ الساعة الثالثة
ويتدافعون . ويضربون . ومناوشات أيضاً في المستودعات حيث فقدت
منتجات المزارع . وأعلن أصحاب الأجور مطالبهم وقد تأثروا بقسوة .
وطالب عمال البنل بزيادة أجورهم . ولم تنقطع الاضطرابات في معانع الأسلحة
طيلة شهر فانتوز . وأثارت أزمة المؤن العقلية الإرهابية . وصرخت امرأة
في ٨ فانتوز (٢٦ شباط) في الجمعية الشعبية لحقوق الانسان : « ما حاجتنا

لكل هؤلاء الأرستوقراطيين ؟ أما كان ينبغي لكل هؤلاء الذين يمجّعون الشعب أن يكونوا أمام المقصلة الآن ؟ » .

وكانت أيضاً أزمة سياسية ، وانسأقت الحكومة الثورية بازدياد لمطالبات الدفاع القومي ، ومفهومها اليعقوبي للسلطة بغية تأمين الخضوع المنفعل لدى التنظيمات الشعبية ، وإلى إضعاف الممارسات الشعبية للديموقراطية بالمقياس البورجوازي شيئاً فشيئاً . وقد تأثرت الثورة الشعبية في سلوكيتها الثورية . وتحول نشاط الأقسام الباريسية والجمعيات الشعبية إلى جهد الحرب (تسليح الفرسان اليعاقبة ، استخراج البوتاس ، مساعدة أولاد الجنود وأهلهم) ، بعيداً عن معضلات السياسة العامة . وبالتدريج وضعت لجان الأقسام الثورية يدها على تنظيمات القاعدة التي ما تزال خاضعة للحكومة . وهذا الشيء لم يتم بدون حوادث متعددة ومؤامرات كثيرة . واستفاد المعتدلون من ذلك للعودة إلى دعايتهم وقد زادوا عليها الغموض . وقد علم المناضلون بذلك : « إذا فقدتم لبرهة من الزمن الحركة الثورية فوداعاً للوطنيين ! لقد اقتربت نهايتهم » هذا ما أعلنه خطيب في الجمعية الشعبية للرجل المسلح في ٤ فانتوز (٢٢ شباط) .

إن أزمة فانتوز من السنة الثانية بلورت التناقض بين وطنيي الـ ٧٩ ووطنيي الـ ٩٣ . وكان هذا التناقض نفسه انعكاس التناقض المحتوم بين الثوار الشعبين الوطنيين واليعاقبة أو الجبليين بين المفاهيم الشعبية للحياة السياسية والتنظيم الاجتماعي وبين مفاهيم البورجوازية وحق اليعقوبية منها . وبهذا المفهوم الجاني للأزمة بلغت المعارضة بين المعتدلين الجدد والوطنيين المتقدمين حد الانفجار واليأس بعد أن تسمت بالأحقاد الشخصية . ولم يلق أنصار فنسان ورونسان سلاحهم . وعبثاً حاول كوللو ديربوا من ليون أن يوفق في ٨ فانتوز بين الكورديليين واليعاقبة ، وهو الذي لم يألُ جهداً منذ عودته من ليون لإعادة الاتحاد بين الوطنيين المنقسمين . وفي ٩ فانتوز طالب الكورديليون مرة أخرى بتوقيف « الخونة غير الجديرين بالجلوس في

المؤتمر الوطني « وكيل ديولان على الأخص . وكان التحام المعارضة المتقدمة مع الاستياء الشعبي يشكل تهديداً خطيراً للحكومة الثورية : فأرادت تحاشيه بإجراءات اجتماعية جريئة .

وأجابت قرارات فانتوز من السنة الثانية على هذه الاهتمامات . وكان المؤتمر الوطني منذ ١٣ بلوفيز (أول شباط) قد صوت على ١٠ ملايين للمساعدة . وفي ٣ فانتوز (٢١ شباط) قدم بارير الحد الأعلى العام الجديد . وكانت قرارات فانتوز تنظر إلى أبعد من ذلك . ففي ٨ فانتوز (٢٦ شباط ١٧٩٤) بناء على تقريره عن الأشخاص المعتقلين ، استصدر سان جوست قراراً بحجز ممتلكات المشبوهين . وفي ١٣ منه (٣ آذار) كلّف قرار آخر لجنة السلامة العامة بتقديم تقرير « عن وسائل التعويض على جميع البؤساء بممتلكات أعداء الثورة » .

لقد أعلن سان جوست : « ربما تقودنا قوة الأشياء إلى نتائج لم نفكر بها قط . فالترف في متناول عدد كبير جداً من أعداء الثورة . والفاقة تضع الشعب العامل تحت رحمة أعدائه . هل تعتقدون ان امبراطورية تستطيع أن تقوم إذا كانت العلاقات المدنية فيها توصل إلى أولئك الذين هم ضد شكل الحكم ؟ » . وزاد على ذلك :

« ان البؤساء هم قوى الأرض، ومن حقهم أن يخاطبوا كآسياد الحكومات التي تهملهم » .

وأنهى سان جوست تقريره الثاني بتعهد ملوك النظام القديم : « السعادة فكرة جديدة في أوروبا » . وعلى كل حال ، لا يجوز المبالغة في أهمية قرارات فانتوز . فالبسير ماتي ينذهل كيف ان سان جوست « لم يفهمه ولم يتبعه أولئك الذين أراد أن يرضيهم » . لقد اقتضح سان جوست والحكومة الثورية دون أدنى ريب . ألا يكون لأعداء الثورة أية حقوق في الجمهورية وأن تستخدم ممتلكاتهم للتعويض على الوطنيين الذين يدافعون عنها بتعرض حياتهم للخطر ، تلك كانت أفكاراً منتشرة منذ زمن طويل في الأوساط الشعبية وقد

صيفت منذ ربيع ١٧٩٣ : وهذا ما نزع عن قرارات فانتوز كل صفة استثنائية. ولا نستطيع كذلك أن نوافق أليير ماتييه عندما يكتب ان استنتاجات سان جوست تشكل « محاولة ضخمة لاستخلاص منهاج اجتماعي من تطلعات الهييرتية القامضة » .

لقد عبّر الثوار الشعبيون والوطنيون والوطنيون المتقدمون منذ زمن طويل في هذا الموضوع عن منهاج أكثر راديكالية . من جهة أخرى ، إذا كان حجز ممتلكات المشبوهين ، والتمويض المقترح لصالح الوطنيين المعدمين يستجيب للمطالب الشعبية ، وقد لاقى استحساناً بهذه الصفة ، فإن هذه الإجراءات التي لن تظهر نتائجها الا في المدى البعيد ، لا تستجيب لمتطلبات الحاضر . فإنها لم تقدم أي دواء لأزمة المؤن . ودون أن يوضع صدق سان جوست والروبسييريين موضع الشك ، ينبغي إرجاع قرارات فانتوز إلى إطار مناور بارعة ، لإيقاف الدعاية المتقدمة . وفشلت المناورة . وحوالي منتصف فانتوز بلغت الأزمة ذروتها بما ان الحكومة الثورية لم تحاول فعل شيء في المجال الاقتصادي لتأمين العيش للثوار الشعبيين ولا في المجال السياسي لتحويل دون تهديد المعتدلين :

لقد ظهر أثر الذروة في أزمة فانتوز في الأوساط الشعبية بأقوال إرهابية ضد التجار والأغنياء ، ولافتات تحرض على التمرد الشعبي واشاعات الثورة . وكلها ، وان نهت لجان الحكومة ، فإنها أوهمت الكورديليين وأثارهم يستخلصوا من مناقسهم بعمل كانوا يعتقدونه حاسماً . فاعتبروا ان في استطلاعهم الانتصار نهائياً بتصعيد ضغطهم . فاتهم هيير في صحيفة الفئة الجديدة من المحررين أي الروبسييريين . وفي عدده ٣٥٠ يعتبر « المقصلة المقدسة كحجر للفلسفة » وبذلك وجه الإتهام إلى سياسة التوازن الحكومية بين الفئات . فكتب يقول : « عبثاً محاولة مداراة المعزاة والملفوف ومحاولة إنقاذ الهرمين الذين تأمروا على الحرية . ستأخذ العدالة مجراها رغم أنف المحررين ... » وأنهى هيير بصياغة منهاج اجتماعي واضح : « أمتنوا العمل لجميع المواطنين ،

امتنعوا إعانات للكحول والمقعدن ، ولكي تتوجوا علمكم نظموا بسرعة الثورة العامة » .

ولكن القادة الكورديليين ، وقد أهملوا تعليم الأيام الثورية كلها ، لم يهتموا بتنظيم الحركة التي يواجهون ، ولا بتأمين ارتباطهم بالجمهير الشعبية الأكثر تحسباً لنقص المؤن ، مما لخطر الاعتدال .

وسببت تصفية المتطرفين مأساة سريعة بلبلت المناضلين الشعبيين وزادت في إبعادهم عن الحكومة الثورية . وفي ١٢ فانتوز أعلن رونسان وهو جنرال الجيش الثوري ، أعلن للكورديليين ضرورة قيام انتفاضة . وفي ١٤ منه (٤ آذار ١٧٩٤) أسدل غطاء على لوحة حقوق الإنسان . واتهم فنان للسكرتير العام لوزارة الحرب ، أولئك « الذين يبدو أنهم تعاهدوا لإقامة نظام تخريبي من الاعتدال » . وخلص كارير من الضغط على الوطنيين إلى الانتفاضة ، وانتفاضة مقدسة . وتابع هيبير : « نعم الانتفاضة ! ولكن يكون الكورديليون آخر من يطلق الإشارة لضرب المضطهدين حق الموت » .

على الأرجح لم يكن الكورديليون يواجهون إلا مظاهرة جماهيرية . ولكنها تبقي « أبعد من المعتدلين ، النيل من الحكومة الثورية وسياستها . وعشباً حلول كوللو ديبوا التوفيق بين اليعاقبة والكورديليين في ١٧ فانتوز (٧ آذار) : فقد أجاب رونسان بخطاب عنيف هاجم فيه روبسبير المسؤول عن كلمة للثوري المتطرف ، « وهي الكلمة التي استخدمت للفتوئين الجدد ليضطهدوا أشد الوطنيين حماسة » فارضاً إعادة المعتدلين واللصوص والطهاعين والخنوة بسرعة إلى العدم » .

وراح تياران سياسيان يقفان في المواجهة خلف تناقض الكورديليين واليعاقبة من جهة والحركة الشعبية والحكومة الثورية من جهة أخرى هما : المقاومة والحركة . فالوطنيون المتحمسون انحازوا إلى الحركة وهي الوحيدة القادرة في أعينهم على تأمين سلامة الثورة بربط الثوار الشعبيين بها نهائياً . فقد كتب هيبير في عدده الأخير : « إن خطوة واحدة إلى الوراء تقضي على الجمهورية » . لقد كان على حق فيما يختص

بتلك الجمهورية الشعبية التي ساهم الثوار الشعبيون باقامتها . أما بالنسبة للمعتدلين الذين كان مثاهم جمهورية بورجوازية محافظة ، فإن خطوة إلى الأمام ليست بأقل خطراً .

وفقدت لجنة السلامة العامة الصبر بعد أن توطن هجوم مجموعة الكورديليين منذ منتصف فانتوز ، وألقى بذور التمسك في التوازن الاجتماعي الذي يركز عليه العمل الحكومي : ففي ليل ٢٣ - ٢٤ فانتوز (١٣ - ١٤ آذار) أوقف القادة الكورديليون الرئيسيون ومثلوا أمام محكمة الثورة ومزجت المجموعة الكورديلية (هيبير ، رونسان ، فسان ، مومورو) مع وطنيين متقدمين (مازويل رئيس فرقة الفرسان الثورية ، وديكوب المعصوم ، من إدارة المؤن) مع مناضلين شعبيين (أنكار من نادي الكورديليين) وديكروكي المتواضع ، المفوض في احتكارات قسم مارا مع عملاء للأجنبي : « كلوتس وكوك صاحب البنك ، وبرولي وديفيو وبيريرا دوبريسون . وأعدموا جميعاً بالمقصلة في ٤ جرمينال من السنة الثانية (٢٤ آذار ١٧٩٤) » .

وتبع ذلك تصفية المعتدلين . وظن الدانتونيون لبرهة أن ساعتهم قد حانت . فزادوا ضغطهم عنفاً منذ نهاية فانتوز . والعدد السابع من « الفيو كورديلي » ، الذي جرت مصادرته ، يوجه اتهاماً عنيفاً ضد سياسة لجنة السلامة العامة . ولكن اللجنة التي لم تضرب المتطرفين إلا بعد كثير من التردد ، لم يكن في نيتها أن تدع نفسها تغرق في زحمة الأحداث . لقد قرر المؤتمر الوطني في ٢٨ فانتوز (١٨ آذار) اتهام النواب الذين افتضح أمرهم في قضية شركة الهند : فابر ديغلانتين ، بازير شاو وديلوني . فقد توصل بيو فارين وكوللو ديربوا إلى إقناع روبسبير المتردد ، لحوفها من هجوم هيبير العنيف واصدقائه تساندهم لجنة الأمن العامة : وفي ليل ٩ - ١٠ جرمينال (٢٩ - ٣٠ آذار) أوقف دانتون وكميل ديمولان وديلاكروا وفيليبو . وصادق المؤتمر الوطني بعد خطاب مؤثر من روبسبير في (١١ جرمينال) :

« وأنا أيضاً كنت صديق بيتيون ، وعندما افتضح ، ترجمته ؛ كانت لي

علاقات مع رولان ؛ وخان قفضحته . ودانتون يريد أن يأخذ مكانها فلم يعد في عيني إلا عدواً للوطن .

وقد ضمت المحاكمة إلى القادة الدانتونيين ، النواب الذين أدخلوا بوظائفهم وعملاء الأجنبي (غوزمان والإخوة فريه) وأحد المضاربين ، والأب ديسبانياك ، والجنرال ويسترمين صديق دانتون ، وأخيراً هيرول دي سيشيل . وبرهن دانتون عن جرأة قفضح متهميه وسمح قرار بمنع المرافعة عن كل منهم بين العدالة القومية . فأحيلوا كلهم إلى المقصلة في ١٦ جرمينال من السنة الثانية (٥ نيسان ١٧٩٤) .

واحتجت محاكمة ثلاثة بمسروع مؤامرة في السجون لإطلاق سراح المعتجزين لتصفية بقايا المعارضة : شوميت الممثل القومي للجنة باريس المركزية ، وأراميل هيبير وديمولان والجنرال ديبلون ... دفعة عجيبة قضت في ٢٤ جرمينال من السنة الثانية (١٣ نيسان ١٧٩٤) لقد كانت مأساة جرمينال حاسمة . والمحاولة التي غامرت بها المجموعة الكورديلية قدمت المناسبة للحكومة الثورية لتعجل بالتطور الذي كان يثبت اقدامه منذ تأليفها . فإذا كانت قد وافقت امام الخطر الدائم على التحالف مع الثورة الشعبية وإذا منحتها ، للسيطرة عليها ، بعض التنازلات فإنها لم تقبل مطلقاً لا الأهداف الإجتماعية ولا الطرق السياسية للديموقراطية الشعبية الوطنية . فبالنسبة للجان الحكومة كان الصراع ضد التحالف ، وضد الثورة المعاكسة ومفاهيمهما السياسية أيضاً يجعل مراقبة الأجهزة الشعبية وإدخالها في الأطر اليعقوبية للثورة البورجوازية أمراً شريعياً . فلجأت الحكومة الثورية إلى القمع بعد أن هددت معارضة الكورديليين توازنها . ولكن الثوار الشعبيين الوطنيين شكوا في الحكومة الثورية لدى رؤيتهم الحكم على البير دوشين والكورديليين الذين كان لهم جمهور من المستمعين وقد عبروا عن تطلعاتهم . وعبثاً حُكم على دانتون نفسه . فالقمع الذي تلا هذه المحاكمات الكبرى رغم نصفته المحدودة عزز لدى المناضلين عقدة الخوف التي شلت الحياة السياسية في الأقسام .

وانقطع الاتصال المباشر الأخوي بين السلطات الثورية والثوار الشعبيين في الأقسام. وسرعان ما كتب سان جوست « لقد تجمدت الثورة ». فمأساة جرمينال تؤلف افتتاحية لترميدور .

ثانياً — دكتاتورية السلامة العامة اليعقوبية

من تصفية الفئات إلى سقوط الروبسييريين ، من جرمينال إلى ترميدور لم يعد من شك في دكتاتورية الحكومة الثورية. وقد تمتعت ببعض الاستقرار مع بعض التطورات التي حدثت بتأثير الظروف . وتمتنت المركزية وتساعد الإرهاب وخضعت السلطات المطهرة . وصوت المؤتمر الوطني دون نقاش . ولكن قاعدة الحكومة الثورية الاجتماعية تقلصت بشكل خطير . وكان المناضلون في الأقسام الباريسية قد فرضوا إبان صيف ١٧٩٣ تشريعات استثنائية تتفق مع تطلعاتهم الاجتماعية والسياسية : كرقابة الإحتكارات في قموز ، والجيش الثوري في أيلول . وبعد أن انتصرت لجانب الحكومة بفضل الثوار الشعبيين الوطنيين قامت بمجهود واسع لإضفاء الشرعية على هذه المؤسسات ، وبغية توحيد القوى الثورية . وقد سمحت لها أزمة فانتوز ، ومحامات جرمينال أن تتخلص من استقلالية الحركة الشعبية ، وتصفي المؤسسات التي كانت قد فرضتها أو أنشأتها : فحل الجيش الثوري في ٧ جرمينال من السنة الثانية (٢٧ آذار ١٧٩٤) وألغيت المراقبة على المحتكرين في ١٢ منه (أول نيسان) وأصاب التطهير لجنة باريس المركزية وحلّت الجمعيات الشعبية في كل قسم . وادخلت الحركة الشعبية في صلب أطر الدكتاتورية اليعقوبية : ولكن ما ربحته اللجان في القوة الفاعلة فقدته في العون الواثق . فمن جرمينال إلى ترميدور راحت علاقات الحكومة الثورية والحركة الشعبية تنهار شيئاً فشيئاً .

١ - الحكومة الثورية

لقد تحدت صفات الحكومة الثورية وتنظيمها ولم تنقطع عن التطور منذ الصيف السابق ، في خطوطها الكبرى خلال شهر نيسان سنة ١٧٩٤ . وقد انتظم دستورهما بقرار ١٩ فاندوير (١٠ تشرين الأول) ، وأكثر من ذلك بقرار ١٤ فبراير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) . لقد تلقت نظرية الحكومة الثورية خاصة على يدي سان جوست في تقريره عن مبادئ الحكومة الثورية (٥ نيفوز من السنة الثانية - ٢٥ كانون الأول ١٧٩٣) وفي تقريره عن مبادئ المنهجية السياسية التي ينبغي أن توجه المؤتمر القومي (١٧ بلوفيز للسنة الثانية - ٥ شباط ١٧٩٤) .

الحكومة الثورية هي حكومة حرب . « الثورة هي حرب الحرية ضد أعدائها » حسب رأي روبسبير ، أعدائها في الداخل وفي الخارج ، وغايتها تأسيس الجمهورية . وعنهما يقهر العدو يعود إلى الحكومة الدستورية « نظام الحرية للظافة الآمنة » وعند ذلك فقط . وبما ان « الحكومة الثورية في حالة حرب فهي بحاجة إلى نشاط خارق العادة » وعليها أن تعمل « كالصاعقة » وتحطم كل مقلومة وليس بالإمكان « إخضاع السلام والحرب والصحة والمرح للنظام نفسه » . فالحكومة الثورية تملك بالتالي القوة الرادعة أعني الإرهاب . ويتساءل روبسبير :

« ألم تخلق القوة إلا لحماية الجريمة ؟ » ...

« ليس من حق لأعداء الشعب على الحكومة الثورية إلا الموت ولكن الإرهاب لا يُستخدم إلا لسلامة الجمهورية : والفوضىلة « المبدأ الأساسي للحكومة الديمقراطية أو الشعبية » تؤلف ضماناً ان الحكومة الثورية لن تتحول إلى استبداد . فالفضيلة « هي حب الوطن وقوانينه » ، « والاخلاص الكرم الذي يمزج المصالح الخاصة بالمصلحة العامة » . وقد خلص روبسبير إلى : « ان ما هو غير متناهي في نظام الثورة الفرنسية هو غير سياسي وما هو مفسد هو معاكس للثورة » . وعلى هذا النحو يتضح هدف الثورة :

« اننا نريد أن نشبع رغائب الطبيعة ، ونتمّ مصائر الإنسانية ونفي بوعود الفلسفة ، ونحلّ العناية الإلهية من حكم الجريمة والاستعباد الطويل المدى . وعلى فرنسا التي اشتهرت في الماضي بين البلدان المستعبدة وقد كشفت مجد جميع الشعوب الحرة التي وجدت ، أن تصبح نموذج الأمم وموضوع رعب المضطهدين وإذا مهّرتنا عملنا بدمنا نستطيع على الأقل أن نشهد فجع السعادة الشاملة يلتهم » (١٧ بلوفيزو السنة الثانية) .

ويستمر المؤتمر الوطني « المركز الرئيسي لتأثير الحكومة » . ففيه تستقر السيادة القومية وهو حامي السيادة العظمى . فالجان تحمّ تحت إشرافه وتطبق قراراته . ولكن بعد جرمينال أصبحت السلطة التنفيذية القطاع السيد في النظام الحكومي وقد خضعت لها الجمعية الوطنية عملياً .

ولجان المؤتمر الوطني وعددها ٢١ في السنة الثانية تقود أو تراقب مختلف أقسام الإدارة والسياسة . واثنان منها في الواقع تمارس السلطة السياسية عملياً : لجنة السلامة العامة ولجنة الأمن العام . وقد أطلق عليها اسم : «لجنتا الحكومة » .

فلجنة السلامة العامة التي يُعاد انتخابها من شهر إلى شهر قد تقلصت الآن حتى ١١ عضواً (روبسبير ، سان جوست وكوتون ، بيوفارين وكوللو ديربوا ، بارير ، كارنو ، بريور دي لاكوت دور وبريور دي لامارن ، جانبون سانت اندريه ولنده) . وبصفتها « مركز السلطة التنفيذية » يخضع « لمراقبتها المباشرة » كل الهيئات الدستورية وكل الموظفين العمامين . فهي تدير السياسة والحرب بمكتبها الطوبوغرافي ، وصناعة الأسلحة بلجنة الأسلحة والمتفجرات ، واقتصاد البلاد بلجنة المؤن . وقد أمرت بالتوقيف وداست صلاحيات لجنة الأمن العام بواسطة مكتب شرطتها الذي أنشأته في نهاية فلوريال من السنة الثانية . وإذا اختص بعض أعضاء اللجنة ببعض الأمور ، مثلاً لنده بالتموين ، بريور دي لاكوت دور بالتسلح ، فانهم جميعاً متضامنون في الواقع في توجيه السياسة وإدارة الحرب .

وترتبط بلجنة السلامة العامة ست وزارات المجلس التنفيذي الاحتياطي ثم ال ١٢ بعثة تنفيذية التي حلت محلها في أول نيسان ١٧٩٤ (١٢ جرمينال من السنة الثانية) بناء على تقرير من كارنو إلى المؤتمر الوطني . وهذه البعثات التنفيذية خاضعة كل الخضوع للجنة السلامة العامة التي تقدمها إلى المؤتمر الوطني فيعمد إلى تسميتها ، وقد أبقت اللجنة على دورها المزدهر « محتفظة لنفسها بتفكير الحكومة وحق عرض الاجراءات العليا على المؤتمر الوطني » .

أما لجنة الأمن العام ، وهي أيضاً منتخبة شهراً بعد شهر ، فقد استقرت فيما بعد (آمار ، موسى بيل ، الرسام دافيد ، ليبا ، لوس دي باران ، فاديه ، فولان ...) ويخضع « لتفتيشها الخاص » عملاقانون ١٧ أيلول ١٧٩٣ « كل ما له علاقة بالأشخاص والبوليس العام والداخلي » . ولجنة الأمن العام تدير الشرطة والعدالة الثورية بما أنها مكلفة بتطبيق قانون المشبوهين فهي وزارة الارهاب .

لقد بسّط قرار ١٤ فريير من السنة الثانية التنظيم الاداري في المحافظات ، وزاد المركزية . والادارات في المحافظات وكلها مشبوهة أو فدرالية ، فقد أكثرها سلطاته ولم تعد تهتم إلا بالضرائب والأشغال العامة والمجالات القومية . والتقسيمات الأساسية هي الأقضية والبلديات . فالأولى مكلفة « بمراقبة تنفيذ القوانين الثورية ، واجراءات لجنتي الأمن العام والسلامة العامة » والثانية بتطبيقها . وعلى البلديات أن تعلم الأقضية بنشاطها كل عشرة أيام والأقضية تعلم لجنتي الحكومة .

ويتمركز موظفون قوميون في كل ادارة قضاء وفي كل بلدية بعد أن ألغي النواب العامون النقابيون وهم مكلفون « بمراقبة القوانين وتنفيذها وكذلك بفضح الاممال الحاصل في هذا التنفيذ والمخالفات التي يمكن أن ترتكب » . وينبغي على الموظفين القوميين في القضاء أن يقدموا « تقريراً عشرينياً » إلى لجنتي الحكومة .

واللجان الثورية وهي لجان المراقبة القديمة التي تشكلت في ٢١ آذار

١٧٩٣ وأعيد تنظيمها بقانون ١٧ أيلول التالي تؤلف أجهزة تنفيذ قانون المشبوهين . وتتألف اللجنة من اثني عشر عضواً بمعدل لجنة في كل بلدية (كثير من القرى مع ذلك لم تقم فيها لجنة على الإطلاق) أو في كل قسم من البلدية في المدن الكبرى . ولهذه اللجان الثورية في الأساس سلطات الشرطة فتعد قوائم المشبوهين وتقوم بزيارات البيوت وتنفيذ أوامر التوقيف . وعلى اللجان الثورية أن تقدم تقريراً عن نشاطها كل عشرة أيام إلى لجنة الأمن العام .

وتشد النوادي والجمعيات الشعبية من أزر العمل الحكومي بيقظتها الثورية .

وقد مد نادي اليعاقبة شبكة فروعه إلى سائر المحافظات . فاليعاقبة هم رجال المقاومة وقد خرجوا من الطبقات البورجوازية المتوسطة . وهم أغلب الأحيان مكتسبو الأملاك القومية : فقد واجهوا الأخطار متجمعة وفي نيتهم المحافظة على المكاسب السياسية والاجتماعية لسنة ٨٩ . ومن أجل هذه الغاية تحالفوا مع شعب الثوار الوطنيين . وقد قبلوا ، وهم أنصار حرية الاقتصاد ، التنظيم وفرض الضرائب ، كإجراء حرب ومنحة للمطالب الشعبية . وأصبح انتسابهم ديموقراطياً بعض الشيء إثر حركة الثورة والتطهيرات المتتالية : فقد تدنت نسبة اليعاقبة المتحدرين من الطبقات الوسطى من ٦٢٪ لسنوات ١٧٨٩ - ١٧٩٢ إلى ٥٧٪ لحقبة ١٧٩٣ - ١٧٩٤ وارتفعت النسبة المئوية للعرفيين والعسكريين في الحقب نفسها من ٢٨٪ إلى ٣٢٪ ونسبة القرويين من ١٠٪ إلى ١١٪ .

أما الجمعيات الأخوية فانتساباتها أكثر شعبية وكانت تجمع الثوار الشعبيين الوطنيين : لقد نمت في باريس إثر تأسيس معلم المدرسة دانسار في ٢ شباط ١٧٩٠ الجمعية الأخوية للوطنيين من الجنسين وكان مقر اجتماعاتها هي أيضاً في دير اليعاقبة سانت أونوره . وتكاثر جمعيات الأحياء هذه ، المفتوحة

للشعب الفقير في باريس بعد ١٠ آب ١٧٩٢ . وعندما ألقى المؤتمر الوطني في ٩ أيلول ١٧٩٣ مفوضية جمعيات الأقسام ، حوّل المناضلون الشعبيون هذه الجمعيات الشعبية القديمة المنشأ إلى جمعيات أقسام أو أنشأوا جمعيات جديدة منها . وهذه الجمعيات في الأقسام بنموذجها الجديد تؤلف تنظيم القاعدة للحركة الشعبية الباريسية ؛ وبواسطتها كان المناضلون يوجهون سياسة القسم ويراقبون الإدارات ويضفطون على السلطات البلدية وحقى الحكومية . ومن الحريف إلى ربيع السنة الثانية تفتت الجمهورية بشبكة من الجمعيات كثيفة وفاعلة . ومن الصعب تقدير عددها في مجموع البلاد . وبعد أن أصبح هذا العدد مهدداً في الجنوب الشرقي بالثورة المعاكسة مدة من الزمن ، بدا أنه ارتفع بشكل خاص : ١٣٩ جمعية شعبية لـ ١٥٤ بلدية في محافظة فوكلوز ؛ ١٣٣ لـ ٣٨٢ في الغار وفي الدوم ٢٥٨ جمعية لـ ٣٥٥ بلدية و ١١٧ لـ ٢٦٠ في الألب الأسفل . وكان دور هذه التنظيمات الوطنية فعّالاً في اندحار العدو الداخلي .

ومع ذلك اشتد التناقض بسرعة بين اليعاقبة وفروعهم ، وهم السند النظامي للسياسة الحكومية ، وبين جمعيات الأقسام وهي التعبير عن استقلالية الحركة الشعبية في تيار الثورة العام . وبعد جرمينال باشرت لجنّتا الحكومة يعضدها اليعاقبة جهداً واسعاً لتوحيد القوى الثورية : لقد كان من الضرورة أن تؤلف جمعية اليعاقبة الأم المركز الوحيد للرأي . فاضطرت جمعيات الاقسام أن تحلّ نفسها تحت الضغط الحكومي : وهكذا اختفت في فلوريال ويريويال من السنة الثانية ٣٩ جمعية في الاقسام . لقد حطمت لجنّتا الحكومة درع الحركة الشعبية ، ولكن اللبنتين استعِدّتا الثوار الشعبيين بإدخالها بالقوة في صلب الأطر اليعقوبية ، حركة مستقلة حتى الآن وكانت لها تطلعات خاصة ، وخبرة خاصة في الديمقراطية . وهكذا اتضح التناقض المحتوم بين الثوار الشعبيين والبورجوازية اليعقوبية .

وأخيراً تقوّت المركزية في ربيع السنة الثانية . باستدعاء المبعوثين في

المحافظات . فبعد ان كانوا يتمتعون بسلطات واسعة في البدء رأوا قرار ١٤ فريير من السنة الثانية يحد من صلاحيتهم : وإذا تدخلت مهمة عظيمة هي الأخيرة في كانون الأول ١٧٩٣ لتطبيق هذا القرار . فقد أخضع هؤلاء المبعوثون إلى لجنة السلامة العامة التي اضطروا أن يقدموا لها حساباً عن أعمالهم كل عشرة أيام . ولم يعد باستطاعتهم تفويض سلطاتهم أو تسيير الجيوش ، أو فرض الضرائب الثورية . وفي ٣٠ جرمينال (١٩ نيسان ١٧٩٤) استدعي ٢١ مبعوثاً . وكانت لجنة السلامة تفضل استخدام موظفيها الخاصين : على غرار جولييان دي باري ابن مبعوث الدروم الذي فضح تطرف كارير في ثلثت وتاليان في بوردو وحصل على استدعائها . وأحياناً كانت اللجنة توفد أحد أعضائها ، مثال ذلك سان جوست إلى حدود الشمال في ميسيدور .

ومع ذلك لم يكن بالامكان دفع المركزية حتى النهاية . فقد اضطرت لجنة السلامة العامة أن تعتمد دائماً على المؤتمر الوطني واللجان الأخرى . فالمالية التي يديرها كلبون كانت تفلت منها . ولجنة الأمن العام الحريصة على اختصاصاتها كانت تتحمل على مضض نشاط مكتب البوليس في لجنة السلامة العامة : وقد عجل الصراع بين اللجنتين بسقوط الحكومة الثورية . ورغم جهود لجنة السلامة العامة ظهر الكثير من التنوعات في تطبيق الاجراءات الحكومية في المحافظات .

٢ - « القوة الرادعة » والارهاب

كانت إرادة العقاب تؤلف منذ سنة ١٧٨٩ أحد الملامح الجوهرية في العقلية الثورية : فأمام المؤامرة الارستوقراطية تأكدت ، كما أظهر ذلك جورج ليفيغر ، الردة الدفاعية وإرادة العقاب لدى الجماهير الشعبية كقادة متبصرين للثورة . ونتجت عن ذلك الانفعالات الشعبية والمذابح . ومن هنا أيضاً منذ ١٧٨٩ هذه اللجان المستمرة ، لجان الأبحاث ثم لجنة السلامة العامة . فقد منح قرار ١١ تشرين الأول ١٧٨٩ شاتله باريس حق اصدار الحكم الأخير

في جرائم الاعتداء على الأمة . وفي ١٧ آب ١٧٩٢ تأسست محكمة فوق العادة ومنحت بعد يومين سلطة تنفيذية دون إمكانية اللجوء إلى محكمة التمييز ، وقد أشارت مذابح أيلول إلى النقطة الحاسمة في الارهاب الشعبي . وبسبب استنكاف الجيرونديين عن استعمال القمع حتى الشرعي منه ، ألغيت محكمة ١٧ آب منذ ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ .

لقد كان توطيد الارهاب نتيجة خطورة الأزمة . ولكنه انتظم واصبح مشروعا بعد أن توطدت الحكومة الثورية وتقوت . وفي ١٠ آذار ١٧٩٣ ، لتخامي مذابح شعبية جديدة أنشئت المحكمة الثورية لمعرفة ، « كل مشروع معاكس للثورة » ، وأعيد تنظيمها في ٥ أيلول . وبعد أن يسميها المؤتمر الوطني ، تحكم بموجب نظام مراقبة مبسّط (لقد ألغي جهاز الاتهام) دون اعتراض أو لجوء إلى محكمة التمييز . وأخضعت لجان المراقبة التي تأسست في ٢١ آذار سنة ١٧٩٣ ، بموجب قانون المشبهين في ١٧ أيلول التالي ، لمراقبة لجنة السلامة العامة . وعلاوة على ذلك أنشأ المؤتمر الوطني بعثات عسكرية متمتعة بسلطة قضائية خاصة للمرافعات : مثال ذلك بعثة ١٩ آذار ١٧٩٣ ضد المتمردين الفانديين ، و ٢٨ ضد المهاجرين وبالنسبة للمتمردين والمهاجرين والمرتدين المنفيين أو العائدين وكلهم معتبرون خارجين على القانون تقوم المحاكمة على التحقق البسيط من الهوية وعلى لفظ حكم الموت .

وخلال هذه الحقبة الثانية تنوعت شدة الارهاب حسب المحافظات وحسب المبعوثين وتأثير الارهابيين المحليين . وكان ميدان القمع يمتد أو يتقلص حسب الظروف وضخامة الأخطار وكذلك حسب مزاج المبعوثين والتفسير الذي يعطونه للنصوص القانونية . فالبعض بطشوا بالملكيين الدستوريين (الفويان) الرجعيين ، والمتدلين القدامى ، والمحتجين على أيام ١٠ آب أو ٣١ أيار و ٢ حزيران . وتضاعف عدد المشبهين بسبب خطورة الأزمة الاقتصادية وتطبيق الاقتصاد الموجه : فأصبح يطال الأغنياء الذين يكتزون الأموال والمنتجين والتجار الذين يتهربون من الحد الأقصى . وأعطت إزالة

المسيحية أخيراً انتشاراً جديداً للإرهاب : فلنجد الإرهاب إلى الكهنة
الدستوريين البطيئين في ترك كهنتهم كما إلى المؤمنين الذين ظهروا في عنادهم
على ممارسة عبادتهم .

وتنقوت مركزية الإرهاب إثر سقوط الفئات ومحاکمات جرمينال . لقد
كان حق هذا التاريخ موجهاً ضد أعداء الثورة فأصبح الآن يطال مندوبي
لجنتي الحكومة اللتين شددتا في الوقت نفسه مراقبتها ، واستدعي بالتدريج
أكثر الإرهابيين شهرة : فوشه ، باراس ، وفريرون ، تاليسان وكليبر .
فقرار ٢٧ جرمينال من السنة الثانية (١٦ نيسان ١٧٩٤) الذي جرى
التصويت عليه . بعد تقرير سان جوست عن الشرطة العامة وجرائم الفئلت ،
فرض « ان يمثل المتهمون بالتآمر من كل أنحاء الجمهورية أمام المحكمة الثورية
في باريس » . وفي ١٩ فلوريال (٨ أيار) ألقيت المحاكم والبعثات الثورية
التي أنشأها المفوضون في المحافظات . وصح ذلك أبقى على محكمة آراس
الثورية التي أنشأها ليون حق ٢٢ ميسيدور (١٠ تموز) . وفي ٢١
فلوريال (١٠ أيار) أنشئت البعثة الشعبية في أورانج وتلك استثناءات
فرضتها الظروف .

وتحذر الإرهاب الكبير من قانون ٢٢ بريريل للسنة الثانية (١٠ حزيران
١٧٩٤) ، ويعتمد في تعليقه على الظروف القائمة . ففي أول بريريل (٢٠ أيار)
تمرض كولو ديروا الرصاصات أطلقها شخص يدعى آدميرا . وفي ٤ منه
٣٣ (أيار) أوقفت سيسيل رينو التي ظهر أنها كانت تنوي مهاجمة روبسيير ،
فأكلدت قناعتها ضد الثورة . وعلى هذا النحو كانت تتضح دائماً المؤامرة
الأرستوقراطية ويتأكد استمرار الثورة المعاكسة عشية دخول المعركة .
وأثارت موجة إرهابية الأقسام البلريسية وانفجرت شهوة العقاب . ولكن عهد
ردات الفصل العنفي قد انقضى . لقد تبسط الإرهاب واستقوى . فقد أعلن
كوتون مطلقاً على قانون ٢٢ بريريل : « ليس المهم تقديم بعض الامثلة ، بل
القضاء على نجوم الاستبداد المتحجرة » .

والذي الدفاع عن المتهمين واستجوابهم المسبق . وأصبح باستطاعة المحلفين أن يكتشفوا بالأدلة الأدبية . ولم يعد للمحكمة إلا الاختيار بين البراءة أو الموت . واتسع تعريف أعداء الثورة بشكل خطير : « المهم القضاء عليهم أكثر من معاقبتهم » . وتعدد المادة ٦ مختلف فئات الأشخاص المعتبرين أعداء الشعب :

« أولئك الذين ساعدوا مشاريع أعداء فرنسا باضطهادهم الروح الوطنية والإساءة إليها ، وأولئك الذين عملوا على إخماء التضاحل ، وإفساد الأخلاق ، وتشويه نقاء المبادئ الثورية وقوتها ، وكل الذين ، بأية وسيلة كانت وبأي قناع تسلوا ، أجزموا بحق الحرية والوحدة وسلامة الجمهورية أو عملوا على منع توطيد دعائهما » .

وتعمت عملية المزج خلال هذه الحقبة الأخيرة : فاتساع مفهوم المؤامرة الأرستوقراطية ساعد على مثول متهمين لا تربط فيما بينهم في محاكمة واحدة ، ولكنهم يحكمون متضامين في أعمالهم الخبيثة ضد الأمة . وخشي من تمرد المعتقلين بسبب تكديس المشبوهين في السجون الباريسية أكثر من ٨٠٠٠ . واتخذت مؤامرات السجون التي تأكدت ببعض الدلائل ، ولكنها ضمنت بشكل خطير ، حجة ثلاث دفعات في حزيران وسبع في تموز اختيرت من بيوت الاعتقل الرئيسية : بيسير ، الكسمبورغ ، الكارم ، سان لازار . فمن آذار ١٧٩٣ إلى بريرال من السنة الثانية نفذ حكم الإعدام في باريس بـ ١٢٥١ شخصاً . و ١٣٧٦ أعدموا بالمقصلة بموجب قانون الإرهاب الكبير في ٩ ترميدور . « كلنت الرؤوس تتساقط كألواح القرميد » حسب تعبير فوكيه تنفيل مدعي علم المحكمة الثورية .

على أنه يجب التنويع في وضع ميزان الإرهاب . فالبعض يقدر عدد المشبوهين الموقوفين بـ ١٠٠٠٠٠ تقريباً . ويبدو للآخرين معقولاً الرقم ٣٠٠٠٠٠ . ويقدر دونالد غريغر عدد المدمومين ما بين ٣٥ و ٤٠ ألفاً مع اعتبار المدمومين بسون محاكمة كما في نانت وطولون . وحسب احصائيات هذا المؤرخ ارتفع

عدد أحكام الاعدام التي لفظتها الحكومة الثورية ومختلف الهيئات القضائية الاستثنائية إلى ١٦٥٩٤ : من آذار إلى أيلول ١٧٩٣ : ٥١٨ حكماً . ومن تشرين الأول ١٧٩٣ إلى أيار ١٧٩٤ : ١٠٨١٢ ومن حزيران إلى تموز : ٢٥٥٤ وفي آب ١٧٩٤ : ٨٦. وإذا اعتبرنا التوزيع الاقليمي نرى ان ١٦٪ من أحكام الاعدام صدرت في باريس ، و ٧١٪ في مناطق الحرب الأهلية الرئيسية منها ١٩٪ في الجنوب الشرقي ، و ٥٨٪ في الغرب . وتتفق دوافع الاعدام مع هذا التوزيع الاقليمي : في ٧٨٪ من الحالات صدرت أحكام الاعدام للتمرد والخيانة. وأحدث الرأي (اضطراب ارتدادي، قذرية ، مؤامرات) ، تحليل ١٩٪ من الأحكام مخالفات النظام الاقتصادي (اصدار نقد ورقي مزور ، استغلال الوظيفة) ١٪ فقط . أما بالنسبة إلى التشكيل الاجتماعي فيرجع ٨٤٪ من الأحكام إلى الطبقة الثالثة القديمة (بورجوازيون ٢٥٪ قرويون ٢٨٪ ثوار شبليون ٣١٪) ٨٥٪ فقط من النبلاء ٦٥٪ من الاكليروس ويلاحظ جورج ليفيغر : « ولكن في مثل هذا الصراع يثير الانتقال إلى جانب العدو مراعاة أقل من الأعداء الأصليين » .

لقد كان الارهاب إذاً في جوهره اداة دفاع قومي وثوروي ضد المتمردين والحقونة . والحرب الأهلية التي هو أحد مظاهرها ، حذف الإرهاب من الأمة عناصر يتعذر على الأمة مضمها إيجابياً إما لأنها ارستوقراطية أو لأنها ربطت مصيرها بالارستوقراطية . لقد منح لجنتي الحكومة القوة الرادعة التي سمحت لها بإعادة سلطة الدولة وفرض قانون السلامة العامة على الجميع . وساهم في تطوير شعور التضامن القومي بإسكاته لمدة من الزمن الانانيات الطبقية . وسمح على الاخص بفرض الاقتصاد الموجه الضروري لجهد الحرب وسلامة الأمة . لقد كان بهذا المعنى عاملاً من عوامل النصر .

٣ - إدارة الاقتصاد

ان إقامة الاقتصاد الموجه قد فرضتها متطلبات الدفاع القومي : كان المهم

تغذية رجال الفير العام وإلباسهم وتجهيزهم وتسليحهم وتموين شعوب المدن
ببعض ذبلة التجارة الخارجية بتأثير الحصار الذي فرض على فرنسا كموقع
محاصر . وهكذا وجدت الحكومة الثورية نفسها مدفوعة منذ صيف ١٧٩٣
إلى تأمين إدارة الاقتصاد تدريجياً .

كان الاستنفار يثقل على جميع مصادر البلاد المادية . فقانون ٢٦ تموز ١٧٩٣
القاضي بحكم الاعدام ضد المحتكرين فرض على المنتجين والتجار الإعلان عن
(ستوكاتهم) مخزونهم وأنشأ للتحقق من ذلك مراقبين للاحتكارات . فكان
القروي يسلم حبوبه ، وقبنة ، وصوفه وقنبه والحرفي منتوجات عمله . وفي
بعض الظروف الاستثنائية يقدم المدنيون أسلحة ، واحذية ، وأغطية أو
أقمشة . وهكذا جمع سان جوست في ستراسبورغ في ١٠ برومير من السنة
الثانية (٣١ تشرين الأول ١٧٩٣) ٥٠٠٠ زوج من الاحذية و ١٥٠٠ قميص
وفي ٢٤ منه (١٤ تشرين الثاني) ٢٠٠٠ سرير من أغنياء المدينة للعناية
بلجرحى . وكانت المواد الأولى مطلوبة ويحري جمعها : معادن ، حبال ،
بوتاس ، جلود لحقائب البارود .. وانزلت أجراس الكنائس وارسلت إلى
الصهر من أجل برونزها . وكل المعامل تشتغل لأجل الأمة تحت مراقبة الدولة
لكي توصل الإنتاج إلى الذروة وتطبق التقنيات الجديدة التي ركزها العلماء
الذين احتجزتهم لجنة السلامة العامة . كان الاستنفار يحد من حرية المبادأة .
وكان فرض الضرائب يشكل التتمة اللازمة للاستنفار . فقرار ٤ أيار
١٧٩٣ انشأ الحد الأقصى للحبوب والطحين ولكنه لم يطبق في الواقع . ولكن
قرار ١١ أيلول أعاد توطيده . وقرار ٢٩ أيلول فرض الحد الأقصى العام
لمواد الضرورة الأولى (اسعار ١٧٩٠ مزاذاً إليها الثلث) الذي يجب على
الأقضية أن تحدده والحد الأقصى للاجور (بمعدل ١٧٩٠ مزاذاً إليه النصف)
وقد ترك لعناية البلديات . وفي سبيل تسيير التشريع الجديد ، ومراقبة
تطبيقه انشأ المؤتمر الوطني في ٦ برومير من السنة الثانية (٢٧ تشرين الثاني
١٧٩٣) بعثة المؤن تحت سلطة السلامة العامة . وباشرت البعثة عملها التنظيمي

الواسع فنشرت في ٢ فانتوز (٢٠ شباط ١٧٩٤) تعرفه الحد الأقصى القومي بدل الانتاج . وعلى كل قضاء أن يضيف اجور النقل (٤ فلوس و ٦ قروش لكل ميل بريدي للحبوب والطحين) . و ربح تاجر الجملة (٥ ٪) وتاجر المفرق (١٠ ٪) . وهكذا كان الحد الأقصى يفرض حداً أعلى للارباح ويكبح جماح روح المضاربة ، ويحد من حرية المنفعة .

وقد أثر تأميم الاقتصاد بدرجات متفاوتة على الانتاج والتجارة الخارجية ولكن بالنسبة لحاجات الجيوش على الاخص . لقد امتنعت لجنة السلامة العامة في الواقع عن تأميم التموين المدني . وهذا المنهاج من الانتاج والمبادلات الذي كان يحد من الحرية الاقتصادية ، ارتدى بوضوح قيمة اجتماعية في نظر الثوار الشعبيين الوطنيين . ولكن لجنة السلامة العامة لم تدخل في طريق الاقتصاد الموجه إلا تحت سيطرت الضرورات . ولم يكن هذا بالنسبة اليها إلا وسيلة للدفاع القومي والثوري طالما استمرت البورجوازية معادية بشدة للتأميم الذي كان يحد من الحرية الاقتصادية .

وقد جرى تأميم قسم من الإنتاج اما مباشرة بإنشاء مصانع للدولة واما غير مباشرة بتقديم مواد أولية للصناعيين وبواسطة التنظيم والمراقبة والمصادرة والضرائب . وأصاب صناعة الاسلحة دفعاً قومياً بتسيير المصانع القومية للأسلحة والذخيرة . من ذلك مصنع البنادق والاسلحة البيضاء الضخم في باريس والمصانع التي انشأها لاكانال في برجراك ونويل بوانت في مولان . وكذلك أيضاً مصنع بارود غرينيل في باريس . على أن لجنة السلامة العامة تحاشت مضاعفة مصانع الدولة (كانوا كان معادياً للمصانع) ورفضت تأميم المناجم .

وجرى تأميم التجارة الخارجية خلال بضعة اشهر . واتخذته بعثة التموين على عاتقها منذ تشرين الثاني ١٧٩٣ فأرسلت موظفيها إلى الخارج وصادرت البواخر التجارية وأقامت المخازن القومية في المرافئ . ولكي تقول البعثة هذه التجارة مع الدول المحايدة وتؤمن دفع المشتريات التي أتمتها مع هامبورغ وفي سويسرا وجنوى والولايات المتحدة ، قامت بمصادرة الخمر والكحول

والحرائر والاقمشة لتصديرها. وفي ٦ نيفوز من السنة الثانية (٢٦ كانون الاول ١٧٩٣) أمر كامبون بمصادرة النقود الاجنبية بقيمتها الاسمية . وبعد اعدام هيبير تراخت مراقبة التجارة الاجنبية ومنذ ٢٣ غانتوز (١٣ آذار ١٧٩٤) 'منح التجار تسهيلات كثيرة : فمن أجل تأمين تمويل الإنتاج طلبت الحكومة من الآن وصاعداً معاونة التجارة الكبرى . فتجمع تجار المرافئ في وكالات تجارية واستدعي عملاء البعثة إلى فرنسا . وكان من غير الممكن الا يثير هذا التطور المطابق لمصالح المورجوازية التجارية والصناعية ، معارضة الثوار الشعبيين .

أما التمويل المدني فلم يجر تأميمه مباشرة أبداً. فبعثة التمويل التي أصبحت في ١٢ جرمينال من السنة الثانية (أول نيسان ١٧٩٤) بعثة التجارة والتجهيز استعملت حقها في المصادرة أسلياً لصلحة الجيوش غير مكترثة بالمستهلكين المدنيين . فتطور المركزية الرأسمالية الضعيف وانعدام الاحصاءات العامة كل ذلك لم يساعد على تحديد حاجات الشعب تماماً وإقامة خارطة قومية للتمويل . فعاد بالتالي للأقضية ، الاهتمام باستخدام المصادرات لتجهيز الأسواق وللبلدية الاهتمام باقلمة التقنين . وفي كثير من المدن أصبحت الخازن للبلدية كما هي الحال في تروا . وأندر من ذلك الملاحم كما في كليرمون فيران . أما فيما يختص بالمواد الأخرى باستثناء السكر والصابون ، فان بعثة التمويل أهلتها تماماً ، واكتفت بنشر الحد الأقصى . وذهبت لجنة السلامة العامة إلى حد منع كل مصادرة على السلطات المحلية . وعبثاً حاول الثوار الشميون فرض احترام الضريبة على التجار بمراقبتهم الثورية . فالمسوق السرية وعلى الأخص للمنتوجات الخاضعة للضريبة تطورت بشكل ضخم . وألغى مراقبو الاحتكارات في ١٢ جرمينال من السنة الثانية (أول نيسان ١٧٩٤) . ولم يكن في مقدور لجنة السلامة العامة إلا أن تخفف تدريجياً مراقبة التمويل المدني ، رغم احتجاج الثوار الشعبيين ، بعد ان سايرت الآن المنتجين والفلاحين والحرفيين على غرار التجار . وأخيراً تساهلت اللجنة في مخالفة

الحد الأقصى للمؤن باستثناء الخبز .

فكانت بالتالي ترسم سياسة اقتصادية جديدة في ربيع ١٧٩٤ ، بينما كان يتأكد طلاق الحكومة الثورية والحركة الشعبية . وكانت لجنة السلامة العامة الحساسة لتطلعات الطبقات الوسطى ، تقراجع فتطمئن التجار وتخفف المراقبات والتشريع الموجه . وثبتت ادارة الاقتصاد جوهرياً لمصلحة الجيوش وفائدة الدولة . ولم يكن ليخفى على لجنة السلامة العامة أن تطبيق الحد الأقصى يشكل عاملاً لانحلال الطبقة الثالثة القديمة : بينما البورجوازية والقرويون الملاكون لا يتحملون الاقتصاد الموجه إلا على مضض ، ويطالب الحرفيون والחנוتيون بتطبيق الحد الأقصى على المواد الغذائية ولكنهم يتمتعون من رؤيته مفروضاً عليهم .

ومع ذلك كان الحد الأقصى للأجور يفضب العمال . فبعد أن جعل النفير العام وجهد الحرب اليد العاملة نادرة ، استفادوا من ذلك لانقراض زيادات ، وكثير من البلديات وبلدية باريس على الأخص لم تنشر أبداً لوائح تحديد الأجور . على ان الدولة كانت تطبقها بدقة في مصانعها رافضة على العمال كل تهرب . وبعد مأساة جرمينال سحبت بلدية باريس الجديدة كل محاولات التحالف وتبنت لجنة السلامة العامة موقف المقاومة بالنسبة لأصحاب الأجور : كانت تعتبر ان البناء الاقتصادي والمالي يستند على الحد الأقصى المزدوج ، وان إهماله يجر الى انهيار النظام ودمار النقد الورقي . وقعت الاضرابات . ولدى اقتراب الحصاد جرت مصادرة العمال الزراعيين وأخضعت أجورهم للتحديد . وفي ٥ ترميدور (٢٣ تموز) نشرت بلدية باريس أخيراً الحد الأقصى للأجور : فهو يتفق في الواقع بالنسبة لكثير من الهيئات المهنية مع انخفاض مفروض على أجرة الأيام . وهكذا اتسع استياء العمال وجاء ينضاف إلى استياء القرويين الذين أرمقتهم المصادرات والتجار الذين أغضبتهم الضرائب وأصحاب الأموال الذين دمّروهم تخفيض قيمة النقد الورقي . ومع ذلك لا يمكن اعتبار ميزان الاقتصاد الموجه سالباً . لقد ساهم في تغذية جيوش الجمهورية وتجهيزها .

وبدونه لم يكن النصر معقولا، وبفضله أيضاً حصلت الطبقات الشعبية في المدة على خبز يومها المؤمن. والعودة إلى الحرية الاقتصادية جعلتهم في السنة الثالثة يسدرون في بؤس مرعب .

٤ - الديمقراطية الاجتماعية

لقد جرى تقاسم مثال الديمقراطية الاجتماعية مع بعض الفروق الطفيفة بين الجماهير الشعبية والبرجوازية الثورية المتوسطة ، وهو ان عدم المساواة في الثروات جعلت الحقوق السياسية لا تكون إلا مظهرأ عديم الجدوى وانه ليست الطبيعة فقط في أصل عدم المساواة بين البشر بل الملكية الخاصة أيضاً : انه موضوع سخيف من مواضيع الفلسفة الاجتماعية في القرن الثامن عشر . ولكن الذين يبلغون فكرة قلب النظام الاجتماعي بإلغاء الملكية الخاصة كانوا ندرة. لقد أعلن روبسيير في المؤتمر الوطني في ٢٤ نيسان ١٧٩٣ : « ان المساواة في الممتلكات خيال » .

وكان مثل كل الثوريين يرفض القانون الزراعي أعني اقتسام الملكيات . وفي ١٨ آذار السابق قرر المؤتمر الوطني بالإجماع عقوبة الاعدام على أنصار القانون الزراعي . ولكن روبسيير ظل يؤكد في ذلك الخطاب نفسه ان « التفاوت الكبير في الثروات هو منبع كل المناصب وكثير من الجرائم » . واتضح ان الثوار الشعبيين والجبليين معادون « للترف » وتجارة الجملة والفنى المفرط . ان المثال العام كان مجتمعا من صغار المنتجين المستقلين قرويين وحرفيين يملك كل منهم حقله وحانوته أو حرفته ، وهو قادر على إطعام عائلته دون الاستعانة بعمل مأجور . انه مثال على مقياس فرنسا الشعبية في نهاية القرن الثامن عشر موافق لتطلعات القروي الصغير والمياوم الزراعي والحرفي والرفيق وكذلك الحانوتي . مثال منسجم مع الظروف الاقتصادية لأكثرية منتجي ذلك العصر ولكنه يبدو متناقضا مع حرية الإنتاج المطلوبة من جهة أخرى والتي تحمل على المركزية الرأسمالية .

لقد قام المناضلون الباريسيون في الأقسام والروبسييريون في آن واحد ،
بأوضح صياغة لهذا المثال الاجتماعي .

ففي ٢ أيلول ١٧٩٣ يعلن قسم الثوار الشعبيين وهو قسم حديقة النباتات
سابقاً ، مطالباً بالحد الأقصى للعيشة وزيادة الأجور « ان الملكية لا قاعدة
لها إلا مدى الحاجات الجسدية » . وطالب المؤتمر الوطني أن يقرر « ان الحد
الأقصى للثروات سيحدد » ان الفرد الواحد لن يستطيع أن يملك إلا حداً
أقصى واحداً ، وان أحداً لا يستطيع أن يستأجر من الأرض أكثر مما
يجب لملكته من المحارث المحددة . وان المواطن الواحد لا يستطيع أن يملك
إلا مشغلاً واحداً وحائزاً واحداً » .

على ان روبسيير منذ ٢ كانون الأول ١٧٩٢ كان قد أخضع حق الملكية
لحق الوجود : « ان أول حق هو حق الوجود ؛ فالقانون الاجتماعي الأول هو
بالتالي القانون الذي يضمن لجميع أعضاء المجتمع وسائل الحياة . وكل
القوانين الأخرى خاضعة له » . وفي ٢٤ نيسان ١٧٩٣ في خطابه حول
اعلان جديد للحقوق خطا روبسيير خطوة وجعل من الملكية ليس فقط
حقاً طبيعياً بل حقاً يعينه القانون : « الملكية هي الحق الذي لكل مواطن
أن يتمتع بها ويتصرف بالجزء من الممتلكات الذي ضمنه له القانون » .

وأوضح سان جوست بشكل باهر هذا الاتجاه الاجتماعي : « لا حاجة
لا للأغنياء ولا للفقراء ، فالترف لوم » . وفي كتابه مقاطع من التشريعات
الجمهورية ، يحتفظ بالملكية في حدود ضيقة بإلغاء حرية الوصية واقتسام الإرث
المتساوي في خط أفقي ومنع الارث في خط غير أفقي وإعادة ممتلكات
المواطنين بدون قرابة مباشرة إلى الدولة . والفاية من هذا التشريع
الاجتماعي هي :

« إعطاء جميع الفرنسيين وسائل الحصول على الضرورات الأولى للحياة
دون الارتباط بأي شيء آخر غير القولفين ودون لرتباط متبادل في
الوضع المدني » .

أو أيضاً : « يجب أن يحيا الانسان مستقلاً » .

وهكذا نشأ في الفكر الجمهوري مفهوم الحق الاجتماعي : ان الجماعة القومية الممنوحة حق المراقبة على تنظيم الملكية تتدخل للمحافظة على المساواة النسبية بإعادة تأسيس الملكية الصغيرة بمقياس ما يصبو التطور الاقتصادي إلى تدعيمها لكي تحول دون عودة حصر الغنى على غرار اختار بروليتاريا مرتبطة .

لقد انطلق التشريع الجبلي من هذه المبادئ . فقوانين ٥ برومير من السنة الثانية (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٣) و ١٧ نيفوز (٦ كانون الثاني ١٧٩٤) أمنت تقسيم الارث بالمساواة المطلقة بين الورثة بما فيهم الأولاد الطبيعيين مع مفعول رجعي اعتباراً من ١٤ تموز ١٧٨٩ . ولم يكن كافياً اقتسام الارث بالتساوي لذلك لزم الموافقة على تملك المحرومين . ومن هنا التقسيم إلى حصص صغيرة ، المفروض في ٣ حزيران ١٧٩٣ لبيع ممتلكات المهاجرين ، على أن يقسط الدفع على عشر سنوات : وامتدت هذه النصوص في ٢ فرمير من السنة الثانية (٢٢ تشرين الثاني ١٧٩٣) إلى سائر الممتلكات القومية . وأجاز قانون ٦٠ حزيران ١٧٩٣ التقسيم المجاني للممتلكات العامة باعتبار عدد السكان . وإذا كانت التجزئة قد ساعدت عدداً قليلاً من القرويين كي يوسعوا ممتلكاتهم أو ليصبحوا ملاكين فإن العدد الأكبر مع ذلك لم يحصل على أية فائدة من هذا التشريع . فبعد إلغاء الحقوق الاقطاعية في ١٧ تموز ١٧٩٣ جرّ معه زوال التضامن القروي ، وتسارع انحلال العالم الريفي . والقرويون الملاكون والاستثمارات الكبرى ، وقد ضغطت عليهم الحاجة إلى اليد العاملة ، ولم يكن باستطاعتهم أن يعادوا حصول العمال الزراعيين على الملكية وتحول الفلاحين البروليتاريين إلى منتجين مستقلين . وقرارات ٨ و ١٣ فانتوز من السنة الثانية (٢٦ شباط و ٣ آذار ١٧٩٤) دلت على ذهاب إرادة الروبسييريين إلى أبعد من ذلك وإرضاء الثوار الشعبيين الفقراء نوعاً ما : سوف يعوض على الوطنيين الفقراء بمصادرة أملاك المشبهين

وتوزيعها . ولكن بينما تكلم سان جوست في تقريره عن التوزيع المجاني لهذه الممتلكات ، لم يرد ذكر لذلك في القرار . ولم تتضح أيدياً طرق التنفيذ . في الواقع ، لم يكن في استطاعة قرارات فانتوز أن تحل المعضلة الزراعية . لقد كان الروبسييريون كالجلبين يأنفون من التدخل في المسائل الزراعية ، بصفتهم من معتنقي الحرية الاقتصادية في أعماق نفوسهم : لقد أصم هؤلاء وأولئك آذانهم عن مطالب القرويين الفقراء ولم يفكروا أبداً في إصلاح المزارعة أو في تقسيم المزارع الكبرى إلى استثمارات صغيرة ، وكانوا غير قادرين على إدراك نظام زراعي منسجم مع تطلعات الثوار الشعبيين في الأرياف .

لقد تسجل التشريع الاجتماعي بحصر المعنى في خط محاولات الجمعية التأسيسية ونخطاها في الوقت نفسه . فقرارات ١٩ آذار و ٢٨ حزيران ١٧٩٣ أقرت إعانات للمعدمين والأطفال والكهول . ولائحة حقوق الإنسان في ٢٤ حزيران ١٧٩٣ اعترفت في مادتها ٢١ أن « المساعدات العامة هي دين مقدس » وحق المساعدة كرسه قانون ٢٢ فلوريال من السنة الثانية (١١ أيار ١٧٩٤) الذي وضع مبدأ الضمان الاجتماعي وفتح في كل محافظة سجلاً للأعمال الخيرية القومية : وفيه يسجل الكهول ومقدمو الأرياف والأمهات والأرامل المكلفات بالأولاد ، وجميعهم يتلقون منحة سنوية وإعانات يستفيدون من المساعدة الطبية المجانية في البيت .

لقد أطلق سان جوست في ١٣ فانتوز من السنة الثانية (٢٣ آذار ١٧٩٤) : « فلتعلم أوروبا انكم لا تريدون بعد الآن بائساً أو مضطهداً على الأرض الفرنسية . وليثمر هذا المثل في الأرض ، ولينشر فيها حب الفضائل والسعادة . فالسعادة فكرة جديدة في أوروبا ! »

٥ - المناقبة الجمهورية

إن الفضيلة حسب رأي روبسيير في ١٧ بلوفيز من السنة الثانية (٥

شباط ١٧٩٤) تولى مبدأ الحكومة الشعبية ونابضها :
« أتكلّم عن الفضيلة العامة التي اجترحت العديد من المعجزات في اليونان
وفي روما ... عن هذه الفضيلة التي ليست شيئاً آخر سوى حب الوطن
وقوانينه » .

الفضيلة عامل تلطيف للارهاب . ولجنة السلامة العامة ضربت بقسوة
الثوريين الذين أخلّوا بواجبهم عن سوء نية ، فاستدعت الارهابيين
الكواسر . وإذا لم ترجع عن إزالة المسيحية فانها كانت تنوي تطهير وإكمال
العبادة المدنية التي تركزت في كل مكان وتوحيدها أيضاً : كان الواجب
يقضي بتقوية شعور الجماهير المدني بالثقافة العامة والعبادة الجمهورية .

واعترف بالثقافة العامة حقاً من حقوق الإنسان في المادة ٢٢ من وثيقة
الإعلان. في ٢٤ حزيران ١٧٩٤ . وقد فهمت في جوهرها كترية قومية ،
وتعليم مدني يعلم المواطنين حسب رأي قسم باريس « حقوق الانسان » في
١٤ تموز ١٧٩٣ « قاعدة واجباتهم وممارسة الفضيلة » : يجب ، قبل كل
شيء ، تنمية الروح العامة وتقوية الوحدة القومية . وفي ٢١ تشرين الأول
١٧٩٣ صوت المؤتمر الوطني على قرار تنشأ بموجبه مدارس الدولة الابتدائية .
يخرج منهاجها ثقافة الروح وثقافة الجسد المناقبية والرياضة والتعليم والخبرة .
ولما دار الجدل في الحال حول هذا القرار حلّ محله قرار ٢٩ فريمير في السنة
الثانية (١٩ كانون الأول ١٧٩٣) الذي يأمر بإنشاء مدارس ابتدائية اجبارية
مجانية وعلمانية وفق منهاج تشرف عليه الدولة ، غير مركزي يتفق تماماً مع
العقلية الشعبية . ولكن الحكومة الثورية وقد شغلت بمتابعة الحرب ،
أهملت تطبيق هذا القانون رغم المطالب الشعبية : لقد لزمها الزمن كما لزمها
المال . وأصبح ، من جراء ذلك ، تنظيم العبادة المدنية ضرورة ملحة .

لقد تطورت العبادات الثورية منذ بدء الثورة : فتجمّع ١٤ تموز ١٧٩٠
أقسام احدى أول وافخم مظاهرها . فكثرت الأعياد المدنية وقد منحها
دافيد كل مصادر عبقرته . وفي ١٩ آب ١٧٩٣ احتفل في باريس بعيد

الوحدة وعدم الانقسام وقد نظم دافيد . وإبان حركة ازالة المسيحية حلت عبادة العقل في الكنائس في خريف ١٧٩٣ محل العبادة الكاثوليكية وتحولت بسرعة الى عبادة عشرية قاعدتها المدنية والمناقبية الجمهورية .

وادعت عبادة الكائن الأسمى التي كان روبسبير مطلقها ، ارساء العقيدة الجمهورية على أسس ماورائية . فقد تلقى روبسبير من تربيته المدرسية ثقافة روحانية: وبصفته تلميذاً لروسو ابغض حسية كونديياك وأكثر من ذلك مادية الفلاسفة الملحدة أمثال هيلفيسوس وقد أمر بتحطيم تمثاله النصفي في نادي اليعاقبة .

لقد كان المتأدي روبسبير يؤمن بوجود اله وبوجود النفي وبالحياة المقبلة . ولم يترك اعلانه في نادي اليعاقبة في ٢٦ آذار ١٧٩٢ أي شك حول الموضوع. فبعد أن كلف تقديم مشروع عن الأعياد العشرية ، منح هذه الأعياد في تقريره بتاريخ ١٨ فلوريال للسنة الثانية (٧ أيار ١٧٩٤) هدفاً هو تنمية الروح المدنية والمناقبية الجمهورية :

« ان الأساس الوحيد للمجتمع المدني هو المناقبية فاللأخلاقية هي قاعدة الاستبداد كما ان الفضيلة هي جوهر الجمهورية : انعشوا المناقبية العامة واصدروا الاوامر في سبيل النصر ولكن اغرقوا على الأخص الرذيلة في العدم » .

ولكنه تابع وهو يفعل عن قناعة شخصية وقد اهتم في السياسة باعطاء الشعب عبادة تراعي عاداته وتشد من أزر مناقبيته : « في نظر المشرع ، الحقيقة هي كل ما هو مفيد للعالم وصالح في التطبيق ... وفكرة الكائن الأسمى هي تذكير مستمر بالعدالة فهي إذاً اجتماعية وجمهورية » .

والمادة الأولى من قرار ١٨ فلوريال تعلن أن « الشعب الفرنسي يعترف بوجود الكائن الأسمى وخلود النفس » . وقد اقيمت اربعة أعياد جمهورية كبيرة لتمجيد أيام الثورة العظيمة (١٤ تموز ١٧٨٩ ، ١٠ آب ١٧٩٢ ، ٢١

كانون الثاني و ٣١ أيار ١٧٩٣) ويكرس كل يوم عاشر لفضيلة مدنية واجتماعية .

ودشن عيد الكائن الأسمى والطبيعة العبادة الجديدة في ٢٠ بريرال من السنة الثانية (٨ حزيران ١٧٩٤) وترأسه روبسيير وفي يده باقة من الزهور والسنابل بعد ان انتخب رئيساً للمؤتمر الوطني قبل ذلك ببضعة ايام . وتحرك موكب العيد المدني الرائع وسط شعب غفير العدد ، بعد أن نظمه دافيد ، من حديقة التويلري القومية الى شان دي مارس على انغام موسيقى غوميك وميهول الفخمة . وكان لعيد بريرال تأثير عميق على الحضور وفي الخارج . وقد سجل المستخدم جربال من قسم غليوم تيل في تلك المناسبة في يومياته :

« لا اعتقد ان التاريخ يعرض مثالا لمثل ذلك اليوم . لقد كان سامياً نفسياً ومادياً . وستحفظ النفوس الحساسة عنه بذكرى خالدة » . اما ماليه دو بان الثوروي المناهض فقد كتب : « لقد اعتقدنا حقيقة ان روبسيير سوف يُغلق هوة الثورة » .

ومع ذلك لم تحصل الغاية السياسية التي كان روبسيير يبغيها من إقامة عبادة الكائن الأسمى . ففي ظروف ربيع السنة الثانية وبعد مآسي جرمينال حاول قرار ١٨ غلورال أن تلتحم من جديد في إيمان واحد وفي مناقبية واحدة وحدة الفئات الاجتماعية المختلفة ، التي ساندت حتى ذلك التاريخ الحكومة الثوروية والتي تقيمها الآن متناقضات الطبقات ضد بعضها البعض . وكان روبسيير لمجزه عن تحليل الظروف الإقتصادية والاجتماعية يؤمن بقدرة الأفكار المطلقة وللدعوات للفضيلة . وقد ولدت عبادة الكائن الأسمى في الواقع صراعاً جديداً في قلب الحكومة الثوروية نفسها : فأنصار إزالة المسيحية بالعنف ، وكذلك انصار علمنة الدولة التامة لم يغتفروا لروبسد قرار ١٨ غلورال من السنة الثانية .

٦ - الجيش القومي

لقد انتظمت الحكومة الثورية بالنسبة للحرب وكرّس الارهاب سلطتها . ولم يقم الاقتصاد الموجه على قدميه إلا لأجل تغذية جيوش الجمهورية وتجهيزها . ولكي ينخرط الشعب بكليته في المعركة ، اهتمت الديمقراطية الاجتماعية بتحسين مصيره والمناقبية الجمهورية بتقوية روحه المدنية . لقد اعلن روبسبير « الثورة هي حرب الحرية ضد اعدائها » . لقد كرّست الحكومة الثورية كل قوتها لجيش السنة الثانية وتخطى عدده الحقيقي في ربيع ١٧٩٤ ، مليون رجل موزعين على اثني عشر جيشاً . وكان أصلهم متنوعاً : جيوش خط الدفاع ، فيالق المتطوعين ومطالوي التعبئة من الـ ٣٠٠٠٠٠ رجل والنفير العام الذين اعاد تجميعهم المزج والتنظيم الواردان في قرار ٢١ شباط ١٧٩٣ وجرى تطبيقها خلال شتاء ١٧٩٣ - ١٧٩٤ ، في أنصاف فرق . وعلى هذا النحو أصبح الجيش قومياً .

لقد تطهرت الاطر وتجددت . ووضع المؤتمر الوطني مبدأ انتخاب الرؤساء الذي كان معمولاً به في الحرس القومي ولكن قوته ضعفت بمعامل القدم . وكان الجنود بموجب قانون ٢١ شباط ١٧٩٣ ينتخبون رقباءهم . ويمينون لثلاثي الرتب العالية ثلاثة مرشحين من بين أصحاب رتب الصف الأدنى للمركز الشاغر . ويختار أصحاب الرتب من الصف نفسه المرشح المطلوب وثلاث الرتب يُمنح عن طريق القدم . أما الجنرالات فتسميهم السلطة التنفيذية : ثلث بالقدم وثلاثان بالاختيار . وكان سان جوست قد أعلن في ١٢ شباط ١٧٩٣ : « أن انتخاب الرؤساء الخاصين لأقسام الجيش ، حق مدني للجندي » ، وانتخاب الجنرالات حق مدني للجميع » . غير أن لجنة السلامة العامة اختصت نفسها في الواقع في هذا الموضوع بحقوق واسعة جداً فكانت تقوض غالباً سلطاتها للمبعوثين الذين يتدخلون في تشكيل الأطر . على كل حال ظل مبدأ انتخاب الرتب الدنيا محترماً . ولدى غربة هذا الاختيار ظهرت اركان

عامّة لا مثيل لها : مارسو ، هوش ، كليبير ، ماسينا ، جوردان ، وكثيرون آخرون محاطون بأطر صلبة بصفاتهما العسكرية كما بروحها المدنية . ولتشكيل أطر جديدة ، نظم قرار ١٣ بريرال من السنة الثانية (أول حزيران ١٧٩٤) مدرسة مارس (المدرسة الحربية) ، وارسل اليها ستة شباب من كل قضاء « ليتلقوا بواسطة تربية ثورية كل معارف الجندي الجمهوري واخلاقه » .

كان النظام موطداً . « أحبطوا النظام الذي يقود إلى النصر » . كان سان جوست يعلن لجيش الرين في برومير من السنة الثانية . وفي ٢٧ تموز ١٧٩٣ اصدر المؤتمر الوطني قراراً ينص على حكم الاعدام بحق النهابين والمهاجرين من الجيش . وقد عرفت المحاكم العسكرية أن تكون في الواقع متساهلة مع الجنود وهي التي لا ترحم المهاجرين والمتمردين . وعلى الأخص عرفت الحكومة الثورية أن تحفظ للجيش صفته الديموقراطية . فقد أعلن سان جوست في ١٢ شباط ١٧٩٣ : « لا ينبغي أن تتوقعوا النصر بعدد الجنود ونظامهم فقط ؛ لن تحصلوا على النصر إلا بنسبة التقدم الذي ستحرزه الروح الجمهورية في الجيش » . وسارت تربية الجندي السياسية على قدم المساواة مع تدريبه العسكري . فكان جنود السنة الثانية يترددون على النوادي ويقرأون الصحافة الوطنية . وهناك تقرير صادر في ٢٦ فانتوز من السنة الثانية (١٦ آذار ١٧٩٤) يعطي لائحة الصحف المرسلة إلى مختلف جيوش الجمهورية من قبل بوشوت وزير الحرب الثوري الشعبي الوطني ؛ وفي رأس اللائحة ، البير دوشين ثم صحيفة الرجال الأحرار لشارل دوفال وصحيفة الجبل لسان نادي اليعاقبة وصحيفة الأنثيفيدريست لجوليان دي لادروم . لقد كان جيش السنة الثانية جيشاً ثورياً يحارب لإنهاء الامتياز ، وتدمير الاقطاع ، وإزالة الاستبداد . وكان العدو الانكليزي والبروسي والنمساوي كما كان أيضاً الثوري المعاكس ، والكاهن المرتد والمهاجر . ولما مزجت لجنة السلامة العامة بين الجمهورية والحرية والمساواة توصلت إلى اقناع الجنود المواطنين بوجوب الطاعة بصفتهم محاربين . وأخضعت القيادة العسكرية بشكل ضيق للسلطة المدنية : ان قيادة الحرب

اختصاص جوهرى للسلطة المدنية طالما ان الجيش بالنسبة للحكومة الثورية ليس إلا أداة سياسية معينة . والمادة ١١٠ من دستور ٢٤ حزيران ١٧٩٣ تنص : « لا جنرال فوق السلطة » . ولما خلع لافاييت وديموريين أمنت لجنة السلامة العامة طاعة الجنرالات بواسطة الارهاب : فكوستين وهوشلر وآخرون أيضاً أرسلوا إلى المقصلة وقد اعتبر الاهمال والمعجز دليل خيانة وطنية . وتكرر في خطاب سان جوست الذي كان يتابع القضايا العسكرية عن كتب ، الأقوال المأثورة من هذا النوع : « لا يمدح الجنرالات إلا في نهاية الحرب » ، « لا تزال رتبة الجنرالية من طبيعة للنظام الملكي » . وفي نشرة شهيرة شرحت لجنة السلامة العامة للجنرالات قرار ١٤ فريمير من السنة الثانية الدستوري الصادر عن الحكومة الثورية :

« إن السلطة العسكرية في دولة حرة هي السلطة التي يجب أن تكون محصورة أكثر من غيرها . انها الرافعة المنفعلة التي تحركها الارادة العامة ... أيها الجنرالات لقد انقضى عهد العصيان » .

وكانت السلطة المدنية تمارس مرافقتها على مسرح العمليات نفسه بواسطة المبعوثين الذين كانت سلطاتهم غير محددة في الواقع ولكنها حددت نهائياً في ٣٠ آذار ١٧٩٣ . فعشية معركة ١٧٩٤ في أول فلوريال من السنة الثانية (٢٠ نيسان ١٧٩٤) كان بيوفارين يوجه هذا الانذار إلى المؤتمر الوطني : « عندما يكون لديكم اثنا عشر جيشاً تحت الحيمة ، لا ينبغي أن تخشوا وتتعاموا الانكسارات فقط بل يجب الخوف أيضاً من التأثير العسكري والطمع لدى رئيس جريء يخرج فجأة من الصف . والتاريخ يعلننا أن جميع الجمهوريات قد قضت بهذه الطريقة .. والحكومة العسكرية هي أسوأ حكومة بعد التيقراطية » .

وتحول الفن العسكري والاستراتيجية لخدمة الضرورات السياسية والاجتماعية الجديدة . وكانت جيوش الجمهورية المسلحة والمقسمة ، تمتلك الآن امتيازات العدد ، بعد أن نفذت وتجهزت وتسليحت بفضل الاستنفار المادي ،

الذي أثنى أخيراً ثماره . لا شك في أن التسليح استمر كتمليح جيش النظام القديم ، للبندقية نموذج ١٧٧٧ بطلق محدد على بعد ١٠٠ متر ، ومدفعية غريبوفال وبشكل رئيسي مدافع تطلق قنابل من عيار ٤ ليبرلت على بعد ٤٠٠ متر تقريبا . ولكن سان جوست أعلن في ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣ : « إن فن النظام الملكي العسكري لا يناسبنا . أن نظام حرب الجيوش الفرنسية يجب أن يكون نظام الالتحام » .

لقد فرضت التقنية الجديدة بسبب نقص الثقافة في الجيش : كان جنود السنة الثانية يحاربون على العموم كرماء مستخدمين الميدان ثم يهجمون كتلة واحدة بالحرب . فأصبح العمود نهائياً التشكيلة الفنية الممتازة للجيش الجمهورية وهو أسهل للمحافظة على النظام والتحرك من تشكيلة الخطوط التقليدية . واتضحت الوحدة الفنية الجديدة في ١٧٩٤ : يتألف التقسيم من فريقي مشاة ومن فيلقي خيالة وبطارية مدفعية أي ما يقارب من ٨ إلى ٩ آلاف رجل .

وتجددت الاستراتيجية هي أيضاً بسبب ضرورة استخدام جماهير الرجال للقائمين . غير أن للتطبيق القديم لحرب الحصار استمراراً مع ذلك ، لأن الحصون ما زالت تشكل نقاط الارتكاز وقاعدة العمليات . ونصح كارنو بالهجوم المتجدد دون انقطاع بواسطة كتل متراصة على النقاط الحاسمة ، وهي طريقة فيها للقوة والحماسة مكان أكبر مما للعلم العسكري . وفي ١٤ بلوفيز من السنة الثانية (شباط ١٧٩٤) أوضحت لجنة السلامة العامة مذهبها :

« ان للقواعد العامة هي العمل دائماً كتلة ، بطريقة الهجوم والمحافظة على نظام صارم في الجيوش دون أن يكون دقيقاً ، وإبقاء الجيوش دائماً في حالة استعداد دون إرهاقها وعدم إبقاء أحد في المواقع إلا العدد الكافي لحمايتها ومباشرة المعركة في كل مناسبة بالحرب وملاحقة العدو باستمرار حتى القضاء عليه قضاء تاماً » .

وفي ٨ بريرال (٢٧ أيار ١٧٩٤) : « هاجوا ، هاجوا دون انقطاع » .

وأخيراً في ٤ فروكتيدور (٢١ آب ١٧٩٤) : « القسوا الانذهال كالبرق واضربوا كالصاعقة » . فأسباب النجاح تركز على سرعة الحركات وقوة الهجوم ، والحماسة في ساحة المعركة أكثر مما هي على براعة المناورة .
وفي حزيران ١٧٩٤ تأكد النصر ثمة جهود الحكومة الثورية الضخمة .
إنما في الوقت نفسه 'فتحت' الأزمة السياسية وانقسم الجهاز الحكومي .

ثالثاً — التاسع من تيرميدور — السنة الثانية (٢٧ تموز ١٧٩٤)

حوالي نهاية ربيع ١٧٩٤ عنت الصعوبات التي كانت تواجهها لجنة السلامة العامة في المؤتمر الوطني وفي باريس . فقد تأكد الطلاق بين الحركة الشعبية والحكومة الثورية بينما كانت المعارضة تعيد تشكيل نفسها في الجمعية . ويحري ذلك بينما تجعل الصعوبات الاقتصادية وهي تزداد خطورة ، الارهاب ضرورياً باستمرار للنظام ؛ وبينما النصر الذي انتزع أخيراً يجعل شرعية الارهاب وتحمله أشد صعوبة .

١ - انتصار الثورة (أيلول - تموز ١٧٩٤)

لقد كانت سياسة لجنة السلامة العامة الخارجية سياسة حرب في جوهرها . ولولم تهمل سياسة دانتون في المفاوضات لأرضت المعتدلين في الداخل وساهمت في اراحة أعصاب القوى القومية . ولم تفعل اللجنة شيئاً لاستغلال انقسامات الحلفاء أو لمساندة البولونيين الثائرين تلبية لدعوة كوسيو زكو . غير أن لجنة السلامة العامة راعت جانب المحايدين . وبعد تقرير روبسبير عن الوضع السياسي للجمهورية (٢٨ برومير السنة الثانية - ١٨ تشرين الثاني ١٧٩٣) أعلن المؤتمر الوطني رغبته في احترام مصالح القوى المحايدة وأظهر

« مشاعر الاحترام والرضى والشكر » للقطاعات السويسرية والولايات المتحدة الأميركية . لقد انتهت حرب الدعاية .

وكان جهاز الجمهورية العسكري على حدود الشمال عشية الدخول في المعركة ويشمل ثلاثة جيوش مقابل جيوش كوبرغ الموزعة من البحر حتى نيمور . وكان على جيش الشمال بقيادة بيشيفرو وقوامه ١٥٠٠٠٠ ، أن يهاجم في الفلاندر . باتجاه إيبير . وجيش الأردن وقوامه ٢٥٠٠٠ باتجاه شارل روا . وجيش الموزيل بقيادة جوردان وقوامه ٤٠٠٠٠ باتجاه ليج . كانت مناورة بيشيفرو سيئة ولم يستطيع منع كوبرغ من الاستيلاء على لاندريسيس . ولكنه كسره في توركوأنغ في ٢٩ فلوريل من السنة الثانية (١٨ أيار ١٧٩٤) محرراً حدود الأسكوت الى البحر . وبعد أن أعادت لجنة السلامة العامة تجميع جيشي الأردن والموزيل وقوتها ب ٩٠٠٠٠ ، بقيادة جوردان يساعده سان جوست (وسرعان ما أصبح هذا الجيش جيش سامبر أي موز) أطلقت هذا الجيش الجديد على شارلوا فاستسلمت في ٧ ميسيدور (٢٥ حزيران ١٨٩٤) . وكان كوبرغ في الوقت نفسه يتراجع بعد أن كسره بيشيفرو في إيبير . ولكي ينقذ مؤخرته هاجم جوران امام شارلوا في فلوروس في ٨ ميسيدور (٢٦ حزيران ١٧٩٤) : فاندحر بعد يوم شاق . وكان لسان جوست دوراً ناجحاً في احراز النصر لأنه كان دائماً يعيد الصفوف الى الهجوم ، ولكنه رفض ان يرفع الأمر الى المؤتمر الوطني :

« احب كثيراً ان تعلن الانتصارات ولكنني لا اريد أن تصبح حجة للتباهي . لقد أعلن عن يوم فلوروس ولكن آخرين كانوا حاضرين ولم يقولوا عنه شيئاً . لقد كثرت الحديث عن الحصار ولكن آخرين كانوا في الحنادق ولم يقولوا عنه شيئاً » .

وكانت نتيجة فلوروس تحرير بلجيكا . والتعم جوردان وبيشيفرو في بروكسل . ثم أجبر بيشيفرو الانكليز والهولانديين على التراجع نحو الشمال وأجبر جوردان النمساويين على التراجع نحو الشرق . ودخلا: الأول إلى أنفرس ،

والثاني إلى السيج في ٩ تيرمسدور (٢٧ تموز ١٧٩٤) .
وعلى جبهة البيرينه اجتاحت ديفوميه معسكر بولو (١٢ فلوريل - أول
أيار ١٧٩٤) واحتلت كاتلونيا بينما كان مونييه في الغرب يحتاز الحدود ويحتل
سان سيستيان (٧ ترميدور - ٢٥ تموز ١٧٩٤) . وعلى جبهة الألب بدا
غزو إيطاليا أمراً لازماً .

وفي البحر كانت الفرق الجمهورية في الأتلنتيك ما تزال ناجحة في الصوم،
بينما كانت الأساطيل الانكليزية تسود المتوسط وتستولي على كورسيكا بالتآمر
مع بلوي . وفي ٩ و ١٠ و ١٣ بريريل (٢٨ و ٢٩ أيار وأول حزيران)
دخل أسطول فيلاري جويوز المنطلق من برست معركة في عرض الأويسان
لحماية شحنة من القمح الأميركي للأسطول الانكليزي في هوي : لقد كانت
الحسائر الفرنسية ثقيلة (غرق الفانجور - المنتقم) ولكن الانكليز اضطربوا أن
يلسحبوا ومرت الشحنة .

كان يبدو أن في استطاعة الحكومة الثورية بذل أقصى جهد ، أن تعالج
الأزمة الاقتصادية وتكمل النصر وتجبر الحلفاء على الصلح . فقد أعلن بيوغارين
أمام المؤتمر الوطني باسم لجنة السلامة العامة في أول فلوريل (٢٠ نيسان
١٧٩٤) :

« نحن نسير لا إلى الفتح بل إلى النصر لا لكي ننساق مع نشوة الانتصارات
بل لنوقف الضرب في اللحظة التي يصبح فيها موت جندي عدو غير
مفيد للحرية » .

وفي الوقت الذي كان فيه الحكومة الثورية على وشك بلوغ
أهداف أصابها التفسخ .

٢ - الأزمة السياسية : التحالف المستحيل (تموز ١٧٩٤)

للأزمة السياسية في تموز سنة ١٧٩٤ مظاهر متعددة . فبينما كانت
المدكتاتورية اليقوبية تتمركز وتتقوى بين يدي الحكومة الثورية ، كانت

قاعدتها الاجتماعية تنقلص باستمرار في باريس وقاعدتها السياسية في المؤتمر الوطني . وقد أكل انقسام لجنتي الحكومة والشقاق في لجنة السلامة العامة تعقيد الأزمة . وتعيب الرأي العام في باريس وفي مجمل البلاد من الارهاب بينما ابتعدت الحركة الشعبية عن الحكومة الثورية .

وكان التعب من الارهاب أعظم بمقدار ما بدا أن النصر لم يعد يتطلب القمع . كما أن بورجوازية الأعمال تتحمل على مضض المراقبة الحكومية على الاقتصاد . وهي ترغب في العودة بأسرع ما يمكن إلى الحرية التامة في الانتاج والمبادلات التي منحها إياها ثورة ١٧٨٩ . وكانت تخشى أيضاً الايس حقها في الملكية . وبدا ان قرارات فانتوز التي كُتب جاحها لمدة طويلة ، يجب أن تطلق من عقالها . فقد أنشئت بمئات شعبية لفصل المشبوهين وكشفهم . وعملت لجنة السلامة العامة جهودها لجعل الارهاب مشروعاً باغضاء الارهابيين الكبار من مهامهم وتوطيد المركزية القضائية والقمعية بقتلون ٢٢ بريريك . ولكن تطبيق القانون أفلت من يدها : فقد زورت لجنة السلامة العامة تطبيقها فزجت الموجبات الشديدة الاختلاف لتحمل على اعدام المتهمين على دفعات ، متذرعة بمؤامرات السجون لتصعيد القمع . وعباً الاشتمزاز من المقصلة ، مضافاً اليه الصعوبات الاقتصادية ، قسماً كبيراً من الرأي العام ضد الحكومة الثورية .

وانفصلت الحركة الشعبية تدريجياً عن الحكومة الثورية منذ مأساة جرمينال . وخلال ربيع ١٧٩٤ ، وباسم مظاهرات الولاء الكاذبة للمؤتمر الوطني ولجنتي الحكومة لوحظ فساد مستشري في الحياة السياسية للأقسام وعداء عنيد من جانب الثورة الشعبية الوطنية الباريسية بالنسبة للنظام . وقد لاحظ سان جوست : « لقد تجمدت الثورة ... وكان سبب ذلك اجتماعياً وسياسياً معاً » .

ففي الميدان السياسي اعيدت الجمعيات العامة في الاقسام إلى الصواب ، وألغيت انتخابات قضاة البلديات والأقسام وكان الثوار الشعبيون الوطنيون

يتعلقون بهذه الانتخابات كمظهر جوهري لحقوقهم السياسية . واستمر القمع التطهيري ضد المناضلين المتهمين بالهيبيرية ، وهي كلمة مناسبة تسمح ببلوغ الأطر في الأقسام المعادية للمركزية اليعقوبية ، والباقية متعلقة بنظام الديوقراطية الشعبية . وفي فلوريال أطلق قسم مارا عبارة صديق الشعب . ولكن لجنتي الحكومة منعنا الاعياد «الجزئية» في ٣ بريريال (٢٢ ايار ١٧٩٤) . وفي نهاية ميسيدور عمت في الأقسام حملة الولايم الاخوية ، بالانتهام وحكم بالاعدام بسرعة .

وفي الميدان الاجتماعي استاء المستهلكون الشعبيون من التوجيه الجديد للسياسة الاقتصادية واعادت اللجنة المركزية الاعتبار إلى التجارة بعد أن أصابها التطهير . ويرأسها الآن الروبسييري بايان : فهو يسأل في ٩ ميسيدور (٢٧ حزيران ١٧٩٤) : « ماذا أنتجت الهتافات المتجددة دون انقطاع والمنطلقة ضد مصاصي دماء الشعب ؟ .. ضد المطارين ؟ » لقد كان الاحتكار مفروضاً على المواد الغذائية من الضرورة الأولى . ولكن الحكومة لا تجمعها مكتفية بتقديم الخبز الذي تقع مهمة توزيعه على عاتق البلديات . وقد شجعت بلدية باريس السوق السرية ، وقضت على الحصر ، بإيضاحها أن لا شيء يمنع الأفراد من استيراد مواد غذائية من الخارج وباستصدارها أمراً بتوقيف من يضع الحواجز في وجه التجارة . وبذلك كانت تراعي جانب المنتجين والحرفيين على حساب الطبقات الأشد فقراً من الثوار الشعبيين عمالاً ومأجورين . ومنعت عليهم من جهة أخرى كل مطالبة برفع الاجور . ومنذ فلوريال آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي تلاتشر الحد الأقصى الجديد والتراخي في المراقبة ، تحركاً عمالياً لزيادة الاجور يصيب مختلف الهيئات المهنية . ولكن اللجنة المركزية قمعته بوحشية بتطبيق قانون ليشابيليه . وكان نشر الحد الأقصى الباريسي للاجور في ٥ ترميدور (٢٣ تموز ١٧٩٤) تنويعاً لهذه السياسة التصحيحية . وكانت هذه التمرقة كتطبيق دقيق لقانون ٢٩ أيلول ١٧٩٣ تفرض على العمال تخفيضاً إجبارياً ضخماً أحياناً : فناحت الحجر في معامل

الباتيون الذي كان يكسب ٥ ليرات في فانتوز ، لم يعد يتلقى سوى ٣ ليرات و ٨ قروش . فانفجر الاستياء العمالي في الوقت نفسه الذي فيه كانت سلطات لجنة باريس الروبسييرية في مسيس الحاجة إلى مساندة واثقة من الجماهير الشعبية . وفي هذه الأثناء اعادت المعارضة في المؤتمر الوطني تجميع نفسها حول ممثلين اعفوا من مهامهم كإرهابيين وعلى الأخص الذين كانوا مهدين ، كاريو ، فوشه ، وعلى الأخص الذين اساءوا إلى واجباتهم وهم باراس ، فريرون وتاليان . واعيد تشكيل قطاع الفاسدين . فاعتمد على المتساحين الجدد الذين اتخذوا من النصر ذريعة لطلب وضع نهاية للإرهاب ، وعلى السهل الذي لم يقبل الحكومة الثورية إلا كمرحلة زمنية . فبعد أن زال خوف المؤتمر الوطني من يوم خطر وقد سلس الآن قيادة الحركة الشعبية فأى سبب لديه ليتحمل أكثر من ذلك وصاية اللجان ؟ فكانت الحكومة الثورية بين المؤتمر الوطني ، الذي تعب من النير ، والثورة الشعبية الباريسية ، الشديدة المداء ، كأنها معلقة في الفراغ . واكملت اللجان القضاء على نفسها بانقسامها على ذاتها .

فلجنة الأمن العام التي كانت قيادة القمع في يدها ، تتحمل على مضض تجاوزات لجنة السلامة العامة وعلى الأخص نشاط مكتبها البوليسي . فقد أرادت إطالة أمد الارهاب المرتبطة به سلطتها ، وهي المؤلفة من رجال مشاة أمثال آمار ، فاديه ، فولاند ، ووضعهم الفكري يمنح إلى التطرف . وبما انهم ملحدون فإن إيقاف إزالة المسيحية ، وعبادة الكائن الأسمى هما دافمان اضافيان بالنسبة اليهم . وكانوا باستثناء دافيد ولابا معادين بشكل خاص لروبسيير لأسباب شخصية ومبدئية في آن واحد .

وقد كان باستطاعة لجنة السلامة العامة تجميد هذه المعارضة بسهولة لو بقيت متحدة . ولكن الشقاق تغلغل إلى اللجنة الكبرى . وكان روبسيير قد أصبح بخدماته الباهرة الرئيس الحقيقي للحكومة في أعين فرنسا الثورية . ولكنه لم يكن يأبه لحساسيات زملائه فهو قاسٍ مع الآخرين كما هو قاسٍ مع نفسه ، وقلما يقيم علاقة مع أحد فهو يحافظ مع الجميع على

تحفظ كبير يمكن أن يبدو لمنفعة أو لطمع . وهذا الاتهام الذي أطلقه الجيرونديون ضد المتآدي ومن بعدهم الكورديليون عاد إلى الظهور في اللجنة نفسها مع كارنو وبيوفارين الذي أعلن في المؤتمر الوطني ، في أول فلوريل من السنة الثانية (٢٠ نيسان ١٧٩٤) .

« كل شعب حريص على حريته عليه أن يحذر من فضائل الرجال الذين يشغلون مراكز رفيعة » .

وينضاف تنوع الاتجاهات الاجتماعية إلى معالوضات المزاج ، ومؤامرات الصلاحيات (لقد وقعت تقلبات عنيفة بين كارنو وسان جوست وكان كارنو يثور من جراء انتقادات روبسيير وسان جوست لخططاته العسكرية) . فكارنو مثل لينده وهما رجلا السهل المتحالفان مع الجبل وكانا بورجوازيين محافظين . فكانا يتحلمان على مضض توجيه الاقتصاد ويألفان من الديمقراطية الاجتماعية . وكان بيوفارين وكوللو ديروايميلان إلى أقصى العكس . وانقطع روبسيير عن الحضور إلى اللجنة حوالي منتصف ميسيدور ؛ بعد أن غضب وتآلم من مناورات لجنة الأمن العام الجائفة حيث شرع فاديه يهزأ من عبادة الكائن الأسمى بمناسبة كاترين تيو وهي امرأة مسنة ادعت أنها « أم الله » . وشجع اعتزاله أعداءه .

وفشلت محاولة التوفيق بين لجنتي الحكومة المجتمعين في جلسة مشتركة في ٤ و ٥ ترميدور من السنة الثانية (٢٢ و ٢٣ تموز ١٧٩٤) . وأدرك أعضاء اللجنتين أنه إذا لم يتوسط الاتفاق بينهما فإن الحكومة الثورية لن تستطيع الثبات والصمود لهجمات الفاسدين والمتساعمين الجدد . غير أنه وإن قبل سان جوست وكوتون بالمصلحة فقد رفضها روبسيير وأراد بذلك إنهاء التحالف الذي كان قائماً بين أعدائه من الجبل والسهل الذي سحق الآن .

٣ - الحفل : الانتفاضة المستحيلة

قرر روبسبير رفع الصراع إلى المؤتمر الوطني . وبذلك جعله حكماً على استمرار الحكومة الثورية وتحمله خطراً كبيراً مكشوفاً ، طالما ان الحكومة الشعبية مجمدة في الوقت نفسه ، والثوار الشعبيون إما لا مبالون أو معدون ،

وفي ٨ تيرميدور (٢٦ تموز ١٧٩٤) هاجم روبسبير أعداءه أمام المؤتمر الوطني وألقى عليهم ، وهم الارهابيون الكواسر الممنعون بالتسامح ، ثمة تطرف الارهاب . ولكنه قضى على نفسه عندما رفض أن يسمي النواب الذين يتهمهم : فجميع الذين لديهم ما يلامون عليه شعروا بأنفسهم مهددين . وفي المساء بينما كان روبسبير ينتزع التصفيق في نادي اليعاقة ، واللجنان تتأرجحان فاقتدي الاثنان ، كان أعداؤه ينشطون . والتحمت حلقات المؤامرة في الليل بين النواب الذين كانوا يفكرون منذ أمدٍ طويل بالقضاء على روبسبير وبين السهل الذي وعدوه بنهاية الارهاب . إنه تحالفٌ ظرفي ، لحته الوحيدة الخوف .

وفي ٩ تيرميدور (٢٧ تموز ١٧٩٤) افتتحت جلسة المؤتمر الوطني في الساعة الحادية عشرة . وعند الظهر تناول الكلام سان جوست . وعندئذ تلاحق كل شيء بسرعة . فكمت عملية تعطيل الجلسة التي اتفق عليها المتآمرون ، فم سان جوست ومن بعده روبسبير . وأقرّ توقيف هنري قائد الحرس القومي الباريسي ، ودوما رئيس المحكمة الثورية . ووسط جلبة مربعة ، اقترح طلب منور ، وهو لوش ، ضدّ روبسبير قرار اتهام 'صدق بالإجماع ، فطلب أخواه أن يشاؤكه في مصيره . فضم اليها كوتون وسان جوست وطلب ليا بشرف الانضمام إلى لائحة الاتهام . فصرخ روبسبير : « لقد قضى على الجمهورية واقتصر الاصوص » . وغادر المؤتمر مشاهداً المقصورات العليا ، وذهبوا ينقلون إلى الأقسام هذا الخبر الخيف . ولم تكن الساعة الثانية بعد .

ولكن محاولة انتفاضة لجنة باريس كانت سيئة التنظيم ، وسيئة الادارة . ومنذ قبل الساعة الثالثة أخطر رئيس البلدية فلوريو ليسكو المفوض القومي بايان فدعيا أعضاء المجلس الغام إلى التوزع على أقسامهم لانذار الجيش بالخطر ودقّ النفير . وحوالي الساعة السادسة استنفر جميع المناضلين ووقفت الأقسام على أهبة الاستعداد . ولكن ستة عشر قسماً فقط من أصل ٤٨ أرسلت فرقاً من الحرس القومي إلى البلدية في ساحة الرمل (غريف) : وهكذا ظهرت نتائج القمع منذ جرمينال في أطر الأقسام . وبرهنت فرق المدفعية مع ذلك وهي طليعة الثوار الشعبين على أنها أكثر مبادهة ثورية من الألوية : فحوالي الساعة العاشرة مساء كانت سلطات الانتفاضة تتصرف بسبعة عشر فرقة من المدفعية على الثلاثين التي بقيت في العاصمة و ٣٢ كتيبة ، بينما لم يكن إلى جانب المؤتمر الوطني سوى فرقة الحرس . وخلال بضعة ساعات تمتعت البلدية بتفوق ساحق في المدفعية : كل هذا عنصر حاسم لو وجد رئيس يقود هذه القوة . وبعد أن أطلق سراح النواب الذين صدرت بحقهم قرارات التوقيف ، حضروا إلى اللجنة المركزية ، فتدارسوا الأمر . واستعداد المؤتمر الوطني أنفاسه وأعلن النواب المتمردون خارج القانون . وكلّف باراس بتجميع قوة مسلحة . فانضمت إليه الأقسام المعتدلة . وتترك الحرس القومي ورجال المدفعية المتجمعون أمام مقر البلدية دون تعليمات ولا تجهيزات وسرعان ما سرت إشاعة الوضع خارج القانون فأقفرت ساحة الرمل تدريجياً . وحوالي الساعة الثانية صباحاً زحف باراس على قصر البلدية واستولى عليه فجأة . فانكسرت اللجنة المركزية دون أن تحارب .

وفي ١٠ تيرميدور (٢٨ تموز ١٧٩٤) مساءً أعدم ريبسيير وسان جوست وكوتون وتسعة عشر من أنصارهم بالمقصلة دون محاكمة . وفي اليوم الثاني كان دور دفعة من ٧١ وهي أكثر الدفقات عدداً في الثورة .

وإذا اعتبرنا محاولة الانتفاضة بحد ذاتها ، تعود مسؤولية الانخزال إلى رؤساء بلدية باريس والروبسييريين الذين لم يحسنوا التصرف . ورغم إمداد

الجهاز الحكومي وتخاذل سلطات أقسام عديدة ، وعلى الأخص اللجان الثورية التي أعيدت إلى الصواب منذ زمن طويل ، فإن الثوار الشعبين أسرعوا بالآلاف إلى مقر اللجنة . وإذا ذهب هذا الإسراع عبثاً فمسؤوليته تقع على عاتق الروبسييريين الذين انتظروا الضربة القاضية بدل أن ينزلوا إلى ساحة الرمل ويترأسوا محاربي الأيام الشعبية . وإذا عدنا إلى الوراء نجد ان ضرورة تيرميدور التاريخية مسجلة في مناقضات الحركة الثورية كما في حركة الثوار الشعبين أنفسهم .

فروبسيير هو تقليد روسو ولكن ثقافته العلمية والاقتصادية معدومة ، كان يرتعب من مادية الفلاسفة أمثال هيلفيسيوس . ومفهومه الروحاني للمجتمع والعالم تركه أعزل من السلاح أمام المتناقضات التي تأكدت في ربيع ١٧٩٤ . وان عرف روبسيير أن يمنح الحكومة الثورية والارهاب تعليلاً نظرياً فإنه كان عاجزاً عن تحليل دقيق للحقائق الاقتصادية والاجتماعية في زمانه . لا ريب انه لم يكن في مقدوره أن يقلل من قيمة ميزان القوى الاجتماعية ويهمل البورجوازية المزدهرة في الصراع ضد الارستوقراطية والنظام القديم . ولكن روبسيير مثل سان جوست ، استمر سجين متناقضاته . كان كلاما شديد الادراك لمصالح البورجوازية فلم يرتبط تماماً بالثورة الشعبية ولكنها اهتمت كثيراً بمحاجات الثوار الشعبين ، فلم يجدد خطوة في أعين البورجوازية . لقد تأسست الحكومة الثورية على قاعدة اجتماعية مؤلفة من عناصر مختلفة ومتناقضة وبالتالي خالية من ادراك الطبقة . فلم يكن باستطاعة اليعاقبة الذين اعتمد عليهم الروبسييريون أن يمنحوا الدرع الضروري : فهم أيضاً لم يؤلفوا طبقة وأقل من ذلك حزب طبقة دقيقة التنظيم ، كان في مقدوره أن يكون أداة فعالة للعمل السياسي . كان نظام السنة الثانية يركز على مفهوم روحاني للعلاقات الاجتماعية والديموقراطية فكانت نتائجه وبالأعلى عليه .

وفي الميدان السياسي كان ثمة تناقض أساسي أكثر مما هو معارضة ظرفية،

بين البورجوازية الجبلية والثورية الباريسية ، بين مناضلي الأقسام والحكومة الثورية . وكانت الحرب تتطلب حكومة مهيمنة وقد أدرك الثوار الشعبيون ذلك فساهموا في خلقها . ولكن الحرب ومتطلباتها دخلت على هذا النحو في تناقض مع الديمقراطية التي يدعو إليها الجبليون والثوار الشعبيون بالتساوي دون أن يكون لهم عنها مفهوم واحد . فالديمقراطية كما كانت يمارسها الثوار الشعبيون تتطلب بداية حكمة مباشرة : والحكومة الثورية كانت تعتبر هذه الممارسة غير متناسبة مع قيادة الحرب . مراقبة المنتهزين ، وحق الشعب برفض ولايتهم ، والتصويت بصوت عالٍ ، أو بالمناداة ، كل هذه ملامح تشير إلى أن مناضلي الأقسام لم يكن في نيّتهم الاكتفاء بديمقراطية شكلية . ولكن هذا السلوك السياسي يتعارض دون رجعة مع الديمقراطية الليبرالية كما كانت تفهمها البورجوازية . لقد طالب الثوار الشعبيون بحكومة قوية لسحق الارستوقراطية : ولم يفتفروا للحكومة لإعادتهم إلى الصواب واجبارهم على الطاعة .

وكانت مشكلة العلاقات بين الحركة الشعبية والحكومة الثورية ما تزال تطرح على مستوى آخر . فنتيجة للنجاح الشعبي نفسه في ربيع وخلال صيف ١٧٩٣ رأى الثوار الشعبيون أطعم تنصهر . فكثيرون من المناضلين في الأقسام الباريسية دون أن يحركهم الطمع وجدده اعتبروا حصولهم على مركز مكافأة مشروعة لإخلاصهم . ومن جهة أخرى كانت فعالية الحكومة الثورية قائمة على هذا الثمن . وفي خريف ١٧٩٣ جرى تطهير الإدارات ومُلئت بالثوار الشعبيين الطيبين . وعند ذاك ظهر التزام جديد دلل عليه مثقال المبعوثين الثوريين من الأقسام الباريسية . فقد شكلوا في البدء القطاع الأشد نضالاً في الجهاز الحكومي ، وهم المتحدرون من العناصر الأكثر شعبية والأشد حماسة بين الثوار الشعبيين . وكانت ظروفهم ونجاح مهامهم نفسه يفرض أن يكونوا مأجورين : وتحول هؤلاء المناضلون خلال السنة الثانية إلى موظفين يزادون خضوعاً بين يدي الحكومة الثورية بمقدار ما يخشون فقد امتيازهم المكتسب .

وهذا التطور ينبع بالضرورة من خطورة الصراع في الداخل وعلى الحدود :
فالعناصر الأكثر ادراكاً للحركة الشعبية تتحول إلى جهاز الدولة وتقوي
الحكومة الثورية . ولكنه نتج عن ذلك إضعاف للحركة الشعبية وذبول في
علاقتها مع الحكومة . وألغى النشاط السياسي في تنظيمات الأقسام نفسه
مكبلاً مع اعتبار متطلبات الدفاع القومي المتزايدة أيضاً . وفي الوقت نفسه
كانت الديمقراطية تضعف في داخل الأقسام وقد جرت البيروقراطية
تدريجياً شلل روح النقد وروح النضال السياسي لدى الجماهير . وحدث أيضاً
تخاذل في المراقبة الشعبية على الأجهزة الحكومية التي قويت ميولها التسلطية .
وهكذا دخل تناقض جديد بين الحكومة الثورية والحركة الشعبية التي
أوصلتها إلى الحكم . وشهد الروبسييريون هذا التطور عاجزين . « لقد
تجمدت الثورة » هذا ما تحقق من صحته سان جوست ولكنه لم يستطع أن
يحدد له أسباباً .

١ . وفي الميزان الاقتصادي والاجتماعي لم يكن التغلب على التناقض أقل
صعوبة . فبصفة كون رجال لجنة السلامة العامة وروبسييري أولهم ، من
معنقي الاقتصاد الموجه إلا أنهم لم يستطيعوا الاستغناء عن الحصر والمصادرة
لمساندة حرب قومية عظيمة ، بينما كان الثوار الشعبيون الوطنيون يفكرون
أكثر من ذلك بكثير ، بأودهم الخاص وهم يفرضون الحد الأقصى .

ومها أصبحت الثورة ديمقراطية فإنها استمرت بورجوازية فلم يكن
باستطاعة الحكومة الثورية أن تحصر المؤن دون أن تحدد الأجور لكي
تعاظ على التوازن بين أصحاب المشاريع والمأجورين . وكانت هذه السياسة
تفترض التحالف بين الجبليين والثوار الشعبيين . غير أنها كانت تصدم
البورجوازية وحق اليعقوبية منها ، لأنها ألغت الحرية الاقتصادية وأنقصت
الربح : فإذا استثنينا صناعات الحرب التي تموّلها الدولة ومصادرات الحبوب
والتبن المفروضة على القرويين ، فإن التجار والمنتجين خالفوا الحد الأقصى .
وفي هذه الأثناء كان الثوار الشعبيون ينوون الاستفادة من الظروف للحصول

على زيادة في الأجور بتمسكهم أساساً بنسبة الأسعار والأجور . ومن نافلة القول ان لجنة السلامة العامة بمحاولتها التدخل لحل الأزمة في مجتمع ذي بنية بورجوازية ، كان مقدراً لتحكيمها أن يفيد منه الملاكون والمنتجون أكثر من المأجورين : وعن ذلك نتج على الأخص الحد الأقصى الباريسي للأجور في ٥ تيرميدور . لقد كان الاقتصاد الموجه للسنة الثانية في اتجاه خاطيء طالما انه لم يرتكز على قاعدة طبقية .

والحكومة الثورية التي نخرها سوس المتناقضات أصيبت إصابة ممتدة بشخص روبسبير وأنصاره ، وأصيبت في الوقت نفسه جمهورية المساواة الديمقراطية التي أرادوا تأسيسها . ولكن الحركة الشعبية سوف تدعم خلال عشرة أشهر أيضاً معركة مؤخرة مندفة ويائسة ، ضد بورجوازية تيرميدور المنجرفة أكثر فأكثر وراء ردة الفعل التي أطلقتها : انه صراع مأسوي سيتحطم في نهايته قابض الثورة نهائياً .

الفصل الخامس

المؤتمر الوطني الترميدوري

الردة البورجوازية ونهاية الحركة الشعبية

(تموز ١٧٩٤ - أيلر ١٧٩٥)

بعد أن سقط روبسيير لم يعتر بعده المؤتمر الوطني طويلاً وتسارعت ردة الفعل كثيراً . وتضمني الصفة الإجتماعية للردة أهميتها الرئيسية على هذه الحقبة الترميدورية من خلال حماسة الصراعات السياسية وخواتمها . وكان لنظام السنة الثانية فحوى اجتماعية شعبية أظهرتها إجراءات مثل قرارات فانتوز وقانون الرفاهية القومية . ففي الميدان السياسي مُسمح للشعب أن يشارك في إدارة الأمور . وهكذا اندحر امتياز الغنى واحتكار السياسة للذات أقامتها الجمعية التأسيسية لمصلحة البورجوازية .

لا ريب أن الحركة الشعبية والثوار الشعبيين الوطنيين الذين فرضوا الحكومة الثورية قد أدخلوا المجال منذ جرمينال في السنة الثانية بعد أن أصبح اتجاه سياسة لجنة السلامة العامة الاقتصادية والاجتماعية أقل اهتماماً بقضايا الشعب .

ومن هذه النظرة لا يشير ٩ ترميدور إلى انقطاع فقط بل إلى تسارع .
فمنذ ترميدور ربيع السنة الثانية والردة تتقدم ولكن لم يتم اكتساب شيء
بعد . فالثورة البورجوازية والحركة الشعبية ، الناس الشرفاء والشعب الرعاع
يتواجهان ! انها سنة حاسمة تمتاز بأمل البعض وخوف البعض الآخر من يوم
شعبي عظيم يختم في النهاية مصير الثورة . فمنذ ١٧٨٩ أصبح شعب باريس
لا يُغلب .

وقد تميّز اندحار بريريال في السنة الثالثة بنهاية الثوار الشعبين وعزل
الحركة الشعبية نهائياً . واستعادت الثورة سيرها البورجوازي .

أولاً - تقدم ردة ترميدور

تمتاز الحقبة الترميدورية بصراعات سياسية غامضة لا يقوى تشابكها على
إخفاء اللعبة الحقيقية : كان الناس الشرفاء وسوف نسميهم قريباً الوجهاء
ينوون عزل هؤلاء البورجوازيين الصفار ، هؤلاء الحرفيين ، هؤلاء الحانوتين ،
وهؤلاء الرفاق أنفسهم وبكلمة الثوار الشعبين الوطنيين الذي فرضوا شريعتهم
لبرهة من الزمن ، من الحياة السياسية . فكما حدث لدى انتفاضة الحركة
الشعبية في ١٧٩٣ ، تضاعفت الصراعات البرلمانية التي أُلقت العداء بين أقلية
جبيلية وأكثريّة مرتدة متسعة باستمرار ، بخلاف أوسع في القاعدة : فقد
اشتبك أصحاب الردة ورجال السنة الثانية في كل مكان . فالحركة الشعبية
عامل السرعة في ثورة ١٧٩٣ والآن هي قوة مقاومة بسيطة لم تعد تقوى حتى
على الانسحاب بعد أن ضل اتجاهها وفسد تنظيمها وحُرمت من أظرفها .

١ - تفسخ الحكومة الثورية ونهاية الإرهاب (صيف ١٧٩٤)

كانت لجنة السلامة العامة بعد أن تخلصت من الروبسييريين ، تنوي
الحفاظة على الجهاز الحكومي . فقد أعلن بارير أمام المؤتمر الوطني متحدثاً

باسمها في ١٠ تمديد (٢٨ تموز ١٩٧٤) أن يوم ٩ لم يكن سوى « خضة جزئية خرجت منها الحكومة سليمة » . « وسوف يزداد قوة الحكومة الثورية حتى ضف منذ أن أعطيت السلطة التي عادت إلى منابعها ، روحاً أقوى ولبناً أفضل تطهيراً » . « وسأجيب باربر في نفس الوقت بعنف » بعض الأرستوقراطيين المقتنعين الذين يتحدثون عن التسامح : « فلا تسامح إلا للضلال المغوي . ولكن مناورات الأرستوقراطيين موهقات وضلالاتهم جرائم » . في الواقع تفكك الجهاز الحكومي للسنة الثانية في بضعة أسابيع بعد أن فقد ملامحه الأساسية : الاستقرار والتركيز والقوة الفاعلة بمصوله من الازهاق .

لقد تحطم الاستقرار الحكومي منذ ٢٦ تمديد من السنة الثانية (٢٩ تمز ١٩٧٤) : فقد أقر المؤتمر الوطني في ذلك اليوم بناء على اقتراح تاليلت أن يصير « من الآن وصاعداً ، تجديد لجان الحكومة بنسبة الربع كل شهر ، والأعضاء الخارجون لا يُعاد انتخابهم إلا بعد فترة شهر . فأبعد برير دي لاكوت دور وجانبون سانت اندريه » ، من لجنة السلامة العامة وعوض عنها باختير رمزي ، بتاليان والدانتوني توديو . وسرعان ما بقي كلانو وحده من اللجنة العظيمة للجنة الثانية . وفي لجنة الأمن العام طرد دلفيد وجاكو ولاهيكوتيربي المعتبرين دوبيسييرين ، لمصلحة رجل أمثل لوجلندر أو ميرلان دي تيوخيل . لقد تم للقضاء على استقرار جهاز للقيادة ، ولو أن بعض أعضاء المؤتمر قد اكتسبوا تأثيراً على الحكومة .

ولم تتمركز المركزية الحكومية بعد قرار ٧ غروكتيدور للسنة الثانية (٢٤ آب ١٩٧٤) . فأفضلية لجنة السلامة العامة قد أمنت حتى ذلك التاريخ وحدة الحكومة . ومنذ الـ ١١ من تمديد هاجها كلامبون الذي كان مسيطراً على لجنة المال وبه ترتبط الخزينة : وهي المؤسسة الوحيدة التي أفلتت خلال السنة الثانية من سيطرة اللجنة الكبرى . فأجابه باربر في الثالث عشر منها بالصدورية المنافية التي يراد تأسيسها على هذا النحو . فتردد المؤتمر الوطني ولكنه تبسّى في النهاية قرار ٧ غروكتيدور للطابق لاقتراحات كلامبون فأصبح

يرجد ، من الآن وصاعداً ، ١٦ لجنة منها ١٢ رئيسية تأمر كل واحدة منها إحدى البعثات التنفيذية . ورأت لجنة السلامة العامة اختصاصاتها تنقلص إلى الحرب والسياسة . بينما تحتفظ لجنة الأمن العام بالشرطة والمراقبة . وراحت لجنة التشريع تتخذ أهمية جديدة وقد شملت اختصاصاتها الإدارة الداخلية والمحاكم . لقد قضي على المركزية الحكومية بعد ان انقسمت السلطة على الأخص بين اللجان الحكومية الثلاثة .

وسارت العودة عن الارهاب جنباً إلى جنب مع القضاء على المركزية بعد أن اختفت القوة الفاعلة مع نوابض الحكومة الثورية الأخرى . وجرى تنفيذ قانون ٢٢ بريريال منذ ١٤ ترميدور (أول آب ١٧٩٤) . فانقطعت الحكمة الثورية عن العمل بعد أن أرسل فوكيه تانفيل إلى الحبس . وأعيد تنظيمها في ٢٣ منه (١٠ آب ١٧٩٤) بناء على تقرير ميلان دي دويه : لقد ساعدت القضية الغرضية (القصدية آنذاك) على اطلاق سراح كل متهم حتى المدفوع بحجة أنه لم يستوح أي قصد معاكس للثورة . وألغيت اللجان الثورية ، التي انفجرت ضدها حملة عنيفة بعد ٩ ترميدور ، واستعُض عنها في ٧ فروكتيدور (٢٤ آب ١٧٩٤) بلجان مراقبة الأحياء في المدن الكبرى والأقضية في المحافظات . واعد في باريس تجميع الـ ٤٨ قسماً في ١٢ حياً : واصبحت لجان المراقبة الجديدة كما كانت اللجان المدنية ، اجهزة حكومية مستقلة عن اجتماعات الأقسام العامة التي تقلصت الى اجتماع كل عشرة - أيام منذ ٤ فروكتيدور (٢١ آب ١٧٩٤) . وفتحت السجون واطلق سراح المشبوهين : بالنسبة لباريس فقط ٥٠٠ ما بين ١٨ إلى ٢٣ ترميدور (٥ - ١٠ آب ١٧٩٤) . لقد كانت نهاية الإرهاب .

٢ - المعتدلون واليعاقبة والثوار الشعبيون (آب تشرين الأول ١٧٩٤)

لقد ثبتت الردة السياسية اقدامها بسرعة رغم جهود الإرهابيين القدامى الذين فضحهم ميه دي لاتوش في هجائية عنيفة منذ ٩ فروكتيدور (٢٦ آب

(١٧٩٤) عنوانها ذنب روبسيير . واستقال بيوفارين ، بارير ، وكولوديربوا من لجنة السلامة العامة وقد هاجهم ليكونتر في ١٢ فروكتيدور (٢٩ آب) لاشتراكهم في الاستبداد . لقد تم عزل جهاز السنة الثانية الحكومي خلال شهر .

لقد فقد الجبل في المؤتمر الوطني كل تأثيره ؛ ولم يعد منه إلا القمة بعد ان تقلصت صفوف قمته تدريجياً بتخاذلات متعددة . وانتصر السهل وهو اكثرية الوسط يدعمه الارهابيون النادمون والجليون المنحلون . وكان كامباسيريس وميرلاندي دويه يحتلان فيه مكاناً مرموقاً . ولم يترك رجال السهل أي شك حول اتجاههم الاجتماعي فهم اخصام الديمقراطية الاجتماعية بمقدار ما هم اخصام الاقتصاد الموجه . وكانوا بانتمائهم إلى البورجوازية يبنون إعادة الأفضلية إليها وإعادة توطيد التسلسل الاجتماعي وإعادة الشعب إلى الخضوع . وعندما اقترح فايو ، أحد اعضاء القمة الجبلية في ٢٧ فروكتيدور (١٣ أيلول ١٧٩٤) طرقاً جديدة لبيع الممتلكات القومية التي قد تساعد « الجمهوريين غير الملاكين أو صغار الملاكين » ردّ عليه لوزو نائب الشارانت الأسفل :

« إنه يستحيل في جمهورية تتألف من ٢٤ مليوناً أن يكون الجميع فلاحين . وأنه يستحيل أن تكون اكثرية الأمة ملاكاً لأنه في هذه الفرضية يضطر كل واحد لحراثة حقله أو كرمه ليعيش فتتقدم التجارة والفنون والصناعة » .

كان الترميدوريون يرفضون المثال الشعبي لأمة من صغار المنتجين المستقلين على أن رجال السهل المتعلقين تعلقاً شديداً بالثورة كانوا ينوون الدفاع عن الجمهورية : وفي ٢٥ برومير من السنة الثالثة (١٥ تشرين الثاني ١٧٩٤) حافظوا على الأحكام المفروضة على المهاجرين وصاغوها في قوانين . وكانت سياستهم تقوم على توحيد سائر وطنيي ٨٩ لقطع الطريق على الثورة المعاكسة واستقرار النظام ولكن كما حدث سنة ١٧٩٣ اقلت القرار من المؤتمر الوطني وفرض عليه من الخارج .

لقد تجاهت ثلاثة اتجاهات سياسية في صراع مثلث خلال الصراعات

السياسية الغامضة في باريس ، من ترميدور من السنة الثانية إلى برومير من السنة الثالثة . فالمعتدلون يريدون قوطيد ازدهار الناس الثرغاء أعسني البورجوازية المريحة على طريقة ١٧٩١ . والهيبرتيون الجدد ، وقد تجمعوا في النادي الانتخابي ، وسيطروا على قسم المتحف ، يمثلون الميول الشعبية المعادية للحكومة الثورية . فكانوا يطالبون بإعادة بلدية باريس المنتخبة ؛ وتطبيق الدستور الديمقراطي لسنة ١٧٩٣ . واستمر اليعاقبة انصاراً لبقاء المركزية الحكومية طيلة الحرب ووسائل قمع السنة الثانية .

لقد سهلت حملة النادي الانتخابي تقدم الردة بتقسيمها القوى الشعبية وعزلها اليعاقبة . فبعد ان اتحد الهيبرتيون. الجدد مع المعتدلين بمبادئهم للإرهاب والروبسييرية ، ساهموا في تسيير تطور سياسفون غيا بعد لتناججه . وبعد أن تنظم للنادي الانتخابي بعد ٩ ترميدور يحركه رجال امثال الهيبرتي القديم لاغري أو الهائج غيرله ، باشر حملة ضد نظام السنة الثانية تسانده جريدة بابوف « حرية الصحافة » . فكتبت في ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول ١٧٩٤) دون رؤية الخلاف الاجتماعي الذي يضمن صراعات سياسية : « يشير العاشر من ترميدور إلى الحد الجديد الذي منه نعمل لتولد من جديد إلى الحرية » . وفي عدد ٥ أول فانديمير من السنة الثالثة (٢٣ أيلول ١٧٩٤) لا يميز بابوف إلا حزبين في فرنسا :

« احدهما لصالح استمرار حكومة روبسيير والآخر لصالح إقامة حكومة مستتدة حصراً الى حقوق الانسان الازلية » .

وإذا لم يرق لتفاق خفي بين بابوف والنادي الانتخابي والمرتين المعتدلين ، كما كتب عن ذلك جورج لونوف ، من المؤكد مع ذلك ، أن عملهم قد ساهم في نجاح هؤلاء الآخرين . وقد اعترف بابوف بذلك في « تريون دي بويل » صحيفة « محكمة الشعب » ٢٨ فريمير (١٨ كانون الأول ١٧٩٤) .

لقد اشتدت المقاومة اليعقوبية في المجتمع الذي أعاد فتحه ليجاندر منذ ١١ ترميدور (٢٩ تموز ١٧٩٤) وقد أخرج منه الارهابيون المتقلون إلى

معبكر آخر ، وم فريرون ، ليكوانتر وتاليان ، بناء على طلب كاريه في ١٧ فروكتيدور (٣ أيلول) .

وطالب اليعاقبة بعودة نظام الارهاب بعد أن ساندتهم صحيفة أودوان الجورنال اوينفرسال وصحيفة شال ولويوا « صديق الشعب » : « القضاء على الارستوقراطيين الذين يتجاسرون على الظهور » .

وفي ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول) اتخذ النادي له منهاجاً بتبنيه مذكرة يعاقبة ديحون : تطبيق قانون المشبوهين ، تصويت جديد حول القرار المتعلق بالقضية القصدية ، طرد النبلاء والكهنة من جميع الوظائف العامة وأخيراً إعادة تقييد حرية الصحافة . وانضم إلى مذكرة يعاقبة ديحون ثمانية أقسام باريسية . وتميز شهر فروكتيدور بانطلاقة يعقوبية حقيقية توجت اليوم الشعبي الخامس من السنة الثانية ، (٢١ أيلول) بنقل رفات مارا إلى البانتيون . وحل لنده المؤتمر الوطني على تبني منهاج وسط في اليوم الشعبي الرابع (٢٠ أيلول) واعدأ الارهابيين القدامى بالحماية ولكنه رفض توسيع القمع الثوروي ، وشجب الذين يحملون « بنقل الثروات » وعرض إعادة حرية العمل للتجارة . فانتقدت هذا التقرير بشدة أكثرية يعقوبية في عشرة أقسام باريسية في ١٠ فانديمير من السنة الثالثة (أول تشرين الأول ١٧٩٤) . وهذا الاضطراب في الأقسام من وحي اليعاقبة ، أفلق أكثرية المؤتمر الوطني فانسأقت إلى الردة . فقضت الحركتان اللتان تتطلبان العضد الشعبي ، بتناقضها : فعالف النصر المعتدلين .

لقد ألب هجوم المعتدلين ، في تحالف متجانس ، جميع الأعضاء اليمينيين لنظام السنة الثانية وعلى الأخص اليعاقبة وهم : بورجوازيون محافظون ، ملكيون ، دستوريون ، وأنصار النظام القديم المعلنون والحققيون . وكان منهاجهم سلبياً محضاً يعتمد : الثأر من الارهابيين ، اجبار الثوار الشميين على الخضوع ، منع العودة إلى الديمقراطية السياسية والاجتماعية . وكانوا يعتمدون على وسيلتين للعمل : الصحافة وأكثر منها عصابات الشباب المذهب .

لقد انتصرت صحافة الردة الآن ، لتمتعها بمصادر غزيرة من القوة ، بينما الصحافة اليعقوبية محرومة حتى من الدعم الحكومي . وحسب رأي أحدهم لاكريتيل الفتى ، صاحب صحيفة « الجمهورية الفرنسية » ، قد ألف صحافيو اليمين لجنة لكي تبحث خطة جماعية معاكسة للثورة : « المهم إعادة المؤتمر الوطني إلى الوزراء ، بعد سنتين مشؤومتين من الفوضى » . وكان في عدادهم دوسول صاحب « الكورسبونندانس بوليتيك » والاخوان بيرتان « الديبا » ولانفلوا « المساجيه دي سوار » . وعاد فريرون في ٢٥ فروكتيدور (١٧٩٤) إلى صحيفته « أوراقر دي بوبل » (صوت الشعب) بينما أطلق تاليان « صديق المواطن » في أول برومير من السنة الثالثة (٢٢ تشرين الأول) . وهاجمت اليعاقبة هجائيات متعددة : فضيحة اليعاقبة في نهاية فروكتيدور ، اليعاقبة خارج القانون في فاندميز . وكان السلاح المعتاد ، السباب والفضيحة والشتيمة والإشاعة ضد مصاصي الدماء ، الفوضويين ، والمحتكرين . وامتاز المظهر الاجتماعي لهذه الحملات الصحفية بالهجوم على كامبون « جلد أصحاب الدخل » و « روبسيير الملكيات » أو على لنده ، الذي وُضع في السنة الثانية على رأس إدارة الاقتصاد : فالناس الشرفاء أعني وجهاء المال لم يكن في مقدورهم أن ينفروا لهم .

وشكلت عصائب الشباب منذ نهاية فروكتيدور وسيلة العمل الأساسية للردة . وقد نظمها الارهابيون الخارجون على معسكرهم أمثال فريرون (كانوا يسمونهم شباب فريرون المذهب) وتاليان وميرلان دي تيونفيل . وتتغذى هذه العصائب من أوساط الشباب البورجوازي ورجال القانون ومستخدمي البنوك ، وخدم الحوانيت ، يدعمهم المتمردون والمبعدون والهاربون من الجيش . لقد كتب أحدهم وهو دوفال « مذكرات تيرميدورية » :

« كنا كلنا أو تقريباً كلنا متطوعين متمردين . ويُخيل إليّ أننا كنا نخدم القضية العامة في شوارع باريس بفائدة أكبر مما في جيش السامبر اي موز » . وكان الشباب يُسرفون من ضفائهم ومن قبة ملابسهم المربعة . وكانوا

يتجمعون مسلحين بالحرارات على صراخ : فليستقطب اليعاقبة ليميش المؤتمر الوطني أو على نشيد « يقظة الشعب » الذي كانت لازمته : « لن يفلتوا منا » . وأثار الشباب الذين كان اعداؤهم يدعونهم « المعطرون » ، المناوشات الأولى في نهاية فروكسيدور في قصر المساواة حيث كان مقهى الشارتر يؤلف معسكرهم العام بمهاجرتهم اليعاقبة أو الرجال المعتبرين كذلك . وسرعان ما سيطر الشباب المذهب على ناصية الشارع بالتآمر مع لجنة الأمن العام ولجان الرقابة المطهرة . وكان ضغط الردة البواباوية على المؤتمر الوطني شديد الضرر بمقدار ما كان نفسه مدافعا عن التمثيل القومي . فسرعان ما ضغط على الأكثرية المترددة في الجمعية وجرحها إلى أبعد مما كانت تريد .

٣ - إبعاد اليعاقبة والثوار الشعبيين (تشرين الأول ١٧٩٤ - آذار ١٧٩٥)

ان تحول برومير للسنة الثالثة اتخذ أهمية رئيسية في التطور السياسي للعبقة الترميدورية : فقد انحلت جمعية اليعاقبة وقطع النادي الانتخابي جلساته وسقطت الأقسام الباريسية تحت سلطة الردة .

ويقوم. تعليل نهاية اليعاقبة في قسم كبير منه على نقص المساندة الشعبية في الاسابيع الأخيرة لوجودهم . لقد كتب لوفاسور في مذكراته : منذ أن قدم الشعب « استقالته » لم يعد النادي سوى « راقعة عاجزة » . ففي ٢٥ فاندوير من السنة الثالثة (١٦ تشرين الأول ١٧٩٤) شلّ المؤتمر الوطني التنظيم اليعقوبي بمنع ارتباط النوادي فيما بينها والمذكرات الجماعية . وفي برومير كثرت الاحتذالات بينا عنفت هجمات الشباب : وفي ١٩ (٩ تشرين الثاني) نظموا أول مسيرة ضد النادي . وقدمت لهم قضية كاريه بعد يومين من ذلك مناسبة حاسمة . فبعد أن برأت المحكمة الثوروية ١٣٢ من نانت ارسلهم كاريه إلى باريس ، في الشتاء السابق ، تحول الاتهام إلى كاريه نفسه . وفي ٢١ برومير (١١ تشرين الثاني سنة ١٧٩٤) في المؤتمر الوطني خلص روم إلى الاتهام ولكن مع بعض التحفظات . وفي المساء نفسه قاد فريرون

عصائبه الى النادي في شارع هونوري كي يمارس ضغطاً على الجمعية : « هيا نفاجيء الحيوان المفترس في عرينه » . واشتبكوا بالأيدي فأعادت القوة المسلحة النظام الى نصابه . فقررت لجان الحكومة اغلاق النادي وصدق المؤتمر الوطني القرار في اليوم الثاني .

ولم تتأخر نهاية النادي الانتخابي . فقد ألبس لمدة من الزمن كلى المملوذة الشعبية بعد اغلاق نادي اليعاقبة : واسكت تقدم الردة البورجوازية شهوة العدا لليعاقبة لدى معلوضي اليسار . ولما أبعد النادي الانتخابي عن قاعة اجتماعه في قسم المتحف زال في الأيام الأولى من فريمير من السنة الثالثة (نهاية تشرين الثاني ١٧٩٤) . وسهلت سيطرة المعتدلين على الأقسام الباريسية بزوال هذين المركزين للمقاومة الشعبية الذين تشكلها جمعية اليعاقبة والنادي الانتخابي . ومنذ نهاية قاتدمير تقلقل الشباب المذهب الى جمعيات الأقسام : واصبح احد رؤسالة جوليان احد قادة قسم التويلوي . وتم الاستيلاء تدريجياً على الأقسام اليعاقبية . ويبدو أن قسم « للفؤوس » قسم روبسيير القديم ، قد قاوم حتى ١٠ فريمير (٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٤) . وبعد أن تم عزل مناضلي الأقسام لم تبقى أية قوة شعبية قادرة على مقاومة البورجوازية المعتدلة وعلى الوقوف في وجه الردة . وبعد المؤسسات هاجمت الردة الرجال . لقد لاحت تبشير الارهاب الابيض .

لقد كثر أعداء الارهاب والمطالبون بإلغاء الثورة الشعبية خلال شتاء ١٧٩٤ - ١٧٩٥ من فريمير الى فانتوز كشكل مطهر للارهاب الابيض . ولم يعد الأمر يعني تطهيراً بحصر المعنى ، كما كانت الحال صباح ٩ ترميدور ، لأن الأنظر الاوهابية قد أنزلت عن مراكزها ؛ لقد ساد عنصر اللأثر . فبعد أن اتجه القمع باءىء الأمر الى الاوهابيين الكبار ، اتسع وشمل مجموع جهناز الأقسام القديم . ولما منحى اجتماعياً وهو يضرب ، في اشخاص المناضلين القدامى ، نظام القيم الجمهورية بأكمله . فبعد ابعاد اليعاقبة طالب بابوف في « محكمة الشعب » ، عدد ٢٨ فريمير من السنة الثالثة (١٨ كانون الأول ١٧٩٤)

بإبعاد الثوار الشعبيين وكل امتيازاتهم .

لقد ثبت التيار العاكس للإرهاب أقدامه بمحاكمة كاريه ، المُحال أمام المحاكمة الثورية في ٣ فريير (٢٣ تشرين الثاني ١٧٩٤) ، وأعدم بالمقصلة في ٢٦ منه (١٦ كانون الأول) . وقد رفض كل مسؤولية في غرقى نانت ، ولكنه تحمّل مسؤولية الإعدام بالرصاص مستنداً على القرار ضد المتمردين الذين يؤخذون والسلاح في يدهم . وأعيد إلى المؤتمر الوطني ، بناء على تقرير ميرلان دي دويه ، الـ ٧٥ جيرونديا الذين احتجوا على أيام ٣١ أيار - ٢ حزيران ١٧٩٣ . وهم الذين أنقذهم روبسيير من الإعدام في ١٨ فريير (٨ كانون الأول ١٧٩٤) مع بعض المُقاتلين أو المبعدين : مجملهم ٧٨ عضواً في المؤتمر الوطني ، معتدون أمثال دونو ، ومرقدون أمثال لانجوينه وحق مبالون إلى الملكية أمثال سالادان . فتقوى بهم اليمين . وعندما كثرت الهجمات على أعضاء اللجان القدامى رُضخ المؤتمر الوطني في ٧ نيفوز (٢٧ كانون الأول) . وأنشأ بعثة لفحص قضية بارير ، بيو فارين ، كوللو دىربوا وفاديه . وعبثاً عرض كومباسيريس هدنة . ولما طال أمد القضية اشتد ضغط عصائب الشباب المذهب بغية تحطيم مقاومة أعضاء المؤتمر المعتدلين .

وكانت لإزالة الثورة الشعبية تسير على قدم المساواة في الأقسام الباريسية . فنشأت بعثات على الأقل في ٣٧ من ٤٨ قسماً لفحص سلوك الجهاز القديم في كل قسم : فوجّه الاتهام إلى ٢٠٠ مناضل قديم في ١١ قسماً من بينهم ١٥٢ مبعوثاً ثورياً حرّموا من حقوقهم السياسية وتعرضوا « للإمتحان العام » كفتة اجتماعية حقيقية من المنبوذين . وكانت الحكومة تتغاضى عن العمل عندما لا تشجع الحركة ، كما حدث لقانون ١٣ فريير (٣ كانون الأول ١٧٩٤) الذي فرض استرجاع حصيلة المداخل الخارقة للمادة للسنة الثانية (قروض إجبارية ، اكتسابت اختيارية) وتميّز المظهر الاجتماعي لإزالة الثورة الشعبية بالحقد الذي أطلقه المرتدون في الأقسام : لقد جرح النظام الاقتصادي والاجتماعي للسنة الثانية ، البورجوازية وآلمها . وقصد بشكل خاص مراقبو الاحتكارات

القدامى: مصادرات، قروض مفروضة ، الإستيلاء على البضائع المحتكرة : كل هذه جرائم بحق الملكية . فرجال الدم الموصوفون « بأصحاب المساواة » دعوا إلى « اقتسام الممتلكات » . لقد كانت إزالة الثورة الشعبية ، ردة بورجوازية أصيبت خلال السنة الثانية في سلامتها السياسية ، وفي مصالحها وفي امتيازاتها الاجتماعية .

وارتفعت حرارة العداء للإرهاب طيلة الشتاء . وفي ١١ بلوفيز (٣٠ كانون الثاني ١٧٩٥) شكّا قسم التامبل (المعبد) لجنته الثورية القديمة إلى المؤتمر الوطني : « اضربوا هذه النمر » . وفي ١١ فانتوز (أول آذار) قسم مونتريل : « ماذا تنتظرون لتطهروا الأرض من أكلة لحوم البشر ؟ أما يعلن لونهم الأصفر وعيونهم الجوفاء كفاية من مم مرتبوم ؟ ألقوا القبض عليهم ... وسيف القانون يحرمهم من الهواء الذي أوبأوه طويلا » .

المعطرون الآن يطاردون منافسيهم في الشوارع وممرات ما تسميه « المساحيه دي سوار » ، المنتزهات المدنية . فيحاصرون المقاهي المشهورة كيعقوبية . وفجروا حرب المسارح في بلوفيز فاجبروا الممثلين اليعاقبة على تقديم ترضية بإبعاد المارسيليز وطلب « يقظة الشعب ضد الإرهابيين » . ثم بدأت مطاردة تمثيل مآرا . فاحتج الثوار الشعبيون وتعددت الصدامات فرضخت اللجان : وفي ٢١ بلوفيز (٩ شباط) نزعتم تمثيل شهداء الحرية ليبييتيه ومآرا ولوحات دافيد التي تمثل موتها من قاعة اجتماعات المؤتمر الوطني وسط تصفيق الشباب المذهب الذي تجمع جماهير ، جماهير في المقصورات العليا . ورفعت من البانتيون بقايا مآرا وبقايا البطلين الشابين بارا وفيالا اللذين ماتا في سبيل الوطن . وكثرت الدعوة إلى الاجرام . فأعلن روفير وهو يتكلم عن الإرهابيين القدامى في ٤ فانتوز (٢٢ شباط) « إذا لم تعاقبوا هؤلاء الرجال فليس من فرنسي إلا وله ملء الحق في ذبحهم » . وفي اليوم الثاني (٢٣ شباط) أصدر ميرلان دي دويه قراراً بأن على جميع الموظفين المطرودين منذ ١٠ تميدور أن يعودوا إلى أماكن سكنهم قبل ذلك

التاريخ ليبقوا هناك تحت مراقبة البلديات : وكان ذلك في بعض المناطق معناه تعيينهم للمذابح . وفي ١٢ فانتوز (٢ آذار) وقد رضح المؤتمر الوطني أخيراً فقرر أمر توقيف مباشر بحق بارير ، بيوفارين ، كوللو ديربوا وفادييه . لقد أصبحت الجمعية القومية من الآن وصاعداً أسيرة عصائب الشباب المذهب يسافندم المتمردون والهاربون من الجيش الذين كان عددهم في ازدياد والمهاجرون الذين عادوا متحمسين لطلب استعادة ممتلكاتهم المحجوزة .

وكان الإرهاب الأبيض قد بدأ في المحافظات . ففي ليون تميز يوم ١٤ بلوفيز من السنة الثالثة (٢ شباط ١٧٩٥) بأول مذبحمة للارهابيين للقدامى الموقوفين . وبدأ القتل الفردي في سائر أنحاء الجنوب الشرقي منذ نيفوز . ثم تنظمت العصائب : جمعية يسوع ، جوهر أو الشمس ، لمطاردة الإرهابيين واليعاقبة ، وأخيراً كل وطني الـ ٨٩ وعلى الأخص مكتسي الممتلكات القومية . وكان المبعوثون يتفاوضون عن تشكيل هذه العصائب عندما لا يشجعون عليها . مثال ذلك شامبون في مارسيليا أو الجيروندي إيسنار في الفار . وتعددت المذابح ، ففي ليون يُذبح كل يوم بعض اليعاقبة . في نيم ذُبح المساجين في ٥ فانتوز (٢٣ شباط ١٧٩٥) .

ولم يكن في استطاعة اليعاقبة أن يبذلوا أية مقاومة بعد ان حاربتهم الحكومة واتهمهم المثلون . ولم يتدخل المؤتمر الوطني بعد أن أصبح من الآن وصاعداً عاجزاً عن الرد . وبينما كان التضخم النقدي والمجاعة والبرد ينمي لدى الشعب روح التمرد بمضاعفة آلامه كانت خوف المؤتمر الوطني يزداد من ردة هجومية من قبل الثوار الشعبيين الباريسيين فيتساهل بمبائعات الردة المتطرفة ويحرق الإرهاب الأبيض .

٤ - الأغنياء القدامى والجدد ، الرائعات واللامعقولات

لقد رافقت الردة السياسية والاجتماعية ردة مناقبية . لقد تحمض الشعب في السنة الثانية وهو المعتبر خازن الفضائل الجمهورية . وأصبح الآن موضع

احتقار . فحسب رأي جوليان ، أحد قادة الشباب المذهب في مذكراته :
 « أفراد الشعب محترمون لا شك عندما يكرمون حالتهم بفضائل خاصة » .
 إنما لا ينبغي لهم أن يشتغلوا بالقضايا العامة . فبساطتهم أصبحت غشما .
 وأصبح الإنتساب إلى الثورة الشعبية في بريرال سبباً كافياً للتوقيف . فالترف
 الذي تبدد في السنة الثانية أعيد له اعتباره . وتبع الزهد الجمهوري في
 الطبقات المالكة التي كُتبت لمدة من الزمن ، جنون من اللذات لقد كتبت
 صحيفة « الميساجيه دي سوار » لسات حال البورجوازية التي تتلهى ، في
 ٢ فريمير (٢٢ تشرين الثاني ١٧٩٤) : لقد عاد الجمال والبهجة إلى باريس
 بعد أن هربا من الإرهاب ؛ فنساؤنا الجميلات بالشعر المستعار الأشقر معبودات .
 والكونسرتات العامة والخاصة لذينة ..

ورجال الدم من أمثال بيتو وكوللو والمصابة الهلجنة يسمون هذا التحول
 في الرأي : ثورة معاكسة ، والموضة تمنع الآن بذلة الثوار الشعبيين : البنطال ،
 والبلوزو على الأخص الشعر المسطح والقبعة الحمراء . ويمتاز الشباب البورجوازي
 بلباسه الفضفاضة التي ميّزها كامبون في ٨ نيفوز (٢٨ كانون الأول ١٧٩٤) :
 « وكان في السابق يظهر رجال لابسون الخرق يتظاهرون بهندام ولغة
 مضحكين معاً لبيدون كأنهم ثوار شعبيون » .

وجُن جنون الرقص . فحفلاته العامة تقوم في كل مكان حتى الكارم الذي
 شهد مذابح أيلول أو في مقبرة سان سولبيس القديمة . وفي حفلات رقص
 الضحايا لم يكن مقبولا إلا من فقد أحداً من أهله على المقصلة . وكان على كل
 من يظهر فيها أن يلبس على رأسه كطيتوس ، وعنقه مكشوف كأنما قد كشفه
 الجلاد وخيط من حرير أحمر حول العنق . ومنعت غطاطة الند للند .
 وعادت كلمتا مسيو ومدام إلى الظهور وحلا محل مواطن ومواطنة .

وازدهت الحياة العالمية من جديد في الصالونات . وكانت لاكازارو ، مدام
 تاليان منذ ٦ نيفوز (٢٦ كانون الأول ١٧٩٤) وسيدة تيرميدور للمعجبين
 بها وقد أقامت في كوخها في كورلارين ، تعطي المنهاج للرائعات وتطلق

موضة الفسطان اليوناني القصير النصف شفاف . وسرعان ما اشتهرت مدام هاملن ، ومام ريكاميه . فالتمولوت وأصحاب البنوك ، والمتعهدون والمستغلون الذين أوقفهم الارهاب لمدة من الزمن عادوا يحتلون المركز الأول ، بينما النبلاء والبورجوازيون الكبار والمهاجرون بعد ان عادوا، راحوا يواصلون التقليد العالمي في النظام القديم . وهكذا بدأت تتشكل البورجوازية الجديدة بانصهار الطبقات القديمة القائدة وأناس قد استغنوا بالمجازفات على النقد الورقي، والممتلكات العامة وتقديم مواد الحرب . انه عالم شديد الاختلاط فيه تلعب الممثلات الشهيرات مثل « لاکونتسا » دوراً كبيراً . وكثيرون من المؤتمر الوطني المحازوا أو اشقوا بعد ان تعبوا من الفضيلة . فقد كتب تيبودو في مذكراته : « وهكذا أحسنّ الحزب الجمهوري بكثير من الفساد حتى أن البعض قاموا بتنازلات وآخرون باعوا أنفسهم نهائياً للملكية » .

وعرض الترف نفسه بكل وقاحة وكانت مبالغات الرائعات واللامعقولات، أعني أقلية غنية وعاطلة عن العمل ، تصطدم بمجموع الشعب المتعلق بالعادات التقليدية وتثير شكوك أقلية سياسية استمرت أمينة للفئال الجمهوري . وما زال التناقض بين شقاء الجماهير المرعب وغنى أقلية مثير للشكوك ، يدل على المظهر الاجتماعي للردة . وتفاقم التناقض بينما راح القرف يزداد بازدياد خطورة المجاعة وبمقدار ما كان الشتاء يتقدم .

٥ - الردة الدينية والهدنة مع الفاندين

لقد ساهمت الردة الدينية بدورها في تقدم الثورة المعاكسة . لقد قام الفصل بين الكنيسة والدولة عملياً ، بقرار اليوم الشعبي الثاني من السنة الثانية (١٨ أيلول ١٧٩٤) : فلأسباب اقتصادية عمل كالمبون على حذف ميزانية الكنيسة الموالية ، وبذلك ألغى ضمناً الدستور المدني للكليروس وتعلمنت الدولة بالكلية . ومع ذلك استمرت الاجراءات ضد الكهنة المخالفين سارية المفعول والكنائس مغلقة . ولكن بمقدار ما كانت الردة تقوى بمقدار ذلك

أسف كثير من الفرنسيين للاحتفالات الدينية القديمة وتوصل المؤمنين من جراء ذلك إلى المطالبة بفتح الكنائس . ولم يعد في مقدور العبادة المدنية الفكرية وقد تعرت الآن من كل صفة وطنية وديموقراطية ، ان تشير عواطف الثوار الشعبيين .

واعاد الكهنة الدستوريون إلى الكنائس رونقها شيئاً فشيئاً : ومثال ذلك في اللوار اي شير ، طالب الأسقف غريغوار بالحرية المطلقة للعبادة في أول نيفوز (٢١ كانون الأول ١٧٩٤) . ومع ذلك فان الكهنة المخالفين للملبيين « خوارنة الحقبة » في الشمال كانوا يحتفلون خلصة بالقداس الأعلى .

ولم تعد حرية العبادة تصادف أي عائق ، طالما انها منحت للمتمردين الفانديين بموجب اتفاقية صلح لا جونية في ٢٩ بلوفيز من السنة الثالثة ، (١٧ شباط ١٧٩٥) وفي ٣ فانتوز (٢١ شباط) بناء على تقرير بواسي دانغلا ، أجاز المؤتمر الوطني العبادة في المباني التي يمكن أن يقدمها الكهنة والمؤمنون . لقد صدق الفصل واحتفظت الكنائس بالعبادة العشرية واستمرت العبادة خاصة ؛ ويستطيع جميع الكهنة أن يحتفلوا بها شرط أن يكونوا قد أقسموا على الأقل يمين ١٤ آب ١٧٩٢ للحرية والمساواة وهو القسم الصغير . أما دق الأجراس وارتداء الملابس الكنسية والتقدم العامة فقد استمرت ممنوعة بدقة . وأعيد تنظيم العبادة الدستورية بسرعة بإدارة غريغوار الذي نشر « حوليات الديانة » وأصدر الكهنة الرومانيون الذين أقسموا اليمين الصغير « الحوليات الدينية والسياسية والأدبية » . وطوّر المخالفون أكثر من أي وقت مضى ، العبادة السرية ووقفوا في وجه الدستوريين في عدة صراعات . لقد كتب مالليه دي بان في ١٧ آذار ١٧٩٥ :

« ان المؤتمر الوطني باعادة خلقه الكاثوليك ، يعيد خلق الملكيين ... وليس من كاهن الا ويجعل من تعلقه بهذا النظام حادثة ضمنية لحرافه » . واستمر استياء الكاثوليك . وكان المؤتمر مستعداً لآخر التنازلات في سبيل

إسكاته ، وفي الوقت نفسه كان يعاني معارضة شعبية تضاعفها الأزمة الاقتصادية .
لقد سارت المنح التي أعطيت لثوار الغرب في الخط السيامي نفسه . وفي
٩ تيرميدور كان شاريت ما يزال مسيطراً على الماريه وسابينو على البوكاج
وستوفله على الموج . ولكن عصاباتهم بعد ان أرهقتها الجيوش المتحركة
تناقصت شيئاً فشيئاً . على ان الفائدة تضاعفت ببريتانيا وبلصوصية ملكي
الغرب (الشوانيري) على أطراف البوكاج . وكان التيرميدوريون بعد ان
اعتزلوا الإرهاب وأعمال القمع ينوون الآن إعادة السلام إلى الغرب بسياسة
المصالحة . وعندما تسلّم هوش قيادتهم أعاد إلى الذاكرة في ٢٩ فروكتيدور
(١٥ أيلول ١٧٩٤) ان الارهاب قد انتهى . فأطلق سراح المسجونين
وعقدت هدنة مع المتمردين . وفي ١٢ فريبر من السنة الثالثة (٢ كلون
الأول ١٧٩٤) امتدت الهدنة إلى المتمردين الذين يستسلمون خلال شهر . وفي
كلون الثاني ١٧٩٥ بدأت مفاوضات مع الزعماء الملكيين . وفرض المتمرّدون
شروطهم بعد أن تشجعوا واستمروا في متابعة أعمال القتل والنهب . (فقد
كتب الممثل بورسول في ٤ بلوفيز) - (٢٣ كلون الثاني ١٧٩٥) - ا نحن
نقوم بحرب الخراف ضد النمر ، .

ان صلح لاجونيه قرب نانت ، الذي جرى التفاوض حوله على الأخص مع
شاريت ، ووقع في ٢٩ بلوفيز (١٧ شباط ١٧٩٥) ، منح الهدنة للمتمردين
وأعاد إليهم ممتلكاتهم أو تعويضاً عنها في حال بيعها حق ولو سُجّلوا على
قوائم المهاجرين . وأعطى الفانديين من الخدمة العسكرية مع ترك أسلحتهم
لهم . وأخيراً مُنحت حرية العبادة حق للرافضين . ونص صلح لابريفالي قرب
رين في أول فلورال (٢٠ نيسان ١٧٩٥) على الشروط نفسها لصالح ملكي
الغرب (الشوان) .

كان استسلام تيرميدور دون نتيجة والسلام وهماً . فقد حصل الفانديون
وملكيو الغرب على متسع من الوقت للاستعداد للعودة إلى المعركة . وانتشر

١ - إقرأ في منشورات حريدات : الشوان أو الناعقون لبلاذك . الناشر

تبار ملكيي الغرب بسرعة في محافظات جديدة . ولم يكن في استطاعة التيرميدوريين لمجزم أن يقوموا بأي عمل : فالعودة إلى الحركة الشعبية التي أرمقتها الأزمة الاقتصادية تستلزم تحالف جميع أصحاب الردة .

ثانياً — الأزمة الاقتصادية والكارثة النقدية

كان اعتزال الاقتصاد الموجه مسجلاً على خط سياسة الردة التيرميدورية . فالمؤتمر الوطني لم يقبل في السابق الحد الأقصى الا بمعد أن أجبره الضغط الشعبي . والبورجوازية في كل قطاعاتها كانت تعتبره متعارضاً مع مصالحها ، وتفكك الحكومة الثورية ونهاية الإرهاب جرّاً معها بالضرورة تراخياً في الاقتصاد الموجه . ثم أزالته طالما ان القوة الرادعة لم تعد قادرة على فرضه على المنتجين والتجار ، أنصار الربح الحرّ والاقتصاد الليبرالي . غير ان إلقاء القسر الاقتصادي كان مقدراً له أن يحمل معه انهيار النقد الورقي وانطلاق التضخم المالي عامل البؤس الشعبي . وعلى هذا النحو ما زالت الصفة الاجتماعية للردة التيرميدورية واضحة .

١ - العودة الى الحرفة الاقتصادية (آب - كانون الأول ١٧٩٤)

لم يكن الحد الأقصى للمواد الغذائية ذات الضرورة الأولى ساري المفعول بشدة . وقد أعلن في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ فيما يختص بالتجهيز المدني إلا بالنسبة للحبوب . أما فيما يخص المواد الغذائية الأخرى فقد عدلت عنه لجنة السلامة العامة دون أن تسمح مع ذلك بانتهاك حرمة علناً . . فازدادت التجارة السرية . ولكن الأسعار لم ترتفع إلا بشكل خفيف طالما استمر الارهاب . وجاء التاسع من تيرميدور . وفي ٢١ فروكتيدور من السنة الثانية (٧ أيلول ١٧٩٤) مدّد المؤتمر الوطني للسنة الثالثة مفعول الحد الأقصى للحبوب والطحين الصادر في ١١ والحد الأقصى العام الصادر في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ .

ولكن ارتفاع الأسعار تقلقهم بعد أن أهمل الإرهاب واتسعت السوق السرية كثيراً وأصبحت المملكات حرة بالتصدير . ويؤكد تقرير للبوليس منذ ٢٠ فاندبير من السنة الثالثة (١١ تشرين الأول ١٧٩٤) : « لم يعد أحد في الأسواق يعتمد الحد الأقصى . فكل شيء يباع فيها بالتراضي » .

وقلت فظلم المصادرات في الأقصى الذي اعتمده قرار ١١ أيلول ١٧٩٣ لتجيز الأسواق بالحبوب . وكان الفلاحون الذين لم يعد خوف اعتبارهم مشوهين يوقفهم ، يسلمون حبوبهم مرغين وبدأوا بيعها سراً . وحصل القرويون على بعض التسهيلات بقرار ١٩ برومير (٩ تشرين الثاني ١٧٩٤) بعد أن وجدوا لهم مدافعين في المؤتمر الوطني: فعلى الأخص لم تعد المصادرات التي لم تقدم ، تؤدي إلى الاستيلاء على العرض المحجوز ، وتفاقت المقاومة الفردية بمقدار ما تزايدت صعوبة تموين المدن . وكان من المستحيل فرض تنفيذ المصادرات . والتقى بنظام التسعير بعد أن تفككت الحكومة الثورية وعُدل عن الإرهاب .

ولم يُشر تأميم قطاع مهم من الاقتصاد (صناعات الحرب ، النقل الداخلي ، التجارة الخارجية) صعوبات أقل . ولم يكن فاعلاً إلا في الحد الأقصى العام . واستمر هذا النظام معمولاً به بعد ترميدور بإدارة لند العليا دائماً بعد أن خرج من لجنة السلامة العامة في ١٥ فاندبير (٦ تشرين الأول ١٧٩٤) وعيّن رئيساً للجنة التجارة والزراعة والفنون .

لقد أثار تأميم صناعات الحرب معارضة متعددة وقوية . فالعمال والصناعيون تحمّلوا على مضض مراقبة الدولة وتعرفة الحد الأقصى وأكثر من ذلك أن يروا المصانع القومية تنقرع منهم العمل . ولما وافقت لجنة السلامة العامة على أول منحة لهم أعادت بعض المصانع إلى القطاع الخاص : من ذلك معمل الصب في تولوز ، في فركتيدور ، ومعمل موبيج في فريمير . وجزأت على الأخص تصريحيماً معمل الأسلحة الكبير في باريس وحولته إلى ورشة تصليح . ثم وزعت عماله الذين كانت تحشى معارضتهم السياسية على مصانع

المحافظات . وفي بلوفيز لم يبق إلا حوالي ألف عامل يُدفع لهم بالقطعة .
لقد أضر تأميم التجارة الخارجية بمصالح أصحاب السفن والتجار والمالين الذين
كانت التجارة البحرية الكبيرة والمضاربات في النقد تؤلف لهم مصدراً رئيسياً
للأرباح . ووافق لنده في تقريره عن وضع الجمهورية في اليوم الثوروي الشعبي
الرابع من السنة الثانية (٢٠ أيلول ١٧٩٤) انه من الضرورة إنعاش التجارة
الخارجية . كان المحصول رديئاً والقحط يلوح نذيره للربيع . وكانت لجنة
السلامة العامة مهتمة بالحصول على الحبوب فسمحت للتجار والمهاجرين بالإستيراد
بحرية . لقد تغفل المؤتمر الوطني في دروب التنازلات : في ٢٦ فاندوير (١٧
تشرين الأول) أجاز قرار للصناعيين أن يستوردوا بحرية المواد الضرورية
لمصانعهم . وفي ٦ فريمير (٢٦ تشرين الثاني) أصبح استيراد البضائع غير
المنوعة حراً . غير انه لم يكن ممكناً أن تتفق حرية الاستيراد مع تطبيق
الحد الأقصى ، وأكثر من ذلك أن قرار ٢٥ برومير (١٥ تشرين الثاني) كان
يحيي التجارة الحرة مع المهاجرين في المرافئ الفرنسية .

وعمّ الهجوم على الاقتصاد الموجه والحد الأقصى حوالي آخر الخريف .
وفي ١٤ برومير من السنة الثالثة (٤ تشرين الثاني ١٧٩٤) طلب المؤتمر
الوطني تقريراً عن « محاذير الحد الأقصى » . وتركز الهجوم خاصة على تطوّر
إدارة بيروقراطية الاقتصاد القومي وأخطائها وهي التي لم تكن لتتوصل في
غياب كل تنظيم احصائي ، الى الحصول على مفهوم دقيق عن المصادر
والحاجات . وجاء الهجوم شديداً جداً لأن هذه المكاتب كانت تعجّ بأنصار
نظام السنة الثانية . وكان المقصود عبر المكاتب نظام الاقتصاد الموجه نفسه
وعلى الأخص مراقبة ما يقدم للجيش : فأصحاب الأموال كانوا ينوون العودة
إلى الأنظمة القديمة وفرض خدمات التمهدين والشركات المالية على الدولة من
جديد لأن في ذلك مصدر تجارة مثمرة وثروات ضخمة . وانتهت حملة انصار
الحرية الاقتصادية ببلوغ غايتها : ففي ١٩ فريمير (٩ كانون الأول) خُلع

تقرير مقدّم إلى لجنة السلامة العامة التي أقصي عنها لئده سريعاً ، إلى ضرورة إلغاء الحد الأقصى .

وألقى قرار ٤ ينفوز من السنة الثالثة (٢٤ كانون الأول ١٧٩٤) الحد الأقصى والتقنين . وأصبح انتقال الحبوب مطلق الحرية في داخل الجمهورية : واحتفظت بعثة التجارة والتجهيزات ، بحق الثراء بالأسعار الجارية لمصلحة الجيوش . وتسبب إلغاء الحد الأقصى بأزمة مرعبة .

٢ - انهيار النقد الورقي ونتائجه

يؤلف انهيار النقد الورقي النتيجة المباشرة لإلغاء الحد الأقصى . وارتفعت الأسعار بشكل هائل وتطوّرت المضاربة بمواد الضرورة الأولى بشكل خيف . وفقد النقد الورقي كل قيمة فانهار التبادل النقدي . والنقد الورقي الذي ارتفع إلى ٥٠ ٪ من قيمته الاسمية في كانون الأول ١٧٩٣ عاد فهبط إلى ٣١ ٪ في ترميدور من السنة الثانية (تموز ١٧٩٤) . وعدم الأخذ بالحد الأقصى اسقطه إلى ٢٠ ٪ في فريمير من السنة الثالثة (كانون الأول ١٧٩٤) . وفي جرمينال (نيسان ١٧٩٥) كان ٨ ٪ وفي تيرميدور (تموز) ٣ ٪ . وفرض ارتفاع الأسعار على الدولة تضخماً نقدياً كبيراً ، وزاد الطين بلة أن الضرائب كانت سيئة التحصيل أو تدفع بنقود ورقية فاقدة القيمة . وتزايد حجم النقد الورقي بالإصدارات المتلاحقة : لقد بلغ عشرة مليارات في كانون الأول ١٧٩٤ منها ثمانية في التداول . ومن بلوفيز إلى بريرال (كانون الثاني - أيار ١٧٩٥) جرى إصدار سبعة مليارات وارتفع التداول إلى أكثر من ١١ ملياراً . فكان القرويون والتجار يرفضون النقد الورقي ولا يقبلون إلا النقد المعدني . وضاعف رفض النقد الورقي من تدني قيمته . وبينما من تشرين الثاني ١٧٩٤ إلى أيار ١٧٩٥ لم تحصل زيادة في التداول إلا ٤٢٥ ٪ فقد النقد الورقي ٦٨ ٪ من قيمته . فالمئة ليرة ورقاً هبطت من ٢٤ إلى ٧٠٥ ليرة معدنية .

وتنوّع ارتفاع أسعار المواد الغذائية من الضرورة الأولى من محافظة إلى

أخرى . ومع ذلك كان بطريقة عامة أكثر أهمية مما يسمح بافتراضه فقدان قيمة النقد الورقي بالنسبة إلى النقد المعدني . ففي آذار - نيسان ١٧٩٥ كان دليل النقد الورقي ٥٨١ بينما الدليل العام للأسعار قد بلغ ٧٥٨ بالنسبة إلى ١٧٩٠ ، ودليل المواد الغذائية وسعدها ٨١٩ .

وضاعف القحط كذلك النتائج التخريبية الحاصلة من ارتفاع الأسعار . ورغم شيوع المصادرات حتى أول ميسيدور (١٩ حزيران ١٧٩٥) لم يعد القرويون يموتون الأسواق مخافة أن يدفع لهم بأوراق نقدية . وشجعهم على ذلك انه كان مسموحاً البيع مباشرة اما إلى موظفي بعثة تجهيز الجيوش وإما إلى التجار الذين يملكون الملاكين . وحدثت عودة إلى الاجراءات العسرية فأقامت الأقضية حرساً قومياً في القرى حتى تسلم الحبوب الضرورية . غير ان نقص الحبوب جعل ، مع حلول الربيع ، هذه للطرق غير مجدية . وعبثاً حاولت الحكومة اللجوء إلى مشتريات من الخارج . وأجبرها دفاع الخزانة على اللجوء ، باستثناء باريس والجيوش ، إلى رؤوس الأموال الخاصة . وهذا ما زاد في ازدهار البورجوازية التجارية العالية . ولم تبدأ الشحنات بالوصول من الخارج إلا في أيار ١٧٩٥ : ففي الوسط الذي يعاني من النقص دائماً كان الوضع خراباً منذ أول الشتاء وكذلك في أورليان في نهاية منطقة البوس منذ أوائل الربيع . وبينما كان التقنين يتناقص كانت الأسعار في ارتفاع : ففي فيردان تناقصت حصة الليبرة للعالم منذ صيف ١٧٩٤ والثلاثة أرباع لباقي الشعب ، النصف في أوائل ربيع ١٧٩٥ بينما كانت السمر يرتفع ٢٠ فلساً في الليبرة الواحدة . وعاد كثير من البلديات إلى التقنين فخلطت الحبوب وقننت التوزيع ووضعت للخبز سعراً أقل من ثمنه الأصلي : ولم تحسن التوصل إلى تخفيف آلام للطبقات الشعبية التي صعب تحملها لشدة ما تتناقص مع ترف الأغنياء الجدد .

وكانت النتائج الاجتماعية لانهار النقد الورقي تتنوع عملياً حسب الفئات . فبينما كانت الطبقات الشعبية تسدر في اليأس (كان شتاء السنة الثالثة شديد

القسوة فزاد من شقاء الناس المعراء) وبينما كانت بورجوازية النظام القديم تميش من دخلها، كان الدائنون الذين يقبضون نقداً ورقياً يفلسون، والمدينون والمضاربون يفتنون بسرعة . وكفامرين حقيقيين رفعهم التضخم المالي والمتاجرة بالملكات القومية وتمهيدات الجيوش إلى صفوف المجتمع الأولى ، فحقنوا البورجوازية القديمة بدم جديد . ومن صفوفهم خرج كثير من رجال أعمال أصبحوا رواد الانتاج الرأسمالي في عهد الادارة والعهد النابوليوني . لقد كان التضخم المالي يكل الثورة الاجتماعية .

وفي باريس بفعل التأثير المزدوج من نقص المواد الغذائية والشك في قيمة النقد الورقي عرفت أسعار المواد التموينية والمحروقات ارتفاعاً مذهلاً . فليبره لحم البقر المسعرة في « الحال » بـ ٣٤ فلساً في ٦ نيفوز (٢٦ كانون الأول ١٧٩٤) بلغت ٧ ليرات و ١٠ صولات في ١٢ جرمينال (أول نيسان ١٧٩٥) . ومن ٥٩٠ في كانون الثاني ١٧٩٥ على أساس ١٠٠ لسنة ١٧٩٠ ارتفع الدليل الباريسي لسعر المعيشة إلى ٧٢٠ في آذار و ٩٠٠ في نيسان .

وكانت حركة الأجور والمداخيل تعمل على تنويع النتائج الاجتماعية لارتفاع الأسعار . فقلما كانت تضرب بورجوازية التجارة والصناعة ، واغنياء التضخم النقدي الجدد الذين يتمولون من السوق الحرة . ولكن جماهير الشعب الباريسي كانت تشهد قوتها الشرائية تتناقص لدى كل ارتفاع في الأسعار وهي : المأجورون والمستخدمون الحرفيون والحائوتيون وأصحاب الدخل المحدود . واتسعت البطالة اتساعاً هائلاً نتيجة نقص المواد الأولية ونتيجة اغلاق معامل الأسلحة التي تدنى عدد عمالها من ٥٤٠٠ إلى ١١٤٦ . فانقضّ اليأس على الأوساط الشعبية التي كان الموت يحصدتها بالعشرات . وضاعف البرد كذلك نتائج سوء التغذية المرعبة . فقد عرف شتاء السنة الثالثة طقساً من أسوأ واخفض حرارة في القرن الثامن عشر : - ١٠° في أوائل ١٧٩٥ - ١٥° في ٢٣ كانون الثاني . وارتفعت نسبة الوفيات . وفي نهاية الشتاء تناقصت

بقسوة تعيينات الخبز واللحم التي كانت تقدمها وكالة التموين وتؤلف أساس التغذية الشعبية . وتناقص بالتدريج احتياطي الحبوب لتموين باريس بسبب نقص المروض المبرمة وعجز النقل . وفي ٢٥ فانتوز (١٥ آذار) خفض تعيين الخبز « الغذاء الوحيد للفقراء » إلى ليبره ما عدا العمال اليدويين فقد تلقوا ليبره ونصف . لذلك لم يستطع الخبازون أن يعطوا خبزاً لجميع بطاقات التموين في كثير من الأقسام مثل قسم حديقة النباتات . وفي قسم غريفييه في ٧ جرمينال (٢٧ آذار) كان التعيين نصف ليبره وفي قسم الفيديليته في ١٠ منه (٣٠ آذار) كان ربع ليبره .

وفي أيام جرمينال الأولى من السنة الثالثة انقلب اليأس الشعبي إلى غضب ثم إلى تمرد . وفي ٢٩ فانتوز (١٠ آذار) كتبت لجنة السلامة العامة : « قد تتحمل نقص الخبز يوماً آخر ولكننا لن نستطيع أن نتحكم بالنتائج » . وعبثاً ضاعفت الإجراءات الظرفية : فأمرت في ٧ جرمينال (٢٧ آذار) بتوزيع ٦ أوقيات رزاً لكل نصف ليبره من الخبز . ولكن ربوات البيوت لم يستطعن طبخه لفقد المحروقات . وعاد الثوار الشعبيون إلى الحركة بعد أن عضهم الجوع . ومنذ ٨ نيفوز (٢٨ كانون الأول ١٧٩٤) كان تقرير من البوليس يشير إلى تصاعد الغضب الشعبي البطيء : « إن الطبقة الفقيرة تثير قلق الناس الشرفاء الذين يخشون مغبة هذا الغلاء المفرط » . ومنذ نهاية فانتوز بدا الصراع أمراً لا مفر منه . واستعدت اللجان نفسها له بمضاعفة توقيف المعاقبة والثوار الشعبيين وتسليح المواطنين الطيبين ومنح كل حرية للشباب المذهب . كانت الردة البورجوازية كلها توحّد قواها في وجه الحركة الشعبية التي أطلقها القحط من جديد .

ثالثاً — الانتفاضات الشعبية الأخيرة

(جرمينال وبريرال السنة الثالثة)

بينما كان النقد الورقي ينهار والأزمة الاقتصادية تدفع بالجمهير الشعبية إلى اليأس ، خلال شتاء السنة الثالثة ، كان تياران يقفان في المواجهة : تقدم الردة وتوطيد نظام الناس الشرفاء من جهة ، ومن جهة أخرى المحاولات الأولى لأعضاء (زمرة) حركة الجوع التي بدأت تعلن عن نفسها انجماً وأهدافاً سياسية .

١ - تصاعد المعارضة الشعبية الباريسية (شتاء ١٧٩٤ - ١٧٩٥)

لقد استندت المعارضة الشعبية على تنظيمات القاعدة التي أفلتت من القمع التيرميدوري . فجمعية المدافعين عن حقوق الانسان يساندها اليعاقبة الذين انتسبوا إليها بعد اغلاق نادهم ، شكلت قلب معارضة شعبية قوية في حي سانت انطوان وعلى الأخص في قسمي مونتيريل وكانزفان . وفي قسم غرافيليه كانت جمعية أصدقاء الحرية والإنسانية المؤلفة « تقريباً من العمال والرجال القليلي الثقافة فقط » حسب رأي أحد المنافسين ، تؤمن للحزب الوطني أكثرية الجمعية العامة . وكان الثوار الشعبيون ما زالوا يحافظون على السلطة في أقسام بوندي ، لومبار ، والمتحف . وتوطدت تدريجياً وحدة جميع مناهضي الردة التيرميدورية . وبدأ بابوف في ٢٨ فريمير (١٨ كلون الأول ١٧٩٤) حملة ثانية . وبعد أن ندم على انه كان أول من أرعد ضد « نظام روبسيير » تأكد انه لا يوجد إلا حزبان متجابهان الشعب المذهب والشعب الفقير الوطني الذي دعاه إلى الانتفاضة في عدد ٩ بلوفيز (٢٨ كلون الثاني ١٧٩٥) من صحيفته « محكمة الشعب » : وهذا ما أدى إلى توقيفه . وكان لوبوا هو أيضاً يحرص في صديق الشعب على الحرب الاجتماعية ضد « المليون المذهب » . أما

البعاقبة القدامى المتصلحون مع بايوف منذ أن تراجع عن عداائه للإرهاب فكانوا الآن متفقين معه على المطالبة بتطبيق دستور سنة ١٧٩٣ الديمقراطي الذي تهدده مشاريع إعادة النظر فيه .

وشكل النشاط السري ملجأ للمناضلين الشعبيين عندما لجأت في بلوفيز لجان الحكومة القلقة إلى القمع . فحلت جمعية المدافعين عن حقوق الإنسان في الـ ٢٠ منه (٨ شباط ١٧٩٥) . وأوقف عدد من المعارضين بينهم بايوف بينما كان الناس للشرفاء يستولون على الأقسام المعتبرة شعبية حتى ذلك التاريخ ، وعلى الأخص قسم المتحف . وعاد مناضلو الأقسام القدامى إلى التجمع في السر . وكثر اقتضاح الاجتماعات السرية للتآمر في فانتوز . وفي نهاية هذا الشهر سهل نظام سري لجمع الاشتراكات ، على الوطنيين ، إدارة حملة علاقات وكراريس غفل من التوقيع ذات طابع ثوروي : وفي ٢٢ فانتوز (١٢ آذار) علّق بكثرة في الأحياء نداء :

أيها الشعب : استيقظ لقد آن الأوان ! وفي ٣ جرمينال (٢٣ آذار) علّق النفيّر القومي . وفي ٥ منه (٢٥ آذار) صيحه إلى المؤتمر الوطني وإلى الشعب . وحل تقاقم خطورة القحط الاضطراب الشعبي إلى ذروته وزاد من شدة ذلك توقّيته مع أزمة سياسية في قلب المؤتمر .

٢ - أيام جرمينال من السنة الثالثة (نيسان ١٧٩٥)

لقد ألفت الأزمة السياسية ، في أوائل جرمينال الخلاف بين أكتريّة المؤتمر الوطني التيرميدورية والقمة ، أقلّيته الجبلية التي اشتد ساعدها في وقت من الأوقات من جراء تقدم الردة . وتبلورت المعارضة المنيدة في نقطتين . كان دستور ١٧٩٣ الذي قدمه فريرون « كنتاج بعض القتلة » والذي كانت الأكتريّة التيرميدورية تتوي جمعه من القوانين المضوية ، تعتبره للقمة في المؤتمر الوطني على العكس ، خشبة خلاص وضمانة للشعب للفرنسي . وفي ٢ جرمينال (٢٢ آذار) من جهة أخرى بدأ المناقشة لإحالة الأربعة على

الالتهام : باربر ، بيو فارين ، كوللو ديربوا ، وفاديه . وهي مناقشة صاخبة ألهمت الرأي الشعبي بينما كان الرأي البورجوازي يفقد صبره . وحسم المؤتمر الوطني المناقشة بقرارين : ففي ٩ جرمينال (٢٩ آذار) بعد ان رفض كل فكرة للعفو العام قرر العودة إلى سماع الاربعية . وفي ١٢ منه (أول نيسان) عين لجنة مكلفة بإعداد القوانين العضوية .

وكان استنفار الجماهير الشعبية في ذلك التاريخ قد تم فعلاً . فالتجمعات على أبواب الحبازين أصبحت صاخبة منذ نهاية فانتوز (منتصف آذار) . وفي ٢٧ فانتوز (١٧ آذار) انطلق تجمع من حيي سان مارسو وسان جاك إلى المؤتمر الوطني : « الحزب ينقصنا » ونحن في عشية الندم على جميع التضحيات التي قدمناها في سبيل الثورة . وفي أول جرمينال (٢١ آذار) ظهر ثلاثة أقسام حي سانت انطوان ، بدورهم أمام المؤتمر الوطني مطالبين بوضع دستور ١٧٩٣ موضع التنفيذ ، وبإجراءات ضد القحط ، متهمين أعداء الشعب ، « عبيد الفنى » . وتعددت الاشتباكات بين الثوار الشعبيين المرهقين وجماعات الشباب المذهب . وفي هذه الأثناء كانت الحكومة تتابع استعداداتها لمقاومة الانتفاضة المنتظرة . وفي أول جرمينال (٢١ آذار) طلب سويس التصويت على قانون قمع كبير : فهو ينص على عقوبة الموت بحق كل الذين يزحفون إلى المؤتمر الوطني بحركة مدبرة أو بأوامر لإثارة الشعب . وفي الثاني منه (٢٢ آذار) وزعت اللجان على المواطنين الموثوقين مئة بندقية لكل قسم .. وازدادت خطورة الاضطرابات في ٧ جرمينال (٢٧ آذار) في قسم غريفيليه واستمرت يومين . وفي ١٠ منه (٣٠ آذار) أضحت اجتماعات الأقسام عاصفة . وانتصر الثوار الشعبيون في عشرة أقسام . وفي اليوم الثاني ظهر قسم كاتزفان من جديد أمام حاجز المؤتمر وقدم برثاجاً شعبياً حقيقياً : فبعد أن ندد بنتائج ٩ تيرميدور وإلقاء الحد الأقصى ، طالب ببلدية باريسية منتخبة وإعادة افتتاح الجمعيات الشعبية ، ووضع الدستور

موضع التنفيذ « نحن على أقدامنا لنعضد الجمهورية والحرية » . تلك كانت إشارة الانتفاضة الشعبية .

ان يوم ١٢ جرمينال من السنة الثالثة (أول نيسان ١٧٩٥) يدل على درجة الفوضى التي بلغتها الحركة الشعبية المحرومة من أطرها ، ضحايا القمع . لقد كانت مظاهرة أكثر منها انتفاضة . كانت تجمعاً فوضوياً لجمهور أعزل اكتفى بالتعبير عن آمانياته بعد ان احتل المؤتمر الوطني : المؤتمر الوطني لسنة ١٧٩٣ واجراءات ضد القحط . وفرق حرس الأحياء الفنية القومي ، المتظاهرين دون جهد .

لقد فشل اليوم لعدم وجود عمل محدد وزعماء . فالساعات التي أصبح فيها الثوار الشعبيون أسباده المؤتمر الوطني ضاعت في الصخب ، والخطابات التافهة . واستمر الاضطراب في اليوم الثاني ١٣ جرمينال (٢ نيسان) وعلى الأخص في حي سانت انطوان في قسم كانزفان . ولما قرر المؤتمر الوطني حالة الحصار عاد النظام الى الاستتباب بسرعة .

ولم يتأخر ظهور النتائج السياسية للفشل الشعبي . لقد انتصر اليمين . وعلن أندريه دومون أحد قادته : « ينبغي أن يكون هذا اليوم كاملاً » . وفي ليل ١٢ و ١٣ جرمينال قرر المؤتمر الوطني نفي الأربعة الى غويانا دون محاكمة . واصابت اليسار ايضاً ضربة قاضية من جراء توقيف ثمانية جبليين منهم آمار ودوهم ونقلوا في الحال الى حصن هام ثم من جراء توقيف ثمانية نواب آخرين منهم كامبون بعد ذلك ببضعة أيام . وفي ١٧ فلوريال (٦ أيار) حكم على فوكيه تافيل بالموت مع خمسة عشر محلفاً من المحكمة الثورية القديمة . وكانت القضية الدستورية في هذه الأثناء موضوع الساعة . فدستور ١٧٩٣ لم يكن موضع اتهام حتى ذلك التاريخ : وقد دارت المناقشة حول تعديله بقوانين عضوية فقد اتهمه الآن في ٢٥ فلوريال (١٤ أيار) قسم الجمهورية « الدستور من أعداد عشرة رجال أملاه الخوف وجري قبوله تحت سيطرته » . فتقدم الردة بتحالفه مع تحول القحط إلى مجاعة أعاد إطلاق الحركة الشعبية .

٣ - بريرال من السنة الثالثة (أيار ١٧٩٥)

في الواقع لم يستطع قمع انتفاضة جرمينال واضطهاد مناضلي الأقسام ان يحبطا الحركة الشعبية الباريسية ، ولكنها على العكس ساهما في إثارة روح التمرد . وكان المؤتمر الوطني قد قرر في ٢١ جرمينال (١٠ نيسان ١٧٩٥) نزع السلاح « من رجال معروفين في أقسامهم باشتراكهم في الأعمال الرهيبة التي اقترفت في ظل الاستبداد » : انه قانون مشبوهين حقيقي بحق كل الذين اشتركوا في نظام السنة الثانية . لقد شجع ، في وسط فرنسا ، نزع السلاح من الارهابيين القدامى ، مذابح الارهاب الأبيض وقد بلغ ذروته في فلوريال وبريرال .

لقد أصاب نزع السلاح ، مقتلًا من أفضل مناضلي السنة الثانية في باريس ولو بدا ان عدد الذين نزع أسلحتهم ضئيلاً (حوالي ١٦٠٠ في مجموع الأقسام) لقد كان حسب تعبير أحدهم « فضيحة سياسية ونوعاً من المرض الجسماني » . فحمل السلاح كان يؤلف أحد القيم الأساسية للايديولوجية الشعبية في المساواة؛ ونزع السلاح يفترض ازالة جماعة الرجال الأحرار وضياع الحقوق المدنية . لقد أضعف روح التمرد بين المناضلين الشعبيين .

وفي هذه الأثناء كانت مجاعة فلوريال تدفع بالجهال إلى اليأس . كان التموين يسوء بمقدار ما كان الربيع يتقدم . ففي باريس بعد نفاد المستوكات أضحى التوزيع يوميًا . والتموين اليومي من ربع ليبره وهو أدنى مستوى قبل جرمينال ، أصبح عاديًا . ولسوء تنظيم التوزيع كانت ربات البيوت ينتظرون غالباً دون فائدة على أبواب الجبازين . وعمت الاضطرابات كل أنحاء فرنسا . ففي النورماندي وعلى طول السين كان المشردون الجائعون يهاجمون قوافل المؤن المخصصة للعاصمة . وكان ارتفاع الأسعار مستمراً في هذه الأثناء بينما تسبب انهيار وصول الشحنات وعلى الأخص المحروقات بزيادة البطالة . لقد كان لمجاعة فلوريال - بريرال من السنة الثالثة نتائج من نوع الكوارث

على شعب سيء التغذية منذ اشهر وقد استنزف كل مصادره : انها مجاعة اجتماعية أصابت بشكل رئيسي الطبقات الشعبية بعد ان رفضت الحكومة اقامة تقنين عام . وقد ساعد المال الأغنياء على العيش بفضل السوق الحرة . فكان الرجال والنساء يسقطون في الشوارع صرعى الجوع وازداد عدد الموتى وكثرت حوادث الإنتحار ؛ لقد كتبت صحيفة « الميساجيه دي سوار » المرتدة في ٨ فلوريال (٢٧ نيسان) :

« لا تصادف في الشوارع إلا وجوهاً صفراء أصابها الهزال وارتسم عليها الألم والتعب والجوع والشقاء » .

وانضاف إلى شعور الشفقة في عقلية الملاكين ، الخوف من جماعة تدعو إلى السلب وتهدد الملكية .

لقد امتزج الغضب الشعبي عملياً وبشكل تدريجي باليأس . لقد نافست المجاعة نظام السنة الثانية :

« أيام حكم روبسيير كانت الدم يسيل ولم نفتقد الخبز ، واليوم لا يسيل الدم والخبز مفقود ؛ يجب أن يسيل لنحصل على الخبز » .

انها اقوال اراهابية غالباً ما وردت في تقارير الشرطة . وكانت دستور ١٧٩٣ يشكل أكثر من أي وقت مضى أرض ميعاد . فقد كتب ليفاسور دي لاسارت في مذكراته : « بهذا الوعد بالديموقراطية كانت تتعلق كل آمال الشعب » . وعاد الإضطراب إلى الاقسام في فلوريال . وفي العاشر منه (٢٩ نيسان) اعلن قسم مونتريل أنه في انعقاد دائم ودعا الأقسام الاخرى للاقتداء به للتداول في موضوع التموين . وفي ١١ منه (٣٠ نيسان) انفجرت مظاهرة في قسم بونه دي لا ليبرته (قبة الحرية) . وسرعان ما ظهرت الهجائيات واللافتات النارية . وقلقت الحكومة فحشدت حول باريس قوات مهمة واحترست من ادخالها إلى العاصمة لكي تتحاشى العدوى الشعبية . وبلغ الإضطراب ذروته في اجتماعات الاقسام في ٣٠ فلوريال (١٩ أيار) وفي ذلك المساء أعطى شعار : انتفاضة الشعب للحصول على الخبز واستعادة حقوقه ،

اشارة النهوض الشعبي محدداً له مطالبه : الحزب دستور ١٧٩٣ .

وفي أول بريريال من السنة الثالثة (٢٠ أيار ١٧٩٥) 'قرع النفير منذ الساعة الخامسة صباحاً في حيي سانت انطوان وسان مارسو . وسرعان ما 'قرع النفير العام في كل احياء الشرق. النساء يتجولن في الشوارع وفي المعامل والرجال يحملون السلاح. وحوالي الساعة العاشرة صباحاً مشت النساء قارعات الطبول نحو المؤتمر الوطني . وكان استنفار الحرس الوطني أشد بطئاً. وفي أول بعد الظهر تحركت فيالتي حي سانت انطوان بدورها وانضمت اليها في الطريق فرق الأقسام المختلفة. وفي الوقت نفسه كان جمهور من النساء، يساندن بعض الرجال ، يحاول احتلال قاعة المؤتمر الوطني . وحوالي الساعة الثالثة عندما ظهرت الفرق على الكاروسيل أصبح الاندفاع ممتنع المقاومة ، وجرى تطويق المؤتمر الوطني وذبح النائب فيرو ورفع رأسه على رأس فأس . وانفجر صخب طويل توصل في غمرقه أحد رجال المدفعية دوفال إلى قراءة انتفاضة الشعب وهو برنامج الزحف . ولكن الثائرين لم يفعلوا شيئاً للاستيلاء على لجان الحكومة التي كان لها متسع من الوقت لتعد الهجوم المعاكس بانتظار أن يقتضح النواب الجلبليون . وحوالي الساعة السابعة مساء عادت المناقشات : فصوت دوروا وروم على استمرار الأقسام في حالة الانعقاد، وتحرير الوطنيين المعتقلين ، وصوت سوبراني على إقالة لجنة الأمن العام وإحلال لجنة مؤقتة محلها ، وكانت الساعة الحادية عشرة والنصف مساء . فأطلق إذ ذاك حرس احياء الغرب القومي على قاعة المؤتمر الوطني فاندحر الثائرون وهربوا بسرعة. فصدرت قرارات بتوقيف النواب الأربعة عشر الذين اقتضح امرهم . وفي ٢ بريريال من السنة الثالثة (٢١ أيار ١٧٩٥) اعيد تشكيل الإنتفاضة في حي سانت انطوان بينما كانت الاجتماعات غير الشرعية تنعقد في الاقسام الشعبية . واستولى تجمع على مقر اللجنة المركزية بينما فرق الحي كانت تسير حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر مرة اخرى أيضاً نحو المؤتمر الوطني . وتحاذل رجال السرك . وكما حدث في ٢ حزيران ١٧٩٣ وجه رجال المدفعية الشعبيون

مدافعهم نحو المؤتمر الوطني الساعة السابعة مساء وقد أشعلوا فتيلها . وتخاذل مدفعيو الأقسام المعتدلة بدورهم . ودعا لوجاندر النواب إلى انتظار الموت على مقاعدهم ولكن الثائرين ترددوا بدل أن يقهروا الحرس الترميدوري بينما جاء عشرة من أعضاء المؤتمر الوطني أرسلتهم لجان الحكومة للتفاوض : واستسلم الثائرون للانخداع « بإخوة » كاذبة . وقبل وفد منتدب امام حاجز المؤتمر : وسحب خطيبه في هجمة تهديدية مطالب الشوار الشعبيين : الحزب ودستور ١٧٩٣ ، فقام اليه الرئيس وعانقه . فعادت الفرق الثائرة إلى طريق أقسامها بعد ان افلتت من يدها آخر حظ لها . وقد اعلن احد الثائرين : « لقد فشل انقلابنا . لقد خدعوا الشعب بالخطب ... » .

لقد أعدت الفشل العسكري في حي سانت انطوان منذ ٣ بريرال (٢٢ أيار) . فقد دخل ثلاثة آلاف رجل من الحياالة الى باريس ، وساندتم في اليوم الثاني عدد من الفرق . وكان تحت تصرف الحكومة مع « المواطنين الطيبين » المستنفرين بموجب اذنارات شخصية ، حوالى ٢٠٠٠٠ رجل ومنهم مينو الذي عين قائداً عاماً . وكتبت صحيفة الرجال الأحرار : « تشبه باريس ساحة معركة » . وكان الحي يرقص منهوكة بينما كانت الجيوش الحكومية تطوقه في الليل .

وفي ٤ بريرال صباحاً احتلت عصائب الشباب المذهب الحي ولكنها اضطرت ان تقوم بانسحاب غير مجيد . وكانت فرق الأحياء الثلاثة مستعدة ومدافعها مصوبة إلى المدينة تساندها النساء « المتجمعات في كل الزوايا » بموجب تقرير مخبر بوليس : « الحزب أساس انتفاضتهم اذا تكلمنا مادياً ولكن دستور ١٧٩٣ روحها . إن لهم على العموم سحنة محزنة » . ولم يعد للثائرين أي سند سوى اليأس بدون زعماء وبدون أطر تقريباً . وحوالي الساعة الرابعة بعد الظهر تلقت الجيوش أمراً بالتقدم . ولما أُنذر الحي بالقاء سلاحه استسلم دون حرب . وفي الساعة الثامنة كان كل شيء قد انتهى . وفي الحال تنظّم القمع وتطور في مجالين : مجال القضاء ومجال القسم . فمنذ ٤ بريرال

كانت لجنة الأمن العام تعلن عن امتلاء السجون

لقد قادت القمع القضائي لجنة عسكرية انشأها المؤتمر الوطني في ٤ بريريال. فحاكت ١٤٩ رجلاً. حررت منهم ٧٣ وحُكمت على ٣٦ بالموت و١٨ بالاعتقال و١٢ بالنفي و١ بالسجن المؤبد. وعلى الأخص حكم بالاعدام على ١٨ من ٢٣ دركياً انضموا إلى الثائرين وعلى خمسة من زعماء الثائرين منهم دوفال وديلورم قائد المدفعية في قسم بوبانكور وافراده رجلاً شجاعة وتصميم، و٦ من النواب الجبليين المشتركين مع الشعب في أول بريريال. وهؤلاء الآخرون تذابحوا لدى خروجهم من المحكمة: ديكينوا وغوجون وروم سقطوا صرعى، وبوربوت ودوروا وسوبراني انتهوا إلى المقصلة. انهم شهداء بريريال.

أما القمع في الأقسام فكان أشد أهمية أيضاً بسبب نتائجه الطويلة المدى. ففي ٤ بريريال أصدر المؤتمر الوطني أمره إلى الأقسام الباريسية بنزع السلاح وإيقاف المواطنين السيئين عند الاقتضاء. لقد امتد هذا التطهير الواسع في الأقسام من ٥ إلى ١٣ بريريال وسحب معه حوالي ١٢٠٠ مذكرة توقيف و ١٧٠٠ حادثة نزع سلاح؛ وأساس هؤلاء ثائرو بريريال ومناضلو السنة الثانية الشعبيون حتى ولو كانوا غرباء عن ثورات السنة الثالثة وكذلك إرهابيون ويعاقبة قدماء. وكانت النتيجة النفسية والاجتماعية ضخمة جداً فحبس الرجال الطويل يعني لكثير من الميل الادقاع التام. وهكذا قضى على القوتين اللتين أحسن النظام الترمبديري بتهديدهما له في وقت من الأوقات.

إنها أيام حاسمة. فبعد أن أرهقت الحركة الشعبية وفقدت تنظيمها وحُرمت من زعمائها وأطرها على يد القمع رأت بعضاً من الجمهوريين وانصار النظام القديم وكتلة البورجوازية يدعمها الجيش يقفون ضدها. وانتهت الثورة بعد أن تحطمت الحركة الشعبية التي هي نابضها الوحيد.

يؤلف فشل الانتفاضات الشعبية في جيرمينال و بريريال من السنة الثالثة ، في آخر تحليل ، أكثر الحقب مأساة في صراع الطبقات في قلب الطبقة الثالثة القديمة . وبعد ان استولت البورجوازية الفرنسية على السلطة العليا كان من المستحيل أن تستطيع الحركة الشعبية ، بلوغ أهدافها الخاصة . وكما ان المناقضات بين الحكومة الثورية والحركة الشعبية قد قضت على نظام السنة الثانية فكذلك المعارضة الأساسية بين الثورة البورجوازية والحركة الشعبية أوضحت هذه إلى حقتها ، وساعدت متناقضاتها الداخلية التي حملتها على الانحلال إلى بلوغ ذلك .

ولم تكن الثورية الشعبية تشكل طبقة ولا الحركة الشعبية تشكل حزب طبقة . فالحرفيون والحاتيون العمال والصحفيون ألقوا مع أقلية بورجوازية تحالفا استعمل ضد الأرستوقراطية قوة لا يمكن ردها . ولكن في داخل هذا التحالف نفسه . توطد التناقض بين أولئك الذين بصفتهم حرفيين وحاتيين ، كانوا يعيشون من الفائدة التي يمنونها من تلك وسائل الإنتاج وبين أولئك الذين بصفتهم رفقاء (عمالاً) وصحفيين يحصلون على أجر . وختمت ضرورات الصراع الثوري لحمة وحدة الثوار الشعبيين وأبعدت إلى الجبال الخلفي خلاقات المصالح التي كانت تلقي الشقاق بين عناصرهم المختلفة . وكان يستحيل عليهم القضاء عليها . وعلينا أن نضيف إلى ذلك ملامح عقلية اجتماعية كانت ما تزال تعقد لعبة التناقض . فمتناقضات الثوار الشعبيين لا تتماثل بالضبط مع المتناقضات التي نشهدها ، بين الملاكين والمنتجين من جهة والمأجورين من جهة أخرى . فبين هؤلاء الأخيرين ، مستخدمون ومعلمون وفنانون كانوا يعتبرون أنفسهم ، بسبب طريقة حياتهم ، بورجوازيين ولا يريدون أن يختلطوا برعاع الشعب ولو انهم يتبنون قضية . لقد كانت روح الطبقة بالتالي ، مفقودة لدى الثوار الشعبيين ذوي المصدر الاجتماعي المتجانس . ولم يظهروا على العموم عداوة للأسمالية الوليد ، للأسباب نفسها . فالحرفي كان يخشى أن يرى نفسه وقد عاد إلى نظام الأجر . والعامل كان

يكبره المحتكر الذي كان يرفع له ثمن مبيشته . فالعمال للأجورون لم يكن لديهم مع ذلك أي وجدان اجتماعي خاص . فالحرقة كانت تكيف بالأحرى عقليتهم ، طالمالم توقعوا المركزية الرأسمالية لديهم بعد حسن التضمن الطبقي ، على انه ليس في استطاعتنا أن فنكر مع ذلك وجود إحساس ما ، بوحدة الثوار الشمين الأجورين فيما بينهم . ولا قوض ذلك فقط اهتمامهم اليدوية ومرتبهم في الانتاج بل لباسهم وطريقة حياتهم ، ونقص الثقافة أيضاً الذي يولد في الصفوف الشعبية شعوراً بالضعف وأحياناً بالمعجز : فعندما فطدت للثورة الشعبية الباريسية رجاله المواهب من البورجوازية اليقوبية المتوسطة ، قضى عليها .

ان حزباً منظماً يعتمد على مصدر طبقة هو تطهير صارم : وهذه الأداة في الصراع السياسي افتقدتها دائماً الثورة الشعبية الباريسية رغم بعض المحاولات الخجول لتتأسق . وإذا قام مناضلون عديدون يجهد لتنظيم الحركة الشعبية فإن الذين لم يكن لديهم أي إحساس بالنظام السياسي والاجتماعي كان عددهم كبيراً . أما الجماهير بحد ذاتها فلم يكن باستطاعتها أن تمتلك حساً سياسياً كبيراً إذا وضعتنا إلى جانب ، فقدما على الارستوقراطية ودلينا على ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ذلك العهد . كانت هذه الجماهير تنتظر ، بغير وضوح ، مغام الثورة . فطالبت بالحد الأقصى لتحافظ على مستوى معيشتها . وابتعدت عن الحكومة الثورية عندما حولت الاقتصاد الموجه لغايات الدفاع القومي دون أن ترى أن سقوط الحكومة الثورية يجر معه دمار الثورة الشعبية .

واخيراً كان سير التاريخ يحمل في جدليته نفسها تفتيح الحركة الشعبية . فخمس سنوات من الصراعات الثورية المستمرة أفقدتها ، في المدى الطويل ، عنفها وحيويتها ، بينا الأمل الكبير الدائم التأجيل أضعف روح الاستنفار تدريجياً لدى الجماهير . وقد لاحظ روبسيير في مذكراته : « لقد تعب الشعب » . كما لاحظ ثوار حيتي سان مارسو وسان جاك في ٢٧ فانتوز من

السنة الثالثة (١٧ آذار ١٧٩٥) : « نحن الآن عشية الندم على كل التضحيات التي قدمناها في سبيل الثورة » . لقد أضعف جهد الحرب ، من شهر إلى شهر ، الثوار الشعبيين الوطنيين وأرهقهم النفير العام : وعلى الأخص أرهق أكثرهم شباباً وروحاً نضالية ووعياً وحاسة الذين يعتبرون الدفاع عن الوطن الجديد الواجب الثوري الأول . ومنذ السنة الثانية ، كانت فرق الأقسام الباريسية تتألف في القسم الأكبر منها من رجال تفوق أعمارهم الخمسين وحتى الستين . وهذه الكهولة في الحركة الشعبية حملت معها نتائج ، لا يمكن علاجها ، إلى حماسة الجماهير النضالية .

ومع ذلك لا نستطيع أن نقيم ميزاناً سلبياً فقط للحركة الشعبية التي حطمها قمع بريرال من السنة الثالثة . فمنذ تموز ١٧٨٩ وأكثر من ذلك منذ ١٠ آب ١٧٩٢ ساهمت في العمل على تقدم التاريخ ، بمساعدة حاسمة قدمتها للثورة انبوريجوازية . فمن ١٧٨٩ إلى السنة الثالثة شكل الثوار الشيعيون الوطنيون العنصر الفعال في الصراع الثوري . وفي الدفاع القومي .

لقد سهلت الحركة الشعبية في ١٧٩٣ إقامة الحكومة الثورية ، وبالتالي ، إندحار الثورة المعاكسة في الداخل والتحالف في الخارج . وانتصارها أبارت صيف ١٧٩٣ جعل من وضع الارهاب ، موضع التنفيذ ، موضوع الساعة . وقد أجهزت ضرباته المربعة على تدمير المجتمع القديم . لقد تسبب ترميدور بردة عامة : ولكن في هذا التاريخ كان الارهاب قد كنس الأرض تمهيداً لإقامة علاقات اجتماعية جديدة .

فاندحار بريرال من السنة الثالثة ، بعزله الشعب لأمد طويل عن المسرح السياسي وبقضائه على الأمل الشعبي في ديموقراطية مساواة اجتماعية ساهم بإعادة الارتباط مع الـ ٨٩ ومع أعمال الجمعية التأسيسية : فعلى أسس الحرية الاقتصادية ونظام الدفع المستعدين بدأ حكم الأعيان البورجوازي .

القسم الثالث

بلاد يحكمها الملاكون

جمهورية بورجوازية وتضامن اجتماعي

(١٧٩٩ - ١٧٩٥)

أن سنة ٩٥ تلتحق بسنة ٨٩ والسنة الثالثة للجمهورية تلتحق بالسنة الأولى للحرية .

فالثوار الشعبيون والحركة الشعبية ، وهي العوامل الحاسمة في الصراعات السياسية والاجتماعية منذ ١٧٨٩ وعلى الأخص منذ ١٠ آب ١٧٩٢ قد تمّ عزلهم الآن عن المسرح . لقد فرضت ضرورات الحرب ضد الارستوقراطية والثورة المعاكسة الداخلية ، والتحالف الأجنبي ، على الجبليين ، لمدة من الزمن التحالف مع الثوار الشعبيين . كما اجبرت هؤلاء بالمقابل على التساهل بتجربة ديموقراطية شعبية . وقد حافظ الملاكون لمدىّ طويل على ذكرى مرعبة عن هذه المحاولة : فقد نُحِدّ من حريتهم وكسبهم وفرض عليهم الرعاع القانون ! وصممت البورجوازية بعد أن تصلبت واشتد وعيها لروح الطبقة ، على تجديد تجربة السنة الثانية بأي ثمن كان . فنظمت قوتها بحرص شديد . لقد اعيدت الأولوية للوجهاء وتحددت الأمة من جديد في اطار ضيق من البورجوازية القادرة على الدفع .

لقد أرسى بواسي دانتفلا مبادئها بوضوح في خطابه الذي قدم به لمشروع الدستور في ٥ ميسيدور من السنة الثالثة (٢٣ تموز ١٧٩٥) : « ينبغي عليكم اخيراً أن تضمنوا ملكية الغني .. ان ما يستطيع أن يطلبه الانسان العاقل انما هو المساواة المدنية .. فالمساواة المطلقة وهم ! .. ولكي توجد ينبغي أن تقوم مساواة تامة في الفكر والفضيلة والقوة الجسدية والتربية وفي الثروة لدى جميع الناس » . لقد قال فيرنيو بالرأي نفسه منذ ١٣ آذار ١٧٩٣ :

« المساواة للانسان الاجتماعي ليست سوى المساواة في الحقوق . وهي ليست مساواة في الثروات اكثر منها مساواة بالقامات والقوى والفكر والنشاط والمهارة والعمل » .

انه استمرار فريد للجيروند عبر الترميدوريين ! ويتابع بواسي دانغلا :
 « يجب ان يحكنا الأفاضل ؛ والأفاضل هم الأكثر ثقافة والأكثر اهتماماً
 بالمحافظة على القوانين ؛ والحال ، مع بعض الإستثناءات القليلة ، لن تجدوا
 أمثال هؤلاء الرجال الذين يتعلقون ببلادهم لأن فيها ممتلكاتهم ويتعلقون
 بالقوانين التي تحمي ملكيتهم ، والاستقرار الذي يحافظ عليها . وهم مدينون
 لهذه الملكية والرفاهية التي منحتم إياها بالتربية التي جعلتهم أهلاً لمناقشة
 حسنات القوانين التي تقرر مصير وطنهم وسيئاتها بحكمة واستقامة ... انه لمن
 النظام الاجتماعي أن يحكم الملاكون البلاد ؛ اما البلاد التي يحكمها غير الملاكين
 فهي ما تزال في حال الطبيعة » .

فحرية الاقتصاد مرتبطة بالضرورة بحق الملكية :

« إذا منحتم رجالاً لا يملكون الحقوق السياسية بدون تحفظ وإذا حدث
 أن وجدوا على مقاعد المشرعين ؛ فانهم يثيرون الاضطرابات أو يتركونها
 تثار دون أن يخشوا مغبتها . ويقيمون أو يسمحون بإقامة ضرائب ضارة
 على التجارة والزراعة لأنهم لم يشعروا ولا خشوا ولا توقموا نتائجها الخفيفة
 وسوف يفرقوننا أخيراً في تشنجات عنيفة ما نكاد نخرج منها » .

ان هذا حكم مبرم على تجربة السنة الثانية وقطع الطريق على كل أمل
 للطبقات الشعبية . وعلى هذا النحو كان يمكن بموجب تقليد ٨٩ أن ترتسم ،
 بتفاهم الجمهوريين الترميدوريين . والملكيين الدستوريين ، ملامح إطار امة من
 الوجهاء أعني الملاكين المرححين على الأقل . فقد حدد بواسي دانغلا :
 « يحتاج الانسان بدون ملكية إلى جهد مستمر من الفضيلة ليهتم بالنظام
 الذي لا يحفظ له شيئاً » .

ان هذا الحق بالملكية ، كانت البورجوازية تنوي من الآن وصاعداً أن
 تحتفظ به لنفسها بإصرار . فالحصول على الملكية العقارية ، بعد ان سهله
 التشريع الجبلي مدة من الزمن مُنع على غير الملاكين وعلى الأخص ، صغار
 القرويين باسم ضرورات الاقتصاد الليبرالي . فمنذ ٢٢ فروكتيدور من السنة

الثانية (٨ أيلول ١٧٩٤) أشار « لوزو » نائب الشارانت السفلى إلى هذه الضرورات في تقريره إلى المؤتمر الوطني « عن الاستحالة المادية لتحويل جميع الفرنسيين إلى ملاكين عقارين والنتائج الضارة التي يسببها هذا التحويل » . انه لضرب من الخيال أن نريد إزالة الفقر بواسطة توزيع الأراضي. ولو سلّمنا بإمكانية تحويل جميع القرويين إلى فلاحين مستقلين فإن الجمهورية لن تستحق التهنئة على ذلك : فأين يجد المزارعون الكبار والتجار والصناعيون إذ ذاك اليد العاملة الضرورية لمشاريعهم ؟ ان وجود البروليتاريا شرط لازم للنظام الاقتصادي والاجتماعي البورجوازي .

على كل حال لم نخلد الأرستوقراطية إلى الهدوء . فعادت الحرب بعد محاولة عابرة للسلام . لقد عاد إلى بساط البحث توازن الأمة البورجوازية الهزيل و « جمهورية الملاكين » التي يضعها شكلها الليبرالي في حالة مقاومة ضعيفة . وفي ١٧٩٩ ، كما في السنة الثانية ، فرض الخطر المحيى بالوطن اللجوء إلى طرق استبدادية . ولكنه لم يدُرْ في خلد أحد أن تضع الجماهير الشعبية ازدهار البورجوازية السياسي والاجتماعي في الميزان :

فالدكتاتورية الثورية المرفوضة استمرت الحل الوحيد للدكتاتورية العسكرية . ذاك كان بالضبط معنى ١٧ برومير : ففي السنة الثامنة استمرت الأمة في الحدود المادية الضيقة التي رسمها لها وجهاء الجمهورية منذ السنة الثالثة .

الفصل الأول

نهاية

المؤتمر الوطني الترميدوري

معاهدات ١٧٩٥ ودستور السنة الثالثة

تسارعت الردة بعد سحق الثوار الشعبيين الباريسيين في أيام بريريال من السنة الثالثة . ولكن تطرفات الإرهاب الأبيض ، وأكثر منها محاولة الإنزال في كيبيرون ، التي اوضعت خيانة المهاجرين ، تحولت نهائياً لمصلحة الثورة . وفي الوقت نفسه قطف الترميدوريون ثمار جهد الحكومة الثورية ، فالحل التحالف .

ومع ذلك التزم الترميدوريون بسياسة الائتلاف والحل الوسط التي عرفوا بها . فقد عادوا في الخارج الى سياستهم التقليدية . وبمواصلتهم الحرب على هذا النحو تشددوا في طلب سلام يعتمد على الإلحاق والفتح . وفي الداخل تقاموا مع اليمين لإتمام عملهم : فالجمهوريون المعتدلون والملكيون الدستوريون أرسوا مع دستور السنة الثالثة أسس نظام الأعيان. ولكن التجربة الدستورية

الجديدة ، حتى قبل أن تأخذ طريقها ، قد ورطتها المعارضة الملكية ومتابعة الحرب .

أولاً — الأيام التي تلت بريرال

الارهاب الأبيض وكيبيرون

(أيلر — تموز ١٧٩٥)

لقد أمدت أيام بريرال من السنة الثالثة بعزلها كل معارضة شعبية ، الردة بحركة متسارعة أثرت في كل ميادين الحياة السامة .

لقد كانت أولى نتائجها إعادة توطيد العبادة . ومنذ ١١ بريرال (٣٠ أيار ١٧٩٥) أعيدت الكنائس إلى المؤمنين بناء على اقتراح لانجوينه ، إنما بقيت المظاهر الخارجية للعبادة ممنوعة مع ذلك . وبموجب مبدأ التناوب تقاسمت العبادة العشرية ، والكاثوليكية الدستورية والكاثوليكية الرومانية . حق استعمال الكنائس : وتنتج عن ذلك خلافات مستمرة . وفرض على جميع الكهنة اعلان خضوعهم لشرائع الجمهورية . واستفاد الدستوريون من ذلك في إعادة تنظيم كنيستهم بإدارة غريغوار . والرومانيون الرافضون القدامى انقسموا كما حدث بالنسبة للقسم الصغير سنة ١٧٩٢ : فالحاضعون تبعوا مثل الأب إيمري المدير القديم لأكليركية سان سولبيس وغير الخاضعين واطبوا على عبادتهم السرية ..

وننتج عن سحق الثوار الشعبيين انهيار النقد الورقي : فالبورجوازية الترميدورية أهملته لمصيره . وكرس المؤتمر الوطني نهائياً افلاس النقد الورقي بإقامة سلم تخفيض في ٣ ميسيدور من السنة الثالثة (٢١ حزيران ١٧٩٥) يتناسب مع الاصدارات المتتالية . وفي ٢ ترميدور (٢٠ تموز) أمر بدفع

نصف الضريبة العقارية حبوباً. ومنح الموظفين أخيراً سَلماً متحركاً للرواتب. ومع بقاء الخزينة فارغة استمرت الاصدارات بمعدل ٤ مليارات في الشهر تقريباً. وهبط النقد الورقي من ٨ ٪ من قيمته الاسمية في جرمينال (نيسان) إلى ٥ ٪ في ميسيدور ، إلى ٣ ٪ في ترميدور (تموز ١٧٩٥) .

وتلقى الإرهاب الأبيض دفعة حاسمة من انكسار بريريال الشعبي .

وفي المؤتمر الوطني أوقف أعضاء اللجان القديمة للسنة الثانية باستثناء كارنو وبريوردي لاكوت دور وكذلك عشرة من النواب الجبليين . روهل ومور المهتدان انتحرا . وألقى المؤتمر الوطني المحكمة الثورية ، في ١٢ بريريال (٣١ أيار ١٧٩٥) وألقى الأحكام على تهمة الفيدرالية .

وفي المحافظات أحيل الإرهابيون القدامى على المحاكمة : فنفذ حكم الاعدام بأعضاء بعثة أورانج وليبون في « السوم » . وفي ٢٠ فلوريال (٩ أيار) كان المؤتمر الوطني قد أجاز للبيئات الإدارية ، التي أصبحت الآن في أيدي الفيدراليين القدامى والملكيين الصادقين ، أن يكشفوا هم أنفسهم الإرهابيين لضباط الشرطة القضائية . وتضاعفت المحاكمات. وجرت في كل مكان ملاحقة رجال السنة الثانية . وإذا لم يحكم عليهم بالاعدام فإنهم يتعرضون لمعاملة سيئة بألف طريقة جعلت حياتهم مستحيلة . وكانت أكثر المدن الآن ، تحوي شبائها المذهب سيد الشارع بالاتفاق مع السلطات . فكانت عصائب القتل من جماعات يسوع وجوهو أو الشمس ترهب الجنوب الشرقي . وذبح المساجين في لون لوصوليه وفي بورغ . وفي ليون جرى احتلال السجون بالقوة في ٥ و ١٥ فلوريال (٢٤ نيسان و ٤ أيار) . وقتل المعتقلون . وحدثت أيضاً مذابح في مونبريزون وسانت إيتيان . وذبحت جمعية الشمس المارسيالية السجناء في إيكس في ٢٢ فلوريال (١١ أيار) ومن جديد أيضاً في ٢٧ ترميدور (١٤ أيار) . وعندما انتفض الثوار الشمبيون في طولون آخر قلعة يعقوبية ، جرى سحقهم في ٤ بريريال (٢٣ أيار) واتسع الإرهاب الأبيض . وذبحت

جمعية الشمس المعتقلين السياسيين في حصن سان جان في مرسيليا يوم ١٧ بريرال (٥ حزيران) .

وفي تاراسكون أُلقي اليعاقبة من أعلى قصر الملك رنيه في الرون تحت بسر الأرستوقراطية المحلية ووسط تصفيقها . وحدثت جرائم أيضاً في سالون ، وفي نيم وفي بون سانت ايسبري . فقد كتب أحد أعضاء المؤتمر الوطني في ١٣ بريرال (أول حزيران ١٧٩٥) : « ان الذبح يجري في كل مكان » .

لقد رافقت الإرهاب الأبيض يقظة الحزب الملكي . وانتهى الترميدوريون الذين استمروا جمهوريين بالتشكي عندما رأوا كل أنصار الثورة ، يهدم دون تمييز انطلاق التيارات الملكي . وكانت الصحافة الباريسية على العموم محبذة له . وقد كتبت صحيفة المونيتور في ١٧ بريرال (٥ حزيران ١٧٩٥) : « ان الآمال الجنونية تظهر في كل مكان ويبدو أنه لم يعد أمام المؤتمر الوطني إلا أن يعلن الملكية » .

وفي باريس كان الرافضون والمهاجرون بعد عودتهم يتآمرون ، بحرية وينثرون الأموال الانكليزية . وفي المحافظات قطعت أشجار الحرية وديس العلم المثلث الألوان بالأقدام . ولكن الملكيين كانوا منقسمين . فالدستوريون يفكرون أن يحكموا تحت ستار لويس السابع عشر المسجون دائماً في المعبد : لقد مات الطفل في ٢٠ بريرال (٨ حزيران ١٧٩٥) . ولكن أصحاب الملكية المطلقة أنصار النظام القديم انتصروا . فن فيرون أطلق الكونت دي بروفانس بعد ان اتخذ اسم لويس الثامن عشر بياناً في ٢٤ حزيران ١٧٩٥ ، يعد فيه بإعادة الطبقات ، والمجالس الشعبية واولوية الكنيشة وعقاب أعداء الملكية . وكان اللفظ يسري في محيطه بشنق جماعة الدستور التأسيسي وقتل مكتسي الممتلكات القومية . وكان الملكيون من اتجاه واحد يستعدون في فرنسا لإشمال الثورة . كانوا يعيدون تنظيم أطهرم في الفرافش كونه وفي الأرديش ، واللوار الاعلى ولوزير ، كما يزيدون من الإفساد بواسطة الوكالة الملكية في باريس : وفي أيار وحزيران ١٧٩٥ تم تحريض بيشيغرو جنرال

جيش الرين . ومنذ أول بريرال عاد الملكيون الغرييون إلى حل السلاح .
وأمام الخطر الملكي اتحد الترميدوريون وشكلوا جبهة .

واكملت حملة كيبيريون اقارة الحماسة الجمهورية بعد أن برهنت ، إذا كان من
حاجة إلى يرهان ، على تأمر الملكيين مع انكلترا . وكان مالميه دي بان وهو
متبصر قد أشار في ٢١ حزيران ١٧٩٥ الى خطر هذا التآمر على القضية
الملكية فكتب :

« الحرب الأهلية وهم ؛ والحرب الأجنبية ليست اقل اهتراء . لا شيء
يوازي الاحتقار الذي يكنه الفرنسيون للأسلحة ولسياسة الحلفاء لذا لم يكن
الحقد العام الذي اقارته » .

وقد شجعت مع ذلك تنازلات المؤتمر الوطني ثوار الغرب ، والقمع الذي
تبع بريرال ، وضعف الحكومة ، انصار اللجوء الى السلاح . واعد بوزيه
انزالاً . وقدمت الحكومة الانكليزية المال وفرقه ، والملابس العسكرية التي
سيرتديها المهاجرون الذين شكلوا فرقتين بقيادة ديرفيللي ودي صومبريل . وتم
الإنزال في ٩ ميسيدور (٢٧ حزيران ١٧٩٥) على شبه جزيرة كيبيريون من
جهة وسط بريتانيا . وإذا حملت بعض العصابات من الملكيين الغرييين السلاح
بقيادة كادودال فإن جماهير الشعب لم تحرك ساكناً . وشلّ الخلاف للقيادة
الملكية بوقوع تعارض في الرأي بين ديرفيللي وبوزيه . ولما كانت الحكومة قد
علمت بالأمر من اوائل بريرال فقد كان لها متسع من الوقت لتجمع جيوشها
بقيادة هوش . وبعد أن دحر الملكيين الغرييين في شبه الجزيرة قطعها
باستحكامات متينة . وحاول الملكيون الخروج في ١٩ ميسيدور (٧ تموز) ،
ولكنه كان فشلاً دامياً . وحدث فشل جديد في ٢٧ ميسيدور . وقامت
الجيوش الجمهورية بهجوم في ليل ٢ و ٣ ترميدور (٢٠ - ٢١ تموز ١٧٩٥) ،
فتراجع المهاجرون إلى طرف شبه الجزيرة . واستطاع بوزيه أن يبلغ الفرقة
البحرية الانكليزية بينما استسلم صومبريل . وبموجب القرارات السارية المفعل

أعدم ٧٤٨ مهاجراً رميةً بالرصاص بعد أن قبض عليهم حاملين السلاح بلباس بريطاني بتهمة مساعدة التحالف وخيانة الوطن .
وزاد انزال المهاجرين الفاشل في كيبيرون من الحقد على انكلترا في كل البلاد . وزاد من قوة الجمهورية في الوقت الذي كان فيه التحالف ينحل نهائياً .

ثانياً - السلام الظافر

(١٧٩٥)

لقد هدم الترميدوريون عمل الحكومة الثورية . ومع ذلك فقد قطفوا ثمار سياسة الدفاع القومي للسنة الثانية . وعلاوة على ذلك استفادوا من تفكك التحالف تحت ضغط المصالح المتنافرة .

وتأكد انتصار الجيوش الجمهورية في فلوروس منذ ٨ ميسيدور من السنة الثانية (٢٦ حزيران ١٧٩٤) . ففي ٩ ترميدور أعيد الاستيلاء على بلجيكا . وأشارت العمليات خلال الصيف إلى فترة توقف . وعادت الجيوش إلى تقدمها في أيلول . وفي ١١ فاندмир ، من السنة الثالثة (٢ تشرين الأول ١٧٩٤) استولى جيش سامبر اي موز بقيادة جوردهان على ممر روار وألقى بنمساويي كليرفات إلى ما وراء الرين ، بينما كانت جيوش الموزيل والرين تحتل البلاتينا . وجيش الشمال بقيادة بيشيفرو احتل في هذه الأثناء مواقع هولندية وعلى الأخص موقع ميسترك . وفي نهاية كانون الأول اجتاز الموز بينا الرين تحت الجليد : لقد تم احتلال هولندا ، وحصار الأسطول في تكسيل بعد أن هاجمته الحفالة . وفي كانون الثاني ١٧٩٥ أعلنت الجمهورية الباتافية . وبينما اكتفت الجيوش على جبهة الألب ، بالدفاع ، جرى احتلال كاتالونيا في الحريف على جبهة البيرينه . وفي الغرب كانت جيوش مونسي قد احتلت سان سيباستيان منذ آب ١٨٩٤ . لقد تحررت الارض القومية . وعلاوة على ذلك كان الاستيلاء

على البلاط المنحصر، يقدم للجمهورية منافع اقتصادية عظيمة . لقد أصبح الترميدوريون في موقع القوة في الوقت الذي كان التحالف فيه ينقسم على ذاته .

١ - الدبلوماسية الترميدورية والتحالف

كان الترميدوريون اسرى الردة في الميدان الدبلوماسي كما في الميدان الأخرى . فقد اضطرت لجنة السلامة العامة للسنة الثالثة بعد أن تجردت من كل سلطة أن تعتمد على جمعية كثيرة الشكوك وأكثر من ذلك على معارضة معاكسة للثورة تقوم بحملة من أجل سلام فوري وإعادة البلاد المفتوحة . وعرض تاليان في ١٤ برومير (٤ تشرين الأول ١٧٩٤) صلحاً يعيد فرنسا الى « حدودها القديمة » وبعد عشرة أيام فضح باربر انصار « الصلح الهزيل » فاستاء الجبليون القدامى . فصرخ بوردون في ٨ نيفوز (٢٨ كانون الأول ١٧٩٤) : « يريدون ان يجعلوا نجاح جيوشنا بدون فائدة » . وفي ١١ بلوفيز (٣٠ كانون الثاني ١٧٩٥) : سوف نجس انفسنا في الحدود التي فرضتها علينا الطبيعة » . لقد أصبحت الحدود الطبيعية موضوع مناورة سياسة الأحزاب وحجر التماس للمذهب الجمهوري .

وكانت اعتبارات أخرى تتدخل أيضاً . ولم تكن مشاعر الجيش لتترك ادنى شك . فقد أصبح في أزمة السنة الثالثة قوة سياسية لا يستهان بها . ولم يكن دوره الاقتصادي بأقل من ذلك : فالحرب بدأت تغذي ليس فقط الحرب بل تؤمن أيضاً حاجات الأمة . وإذا ألغت الحكومة الترميدورية وكالات الجلاء التي انشئت في فلوريال من السنة الثانية وكانت تسلب البلاد المحتلة فإن الادارات الفرنسية التي اقيمت في بروكسيل لبلجيكا وفي ايكس لاشابيل لرينانيا قد فرضت النقد الورقي مقابل مصادراتها . وخلال المفاوضات مع الجمهورية الباتافية ، شددت الحكومة الفرنسية على تعويضات الحرب التي تساعدها على تمويل المعركة المقبلة .

وكانت في هذه الاثناء سياسة الإلحاق تقسم الترميدوريين . ولم يقم جدل قط حول نيس والسافوا بل حول بلجيكا واكثر منها حول ضفة الرين اليسرى . فكان كارنو ، عملاً بسياسة لجنة السنة الثانية يرضى بتصحيح استراتيجي للحدود القديمة . وكان هذا أيضاً رأي المعتدلين والملكيين الدستوريين . واخيراً اتفق الجمهوريون على إلحاق بلجيكا ولكنهم ترددوا حول إلحاق رينانيا . وكان ميرلان دي دوي وميرلان دي تيونفيل معادين لهذا الرأي بينما ظهر روبيل وسييس ، بعد أن دخلت لجنة السلامة العامة في ١٥ فانتوز (٥ آذار ١٧٩٥) ، من انصار الإلحاق المتحمسين ، احدهما لاسترجاع الألزاس مسقط رأسه والآخر للتصرف بضمانة لدى التصفية النهائية . لقد ابتعدوا كثيراً عن سياسة لجنة السنة الثانية : فقد عاد الترميدوريون الى اساليب الدبلوماسية التقليدية .

وفي هذه الاثناء كان التحالف يتفكك ، تتجاذبه المصالح المتضاربة . فبعد أن تورطت بروسيا نادمة في الغرب وانكسرت في فلمي حاولت التعويض في الشرق . فاشتركت مع روسيا في تقسيم بولونيا الثاني في ٢٣ كانون الثاني ١٧٩٣ . ولما دفع كوسيزكو بلاده الى الثورة في آذار ١٧٩٤ حاصر البروسيون فارصوفيا ولكنهم لم يستطيعوا الاستيلاء عليها ، (٦ أيلول ١٧٩٤) . واستسلمت المدينة في ٦ تشرين الثاني امام جيش سوفوروف الروسي بينما كانت الحكومة النمساوية المتصالحة مع كاترين الثانية تعجل باحتلال كراكوفيا : وهكذا كان الاقسام الثالث يتهاى . ولكي تفشل المناورة ، قررت بروسيا نقل جيوشها الى الشرق لتجبر النمسا وروسيا على التسليم بالمفاوضات . وعادت الجيوش البروسية فعبرت الرين . وفي تشرين الثاني سنة ١٧٩٤ صمم فردريك غليوم الثاني على ارسال معتمديه للتفاوض مع بارتلمي مثل الجمهورية في سويسرا . وأقر تقسيم بولونيا الثالث في ٣ كانون الثاني ١٧٩٥ . فلزمت بروسيا الحصة المناسبة لأنها لم تستشار في الأمر . لقد ساهمت الأزمة البولونية في تفكك التحالف القاري .

٢ - معاهدات ١٧٩٥

ان المفاوضات مع بروسيا وقد بدأت منذ تشرين الثاني ١٧٩٤ ، أضحت أكثر نشاطاً عندما أرسل فردريك غليوم الثاني إلى بال الكونت دي غولتز الذي يحمل شعوراً محباً لفرنسا . وكان برتيلمي قد تلقى تعليمات تقضي بالحصول على موافقة بروسيا على إلحاق مشروط لضفة الرين اليسرى مقابل تعويض . وعندما توفي غولتز في شباط ١٧٩٥ برهن خلفه هاردنبرغ عن حسن نية أقل من سلفه بفرض حياد ألمانيا الشمالية تحت حماية بروسيا . وأخيراً أمر الملك وزيره بإبرام المعاهدة بعد ان اضطر إلى نقل جيشه من ويستفالي إلى بولونيا ورضخ في موضوع الرين . وبعد ان قبل برتيلمي حياد ألمانيا الشمالية ، تمهد بالتوقيع في ليل ١٥ و ١٦ جرمينال من السنة الثالثة (٤ و ٥ نيسان ١٧٩٥) .

وتنص معاهدة بال على « السلام والصداقة وحسن التفاهم بين الجمهورية الفرنسية وملك بروسيا » . وتنص كذلك على أن تجلو الجيوش الفرنسية عن الممتلكات البروسية في ضفة الرين اليمنى بينما تستمر في احتلال ممتلكات الضفة اليسرى حتى الصلح العام ، والتزمت الدولتان بموجب بنود سرية بالمحافظة على الحياد التام ، وعلى الأخص بموجب البند الثاني :

« في حال بقاء ضفة الرين اليسرى لفرنسا ، بعد الصلح العام بين الامبراطورية الجرمانية وفرنسا ، يتفاهم جلالة ملك بروسيا مع الجمهورية الفرنسية حول طريقة زوال الدول البروسية الواقعة على ضفة هذا النهر اليسرى ، مقابل تعويض بالأراضي يُتفق عليه » .

وقد وقع روبييل وسييس على معاهدة لاهاي مع هولندا في ٢٧ فلوريل من السنة الثالثة (١٦-١٧ أيار ١٧٩٥) . فبعد ان عُقدت معاهدة مع بروسيا لم يكن في استطاعة القادة الباقين أصدقاء فرنسا الا ان يستسلموا أمام المطالب التيرميدورية . ونالت فرنسا الفلاندر الهولندية وميستريك ، وفانلو ولم

يكن في مقدورها الاحتفاظ بها الا اذا تم إلحاق بلجيكا . وألني مجلس (الستاهوديرا) وعقد بين الجمهوريتين وحتى نهاية الحرب تحالف دفاعي وهجومي . وقبلت الجمهورية البافية باعاشة جيش احتلال قوامه ٢٥٠٠٠ رجل وتكفلت بدفع تعويض حرب من ١٠٠ مليون فلوران « نقد هولندا المعتمد » إما نقداً أو شيكات مسحوبة في الخارج » . (المادة ٢٠) .

ووقع برتيليمي والمبعوث الاسباني ايرلرتي معاهدة بال مع اسبانيا في ٤ تيرميدور من السنة الثالثة (٢٢ تموز ١٧٩٥) . وقد عجلت بالمفاوضات انتصارات مونسي الذي احتل بيلباو وفيتوريا وبلغ ميراندا على الاير . لقد جلت فرنسا عن الأراضي التي افتتحتها ، ولكنها حصلت بالمقابل على القسم الاسباني من سان دومينيك في الانتيل . وكان على هذه المعاهدة أن تكتمل بمد سنة من ذلك بمعاهدة تحالف دفاعي وهجومي جرى توقيعها في سان ايلديفونس في ٢ فريكتيدور من السنة الرابعة (١٨ آب ١٧٩٦) .

ولم تصل المفاوضات مع النمسا إلى نتيجة . وازداد وضع النمسا قوة لدى اعلان خبر صلح بال ، بتمتين تحالفها مع انكلترا ثم مع روسيا وبالموت الانكليزية لإعلاء ٢٠٠٠٠٠ رجل (٢٠ أيار ١٧٩٥) .

وكانت لجنة السلامة العامة حيث أصبح فيها أنصار الالحاق أكثرية اعتباراً من تيرميدور ، تنوي الاحتفاظ ببلجيكا وتقديم البافير كتعويض للنمسا . فاصطدمت بالرفض النمساوي للاعتراف بالرين حدوداً شرقية لفرنسا . وفي ٩ فاندوير من السنة الرابعة (أول تشرين الأول ١٧٩٥) ألحقت بلجيكا ، وفي هذا التاريخ كانت القطيعة قد وقعت ، وعادت الحرب من جديد ولكن في ظروف مؤلمة .

٣ - الجيش والحروب في السنة الثالثة

ان سوء تنظيم الدفاع القومي قد نجم عملياً عن تفكك الحكومة الثورية ، واهالك الاقتصاد الموجه ، وانهيار النقد الورقي . لقد كانت نتائج ذلك مدمرة

قبل كل شيء لصناعات الحرب وتموين الجيوش . فقد تراجعت الصناعات القومية تدريجياً لمصلحة المشاريع الخاصة التي قدم لها قرار ٢١ فرمير من السنة الثالثة (١١ كانون الأول ١٧٩٤) اليد العاملة الضرورية « حتى عن طريق المصادرة » وأعيد الاستثمار الشوروي للبوتاس إلى القطاع الخاص في ٢٧ جرمينال (٦ نيسان ١٧٩٥) . وأخيراً في ٢٥ بريريال (١٣ حزيران) جرت تصفية معامل الأقسام الباريسية للإلباس الجيوش لمصلحة المتعهدين الأفراد .

وتأثر تموين الجيوش بالأزمة النقدية وعجز الحكومة المالي . فافتقد الجنود الحيز بعد ان تعطل تقديم المصادرات بدقة . ولم يعد باستطاعتهم الحصول على شيء بعد ان أصبحوا يتلقون أجورهم بالنقد الورقي وبغير انتظام . فقد كتب ملازم في ٢٦ ميسيدور من السنة الثالثة (١٤ تموز ١٧٩٥) : « بـ ١٧٠ ليرة تعطيني إياها الجمهورية كل شهر لا أستطيع أن أضع حدوداً لحصاني وأغسل ملابسي ... ولا أستطيع مع ذلك أن أسير بدون سروال وحذاء وقبص وأنا على وشك أن أحرّم من كل شيء » . لقد كانت صناعات الحرب وتجهيزاتها والنقل العسكري بعد ان أسلحت الآن للمشاريع الخاصة تؤلف مصدر كسب مهم للشركات المالية : أمثال شركة لانشير أو شركة ميشيل ورو التي التزمت النقل في جيوش الألب وإيطاليا .

وتأثر عدد الجنود بفقر الجيش . فالإجراءات ضد المتمردين والمهاجرين لم تعد مطبقة كما في السنة الثانية ؛ فتقلص العدد الحقيقي . فنذ آذار ١٧٩٥ من عدد نظري بلغ ١٠٠.٠٠٠ لم يكن حاضراً فعلياً الا ٤٥.٠٠٠ وتعاضل النقص خلال الربيع بشدة حتى ان جيوش الجمهورية على جبهة الرين فقدت امتياز العدد . وزاد عجز الحكومة الطين بلة . وتركزت ذكرى النفير العام تمر دون استدعاء العازبين الذين بلغوا ستهم الثامنة عشرة : فخدم متطوعو سنة ١٧٩٣ وخدم إلى أجل غير محدود . ومع ذلك استمرت الروح المدنية والنظام موطين لهذا السبب بالذات . فالعداء للرجعيين والكهنة

والحق على الملكية كل ذلك ما يزال منتعشاً . فالروح اليمفوية كانت مستمرة في الجيش أكثر مما في الشعب ممزوجة باحتقار أكيد للحكومة التيرميدورية العاجزة عن السيطرة على الردة .

فليس في مقدور معركة ١٧٩٥ في هذه الظروف أن تكون حاسمة . وفتحت متأخرة . واستمر جيش سامبر اي موز ، بقيادة جوردان ، وجيش الرين بقيادة بيشيفرو ، تحت السلاح طيلة الشتاء لحرمانها من كل شيء . وفي ٢٠ فريكتيدور فقط من السنة الثالثة اجتاز جوردان الرين فتراجعت جيوش كليرفات النمساوية . وقصّر بيشيفرو في مساندته بعد أن كسبه عملاء أميركونده وأموال الانكليز . وفي تشرين الأول قام كليرفات بهجوم معاكس ، فاضطر أن يتراجع جوردان إلى ما وراء الرين . وفي تشرين الثاني اجتاح النمساويون البالاتينا . وانتهت المعركة بهدنة في كانون الأول ١٧٩٥ .

وكان الأمل بصلح عام يبتعد . فالتيرميدوريون لم يستطيعوا فرضه بقوة السلاح . وسياستهم في الالحاق ضيقت التحالف النمساوي الانكليزي الذي باركته روسيا في ٢٨ أيلول . وعندما أنهت الهدنة المعركة في كانون الأول ١٧٩٥ كان المؤتمر الوطني قد افترق : فالتيرميدوريون نقلوا إرث الحرب الثقيل إلى النظام الذي أقاموه بدستور السنة الثالثة .

ثالثاً — تنظيم حكم البورجوازية

لقد رأس تحالف الوسط واليمين ، الجمهوريون المحافظون والملكيون الدستوريون ، مناقشة المؤتمر الوطني للدستور الجديد والتصويت عليه . وأمكن الاعتقاد ، لمدة من الزمن ، بوجود انقسام بعد أن أظهر قطرف الإرهاب الأبيض وإتزال كيبيرون ضخامة الخطر الملكي : فقد أيقظ الروح الثورية

خلال صيف ١٧٩٥ . وفي ٢٦ ميسيدور من السنة الثالثة ذكرى الاستيلاء على
الباستيل جرى الاحتفال به بفخامة عظيمة . فقردت أصداء المارسييليز من
جديد . وقد كتبت صحيفة المونيتور : « لا يمكن وصف المفعول الذي
أحدثته هذه الأنغام غير المتوقعة والتي نسيت منذ مدة طويلة » . وعاد الثوار
الشعبيون إلى الظهور ، وشاركوا المناضلين في مطاردة الشباب المذهب :
فكانت « حرب القبات السوداء » . وفي هذه الأثناء أظهرت الحكومة بمض
القسوة ضد المتمردين الهاربين من الجيش وأعادت تشكيل صحافة جمهورية
بتمويلها : ففي ٦ ميسيدور (٢٤ حزيران ١٧٩٥) أطلق لوفي الجيروندي
القديم والجمهوري الصلب صحيفة السانتيفيل (الحارس) . ولكن السهل لم
يكن ينوي الذهاب إلى أبعد من ذلك في طريق التساهل مع اليسار : لقد
كان بحاجة إلى السمين للتصويت على الدستور . ومن ذلك الاتفاقات المعبرة :
فخلال الأعياد التذكارية لـ ٩ تيرميدور و ١٠ آب جرى انشاد المرسيليز ويقتطع
الشعب . وفي ٢١ و ٢٢ تيرميدور (٨ - ٩ آب ١٧٩٥) صدرت قرارات
توقيف بحق ستة من الجلبين القدامى بينهم فوشيه . وفي هذا الجو السياسي
تتابعت مناقشة دستور السنة الثالثة .

١ - دستور السنة الثالثة

استمرت مناقشة مشروع الدستور الذي قدمه بواسي دانغلا باسم المؤتمر
الوطني مدة شهرين ، من ٥ ميسيدور إلى ٥ فريكتيدور (٢٣ حزيران - ٢٢
آب ١٧٩٥) . لقد أعدت المشروع لجنة من ١١ عضواً عُينت في ٢٩
جرمينال (١٨ نيسان ١٧٩٥) ، وهي تضم جمهوريين أمثال دونو ، لا
ريفيلير ، لوفه ، وتيبودو . وتضم كذلك ملكيين أمثال بواسي دانغلا
ولانجوينه . لقد اتفق الجمهوريون المعتدلون والمكيون والدستوريون على قطع
الطريق على الديمقراطية والدكتاتورية معاً والعودة إلى مبادئ ١٧٧٩ ولكنها
مفسدة وموجهة في منحى المصالح البورجوازية . فإدارة البلاد السياسية

والاقتصادية يجب أن تؤول إلى الوجهاء أعني إلى الملاكين الميسورين على الأقل. وقد عبّر بواسي دانتلا عن ذلك بوضوح في تقريره في ٥ ميسيدور (٢٣ حزيران ١٧٩٥) : « المساواة المطلقة وَهْمٌ » .

إن إعلان حقوق السنة الثالثة يدل على تراجع واضح بالنسبة لإعلان ٢٧٨٩ . وأثناء المناقشة في ٢٦ تيرميدور (١٣ آب) أشار ميله إلى الخطر الذي سيحصل من وضع « مبادئ » في هذا الاعلان ، مناقضة للمبادئ التي يحويها الدستور : « لقد قمنا باختيار قاس كفاية ، لسوء استعمال الكلمات فلا يجوز أن نستعمل إلا ما هو مفيد منها » . فقد سقطت المادة الأولى من اعلان ١٧٨٩ : « الناس يولدون ويعيشون أحراراً ومتساوين في الحقوق » . لقد أعلن لانجوينه في ٢١ تيرميدور : « إذا قلتم ان جميع الناس يعيشون متساوين في الحقوق فإنكم تدفعون إلى التمرد على الدستور أولئك الذين بمنعهم عنهم أو علقتم ممارسة حقوق المواطن عنهم في سبيل سلامة المجموع » . فالثيرميدوريون كالتأسيسيين ، إنما أشد فطنة منهم ، لم يتمسكوا إلا بالمساواة المدنية : « تقوم مساواة » في ان القانون هو واحد بالنسبة للجميع ، حسب المادة ٣ . ولم يرد ذكر للحقوق الاجتماعية التي ضمنها اعلان ١٧٩٣ . وكذلك حق الثورة . وعلى العكس من ذلك فإن حق الملكية الذي لم ينحعه اعلان ١٧٨٩ أي تعريف دقيق ، قد أعطي هنا تعريفاً كما في اعلان ١٧٩٣ : « الملكية هي حق التمتع والتصرف بالمتلكات والمداخيل ، وثمره العمل والصناعة » (مادة ٥) . كان هذا تكريساً للحرية الاقتصادية في كل مداها . . واعلان الواجبات الذي اعتقد التيرميدوريون انه من المستحسن اضافته إلى اعلان الحقوق يحدد أيضاً في مادته الثانية : « على ضمان الملكيات ترتكز حراثة الأراضي وكل المنتوجات وكل وسائل العمل وكل النظام الاجتماعي » .

وقد ضيق حق الانتخاب . فقد أعلن بواسي دانتلا : « ان البلاد الذي يحكمها الملاكون هي من النظام الاجتماعي اما البلاد التي يحكمها غير الملاكين

فهي في حال الطبيعة « . ولكن شروط البلوغ كانت أوسع مما في ١٧٩١ : كل فرنسي في سن ال ٢١ ومقيم منذ سنة ويدفع ضريبة ما هو مواطن عامل . والمواطنون العاملون يجتمعون في مؤتمرات أولية في مركز الدائرة ويسمون الناخبين من بين الفرنسيين الذين بلغوا ال ٢٥ والمالكين لعقار دخله ٢٠٠ يوم عمل في البلديات التي يبلغ عدد سكانها ٦٠٠٠ فما فوق أو المستأجرين مسكناً أجرته ١٥٠ يوم عمل أو أصحاب ملكية عقارية دخلها ٢٠٠ يوم عمل . والناخبون وعددهم حوالي ٣٠٠٠٠ لمجموع البلاد المجتمعون في مؤتمرات انتخابية في مركز المحافظة ينتخبون الجهاز التشريعي دون شرط الكفاءة والقسرة على الدفع .

أما تنظيم السلطات العامة فقد عيَّنه بدقة مبدأ فصل السلطات . فبموجب المادة ٢٢ من اعلان الحقوق « لا تستطيع الضمانة الاجتماعية أن توجد ما لم يتوطد تقسيم السلطات » . وهكذا يمكن نحاشي كل تهديد من قبل الدكتاتورية .

وأوكل أمر السلطة التشريعية إلى مجلسين : مجلس الشيوخ ويتألف من ٢٥٠ عضواً لا تقل أعمارهم عن الأربعين متزوجين أو أرامل ؛ ومجلس ال ٥٠٠ ولا تقل أعمارهم عن الثلاثين ، وكلاهما قابل لتجديد ثلثه كل سنة . من حق الخمسمائة سن القوانين وتبني القرارات التي يدرسها الشيوخ ويستطيعون تحويلها إلى قوانين .

وأوكل أمر السلطة التنفيذية إلى مجلس ادارة من خمسة أعضاء يختارهم مجلس الشيوخ على قائمة عشرية يقدمها مجلس الخمسمئة ويحدد خمسها كل سنة . ويسهر مجلس الادارة على أمن الجمهورية الداخلي والخارجي . ويستعين بالقوات المسلحة دون أن يستطيع قيادتها .

ويراقب ويؤمن تنفيذ القوانين في الادارات والمحاكم بواسطة مفوضين له حق تعيينهم . وأزيلت اللجان التنفيذية واستعوض عنها بستة وزراء يعينهم مجلس الادارة وهم مسؤولون أمامه . ولا يؤلف الوزراء مجلساً . وليس لمجلس

الادارة أية سلطة على الخزينة التي أوكل أمرها إلى ستة مفوضين منتخبين . وليس له حق إصدار القوانين ولا يستطيع ان يتصل بالجلسين إلا بصيغة الرسائل .

واصبح التنظيم الاداري من جديد لامركزياً ومبسّطاً . فقد منحت المحافظة ادارة مركزية من خمسة أعضاء تسميهم الجمعية الانتخابية . واختفى القضاء : لقد شكل في السنة الثانية الدائرة الثورية الممتازة . والتجمعات الريفية الصغيرة جُمعت تحت اشراف الإدارات البلدية للمنطقة ، بينما قسمت المدن الكبرى وعلى الأخص باريس إلى عدة بلديات بعد ان فقدت استقلاليتها الذاتية بفقدانها لبلديتها ومختارها . واستمر هذا التنظيم الإداري مركزياً أكثر مما قبل عنه . فالادارات متسلسلة بالنسبة لبعضها البعض فالبلديات خاضعة للمحافظات وهذه بدورها خاضعة للوزراء . وعلى الأخص السلطة التنفيذية يمثلها لدى كل ادارة بلدية أو في المحافظات مفوض حكومي معين . فمفوضو مجلس الادارة يراقبون ويحققون تنفيذ القوانين ويحضرون جلسات المجالس البلدية ومجالس المحافظات ويراقبون الموظفين . ويتصل المفوض في المحافظة مباشرة مع وزير الداخلية . وقد أمّن المفوضون بعض الاستقرار مقابل ادارات تتجدد جزئياً كل سنة . وتؤكدت المركزية أيضاً بالحق الذي لمجلس الادارة ان يتدخل مباشرة في الادارة . فبموجب المادة ١٩٦ يستطيع أن يلغي قرارات الادارات وأن يوقف أو يقلل المديرين ويؤمن تعويضهم بغيرهم إلى أن يتم الانتخاب المقبل . لا ريب ان هذه ليست المركزية اليعقوبية للسنة الثانية ؛ ولكنها بعيدة جداً عن اللامركزية التامة في دستور ١٧٩١ .

ولم يكن تطبيق الدستور خلواً من الخطر : فالثورة لم تستقر بعد (فالقوانين الاستثنائية ضد المهاجرين والرافضين ما تزال سارية المفعول) والافلاس وشيك الوقوع والحرب مستمرة . ولكن الترميدوريين يخشون أكثر من كل شيء عودة الثوار الشعبين إلى الحكم ودكتاتورية جمعية أو رجل واحد . ومن هنا احتياطاتهم المتعددة وضمائمهم التي تركت في النهاية الحكم أعزل متأرجحاً

(فكل سنة يجري تجديد نصف البلديات ، ثلث المجلسين ، خمس مجلس الإدارة وإدارات المحافظات) دون الاحتياط لحل الخلافات الممكنة الوقوع دائماً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

ان استمرار الأزمة وخوف تسليم النظام الجديد للمنافسين دفعا الترميدوريين مباشرة إلى تعريف النظام الليبرالي الذي أرادوا إقامته منذ بدئه .

٢ - تسيير النظام الجديد

لقد ازدادت خطورة الأزمة بشكل خفيف خلال صيف السنة الثالثة . فتابع التضخم النقدي تخريبه . وكانت الأسعار ترتفع يوماً بعد يوم والمضاربة تنحو منحى جاعحاً ، وتوف أقلية استغنت بشكل مشبوه يعتبر أكثر من أي وقت ، اهانة للبؤس الشعبي . فبعد ان كان النقد الورقي ٨ مليارات في التداول وقت إلغاء الحد الأقصى ، بلغ ٢٠ ملياراً في أول برومير من السنة الرابعة (٢٣ تشرين الأول ١٧٩٥) . فتوقفت الحياة الاقتصادية وانقلبت العلاقات الاجتماعية ، فالدائنون والمزارعون وأصحاب الايجارات يقبضون نقداً ورقياً فاقد القيمة .

ولم يكن في استطاعة الأجور أن تلحق الأسعار في مسيرتها المسرعة (خلال الصيف ارتفعت ليبرة اللحم من ٨ إلى ٢٠ فرنكاً) ولما كان الحصول هزئياً في كثير من المناطق حدثت عودة ، باستثناء الضرائب ، الى اجراءات السنة الثانية القسرية : مصادرة ، واجبار على البيع في الأسواق ، أعيد العمل به في ٤ ترميدور (٢٢ تموز ١٧٩٥) واجراءات تنظيمية وردت في قانون تجارة الحبوب الصادر في ٧ فاندмир من السنة الرابعة (٢٩ أيلول ١٧٩٥) واجراءات تنظيمية وردت في قانون تجارة الحبوب الصادر في ٧ فاندميير من السنة الرابعة (٢٩ أيلول ١٧٩٥) الذي استمر ساري المفعول حتى ١٧٩٧ . وفي باريس استمر الخبز مسعراً بثلاثة غلوس لليبرة بينما كان ١٦ فرنكاً في السوق الحرة في أوائل الصيف . ولكن التعمين هبط إلى ربع ليبرة خلال

انتظار الحصول وعاد إلى الارتفاع إلى ٣٠٠ بعد الحصاد . ومع ذلك ارتفع معدل كلفة المعيشة في باريس على قاعدة الـ ١٠٠ في ١٧٩٠ إلى ٢١٨٠ في تموز وإلى ٣١٠٠ في ايلول وإلى ٥٣٤٠ في تشرين الثاني ١٧٩٥ . ولا عجب في مثل هذه الظروف أن يمر عيد ١٠ آب ذكرى سقوط الملكية « في الامل » حسب اعتراف البوليس .

كان الهدف من قرار الثلثين الحيلولة دون انتصار المعارضة الملكية في الانتخابات . واستمر الترميدوريون طويلاً في الحكم لادراكهم قلة شعبيتهم ومناورة الملكيين الدستوريين الذين كانوا يأملون بلوغ أهدافهم عن طريق الانتخابات الشرعي . لقد سأل أحد أعضاء اللجنة الدستورية : « في أية أيدي سيوضع ارث الدستور المقدس ؟ » . لقد نص قرار ٥ فروكتيدور من السنة الثالثة (٢٢ آب ١٧٩٥) انه يجب على الجمعيات الانتخابية أن تختار ثلثي النواب الجدد (٥٠٠ على ٧٥٠) من بين أعضاء المؤتمر الوطني العاملين . وحدد قرار ١٣ منه (٣٠ آب) انه إذا لم تحصل هذه النسبة يصار إلى اتمام أعضاء المؤتمر الوطني المعاد انتخابهم بطريقة التعيين الذي تقوم به الجمعية نفسها . وكان هذا يعني عزل الجبليين القدامى والمعارضة الملكية الدستورية معاً لمصلحة الترميدوريين .

وجرى تصديق الدستور والقرارات الملحقه به في استفتاء شعبي . ومع ان نظام الملاءة قد أقر في السابق فقد جرى تطبيقه في الانتخابات العامة ، واشترك الجيش فيها . واجتمعت الجمعيات الأولية اعتباراً من ٢٠ فروكتيدور (٦ أيلول ١٧٩٥) . وكان المؤتمر الوطني قد أعاد العمل ببعض الاجراءات ضد المهاجرين والرافضين فحرم من الحقوق المدنية كل الذين لم يحصلوا على الشطب النهائي من قائمة المهاجرين وطرد أقرباءهم من الوظائف العامة ، وحدد مهلة ١٥ يوماً للكهنه العائدين ليعودوا إلى المنفى من جديد . وعكس ذلك أعيد حق التصويت إلى الارهابيين القدامى العزل . غير ان الجمعيات الشعبية

قد حُذفت نهائياً في ٦ فروكتيدور (٢٣ آب ١٧٩٥) . وفي أول فاندميز من السنة الرابعة (٢٣ أيلول ١٧٩٥) أعلن المؤتمر الوطني تبني الدستور : بموجب أكثر من مليون صوت ضد أقل من ٥٠٠٠٠ (جمهور الممتنعين) حسب الأرقام المذاعة في ٦ من فاندميز . ولكن قرار الثلثين الذي لا ينطبق عليه الاستفتاء الشعبي نصاً لم يقبل إلا بحوالي ٢٤٥٠٠٠ صوت ضد ١٠٨٠٠٠ . في الواقع لقد قدمت أكثر من ٢٥٠ جمعية أولية ملاحظات تتعلق بالدستور ، و ١٩ محافظة مع كل الأقسام في باريس باستثناء واحدة رفضت قرار الثلثين . وعجلت الانتفاضة الملكية في ١٣ فاندميز من السنة الرابعة (٥ تشرين الأول ١٧٩٥) بالانتخابات المحددة في الـ ٢٠ متوجة اضطراباً قد تأكد في باريس منذ الشهر السابق . ففي ٢٠ فروكتيدور (٦ أيلول ١٧٩٥) تبنت أقسام ليبيليتيه والبورصة والمضاربات قرار ضمانه وأعلن قسم فونتين دي غرينيل الاستنفار . وابتعدت الجمعيات الأولية التي يسيطر عليها الملكيون ، الثوار الشعبيين والارهابيين القدامى . وازداد الهياج بعد نتائج الاستفتاء : فقد تأكد ١٨ قسماً باريسياً من النتائج . وفي ٣ فاندميز (١ تشرين الأول) علم بالتمرد الملكي في « شاتونوف آن تيميريه » وفي « دورو » كما علم بقمعه في ٢٧ فروكتيدور (١٧ أيلول) السابق : فدعا قسم ليبيليتيه إلى الثورة . وفي ١١ فاندميز (٣ تشرين الأول) سبعة أقسام على الأقل أعلنت حالة العصيان . فأعلن المؤتمر الوطني حالة الانعقاد الدائم وعيّن لجنة فوق العادة من خمسة أعضاء بينهم باراس واستنجد بالثوار الشعبيين : وفي ١٢ فاندميز (٤ تشرين الثاني) صدر قرار برفع حظر التسليح عن الارهابيين القدامى فتجهزت ثلاث فرق من وطنيتي الـ ٨٩ . وتطورت الانتفاضة في ليل ١٢ و ١٣ فاندميز بالتفاهم مع الجنرال مينو قائد القوات المسلحة ؛ فشكّلت لجنة مركزية . وسقط القسم الأكبر من العاصمة في أيدي الثائرين .. وألقي الحصار على المؤتمر الوطني . وعندما كلّف باراس تنظيم المقاومة مع فجر ١٣ ضم إليه بعض الجنرالات ومنهم بونابرت . ونجح مورا في الاستيلاء على

مدافع معسكر السابلون . فاندحر الثائرون وتفرقوا وقد بلغ عددهم العشرين ألفاً بعد ان حرموا من المدفعية . ولكن الانتفاضة الفاشلة في ١٣ فاندبير أكملت القطيعة بين الترميدوريين والملكيين . ومرة أخرى أنعش الخطر الداهم بعض الحس الجمهوري : فأرسل فريرون إلى الجنوب (الميدي) لقمع الارهاب الأبيض وصدرت قرارات توقيف بحق ثلاثة من نواب اليمين . وأخيراً في ٤ برومير من السنة الرابعة (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٥) صوت المؤتمر الوطني قبل أن يرفض على هدنة عامة حول « الأحداث المتعلقة بالثورة حصراً » .

وفي هذه الأثناء خيبت الانتخابات التي بدأت في ٢٠ فاندبير (١٢ تشرين الأول ١٧٩٥) آمال الترميدوريين . فأعيد انتخاب ٣٧٩ من أعضاء المؤتمر فقط منهم ١٣٤ تكييلين . وكان اكثرهم معتدلين أو ملكيين مقنعين أمثال بوامي دانغلا ولانجوينه . وتشكل الثلث الجديد جوهرياً من الملكيين والكاثوليك . واندحر الجبليون المتعوثلون عن مبادئهم المسؤولون عن الردة الترميدورية : أمثال فريرون وغاليان . وهذا الأخير فضح الخطر : « إذا لم يتم التخلص من الملكيين في الإدارة والعدل فإن الثورة المعاكسة ستصبح دستورية قبل ثلاثة أشهر » . ومع ذلك رفض الجمهوريون المعتدلون إلغاء الانتخابات . وفي ظل هذه الدلائل افتتحت التجربة الدستورية الجديدة واستقرت حكومة الادارة .



وفي ٤ برومير من السنة الرابعة (٢٦ تشرين الثاني ١٧٩٥) ارفض المؤتمر الوطني على صراخ : تحيا الجمهورية ! بعد أن حكم أكثر من ثلاث سنوات وتبع خطأ سياسياً يمكن أن يبدو متعرجاً . لقد حركته في الواقع فكرة واحدة من أيلول ١٧٩٢ إلى تشرين الأول ١٧٩٥ ، وهي الخلاص من الارستوقراطية ومنع عودة النظام القديم إلى الابد . وقد تخطى المؤتمر

الوطني الترميدوري حقبة السنة الثانية الديمقراطية واستعداد سياسة الجمعية التأسيسية : تأمين حكم البورجوازية الذي يجعله شرعياً في نظره ، ازدهارها الاجتماعي ومقدرتها الفكرية ، فلا ديموقراطية كما في الـ ٩٣ ولا ارستوقراطية كما قبل الـ ٨٩ : فالى الوجهاء وهم الفئة الاجتماعية المفتحة بفضل المساواة امام القانون ، يعود حق الحكم والإدارة .

الأولوية الاجتماعية والسيطرة السياسية : هذا ما رغب الترميدوريون تأمينه للبورجوازية ولكن في اطار نظام ليبرالي وفي بلاد ما تزال تعاني الحرب الأهلية والحرب الخارجية . فتورة الفانده لم تخمد والتحالف لم يقهر . وقد حدد الترميدوريون بمقياس كبير سياسة حكومة الإدارة ، بفرضهم على النظام الجديد بواسطة دستور السنة الثالثة ، ضماناً وحفاظاً على « الحدود الدستورية » ، بتطويرهم محافظات بلجيكا الملحقه التسعة ، كما بتوجيه دبلوماسيتهم وفق مفهوم « الحدود الطبيعية » . وكانت المعركة على وشك العودة في ربيع ١٧٩٦ : ولقيادة الحرب ورث النظام الجديد نقداً ورقياً فاقد القيمة وجيشاً معطل التنظيم . ولم يكن ممكناً إلا ان تؤثر هذه الصعوبات على تطبيق دستور السنة الثالثة الذي يمتاز خاصة بانتخابات سنوية بينما كان الأفضل له الأمان الاجتماعي والسلام العام . وبعد ان استبعد اللجوء إلى الشعب كما في السنة الثانية اضطر الترميدوريون المتحولون إلى اعضاء اداريين ، لكي يصمدوا أمام هجمات الأرستوقراطية المتجددة أن يزيّفوا اللعبة الدستورية ويستعينوا بالجيش سريعاً .

القِسْمُ الثَّانِي

حكومة الإدارة الأولى

فشل الاستقرار الليبرالي (١٧٩٥ — ١٧٩٥)

لقد استمرت الأمة البورجوازية نهياً لعدم الاستقرار . وازداد وضوح ذلك بمقدار ما ظهرت التجربة الليبرالية عديمة الجدوى . وبعد ان تفوقعت الأمة في أطروسيقة لجمهوريّة قادرة على الدفع ابعدت الطبقات الشعبية كما ابعدت الارستوقراطية . وضاعف الوجهاء الترميدوريون احتياطاتهم ضد سيطرة الدولة التامة ، خوفاً من الملكية والديموقراطية في آن واحد . فالتوازن الدستوري الحكيم للسنة الثالثة لم يفسح المجال لأي رد غير المعجز الحكومي أو انقلاب القوة . وكانت سياسة الاستقرار الاداري وقد تورطت كثيراً في ازدواجية الاختصاص الحكومي وازدواجية المعارضة الداخلية ، تستلزم عودة سريعة الى السلام ؛ ولكن الحرب تتابعمت والفتح استتب . وعند ذاك بدأت تتحقق نبوءة روبسبير في خطابه ضد حرب ٢ كانون الثاني ١٧٩٢ عن الجنرالات الذين اصبحوا « امل الأمة ومعبودها » : « اذا قدر لأحد هؤلاء الجنرالات أن يكسب نجاحاً ما ... فأية سطوة تكون لحزبه ؟ » .

أولاً — استحالة الاستقرار الداخلي

(١٧٩٥ - ١٧٩٧)

ان القاعدة الاجتماعية التي ادعى جماعة الادارة ، بعد الترميدورين ، انهم سوف يرسون عليها استقرار النظام ، تبدو ضيقة بنوع خاص . فالارستوقراطية مبعدة ، بالنسبة للطبقات الملاكية ، وكذلك قسم من البورجوازية وقانون ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) يمنع الوظائف عن أهل المهاجرين . وقد أعيد في ١٨ فروكتيدور ، بعد أن ألفت الأثرية الملكية في السنة الرابعة . واقترح سيس ، بعد ذلك بقليل طرد النبلاء الذين شغلوا وظائف أو تمتعوا براتب في ظل النظام القديم ، وإعادة الآخرين الى وضع الغرباء . واكتفى قانون ٩ فريمير من السنة السادسة (٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٧) بالاجراء الثاني . وإذا لم يحرق تطبيق هذا القانون أبداً ، فإن الغاية منه كانت واضحة جداً . وقد امتد الحصر الى أبعد من ذلك . فالبورجوازية الادارية ، وهي متوسطة الحال ، كانت لا تثق ببورجوازية النظام القديم ، وهي من مستوى اجتماعي ارفع وأقرب الى الارستوقراطية . وكان الملكيون الدستوريون مرفوضين كأمنصار الملكية المطلقة . فالاداريون يريدون أن تكون الجمهورية بورجوازية ومحافطة ولكنهم يرفضون مساعدة قسم من البورجوازية لأنهم يخشون ان تجرفهم في طريق الاصلاح الحكومي . من جساب الطبقات الشعبية استمرت ذكرى السنة الثانية والخوف الاجتماعي طيلة المرحلة الادارية كلها حافزاً قوياً للردة بما جعل في النهاية ١٨ برومير شرعياً . فالأكثر ادراكاً بين الطبقات الشعبية لا يقبلون دون مقاومة أن يلقوا خارج الأمة وخارج هذه الجمهورية التي حاربوا في سبيلها : وبرهان ذلك مؤامرات المتساوين . ولكن بينما كانت الحركة الثورية تتجه ولو بتلس نحو دروب جديدة ، كان الخوف البورجوازي يشكل في يدي الحكومة

رافعة قوية ضد أصحاب الحصر ، والارهابيين والفوضويين واللصوص ، وشاربي الدماء . وكان الوجهاء ، الناس الشرفاء ، يخشون فوق كل شيء العودة الى نظام السنة الثانية : اعتبار النفي مشوهاً والقانون يصدر عن الفقير ، والقيم الاجتماعية التقليدية قد انقلبت وقد جلبت الديمقراطية السياسية معها وحدة المصير الاجتماعي .

وحافظ شبح القوانين الزراعي وتقسيم الممتلكات على كل فعاليته . فكان دوشي المغمور يعلن في مجلس الخمسة في ١٠ فبراير من السنة الرابعة (أول كانون الأول ١٧٩٥) عن معارضته لاقامة الضريبة التصاعدية :

« لا تدهر الدولة إلا بربطها المواطنين قدر الإمكان بالازدهار.. والضريبة التصاعدية هي قانون استثنائي ضد المواطنين الميسورين .. وسيكون مفعولها حتماً تجزئة الممتلكات إلى أقصى حد . وقد اعتمد هذا النظام أكثر من اللازم في منح الممتلكات العامة .. ولنقل بكلمة واحدة ان الضريبة التصاعدية هي البذرة الحقيقية لقانون زراعي يجب خنقه في المهد .. وعلى الجهاز التشريعي أن يقف بحزم ضد كل مبدأ غرّب للتناسق الاجتماعي ، ضد كل مبدأ ينبغي بوضوح اجتياح الممتلكات . ولن يكون ممكناً ربط جميع الفرنسيين ربطاً وثيقاً بالحرية والجمهورية إلا اذا كان لنا احترام ديني للملكيات » .

ولكن هذا يعني ابعاد جميع الذين عملوا على تأسيس هذه الجمهورية وليسوا ملاكين ، عنها . وقد اتضحت في النهاية استحالة استقرار النظام الاداري على قاعدة الملكية الضيقة والبورجوازية القادرة على الدفع والوجهاء الجمهوريين .

١ - الاداريون واليعاقبة والملكيون

لقد شغل تسيير المؤسسات المتوقعة في دستور السنة الثالثة اوقات النظام الجديد الأولى . فقد بقي الرجال أيام في مواقعهم ، فعلاً ، من المؤتمر الوطني الترميديوري إلى الإدارة .

فقد عملت المجالس الادارية بموجب قرار الثلثين بـ ٥١١ عضواً من المؤتمر

الوطني . وعيّن منذ ٦ برومير من السنة الرابعة (٢٨ تشرين الثاني ١٧٩٥)
 ٣٧٩ عضواً من المؤتمر الوطني اضيف إليهم ١٥ آخرين اختارتهم الجمعيات
 الانتخابية في المحافظات و ١٩ ممثلاً لكورسيكا والمستعمرات المذكورين في
 وثيقة الانتداب فيكون المجموع ٤١٣ عضواً من المؤتمر الوطني كلهم معتدلون
 أو مرتدون . وقد عيّن لانجوينه من قبل ٣٩ محافظة وبواسي دانغلا من قبل
 ٣٦ . وهؤلاء الأعضاء المعاد انتخابهم في المؤتمر الوطني ، وقد شكلوا الجمعية
 الانتخابية الفرنسية أكملوا الثلثين المطلوبين وزادوا عليها . والثلث الجديد زاد
 من قوة عناصر اليمين فهو إما ملكيون دستوريون أمثال باربه ماريوا ،
 دويون دي ليمور ، وبورتاليس أو ثورويون معاكسون معلنون أمثال بواسي
 دانغلا ، هنري لاريفيير أو ايسنار . فالأكثرية الإدارية تراوح بين الجيرونديين
 القدامى أمثال لاريفيلير أو لوفيه ، ورجال السهل أمثال ليتورنور وسييس
 وبين الجبلين أمثال باراس وتاليان . وكان بينهم عدد من المعادين للنظام
 الملكي يبلغ ١٥٨ ولكن بعضهم قد تطوّروا . وكانت المجالس تعد بمقدار ما
 يمكن تعيين آراء أعضائها ١٥٨ ملكياً أكثرهم ليبراليون و ٣٠٥ جمهوريين أغلب
 الأحيان ترميدوريون و ٢٢٦ من انصار دستور السنة الثالثة . وهؤلاء الآخرون
 فرضوا اختار المدراء . لقد اختيرت حكومة الادارة على قائمة قدمها الخمسة
 فاحتفظ القدامى بباراس ، لاريفيلير ، ليتورنور ، روبيل وسييس ،
 وكلهم معادون للملكية . ولكن سييس رفض فحل محله كارنو . وكان
 لاريفيلير الجيروندي القديم والنائب في الجمعية التأسيسية وفي المؤتمر الوطني ،
 معارضاً عنيفاً للبعاقبة غير أنه جمهوري متعصب ومعادي للكليروس . وعلى
 كل حال هو رجل من الصنف الثاني . وكان يتبع على العموم رأي روبيل
 الألزاسي الذي كان هو أيضاً في عداد أعضاء الجمعية التأسيسية والمؤتمر الوطني
 بين الجبلين . وكرجل سلطة أثبت دائماً أنه من انصار الحدود الطبيعية .
 وكارنو الذي كسب الى جانبه ليتورنور ، الضابط القديم في سلاح الهندسة هو
 أيضاً ، قد حافظ على شهرته كمضو قديم في لجنة السلامة العامة غير أن

تطوره المحافظ بالتأكيد سيحله سريعاً على النسيان . وبين هاتين المجموعتين من العمال الشرفاء الذين يعطون صورة امينة عن البورجوازية الجمهورية ، يقف باراس رجل ٩ ترميدور و ١٣ فاندميز القوي ، والفيكونت السابق والضابط والارهابي القديم الكاسر المتعلق دون شك بالثورة ولكنه مستعد أن يبيع نفسه إلى من يدفع أكثر .

واستقرت حكومة الادارة في قصر اللكسبورغ الذي كان سجنًا أيام الإرهاب واقامت لها سكرتارية (أمانة سر) اصبحت فيما بعد سكرتارية الدولة لبوتابرت . وعين للوزارات الستة : بينيزينج للداخلية راميل نوغاريه المعادي للملكية ، للمالية وقد احتفظ بها حتى السنة السابعة ، ميرلان دي دويه صاحب قانون المشوهين للعدلية ، ديلاكرا وهو معاد آخر للملكية للعلاقات الخارجية ، واثنان عسكريان من الدرجة الثانية للبحرية والبحرية . وكان متوقعاً أحداث وزارة سابعة للشرطة العامة سرعان ما اسلمت لكوشون .

وفي ١٤ برومير من السنة الرابعة (٥ تشرين الثاني ١٧٩٥) اصدرت حكومة الادارة إعلاناً « لتعلن عن قيامها » هو منهاج حكومة حقيقي . وهو ينبغي في المجال السياسي :

« إعلان حرب نشيطة على الملكية وانعاش الروح الوطنية والقضاء بيد من حديد على كل الفئات وإخضاع جذوة كل حزبية والقضاء على كل رغبة في الثأر وسيادة الوئام وإعادة السلام . »

ويتم في المجال الاقتصادي :

« إعادة فتح مصادر الانتاج وإنعاش الصناعة والتجارة وخنق الاستغلال وتفتح حياة جديدة في الفنون والعلوم وإعادة توطيد الرخاء والرصيد العام . »
وبالاختصار « إعادة احلال النظام الاجتماعي محل الخواء الملازم للثورات » ،
إنه برنامج استقرار وتوازن حل وسط مع ومضة ضد اليمين . وإذا لم يتم

البيان بأية إشارة إلى العقوبة فإنه على العكس يحذر الشعب من « إحصاءات الملكيين الحبيثة الذين يعيدون ربط مؤامراتهم والمتعصبين الذين يلهبون التحيزات دون انقطاع ». وكان الوقت في غد فاندمير . وقد وجهت الإدارة ، في أوائل حكمها ، دعوة إلى اتحاد جميع الجمهوريين .

لقد أقام دستور السنة الثالثة توازناً حكيماً في الميدان السياسي . فلذلك وجب ألاّ يقوم أي نزاع خطير بين السلطات وبدأ المديرون يحكون بالاتفاق مع الأكثرية التي انتخبتهم والتي من مصلحتها مساندتهم . وأعيد تسيير السلطات المحلية والمحاكم . وقامت الإدارة بالتعيينات ، عندما اضطرت الجمعيات الانتخابية أن ترفض دون أن تكمل مهمتها وأعطت نفسها حق اختيار البلديين . وهكذا تعاضلت منذ البدء سلطات الإدارة . ولكنها لم تحصل على إطاعة أوامرها بدقة وعلى الأخص لأن الأجور لم تدفع دائماً بالتمام . واصطدمت ، مع ذلك ، أكثرية المجلسين وحكومة الإدارة سريعاً بمعارضتي المجلس الوطني الترميدوري أنفسهم .

وتابع الملكيون ، بعد أن غلبوا في باريس في فاندمير ، تغذية اضطرابات في الغرب ، في لانغدوك وفي البروفانس . وكانت انكلترا تقدم السلاح والنقد الورقي المزور . وفي كانون الثاني ١٧٩٦ عاد ستوفليه إلى المعركة . وهوش ، مع أنه رجع عن التطبيق الصارم للقوانين ضد الكهنة الرافضين ، وزّع جيوشه وضاعف مراكز المراقبة وتوصل إلى نزع السلاح من القرويين . وبعد أن تم اعتقال ستوفليه أعدم رمياً بالرصاص في أنجر في ٢٥ شباط ١٧٩٦ وشاريت في ثابت في ٢٩ آذار . وفي شمال اللوار استسلم كادودال بسرعة في الموييهان ، وفروقه في البوكلاج النورماندي وسيبو في المين . فكانت النهاية : ففي حزيران حُلّ جيش الغرب . ومع ذلك استمر النهب في حالة التخدير . وانقسم الملكيون حينئذ حول الخطة التي يجب اتباعها . ولما فقد المهاجرون الشجاعة استسلم أنصار القوة أمام أنصار الأساليب الدستورية . كان المهم انتزاع الأكثرية في الانتخابات المقبلة . وقلب الحكومة

الجمهورية بطريقة مشروعة . وانضم الجنرال بيشغرو ، الذي لم يتجاسر على العمل ، وقد استقال من قيادته ، إلى هذه الخطة .

واستفاد اليعاقبة مدة من حسن ارادة الحكومة . فلأت حكومة الادارة بهم قسماً من الادارات ، وتساهلت مع صحافتهم حتى توصلت إلى تمويل مجريدة دوغال : « صحيفة الرجال الأحرار » . وعادت النوادي إلى الظهور : ففتح نادي البانتيون في ٢٥ برومير من السنة الرابعة (١٦ تشرين الثاني ١٧٩٥) . وسرعان ما جمع ألفاً من الأعضاء بينهم المؤتمرون القدامى أمثال درويه . وعاد غراكوس بابوف إلى اصدار صحيفته « منبر الشعب » في ١٥ برومير (٦ تشرين الثاني) :

« ما هي الثورة السياسية على العموم ؟ ما هي الثورة الفرنسية على الخصوص ؟ انها حرب معلنة بين الأشراف وعامة الشعب ، بين الأغنياء والفقراء » .

كان بابوف يفضح ميزة دستور السنة الثالثة المعادية للديمقراطية : « لقد بُدئ في جميع اعلانات الحقوق باستثناء اعلان ١٧٩٥ بتكريس الحق الأول ، الحق الأهم حق العدالة الأزلية : غاية المجتمع هي السعادة العامة . لقد سرنا بخطى واسعة ، وتقدمنا تقدماً كبيراً وسريعاً نحو هذه الغاية حتى هذا العهد . ومنذ ذاك سرنا في اتجاه عكسي . لقد سرنا ضد غاية المجتمع ضد هدف الثورة في سبيل الشقاء العام وفي سبيل سعادة عدد صغير فقط . يجب أن تكون لنا المرأة أن نعترف ان الثورة رغم كل المراقيل ، وكل المعارضة ، تقدمت حتى ٩ ترميدور ومنذ ذاك بدأت تتراجع » .

وتطور هجوم اليسار بمساندة بعض أعضاء المؤتمر الوطني القدامى أمثال آمار ، وروبير لنده . وبدأت حكومة الادارة تغلق . فصدر قرار توقيف بحق بابوف في ١٤ فرمير (٥ كانون الأول) وعاش منذ ذاك في الحفاء . وفي أول بلوفيز (٢١ كانون الثاني ١٧٩٦) في الحفلة التذكارية لاعدام لويس السادس عشر أشار روبيل إلى نقطة توقف : ولو انه أرعد وتوعد ضد

الملكية فانه فضح أيضاً « هذا الزمن الذي فيه يشرع الإرهاب والفوضى القوانين حق في قلب مجلس الشيوخ ... فليطمئن المواطنون الطيبون ! » .

في الواقع كان استقرار النظام يرتبط بالحل الذي سيمطى للمشاكل الأساسية الموروثة من العهد الترميدوري وأهمها المشكلة الاقتصادية والمالية . فقد انهار النقد وخرب الاقتصاد . وتضاعفت الأزمة النقدية بأزمة مالية فالضرائب لا تجمع والخزينة فارغة وعبثاً كان روبيل يدعو « اللامبالين أنفسهم ... إلى التعلق بالجمهورية وإلى الانضمام إلى تلك الكتلة الضخمة من الجمهوريين التي ستخفي من أمامها كل فئة » .

وفي هذه الأثناء كانت الكارثة النقدية تضاعف البؤس الشعبي : فقد جعلت سياسة الوحدة مستحيلة بعد ان ارتسمت ملامحها مدة من الزمن . وخشية أن تستفيد معارضة اليسار في ذلك فتحاول القيام بحركة ، قامت حكومة الادارة بوضع حاجز على اليمين .

٢ - نهاية النقد الورقي الثوروي (١٧٩٦)

بينما كانت حكومة الادارة تتمركز ، كان التضخم النقدي يبلغ حده الأقصى . فورقة المئة ليرة لم تعد تساوي سوى ١٥ فلساً . كانت الخزينة فارغة ومطابع النقد الورقي تتابع إصدار عملة ، سرعان ما أصبحت قيمتها أدنى من ثمن الورق : لقد تضاعف حجم النقد الورقي في أقل من أربعة أشهر فبلغ ٣٩ ملياراً في ٣٠ بلوفپوز من السنة الرابعة (١٩ شباط ١٧٩٦) وعبثاً تأسس قرض إجباري بفائدة تصاعدية وهو ضريبة حقيقية على رأس المال ، في ١٩ فريبر (١٠ كانون الأول ١٧٩٥) وهو قابل للدفع بالنقد المعدني ، أو الحبوب ، أو النقد الورقي بنسبة ١٪ من قيمته الاسمية : مع ان القيمة الجارية كانت أدنى بثلاثة إلى أربعة أضعاف . ولم يحصل من القرض سوى ٢٧ ملياراً من النقد الورقي و ١٢ مليوناً من النقد المعدني . وقد أثار استياءً عنيفاً في صفوف البورجوازية وهي الربع الذي أصابه القسم الأكبر من

المساهمة في الدفع . وفي ٣٠ بلوفيسوز (١٩ شباط ١٧٩٦) وجب تعليق
الاصدارات وترك النقد الورقي .

وحلّ نقد ورقي جديد هو « التفويض العقاري » (أو الحوالة العقارية)
حل النقد الورقي السابق . وبدأت العودة إلى النقد المعدني مستحيلة : فلم
يكن متداولاً منه إلا حوالي ٣٠٠ مليون بدل مليارين ونصف في نهاية النظام
القديم . وابتعدت فكرة قيام بنك قومي للإصدار . فقد أوجد قانون
٢٨ فانتوز من السنة الرابعة (١٨ آذار ١٧٩٦) التفويض العقاري وصدر
منه في الحال ٢٤٠٠ مليون . والحوالات العقارية المكفولة بالملكيات القومية
التي لم يتم بيعها بعد ، (لقد عدنا إلى المبدأ الذي كان في أساس انشاء النقد
الورقي نفسه) حلت محل النقد الورقي الذي أبدل الثلاثين بواحد بينما قبل
النقد الورقي في الوقت نفسه لدفع القرض الاجباري المئة بدل واحد . وكان
تداول الحوالات اجبارياً وكانت تقيّم ، لاكتساب الملكيات القومية ، بقيمتها
التقديرية دون مزاد . وفي مدى ستة أشهر قطعت الحوالة العقارية المرحلة التي
مرّ بها النقد الورقي في خمس سنوات .

لقد جاءت الكارثة النقدية مريعة فعلاً . فأعلنت الحوالة مساوية للذهب
وثلاثين مرة النقد الورقي . وهذا الأخير لم يعد يساوي أكثر من ٢٥ و٠
والقانون نفسه يعطي الـ ١٠٠ فرنك حوالة ، قيمة معدنية من ٧٤٥٠ فرنكات .
ومنذ الاصدارات الأولى فقدت الحوالة حتى ٦٥ و ٧٠٪ . وكان تخفيض
القيمة ٨٠ في ١٥ جرمينال . (٤ نيسان ١٧٩٦) و ٩٠ في أول فلوريال
(٢٠ نيسان) . ومنذ ذلك كان للمواد الغذائية ثلاثة أثمان . وهذا ما ليس
من شأنه ان ينقص صعوبات المبادلات والتمويل .

ففي ٢٧ جرمينال (١٦ نيسان ١٧٩٦) سعى المكتب المركزي في
باريس ليبر الحبز بـ ٣٥ ليرة من النقد الورقي ، وبليرة و ٣ فلوس ، وأربع
أجزاء حوالة بينما كانت تباع بـ ٣ فلوس من النقد المعدني . وسام تبذير
الملكيات القومية بتخفيضه الكفالة ، في انهيار الحوالة العقارية . وقرر قانون

٦. فلوريال من السنة الرابعة (٢٥ نيسان ١٧٩٦) العودة إلى البيع وحدد أصوله دون مزاد علني على أن تقبل الحوالة بقيمتها الاسمية . لقد كان ذلك تهوراً ولصوصية حقيقية لمصلحة خازني الحوالات وعلى الأخص متعهدي الدولة . فمن حصل على قصر بـ ٢٠٠٠٠ فرنك يستعيد ٨٠٠٠ من بيع حديد التصوينة والثرفات فقط . وفي بريرال كانت قيمة الخبز بالورق النقدي ١٥٠ فرنكاً للبره . وكان المتسولون أنفسهم يرفضون النقد الورقي .

وتتج زوال النقد الورقي الثوروي من هذه التجربة البائسة . لقد كانت دورته دورة النقد الورقي نفسه ولكنه جمع في مدى شهرين . ففي ٢٩ ميسيدور (١٧ تموز) ألغي التداول الإجباري . وفي ١٣ ترميدور (٣١ تموز) تقرر ان يكون دفع الممتلكات القومية بحوالات جارية (قيمة معدنية) : وهو اجراء متأخر جداً لمنع بعاثة الممتلكات المؤمة . وقد عمت القاعدة نفسها تدريجياً المعاشات ، والمداخيل والضرائب وأجور البيوت . وفي نهاية السنة الرابعة (منتصف ايلول ١٧٩٦) قضي وم النقد الورقي . ومع ذلك لم تتم إزالته كنقد إلا بعد ذلك ببضعة أشهر . وعاد النقد المعدني إلى الظهور ؛ ولكن الدولة ، التي لا تتلقى إلا الورق ، لم تستفد منه . وأزال قانون ١٦ بلوفبوز من السنة الخامسة (٤ شباط ١٧٩٧) الحوالة كنقد فحددها بـ ١٪ من قيمتها الاسمية . ومرّ هذا القانون دون الانتباه إليه : ولم يكن يعني سوى التكريس الرسمي لإفلاس بات أمراً واقعاً . وعلى هذا النحو اكتمل تاريخ النقد الورقي الثوروي . واذا استطاعت حكومة الإدارة ان تعود إلى النقد المعدني فذلك لأن انتصارات السنة الرابعة كانت مفيدة : ففي ٥ جرمينال من السنة الخامسة (٢٥ آذار ١٧٩٧) قبضت ١٠ ملايين من النقد المعدني من جيش سامبر اي موز وأكثر من ٥١ مليوناً من جيش إيطاليا . لقد كانت الحرب تغذي النظام .

وكالمعتاد جاءت النتائج الاجتماعية كارثة على الموظفين وأصحاب الدخل ومجموع الطبقات الشعبية . ففي ٢٢ ميسيدور من السنة الرابعة (١٠ تموز

(١٧٩٦) كتبت ادارة الإيزير انه من الأفضل نتيجة عجز المعاشات ان يكون الانسان مجرمًا على أن يكون رئيس مكتب :

« ليس من مجرم أو معتقل أو محكوم إلا ويكلف الحكومة اكثر من أربعة اضعاف راتب رئيس من رؤساء مكاتبنا . فأجرهم صار إلى ٦ ليرات وفلسين و ٨ اجزاء يومياً . وقد اجبرتهم ضرورة تأمين عيشهم منذ زمن طويل على بيع أثاثهم واشيائهم الأكثر ضرورة لحياة الانسان . وهم يلجأون الآن إلى الخبز الموزع للفقراء وخدمهم . . لقد كان شتاء السنة الرابعة مرعباً لأصحاب الأجور الذين ارفعهم ارتفاع الاسعار الهائل . فالأسواق استمرت فارغة ، لأن محصول ١٧٩٥ لم يَكن جيداً والقرويون لا يقبلون إلا النقد المعدني . والمصادرات لم تعد سارية المفعول . فاضطرت حكومة الادارة أن تبدأ بالشراء من الخارج وان تنظم الاستهلاك بقسوة .

وفي باريس هبط تعين ليبرة الخبز يومياً إلى ٧٥ غراماً . وأكل بالارز الذي لم يكن في استطاعة ربات البيوت طبخه ، لنقص الحطب . وخلال الشتاء كله ظلت تقارير الشرطة تشير برتابة متعبة إلى البؤس والاستياء الشعبيين وقد زاد من حدتها ترف المستغلين ووقاحتهم . ولاحظ تقرير المكتب المركزي في ٢٨ بلوفيز (١٧ شباط ١٧٩٦) :

« تبدو باريس هادئة ولكن الأفكار شديدة الاضطراب . والغلاء الفاحش في كل شيء يعتبر دائماً كنتيجة ملازمة للتجارة المحرمة التي تقوم بها تلك الكائنات الخفية المعروفة باسم المستغلين . وهذه المصيبة القاسية التي تهدم ، منذ زمن طويل ، الثروات العامة والخاصة تثقل اساساً على الطبقة الفقيرة التي تسمع شكواها ومهمتها وخطاباتها العنيفة من كل جهة . »

وتحوّل الاستياء الشعبي بشكل طبيعي ضد حكومة الادارة فأفادت المعارضة اليقوبية منه فكانت في نادي البانتليون تناقش إعادة الحد الأقصى . وفي الايام الأولى من فانتوز اشارت تقارير الشرطة إلى تقدم النعمة في الاوساط الشعبية والى المطالبة بتسعير الحاجيات : « العمال ينوون المطالبة بالزيادة

حسب تقرير ٥ فانتوز (٢٤ شباط) ولكنهم يقولون ان التسمية المقبلة ستقضي عليهم .. فالشعب يفهم بكلمة تسعيرة ، تخفيضاً .
فأمرت حكومة الادارة باغلاق نادي البانتيون في ٧ فانتوز (٢٦ شباط ١٧٩٦) بعد أن خشيت ان تتبلور النقمة الشعبية حول المعارضة يعقوبية .
فقامت بملاحقات ضد صحفيي اليسار وأقالت موظفين مشهورين بأنهم يعقوبيون .
واتخذت معارضة اليسار شكلاً جديداً عندما نظم بابوف مؤامرة المتساوين ..

٣ - بابوف ومؤامرة المتساوين (١٧٩٥ - ١٧٩٦)

إن بابوف هو الأول في الثورة الفرنسية الذي انتصر على التناقض الذي اصطدم به كل الرجال السياسيون المخلصون للقضية الشعبية بين تأكيد حق الحياة ، والحفاظ على الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية . فعلى غرار الثوار الشعبيين وعلى غرار يعاقبة ، يعلن بابوف أن هدف المجتمع هو السعادة العامة ، وان على الثورة أن تؤمن المساواة في المتع . ولكن الملكية الخاصة بادخالها عدم المساواة بالضرورة والقانون الزراعي أي بما أن اقتسام الممتلكات المتساوي لا يمكن أن « يدوم أكثر من يوم » (« فمئذ اليوم الثاني لتوطيد المساواة تعاود اللامساواة الظهور ») فالوسيلة الوحيدة للوصول إلى المساواة الواقعية هي « توطيد الادارة العامة وإلغاء الملكية الخاصة ، وربط كل رجل بالمهنة والمهنة التي يتقنها ، وإجباره على وضع ثمرتها الطبيعية في الخزن العام ، وإقامة إدارة بسيطة للتعوين تمسك سجلاً لجميع الأفراد وجميع الأشياء وتوزع الأشياء بمساواة غاية في الدقة » .

وهذا المنهاج المروض في « بيان الشعبين » المنشور في « منبر الشعب » ٩ فريمير من السنة الرابعة (٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٥) يشكل تجديداً أو بدقة أكثر تحولاً مفاجئاً ، بالنسبة للأيديولوجيتين يعقوبية والثورية الشعبية وتتنازع اثنتاهما بالتعلق بالملكية الصغيرة المؤسسة على العمل الشخصي : لقد

كانت اشتراكية الممتلكات والأعمال الصيغة الأولى للايديولوجية الثورية في المجتمع الجديد المتولد من الثورة نفسها. فالشيوعية التي كانت حلمًا خياليًا حتى ذلك التاريخ انتظمت بواسطة البابوفية مذهبًا إيديولوجيًا ، ودخلت التاريخ السياسي بواسطة مؤامرات المتساوين .

والبابوفية تحمل بالضرورة طابع عصرها . لا ريب ان المثال الشيوعي لدى بابوف المتشقف على ذاته ، قد تولد من قراءة روسو ومابلي ، وقانون موريللي الطبيعي المنسوب آنذاك الى ديدرو . ولكن بابوف كان طيلة الثورة رجلاً عمل بعد أن تخطى الحلم الخيالي . فقد اتضح مذهب بابوف العقائدي تدريجياً باحتكاكه بالحقائق الاجتماعية في مسقط رأسه بيكاردي ومن خلال صراعه الثوري .

لقد حددت تجربة بابوف القروية البيكاردية بعض مظاهر شيوعته الزراعية . فبعد أن ولد سنة ١٧٦٠ في سان كانتان ، من جابي ضريبة الملح وخادمة امية استقر في روي في منطقة السانتير بلاد الزراعة الكبيرة . فالجمعيات القروية بحقوقها الجماعية وعاداتها الاشتراكية استمرت فيها ناشطة صامدة في صراع قاس ضد مركزية الاستثمارات في يدي كبار المزارعين الرأسماليين . وبصفته موظف تعداد واختصاصي في الحق الاقطاعي وقد شغل مدة وظيفة مأمور اجراء الجمعيات ، اكتسب بابوف خبرة مباشرة عن عقلية القرويين البيكاردية ومشاكلها وصراعا . ولا ريب انه بفضل هذا النور ، وقبل الثورة ، اندفع نحو المساواة الواقعية والشيوعية وكان في كتابه « المسح الدائم » سنة ١٧٨٩ يميل الى القانون الزراعي اعني اجتماعية المتقاسمين حسب تعبير سنة ١٨٤٨ . ولكنه في مذكراته سنة ١٧٨٥ عن المزارع الكبرى وفي رسالته في جزيران سنة ١٧٨٦ الى دوبوا دي فوسو سكرتير اكااديمية آراس كان يتوقع تنظيم « مزارع جماعية » هي « تعاونيات اخوية » حقيقية « يتفق ٥٠ ، ٤٠ ، ٣٠ ، ٢٠ فرداً على العيش متشاركين في هذه المزرعة » وقد كلوا منزولين في السابق ما يكادون يشبعون جوعهم من

البؤس ، فيصرون بسرعة ميسورين » .
 انها تعاونية الأعمال . وقبل عشر سنوات من المؤامرة في سبيل المساواة
 كان بابوف يطرح ، ليس فقط معضلة المساواة الحقيقية في الحقوق وبالتالي في
 التوزيع ، بل معضلة الانتاج ايضاً وقد كان سابقاً الى التحسن بضرورة
 الاستثمار الجماعي :

« ان تجزئة الأرض إلى أقسام صغيرة متساوية بين سائر الأفراد ، هو
 القضاء على أكبر كمية من مصادر الانتاج يمكن ان تعطى للعمل المشترك » .
 كانت تجربة بابوف الثورية حاسمة في تطور مذهب . فاعلان الحقوق في
 ١٧٨٩ قد اقر المساواة في الحقوق : وبدأ بسرعة انها ليست سوى وهم »
 عندما طرحت في قلب الثورة معضلة العيش وبالتالي الحبز اليومي . لقد كتب
 بابوف في ٢٠ آب ١٧٩١ في رسالته إلى كوبيه ديلاز : « من يستطيع ان
 يتمسك بمساواة اسمية ؟ » وفي رسالته في ١٠ أيلول ١٧٩١ الى كوبي نفسه
 المنتخب نائباً في الجمعية التشريعية :

« ... من هنا تأمين العيش لهذه الأكثرية الهائلة من الشعب الذي فقد
 العيش مع كل ارادته الحسنة للعمل (القانون الزراعي والمساواة الحقيقية) » .
 لا شك ان بابوف اصبح بعد ٩ ترميدور معادياً للروسييرية ولكن
 مساوى التضخم النقدي وشقاء الشعب المرعب اظهرا له بالتجربة قيمة الحد
 الأقصى ، والاقتصاد الموجه وحق التأمين الجزئي للانتاج واهمية تجربة السنة
 الثانية بعد تطبيقها خاصة على جيوش الجمهورية . فقد كتب في « بيان
 الشعبين » :

« لقد اظهر البرهان ان هذه الحكومة (الادارة الجماعية) قابلة للتطبيق
 بالتجربة لانها الحكومة المطبقة على ١٢ مليون رجل من جيوشنا الاثنى عشر
 (ما هو ممكن في القليل ممكن في الكثير) » .

لقد طلق بابوف الآن القانون الزراعي الذي لا يستطيع أن يدوم إلا
 يوماً واحداً وانحاز صراحة إلى إلغاء الملكية العقارية الخاصة . ففي رسالته إلى

جرمان- في ١٠ ترميدور من السنة الثالثة (٢٨ تموز ١٧٩٥) يوضح آلية مذهبه كل رجل سيرتبط « بالمهبة أو الصنعة التي يتقنها » :
 « سيعمل جميع عمال الانتاج والصناعة للمخزن العام وكل واحد سيرسل إليه إنتاج مهمته الفردية الطبيعي وسوف يعمل موظفو التوزيع المعينون لا لحسابهم الخاص ، بل لحساب الأسرة الكبرى على إعطاء كل مواطن حصته المتساوية والمتنوعة من كمية منتوجات التعاونية كلها » .

تلك هي شيوعية التوزيع أساسياً كما أشار إليها جورج ليفيفر . ومع ذلك قد توقع بابوف في مجال الزراعة ، على ضوء تجربته في مسقط رأسه البيكاردي ، ضرورة شيوعية الانتاج وضرورة تنظيم جماعي لعمل الأرض . ولكن قاتنه عملية المركزية الرأسمالية الكبرى وانطلاقة الانتاج الصناعي : فتعليل امكانية التحدث في موضوعه عن تفاؤل اقتصادي هو لتفضيله الأنماط الاقتصادية القديمة وعلى الأخص الحرفية واقتدار مؤلفه لأي وصف عن مجتمع شيوعي مؤسس على غزارة منتوجات الاستهلاك . فظروف العصر وضعف درجة المركزية الرأسمالية ، وفقدان كل انتاج جماهيري ، ومزاج بابوف نفسه ، وتجربته الاجتماعية كل ذلك يوضح انه كان مدفوعاً إلى مواجهة الادقاع والاستنقاع في القوى المنتجة أكثر مما إلى مواجهة انطلاقتها وغزالتها . وعلى هذا النحو يتعين موقع البابوفية بين الخيال الشيوعي المناهقي في القرن الثامن عشر وبين اجتماعية سان سيمون الصناعية .

لقد كانت مؤامرة المتساوين أول محاولة لجعل الشيوعية واقعة . فخلال شتاء السنة الرابعة ، (١٧٩٥ - ١٧٩٦) ولدى رؤية العجز الحكومي والبؤس المرعب الذي يرهق كاهل الشعب ، توصل بابوف وقد اضطرته حكومة الإدارة إلى العمل السري ، إلى التفكير بهدم البناء الاجتماعي بالعنف . فجمعت المؤامرة حول أقلية مكتسبة للشيوعية ، أعضاء البانتيون واليعاقبة القدامى أمثال آملر ، دروييه ، ولندام ، اللذين استلمت أهدافهم سياسية في جوهرها . أما بروناتوفيتش وهو الملقب بالشيخ للجنة السلامة العامة في كورسيكا

حيث الجمعيات القروية ما تزال ناشطة ، وفي أونيغليا ، في إيطاليا ، والروبيسييري المتحمس دائماً ، فقد كان له دور ضخم في تحضير برنامج المؤامرة الشيوعي وتنظيمها السياسي . وفي ١٠ جرمينال من السنة الرابعة (٣٠ آذار ١٨٩٦) نشأت جمعية ثورية دخل فيها مع بابوف ، انتونيل ، بوناروتي ، دارتيه ، فليكس ليبيليتيه وسيلفان ماريشال . وتطورت الدعاية لها ، يقوم بها عميل في كل من الأقسام الباريسية الاثني عشر . وكانت الظروف مؤاتية فالتضخم النقدي ما زال تخريبه مستمراً .

وأشار التنظيم السياسي للمؤامرة إلى قطيعة مع الطرق التي اعتمدتها ، حتى هذا التاريخ ، الحركة الشعبية . وفي الوسط ظهرت المجموعة القيادية معتمدة على عدد قليل من المناضلين المحربين ، ثم قطاع المحبذين وهم وطنيون وديموقراطيون بمعنى السنة الثانية . واستمروا خارج السرية التي لم يبد أنهم اعتنقوا مثالها الثوري الجديد . واخيراً الجماهير الشعبية التي ينبغي جرها الى الموضوع . مؤامرة متميزة التنظيم ولكن معضلة العلاقات الضرورية بين الجماهير يبدو انها قد صممت بشكل متردد . وهكذا اتضح مفهوم الدكتاتورية الثورية التي توقعها مارا ، دون أن يستطيع تعريفها . وقد تخطى هذا المفهوم تقليد الانتفاضة الشعبية : بعد الاستيلاء على الحكم بالانتفاضة يصبح ، عمل أطفال ، الاستسلام إلى جمعية منتخبة حسب مبادئ الديمقراطية السياسية حتى في التصويت العام . ولا يمكن الاستغناء عن الابقاء على دكتاتورية أقلية ثورية طيلة الوقت اللازم لإعادة صهر المجتمع وتسيير المؤسسات الجديدة . وكان مقدراً ان تثقل هذه الفكرة الى بلانكي عن طريق بوناروتي ويجب على الأرجح ربط مذهب دكتاتورية البروليتاريا والممارسة اللينينية ، بالبلانكية . وانقسمت حكومة الادارة أمام الدعاية البافوية . فكان باراس يراوح متساهلاً مع المعارضين . وروبيل يتردد في تنفيذ لعبة الملكية بواسطة قمع معادٍ لليعاقبة . أما كارنو فلم يتردد ، وقد انتقل عازماً إلى الردة بروح السلطة المحافظة . وببإدركته انتزعت وزارة الشرطة العامة من ميرلان دي

دويه وأُسلت الى كوشون . وفي ٢٧ جرمينال (١٦ نيسان ١٧٩٦) أصدر المجلسان قراراً بعقوبة الموت ضد جميع الذين يسهّلون « عودة الملكية » أو إعادة دستور ١٧٩٣ .. أو السرقة ، أو تقسيم الملكيات الخاصة بأمم القانون الزراعي » .

وفي هذه الأثناء كان بابوف يعجّل في استعداداته . فاتصل بلجنة أعضاء المؤتمر الوطني التي تشكلت موازاة له ، واتفق معهم في ١٨ فلوريال (١١ أيار) . فدخلوا الجمعية الجديدة المنتخبة بناء على اقتراح لجنة الانتفاضة . غير ان فيلق الشرطة الذي تم اكتسابه إلى جانب الانتفاضة جرى حله منذ ١١ فلوريال (٣٠ نيسان) . وعلى الأخص وشى أحد عملاء بابوف المسكرين وهو غريزيل بالمتآمرين إلى كارنو . فأوقف بابوف وبوناروتي في ٢١ فلوريال من السنة الرابعة (١٠ أيار ١٧٩٦) وجرت مصادرة جميع أوراقها . وتضاعفت قرارات التوقيف واستولى الخوف مرة أخرى على القادة وعلى البورجوازية . وفشلت محاولة إثارة الجيش في معسكر غرينيل في ليل ٢٣ و ٢٤ فروكتيدور من السنة الرابعة (٩ - ١٠ ايلول ١٧٩٦) . لقد كانت عمل رجال السنة الثانية من يعاقبة وثور شعبيين ، لا ريب ضحايا إثارة بوليسية رتبها كارنو وكوشون وزير الشرطة أكثر مما هي من عمل البابوفيين حصراً : فلم يكن بين الـ ١٣١ موقوفاً في هذه القضية إلا ستة مشتركين في صحيفة بابوف « منبر الشعب » . وانعقدت محكمة عسكرية في التامبل (الهيكل) وأمرت بإعدام ٣٠ متهماً رمياً بالرصاص . وقد قضت محكمة التمييز فيما بعد على هذه المحاكمة بأنها غير شرعية .

اما محاكمة فاندوم فلم تقع إلا في السنة الخامسة . كان باراس ينوي تقليل الملاحقات وكذلك ، رجال امثال سيس ، كانوا يخشون ان ينفذوا لعبة الملكية . ولكن كارنو تصلّب كثيراً وجر معه حكومة الإدارة . وفي ليل ٩ و ١٠ فروكتيدور (٢٦ - ٢٧ آب ١٧٩٦) نقل المتآمرين إلى فاندوم في إقفاس حديدية وتبعهم نساؤهم وبينهن امرأة بابوف وابنته البكر ،

سيناً على الأقدام . ولم تبدأ المحاكمة امام المحكمة العليا إلا في نهاية شباط ١٧٩٧ واستمرت ثلاثة اشهر . وبعد صدور الحكم باعدامهم في ٧ بريرال من السنة الخامسة (٢٦ أيار ١٧٩٧) حاول بابوف ودَارْتِه الانتحار . فحُمِلَا دامين إلى خشبة الإعدام في اليوم الثاني .

ان اهمية مؤامرة المتساوين لا يمكن أن تقاس إلا بمقياس القرن التاسع عشر . فهي لم تكن في تاريخ حكومة الادارة إلا مرحلة بسيطة بدلت ، لا ريب ، التوازن السياسي . انما للمرة الأولى تصبح الفكرة الشيوعية قوة سياسية : ومن هنا اهمية بابوف ومحاولته في تاريخ الاشتراكية . ففي رسالته في ٢٦ ميسيدور من السنة الرابعة (١٤ تموز ١٧٩٦) كان يوصي فليكس ليبيلتييه أن يجمع كل « مشاريعه ، ومذكراته ومسودات الكتابات الديمقراطية والثورية » وان يعرض على « جميع تلامذة المساواة .. ما يسميه فاسدو اليوم احلامي » . واستجابة لهذه الرغبة نشر بووناروتي في بروكسيل في ١٨٢٨ تاريخ المؤامرة في سبيل المساواة المنسوبة إلى بابوف : فكان لهذا الكتاب تأثير عميق على الرأي الثوروي وبفضله سجلت البابوفية حلقة في تطور الفكر الشيوعي .

٤ - الاندفاع الملكي

ان القمع المعادي للبعاقبة ، الذي تلا مؤامرة بابوف ، ألقى بحكومة الادارة الى اليمين وساهم في ريادة الخطر الملكي .

فقد تطور العمل الملكي على عدة مستويات منذ صيف ١٧٩٦ . فبينما كان بانجمان كونستان بإيعاز من مدام دي ستال يشجع الملكيين الدستوريين على التجمع حول إدارة هي سند متين للتيار الاجتماعي المحافظ ، كان الارهاب الابيض يعود الى الوسط حيث عين الملكي فيو قائداً للكتيبة العسكرية في مرسيليا . واذا حافظ المجلسان على العفو العام في ٤ برومير من السنة الرابعة (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٥) لصالح الارهابيين القدامى فقد صوتا تحت ضغط

اليمن على طرد المشمولين بالعفو من الوظائف العامة (١٤ فريمير من السنة الخامسة - ٤ كانون الأول ١٧٩٦) . وهذا القانون نفسه ألغى مادة قانون ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) التي ابقت التشريع الارهابي ضد الاكليزيين . ولما صار التشريع الى الاهمال عادت العبادة الى اكثر الرعايا : وتأثير الكهنة لا يمكن الا ان يتجه لمصلحة الردة التي كانت تجذب من جهة أخرى عزل اليعاقبة من الوظائف العامة . وبينما كان كارنو يتطور اكثر فأكثر نحو اليمن اقترب رافيلير بسبب عدائه للاكليروس من روبيل وباراس . وبدأ الثلاثة يشكون من تقدم الملكية .

وفي الوقت نفسه برهنت المؤامرة الانكليزية الملكية عملياً أن اليمن لا يتعالف مع الجمهورية ، ويعمل دائماً للاستيلاء على الحكم . وعندما رفض المطالب بالعرش لويس الثامن عشر اللجوء في بلانكنبورغ قرب دوق برونسفيك ، كل تنازل ، تطور العمل الملكي في خطين دستوري ومطلق . وفي باريس نفسها كان مثله الأب بروتيه يدير وكالة اكتسبت لها انصاراً حتى في حرس حكومة الادارة . وخلال صيف ١٧٩٦ انشأت الوكالة جمعية اصدقاء النظام اكدت بمعارضة دستورية للنظام . ولكن جماعة « الابناء الشرعيين » كانت تحركها سراً وهؤلاء من انصار عودة الملكية المطلقة عن طريق الانتفاضة وقد حوّل داندريه ، وهو عضو الجمعية التأسيسية القديم وأحد معتنقي العمل الشرعي ، الجمعية الى «مؤسسة حب الانسانية» من أجل الانتخابات المقبلة . وكان للمؤسسة قروع في عدد من المحافظات وقد اشتدت في قلب المنظمة نفسها ثنائية بين الدستوريين ، انصار العمل الشرعي ، والمطلقين انصار العمل العنيف . وهكذا كان الوضع في السارت حيث نظم المؤسسة ملكي غربي ، وفي بوردو ايضاً . وكان المال يأتي من لندن بواسطة ويكام وهو عميل انكليزي مقيم في سويسرا . وعلى هذا النحو جرى شراء الصحف وتمويلها للدعاية الانتخابية . واستمرت الدعاية الملكية رغم توقيف بروتيه في

١١ بلوفيز من السنة الخامسة (٣٠ كانون الثاني ١٧٩٧) واعترافات
أحد شركائه .

وكان المناخ السياسي والاجتماعي ملائماً لها في الواقع . فالمهاجرون والكهنة
المبعدون يعودون جماعات . والقضية الدينية تشكل حقلاً صالحاً للردة .
وكان كثير من الجمهوريين على غرار الرافضين يؤكدون التنافر بين
الكاثوليكية الرومانية والجمهورية . ولكن الكنيسة الدستورية كانت ترى
تأثيرها يتناقص . والتوفيلاندروبية (محبة الانسان لله) وهي الشكل
الجديد للعبادة العشرية التي تأسست في اوائل ١٧٩٧ بمساعدة رافيلير لا تطال
إلا أقلية بورجوازية مستنيرة . وكانت حركة الردة تستفيد على الأخص من
الأزمة المالية ، ومن الصعوبات الناجمة عنها .

واتضح ان الوضع المالي محزن جداً على اثر انهيار الحوالة العقارية وعودة
النقد المعدني . وتبع التضخم النقدي نقص في النقد : فالمعدني نادر والأسعار
تهبط ويزيد ، من انهيارها ، ان محصول سنة ١٧٩٦ كان غزيراً . فنجم عن
ذلك على الأقل تخفيف من البؤس الشعبي . ولكن الحرب كانت مستمرة .
وعبئاً حاولت حكومة الادارة اقامة توازن في الميزانية .

وكان المجلسان لفاية سياسية يمتنعان عن القيام بأي جهد مالي فعال . فقد
تأخر التصويت على الضرائب كثيراً : من ذلك الضريبة العقارية في ١٨ بريرال
من السنة الخامسة (٦ حزيران ١٧٩٧) للسنة الجارية وضريبة المسقفات في
١٤ تميدور (٢ آب) . واقترحت حكومة الادارة انشاء وكالة للضرائب
المباشرة مؤلفة من موظفين في كل محافظة ، ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح .
واقترحت اعادة بعض الضرائب غير المباشرة على البارود والبوتاس والملح :
فرفضها مجلس الشيوخ بعد ان قبلها مجلس الخمسة . وأعيد المزاو العلفي
في ١٦ برومير من السنة الخامسة (٦ تشرين الثاني ١٧٩٦) في سبيل
الحصول على أكبر فائدة من بيع الممتلكات القومية : ولكن الربح كان
هزئلاً .

وانتصرت الوسائل المالية واستمر الحفاظ على المصادر لتموين الجيوش
 بالحبوب والعلف والخيول : وكان الدفع ببنوتات مقبولة بدل الضرائب ومقابل
 الممتلكات العامة . واضطرت حكومة الادارة ، كما حدث للترميدوريين ،
 بعد العدول عن الاقتصاد الموجه ، أن تلجأ إلى رجال المال والبنوك والمتعهدين
 والممولين : فأصبحت تحت رحمتهم . وبعد ان استنفذت حكومة الادارة
 عديداً من الحيل وعادت إلى رهن ماسات التاج ومنها « الريحان » أو أسلعت
 أوامر الدفع الباقية أي الزامات تعويض الحرب الواجبة على هولاندا عملاً
 بمعاهدة لاهاي ، أجاز لها قانون ١٦ برومير من السنة الخامسة (٦ تشرين
 الثاني ١٧٩٦) استعمال الممتلكات العامة كوسائل للدفع : وعلى هذا النحو
 حصل متعهد على سبيل المثال على ٦٠٠ هكتار في محافظة الشمال . وسرعان
 ما توصلت إلى ترك مجموعة من مداخيل الدولة للدائنين : تلك عودة إلى عملية
 الاستباق أيام النظام القديم باسم التفويض . ومثال ذلك قطع الغابات القومية ،
 أو حصيلة الضرائب في كذا محافظة أو حصيلة بيع البضائع الانكليزية
 المحجوزة في ليفورن لصالح شركة فلاشا التي كانت تؤمن جيش إيطاليا .

وكثر الفساد وقد تشجع بهذه الأعمال ويضعف الحكومة ، ونفسية الرشوة
 لدى أقلية من السياسيين ترمز إليهم أسماء مثل باراس بالتأمر مع المالي
 أوفرار ، وفوشه وتالبان . فأحدهم يصبح غنياً بالمضاربة بالملح ، وآخرون
 بالممتلكات العامة . وكانت فوضى الأخلاق تسير بموازاة الفساد وتشمل أكثر
 ما تشمل المحافظين ، حتى انها تتناقض مع سير جمهورية السنة الثانية الاسبلوطي
 (الصارم) . ومع ذلك لم تؤثر الفوضى الأخلاقية إلا على أقلية ميسورة
 عاطلة عن العمل ، اتخذت لها قاعدة ملاحقة مجنونة للذة وقد لعبت بتعميم
 سيء الاستعمال « مجتمع الادارة » . وكانت بقسوة أكثر ، واطار أقل فخامة ،
 تعطي صورة مسبقة لأخلاق المجتمع الامبراطوري الرفيع . وكانت شخصيتان
 في الحكومة تنتمي إلى هذا المجتمع المنحل : باراس الفيكونت الرجعي ،
 وتاليران الأسقف الرجعي ، وحوّلها رجال الأعمال « ومقدمو الخدمات » من

أصحاب بنوك ومتعهدين ومستغلين ، ومضاربين ومستفيدين من النظام ، انما مستعدين لتركه في سبيل آخر يؤمن لهم الثروة .

وفقد النظام رصيده بشكل عام في سائر طبقات المجتمع . فالموظفون لا يُدفع لهم إلا بشكل غير منتظم . والخدمات العامة لا تعمل إلا بجهد كبير ، بسبب نقص الوسائل المالية . وللتخفيف عن كاهل الميزانية القومية وضعت حكومة الادارة المحاكم والمدارس المركزية والخدمة العامة على مسؤولية الادارات المحلية ، ولكن تمويلها كان سيئاً كتمويل الحكومة . فالضرائب تُدفع بمعدل الربع بالنقد المعدني وعندما يكون على الحكومة مسؤوليات تدفعها بمعدل ثلاثة أرباع ببونات مقبولة فقط لدفع الضرائب أو لشراء الممتلكات العامة ، ويعيد المضاربون شراءها بثمن بخس . وكان عجز حكومة الادارة المالي بمضاعفته النعمة يسهل عمل المعارضة الملكية بينما كانت تقترب انتخابات السنة الخامسة .

ثانياً — حرب الفتح

(١٧٩٦ - ١٧٩٧)

ان الصفات الجديدة للحرب التي راحت تتأكد منذ سقوط الحكومة الثورية وانهار سياستها في الدفاع القومي ، ازدادت وضوحاً ايام حكم الادارة الأول . ولما لم يعد جهد الحرب معتمداً على ادارة الاقتصاد الذي عاد الى المبادأة الحرة والكسب الحر ، ازداد وضع الجيوش المادي خطورة وهذا ما لم يبق في المدى الطويل بدون أثر سيء على حالتها النفسية . وزاد من ذلك ، ان الجنرالات الذين لم يعد يتقل عليهم مستوى المساواة لدى الحكومة الثورية والإرهاب ، قد خلموا ببر وصاية السلطة التنفيذية واطلقوا العنان لأطماعهم . ومن وجهة النظر هذه شكلت سياسة بونابرت الايطالية نقطة

انقطاع حقيقية : فقد حلت تطلعات مغامرة الأطماع الشخصية محل المتطلبات القومية ، وهو انحراف يزداد خطره كلما تتوَجَّ بهالات من نفوذ الانتصار .

١ - الجيش في أوائل الادارة

لقد ظلَّ "تخلّف الجيش متتابعاً أيام حكم الادارة التي تابعت ، في هذا الميدان كما في سواء ، السياسة الترميدورية بكل بساطة . وكان شديداً تأثير انهماء النقد الورقي وعجز الحكومة المالي ، وسوء تقديم المتعدين ، على وضع الجنود السيئ التغذية واللباس والأجرة . وظهر أثر يؤس الجيش بدوره ، على عدده . فحطم مرض التمرد والحرب منذ ذلك جيوش الجمهورية . ففضح المستشار دويوي في ١٩ برومير من السنة الرابعة (١٠ تشرين الثاني ١٧٩٥) أسباب الداء العميقة ، عندما كلف مجلس الـ ٥٠٠ لجنة اعداد مشروع قانون للقمع . " لقد استفاد أعداؤكم من هذيان أصدقاء الردة ليحملوكم على اعتبار كل الوسائل الزجرية التي كان بإمكانها إيقاف الداء في بدئه ، أعمالاً إرهابية . وهذا الاسم وحده خدم أوروبا أفضل من كل اسلحتها القوية . لقد شاهدت وأنا أقطع عدة محافظات من الجمهورية ، جماعات من الهاربين من الجيش تسير بكل اطمئنان مثلي على الطريق دون أن يوقفها أحد أو ينفذ عليها قوانين الحرب . ماذا أقول ! لقد علمت أن أهل الهاربين غالباً ما يكونون مخائرين أو ضباطاً في البلديات .. على كل حال ربما لم يكن من الأمان لهم أن يشددوا على تنفيذ القانون دون أن يكونوا ضحية الردة المرعبة التي غطت فرنسا بالجلث . كان في هذا الاعتراف تعرية لجدور الداء . ولكن حكومة الادارة عجزت مثل المؤتمر الوطني الترميدوري عن مكافحة الداء ، لهماستها لحقد مكين على جميع ذكريات السنة الثانية ، ولاهتمامها بمراعاة جانب الردة لتظل بمسكة بعنان الحركة الشعبية .

وتبدلت حالة الجيش النفسية في الوقت نفسه . لا ريب ان طابع السنة الثائية ظل عميقاً في صفوفه كما ظل حياً عداؤه للرجعيين أو الكهنة ، وحقد

على الملكية . ولكن الشعلة لم يستمر تقديم الوقود لها ، فهدمت الحماسة الثورية بالتدريج . ولكن الجيش الحساس لأفكار القوة التي أطلقها رجال السنة الثانية لم يكن باستطاعته متابعة متاهات السياسة الادارية في الحد الوسط ولا الاشتراك في الحماسة لفاهيم الوجهاء المتوسطة . فاشتد احتقار ما هو مدني بينا راح يتضخم الطلاق بين النظام والجيش شيئاً فشيئاً . وحينئذٍ ظهر تعبير البورجوازي أو المدني الذي بلغ ذروة استعماله في أوائل الامبراطورية . وبطبيعة المؤسسة العسكرية نفسها استمر الشعور الديمقراطي مع ذلك : لأنه كلما كان يتم الاعتماد للترقية على المعرفة فيعوض عنها الذكاء وأكثر منه الشجاعة ، ولو أُلغيت التقاليد الديمقراطية كالتخاب الضباط والمخلفين في المحكة العسكرية . فالجندي البسيط يحتفظ بأمل الوصول إلى أعلى الرتب شرط أن يكون شجاعاً . وكان من شأن ذلك ان يشجع على الطموح وروح المغامرة .

لقد اتخذ الشعور القومي الذي عضد الجيش حتى ذلك التاريخ ، رجماً جديداً في الواقع . فقد تميز الجنود عن بقية الأمة لأن العدد لم يتجدد من التغير العام وبعد ان أبعد الفتح جيوش فرنسا . فالجيش بعد أن خيم في بلاد أجنبية واصبح مهنة بالضرورة ، تحول الآن نحو جنرالاته . وأفسح الاخلاص للأمة المكان ببطء للأمانة لرئيسه ، أو لروح المغامرة ومن ثم للثعب . لقد قام كل شيء في السنة الثانية لثمتين وتوطيد الروابط بين الجيش والشعب ومن الآن وصاعداً تجري المحاولة لكي يلبس الجندي أنه مواطن أيضاً .

ففي ١٢ شباط ١٧٩٣ كان سان جوست يعلن في خطابه انه لا ينتظر التصر « إلا بنسبة التقدم الذي يكون قد أحرزه الروح الجمهوري في الجيش » . وعشية حملته على ايطاليا ، اعلن بوناپرت في خطبته في ٢٦ آذار ١٧٩٦ : « أيها الجنود أنتم عراة سيئو التغذية . وأريد أن أقودكم إلى أخصب سهول العالم وستكون مقاطعات غنية من المدن الكبيرة تحت سيطرتكم وستجدون فيها السعادة والمجد والغنى .. » .

لقد أفرغت الوطنية من محتواها الجمهوري والانساني وظهرت القومية :
وسرعان ما تبع احتقار الأجنبي وذوق الجهد العسكري والكبرياء القومية ،
المواطن المدنية ، والحماسة الثورية . وسرعان ما يتغنى ماري جوزف
شينيه بأعجاد « الأمة العظيمة التي اعتادت النصر » . وكان التعبير الذي يوحى
بالكبرياء سارياً منذ نهاية الادارة فكرسته الامبراطورية .

ان أداة الحرب التي أوجدتها لجنة السلامة العامة في السنة الثانية كانت ما
تزال مع ذلك لا مثيل لها أمام جيوش نظام التحالف القديم ، عشية الدخول
في معركة ١٧٩٦ . وانشأت الادارة مفوضين لدى الجيوش على غرار المبعوثين
لتمتين سلطتها لدى الجنرالات والمتعدين . لأنه لم يكن للادارة ولا للمفوضين
أية سلطة رادعة أمام الجنرالات . ولما أصبح دور الجنرالات مزدهراً أحلت
بونابرت عبقريته في المقام الأول . ومع ان عبقرية بونابرت قد أثبتت اتساعها
سريماً بأعداد المبادئ الاستراتيجية وانشاء الوحدات الفنية واستخدامها فإنه
استمر فيما عدا ذلك أميناً للارث الثوري : لقد جدد فن الحرب إنما
باستخدام الجيش القومي الذي خلقته الثورة .

٢ - بونابرت في ايطاليا (١٧٩٦ - ١٧٩٧)

اقتصرت التحالف في جوهره على انكلترا والنمسا منذ معاهدات ١٧٩٥ .
لا شك في ان النمسا كانت تركت ضفة الرين اليسرى نظراً لأن وضعها المالي
والعسكري لم يكن زاهياً ، ولو انها تأكدت الحصول على تعويضات كما
وعدت معاهدة بال بروسيا . أما انكلترا فكانت عاجزة عن القيام بمجهود
عسكري قاري رغم كرهها التقليدي لرؤية فرنسا تستقر في البلاد المنخفضة ،
لأنها مهددة بأزمة اقتصادية ومالية ، ولأن التشنجات الاجتماعية والسياسية
فيها يمكن أن تصبح خطيرة .

كانت سياسة حكومة الادارة الخارجية في هذه الأثناء قد تحددت سلفاً
بمفهوم الحدود الدستورية المعتبرة غير قابلة للتعديل : فالمادة ٣٣٢ من دستور

السنة الثالثة تحظر د كل تنازل عن أراضي الجمهورية ، وقد جرى تصديق إلحاق بلجيكا باستفتاء على الدستور وبالأحرى ضم أفينيون والسافوا . تبقى ضفة الرين اليسرى . وإذا كان كارنو ، السائر في ركاب اليمين ، يؤيد الحدود القديمة وقد تحسنت الآن ، فإن روبيل الذي يقود الدبلوماسية أعلن عن تأييده للحدود الطبيعية وبالتالي للإلحاق . وكان ينوي أخذ ضمانات لما بعد الحدود الطبيعية كي يفاوض وهو في وضع القوة . وتبعته حكومة الإدارة . ولذلك كان عليه ألا ينجر مع منطق الفتح ، كي يفرض شروطه على النمسا وعلى انكلترا .

وكان المخطط الذي أعده كارنو لمعركة سنة ١٧٩٦ يمنح دوراً حاسماً للعمليات في المانيا الجنوبية : كان على جيوش سامبر اي موز بقيادة جوردان وجيوش الرين والموزيل بقيادة موروان تزحف على فيينا بينما تستولي جيوش الألب الأقل أهمية بقيادة كليمان وجيوش إيطاليا بقيادة شيرر على البيموننت ولومبارديا وتحتفظ بها كضمانة . ويهدد انكلترا جيش من ايرلندا متمركز في برست بقيادة هوش . وفي آخر الوقت في ١٢ فانتوز من السنة الرابعة (٢ آذار ١٧٩٦) أحلت حكومة الإدارة بوناپرت محل شيرر . فانقلبت من جراء ذلك مخططاته العسكرية والسياسية .

لقد ولد نابوليون في أجاكسيو في ١٥ آب ١٧٦٩ من اسرة من النبلاء الصغار موالية لفرنسا . وحصل على منحة في معهد اوتن الملكي سنة ١٧٧٩ ثم في معهد بريان الملحق بالمدرسة الحربية في باريس حتى ١٧٨٤ ، وكعسكري نبيل في المدرسة الحربية ١٧٨٤ - ١٧٨٥ ؛ وتقدم للسابقة فكان ال ٤٢ على ٥٨ فعين ملازماً ثانياً في المدفعية من أيلول ١٧٨٥ وهو في السادسة عشرة . وعاش حياة ضابط صغير في الحامية لا مستقبل له بين فالانس وأوكسون ، ثم في فالانس من جديد . وكوطني في ١٧٨٩ ولكن وطني كورسيكي اشترك بنشاط بالحياة السياسية المحلية بقيادة باولي خلال اقاماته المتعددة في الجزيرة من ١٧٨٩ إلى ١٧٩٣ . ولكنه اضطر أن يغادر الجزيرة في حزيران ١٧٩٣

بعد أن أصبح مشبوهاً في نظر باولي عندما قاطع هذا الأخير المؤتمر الوطني واستدعى الانكليز . واتضح بونايرت جبلياً يعقوبياً صادقاً عندما أصبح رئيساً في جيش ايطاليا في تموز ١٧٩٣ وأرسل إلى افينيون لتنظيم شحن البارود . وكتب « عشاء بوكير » بشكل حوار وطبع في افينيون في آب ١٧٩٣ على نفقة الخزينة العامة ، موضوعه : رجل عسكري ، هو نابوليون نفسه ، يتحاور مع بورجوازي من نيم وصناعي من مونبيليه ، وتاجر من مرسيليا ، والمهم اقناع المرسيلي الذي يميل إلى الجيرونديين « قضية الجبل قومية » وان المؤتمر الوطني هو « مركز الوحدة » وانه ينبغي انقاذ الجمهورية الوليد المحاطة بأشع تحالف يهدد بخنقها في المهدي . لقد قضى على كورسيكا الوطنية وعلى أوهاام استقلال الجزيرة . لقد التحم بونايرت في صلب الأمة الثورية . وأسلم اليه مواطنه ساليستي المبعوث قيادة المدفعية في حصار طولون في ١٧ أيلول ١٧٩٣ ، فكان دوره في بعض الاعتبارات حاسماً . فاستعيدت المدينة في ١٩ كانون الأول . وفي ٢٢ كان بونايرت جنرال فرقة . وكان يحميه أوغوسطينوس روبسبير مبعوث جيش ايطاليا . وامتدح « قيمة المواطن بونايرت العالية » في رسالة إلى أخيه ماكسيميليان في ١٦ جرمينال من السنة الثانية (٥ نيسان ١٧٩٤) .

وأعاد ترميدور كل شيء الى بساط البحث . فقد عُرف الحدث في نيس في ١٨ (٥ آب ١٧٩٤) . وفي اليوم الثاني فصل المبعوثون بونايرت عن قيادته وسجن كروبسبير في حصن أنتيب . وبعد أن أطلق سراحه في ٣ فروكتيدور (٢٠ آب) أعيد الى وظائفه . ولكن مهمته اصطدمت بمعارضة اوبري وهو جيروندي عائد ومقرر القضايا العسكرية في المؤتمر الوطني وانتقد بشدة « ترقيته السابقة لأوانها وطموحه الذي لا يُكبح جماحه » . وفي آذار ١٧٩٥ رأى بونايرت مع ذلك قيادة مدفعية جيش الغرب تقدم له ؛ فرفض . ورفض من جديد عندما عيّن في حزيران جنرالاً للمشاة في تلك السنة نفسها . لقد تنازل المواطن إذ ذاك للغامر الذي يبحث عن طريقه . وكأننا

نقمة ترميدور حطمت استمرار خطة السياسي فلم يعد لبونايرت قاعدة اخرى غير طموحه . وبقي بضعة اشهر في بؤس . واعاده فاندمير إلى التيار . واذا استحق له دوره في يوم ١٣ (٥ تشرين الأول ١٧٩٥) لقب « الجنرال فانديير » فان ترقيته قد تأمنت منذ ذلك بفضل باراس : فمن جنرال فرقة في ١٦ تشرين الأول ، عين في ٢٦ قائداً عاماً لجيش الداخل . وإلى تلك الحقة ترجع غراميات بونايرت وجوزفين ناشر دي لاجيري التي تكبره بست سنوات ، وهي امرأة الفيكونت دي بوهارنه الذي أعدهم بالقبلة في ١٧٩٤ وهي امرأة منهوكة على حد قول باراس في مذكراته ولكنها ما تزال ساحرة وبارعة دائماً . وأول رسالة إلى « الحلوة والرائحة جوزفين » يعود تاريخها إلى ٢٨ تشرين الأول ١٧٩٥ .

انه حب عنيف لا تترك الرسائل المكتوبة خلال حملة إيطاليا ادنى شك حول طبيعته : فهي تتحدى الشواهد . لقد كتب جورج ليفير : « من الصعب جداً الاعتقاد بأن بونايرت كان يحبل علاقتها (جوزفين) مع باراس وان التأثير الذي حافظت عليه لم يخدمه » .

وفي ٢ آذار ١٧٩٦ عين بونايرت قائداً عاماً لجيش إيطاليا للحلول محل شيرر . وفي ٩ تزوج جوزفين دي بوهارنه زواجاً مدنياً . وبعد يومين غادر باريس إلى مركز اركنت حربه في سافون على ريفيرا في جنوة .

لقد قررت معركة إيطاليا مصير الصراع مع النمسا . فقد اعدت لجنة السلامة العامة مخططاتها منذ السنة الثانية : كان المهم بعد عزل البيمونت ، الاستيلاء على لومبارديا ثم الزحف مباشرة على فينشا عبر الألب . وبدأ بونايرت العمليات بـ ٣٨٠٠٠ رجل و ٤٨٠٠٠ فرنك ذهب و ١٠٠٠٠ فرنك حوالات قبض لم تقبل كلها . وجرت العمليات كلها بسرعة قصوى .

ففي البيمونت ، خلال اثني عشر يوماً وفي معارك مونتينوت (١٢ نيسان ١٧٩٦) وميليسيمو وموندوفي (٢١ نيسان) فصل بونايرت الـ ٣٥٠٠٠ نمساوي بقيادة بوليو عن ١٢٠٠٠ بيمونتي بقيادة كوالي واجبر هذا الأخير

على الانكفاء ليعطي تورينو . فوقع ملك سردينيا هدنة شيراسكو في ٢٨ نيسان وتنازل بموجب معاهدة باريس في ١٥ أيار ١٧٩٦ لفرنسا عن السافوا وكونتات نيس ، وفاندي ، وبويل .

وفي لومبارديا قسام بونايرت بحركة التفاف نحو الجنوب في ملاحقته بوليو الذي انسحب إلى شمال البو خلف التيسات ؛ فلجأ إلى بليزانس وانصر على العدو على جسر لودي على الآدا (١٠ أيار) ودخل ميلانو في ١٥ أيار ١٧٩٦ . لقد كتب ستاندال في « شارترود دي بارم » : « لقد علم العالم انه ظهر لقيصر والاسكندر خليفة بعد عديد من القرون » . وبعد أن اجتاز بونايرت مينيسيو في ٣٠ أيار ، أقام حصاراً على مانتو . فوقع أمراء بارم ومودين هدنة فانفتحت بولونيا للفرنسيين ، وقبلت البابوية باتفاق في ٢٣ حزيران . وأخضعت البلاد المفتوحة لتعويضات حرب مرهقة أثارت قسماً من الشعب ضد المحتل . وحدم اليعاقبة الايطاليون أنصار الجمهورية الوحدوية أظهروا ولائم لفرنسا . أما حكومة الادارة فكانت تنوي فقط الحصول على ضمانات للمفاوضة عن مركز القوة . وبانتظار ذلك كان المهم استثمار البلاد المحتلة . ويبدو أن بونايرت استفاد من ايطاليا ٥٠ مليوناً ، وصل حكومة الادارة منها عشرة ملايين . وفي هذه الاثناء ، استمر النمساويون مسيطرين على مانتو مفتاح طريق الألب . وحاولت جيوش نمساوية ، نزلت من الألب ، أن تفك الحصار عن الموقع على أربع دفعات . ولكن جيش ورمسر انكسر في كاستيغليون في ٥ آب وفي باسانو في ٨ أيلول ١٧٩٦ . وأجبر جيش ألفينيزي بدوره على التراجع بعد معارك قاسية حول أركول من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني ثم انكسر في ريفولي في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٧ . واستسلمت مانتو في ٢ شباط . فأصبحت طريق فيينا حرة .

لم تعط معركة المانيا النجاح الحاسم الذي كانت تفتظره حكومة الادارة . وكان هدف جيوش جوردان ومورو ، التي كان دورها الأساسي مقررراً لها سلفاً ، أن تبلغ فيينا عن طريق وادي الدالوب .

وفي ٣١ أيار ١٧٩٦ كان جوردان قد اجتاز الرين فدحره الأرشيدوق شارل . ولكن ورمسر ، الذي كان مواجهاً لمورو ، أرسل إلى إيطاليا عقب انتصارات نابوليون فعاد الفرنسيون إلى الهجوم على الأرشيدوق . فاجتاز مورو الرين في ٢٤ حزيران وبلغ مونيخ بينما كان جوردان ، بعد أن استولى على كولونيا ثم فرانكفورت ، يتقدم في آب حتى حدود بوهيميا . غير أن الجيوش الفرنسية لم تلتحم ، فاستفاد الأرشيدوق شارل ، لمهاجمتها منفصلة . وأجبر أولاً جوردان بعد أن دحره مرتين في وادي المين على اجتياز الرين من جديد في نهاية ١٧٩٦ . وأصبح مورو مكشوفاً فاضطر أن يتراجع . ولما حاول الأرشيدوق أن يقطع عليه خط الانسحاب ، تغلغل في منمرجات الغابة السوداء . وفي ٢٦ تشرين الأول ١٧٩٦ قطع الرين راجعاً في هاننغ . وخلال الشتاء تخلى عن رؤوس جسر كيهل وهاننغ .

وكانت حملة إيرلندا بقيادة هوش 'تمنى بالفشل في الوقت نفسه . وبعد أن أقلع الأسطول الفرنسي في كانون الأول ١٧٩٦ فرّقه العاصفة .

وفي كانون الثاني ١٧٩٧ أمرت حكومة الادارة بمصادرة البضائع الانكليزية على سائر الأراضي الفرنسية . فازداد وضع انكلترا الاقتصادي خطورة فالت إلى التفاوض : وكانت المفاوضات قد بدأت في مدينة ليل ، من تشرين الأول إلى كانون الأول ١٧٩٦ يرئسها عن الجانب الانكليزي مالمسبوري ؛ فسببت لها قضية بلجيكا الفشل .

فاستمر جيش ايطاليا إذاً عشية حملة ١٧٩٧ الأمل الرئيسي لحكومة الادارة . وأكمل بونايرت إحلال السلام في البلدان المفتوحة . ودون أن يعير التوجيهات الحكومية أي اهتمام نظم في ١٦ تشرين الأول ١٧٩٦ جمهورية سيسبانية من أراضي مودين والأراضي التي انتزعت من البابا . وفي ١٩ شباط وقّع مع بيوس السادس معاهدة تولانتينو : وبينما أوعزت اليه حكومة الادارة بالقضاء على سلطة البابا الزمنية ، فقد اكتفى بونايرت علاوة على البضعة

ملايين بالتنازل لفرنسا عن أفينيون والكومتا فينسآن وترك المفوضيات البابوية. لقد اتضعت سياسته شخصية أكثر فأكثر .

وعاد الهجوم في ٢٠ آذار ١٧٩٧ على النمساويين وهم الآن بقيادة الأرشيدوق شارل وقد ازدادت قوتهم بازدياد عددهم . واستولى بوناپرت عنوة على ممر تاغليامنتو ثم على عنق تارفيس ؛ وبلغ ماسينا وهو الطليعة إلى السوميرنغ .

وكان جيش السامبر اي موز في نفس الوقت ، في المانيا الجنوبية يجتاز الرين بقيادة هوش في ١٦ نيسان ١٧٩٧ . ويحرز في ١٨ انتصار نيوفيد قرب كولونيا. وكان مورو يتحرك بدوره. ولكن في ١٨ نيسان نفسه ١٧٩٧ وقع نابوليون بوناپرت في ليوبين في ستيريا مع النمسا الهدنة ومقدمات الصلح في آن واحد : لكثرة ما كان قاهر ايطاليا المتعلق بفتوحاته يخشى أن يسبقه أحد كرجل سلام .

إن مقدمات ليوبين كرسنت انتصار سياسة بوناپرت الايطالية دون بلوغ حدّ الرين الطبيعي . وفي هذه الأثناء أجبر تطوّر السياسة الداخلية حكومة الادارة على الخضوع للأمر الواقع .

ثالثاً — فروكتيدور وكامبوفورميو

(١٧٩٧)

لقد جعل الوضع الداخلي إثر الانتصار الملكي في انتخابات جرمينال للسنة الخامسة ، وملل الرأي العام ، حكومة الادارة تحته رحمة الجنرالات . فكانت بعيدة بطبيعتها نفسها عن دعوة الشعب لانقاذ الجمهورية . أما اتجاه السياسة الخارجية فكان مرتبطاً بالضرورة ، بالحل الذي سيمطى للأزمة الداخلية . وعلم الحلفاء بذلك فأطالوا المفاوضات التي بدأت في أودين بعد

هدنة ليوبين والمفاوضات التي عادت في مدينة ليل على يدي المبعوث الانكليزي مالمسبوري بعد انقطاعها : فاذا انتصر اليمين الملكي كانت انكلترا والنمسا تأملان الحصول على شروط أفضل ، وعلى هذا قوي التضامن بين حكومة الادارة وبونابرت . فهذا لم يكن يأمل أن يرى سياسته الايطالية مقبولة لدى المجالس الملكية : فقد كان عرضة لهجوم عنيف فيها يوم ٥ ميسيدور (٢٣ حزيران ١٧٩٧) من أجل قضية فينيزيا (البندقية) . أما حكومة الادارة فكيف تستطيع مقاومة متطلبات منقذها ؟ بعملية نفوذ وتنازلات متبادلة ؟ فانقلاب فروكتيدور ومعاهدة كاميو فورميو مرتبطتان أشد الارتباط . وكان الكسب الأساسي من هذه السياسة يعود مع ذلك إلى بونابرت .

١ - انتخابات السنة الخامسة والردة

لقد تمت انتخابات جرمينال للسنة الخامسة من أجل تجديد الثلث الأول الخارج من المجلسين اللذين نصفهما من الدائمين ، تحت نفوذ الملكيين رغم بهرج نجاح بونابرت في ايطاليا الذي كانت حكومة الادارة تنوي استغلاله لمدة من الزمن . وسارت العمليات بانتظام . لقد سُحق أنصار الادارة باستثناء حوالي عشرة من المحافظات وأعيد انتخاب أحد عشر فقط من المؤتمر الوطني وبينهم بضعة من الملكيين . فقد زاد الثلث الجديد من قوة اليمين الملكي بشكل واسع . واتضحت الردة في الحال ، بينما كانت حكومة الادارة تنقسم على ذاتها . فكان روبيل الذي انضم إليه لاريفيلير وقد أدرك الخطر ، ينوي استعادة زمام الوضع بإلغاء الانتخابات إذا لزم الأمر . فرفض كارنو ذلك مستملاً لنتائج التصويت . وظلّ باراس متحفظاً كعادته . واجتمع المجلسان في أول بريريال (٢٠ أيار ١٧٩٧) وعيّن باربه ماربوا رئيساً للشيوخ وبيشيفرو المنتخب عن الجورا رئيساً للخمسةائة .

وعندما أعلن الخطر عن ليتورنور كهدير انتهت مدته ، حل محله في اليوم نفسه بارثليمي المفاوض في معاهدات بال والملكي النافذ . وكان اليمين مع

ذلك متردداً . فاجتمع في نادي كليشي دون أن يتوصل إلى تحديد سياسة . أما اليعاقبة البيض أنصار إصلاح مباشر فلم يكونوا سوى قلة . والمليون الدستوريون على كثرتهم كانوا يأنفون العنف . والمجموعة الملقبة بالبطن مع ميلها الملكي كانت تنوي هي أيضاً المباشرة بإصلاحات تفصيلية وبالاتظار . أما بديشغرو الذي كان اليعاقبة البيض يعتمدون عليه للقيام بانقلاب فقد ظهر عاجزاً عن اتخاذ قرار .

وجاءت اجراءات الردة لصالح أهالي المهاجرين الذين فتحت لهم الوظائف العامة بإلغاء مفعول قانون ٣ برومير من السنة الرابعة ولصالح الكهنة : فقانون ٧ فروكتيدور (٢٤ آب ١٧٩٧) ألغى الاجراءات القمعية لسنتي ١٧٩٢ و ١٧٩٣ . على كل حال استمر فرض اعلان الخضوع للقانون على اعضاء الاكليروس ، واستمر جوهر التشريع ضد المهاجرين ساري المفعول وسمح بالوظائف العامة من جديد للارهابيين المشمولين بالعفو . لقد كانت الردة متطرفة أغلب الأحيان في المحافظات . فكثرت فروع مؤسسة حب الانسانية وعاد المهاجرون ، وراح الكهنة الملاحقون يتجولون بحرية بينما تعرض مكتسبو الممتلكات العامة للهجوم . وفي البروفانس انفجر العنف مرة أخرى فاضطرت حكومة الادارة أن ترسل جيوشاً . وعندما حاول الجمهوريون المقاومة بالتجمع في نوادي دستورية خشيت حكومة الادارة تشجيع النفوذ اليعقوبي فتركت المجلسين يقرران إلغائها في ٥ ترميدور (٢٣ تموز ١٧٩٧) . وتجراً اليمين أمام هذا الجهد فباشر بإيصال الادارة إلى العجز منتزعاً منها كل سلطاتها المالية : فقد أوكلها مجلس المسمائة في ٣٠ بريرال (١٨ حزيران ١٧٩٧) إلى لجنة الخزينة المشهورة منذ أمد طويل بمعاكستها للثورة . ومع ذلك رفض الشيوخ السير في ركبهم .

ودخل خلاف حكومة الادارة والمجلسين مرحلة حاسمة عندما خرج باراس من موقف المتفرج ليسند روبيل ولاريفيلير ، ضد كارنو وبارتيليمي . وتأكد انحيازه بوضوح ثم لدى تبديل الوزراء الذي طالب به كارنو لإرضاء

اليمن . وفي ٢٦ ميسيدور (١٤ تموز ١٧٩٧) بقي ميرلان وراميل اللذين يكرهما الملكيون ، في مركزيهما ؛ وعين تاليران الذي قدمته مدام دي ستال لباراس ، وزيراً للعلاقات الخارجية ، وهوش للحربية : انه اختيار رمزي لفرق جيش سامبر اي موز التي كان يقودها هوش وهي تزحف على باريس منذ أكثر من عشرة أيام .

٢ - انقلاب ١٨ فروكتيدور من السنة الخامسة (٤ أيلول ١٧٩٧)

إن الأزمة المفتوحة بين حكومة الإدارة والمجلسين ، بسبب انتخابات جرمينال من السنة الخامسة وفي غياب كل إجراء دستوري ، لا يمكن أن تحل إلا بإحدى طريقتين : اما بالاستعانة بالشعب كما في السنة الثانية واما بالاستعانة بالجيش كما في ١٣ فاندوير . وطبيعة نظام الوجهاء نفسه يستبعد الحل الأول الذي عارضه لاريفيلير سلفاً بصراحة . بقي الجيش . وقبل بوناپرت وهوش التنبهان لذلك . فقدم بوناپرت في ميسيدور برهان خيانة بيشغرو وهو وثيقة وجدت بين أوراق العميل الملكي دانترينغ . وفي ١٣ ميسيدور (أول تموز ١٧٩٧) ستر هوش فرقاً إلى باريس . وعلى هذا النحو وضعت حكومة الإدارة نفسها تحت رحمة الجنرالات وعلى الأخص بوناپرت الذي لم يحمل حله إلى الحكومة ضد المجلسين إلا ليفرض مقدمات ليوبين وسياسته الإيطالية .

واطلع المجلسان على الخطر الذي يهددهما عندما علما في ٢٨ ميسيدور (١٦ تموز ١٧٩٧) بالتبديل الوزاري وحضور الفرق «في الجناح الدستوري» الممنوع على الجيش . وبمحت وضع اتهام بحق الثلاثة : باراس لاريفيلير وروبييل . ولكن كانوا الذي علم بخيانة بيشغرو رفض الانصياع لتصحيح الأوضاع . وبينما كان المجلسان يجيزان في ٢٥ ترميدور (١٢ آب ١٧٩٧) تشكيل فرق النخبة للحرس القومي لتسليح البورجوازية في الأحياء الغنية كانت حكومة الادارة تعجل باستمداداتها . وكان بوناپرت قد أرسل أوجيرو

الذي كلف بالقيادة . وكانت الألوية تدخل إلى باريس بمختلف الحجج . وأعلن لاريفيلير إلى موفدي غربيّ الألب في ١٠ فروكتيدور (٢٧ آب) : « لن تسالم حكومة الإدارة أعداء الجمهورية » . وعندما بدأ اليمين مصمماً على اللجوء إلى القوة سبقه إليها الثلاثة .

وفي ١٨ فروكتيدور من السنة الخامسة صباحاً « ٤ أيلول ١٧٩٧) جرى احتلال باريس عسكرياً . وأوقف بيشيغرو ودزينة من النواب واعتقلوا في التامبل وكذلك بارتيليمي . ونجح كارنو في الهرب . ولم تحدث أية مقاومة اثر صدور قرار ينص على أن كل الذين يثيرون إعادة الملكية أو دستور ١٧٩٣ سيمون بالرصاص فوراً . واجتمع المجلس ليلاً فصوتا في ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول) بالموافقة على الاجراءات الاستثنائية التي اقترحها الثلاثة . فألفت الانتخابات في ٤٩ محافظة وعُزل ١٧٧ نائباً دون أن يحل محلهم أحد ونفي ٦٥ شخصاً إلى غويانا ، « المقصلة الناشفة » وبينهم كارنو ، وبارتيليمي وبيشيغرو . واستقال بعض النواب أمثال دوبون دي نيمور . لقد انقلبت الأكرثية في المجلسين .

وعادت إجراءات القمع ضد المهاجرين والكهنة إلى سابق عهدها : وأمهل المهاجرون ١٥ يوماً لمغادرة فرنسا تحت طائلة الموت . وابتعد أقاربهم من جديد عن الوظائف العامة وحرّموا كذلك من حق التصويت . والكهنة المبعدون العائدون أجبروا على النفي تحت طائلة الإبعاد إلى غويانا . وفرض قسم الحقد على الملكية وعلى دستور ١٧٩٣ ، على جميع خدام العبادة . وعوملت صحافة المعارضة بقسوة فألفت ٤٢ صحيفة . بالمقابل سمح بافتتاح النوادي من جديد . لقد ازدادت سلطات حكومة الإدارة : فحصلت على حق تطهير الإدارات والمحاكم وإعلان حالة الحصار على هواها .

لقد سدّ انقلاب ١٨ فروكتيدور ضربة قاسية إلى نظام الجمهورية الليبرالية التي أقامها دستور السنة الثالثة . لقد قضى على معارضة اليمين ولكن الجهاز التشريعي الذي أهين وتحجر راح ينتظر ثأره . فلم ينجح اليوم

الا بمساعدة الجنرالات وجنودهم. وكانت حكومة الادارة مدفوعة إلى اعتبار قوتهم أقل إرهاباً لأن السلام القاري كان يقوم في الوقت نفسه . على انه لم يكن سلام الحدود الطبيعية بل سلام قاهر إيطاليا الذي بدأ نفوذه يزداد تطلباً بمقدار ما يزداد اتساعاً .

٣ - معاهدة كامبوفورميو (١٨ تشرين الأول ١٧٩٧)

إن مقدمات ليوبين التي وقعتها بونابرت في ١٨ نيسان ١٧٩٧ تتنازع بمودتها إلى الأعراف الدبلوماسية في النظام القديم . وبينما كانت حكومة الإدارة تنوي استخدام لومبارديا كرهينة للتفاوض على اكتساب ضفة الرين اليسرى ، فقد بادها بونابرت بأراضي جمهورية البندقية . فحصلت النمسا بذلك على مرور إلى الأدرياتيك وظلّ مصير ضفة الرين اليسرى محفوظاً ولو تنازلت عن بلجيكا . وسوف يكون موضوع نقاش في مؤتمر مخصص لمقد الصلح أيام الامبراطورية . لقد تحطمت بذلك سياسة حكومة الادارة على ضفاف الرين . ومع ذلك صدقت على مفاوضات ليوبين لأن الوضع الداخلي يفرض عليها ذلك . وصوت روبييل وحده ضد التصديق : لقد ذهبت سياسته القومية حول ضفة الرين اليسرى ضحية .

وتطورت في الحال سياسة بونابرت الإيطالية ، فقد أصبح حاكم إيطاليا . وأقام من قسم من أراضي البندقية يدعى « الارض الصلبة » ، ومن الجمهورية غربي البادان ، ومن لومبارديا بعد أن ضمّ اليها لافالتيين ، جمهورية ما وراء الألب (غربي الألب) ومنحها دستوراً . وفي جنوى حول اليعاقة الايطاليون الجمهورية القديمة إلى جمهورية ليفورية . وفي ٢ أيار ١٧٩٧ أعلن بونابرت الحرب على جمهورية البندقية فدخلها الفرنسيون في ١٢ . وفتحت مفاوضات في أودين لأجل صلح نهائي مع ممثلين عن الحكومة النمساوية .

وصحمت انكساراً في الوقت نفسه على العودة إلى المفاوضات . فقد اجتازت أزمة مالية ومصرفية خطيرة . واصلت ايرلندا التمرد . وتضاعفت حوادث

العصيان في الأسطول خلال ربيع ١٧٩٧ . وفي تموز أرسل « بيت »
مالمسبوري لإعادة المفاوضات في مدينة ليل .

ولم تصل المفاوضات في الحاضر إلى نتيجة لا في مدينة ليل ولا في أودين .
وظل كل شيء معلقاً طالما لم تحل الأزمة الداخلية وطالما ظل الحلفاء ينتظرون
شروطاً أفضل من نصر يحوزه اليمين الملكي . ولكن نجاح انقلاب ١٨
فروكتيدور زاد على العكس من صلابة سياسة الإدارة الخارجية التي استعاد
روبيل قيادتها . فشلت مفاوضات ليل في تموز - أيلول ١٧٩٧ . لقد فرضت
حكومة الإدارة استعادة مستعمرات فرنسا وحلفائها دون أن تعيد فتوحاتها
القارية ، ورفضت انكثرتا إعادة الكاب وسيلان المنتزعتين من هولندا فكانت
القطيعة . وفي أودين عادت المفاوضات بين بونايرت وكوبنزل الذي أرسله حامل
الأختام النمساوي توغوت .

لقد جرى توقيع معاهدة كامبوفورميو في ١٨ تشرين الأول ١٧٩٧ وفي
الواقع في باستاريلو مقر إقامة بونايرت . ورغم تعليقات حكومة الإدارة بالتنازل
عن ضفة الرين اليسرى ، وإعادة جمهورية البندقية ، فقد تنازل بونابرت
للنمسا عن الإستريا ودلماتيا ومداخل كاتارو وعن البندقية والأرض الصلبة حق
الأديج . واحتفظت فرنسا من أراضي البندقية القديمة ، بالجزر الأيونية
(كورفو ، وزانت وسيفالونيا ..) . واعترفت النمسا بجمهورية غربي الألب
« دولة مستقلة » . وتنازلت عن بلجيكا . أما ضفة الرين اليسرى فقد وافقت
النمسا بموجب بنود سرية على ضمها حتى رافد نيت (بالاتينا ، منتخيتنا ،
تريف ومايانس القديمتان ..) أعني باستثناء منطقة كولونيا . والتزمت ، لدى
انقضاء المؤتمر المتوقع في راستات بين فرنسا والامبراطورية ، « باستخدام
امكاناتها لتحصل الجمهورية الفرنسية على هذه الحدود بنفسها » . وصدقت
حكومة المؤتمر المعاهدة رغم عدم رضاها عنها : وكيف تستطيع المقاومة ؟
فانفجر الفرح لدى اعلان الصلح في بلاد متعبة . ولم يكن في استطاعة
حكومة الإدارة إلا الرضوخ .

لقد أصبحت الأمة الثوروية « تاجرة شعوب » بعد ان تنكرت لمبادئها .
لقد تركت فرنسا تحالفها مع بروسيا في سبيل اتفاق عابر مع النمسا : وهذه
لم تفقد شيئاً لا في المانيا ولا في ايطاليا مع انها مغلوقة ، لأنها بادلت ممتلكاتها
في البندقية مقابل لومبارديا . لقد انتصر « مذهب بوناپرت الايطالي » مع
غرابته على تقاليد الأمة وارادتها ، على « مذهب حكومة الادارة الريني » .
لقد اندفع بوناپرت إثر المشاريع الجديدة . فهو يعلن خلال مفاوضات
كامبوفورميو لكوبنزل النمساوي المطلق الصلاحية : « ان الجمهورية الفرنسية
تعتبر المتوسط بحرها وتريد أن تسيطر عليه » . ودفع حكومة الادارة في
الوقت نفسه إلى الاستيلاء على مالطا : « هذه الجزيرة الصغيرة لا تقدر بشمن
بالنسبة إلينا » .

لقد كانت الحرب في مرحلة البذار في السياسة الايطالية وفي مشاريع
بوناپرت المتوسطة . وقد زاد اللجوء إلى الجيش في ١٨ فروكتيدور من دوره
في الجمهورية . ووجدت سياسة حكومة الادارة نفسها أسيرة مشاريع
الجنرالات ، أكثر فأكثر .

الفصل الثالث

الامارة الثانية

نهاية الجمهورية البورجوازية

(١٧٩٧ — ١٧٩٩)

بعد فروكتيدور وكامبوفورميو عمت حكومة الادارة اللجوء إلى الطرق الإستبدادية في الميدان الداخلي . وكسبت من ذلك بعض الفعالية واستطاعت بذلك ان تحقق عملاً إدارياً مهماً هياً عملية القنصلية . غير ان الاستقرار السيامي بدا مستحيلاً ، لأن قاعدة النظام الاجتماعية استمرت ترميدورية بشكل ضيق . وتوصل النظام إلى الاستمرار طالما استمر السلام القاري ، ولكنه كلف مخالفات جديدة في ممارسة دستور السنة الثالثة الليبرالية . وفتح الأزمة الحاسمة ، قيام التحالف الثاني والعودة إلى الحرب . وصالح ١٨ ترومير عودة سلطة الدولة والحفاظ على ازدهار بورجوازية الوجهاء الاجتماعي . ولكنها فقدت بذلك السلطة السياسية لأن العملية استلزمت اللجوء إلى الجيش .

أولاً - قمع واتصالات

(١٧٩٧ - ١٧٩٨)

إن تبدل التنظيم الحكومي بعد فروكتيدور ، استمر متميزاً بعدم الاستقرار نفسه الذي يعود للرجال والمؤسسات . فالجهاز الحكومي أصاب التجديد قسماً منه . لقد اعتنض عن كارنو وبرتليمي بفرنسوا دي نوفشاتو الذي لم يكن سوى إداري جيد ، وميرلان دي دويه وهو على نفوذ سيامي نسي . وبقي من الوزراء السابقين راميل وحده . وأضحى الآخرون هزيلين باستثناء البلجيكي لامبرخت الذي حل محل ميرلان في وزارة العدل . كانت استعدادات دستور السنة الثالثة الليبرالية تعطل في الواقع بشكل دائم عمل السلطة التنفيذية : فقد استمر دون سلطة شرعية على المجلسين والخزينة وأخذت فكرة تقوية السلطة التنفيذية طريقها إلى النور . ولكن اجراءات إعادة النظر في الدستور الشديدة التعقيد كانت تتطلب بموجب المادة ٣٣٨ تسع سنوات . فاستمرت المشكلة كاملة ؛ ويمكن عودة كل شيء إلى بساط البعث في الانتخابات السنوية .

١ - مياسة الاستثناء

إن نظام الاستثناء الذي نشأ بعد فروكتيدور لا يشكل إلا انعكاساً باهتاً لنظام السنة الثانية ، رغم انه وصف بالارهاب الإداري : ولم يكن في استطاعة البورجوازية الترميدورية أن تفكر في دكتاتورية اقتصادية على غرار الدكتاتورية التي أقامتها لجنة السلامة العامة . فقد افتقرت حكومة الإدارة دائماً إلى القوة الرادعة التي كانت تميز الحكومة الثورية . صحيح ان الخطر كان أقل ، بعد أن قام السلام القاري وانحلت الثورة الداخلية المعاكسة إلى عصابات نهب ، وقضت البعثات العسكرية على الحركات التي تلت ١٨

فروكتيدور كما حدث في بون سانت ايسبري ، وفي كارياتقرا ومونتوبان .
 وحل قانون ٣٠ نيفوز من السنة الرابعة (١٨ كانون الثاني ١٧٩٨)
 حكم الاعدام للجرائم التي يهترفها أكثر من شخصين . وارتدى القمع طابعا
 بوليسيا أكثر منه إرهابيا : زيارات مسكنية واعتقالات إدارية وانتهاك سرية
 المراسلات ، وتضييق حرية الصحافة ، لا بإعادة المراقبة بل بإلغاء عدد كبير
 من الصحف (١٦ صحيفة في ٢٧ فريمير من السنة الرابعة - ١٧ شباط ١٧٩٧) ،
 ومراقبة المسارح وتطهير الجهاز الإداري . وكان القمع على الأخص يعني فشتين
 وذلك بتطبيق دقيق للقوانين القائمة أكثر مما بموجب تشريع جديد : وهما
 المهاجرون والكهنة .

كان يكفي ضد المهاجرين استخدام المجموعة التشريعية السارية المفعول
 بموجب قانون ١٩ فروكتيدور . وفي السنة السادسة أمر المفوضون العسكريون
 بإطلاق الرصاص على ١٦٠ مهاجراً عائداً . وصحیح أن بعضاً منهم حملوا
 السلاح مثل سورفيه في الأرديش . والبعض ذهبوا إلى أبعد من ذلك .
 واقترح سيسيس ، الذي يرمز بحق إلى البورجوازية الثورية المتحمسة كذلك
 للقضاء على الأرستوقراطية كما على الديموقراطية ، إبعاد جميع النبلاء عن
 البلاد . فلم يجب على اقتراحه غير أنه أوحى قانون ٩ فريمير من السنة السادسة
 (٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٧) الذي أعاد النبلاء إلى وضع الأجانب :

« لا يمكن للنبلاء والحاصلين مجدداً على الرتبة ، الرجعيين أن يتمتعوا
 بحقوق المواطنين الفرنسيين في الجمعيات الأولية والبلدية والانتخابية ولا أن
 يعمتوا في أية وظيفة عامة إلا بعد أن يكونوا قد أتموا الشروط والمهل
 المرسومة بالنسبة للأجانب بموجب المادة ١٠ من الدستور » (عن التجنس) .
 ولم يؤخذ أبداً بأنظمة تطبيق هذا القانون . وقد كانت النية واضحة منه .
 واستمر العمل ضد الكهنة بتشريع ١٧٩٢ و ١٧٩٣ ولكن الترحيل إلى
 غويانا « المقصلة الناشئة » حلّ ضمناً محل حكم الاعدام للكهنة المبعدين العائدين .
 وبعضهم أعدموا بالرصاص لأنهم مسجلون على قائمة المهاجرين . وكانت حكومة

الإدارة تستطيع من جهة أخرى ان ترحل بقرار فردي كل كاهن ، حق الخاضع للقانون، إذا رفض قسم الحقد على الملكية الذي نشأ في ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول ١٧٩٧) . يبدو ان هذه الاجراءات قد أصابت بضربتها ١٧٠٠ إلى ١٨٠٠ كاهن. فأرسل ٢٦٣ منهم إلى غويانا واستمر ألف محتجزاً في جزيرة ري أو في جزيرة أوليرون .

لقد كانت سياسة حكومة الإدارة الدينية بعد ١٨ فروكتيدور معادية للاكليروس بعنف . فالمادة ٢٥ من قانون ١٩ فروكتيدور تنص على التطبيق الدقيق لقانون ٧ فاندميير من السنة الرابعة (٢٩ ايلول ١٧٩٦) حول ممارسة العبادة ومراقبتها. فقد ظل كل احتفال عام ممنوعاً وكذلك كل اشارة خارجية للعبادة . وأمر قانون ١٧ ترميدور من السنة السادسة (٤ آب ١٧٩٨) بالمحافظة على العبادة في اليوم العاشر . وفي قانون ٢٣ فروكتيدور (٩ أيلول ١٧٩٨) استخدام الروزنامة الجمهورية « مفهوم الفكر الانساني الجليل والعظيم » الملقب الآن بتقويم الجمهورية ، لدى الخاصة كما لدى الموظفين . وأخضع قرار ١٧ بلوفيز من السنة السادسة (٥ شباط ١٧٩٨) المدارس الخاصة الكاثوليكية أساساً ، لتفتيش الإدارات البلدية « بغية التحقق من العمل فيها بالعبادة في اليوم العاشر والاحتفال بالأعياد الجمهورية وإذا كانوا يتشرفون باسم « مواطن » ، ويجب أن تشكل حقوق الانسان مع الدستور « قاعدة التعاليم الأول فيها » . فاحتفل بانتظام فيها بالأعياد في اليوم العاشر والأعياد الجمهورية التي أقامها المؤتمر الوطني. وكان البعض ينوون الذهاب إلى أبعد من ذلك وتجهيز الجمهورية بديانة حقيقية مدنية مقابل الكاثوليكية . فرفضت الأثرية لإدارية محاولة تجربة عبادة الكائن الأسمى من جديد . ولكن لاريفيلير حمى عبادة محبة الإنسان الإلهية التي أنشأها الكتبي شيان في كانون الثاني ١٧٩٧ وهي عبادة عبدة الله واصدقاء البشر . فالطائفة تؤمن « بعقائد ومناقبية سائر أمم الأرض » . وهي تبغي « أن تحبب جميع الناس بواسطة الديانة ، بواجباتهم المنزلية والاجتماعية » . وإذا عرفت بعض النجاح في البورجوازية الجمهورية فانها لم تمس الشعب ابدأ.

فانهممت الأكرثية الإدارية رافيلير بإيقاظ التعصب .
لقد أغضبت حكومة الادارة جماهير المؤمنين في النهاية . ولكنها امتصت
المعارضة الدينية ، ومعارضة الرافضين وعلى الأخص الذين رفضوا قسم الحقد
على الملكية . فقد سمحت لها الإجراءات الاستثنائية بإضعاف الثورة المعاكسة
مدة من الزمن . وعندما استفاد اليعاقبة من النزاع استعدت حكومة الإدارة
إلى تحويلهم ضد أولئك .

٢ - ٢٢ فلوريال من السنة السادسة (١١ أيار ١٧٩٨) والقمع المعادي لليعاقبة

لقد شكل الاستعداد لانتخابات السنة السادسة بسرعة أحد اهتمامات
حكومة الإدارة الرئيسية بعد ١٨ فروكتيدور . فالعزل مضافاً إلى الثلث
الخارج من المجلسين أخضع ٤٧٣ نائباً للتجديد ، نصفهم الثاني من الدائمين ؛
فالقضية شديدة الأهمية . وتسلح النظام مسبقاً بقانون ١٢ بلوفيز من السنة
السادسة (٣١ كانون الثاني ١٧٩٨) الذي يكل إلى المجلسين العاملين أمر
التحقق من سلطات المنتخبين الجدد : ويفهم من ذلك تطهيرهم . واتضح مع
ذلك سريعاً ان الخطر على النظام يأتي من معارضة اليسار أكثر مما من المعارضة
الملكية التي عطلت تنظيمها القمع الفروكتيدوري وأضعفها .

فقد تطورت في الواقع الدعاية اليعقوبية الجديدة بعد ١٨ فروكتيدور ،
وعلى الأخص بواسطة الرابطات الدستورية ، التي أصبح الآن يميل إليها عدد
من المفوضين والإداريين، الذين عينوا محل المطهرين . وعندما أحست حكومة
الإدارة بالخطر استغلت شعور الخوف الاجتماعي ضد اليعاقبة الجدد الذين
عمدوا لإرهابيين للنسابة : كان المهم سحق كل محاولة ديموقراطية سلفاً .
وفي ٩ فانتوز (٢٧ شباط ١٧٩٨ ، في الرابطة الدستورية لقصر المساواة
المعروفة باسم «نادي سالم» ، ألقى بنجامان كونستان خطاباً حكومياً من أربع
نقاط : «الرعب الناجم عن الإرهاب ، أخطار الإعتباط ، الاحتقار الذي
تستحقه الملكية» ، وأخيراً ضرورة تهيئة انتخابات قادرة على تثبيت الجمهورية» ،

وبعني جمهورية السنة الثالثة المرتكزة على الملكية التي « يجب على جميع اجراءات المشرعين أن تعمل لإبقائها وتمتينها وإحاطتها بسياج مقدس » .

لقد توسعت حكومة الإدارة في توجيهاتها للفرنسيين بمناسبة الانتخابات (٢٨ بلوفيزوز - ١٦ شباط ١٧٩٨) وإلى المجالس الأولية (٩ فانتوز - ٢٧ شباط) وإلى الناخبين (٤ جرمينال - ٢٤ آذار) في البرهان نفسه كاشفة الخطر المزدوج أي « فرعي » المعارضة وأعطت شعار الحملة : لا إرهاب ، لا ردة ، لا ملكية ولا دكتلورية ! كانت حكومة الإدارة تنوي التخلص من المعارضة وتقوية سلطتها بحجة اليعاقبة والتطرف غير آبهة لتحذيرات باراس من النتائج السيئة للانقسام بين صفوف الجمهوريين .

لقد تميزت انتخابات السنة السادسة التي أعدها الحكومة باعتناء بمضاعفتها الضغوط الادارية ، بانقسامات عديدة في المؤتمرات الانتخابية أثارها ميرلان وسمحت لحكومة الإدارة أن تجعل انتخاب من يرضيها شرعياً . ومثال على ذلك : بينما كانت الجمعية الانتخابية بأكثريتها اليسارية تلتزم في الأوراتوار تمركزت جمعية من وحي الحكومة تتألف من ٢١٢ منتخبا منشقين من أصل ٦٠٩ ، في « الأنستيتو-المعهد » . لم يكن لدى المنتخبين الجدد ما يخيف البورجوازية ؛ ولكن حكومة الإدارة كانت تدعي الحصول على أكثرية طيعة . فساند أنصار الإدارة في المجلسين منتخبي الجمعيات المنشقة وطالبرا بتثبيت انتخابهم . ومن ذلك ألقى رينيه أمام مجلس الشيوخ في ٨ فلوريال (٢٧ نيسان ١٧٩٨) : « من المهم أن تعلموا ان الملكيين ذوي القبعات المحر الذين ليسوا أقل خطراً من الملكيين ذوي العلم الأبيض ، لا يحق لهم أن يدخلوا إلى هنا إلا بعد أن يبروا على أجسادكم وذلك لتأمين فرنسا ضد الخوف الذي أدركته من رؤيتها جميع المظالم الثورية تتجدد في داخلها » . وفي مجلس الخمسمائة فضع شينيه في ١٨ فلوريال (٧ أيار) « الفئة الملكية والفئة القوضوية » . وبالاتفاق مع حكومة الادارة تبنت أكثرية الخمسمائة قائمة المنتخبين الجدد لابعادهم رغم احتجاج الجزال جوردان ، فرضخ الشيوخ .

والقى قانون ٢٢ فلوريال من السنة السادسة (١١ ايار ١٧٩٨) بعد كشف «مؤامرة من فرعين» الانتخابات في ٨ محافظات لم يكن فيها انشقاق . وثبت المنتخبين المنشقين في ١٩ محافظة . وابتعد ٦٠ منتخبا قضاء او اداريين. فأبعد مجموع من ١٠٦ منتخبين . مقابل ذلك دخل ١٩١ مرشحا حكوميا الى المجلسين : ٨٥ مفوضا وموظفا بناء على تسمية حكومة الادارة ، ١٠٦ قضاء واداري منتخبون نظريا ولكن كثيرا منهم وضعتهم الحكومة في مراكزهم . وهكذا تمتع الحزب الاداري بأكثرية في المجلسين . ولكن النظام فقد كثيرا من رصيده من جراء اساليب العنف الحثيث هذه . ولم يرتفع النفوذ الحكومي من تعيين تريهارد بديلا لفرنسوا دي نوفشاتو لدى التجديد الاداري في ٢٧ فلوريال (١٦ ايار ١٧٩٨) : كان المدير الجديد رجلا من المستوى الثاني وعلاوة على ذلك سياسيا غير بارع . فهو محام ومن قدماء الجمعية التأسيسية ومن اعضاء المؤتمر الوطني للمعادين للملكية . على ان الجهاز التنفيذي تقوى لمدة من الزمن . فاستطاع ان يتابع عمل الاصلاح الذي باشر به في اليوم الثاني من انقلاب فروكتيدور .

٣ - عمل الادارة الثانية الاصلاحية

خلال سنة تقريبا من فلوريال من السنة السادسة الى انتخابات جرمينال من السنة السابقة ومن ربيع ١٧٩٨ الى ربيع ١٧٩٩ استعادت حكومة الادارة بعض التوازن وبعض القوة ، لأن المجلسين بعد تطهيرهما لم يبديا أية معارضة ، وفي هذا الجو السياسي بدأت اعادة التنظيم الاقتصادي والمالي في فرنسا وقد اهتم به على الاخص وزيران : راميل في المالية ، وفرنسوا دي نوفشاتو في الداخلية . وهذا العام الدائم وعلى الاخص في موضوع الادارة اعدت اصلاحات بونابرت : لقد ارسن قوانين السنتين السادسة والسابعة أسس المؤسسات القنصلية . لقد بدأ بالانهاض المالي والاصلاح الضرائبي بعد فروكتيدور مباشرة . فافلاس الثلثين او تصفية راميل ، كرسها قانون المالية في ٩ فاندмир من

السنة السادسة (٣٠ ايلول ١٧٩٧) من اجل الدين المسجل في «الفران ليفر» وقانون ٢٤ فريير (١٤ كانون الاول ١٧٩٧) للديون المتأخرة على الدولة . فالثالث غطّي بتسجيله في الفران ليفر ؛ والمتأخرات لم تدفع بالنقد المعدني بل بواسطة شيكات للحامل سميت « بونات الثلث المغطى » وهي لا تستخدم الا لدفع الضرائب أو الجزء المفروض بالنقد المعدني من اثمان الممتلكات القومية . وكان الثلث المغطى معفى من كل ضريبة . اما الثلثان المتحرران فيدفعان « بونات للحامل » صادرة عن الخزينة القومية ، مقبولة في الدفع لغائض اثمان الممتلكات العامة . فتخلصت الميزانية على هذا النحو من اكثر من ١٦٠ مليوناً تمثل فوائد الثلثين المدفوعين . لقد اعاد الافلاس الى الوضع صحته وسلامته ؛ وهذا ما استفادت منه القنصلية التي عملت على تصفية الماضي بافلاس اضافي . ففي آذار ١٨٠١ في الواقع ، جرى تبديل بونات الثلثين مقابل تسجيلات للدخل بقيمة ٥٪ بنسبة ٢٥,٠٪ من رأس المال اي بخسارة ٩٥٪ من القيمة الاسمية للسنة السادسة .

وحاولت اعادة التنظيم الضرائبي ووضع الميزانية في حالة توازن بتحصيلات اكثر انتظاماً واكبر قيمة .

لقد جرى اصلاح ادارة الضرائب المباشرة واهملت المبادئ المقبولة في هذا الموضوع منذ ١٧٨٩ . كانت الجمعية التأسيسية قد أوكلت إلى السلطات المنتخبة وحدها أمر الاهتمام بوضع لائحة بدور الضرائب المباشرة وأمر تحصيل رصيدها . واقام قانون ٢٢ برومير من السنة السادسة (١٢ تشرين الثاني ١٧٩٧) في كل محافظة تحت سلطة وزير المالية ، وكالة للضرائب المباشرة ، مؤلفة من مفوض حكومة الادارة وموظفين مكلفين بوضع الاسس والتحصيل . وهذا القانون اعطى صورة سابقة للتنظيم الذي اقامه نابوليون في السنة الثامنة .

واعيد النظر في نظام الضرائب من جديد . وانشأ قانون ٤ فريير من السنة السابعة (٢٤ تشرين الثاني ١٧٩٨) ضريبة جديدة مباشرة على الابواب والنوافذ . وهي نوع من ضريبة عامة على الدخل مقدرة حسب الامة الظاهرة

لأماكن السكن . وفي خريف ١٧٩٨ أعيد تنظيم مختلف الضرائب القائمة :
الضريبة السنوية في تشرين الأول ، الضريبة العقارية في تشرين الثاني ضريبة
المسقفات في كانون الأول . وحدثت عودة حية إلى الضرائب غير المباشرة .
وإذا رفض مجلس الشيوخ ضريبة الملح التي قبلها مجلس الخمسة فقد زادت
الغرامة على التبغ المستورد قليلاً وحدثت غرامة على الطرق سميت حق
المروور ، وغرامة ١٠ ٪ على اثنان أماكن العربات العامة . وزيدت ضريبة
الطوابع فشملت الصحف والاعلانات . وأعيدت ضريبة « الدخولية » على
المواد الغذائية إلى باريس بقانون ٢٧ فاندبير من السنة السابعة (١٨ تشرين
الأول ١٧٩٨) لتأمين تمويل الخدمة العامة . واعاد قانون ٢٢ فرير من السنة
السابعة (١٢ كانون الأول ١٧٩٨) تنظيم التسجيل . وظهر هذا العمل فاعلاً
لأن جوهر هذه القوانين الضريبية كان مقدراً له ان يستمر حتى أيامنا هذه .
واستمر العجز في الميزانية . وقدر في السنة السادسة بـ ٢٥٠ مليوناً .
وقدّر راميل بـ ٦٦ مليوناً للسنة السابعة . فازم اللجوء إلى الوسائل العادية:
بيع الممتلكات العامة ، القروض ، استئجار البلدان المحتلة (لقد وُلت خزينة
برن قسماً من الحملة المصرية) . واستمرت حكومة الإدارة تحت رحمة المالين
والمتمهدين ورجال المال المتطلبين أكثر من أي وقت مضى . واتسع الفساد
وعلى الأخص في اوساط الحرب حول الوزير شيرير . وكان الداء عميقاً حتى
أن نظام بونابرت الاستبدادي لم يستطع أن يتغلب عليه .
وكانت الصعوبات الاقتصادية تعطل قسماً من جهود الحكومة الصادقة .
فنتج عن نقص النقد غلاء الرصيد وانخفاض الأسعار الذي جدد عودة الازدهار
الاقتصادي واستمر النقد المعدني المتداول نادراً وزاد التخزين من ندرته
أيضاً . وفي السنة التاسعة أيام القنصلية لم يكن متداولاً منه إلا حوالي مليار
بدل مليارين ونصف في ١٧٨٩ .
كان الرصيد غالباً . ومعدل الفائدة على الأقل ١٠ ٪ والامد القصير ٧ ٪
في الشهر .

واستمر جهاز البنوك غير كافٍ رغم انشاء بيريفو وريكاميه في ١٧٩٦ صندوق الحسابات الجارية وفي ١٧٩٧ صندوق التوفير التجاري ، وبعض البنوك أيضاً في المحافظات كما في روان . وكانت هذه البنوك تمارس الحسم لفائدة المساهمين فيها .

وزاد من خطورة انخفاض الاسعار الناجم عن نقص النقد ، المحاصيل الخصبه لعامي ١٧٩٦ و ١٧٩٧ . فقد تدنت الأسعار الزراعية على العموم من ربيع إلى ثلث اسعار ١٧٩٠ ، وهي سنة محصب أيضاً . وفقدت مشكلة المعيشة حدتها وهبط الخبز إلى فلسطين لليرة ، فاستفاد السلام العام من ذلك . ولكن النعمة تعاطلت بين المنتجين الزراعيين وكبار الملاكين وكبار المزارعين وهم منتخبون على العموم : فتأثرت شعبية النظام أيضاً .

وكالمعتاد تأثرت الصناعة كذلك بالأزمة الزراعية . فكانت تنهض يجهد من نتائج الحرب وتعتمد بصعوبة على اتساع الحدود : ففي السنة السادسة اشتكت مصانع خيوط الصوف في مدينة ليل التي لم تعد تستخدم سوى ٦٠ عاملاً بدل ٣٦٠ سنة ١٧٨٨ من منافسة اجواخ ممبرورغ وفيرفيه وإيكس لاشابيل وهي بلدان محتلة أو ملحقة حديثاً . فالأسعار الزراعية المنخفضة بإضعافها القوة الشرائية لدى الجماهير القروية ، اضعفت السوق . ونقص الأرصدة حمل اليأس إلى روح المغامرة . وكانت حالة الطرزق السيئة وانعدام الأمن تحد من نشاط التجارة الداخلية .

وكانت التجارة الخارجية مشلولة . ففي ١٧٩٧ تقلص الاسطول التجاري الطويل المدى إلى عشر وحداته في ١٧٨٩ ، ونضبت تجارة الجزر ؛ واغلق الشرق بسبب الحملة المصرية . وهبطت الصادرات في السنة الثامنة رغم الالحاقات ، الى نصف معدلها تقريباً في سنة ١٧٨٩ . وبينما كانت البضائع الإنكليزية تجتاح المانيا كان الصناعيون وعلى الأخص صناعيو الأقطان ، يظهرون عداؤهم لإنشاء سوق تضم البلدان الدائرة في فلك واحد ؛ لقد استمروا انصاراً للحماية وفضّلوا بطيئة خاطر ممارسة نظام الاحتكار في المستعمرات بالنسبة

للجمهوريات الأخوات . واستعادت التعرفة الجمركية في ٩ فلورال من السنة السابعة (٢٨ نيسان ١٧٩٩) ما نص عليه قانون ١٧٩١ مع زيادة فيه : ضريبة الدخول على الأشياء المصنوعة ادوات الترف ، أو تلك التي تنتجها فرنسا ، ولدى الخروج ضريبة على المواد الأولية . وهذه التعرفة كان مقدراً لها أن تصبح قاعدة لسياسة القنصلية الجمركية .

لم يستطع عمل حكومة الإدارة الاقتصادي الذي كان محركة الرئيسي فرنسوا دي نوفشاتو في مثل هذه الظروف إلا أن ينحصر في حدود ضيقة . كان نشاط وزير الداخلية متعدداً إنما كان عليه أن يوجه أكثر مما يفرض . وبصفته من أنصار زراعة جديدة وبالتالي إزالة المرعى الحرّ وتجزئة التعاونيات واقتسامها ، اضطر أن يكتفي بمضاعفة النشترات وتشجيع الإنتاج . ولكي يشجع الصناعة نظم في خريف ١٧٩٨ في «ميدان مارس» أول معرض قومي نال نجاحاً عظيماً . وبأمر بإحصاء منظم للشعب ، ودراسة إحصائية زراعية وضاعف المدارس المركزية وأعاد تنظيم الخدمة العامة بإقامة مكتب للخدمات في كل تجمع .

وجاءت النتائج هزيلة . واستمر الإنتاج الصناعي أدنى من انتاج ١٧٨٩ والتقدم التقني الذي ظهر على الأخص في الصناعة القطنية بطيئاً جداً . وتجمعت صناعة الصوف وصناعة التعدين . واستمرت المركزية الرأسمالية تجارية في جوهرها . فكبار رؤساء المشاريع مثل بويه فوفريد ، ريشار ولينوار ، ترنو ، أو مثل شابتال ، أوبركامف وبها أقدم منهم ، كانوا دائماً رأسماليين من نموذج قديم يعملون على تشغيل العمال في المساكن أكثر مما في المعامل ويضيفون إلى الصناعة نشاطاً تجارياً أو مصرفية متعددة . واستمرت فرنسا قروية وأضخم انتاجها زراعياً . ورغم اعلان حرية التعاقد والحراثة فقد استمرت الزراعة القديمة ، ولم تتقدم الزراعات الحديثة كالبطاطا والنباتات الجزرية .. إلا ببطء شديد .

ويوضح ضعف الاقتصاد إبان حكم الإدارة بمقياس كبير صعوباتها السياسية .

بعد أن أبعد الاقتصاد الموجه وتحديد الكسب كما في السنة الثانية بقي تمويل لنظام والجيش على عاتق البلدان المفتوحة . وعندما أعادها الإنكسار في السنة السابعة إلى أرض الوطن اضطرت حكومة الإدارة أن تزيد الحمل الذي يثقل على عاتق المكلفين : فازداد انهيار شعبيتها بمقدار ذلك ، وانتقلت المشكلة السياسية من جديد إلى المستوى الأول .

ثانياً — الادارة الثانية وأوروبا

(١٧٩٧ - ١٧٩٨)

بعد كامبوفورميو بقيت انكلترا وحدها في خط النار ضد فرنسا . وبدت المحافظة على السلام القاري الذي أقيم بصعوبة ، ضرورة لمتابعة الصراع ضد انكلترا . وفي هذه الأثناء اندفعت حكومة الإدارة في سياسة توسع قاري قضت بسرعة على كل حظوظ الاستقرار الخارجي . وأكثر من ذلك انجرت إلى الحملة المصرية التي وسّعت الصراع إلى المتوسط . وهذه السياسة المفامرة عطّلت نهائياً الجهد الداخلي للإصلاح .

١ - الصراع ضد انكلترا

لقد قررت حكومة الإدارة في ٥ برومير من السنة السادسة (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٧) إنشاء جيش انكلترا الموضوع تحت قيادة بوناپرت . لقد أعلنت اتهامات فرنسا في وثيقة أول فريير (٢١ تشرين الثاني) فوصمت وزارة سان جيمس « بأشدّ حكومات أوروبا فساداً وإفساداً » . وأشارت إلى المصالح الإقتصادية موضوع النزاع وعلى الأخص البحرية والاستعمارية منها « يلبيغي على هذه الوزارة أن ترغب في الحرب لأن الحرب تغنيها » . وذكرت باقتناص المستعمرات الفرنسية والحليفة . لقد استعاد فكتور هوغ

الفوادلوب منذ ١٧٩٤ ولكن المرتينيك وسانت لوسيا وتاباغو ضاعت إلى الأبد . وفي سان دومينيك كانت سلطة حكومة الادارة إسمية فقط ولو أن توسان لوفيرتور أخرج منها الانكليز . وقد احتل الانكليز الذين أقاموا أيضاً في سيلان والكاپ ، الترينيته الاسبانية وغويانا الهولندية . لقد أصاب الدمار تجارة المستعمرات الفرنسية وصارت التجارة البحرية إلى لاشيء بسبب الحصار البريطاني بعد ان أصبحت البحرية الحربية عاجزة . وفضحت الوثيقة انكلترا الحبيثة « التي تكذب في خزائنها دموع الشعوب ودماءها وتسمن من جثثها » . ولم تكن الإتهامات السياسية أقل شأنًا . فقد أعادت حكومة الإدارة إلى الذاكرة الذهب الانكليزي الذي يؤل التحالف وتولون وكيبيرون والفانده .. « فليذهب جيش انكلترا لفرض السلام على لندن » . فقد تجمع حوالى ٥٠٠٠٠ رجل في بريست . ومع ذلك ظهر الصراع الفرنسي الانكليزي بظهور اقتصادي في جوهره . وأصبح الحصار أكثر وضوحاً بعد أن نشأ بطريقة تجارية ، حتى ذلك التاريخ ، لفائدة مصالح الصناعيين .

وتسببت ضرورة التصدير وإيجاد مواد أولية للصناعة الفرنسية وعلى الأخص القطن، ببعض المرونة في تطبيق التشريع الصادر في أول آذار ١٧٩٣ عن المؤتمر الوطني ، مع المحافظة النظرية على منع البضائع الإنكليزية . والآن يتأكد مفهوم للحصار ، أشد ميلاً للحرب ، وهو معقول كوسيلة لدفع انكلترا إلى الإفلاس والاستسلام بمنعها من التصدير . وفي ١٠ برومير من السنة الخامسة (٣١ تشرين الأول ١٧٩٦) أمر قانون بمصادرة كل باخرة تحمل بضاعة انكليزية ممنوعة من جديد وعلى الأخص المنتوجات النسيجية والنحاسية . ومرة أخرى لزم الانتباه الى مصالح الصناعيين والحياديين معاً . ولكن بعد ١٨ فروكتيدور أبعدت كل انتهازية . فقد اعلن قانون ٢٩ نيفوز من السنة السادسة (١٨ كانون الثاني ١٧٩٨) الاستيلاء على البواخر الحيادية التي تخضع للمراقبة الإنكليزية أو التي تنقل بضائع انكليزية . وكثرت الملاحقة ولكن الحياديين هجروا المرافئ الفرنسية وتوترت العلاقات مع الولايات المتحدة بينما كان

الصناعيون ، انصار منع المواد المصنوعة ، يحتجون على نقص المواد الأولية والمستهلكون الميسورون يشتكون من فقد المواد الصادرة عن المستعمرات . وتصلبت المقاومة الإنكليزية امام التهديد الفرنسي . وأثار الخوف من الغزو الشعور القومي . وحصلت حكومة بيت على الأموال بتقوية جهاز الضرائب وعلى الأخص باحداث ضريبة الدخل لسنة ١٧٩٩ بنسبة ١٠ ٪ للدخل الذي يزيد على ٢٠٠ ليرة . ولما استمر الجهد الحربي زادت الإلتزامات التي أثارته زيادة الرواتب : ولكن كل حملة قارية مهمة استمرت ممنوعة لنقص الاعداد الكافية طالما أن الخدمة ليست إلزامية . واستمر الأسطول اساس القوة البريطانية فهو يؤمن السيادة على البحار واحتكار تجارة المستعمرات . وسام في إفشال كل محاولة إنزال فرنسية . فتحطّم الأسطول الهولندي وانكسرت فرقة اسبانية في رأس سان فانسان في ١٤ شباط ١٧٩٧ وأصاب الحصار مرفأ قادس . ودخل اسطول نلسون المتوسط بينما كان اسطول برويز الفرنسي عاجزاً عن الخروج منه للالتحاق بهيست .

وتم العدول عن النزول في انكلترا بناء على تقرير بونايرت في فانتوز (نهاية شباط ١٧٩٨) . واستسلم بكليته للسراب الشرقي فراح يستعد للحملة المصرية بينما كانت حكومة الإدارة تضع يدها تدريجياً على اوروبا الغربية : تلك مشاريع حملت الحلف الثاني على التعاقد ضد فرنسا .

٢ - الأمة العظيمة والجمهوريات الأخوات

لقد عجلت سياسة حكومة الادارة التوسعية بعد كامبوفورميو باثارة قلق الدول العظمى وبالدرجة الأولى النمسا . وهذا التوسع تعبّر عنه عوامل متعددة ايدولوجية وسياسية واقتصادية . واستيقظت الحرارة الثورية بعد ١٨ فروكتيدور فمنحت الدعاية انطلاقة جديدة : ومرة أخرى كان المهم نقل الحرية إلى الشعوب الرازحة تحت نير الارستوقراطية والاستبداد . واحاطت الأمة العظيمة نفسها بالجمهوريات الأخوات . وهي دول تدور في فلكها وتخضع

لها سياسياً كما تستثمرها اقتصادياً . وكان الصراع مع انكلترا يسهل بدوره سياسة التوسع . كان المهم انتزاع التجارة القارية منها وتمطيل القرصنة بمراقبة المرافئ والممرات الرئيسية . وفي ١٧٩٨ تم إلحاق مدينة ملهوز الحرة واصبحت جنيف مركز محافظة ليان .

وأعيد تنظيم الجمهورية الباتافية بعد ١٨ فركتيدور إثر انقلاب من النموذج المدبّر نفسه في ٢٢ كانون الثاني ١٧٩٨ قام به دي لاكروا ممثل فرنسا في لاهاي ودانديلس قائد الجيش الباتافي وجوبّر قائد قوات الاحتلال . وأقيم نظام وحدوي وفرض على الموظفين قسم الحقد على الستاتهودرات والفيدرالية والفوضى . ولكن بعد ٢٢ فلوريال اتّهم الديموقراطيون الوجدويون بالفوضى وجري تطهير الحكومة فانتصر الأعيان .

وحلت الجمهورية الهلفينية محل الكونفدرالية القديمة بين المقاطعات المستقلة التي يحكمها شيوخ بورجوازيون . وكان الوطنيون السويسريون ، مثل اوخوس من بال ولا هارب من فودوا ، يرغبون وضع نهاية للنظام الأوليغاشي وإقامة جمهورية موحدة في آن واحد . وجرى احتلال بلاد الفود إثر مناورات كان لبونايرت دور فيها (لقد الحق الفالتين ، بلومبارديا وكان يرغب في تأمين المواصلات بين جمهورية ما وراء الألب وفرنسا عن طريق الفاليه) . وفي ليل ١٣ و ١٤ شباط ١٧٩٨ زحفت جيوش برون بحلي بيرن واستولت على خزيفتها . وقبل مؤتمر ، اجتمع في آرو ، دستوراً ادارياً ، انما لزم إخضاع المقاطعات الجبلية المتمردة شويتز ، اوري ، واوندروالد . وبغية وضع حد للمقاومات قام راينبات ، مفوض حكومة الإدارة لدى جيش هلفيتيا بانقلاب من تلقاء نفسه في ١٦ حزيران ١٧٩٨ . فانتخب اوخوس ولا هارب للادارة الهلفينية فكان هذا سبباً لتقوية الحزب الديموقراطي .

ورأت جمهورية غربي الألب نفسها وقد فرضت عليهم معاهدة تحالف واثاق تجاري في ٢١ شباط ١٧٩٨ . واستمرت تحت احتلال جيش قوامه ٢٥٠٠٠ رجل على نفقتها . واضطرت حكومة الإدارة للحصول على التصديق

إلى التدخل وتطهير مجلسي غربي الالب . والتعليقات التي اعطتها لتروفه الوزير المطلق الصلاحية المرسل إلى ميلانو في حزيران ١٧٩٨ توضح سياسة الإخضاع التي كانت تنوي تطبيقها على الجمهوريات الأخوات : كان على جمهورية غربي الالب أن تكتفي «بخدمة مصالح الجمهورية الفرنسية فقط ومساعدتها كي تصبح في شبه الجزيرة جميعها الحكم في كل المنازعات السياسية ؛ عليها أن تصبح قوية كفاية لكي تفيدنا والا تزداد قوتها لتسبب لنا الضرر » . كان ينبغي حصر سلطات غربي الالب في « مشاعر الضعف والمعجز » .

وكانت حكومة الإدارة معادية على الأخص لليعاقبة انصار الوحدة الايطالية الذين يستلمون قيادة جمهورية غربي الالب : إنها تريد ايطاليا جمهورية بالتأكيد ولكنها مجزأة لأنها تلائم سياستها على افضل وجه .

وأنشئت الجمهورية الرومانية إثر حركة شغب أثارها في ٢٨ كانون الأول ١٧٩٧ الوطنيون الايطاليون ولكنها تحولت لمصلحة منافسيهم : فقد هاجموا الفرنسيين الذين اعتبروهم مسؤولين وُذبح الجنرال دوفو . فزحف بيرتيه قائد جيش ايطاليا على روما حيث اعلن الثوريون الجمهورية . ونقل البابا إلى « سين » . وفرضت بعثة مدنية تضم دونو ومونج دستوراً إدارياً . وبعد أن حل ماسينا محل بيرتيه أسست الجمهورية الرومانية لنهب المتهمدين والجنرالات .

وتوصلت البيمونت إلى المحافظة على استقلالها رغم محاولة ثورية جرى قمعها بقسوة في ١٧٩٧ ورغم أعمال الوطنيين الالبين . وبعد ١٨ فروكتيدور قبل ملك سردينيا معاهدة تحالف . وفي ٢٧ حزيران ١٧٩٨ استغل مبعوث حكومة الإدارة الاضطرابات التي أثارها الثوريون وفرض عليه اتفاقاً يميز للقوات الفرنسية أن تحتل تورينو .

وفي هذه الأثناء افتتح مؤتمر راسنات الذي نصت عليه معاهدة كيو فورميو لتنظيم مصير خفة الرين اليسرى في ١٦ تشرين الثاني ١٧٩٧ . لقد أرسيت قواعد السيادة للفرنسية بشكل متين في بلجيكا التي كانت في السابق

نمساوية ، في اسقفية لياج القديعة والأراضي الهولندية الملحقة المقسمة إلى تسع محافظات حيث كان التشريع الثوروي الفرنسي مطبقاً . وكانت الأراضي المحتلة في رينانيا قد تنظمت في أربع محافظات . وتسامح الوزير النمساوي الأول توغو ، مع التوسع الفرنسي بانتظار ردة ثارية . وعندما أصر تريلهار المبعوث الفرنسي على المطالبة بضفة الرين اليسرى جميعها بما فيها كولونيا قبل مجلس الدييت الجرمانى مبدئياً في ٩ آذار ١٧٩٨ . وفي الحال طالب المفوض النمساوي المطلق الصلاحية كوبنز بتعويض : فرفض تريلهار . فهاجم مشاغبون في نيسان السفارة الفرنسية في فيينا وانزلوا العلم المثلث الألوان . فبدت القطيعة أمراً محتوماً .

وتأكد هذا الشعور في ٢٢ فلوريال : فحكومت الإدارة تطارد اليسار الآن وقد قطعت علاقتها مع اليعاقبة في الجمهوريات الأخوات . وفي إيطاليا خاصة خلقت لنفسها اعداء واكثر من ذلك تسببت في تعريض مصالح فرنسا للضرر . ولكن الردة المعادية لليساقبة لا تستطيع لوحدها أن تصالحها مع النمسا . وعندما رفضت حكومة الادارة التعويضات مع الاحتفاظ بحق الصيد ، ألقت بها تدريجياً في احضان انكلتر ، في الوقت الذي كانت فيه حملة مصر تخلق للجمهورية أعداء جدداً .

٣ - المغامرة المصرية (١٧٩٨)

يجب البحث عن اصول الحملة المصرية بمقياس ما ، في « الحلم الشرقي » لدى بوناپرت وقد تأكد باهتمامه في كامبوفورميو بتأمين ملكية الجزر الايونية لفرنسا . ولا ريب ان حكومة الادارة لم تحزن ، لذلك ، عشية انتخابات السنة السادسة ان تتخلص من جنرال غامض في مراميه وهي تخشى مطامعه . ولكن وهي البلاد المرتبطة اسمياً بالسلطان لم تكن بلاداً مجهولة بالنسبة لفرنسا . فالتجار المرسيليون لهم فيها علاقات تجارية قديمة . ومنذ ١٧٩٦ اشار القنصل الفرنسي في القاهرة ماغاللون باحتلالها مدعياً سهولة المشروع .

وتوضعت فكرة التعويض بمصر عن فقد آلانتيل . وقد عالج نايران هذا الموضوع في خطابه امام الانستيتو في ١٥ ميسيدور من السنة الخامسة (٣ تموز ١٧٩٧) : محاولة في الحسنات الحاصلة من المستعمرات الجديدة في الظروف الحاضرة . ومع ذلك بقي دور نايران غير معلوم في هذه القضية . فلم يكن ليخفى عليه وهو من انصار اتفاق مع انكلترا ان غزو مصر يقلق هذه الدولة من اجل سلامة طريق الهند ويجعل تركيا ضد فرنسا . هل كانت لديه رغبة لتقديم غذاء جديد لمجد صديقه بونايرت ؟ ام هي ارادته في « افادة اصدقائه الانكليز » بناء على رسالة من عشيقته مدام غرانت بتحويل تهديد جيش انكلترا الى هدف ابعد ؟ لقد تحدث بونايرت في ٩ ترميدور من السنة الخامسة (١٦ آب ١٧٩٧) عن فائدة احتلال مصر : « ليس ببعيد الوقت الذي نشعر فيه انه يلزمنا الاستيلاء على مصر للقضاء حقيقة على انكلترا . » وفي ٥ فانتوز من السنة السادسة (٢٣ شباط ١٧٩٨) كان بونايرت يسلم باراس مشروعاً وافقت عليه حكومة الادارة في ١٥ منه (٥ آذار) .

وجرت استعدادات الحملة بسرعة فائقة وبسرية تامة . وخلال شهرين تجمعت فرقة من ٥٥ باخرة في طولون واسطول من ٢٨٠ ناقلة . وكانت الحملة تقدر بـ ٥٤٠٠٠ رجل منهم ٣٨٠٠٠ من الجيوش النظامية . لقد اصطحب بونايرت معه مجلس اركان كبير العدد وبعثة من ١٨٧ عالماً وفناناً .

ابحرت حملة مصر في ٣٠ فلوريال من السنة السادسة (١٩ ايار ١٧٩٨) . وفي ٦ حزيران كان الاسطول امام مالطا التي سقطت بدون اية طلقة . وبعد ان تحاشى الاسطول نلسون ، بلغ الاسكندرية واحتلها في ٢ تموز . وزحف الجيش مباشرة على القاهرة . وكانت مصر تحت حكم البكوات النظري الذين تسيطر عليهم ميليشيا المماليك مستثمري البلاد . وفي ٢١ تموز تحطمت خيالهم على اقدام الاهرام امام المشاة الفرنسيين الذين شكلوا مربعاً . ولكن بونايرت لم يستطع مطاردتهم لنقص الخيالة لديه . ودخل القاهرة في ٢٣ تموز . ولكن في اول آب ١٧٩٨ فاجأ اسطول نلسون الانكليزي اسطول برويز الفرنسي

راسياً قرب ابوقير ففضى عليه : ونجا منه بارجنتان فقط . فاصبحت انكلترا دبعة واحدة سيدة المتوسط واصبح بونايرت سجين البلاد التي افتتحتها . لقد جاءت المغامرة المصرية ، على نسق مشاريع بونايرت الايطالية ، منعطفاً في تاريخ فرنسا الثورية . فهذه الحملة التي جذبت الى البعيد افضل جيوش الجمهورية ، بينما يستمر الصراع ضد انكلترا والسلام القاري لم يثبت بعد ، لا تتفق مع مصالح الامة . لا شك ان فرنسا الثورة حتى ذلك التاريخ لم تتم مطلقاً بقضايا الشرق . وانكلترا التي كانت تعتقد نفسها سيدة طريق الهند اكتشفت اهمية طريق السويس منذ احتلال الكاب في ١٧٩٦ . وقلقت تركيا ثم روسيا بدورهما . وهكذا انعقد اتحاد من هذه القوى الثلاثة هو اول انطلاقة في تشكيل التحالف الثاني .

٤- التحالف الثاني (١٧٩٨ - ١٧٩٩)

لقد كان تشكيل التحالف الثاني (نيسان - كانون الأول ١٧٩٨) ردّة أوروبا على سياسة حكومة الادارة الإحتلالية وقد عملت انكلترا طيلة بضعة أشهر لتعترك عدواً قارياً جديداً لفرنسا بدونه لا تستطيع أن تأمل توجيه ضربات حاسمة إليها . وقد قدمت لها قضايا الشرق وايطاليا مناسبة لذلك . ففضية مصر قربت روسيا وتركيا من انكلترا . فأعلنت تركيا الحرب على فرنسا في ٩ أيلول ١٧٩٨ . وفي روسيا خلف بولس الأول وهو نصف مجنون كاترين الثانية . فاستقبل المطالب بالعرش لويس الثامن عشر بعد أن امتلاً حقداً على الثورة وأقامه في ميتو . واستعاد على الأخص سياسة التوسع باتجاه المتوسط . وساعده الصراع ضد فرنسا على التفاهم مع تركيا : وهذه الأخيرة بموجب معاهدة ٢٣ كانون الأول ١٧٩٨ فتحت له مرافئها والمضايق . فدخل أسطول روسي إلى المتوسط واستولى على الجزر الايونية . وفي ٢٩ كانون الأول ١٧٩٨ عقد تحالف بين انكلترا وناپولي وروسيا التي تعهدت بالتدخل في ايطاليا .

ان قضية روما قد أطلقت بالفعل الحرب من جديد في شبه الجزيرة .
فهاجم ملكا نابولي فردينان الثالث وأكثر منه ماري كارولين المخلصة للنفوذ
الانكليزي ، الجمهورية الرومانية بتشجيع من نلسون . وفي ٢٦ تشرين الثاني
١٧٩٨ استولت جيوش نابولي بقيادة الجنرال النمساوي ماك على روما . وردت
حكومة الإدارة بادیء ذي بدء باحتلال البيمونت التي اعتبر ملكها شريكاً
مع التحالف . ثم بادر شامبيونه إلى الهجوم وحرّر روما واستولى على نابولي
في ٢٣ كانون الثاني ١٧٩٩ . فارتحل الملك والملكة إلى سيسيليا (صقلية) على ظهر
البواخر الانكليزية . وأسلمت البلاد للنهب . ورغم تعليمات حكومة الإدارة
التي كانت تنوي الاحتفاظ برهينة للمفاوضات المقبلة فقد انشأ شامبيونه
جمهورية موحدة . وبينما بقيت بروسيا على الحياد حزمت النمسا أمرها بعد أن
ترددت ، عندما استعدّ الروس للتدخل في إيطاليا : فمنحتهم ممرّاً على
أراضيها . واعتماداً على هذه الواقعة أعلنت حكومة الادارة الحرب على النمسا
في ٢٢ فانتوز من السنة السابعة (١٢ آذار ١٧٩٩) . فعملت في الحال على
احتلال توسكانا ونقل البابا بيوس السادس إلى فالانس .

واكتمل التحالف الثاني بإشتراك غوستاف الرابع ملك السويد في
تشرين الأول ١٧٩٩ . وفي هذه الأثناء لم تعقد أية معاهدة بين النمسا وانكلترا .
ومع ان هذه القوى كانت متفقة على ردّ فرنسا إلى حدودها القديمة فان
تفاهمها لم يذهب إلى أبعد من ذلك : فصالح انكلترا وروسيا تتعارض في
المتوسط كما تتعارض مصالح النمسا وروسيا في إيطاليا . وهذه المرة أيضاً
مولت انكلترا التحالف بمجهود كبير وفي حين كان الاضطراب العمالي يتزايد
(فقرار بدلات العمل الذي يمنع الاضراب يرجع إلى ١٢ تموز ١٧٩٩) .
وحشد الروس على خط الجبهة ٨٠٠٠٠ رجل بنوع ان التفوق العددي انتقل
إلى التحالف . وفي ربيع ١٧٩٩ أصبحت الحرب عامة بعد أن امتدت
بشكل متزايد .

وأشارت جريمة راستات في ٢٨ نيسان ١٧٩٩ إلى صفة الحرب المحتومة

التي عادت من جديد : حرب أوروبا الأرستوقراطية ضد الأمة الثورية .
لقد هاجم الحياالة النمساويون بالفؤوس المندوبين الفرنسيين المطلقى الصلاحية
وهم يغادرون المؤتمر في الليل . فمات اثنان من ثلاثة وحسب قول سيس :
« ان تغير الإفتاء الفرنسي » كان يدقّ في العواصم الملكية . ولم تجد حكومة
الادارة صعوبة في إثارة غضب الشعب .

فأعلنت في ١٧ فلوريال من السنة السابعة (٦ أيار ١٧٩٩) : « لم يعد
الدفاع واجباً فقط عن قضية الحرية بل عن قضية الإنسانية نفسها » .
واتخذت الحرب من جديد طابعاً ثورياً .

ثالثاً — الأزمة الثورية الأخيرة (١٧٩٩)

لقد أعطى السلام القاري بعد كامبوفورميو ، لحكومة الادارة بعد ازدياد
قوتها ، بعض الاستقرار . فطرحتم العودة إلى الحرب وفشل معركة الربيع
توازن النظام على بساط البحث : فمن الاندفاع اليقوي إلى الردة المعتدلة
توصل الوضع إلى انقلاب القوة العسكري في برومير من السنة الثامنة .

١ — الجيش في السنة السابعة ومعركة الربيع سنة ١٧٩٩

لقد عرف الجيش في السنة السابعة صعوبات تضاهي بخطورتها صعوبات
١٧٩٣ قبل جهد الحرب الذي قامت به لجنة السلامة العامة . ولكنه استعاد
قسماً من طابعه الشعبي الذي كان يميل إلى فقده . فقد عادت حكومة الادارة
في الواقع إلى مبدأ النفي العام لتحلّ مشكلة العدد : فأقر إلزام الخدمة
العسكرية لعمر ٢٠ إلى ٢٥ تشريعاً دائماً بقانون جوردان في ١٩ فروكتيدور
من السنة السادسة (٥ أيلول ١٧٩٨) الذي قرر التقييد السنوي .

والإلزام مع ذلك لا يشتمل بالضرورة على الخدمة : فمن حق الجهاز

التشريعي وقاضي الطوارئ، عدم دعوة غير القطاع اللازم لإتمام العدد أو زيادته . ونظم القانون التدرج بشكل ديموقراطي :

• لا يستطيع أي مواطن فرنسي أن يترشح لرتبة ملازم ما لم يخدم ثلاث سنوات بصفة جندي أو نائب ضابط باستثناء جهاز الهندسة والمدفعية وكذلك باستثناء الأعمال الخارقة في ساحة المعركة .

وفي ٣ فاندмир من السنة السابعة (٢٤ أيلول ١٧٩٨) استدعي ٢٠٠٠٠٠ مسجل . وحدثت دعوات متلاحقة حتى قانون ١٠ ميسيدور (٢٨ حزيران ١٧٩٩) الذي صهر الطبقات الخمس في نشاط واحد . والاستعاضة التي نص عليها قانون ٢٨ جرمينال من السنة السابعة (١٧ نيسان ١٧٩٩) ألغيت في ١٤ ميسيدور الثاني (٢ تموز) .

ولم يتم تطبيق السوق دون صعوبة بسبب عدم وجود سجلات مدنية صالحة على الاخص ونتيجة للهرب من الجيش . وحدث عجز كبير : فمن ٢٠٠٠٠٠ مدعو في ٣ فاندмир اعتبر ١٤٣٠٠٠ فقط صالحين للخدمة وتقدم ٩٧٠٠٠ الى المستودعات ، و ٧٤٠٠٠ التحقوا اخيراً بوحدهم . ولم يتمتع جيش السنة السابعة بالتفوق العددي على العدو كما كانت حاله في السنة الثانية . واستحال كذلك تجهيزه بشكل لائق ، رغم عرض ١٢٥ مليوناً من الممتلكات العامة للبيع : وجاء الجهد متأخراً ولكنه استمر غير كافٍ . وعرف جنود السنة السابعة الخيمون في الدول الدائرة في فلك فرنسا والاستثمرة منذ زمن طويل ، الادقاع الذي عرفه جنود السنة الثالثة . ولكن التقييد السنوي كان يزعج المجندين والمستثمرين تحت العلم منذ ١٧٩٣ الذين ينفون التحول الى جنود ممتننين : وهكذا استعاد جيش السنة السابعة قسماً من اندفاعه الشعبي الذي امتاز به جيش السنة الثانية .

لقد كانت حرب ١٧٩٩ قارية في جوهرها . فالانكليز اسياذ البحر منذ أبوقير . وحملة ايرلندا بقيادة الجنرال همبرت لم تشكل في آب ١٧٩٨ إلا محاولة لم تترك اي أثر . وبدأت العمليات على الارض ببطء . وقد اعتمد مخطط

المعركة لربيع ١٧٩٩ ثلاثة جيوش بأعداد خفيفة للمحافظة على هولاندا والرين، ونابولي . وكان على جيش الدانوب المؤلف من ٤٥٠٠٠ رجل بقيادة جوردان أن يزحف على فيينا عن طريق المانيا الجنوبية . وجيش إيطاليا المؤلف من ٤٥٠٠٠ بقيادة شيرير عن طريق فينيتيا وكارانشيا . وفي الوسط يؤمن جيش هيلفيتيا بقيادة ماسينا المواصلات ويهدد التيرول ويشكل كتلة مناورة . وتبنى النمساويون تنسيقاً حربياً مماثلاً : ٧٥٠٠٠ رجل بقيادة الارشيدوق شارل في بافاريا ، ٦٠٠٠٠ بقيادة كراي في فينيتيا و ٢٠٠٠٠ في التيرول . اما جيش الشرق بقيادة بوناپرت فكانت حكومة الادارة تلتظر منه تحويل انظار العدو .

وبدأت المعركة في المانيا سيئة . فتراجع جوردان بعد ان غلبه الارشيدوق في ستوكاك في ٢٥ آذار ١٨٩٩ وسحب معه في حركته جيش الرين بقيادة برنادوت الذي كان يغطي ميسرته .

وفي ايطاليا حاول شيرير ان يقتحم ممر الاديج وفشل امام فيرونه وتراجع الى الآدا . وأسلم القيادة لمورو . فدخل حينذاك روس سوفوروف المعركة : فاقترحوا ممرات الآدا وعلى الاخص في كاسانو ٢٧ نيسان ١٧٩٩ واجبروا مورو على الجلاء عن ميلانو ولومبارديا . فالحاز الوطنيون الايطاليون واليعاقبة الوجدونيون الى المتحالفين واعلنوا العصيان على الفرنسيين بعد أن خذلتهم سياسة حكومة الادارة . وبعد ان تجمع جنود مورو في الاسكندرية تراجعوا نحو جنوى . وكان جيش نابولي في هذه الاثناء بعد ان خلف ماك دوتالد شامبيونه في القيادة ، يصعد يجهد نحو الشمال فقام سوفوروف بحركة التفاف حوله وقطع عليه الطريق : ومني ماك دوتالد بالانكسار في معركة ضارية استمرت ثلاثة ايام (١٧ - ١٩ حزيران ١٧٩٩) على ضفتي تريي . فعاد أدراجه إلى جنوى .

وفي سويسرا احتل ماسينا في البدء الغريزون واجتاح فورالبرغ . ولكن بعد أن تكشفت خاصرته بالخسارة في المانيا وإيطاليا تراجع بدوره . ورجع

معركة الأولى في زوريخ عندما هاجمه الأرشيديوق شارل في ٤ حزيران ١٧٩٩ ، ولكنه أخلى المدينة ليحتمي وراء الالبي بينما كان الجنرال ليكوروب يخلو عن طريق سان غوتار ووادي الروس .

لقد تراجعت الجمهورية على سائر الجبهات ؛ ولكن الحدود الطبيعية استمرت سليمة . وفي هذه الأثناء يسرت انقسامات التحالف بعض الراحة لحكومة الإدارة لتستعيد أنفاسها . فالنمساويون لا يرتاحون لرؤية الروس في إيطاليا . وفكر الوزير الأول توغوت بإرسال سوفوروف إلى سويسرا ليخلو له الجو في شبه الجزيرة . وعلى الأخص أيقظ الخطر القدرة القومية وأثار انتفاضة ثورية قصوى .

٢ - يوم ٣٠ بريرال من السنة السابعة (١٨ حزيران ١٧٩٩)

لقد جرت انتخابات السنة السابعة حتى قبل الانكسارات الخارجية في مناخ غير ملائم لحكومة الإدارة . فقد عنفت نقمة عامة ناجمة عن الهزال الاقتصادي وتفاقت خطورة الضرائب وتنفيذ السوق . فتمردت المحافظات البلجيكية في تشرين الثاني ١٧٩٨ وعاد ملكيو الغرب كذلك إلى التمرد مع أن محافظات الغرب أعفيت من النفير الجديد . فكشفت حكومة الإدارة مرة أخرى الخطر المزدوج من الملكيين والفضويين في نشرتها بتاريخ ٢٣ بلوفيز (١١ شباط ١٧٩٩) : « أيها المنتصرون في أوروبا المتآمرة ، أيها الفرنسيون لم يبق لكم ما تنتصرون عليه إلا أعداء الداخل » . وحذر فرنسوا دي نوفشاتو مذكراً الملاكين : « هل تريدون أن تشهدوا عودة قانون الحد الأعلى ؟ » لا ريب أنها تكشف في نشرتها بتاريخ ١٤ فانتوز (٤ آذار) التهديد الملكي : « أيها المواطنون ، لا حقد لا ثار لا ردة على الأخص » . ولكنها تحاول بشكل جوهري أن تنعش في صفوف البورجوازية الخوف من عودة إلى « نظام ١٧٩٣ المرعب » : « أيها المواطنون من كل الطبقات ، إن مصلحة واحدة توحدكم لتصرخوا معاً : لا فوضى في فرنسا » .

ولجأت حكومة الإدارة من جديد إلى وسائل القمع المعتادة : عزل . وإرسال مبعوثين ، وتنظيم الجمعيات المنشقة كما في السارت . وقوي تيار المعارضة مع ذلك إلى درجة أن فشل ١٢١ مرشحاً رسمياً من أصل ١٨٧ . ولم تتبدل أكثرية المجلسين من جراء ذلك : فمع أن الأقلية اليعقوبية ازدادت قوة ، فقد حافظت البورجوازية الترميدورية على أولويتها . وكانت لها نهائياً الكلمة الأخيرة في الأزمة التي فتحتها انكسارات ربيع ١٧٩٩ .

لقد ارتسم سقوط الإدارة الثانية في جو المحلل حقيقي . فالجيوش تتراجع على كل الجبهات فريسة أعظم حرمان من كل شيء وقد فقدت إيطاليا كلها . الملكيون يعودون إلى حمل السلاح . والتكاليف الضرائبية تزهق كاهل الملاكين . وبينما كان انهيار الرصيد الحكومي يتسع كانت الصدفية تخدم المعارضة : ففي ٢٠ فلوريال (٩ أيار ١٧٩٩) اختار القدر روبيل ليكون المدير المنتهية مدته ، وهو أحزمهم . وفي ٢٧ منه (١٦ أيار) اختار الشيوخ سيس بديلاً له . ومعارضة سيس لدستور السنة الثالثة لم تكن سرّاً لأحد . وبعد أن استلم سيس مهام وظيفته في ٢١ بريرال (٩ حزيران) أوحى بهجوم المجلسين على زملائه يسانده باراس الذي انحاز إليه فأعلن المجلسان عن دورة انعقاد دائمة في ٢٨ بريرال (١٦ حزيران) . وفي المساء نفسه كسرا انتخاب تريلهار باعتباره مخالفاً للمادة ١٣٦ من الدستور التي تقرض انقضاء مهلة سنة بين خروجه من الجهاز التشريعي وانتخابه عضواً في حكومة الإدارة . وفي اليوم الثاني حل محله غوهيه وزير العدل للسنة الثانية وهو جمهوري ممتاز ولكنه شخصية من الطراز الثاني .

وفي ٣٠ بريرال من السنة السابعة (١٨ حزيران ١٧٩٩) عاد المجلسان إلى الهجوم على الإدارة . وتزعّم الهجوم برتران دو كالفادوس أحد أعضاء المؤتمر الوطني القدامى المعادي للملكية : « لقد حطمت الروح العامة وكتبتم الحرية واضطهت الجمهوريين ، وحطمت كل الأعلام وخنقتم الحقيقة » . كانت المجلسان ينويان الثأر لإهانة فلوريال : « لقد اختار الشعب الفرنسي في السنة

السادسة للوظائف العامة رجالاً جديرين بثقته . ولكنكم تجرأتم على القول إن الانتخابات كانت ثمرة مؤامرة فوضوية. فبترتم التمثيل القومي . وتابع بولاي دي لامورت : « لقد خضع الجهاز التشريعي إلى استبعاد مستمر منذ ١٨ فروكتيدور العهد الذي فيه نشأت الدكتاتورية . واتهم ميلان بأنه « رجل النظرة الضيقة والهمة المتقاعسة والثأر الحقير والطموح المحدود » ولاريفيلير المدفوع بتعصبه « الى خلق لا اعرف اية ديانة ضحى في سبيل إقامتها بكل الأفكار المهودة وداس بالأقدام كل قواعد الذوق العام » .

وأجبر ميلان ولاريفيلير على الاستقالة بعد أن خذلها زملاؤهما فاستسما في نهاية الأمر . فانتخب في ١ و ٢ ميسيدور (١٩ و ٢٠ حزيران) روجه دوكر وهو احد اعضاء المؤتمر الوطني المعادي للملكية والجنرال المغفور مولان وهو في باريس عرضاً ، مديرين .

ان ٣٠ بريرال من السنة السابعة الذي هو يوم برلماني اكثر منه انقلاباً ؛ يعتبر ثأر المجلسين من الإدارة التنفيذية التي استبدت بهما في فلورال من السنة السابقة . وقد اعلن لوسيان بونايرت في مجلس الخمسة : « أن الجهاز التشريعي استعاد المكان الأول الذي يجب أن يكون له في الدولة » .

وجرى تجديد الجهاز الحكومي وفق ارادة المجلسين ، ليس فقط المديرين بل الوزراء ايضاً : الجنرال برنادوت للعربية ، كامباسيريس للعدل ، فوش للبوليس ، روير لنده للمالية ، وهو عضو قديم في لجنة السلامة العامة . انه تعيين شديد الدلالة : فالجمهوريون البارزون قد عادوا الى الحكم . وفي الوقت نفسه كانت انتصارات التحالف تعرض الجمهورية للخطر .

٣ - الاندفاع اليقوي الجديد والردة المعتدلة

واجتمعت مرة اخرى الإنطلاقة الثورية والمطالبات القومية . وانقسم منتصرو بريرال فيما بينهم مع اتحادهم ضد الفروكتيدوريين : وطيلة شهرين تغلبت البعاقبة الجدد على البورجوازيين الترميدوريين وفرضوا سياسة السلامة

العامة . وبصفتهم من قدامى اعضاء المؤتمر الوطني المغلوبين في انتخابات السنة الخامسة أمام الملكيين ، وقد عزلهم الفروكتيدوريون في فلوريال من السنة السادسة ، عادوا بطبيعية الحال الى أساليب السنة الثانية وقد جعلوها مشروعة بسبب الخطر المحيى بالوطن . واعيدت حرية الصحافة في ١٤ ترميدور (١ آب ١٧٩٩) فعادت الصحف اليعقوبية الى الظهور . وأعيد فتح النوادي وتكاثر عددها . وأهمها جمعية أصدقاء المساواة والحرية المسماة «نادي المانيج» باسم القاعة التي يجتمعون فيها في التويلري . والتأمت في أول جلسة لها في ١٨ ميسيدور (٦ تموز) وكان أول منظّم لها درويه رجل فارين وصديق بابوف ، وحضرها نواب عديدون . وجرفت الأقلية اليعقوبية أكثرية المجلسين القلقة : فقبلت استنفار الرجال والممتلكات في سبيل مجابهة الوضع الخارجى . وطبّق نظام السّوق بحذافيره : فقد أثار قانون ١٠ ميسيدور من السنة السابعة (٢٨ حزيران ١٧٩٩) الذي أصدره جوردان ، نشاط الطبقات الخمس بتمامها . وفي ١٤ ميسيدور (٢ تموز) ألغيت الإستعاضة : « جميع الذين أرسلوا بدلاء عنهم ملازمون بالإلتحاق بالجيش بأنفسهم في حالة هرب البديل من الجيش أو تسريحه أو دعوته إلى السوق » .

وجرى تبني قرض اجباري قيمته ١٠٠ مليون على المواطنين الميسورين ، بشكل مبدئي في ١٠ ميسيدور لتغطية نفقات السوق . وتنظمت اساليبيه في ١٩ ترميدور (٦ آب ١٧٩٩) . لقد اقيم حسب تعرفه تصاعدية على دخل جميع المواطنين الذين يدفعون اكثر من ١٠٠ فرنك ضريبة مسقفات وأكثر من ٣٠٠ فرنك ضريبة عقارية . وتقدر لجنة محلّفين من المواطنين غير الخاضعين للقرض قيمة الدخل ورأس المال الذي لم تطله الضرائب ، وقد اشارت المادة ٧ على الأخص الى الثروات المكتسبة عن طريق « المشاريع والتعهدات والمضاربات » .

وفي ٢٤ ميسيدور (١٢ تموز) جرى التصويت على قانون الرهائن ، وهو يعني حسب رأي أحد نواب الخمسمائة « إيقاف تيسار النهب وأعراض

حركة ملكي الغرب ، التي تظهر في محافظات الجنوب والغرب » . ففي كل محافظة ، اعترف الجهاز التشريعي « بكونها في حالة اضطرابات مدنية » يجوز للادارة المركزية أخذ رهائن من بين أهالي المهاجرين والنبلاء السابقين ، وأهالي الأفراد « المشهورين بانتمائهم إلى تجمع المجرمين أو عصابتهم » ، والمعتبرين جميعاً « مسؤولين شخصياً ومدنياً عن أعمال النهب والجرائم المقررة في الداخل بدافع الحقد على الجمهورية » . وفي حال وقوع جريمة على موظف أو عسكري أو مكتسب لممتلكات عامة ، على حكومة الادارة ان تأمر بطرد أربع رهائن ؛ وفي كل جريمة تكون الرهائن مسؤولة بالتضامن ومدنياً عن دفع تعويض قدره ٥٠٠٠ فرنك وتعويض آخر للأرملة ٦٠٠٠ فرنك ولكل من الأولاد ٣٠٠٠ فرنك . فأثار قانون الرهائن معارضة جميع أولئك الذين يشكون من الثورة ؛ أما أولئك الذين كان القانون لحماية فان القرض الإجباري دفع بهم في الوقت نفسه إلى المعارضة .

ولم يتأخر ظهور الردة المعادية لليعقوبية . فنذ ٢٦ ميسيدور ، الذكرى السنوية لـ ١٤ تموز أعاد سيس إلى الذاكرة ليحرّض اليعاقبة : « تلك الأزمنة الظالمية .. التي اختلطت فيها كل المفاهيم إلى درجة ان جميع الذين لم يكونوا مكلفين بشيء رسمياً أرادوا بعناد أن يأخذوا كل شيء على عاتقهم » .

وفي ٢٣ ترميدور بمناسبة الذكرى السنوية لـ ١٠ آب صدر حكم جديد يشجب « ذلك الإرهاب الذي يكرهه الفرنسيون بحق » : « كلا ! .. ليسوا جمهوريين .. أولئك الذين بهذين إغاراتهم أنضبوا ينابيع الثروة العامة وقضوا على الرصيد بالموت وأعدموا التجارة وأصابوا جميع الأعمال بالشلل » .

وإذا قبل السوّق على العموم على مضض ، فالقرض الإجباري أثار على الأخص نقمة البورجوازية الكبرى التي نظمت المقاومة السلبية . فنذ ١٣ ترميدور (٣١ تموز) وحق قبل القانون الذي ينظّم أساليب القرض ذكرت صحيفة البوبليسيت : « ان الناس اليوم يجتهدون في إخفاء ثرواتهم

بمقدار ما كانوا في السابق يتباهون بعرضها وحتى المبالغة فيها . فنجم عن ذلك إنتفاء الترف . والتزم عدد كبير من الناس الإكتفاء بالضروري وعلى الأخص الملاكون العقاريون . وآخرون يحاولون بذلك التهرب من الضرائب الضخمة التي يخشون منها . وهناك بعض الأشخاص يعلنون إفلاسهم ليثبتوا بؤسهم بوضوح أبلغ .

وبدأت حملة صحفية لإجبار الإدارة على قطع علاقتها مع شاربي الدماء . وعاد خوف الملاكين الإجتماعي إلى الظهور وقد ألهبته اقتراحات نادي المانيج . وفي الذكرى السنوية لـ ١٤ تموز رفع الجنرال جوردان نخب « انبعث الفؤوس » . ومنذ ٢٥ ميسيدور (١٣ تموز) كتبت صحيفة المونيتور : « يقال ان كثيراً من الناس المرتعبين من تلك الخطابات التي تلقى في هذه الجمعية بدأوا يصرخون : « فليسقط اليعاقبة وهم يلقون الحجارة على القاعة » .

وكرثت الإصطدامات . ولكن اليعاقبة لم يستطيعوا تحريك الجماهير الشعبية التي فقدت تنظيمها منذ إلغاء الأقسام وقد أرهقها القمع الطويل مع اعتمادهم على مساندة الأطر الثورية الشعبية القديمة من مستخدمي وحرفيين وحائزين . فكانوا ، وهم المعزولون دون منهاج اجتماعي محدد ، عاجزين أمام حكومة تعتمد بشكل متين على الإدارة والبوليس وعلى فرقة من ٢٠٠٠٠ رجل منذ فروكتيدور .

وكرّس إغلاق النادي قطيعة اليعاقبة مع حكومة الإدارة . واضطر لنادي أن يفادر قاعة المانيج إلى شارع الباك بعد ان اتهم في مجلس الشيوخ بـ ٨ ترميدور (٢٦ تموز) بالتحضير « لبعث الإرهاب ونبش قوائم الإتهام لها » . وعندما عُين فوشه في وزارة البوليس في ١١ ترميدور (٢٩ تموز) تم في الحال الى المجلسين تقريراً « عن ضرورة حماية المناقشات الداخلية في اجتماعات السياسية وبمحفظها عن الخارج بكل قوة الجمهورية » . فرفض مجلس لسمائة التقرير . وفي ٢٦ ترميدور (١٣ آب) أغلق فوشه النادي . ولم

تحدث أية ردة فعل . ومع ذلك ساعد الخطر الملكي والإنكسارات العسكرية،
اليعاقبة على الإستمرار في التيار .

وانفجرت الثورة الملكية في ١٨ ترميدور (٥ آب) في غارونيا العليا .
وصمدت تولوز بعد ان كانت مهددة : لقد كانت إدارة المدينة في أيدي
يعاقبة . وانتشر الخبر في باريس في ٢٦ ترميدور (١٣ آب) : وفي الحال
أجاز المجلسان التفتيش المنزلي لمدة شهر ، « لإيقاف المهاجرين والنهابين والقتلة
واللصوص » واندحر المتمردون في مونتريجو في ٣ فروكتيدور (٢٠ آب) .
وعادت الاضطرابات في الغرب خلال الصيف .

وظهر آخر هجوم يعقوبي بمناسبة الانكسارات العسكرية . ففي إيطاليا
اندحر جويير وقتل في ٢٨ ترميدور (١٥ آب ١٧٩٩) . وفي هولندا انزل
الانكليز في هيلدر جيشاً قوامه ٢٥٠٠٠ روسي في ١٠ فروكتيدور (٢٧
آب) . وبدت الجمهورية عرضة للتهديد على حدودها كما في ١٧٩٣ . فاقترح
الجنرال جوردان في مجلس الخمسة في ٢٧ فروكتيدور (١٣ أيلول) إعلان
الوطن في خطر . وأوضح وهو يرسم لوحة الاخطار التي يرى انها تحدث
بالبلاد :

« إيطاليا تحت النير ، وبرابرة الشمال على ابواب فرنسا وهولندا محتلة
والأساطيل اسلمتها الخيانة وهيلفيثيا مجتاحة ، وعصابات الملكيين ، تستسلم
لجميع حوادث التطرف في عدد كبير من المحافظات والجمهوريون متهمون
بالقاب ارهابين ويعاقبة . حركة بسيطة ويدق نفير الملكية فوق كل اراضي
الوطن الفرنسي » .

وأثار اقتراح جوردان موضوع جدل غاضب ، فهاجمه لوسيان بوناپرت
معتبراً انه من « الأفضل توسيع سلطات حكومة الادارة الدستورية على
التعرض للانجرار خلف قوة ثورية » .

وبذلك طرحت المشكلة الحقيقية على بساط البحث : ينبغي لمواجهة
الخطر إما الاعتماد على الشعب كما في السنة الثانية أو تقوية الجهاز التنفيذي .

وكان دونو حاسماً : إنه يخشى « العودة إلى نظام ١٧٩٣ » . فرفض الاقتراح في اليوم الثاني بـ ٢٤٥ صوتاً مقابل ١٧١ . وفي ٢ فاندмир من السنة الثامنة (٢٤ أيلول ١٧٩٩) عمل غارو (من الجيرونديين) على إصدار قرار في مجلس الخمسة بفرض عقوبة الاعدام على كل من « يقترح أو يقبل شروط صلح تبغي المساس بسلامة أراضي الجمهورية الحالية » . وكان بذلك أقصى نجاح للبعاقبة : وفي هذا التاريخ كان الوضع الخارجي قد عاد إلى الاستقرار بانتصارات حاسمة .

٤ - حملة سيف ١٧٩٩

لقد بدأت الحملة سيئة . إنما تمت استعادة الاعتبار بسرعة سهلاً انقسام القوى المتحالفة . ففي إيطاليا باشر جويير المهجوم دون انتظار وصول جيوش شامبيونه عبر البيمونت . وقتل في بدء المعركة في نوفي في ١٥ آب ١٧٩٩ وكسر روس سوفوروف جيشه . فضاعت بذلك إيطاليا . وكان توغوت الوزير النمساوي الأول ينوي الاحتفاظ بها : فناور لكي يتخلص من الروس .

وفي سويسرا كان ضد ماسينا نمساويو الأرشيدوق شارل وجيش كورساكوف الروسي الذي استولى على زوريخ وعلى خط اليا . فأصدرت الحكومة النمساوية أمراً إلى الأرشيدوق شارل ليفادر سويسرا كي ينتقل إلى ماينس بعد أن قلقت من الانزال الانكليزي الروسي في هولندا . وفي ١١ أيلول توجه سوفوروف كي ينضم إليه . وقبل أن يستطيع الجيشان الروسيان تنفيذ التحامهما كسرهما الفرنسيون منفصلين . واستولى الجنرال ليكوروب على سان غوتار وعلى وادي الروس . وبينما كان يوقف سوبوروف ، كان ماسينا يهاجم كورساكوف المعزول والمحاصر في زوريخ ويحبره على عبور الين من جديد : فكان انتصار زوريخ الثاني (٢٥ - ٢٦ أيلول ١٧٩٩) . وفي هذه الاثناء كان سوفوروف يحتاز سان غوتار ويرد جيوش ليكوروب على أعقابها . ولكنه سرعان ما اصطدم بجيش قورتيه يسانده ماسينا . فارتد على الجنرال

. موليتور الذي كان مسيطراً على وادي اللنت . ولما لم يستطيع الاستيلاء على
الممر تراجع منسحباً الى فورالبرغ . وعادت سويسرا من جديد الى سيطرة
الفرنسيين . فغضب بولس الأول واستدعى جيوشه الى روسيا في ٢٢
تشرين الأول .

في هولندا فشل الانكليز والروس الذين نزلوا في ٢٧ آب . وانكسر
دوق يورك الذي بدأ الهجوم ، أمام جيش برون في برجن في ١٩ ايلول
١٧٩٩ وفي كاستريكوم في ٦ تشرين الأول . وفي ١٨ وقع اتفاق الجلاء
في ألكار .

وفي اوائل خريف ١٧٩٩ اذاً كان هجوم التحالف محطماً والحدود سالمة .
ولم يكن لبونايرت وجيشه في مصر اي دور في هذا النجاح . على العكس
تماماً لقد فشلت محاولة جرّ العدو الى الشرق .

لقد نجح فشل الحملة المصرية عن انكسار أبوقير . لقد وقعت الجيوش
الفرنسية في مأزق . واستبق بونايرت الهجوم التركي فزحف على سوريا في
شباط ١٧٩٩ . وبعد ان انتصر في جبل طابور فشل امام أسوار عكا التي
كان الانكليز يساندونها من البحر . فاضطر ان يأمر بالانسحاب الى مصر في
٢٠ أيار وكان الانسحاب قاسياً . وفي هذه الاثناء كان الانكليز ينزلون في أبي
قير جيشاً تركياً متمركزاً في رودس : فسحقه بونايرت في أبي قير نفسها
في ٢٥ تموز ١٧٩٩ . ومع انه منتصر فلم ينقطع عن كونه اسيراً في البلاد التي
افتتحها مع جيش اضعفه المناخ والحرب . ولما حكم ان الوطن في خطر ترك
القيادة لكلبيير وغادر مصر سرّاً في آب مع بارجتين . ونزل في فريخوس في
١٧ فاندмир من السنة الثامنة (٩ تشرين الأول ١٧٩٩) بعد ان نجح من
المدمرات الانكليزية .

وبعد ان زال الخطر الخارجي اكملت الردة المعتدلة انتصارها . ففي ٢
برومير (٢٤ تشرين الأول) رفض مجلس الشيوخ اقتراح غارو الذي يدعو الى
فرض الاعدام على اولئك الذين يقبلون اقتراحات تمس سلامة الاراضي

الفرنسية . وهناك حدث اكثر دلالة ايضاً : لقد عاد مبدأ القرض الاجباري الى بساط البحث . وفي ١٧ برومير في مجلس الخمسة طلب نائب مغمور تقريراً عن هذا القرض « التصاعدي الاعباطي » . وكان مقدراً لانقلاب ١٨ برومير ان يعيد الاطمئنان الى نفوس الملاكين نهائياً .

رابعاً — ١٨ برومير من السنة الثامنة

(٩ تشرين الثاني ١٧٩٩)

لقد وصل بونايرت الى باريس في ٢٤ فاندميز (١٦ تشرين الاول) بعد ان نزل في فريجوس في ١٧ منه (٩ تشرين الأول) . وفي ٢٣ فاندميز كتبت صحيفة « رسالة العلاقات الخارجية » : « ان نزول بونايرت في فرنسا هو احد تلك الأحداث التي تسمع خبرها مراراً عديدة ولا تصدقه » . وكتب « المونيتور » في اليوم نفسه : « ... لقد سكر الجميع . فالنصر الذي يرافق بونايرت دائماً سبقه هذه المرة وهو يصل لكي يضرب التحالف المحتضر الضربة القاضية » .

كان الرأي العام يرى في بونايرت رجل سلام كامبوفورميو ومن يستطيع ان يفرض السلام من جديد على اوروبا . في الواقع ابتعد خطر الفوز بفضل انتصارات سويسرا وهولاندا : فقد انتهت المعركة . فلا يستطيع بونايرت أن يتسلم قيادة عليا قبل الربيع المقبل . ولما لم يرد ان يترك لحكومة الإدارة شرف إعادة توطيد السلام بدون مساعدته ، تقرب من انصار انقلاب كان سيس روحه الموحية .

١ - الخوف الاجتماعي وإعادة النظر

لقد انتقلت المعضة السياسية في الواقع مع اصداؤها الاجتماعية الى المستوى

الأول . فبعد ان دُفع الخطر استمر كل شيء معلقاً . والحرب الخارجية ما زالت مستمرة وسوف تستعاد في الربيع . وعادت الحرب الأهلية من جديد . ففي ٢٢ فاندميز (١٤ تشرين الأول) استولى ملكيو الغرب على مانس ثم على نانت ولكنهم طردوا منها سريعاً . ولكن التنبه ذو مغزى . ففي ربيع السنة الثامنة ستقع انتخابات من جديد : فإما نجاح ملكي وإما نجاح يعقوبي ، ويمكن ان يعود الاستقرار الحكومي الى بساط البحث مرة أخرى . وكان قلب الخلاف دستور السنة الثالثة : لا اساسه الذي يعتمد البلوغ والكفاءة المالية بل ليبرالته وتوازن السلطات فيه وعلى الاخص تجديد ثلث المجلسين السنوي . وقد حلت حكومة الادارة بعد فروكتيدور المعضلة باقامة دكتاتورية وليدة . والانتخابات السنوية تعيد كل شيء الى بساط البحث من جديد والمهم جعلها أقل تواتراً : وهذا ما طالب به منذ ما بعد ٢٢ فلوريال دونو مع انه أحد واضعي دستور السنة الثالثة ولكنه تعب من تردد النظام وقرع من الرجوع عنه ومن إلغاء الديوقراطية . وكان الايديولوجيون حول دونو ومنظمتهم العشرية الفلسفية يعبرون عن المشاعر نفسها . ومنذ ربيع السنة الخامسة (١٧٩٧) نشر بنجامان كونستان كتابه «الردات السياسية» يطالب فيه «بقوة الحكومة واستقرارها» اللذين وحدهما « يضمنان للمواطنين سلامة اشخاصهم وعدم المساس بملكياتهم » . وكانت مدام دي ستال تشاطره بالطبع . هذه النظرة . واخيراً اتضح ان سييس الرأس الدستور الممتاز يميل الى اعادة النظر . واستمر مبدأ السيادة القومية مطلباً لا يتدانى اليه الشك : فالبورجوازية الترميدورية لا تستطيع ان تعدل عنه دون ان تنكر ذاتها وتدخل في لعبة معتنقي الحق الالهي . فالهمم اذاً التوفيق بين متطلبات السلطة التنفيذية المستقرة والقوية : فتخيّل سييس الاستعاضة عن الانتخاب بالاختيار الذي يمتاز به دستور السنة الثامنة . وقد لجأ الترميدوريون وجماعة الادارة بنخب الى هذه الوسيلة بواسطة قرار الثلاثين وعمليات تطهير فروكتيدور وفلوريال . إن دستور السنة الثامنة يبدو في كثير من النقاط وكأنه

نتيجة خبرة حكومة الادارة الدستورية .

إن المظاهر الاجتماعية للمشروع البروميري هي المسؤولة عن سهولة نجاحه : فلم يكن باستطاعته أن يبلغ هدفه لو لم يستجب لمتطلبات العناصر السائدة في المجتمع الجديد . لقد كرّس الترميدوريون الازدهار الاجتماعي وسلطة البورجوازية المحافظة السياسية . وجاءت حكومة الادارة فحافظت عليها غير أنه في السنة السابعة بدا الاندفاع اليقوي كأنه يهدد امتيازات الملاكين . فعاد الخوف الاجتماعي إلى الظهور ، ومنه تتكون لحظة إعادة النظر .

فثمة فئتان من المجتمع الجديد الذي ولدته الثورة تتطلعان بشكل خاص إلى الهدوء والاستقرار الاجتماعي .

فالقرويون الملاكون أولاً يرغبون العمل بسلام دون أن يتعرض النظام للاضطراب بسبب أعمال النهب التي تتكرر دون انقطاع . فقد ثبت عداؤهم لمحاولات التغيير التي تهدد تمتعهم الهادئ بملكيتهم ، بواسطة إعادة ضريبة العشر والحقوق القطاعية وإعادة النظر في بيع الممتلكات العامة . وكذلك هم يخشون اندفاعاً شعبياً لا يمكن إلا أن يجر معه القوض ويعد لعودة القانون الزراعي ، وتقسيم الممتلكات . كانوا على الاستعداد للاتحاد بالنظام الذي يحميها من هذين الخطرين .

كانت بورجوازية الأعمال من جهة أخرى ترى انطلاق مشاريعها متعطلاً بسبب عدم استقرار النظام وإطالة مدة الحرب . وكانت المساواة الضرائبية التي يبغى القرض الاجباري ارجاعها ، تبدو لها وحشاً مرعباً وقانوناً زراعياً حقيقياً . كانت تتطلع إلى نظام سيامي قادر على حماية مصالحها وتأمين حقوقها نهائياً والسماح لها بزيادة جهدها في تجديد الاقتصاد . فالقروية الملاكية وبورجوازية الأعمال تألفت منها القاعدة الاجتماعية للنظام القنصلي ثم الامبراطوري . ومن صفوفها خرج جوهر الأعيان .

إن إعادة النظر في دستور السنة الثالثة كانت ملحوظة في الفصل الثالث عشر : وهي عملية سالفة التعقيد تفرض تصويت المجلسين ثلاث مرات

سياسية ، واجتماع « مؤتمر إعادة النظر » ويمتد سيرها طيلة تسع سنوات . والتفكير في تطبيقها مستحيل . بقي 'الانقلاب' ، وقد صمم عليه سيس . فلذلك لزم كما في ١٨ فروكتيدور الاستعانة بالجيش لفرض الأمر على اكثرية المجلسين مع فارق كون الاكثرية في السنة الخامسة كانت ملكية بينما هي في السنة الثامنة جمهورية . وأبدى الجنرال جويبر قبولاً لدى استمزاها في أمر قيادة العملية : ولكنه قتل في نوفي ١٥ آب ١٧٩٩ . فتحول سيس إلى مورو ولكنه تردد . وبينما كانت تجري هذه الأحداث نزل بونابرت في فرنسا . وأغلب الظن أن مورو أعلن لسيس : « هوذا رجلك » . وفي الواقع كل شيء يشير إليه : فهاضيه اليعقوبي يمكن أن يوم الآخرين ، ونفوذه وطموحه أيضاً وفقدان وخز الضمير لديه ، ووضع المتأرجح الذي وضع نفسه فيه بمفادرة قيادته في مصر بمحض إرادته .

وجرت استعدادات الانقلاب بسرعة . فعمل تاليران صلة وصل بين بونابرت وسيس . ومن المدراء الآخرين كان باراس محايداً وموافقاً ، ووجه دوكونيتبع سيس كظله . وجرى تأمين رئيس مجلس الشيوخ للحركة . وفي مجلس الخمسة انتخب لوسيان بونابرت للرئاسة في أول برومير (٢٣ تشرين الأول ١٧٩٩) . وجرى تقديم الأموال على الأخص عن طريق المتهمدين إلى الجيوش المناضبة من القانون الذي انتزع منها في ٧ برومير (٢٩ تشرين الأول) حق اولوية القبض من صناديق الخزينة . وربط المتآمرون بمهارة بين فكرة السلام العام وبين فكرة التبديل الدستوري . واكثر من ذلك استخدموا الخوف الاجتماعي لكسب المجلسين وفرض انفسهم على البورجوازية : وألقى مرة أخرى شبح ارهاب المساواة ، الرعب في صفوفها بشهادة مدام دي ستال نفسها .

لقد كتبت صحيفة « المونيتور » الرسمية في ١٩ برومير (١٠ تشرين الثاني) : « لقد بلغنا وقتاً لم يعد يمكننا لنا فيه ان نسترجع شيئاً ، لا الحرية ولا الملكية ولا الدستور الذي هو ضامن الاثنين » .

وذكرت « بأن قانون القرض الاجباري الاحتياالي قد حمل الخراب إلى مالتنا ، كما سبب لنا قانون الرهائن الحرب الأهلية وان قسماً من دخل السنة الثامنة التهمته تعبئة الجيوش ، ونضب كل رصيد » .
ان شبخ السنة الثانية كان يقض مضاجع البورجوازية : فهي تنوي إبعاده إلى الأبد .

٢ - الانقلاب

في ١٨ برومير (٩ تشرين الثاني ١٧٩٩) دعي مجلس الشيوخ الى الاجتماع في الساعة السابعة صباحاً . وقد تجمعت فرق من الجيش في التويلري بحجة التفتيش . وباسم لجنة مراقبي القاعة الذين كان دورهم هنا حاسماً ، كشف نائب مغمور عن مؤامرة غامضة (« المتآمرون .. لا يلتظرون سوى إشارة ليرفعوا خناجرهم على أعضاء التمثيل القومي ») . وفي اليوم الثاني كانت « المونيتور » أكثر دقة وأوسع خيالاً فأشارت إلى مشاريع اليعاقبة « لقلب المجلسين إلى مؤتمر وطني وإبعاد غير المرضي عنهم وتسليم الحكم إلى لجنة سلامة عامة » .
صوت الشيوخ على نقل المجلسين إلى سان كلود كما تجيز ذلك المادة ١٠٢ من دستور السنة الثالثة . وكلف الجنرال بوناپرت « بتنفيذ القرار الحاضر » ووضعت جيوش باريس تحت أوامره : وهذا إجراء غير قانوني صادر عن حكومة الإدارة وليس عن مجلس الشيوخ . ولم يكن في مقدور حكومة الإدارة التي جردت على هذا النحو من كل سلطة (حتى حرسها أصبح تحت قيادة بوناپرت) إلا أن ترضخ للأمر . فاستقال باراس واعتزل في أرضه في غروپوا . واستولى على مولان غضب لا جدوى له . فوضع تحت الحفظ لدى مورو وكذلك غوهيه إلى أن قدما استقالتهما . وقد حددت « المونيتور » معنى اليوم في ١٩ برومير : « لقد جرى الحديث عن تقرير بقوانين القرض الإجباري ، وعن الرهائن وعن تسكير قائمة المهاجرين » .
وفي ١٩ برومير (١٠ تشرين الثاني ١٧٩٩) افتتحت جلسة المجلسين في

سان كلود حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر : وكان بونايرت قد جمع من ٤ إلى ٥ آلاف جندي حول القصر . وفي مجلس الشيوخ طلب النواب المتغيبون البارحة ، إيضاحات وأثاروا الشك في حقيقة المؤامرة . وفي مجلس التسمئة الذي يرأسه لوسيان بونايرت فرض اليسار منذ بدء الجلسة تجديد قسم الأمانة للدستور بالنداء على الأسماء من مقصورات المجلس العليا . وبدأ ان القضية سيطول أمدها . فتدخل بونايرت .

ففي مجلس الشيوخ دافع عن إخلاصه للجمهورية ودفع عن نفسه تهمة « إقامة حكومة عسكرية » واتهم مجلس التسمئة الذي يضم رجالاً يريدون إرجاع المؤتمر الوطني واللجان الثورية والمقصلة . وهدد المعارضين بتدخل رفاق السلاح الشجعان (« الذين أرى حراهم ») . أما الدستور الذي « انتُهِكت حرمة ثلاث مرات » فلم يعد له وجود وكذلك « لم يعد لحكومة الإدارة أي وجود » . ثم أعطاهم هذا الوعد : « حالما تزول الأخطار التي منحتني هذه السلطات الحارقة سأتنازل عن السلطة » .

وظهر بونايرت في مجلس التسمئة يحيط به الفدائيون وضباط القيادة . فوقفت الجمعية في الحال : ليس من حقه الدخول إليها دون أن توجه إليه الدعوة . وأخذ النواب من ياقته وتجاذبوه . وارتفع الصراخ : « هذا خروج على القانون ! فليسقط الدكتاتور ! » فسحب الجنود بونايرت الى الخارج . وتتابع النقاش في جو من الفوضى . وحاول لوسيان عبثاً ان يدافع عن اخيه وجاءت فصيلة من رماة القنابل تحتطفه من القاعة بأمر بونايرت . وتردد الجنود وعلى الأخص حرس المجلس . فاعتلى لوسيان جواداً وخطب فيهم واتهم أقلية من « ممثلي الخنزير » حاولت اغتيال جنرالها وهي ترهب الأكثرية . وانتهى باقناعهم . فترزعزع الجنود ودخلت كوكبة يقودها مورا ولوكير بكامل عدتها الى الأورانجيري وفرقت النواب الذين خرجوا وهم يصرخون : تحيا الجمهورية !

وانتظمت الفصيلة المؤقتة في المساء نفسه بأكثرية مجلس الشيوخ وأقلية

مجلس الخمسة . وقرروا انه لم يعد وجود لحكومة الادارة وابعدوا عن التمثيل القومي ٦٢ نائباً « بسبب تطرفهم والمخالفات التي حملوا وزرها باستمرار » . ونشأت لجنة قنصلية تنفيذية مؤلفة من سيس ، وروجه دوكون وبونابرت قنصل الجمهورية الفرنسية ، وهم يتمتعون بكامل السلطة الإدارية . وحلت محل المجلسين لجنات كل واحدة من ٢٥ عضواً مهمتهما التصويت على القوانين التي يقدمها القناصل وتحضير إعادة النظر في الدستور . وقد كان هدف الدستور بموجب المادة ١٢ « تكريس سيادة الشعب الفرنسي دون أي انتهاك ، ووحدة الجمهورية دون انقسام ، والنظام التمثيلي ، وفصل السلطات والحرية والمساواة والأمن والملكية » .

وفي ختام الجلسة ألغى الشيوخ الإجراء الذي كان يقلق المتعبدن حول ملكيتهم لمدفوعات الخزينة . وأقسم القناصل المؤقتون الثلاثة اليمين وعادوا الى باريس .

وأشارت « المونيتور في ٢٤ برومير (١٤ تشرين الثاني ١٧٩٩) الى لوحة مغلقة في باريس تعبر جيداً عن تطلعات البورجوازية في اليوم الثاني للانقلاب :

« ان فرنسا تريد شيئاً عظيماً دائماً . فعدم الإستقرار أضعافا وهي تتوسل الثبات . انها لا تريد الملكية فقد حكمت عليها . ولكنها تريد الوحدة في عمل السلطة التي ستسهر على تنفيذ القوانين . وتريد جهازاً تشريعياً مستقلاً وحرراً .. وتريد أن يكون ممثلوها محافظين هادئين لا مجددين فوضويين . وتريد في النهاية أن تقطف ثمرة عشر سنوات من التضحيات » .

كان المهم إقفال باب العهد الثوروي نهائياً وينبغي أن يلي الثبات عهد البلبل ، وأن تستقر على اسس نهائية اولوية الملاكين الاجتماعية . وفي ذلك يقع برومير تماماً على خط ترميدور و ٨٩ .

ولكن البورجوازية لم تعدل عن ممارسة الحرية شرط أن تكون لمصلحتها

وحدها مع انها تنوي تقوية الجهاز التنفيذي وإعادة الوحدة الى العمل
الحكومي . ولكن الحادث سخر من حساباتها . فالنظام الإستبدادي الذي
أراد البروميريون إقامته تحول بسرعة لمصلحة سلطة بونايرت الشخصية .
فاستحالت جمهورية الأعيان الى دكتاتورية عسكرية .

خاتمة

الثورة

وفرنسا المعاصرة

لقد دقت ساعة الاستقرار النهائي مع برومير بعد أن جرى الركن
وراءها عبثاً حتى هذا التاريخ . والحقيقة الجديدة كما نمتها بوردجوازية سنة
٨٩ ما تزال بعيدة في كثير من النقط عن الاستجابة لرغائبها . فالمجتمع
ما يزال في حالة غليان والتسلسل الاجتماعي الجديد لم يتضح بعد . ورغم جهد
حكومة الادارة الاصلاحية استمرت المؤسسات أغلب الأحيان عديمة الفاعلية
واعادة التنظيم الاداري ناقصاً . وباستطاعة الحرب المستمرة أن تميد طرح كل
شيء على بساط البحث . على أن الجوهر قد تم الحصول عليه : ان سيطرة
الأعيان الاجتماعية المؤسسة على الملكية لم تعد موضوع بحث رغم الخوف
الشديد في صيف ١٧٩٩ . اجتماعياً لقد انتهت الثورة تماماً منذ ربيع ١٧٩٥
وتم سحق الثورة الشعبية الباريسية . فالمرحلة القنصلية تشكل الخاتمة
الضرورية للمأساة الثورية من وجهة النظر المزدوجة في الاستمرار الاجتماعي
والتكامل الدستورية .

ومع أن عمل الثورة ما زال ناقصاً فإنه يبدو عظيماً وذا أهمية يستحيل
تقديرها في مصائر فرنسا والعالم المعاصر . لا شك في أن المجتمع البوردجوازي
بفرضه نفسه على أوروبا وعلى العالم مدين بذلك بشكل جوهري إلى انتصار
الاقتصاد الرأسمالي . وتنوّعت أساليب هذا الفتح وفق المميزات القومية .
فمنذ ما قبل ١٧٨٩ حملت ثورات انكلترا والولايات المتحدة البوردجوازية
الأنغلوساكسونية الى الحكم وتلك سوابق لا يمكن اهمال تأثيرها . على أن
اتساع صراع الطبقات وبريق تجربة المساواة في السنة الثانية أضفيا على الثورة
الفرنسية أهمية مختلفة كل الاختلاف .

فقد أدخلت المكان امام الرأسمالية وعجلت بتطورها عن طريق هدمها

للبنى الإقطاعية و إعلان الحرية الاقتصادية . ومن جهة أخرى اجبرت مقاومة
الارستوقراطية والحربان الأهلية والحارجية البورجوازية الثورية على السير
في عملية هدم المجتمع القديم حتى النهاية . ولكي توحد الطبقات الشعبية
اضطرت أن تضع في المستوى الأول مبدأ المساواة في الحقوق الذي لم تلجأ
اليه أولاً إلا لمقاومة الارستوقراطية بنوع أن عمل الثورة الفرنسية يعرض في
تسلسله الزماني مشاهد متناقضة تزيد من بريقها وأهميتها . فالثورة في اساس
المجتمع البورجوازي والدولة البورجوازية : ولكنها رسمت في السنة الثانية
ملامح دولة ديموقراطية ونجتمتع يتمتع بالمساواة . وهي تستمر ثورة المساواة
البورجوازية والوحدة القومية : ولكن نظام السنة الثانية حاول أن يتخطى
هذه المساواة الشكائية وأن يمنح الوحدة محتوى اجتماعياً يمزج حقيقة الطبقات
الشعبية في صلب الأمة . انها محاولة فخمة صارت الى الفشل بسبب متناقضاتها
ولكنها فاضت على العالم وليس صداها بقريب من الانطفاء .

اولاً - المجتمع الجديد

لو حاولنا وضع ميزان تقييمي للثورة الفرنسية مع اخذنا بعين الاعتبار وحدة الصراعات الاجتماعية العميقة خلال حقبة ١٧٨٩ - ١٧٩٩ وكذلك تعقيد المجتمع القديم واهمية التيارات الثورية الشعبية لتحقيقنا مدى تعارض كل تخطيط مع الحقيقة . فالثورة بقيادة البورجوازية دمرت نظام الإنتاج القديم والعلاقات الاجتماعية الناجمة عنه . لقد حملت الخراب الى الطبقة القديمة المسيطرة أي الارستوقراطية العقارية (وما زال الأمر يحتاج إلى تعيين المدى الذي بلغته) . ولكنها حملت الدمار في الوقت نفسه بواسطة التضخم النقدي على الأخص ، الى اجزاء البورجوازية التي بألقاب مختلفة كانت مندمجة في مجتمع النظام القديم . ومن جهة أخرى بعد ان أمنت انتصار الاقتصاد الرأسمالي بفضل الحرية الاقتصادية، عجلت بفروق متنوعة بالمخططات المجموعات الاجتماعية المرتبطة بنظام الإنتاج التقليدي دون ان تستطيع الرأسمالية مع ذلك أن تفرض نفسها بطريقة مُقنعة وعلى الأخص في مجال الإنتاج الزراعي .

١ - دمار الارستوقراطية الإقطاعية

لقد لاحقت البورجوازية الثورية دمار الارستوقراطية العقارية وامتيازاتها، يساعدها القرويون والثوار الشعبيون الوطنيون بضراوة تضاعفها المقاومة . فانهارت قاعدة الارستوقراطية العقارية بسبب إلغاء الحقوق الإقطاعية والعشور ومن جراء بيع الممتلكات القومية . لقد كانت الحقوق الإقطاعية تشكل مداخل شديدة التنوع ولكنها ليست

مهمة . فكثير من الاسر النبيلة كانت تحصل منها على قسم مهم من موارد رزقها . لقد ألغيت الحقوق الشخصية التي عنها ينجم استقلال القرويين في ليل ؛ آب وكذلك العشور . والحقوق التي كانت تمنح الاراضي تحت ثقلها أعلنت في بادئ الامر انها قابلة للشراء في ١٥ آذار ١٧٩٠ . وألفت الجمعية التشريعية الشراء ، إلا في حال تقديم وثيقة ملكية أصلية ، فيما يختص بالحقوق العريضة في ١٨ حزيران ١٧٩٢ ويجميع الحقوق في ٢٥ آب التالي . وأخيراً أزالها المؤتمر الوطني دون رجعة في ١٧ حزيران ١٧٩٣ وأمر بحرق الوثائق الإقطاعية .

وحل بيع الممتلكات القومية ضربة قاصمة أيضاً للأرستوقراطية . أما ممتلكات الإكليروس وهي ممتلكات قومية في أصلها الأول فقد وضعت تحت تصرف الأمة منذ ٢ تشرين الثاني ١٧٨٩ . وزالت الاستثناءات بعد ١٠ آب : فقد صودرت على التوالي ممتلكات الأوقاف (١٩ آب ١٧٩١) وممتلكات رهبانية مالطا (١٩ أيلول ١٧٩٢) وممتلكات المعاهد (٨ آذار ١٧٩٣) ومؤسسات الخدمة الاجتماعية (٢٢ ميسيدور من السنة الثانية - ١١ تموز ١٧٩٤) . ووضعت ممتلكات المهاجرين وهي ممتلكات قومية من الأصل الثاني تحت تصرف الأمة في ٩ شباط ١٧٩٢ بقرار جرى تصديقه في ٣٠ آذار التالي . وتقرر بيعها في ١٧ تموز ١٧٩٢ . وتناقص إرث النبلاء العقاري أيضاً باسترجاع الأملاك العامة التي استولى عليها الأسياد وبواسطة تشريع الوراثة الجديد . ففي ١٥ آذار ١٧٩٠ ألغت الجمعية التأسيسية نظام « القرعة » الذي كان يحصل منذ ثلاثين سنة في الأملاك العامة . وفي ٢٨ آب ١٧٩٢ اعترفت الجمعية التشريعية للبلديات بملكية الأبوار . وفي موضوع الارث تسبب الحق الجديد بتجزئة الموروثات . فألغى قرار ١٥ آذار ١٧٩٠ « حقوق البكورة والذكورة والقسم غير المتساوية بسبب صفة الاشخاص » . ونص قرار ٨ نيسان ١٧٩١ على الاقتسام المتساوي في الارث بدون وصية . وصدقت القوانين الجبلية في ٥ برومير و ١٧ نيفوز من السنة الثانية (٢٦

تشرين الأول ١٧٩٣ و ٦ كانون الثاني ١٧٩٤) التساوي في الاقتسام .
فصاحب الوصية لا يستطيع أن يتصرف إلا بعشر املاكه إذا كان له ورثة
في خط مستقيم ، وبالسدس إذا لم يكن له ورثة إلا في بابين ولمصلحة غير
الوارثين فقط . وفي ٤ حزيران ١٧٩٣ قبل المؤتمر الوطني إشراك الأولاد
الطبيعيين في اقتسام أملاك والديهم . وقد منحهم قانون ١٢ برومير من السنة
الثانية (٢ تشرين الثاني ١٧٩٣) حصة مساوية لحصص الأولاد الشرعيين .
وكان لهذه القوانين مفعول رجعي اعتباراً من ١٤ تموز ١٧٨٩ . على أن
المؤتمر الوطني الترميدوري ألغى المفعول الرجعي .

وقد أصيب الأشخاص كما أصيبت الممتلكات . ودون أن نشير هنا إلى
المذابح الشعبية وأحكام الاعدام-القانونية فقد زال النبلاء والاكليروس كطبقة .
لقد ألغى تقسيم الشعب الفرنسي إلى ثلاث طبقات في ليل ٤ آب إلغاء صادق
عليه قرار تشرين الثاني ١٧٨٩ . وبعد أن ألغى كل تمييز بين النبلاء وعامة
الشعب رجعت الأرستوقراطية إلى حال المواطن البسيط .

وفي ١٩ حزيران ١٧٩٠ ألغت الجمعية التأسيسية الشرف الموروث والألقاب
والشعارات . وفي هذه الأثناء حرم إلغاء الإقطاعية والإصلاح الإداري ، ثم
الإصلاح القضائي ، السيد الشريف من كل امتيازاته على القرويين . لقد خضع
في نظر الحق للقانون العام . والمادة ٦ من إعلان حقوق الانسان ١٧٨٩ تعلن
قبول جميع المواطنين في سائر الوظائف والمراكز والأعمال العامة . وهذا ما
أكدته قانون ٢٨ شباط ١٧٩٠ للرتب العسكرية : لم يعد للأصل أي امتياز .
وعندما ازدادت خطورة الأزمة فأقصى النبلاء شيئاً فشيئاً عن الوظائف
العامة إلا الخدمات المهمة التي يقدمونها للثورة . على أن لجنة السلامة العامة لم
توافق مع ذلك أبداً رغم إلحاح المطالب الشعبية على حرمانهم من حقوقهم
المدنية بإجراء عام . وحافظ الترميدوريون وبعدهم الإداريون على التشريع
المعادي للأرستوقراطية : وهذا ما يشير إلى مدى استمرار معنى صراع
الطبقات دون تبدل حتى بعد ترميدور . ومنع قانون ٣ برومير من السنة

الرابعة (٢٥ تشرين الثاني ١٧٩٥) دخول الوظائف العامة على أقارب المهاجرين . وبعد ان ألفت الأكتية الملكية في السنة الخامسة عاد ليصبح ساري المفعول بعد ١٨ فروكتيدور . وبإيجاء من سييس جرى تفكير في طرد النبلاء الذين شغلوا وظائف في حكم النظام القديم واخضاع جميع الآخرين لوضع الأجانب : ومع ان قانون ٩ فريمير من السنة السادسة (٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٧) لم يحتفظ إلا بالاجراء الثاني ، ومع انه لم يُطبق أبداً ، فإن النية من جراء ذلك لم تكن أقل دلالة .

وقد أصاب الخراب نبلاء الرداء ليس فقط بسبب ما نزل من ضربات بالملكية الأرستوقراطية ، بل ربما أكثر من ذلك أيضاً بسبب إلغاء بيع الوظائف والتمويض عنها بالسعر الرسمي للنقد الورقي الذي فقد قيمته . وقد عزل الإصلاح الإداري ، واصلاح المحاكم المعتمدان على مبدأ الانتخاب أغلب الأحيان ، هؤلاء القضاة الذين بقوا بدون وظيفة .

ولا نستطيع مع ذلك أن نزيد في المبالغة : فالأرستوقراطية لم تتجرد عن أملاكها لا بشكل تام ولا بشكل مطلق . واذا خسر جميع الأسياد بالغاء الاقطاعية وحقوق السيادة فان المهاجرين وحدهم رأوا أراضيهم تُصادر . وكثير من النبلاء اجتازوا الثورة دون التعرض لأضرار كبيرة وحافظوا على أملاكهم العقارية : صحيح انها الآن ملكية من نمط بورجوازي ولكنها تحررت من الإقطاعية . بالمقابل ساعد الطلاق الموهوم والشراء باسم مستعار ، المهاجرين على المحافظة على أراضيهم أو على استرجاعها . وهكذا بقي قطاع من الأرستوقراطية القديمة ، وقد حافظ ، مع فقدان ألقابه ، على قسم من نفوذه التقليدي والذي سينصهر في القرن التاسع عشر مع البورجوازية العليا .

٢ - الحرية الاقتصادية ومصير الطبقات الشعبية

وعلى غرار دمار الأرستوقراطية ، تابعت البورجوازية الثورية بإصرار تهديم نظام الانتاج والمبادلة القديم الذي لا يتفق مع انطلاق مشاريعها

الرأسمالية . لا شك انها اضطرت ان تشترك في السنة الثانية مع الثوار الشعبيين وان تتحمل من جديد تسعير السلع وتنظيمها : انها وسيلة بسيطة لجعل الصراع ضد الأرستوقراطية مشروعاً . وتمركزت الحرية الاقتصادية ظافرة بمد ٩ ترميدور على أنقاض الحركة الشعبية : فكانت نتائج ذلك على الأخص ثقيلة على الطبقات الشعبية التقليدية .

لقد استفادت الطبقات الشعبية في المدينة دون أدنى شك حتى زمن إعادة ضرائب الدخولية وإلغاء الضرائب غير المباشرة التي كانت تفني حياتهم . ولكن التضخم النقدي وارتفاع الأسعار ألغا بشكل واسع هذا الامتياز على الأقل حتى السنوات الأخيرة من حكم الادارة التي شهدت محاصيل وفيرة وانخفاض الأسعار . واذا بدا إلغاء التعاونيات بين الحرفيين بموجب قانون «آلارد» في ٢ شباط ١٧٩١ ديمقراطياً للرفقاء الذين استطاعوا فتح حانوت فإنه أضرّ بمصالح المعلمين المهنيين . فالجمهور المأجور رغم ارتفاع بسيط في الأجور ، شهد ظروف حياته تزداد خطورة بسبب استمرار البطالة وعدم تنظيم مؤسسات المساعدة الاجتماعية ، والاحتفاظ بوضع شرعي للضعة التي كرسها على الأخص نظام البلوغ والكفاءة المالية وقانون لوشابيليه .

والحرية الاقتصادية ، بالانطلاقة التي قدمتها للرأسمالية ، خففت تسارع مركزية المشاريع : وهكذا في الوقت الذي كانت فيه تبدل الظروف المادية للحياة الاجتماعية كان الجفاف يصيب بنية الطبقات الشعبية التقليدية . لا ريب أنه لا تجوز المبالغة في تقدم الانتاج الرأسمالي خلال المرحلة الثورية : فقد كبحت جماحها بمقياس واسع الأحداث وعلى الأخص الحرب ولم تؤثر إلا على بعض القطاعات كعامل خيوط القطن . ولكن الظروف تجمعت مع ذلك للمساهمة في نمو الاقتصاد الرأسمالي الواسع الذي سيحوّل بالضرورة جماهير الثوار الشعبيين الى بروليتاريا . وقد تسلمت الثورة البورجوازية الطبقات الشعبية في المدينة وهي عزلاء من قادة أشكال الاقتصاد الجديدة : لقد كان قانون لوشابيليه في ١٤ حزيران ١٧٩١ الذي يمنع «التحالف» والاضراب

أداة فعالة للنمو بالنسبة للرأسمالية الصناعية .

ان التفريق بين الثوار الشعبيين ينجم عن التطور الاقتصادي الذي عجلت فيه الثورة . فبين صغار المنتجين التجار ومتوسطيهم الذين منهم تألفت أطر الحركة الشعبية في ١٧٩٣ - ١٧٩٤ نجح البعض واصبحوا رأسماليين صناعيين وآخرون استمروا في ارتباطهم بالحرفة والحانوت وانعزلت الاكثريّة تدريجياً وراحت تعمل على تضخيم صفوف البروليتاريا . وقد كان لدى الحرفيين والرفاق شعور مسبق بالمصير الذي ينتظرهم (وما أكثر الذين فشلوا بمن ارتفع من حرفيٍّ الى صناعي) لأن بعضهم يعلم ان الآلة ستزيد البطالة وآخرون يعرفون ان المركزية الرأسمالية ستعمل على اغلاق حوانيتهم وتحويلهم الى مأجورين . وطيلة القرن التاسع عشر بأسره تعلق الحرفيون والحانوتيون بوضعهم الاجتماعي ، وانه لمن الطريف في هذا الموضوع الاشارة الى الدور الذي يرجع إما للبروليتاريا حصراً وإما للطبقات الشعبية من النمط التقليدي من ايام حزيران ١٨٤٨ الى كومون ١٨٧١ : وبذلك يمكن قياس تخلف هذا الدور بمقدار ما تنتصر الرأسمالية الصناعية مع الاشارة الى احد دوافع المحاولات الثورية في القرن التاسع عشر أو الى ضعفها .

٣ - تفكك القرويين

لقد أفادت مختلف الفئات الاجتماعية في الارياض بشكل غير متساوٍ من إصلاحات الثورة الزراعية . فما ان تمّ القضاء على الاقطاعية التي كانت تؤلف دافعهم الجوهري للوحدة حتى تشعبت مصالحهم . لقد ساهمت الثورة بشكل كبير في تقوية القرويين الملاكين . مع ذلك لم يخرج القرويون الصغار اصحاب الاملاك القليلة او البروليتاريون نتيجة لمقاومتهم الضارية من الثورة عزلاً بمقدار الطبقات الشعبية في المدن . واذا عجلت الثورة بتفكيك الجماعة القروية فانها لم تستطع مع ذلك ان تقضي عليها تماماً .

ان القرويين الملاكين استفادوا وحدهم من إلغاء العشر والحقوق الاقطاعية

الحقيقية كما استفادوا من المساواة في الضرائب. فالزارعون والشركاء والقرويون بدون أرض لم يستفيدوا الا من إلغاء السخرة والحقوق الشخصية. لقد ازدادت الملكية القروية قوة بواسطة أساليب بيع الممتلكات القومية لمصلحة أولئك الذين كانوا ملاكين كالفلاحين أو كبار المستثمرين ومزارعي بلدان الزراعة الكبرى . وحتى في الحقبة الأكثر موافقة للقرويين ، حقبة القوانين الجبلية فقد نجاء البيع بالمرزاد العلني لمصلحة القرويين الملاكين. ان اقتسام املاك القرى المحفوظ في قانون ١٠ حزيران ١٧٩٣ ربما سمح للقروي الفقير ان يدخل في دائرة الملكية الخاصة وبالتالي في المركزية الزراعية؛ في الواقع الاقتسام باعتبار الرأس لكل مواطن ساكن في بيت من اي عمر ومن اي جنس كان يتسبب بتجزئة الملكية الى اجزاء صغيرة بنوع ان اكثر سكان القرى رفضوه لأن الحصص كانت تبدو لهم غير كافية بينما حق الرعي الجماعي أفضل بكثير . ولإرضاء حاجة القرويين الصغار للأراضي كان هناك كما يلاحظ جورج ليفير أوراق أخرى صالحة للعب (مثلا تقسيم الاستثمارات الكبرى) ؛ ولم يتم ذلك ، ولا يمكن ان يتم بواسطة الثورة البورجوازية . فالطبقات المالكة حصلت بالتالي على المهم من الاملاك القومية . ففي محافظة الشمال زالت ملكية الكليروس العقارية (كانت ٢٠ ٪ تقريبا من المجموع في ١٧٨٩) ، وهبطت حصة النبلاء من ٢٢ ٪ الى ١٢ ٪ في ١٨٠٢ ؛ وعلى هذا النحو يقاس خراب الارستوقراطية . وفي هذه الاثناء تنتقل ملكية البورجوازية في هذه المحافظة بين التاريخين نفسها من ١٦ ٪ الى أكثر من ٢٨ ٪ وملكية القرويين من ٣٠ ٪ الى أكثر من ٤٢ ٪ ، ولكن هذه النتائج تتضح بشكل فريد عندما نفكر بنمو السكان المتزايد الذي يميز آنذاك أرياف الشمال .

ان مفهوم الملكية الذي فرض نفسه كان مفهوم القرويين الملاكين : انه مفهوم البورجوازية نفسها . فالجماهير القروية ليست معادية مبدئياً للملكية الفردية ، ولكنها تحد منها بشكل ضيق بمفاهيمها المعتادة . فالحقوق الجماعية والمراعي الجمانية واللقاط والتعشيب وحقوق استعمال الغابات والاملاك العامة

بمعادل في أعين القرويين الصغار المشاركة في ملكيات المقارات . وقد اعلنت الجمعية التأسيسية حرية الحراثة أو التسييج بعد حذف كل تنظيم وتنج عن ذلك نظرياً إختفاء إلزام التناوب في الزراعة وإراحة الأرض الاجبارية . وامتنعت المروج الاصطناعية حتى غير المسيجة منها على الرعي المجاني. وبذلك زادت الثورة من قوة الملكية الكبيرة والاستثمار الكبير ، الذي مازالت تشجعه (إذا استثنينا حقبة الحد الأقصى) حرية التجارة . لا شك أن القرويين يجذبون الثورة دائماً لأنها أبعدت عن قرام سيطرة الارستوقراطية . ومع ذلك بقيت الثورة الزراعية رغم المظاهر معتدلة في نتائجها وحسب رأي جورج ليفيغر « محافظة » . ومن ذلك التاريخ تحالفت أقلية قومية من القرويين الملاكين المتعلقين بالنظام الجديد مع البورجوازية في مطالبها المحافظة .

اما القرويون الفقراء فاذا لم يحسنوا ظروفهم إلا قليلاً فانهم حافظوا على جوهر أوضاعهم التقليدية . فلم يستطيعوا في مجموعهم الحصول على الملكية . غير أن الجمعيات الثورية لم تتجاسر ان تقضي دون رجعة على الجمعية القروية ، بالغاء الاملاك المشاعة والاستعمال الجماعي . لقد أجاز التسييج ولكنه لم يفرض . وهذا التنظيم استمر طيلة القرن التاسع عشر ولم يخف بعد لأن قانون ١٨٩٢ الذي ما يزال ساري المفعول يخضع ترك المرعى حراً لإرادة الجماعة في القرية . فالثورة إذا لم تحقق في هذا المجال إلا حلاً وسطاً يمكن أن نسمي غور معناه ، إذا قارنا تطور الزراعة الانكليزية بتطور الزراعة الفرنسية . فبعد ترك الحفاظ على الاستفادة الجماعية لارادة القرويين ، كبحت تجزئة الملكية والاستثمار بشكل كبير ، جماع التحول الرأسمالي في الزراعة . فقد استمرت استقلالية المنتجين القرويين الصغار طويلاً وهي تكسب تاريخ فرنسا السياسي بعض ملامحه الخاصة . ولو أن التسييج والتجزئة قد فرضا بشكل إستبدادي لانتصرت الرأسمالية في ميدان الزراعة بطريقة راديكالية كما حدث في ميدان الصناعة . والصراع العنيد الذي قامت به الارستوقراطية الاقطاعية ضد الثورة بمنعها لمدة طويلة كل اتفاق سياسي مع البورجوازية اجبر

هذه على مراعاة القرويين حق الفقراء منهم الذين تجعلهم مقاومتهم من جهة أخرى أشد خطراً .

ومع ذلك من الضرورة إدخال بعض التنويعات هنا أيضاً مثلاً تلك التي كانت ملحوظة في البنية الاجتماعية لقرويي النظام القديم . ففي بلدان الزراعة الكبرى حيث المزارعون يثبتون انهم عوامل ناشطة في تحويل الزراعة الرأسمالي ، وتفككت الملكية الجماعية القروية بسرعة بعد ان أفرغت من محتواها : فالقرويون الفقراء وقد أصبحوا بروليتاريين بسرعة قدموا اليد العاملة الضرورية للزراعة الحديثة والصناعة الكبرى . وفي بلدان الزراعة الصغرى ذات النمو البطيء تأكلت الملكية الجماعية القروية من الداخل بسبب تناقض القرويين الملاكين والقرويين الفقراء المتحمسين في الدفاع عن حق استعمال الحقول والغابات : وهكذا تجابه شكلان من أشكال الاقتصاد أحدهما قديم والآخر حديث فيه ثبتت جذور فردية المنتجين الرأسماليين . انه صراع غامض عنيف مطبوع خلال القرن التاسع عشر باضطرابات زراعية من نمط تقليدي آخرها اضطرابات ١٨٤٨ - ١٨٥١ التي لم تكن أقلها عنفاً ولا أقلها تعبيراً .

٤ - البورجوازية القديمة والحديثة

ان البورجوازية التي أعدت للثورة وقادتها قد أفادت منها بشكل جوهري ولكن على درجات متفاوتة حسب فئاتها . ويبدو أنها قد تبدلت جزئياً بعد ان تبدل توازنها الداخلي : فقد حل في صفوفها محل الازدهار التقليدي للثروات المكتسبة ازدهار رجال الأعمال ورؤساء المشاريع وقادة الانتاج والمبادلات .

فقد شاركت بورجوازية النظام القديم - ونعني البورجوازية الداخلة في صلب النظام القديم الاقتصادي والاجتماعي - بمقياس كبير في مصير الأرستوقراطية . فالبورجوازيون الملاكون لدى الأسياد الذين كانوا يعيشون

كالنبلأ من مداخلهم العقارية المختلفة ، رأوا الالتزامات والحقوق الاقطاعية قتبخر بينا الأجور والمزارعة تُدفع بالنقد الورقي الفاقد القيمة حتى قانون ٢ ترميدور من السنة الثالثة (٢٠ تموز ١٧٩٥) الذي أقر دفع نصف المزارعة حبوباً . أما بورجوازية القضاة فعلى غرار بورجوازية الرداء أصابها الدمار بسبب إلغاء بيع الوظائف . وأصيبت بورجوازية المهن الحرة بسبب إلغاء نقابة المحامين وأنظمة الأكاديميات والجامعات في ٨ آب ١٧٩٣ . وأصيبت بورجوازية الأعمال بإلغاء شكل الضرائب غير المباشرة . وذهب المؤتمر الوطني في ٢٤ آب ١٧٩٣ إلى حد إلغاء الجمعيات المساهمة . وتأثر رجال المال الكبار بقسوة من إغلاق البورصة ومن زوال صندوق الجسم كما حدث كذلك أيضاً في السنة الثانية بسبب نظام التسعير والتنظيم أعني تحديد الكسب . وأحدثت الضرائب الثورية والقروض الاجبارية ضرراً على الثروات المكتسبة . ويكفي أخيراً التفكير بتشنجات التضخم النقدي وكوارثه ، لتقييم الضرائب التي جلبتها الثورة لبعض قطاعات البورجوازية . فالبورجوازية التقليدية كانت تضع توفيرها في قروض مقابل رهن أو مقابل سندات دين عام أكثر مما هي الحال في المشاريع التجارية والصناعية . وفي السنة الثالثة دفع انهيار النقد الورقي الدائنين إلى تحرير مرهوناتهم باعادة رأس المال نقوداً ورقية فاقدة القيمة . واضطر قانون ٢٣ ميسيدور من السنة الثالثة (١٠ تموز ١٧٩٥) أن يمنع تسديد القروض المعقودة قبل أول كانون الثاني ١٧٩٢ وتسديد الأخرى بالتحويل . وكانت تسوية كامبون للقروض الدائمة ومدى الحياة في عهد المؤتمر الوطني وافلاس الثلثين أو تسوية راميل في عهد الادارة ، ضربتين جديدتين . كل هذه الأحداث تملل انضمام فئة مهمة من بورجوازية النظام القديم إلى الثورة المعاكسة وبذلك شاركت في مصير الأرستوقراطية . وإذا لم تهاجر هذه البورجوازية فانها حافظت على الأساس ، لأنها بمقياس ما كانت ثروتها تعتمد على الأخص على الممتلكات العقارية كانت ثروتها المنقولة ما تزال لا تحتل إلا مكاناً وضعياً في ثروات الوطن : وبعد ان زال الاضطراب استعادت

مداخيلها . ولكن أولويتها رغم التكريس الاجتماعي الذي تمنحه الأرض ،
لم تعد بمثل القناعة السابقة .

وظهرت في الواقع بورجوازية جديدة وقفزت الى المرتبة الأولى وهي
بورجوازية المال والاقتصاد ، وبينما كانت تنمو المركزية الرأسمالية راحت
المضاربة وبيع الاملاك القومية وتكوين الجيوش وتسليحها وتجهيزها واستثمار
البلاد المفتوحة ، تقدم لرجال الأعمال فرصاً جديدة لمضاعفة مشاريعهم .
لا شك أن تقدم الرأسمالية كان بطيئاً وقد بقيت أحجام المشاريع متواضعة
اغلب الأحيان أما الرأسمالية التجارية فكانت مزدهرة . مع ذلك بعض
المشاريع الضخمة قد ثبتت اقدامها وعلى الأخص في صناعة النسيج : مثال
ذلك مصانع ريشار لينوار في باريس ، بونوس في باسي ، لاشوفيتير في بوردو
جانيت في أميان ، بيريه الملقب ميلور في الدوفينه بوايه فونفريد في تولوز .
لقد اشتهر هؤلاء كصناعيين كبار ولكننا نجد في أصل هذه الثروات الحديثة
الضخمة المضاربة وتمهيدات الجيوش اكثر مما نجد الانتاج الصناعي . فقد
استفادت شركات متعددة من ضعف حكومة الادارة لتنهب الدولة ، ومنها
شركة لانشير وشركة بودان المختصتان بالتموين ، شركة فيليكس بالباس وشركة
مونيرون في العربات . وعلى هذا النحو تجددت البورجوازية بعد ان تقمصت
هؤلاء « الاثرياء الجدد » الذين يبقى المالي أوفرار نموذجهم الكامل وقد
كانوا غالباً القدوة « للمجتمع » حكم الادارة . فقد أحيوا الطبقة الرائدة بصفتهم
مغامري المجتمع الجديد وبروح المبادرة وتذوق المخاطرة . فقد اعطوا
البورجوازية جذوراً . ومن صفوفهم خرج روّاد الرأسمالية الصناعية بمقدار
ما أطلقوا رؤوس اموالهم في الانتاج بعد ما ابتعدوا عن المضاربة .

وبدرجة أدنى ، في السلم البورجوازي ، سمحت الظروف لعدد من
التجار والحرفيين في مقياس أدنى ، كي يضاعفوا اعمالهم وينموا مشاريعهم
ويضخموا ثرواتهم ويصبوا على هذا النحو صفوف الشعب في صفوف
البورجوازية : وهنا ايضاً بدت المضاربة أغلب الأحيان كعامل جوهري في

الترقى الاجتماعي . وفي هذا المستوى المتوسط جمعت الطبقة القيادية الجديدة بسرعة موظفي الادارات العامة كما أنبتت اعضاء المهن الحرة .

وبعد عشر سنوات من التقلبات لم تكن ملامح المجتمع الجديدة المختلفة قد تحددت بعد بشكل نهائي : ولكنها بدأت ترسم بوضوح . وكانت الرغبة في النظام التي تحرك الملاكين أكان لارادتهم في المحافظة على ما انقذوه من شرائهم القديم أو للتمتع بسلام بشرائهم الحديث أن تسهل الاستقرار القنصلي . وتمتنت أطر المجتمع الجديد خلال الحقبة النابوليونية . وبينما بدأت تنصر مختلف عناصر الطبقة الحاكمة الجديدة ، كانت المؤسسات في الوقت نفسه تتخذ اشكالها التي تكرر من تفوق هذه الطبقة : بورجوازية متجددة وارشوقراطية متحالفة معها بالاتفاق مع قرويين مضمونين ، وكلهم متحدون لتجسيد الأمة والملكية ، وهكذا في النهاية تم بلوغ احد الأهداف التي رسمها رجال سنة ٨٩ للثورة .

٥ - الصراع الايديولوجي : تقدم وتقليد ، عقل وعاطفة

لقد عكست الحركة الفكرية خلال المرحلة الثورية الصراع الاجتماعي والفكري . فتفكك الأطر الاجتماعية التقليدية وعجز الكثيرين عن التأقلم مع النظام الجديد وإثارة الافكار ، كل ذلك منح اللاعقلانية قوة ورصيماً . ولما ظهرت الثورة كنتيجة لضعف النور ، عارضت الثورة المعاكسة ، العقلانية بالسلطة والتقليد فاستعانت عليها بقوى العاطفة والغريزة الغامضة ؛ وتسرب الشك الى أولوية العقل بالجوء الى الإيماء الذاتي . وامتدت الردة المعادية للعقلانية الى ميدان الآداب والفنون . لقد أفرغت الأنواع الأدبية التقليدية من كل محتوى مع أن علم الجمال الكلاسيكي والوحي القديم استمر بفضل دافيد مسيطرين بقوة على للفنون التشكيلية . وقاومت القواعد الكلاسيكية على مضض صدام الاخذاء وتحرر الأفراد وارهاق الشهوات . وعلى غرار المجتمع كانت الحياة الفكرية تبدو في غمرة الغليان .

واستمر البحث العلمي مجال العقلانية المفضل . ففي ١٧٨٩ ظهر للافوازيه بحث في الكيمياء وفي ١٧٩٦ نشر لابلاس كتابه عرض نظام العالم وفي ١٧٩٩ نشر مونج بحثه في الهندسة الوصفية : ثلاثة تواريخ عظيمة في تاريخ تطور الفكر البشري وتقدمه . فلافوازيه الذي حلل الماء والهواء ووضع مبادئ عامة كمبدأ الحفظ المادة حدد النتائج الحاصلة في الكيمياء . ولابلاس لكي يشرح أصل العالم اطلق نظرية السديم الذي قد يكون تكاثفه المتصاعد انتج النجوم والكواكب . أما مونج فقد خلق فرعاً جديداً في الرياضيات هو الهندسة الوصفية . وفي هذه الأثناء كان يعلم في المتحف اشهر علماء الطبيعيات : كوفيه ، جوفروا سان هيلير ولامارك . وقد نشر كوفيه في نهاية الثورة في السنة الثانية كتابه : دروس في التشريح المقارن وهو تركيب علمي جاء مفخرة العصر بينا لامارك وهو من انصار الجلود حتى ذلك التاريخ ، كان يعد من ١٧٩٤ إلى ١٨٠٠ نظرية تطوّر الأنواع العظيمة (وفلسفته في علم النبات لم تنشر إلا سنة ١٨٠٩) .

وكانت علوم الانسان تؤلف مجال الايديولوجيين المفضل الذين حافظوا على أولوية العقل والتجربة . واستمروا معادين للتقليد والتجديد الديني وقد تجمعوا بعد ١٧٩٥ في الصف الثاني من الأنستيتو ، صف العلوم المناقبية والسياسية وفي مؤسسات التعليم العالي الكبرى التي أنشأها المؤتمر الوطني وتحت تصرفهم صحيفة « العشرية الفلسفية » وقد سيطروا بواسطة تلاميذهم على المدارس المركزية .

كتب ديستوت دي تراسي يقيم كتاب دويوي « أصل كل العبادات » الذي ظهر في السنة الثالثة : « ان علم اللاهوت هو فلسفة طفولة العالم ؛ لقد حان الوقت كي يحل محله عمر العقل ؛ إنه عمل الخيلة ... بينا الفلسفة الأخرى تركز على المراقبة والتجربة » .

تدخل الايديولوجية اذاً بين فلسفة القرن الثامن عشر والمذهب الوضعي . ففي ١٧٩٥ و ١٧٩٦ قرأ للطبيب كابانيس في الانستيتو ست مجلدات من

مذكراته الأولى من أصل اثني عشر مجلداً تؤلف العلاقات الجسدية والمناقبية (١٨٠٢) . ويبدو فيها كمؤسس لعلم الفيزيولوجيا النفسية . ويظهر من جهة أخرى أنه مهتم بتوطيد أسس علوم مناقبية توازي في صحتها العلوم الفيزيائية وتستطيع أن تقدم قاعدة متينة لمناقبية مستقلة عن العقيدة . وفي الوقت نفسه انشأ بينيل طبيب السالبييري علم الامراض النفسية : فنشر في ١٧٩٨ بحثه الطبي الفلسفي عن الانحراف العقلي أو العادة . وكان روح القرن الثامن عشر ما يزال ينعش مؤلفات عديدة مخصصة لعلم الاخلاق أو لتاريخ الافكار . وعلى غرار فولتير الذي كتب محاولته عن روح الامم . واخلاقها (١٧٥٦) نشر فولتي الذي اشتهر بأخبار رحلته الى مصر وسوريا (١٧٨٦) ، في ١٧٩١ ، وهو عضو ، في الجمعية التأسيسية ، مؤلفه الضخم : الخرائب أو تأملات في ثورات الممالك : وفيه يستعيد كل براهين عصره ضد الديانات . وساهمت مدام دي ستال في توسع النقد الادبي بكتابتها : الأدب في علاقاته مع المؤسسات الاجتماعية (١٨٠٠) : « لقد أخذت على نفسي أن أفحص ما هو تأثير الديانة والطبائع والقوانين على الادب » . وهي بذلك تدخل النقد التاريخي إلى دراسة الآثار الادبية .

وفي هذه الاثناء كان كوندورسه قد كتب وصية العصر الفلسفية . وبعد أن صدر قرار بتوقيفه واهتم مع الجيرونديين كتب في ١٧٩٤ ملامح لوحة تاريخية لتقدم الفكر البشري تعبر عن ثقة مقنعة في التقدم اللامتناهي وفي كمال الإنسانية . وهو تقدم لا حد له في المجال العلمي :

« بمقياس ما نتعرف ، بين عدد كبير من الاشياء ، الى علاقات متعددة نتوصل الى جمعها في تعابير اكثر بساطة ونقدمها بأشكال تساعدنا على فهم أكبر عدد منها » .

ونشهد التقدم اللامتناهي نفسه في التقنيات التي ترتبط بالعلوم واخيراً في العلوم المناقبية . فالعالم المناقبي كالعالم المادي خاضع لقوانين معروفة . وقد قبل المؤتمر الوطني ديكارت في الباتيون بقراره بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٧٩٣

وبذلك يقدم له أعظم إكرام تقديراً لعمله في تجديد الفكر والطريقة . جاء في القرار : « ان رنيه ديكادت يستحق الإكرام الذي يقدم للرجال العظام » .

واشتدت الردة المعادية للعقل مترابطة مع الثورة المعاكسة . والذين ، حصل لهم ان تألوا من الثورة ومن تمزق المجتمع القديم ، بأية حجة كانت ، توصلوا بسرعة الى جعل ايدولوجية العصر مسؤولة عن مصائبهم . وهذا التكنذيب لفلسفة النور تأكد بين المهاجرين منذ ١٧٩٤ في كتاب معبر لكاهن مغفور هو ساباتييه دي كاستر : افكار وملاحظات مناقبية وسياسية للتوصل الى معرفة الحقائق الرئيسية عن الحكومة : « بمقدار ما تستنير الشعوب بمقدار ما يزداد شقاؤها » . فقد اصبحت السلطة والتقليد والديانة الموحدة موضة العصر ولو كانت ملجأ أو ستاراً . والاختفاء المنسوبة الى عصر النور والى الثورة تنجم عن ذلك الاعتقاد الخاطيء بأن المبادئ من وضع بشري . وهي في الواقع تفلت من التحليل وتتعالى على قدرة العقل الضعيفة .

ان التيار اتسع كثيراً في أوساط المهاجرين مع انه بقي ضعيفاً في فرنسا نفسها . فقد اكتفى البعض باستغلال لاعقلاني للأحداث . ومثال ذلك الأب بارديل الذي يعيد الثورة إلى مؤامرة ماسونية قائمة ، في مذكراته لخدمة تاريخ العقوبة التي صدرت تباعاً في هامبورغ من ١٧٩٧ إلى ١٧٩٩ :

« في هذه الثورة الفرنسية كل شيء حتى الجرائم الأشد رعباً ، كل شيء معدّ ، متوقع مدروس ، ومقرر ومؤقت : كل شيء كان نتيجة روح إجرامية عميقة لأن كل شيء أعده وأشرف عليه رجال كان بيدم وخدم خيط المؤامرات التي تحاك في الجمعيات السرية وقد عرفوا اختيار الحركات الملائمة للمؤامرات وأسرعوا بها » .

أما بالنسبة للآخرين فالكارثة ترجع إلى القدر أو إلى واقع الأمور . فشاتوبريان يلجأ دون انقطاع في كتابه « محاولة تاريخية سياسية ومناقبية عن الثورات » الصادر في لندن ١٧٩٧ ، إلى « قدرة الأحداث » « القدرة التي

تنظّم الممالك « تلك الضرورة التي تُسمّى قوة الأشياء ، لكي يعترف في

النهاية بمجزء عن الفهم والشرح :

« نحسّ أحيانا بأن شيئا يفوتنا رغم ألف جهد نبذله لفهم أسباب اضطرابات الدول ؛ وهذا الشيء الذي لا أعرف ماهيته والمختفي لا أدري أين وهذا الذي لا أعرفه يبدو أنه السبب الحاسم لكل الثورات . ونشهد اللاعقلانية ذاتها عند ماللي دي بان وهو جنوي تجنّس انكليزيا . فهو يفسر الحوادث « بسير الأحداث القدرية » و « طبيعة الأشياء الآمرة أعني قوة الرجال والحكومات المستقلة » ، « من قوة الأشياء » إلى « إصبع العناية الإلهية » لقد تمّ اجتياز الخطوة .

لقد أقيم الأساس الأول العقائدي للثورة المعاكسة بفروق مختلفة ، في كتابين ظهرا متناوبين في ١٧٩٦ : نظرية السلطة السياسية والدينية في المجتمع المدني للفيكونيت دي بوفالد والاعتبارات حول فرنسا لجوزف دي ميستر . ويلجأ جوزف دي ميستر في اعتباراته إلى تعليل الأحداث بكل حرية بالعناية الإلهية :

« نحن كلنا مرتبطون بعرش الكائن الأسمى بسلسلة مرنة تمسكنا دون أن تستعبدنا.. في أزمنة الثورة تقصر فجأة السلسلة التي تربط الانسان، ويتناقص عملها وتخضع وسائلها .. والثورة الفرنسية تقود الرجال أكثر مما يقودها الرجال .. فالذين أقاموا الجمهورية أقاموها دون ان يريدوا ذلك ودون ان يعرفوا ما يفعلون..» لقد جرّتهم إليها الأحداث .. فهم أدوات قوة تعرف عن ذلك أكثر منهم .

العناية الإلهية « تعاقب لتجدّد » . وفرنسا بعد ان ناقضت دعوتها المسيحية كانت تحتاج ان تولد ولادة جديدة تتحملها في دما . والثورة المعاكسة ستقع في الوقت الذي أعدّه الله . هذه النظرات المنهجية تتقدم نظرية « أمسيات سان بطرسبورغ » موغلي الأخص فيما يتعلق بالحرب « وهي إلهية بحذ ذاتها لأنها أحد قوانين العالم » . لقد وجدت الشرعية واضح نظريتها . لقد أرسل المطالب

بالعرش إلى جوزف دي ميستر منحة من خمسين ذهبية .
وفي نظرية السلطة السياسية والدينية يرسم دي بونالد نظرية الجسم الاجتماعي الحديثة وخارج نطاق الأعراض: ولا يستطيع الإنسان ان يمنح دستوراً للمجتمع الديني أو السياسي كما انه لا يستطيع أن يمنح الجاذبية للأجسام أو السعة للمادة .

فالملكية وهي نموذج « المجتمع المنظم نفسه » من مميزات وحدة السلطة والفروق الاجتماعية والمراتب الضرورية والتعلق بالديانة المسيحية . فنجاح الملكية الفرنسية وفشلها ارتبطا دائماً باخلاصها لقوانينها التأسيسية القائمة بذاتها .

تتناز نظرية السلطة على الأخص يجهد حقيقي في سبيل التجريد وهي تؤلف المحاولة الأولى المهمة للنهوض العقائدي في صفوف المهاجرين بعد ان نشرت هذه المؤلفات في الخارج مرتت بادیء الأمر دون انتباه في فرنسا حيث الثورة المعاكسة تستفيد من استمرار التيارات اللاعقلانية . فقوى الشعور المظلمة والايحاء الذي ألهبه روسو تؤلف ملجأ ضد عن العصر ، وكذلك شأن العقائد الباطنية السرية المتفرعة عن السحر والتنجيم ومذهب الاستنارة . وأكثر من ذلك الديانة التقليدية رغم كثرة أقسامها . ومع ان الحكومة والبورجوازية الجمهورية المحافظتين اجتماعياً استمرت معاديتين للكاتوليكية ومع ان الممارسة الدينية بدت تتراجع بوضوح بين الجماهير الشعبية فان الديانة التقليدية ظلت تشكل لكثيرين ملجأً وتعزية ولآخرين حصناً ومنعة: وهذه المواقف سهلت عمل بونابرت لإعادة الدين .

وتعتبر الحركة الأدبية عن المتناقضات نفسها . فالصدمة الثورية اوحث انواعاً جديدة . ولكن الاصطدام السياسي كان عاجزاً عن تجديد الأنواع الكلاسيكية القديمة . وفي هذه الأثناء كانت اللغة تتعرض لتبدل عميق . فالكلمات قد شحنت بقوة جديدة من العاطفة والشعور : فالكلمات المحببة ، هي الأمة ، الوطن ، القانون ، الدستور . . . والكلمات المكروهة هي الاستبداد ،

الارستوقراطية ... وقد استنارت بقوة داخلية . والأنواع التقليدية من مسرح وشعر باستثناء بعض المؤلفات التي اوجتها الاحداث الآنية ، تابعت انحطاطها في احترام متحجّر للأشكال والقواعد في تقليد للنماذج القديمة قد تخطاه الزمن . والشعر لم يعد يحوي إلا أسماء ثانوية كالآب دليل (١٧٥٨ - ١٨١٣) ايكوشار لوبران الملقب لوبران بندار (١٧٢٩ - ١٨٠٧) يمكن ان نذكر له نشيد للباخرة «لوفانجور» (١٧٩٤) . ولكن الحماسة الوطنية أو الاصطدام السياسي أوحى مؤلفات أشد قوة واعنف حيوية . والوطن وهو المعبود الجديد الذي أهديت إليه أشعار « نشيد حرب جيش الرين » (المارسييلاز) لروجه دي ليل (٢٥ نيسان ١٧٩٢) أو «نشيد الرحيل» للماري جوزف شينيه (١٤ تموز ١٧٩٤) . وغذت الحرية والوطنية ايماء اندره شينيه (١٧٦٢ - ١٧٩٤) فكتب قسم كرة المضرب في ١٧٩١ . وبعد ان تخطاه التيار الثوري بسرعة واعتبر مشبوهاً أوقف في ١٧ فانتوز من السنة الثانية (٧ آذار ١٧٩٤) فألف الاسيرة الشابة وعلى الأخص هجائياته وهي أشعار شكلها من وحي القديم ولكنها بجملة شعورها الشخصي تحمل لنا مسبقاً الفنائية الرومنطيقية .

والمرشح تلقى هو أيضاً بمقياس ما ، صدمة العصر : فقد أصبح قومياً ثم جمهورياً مع بقاءه دائماً كلاسيكياً في شكله . وفي ١٣ كانون الثاني ١٧٩١ أزالته الجمعية التأسيسية المراقبة الملكية وكل امتياز في موضوع المسرح : « يستطيع كل مواطن أن يقيم مسرحاً عاماً وأن يمثل فيه مسرحيات من كل الأنواع » . وفتح ما يقارب من خمسين مسرحاً في باريس . ولعب الممثلون الذين أصبحوا الآن مواطنين ممثلين ، دوراً مهماً في الحركة الثورية بعد أن كانوا منبوذين في النظام القديم . وفي ١٧٩٣ أصبح المسرح مدرسة للمدنية . وفي ٢ آب أمر المؤتمر الوطني أن يمثل ثلاث مرات في الأسبوع على مسارح تمثيلها البلدية :

« مآسي بروتوس ، وغليوم تل ومسرحيات أخرى تستعيد أحداث الثورة

المجيدة وفضائل المدافعين عن الحرية. واحدى هذه التمثيليات تقدم كل أسبوع على نفقة الجمهورية ويغلق كل مسرح تمثل عليه مسرحيات تصبو إلى إفساد الفكر العام وإيقاظ وهم الملكية المحجل .

وفي ٢٠ فانتوز من السنة الثانية (١٠ آذار ١٧٩٤) استحال المسرح الفرنسي إلى مسرح الشعب. وبعض المسرحيات استوحت من الأحداث الجارية بكل معنى الكلمة : مثال ذلك الحكم الأخير على الملوك لسيلفان مارشال في ١٧٩٣ وهي نبوءة بالنثر في فصل واحد ، نرى فيها جميع الملوك مبعدين إلى جزيرة . وكان ماري جوزف شينيه أخضب مؤلف (١٧٦٤ - ١٨١١) . وهو يستقي مواضيعه من التاريخ القديم (كايوس غراكوس ١٧٩٢ ؛ تيموليون ١٧٩٤) ومن التاريخ القومي (شارل التاسع ١٧٨٩ ؛ جان كالاس ١٧٩١) . وينفخ مآسيه بروح ثوروية وألغاز معاصرة . ومع ذلك لم يبقَ من هذا الإنتاج الظرفي الغزير شيء إلا شكله الذي عفا عليه الزمن لارتباطه بماضٍ فات عليه الألوان . وظهرت أنواع جديدة مرتبطة مباشرة بالحركة السياسية . وأصبح الفن الأدبي في خدمة العمل : ويجب البحث عنه في الصحف أو في مقاصير الجمعيات والنوادي . فلذلك هذه الأنواع تهم التاريخ أكثر من الأدب .

فالفصاحة السياسية حسب كلمة شاتوبريان هي « ثمرة الثورات ؛ ففيها تنمو بشكل عفوي وبدون ثقافة » . وفي الواقع شكلت الفصاحة أحد أنواع الثورة الأدبية : وهي فصاحة تغذيها فلسفة النور وأحياناً تجريدية تنمقها بعض الشواهد من القديم لا تخلو من الغلو والخطابة وأحياناً حارة وملتهبة بالتألق . وقد سيطر ميرابو على الجمعية التأسيسية حتى موته في ٢ نيسان ١٧٩١ بقوته المسيطرة دائماً على ذاتها وقد استغل جسمه الضخم كالمصارعين وبشاعته العنيفة . فما زال خطابه عن ضريبة الربع وضد الإفلاس (٢٤ أيلول ١٧٨٩) وردّه على متهميه (٢٢ أيار ١٧٩٠) شهيرين قاماً . أما بلاغة فيرنيو فكانت أشد فخامة وأكثر سهولة . فالخطيب الجيروندي كان معجباً بالإفاضات الغزيرة والنقاط المشتركة ويلجأ عن طيب خاطر إلى طرائق علم البيان العادية ،

من تكرر وتشبيه واستشهاد لاتيني يوناني .

وكان دانتون خطيباً مفوّهاً على الأخص دون اهتمام كبير بالفن والتأليف وطريقته تذكّر بطريقة ميرابو (لقد لُقّب بميرابو الرعاع) أما بلاغة روبسبير فان أعوزتها المفوية أغلب الأحيان (كان يعدّ خطاباته بعناية) فانها تحمل القناعة عن طريق المنطق ومتانة المبادئ والشعلة الحساسة الدائمة التي تحرك الخطيب . أما فن سان جوست فكان أكثر عصبية وأسلوبه أحياناً أشد نبرة ، فيتأص بالصيغ ذات الوقع النموذجي (« برزوا الحرية ») وفي عهد الجمهورية البورجوازية أصبحت الخطابة السياسية أكثر علمية وأشدّ ذبولاً حتى صارت إلى الصمت في عهد الإستبداد القنصلي .

واتسعت الصحافة السياسية اتساعاً خطيراً منذ ١٧٨٩ بفضل الحرية ورغم قيود الامر الواقع التي توطدت اعتباراً من ١٧٩٢ . فقد تبعث الدوريات ذات الصفة الادبية على الأخص في النظام القديم (الغازيت دي فرانس كانت اسبوعية ، الميركور شهرية) صحافة سياسية تؤلف لا شك النوع الادبي الحقيقي للحقبة الثورية . واختفت الصحف الملكية سريعاً : « الصحيفة السياسية القومية » التي ساهم فيها ريفارول ، منذ ١٧٩٠ ، و« أعمال الرسل » في تشرين الاول ١٧٩١ ، و« صديق الملك » للأب روابو في أيار ١٧٩٢ . وسادت الصحافة الوطنية منذ ١٧٨٩ ، بالمعنى السياسي والأدبي مع « ثورات باريس » لإيليزه لوستالو ، و« الدعاية الباريسية » لمارا وقد أصبحت « صديق الشعب » اعتباراً من العدد السادس و« ثورات فرنسا وبرابان » لكيمل ديملان . ويجب أن نذكر أيضاً « بريد البروفانس » (١٧٨٩ - ١٧٩١) لميرابو و« كرونيك باريس » (١٨٨٩ - ١٧٩٣) وكان يكتب فيها كوندورسه . و« المواطن الفرنسي » لبريسو (١٧٨٩ - ١٧٩٣) و« المدافع عن الدستور » التي أصدرها روبسبير من أيار إلى آب ١٧٩٢ . وفي فريمير من السنة الثانية (كانون الأول ١٧٩٣) أطلق كيمل ديملان « الكوردوليه العتيق » التي صدرت منها ٧ أعداد . ونجد في هذه الصحافة السياسية كثيراً من ملامح الخطابة الثورية : الحماسة للأفكار ،

الحرارة الهجائية ، وبعض التذوق للبيان ، الشواهد المتواترة من التاريخ القديم ومثال ذلك عدد من اعداد «الكوردول» العتيق، وهو الثالث يبدو كأنه تشطير لناسيت . وتمثلت الصحافة الشعبية بصحيفة مارا واكثر منها «البيير دوشين» التي أطلقها هيبير في تشرين الثاني ١٧٩٠ وهو صحافي ممتاز، ملوه بالحيوية والخيال وقد عرف أن يجعل منها الناطق باسم الشعب وهو الذي استعاد تطلعاته بأسلوب شديد التلوين . وبعد ترميدور أصبحت الصحافة في مجملها معادية للعباقرة واغلب الاحيان ملكية وقليل من هذا الفيض من الصحف استطاع أن يستمر في الحياة وينبغي مع ذلك الإشارة إلى ثلاثة منها : العشرة الفلسفية وهي ادبية وسياسية تألفت في فلوريال من السنة الثانية ، والغازيت ناسيونال أو المونيتور اونيفرسال لبانكوك التي ظهرت اعتباراً من ٢٤ تشرين الثاني ١٧٨٩ وأصبحت في ١٨٠٣ الجريدة الرسمية وصحيفة المناقشات والقرارات التي يعود تاريخ أول عدد منها إلى ٢٩ آب ١٧٨٩ والتي كانت مدعوة إلى مستقبل طويل .

وإذا عرفت الثورة تخلفاً أكيداً في الانتاج الادبي فقد عرفت أن توجد في ميدان الفنون طرائق تعبير تستجيب لمعظمه العصر كما تستجيب لمتطلبات جمهور متعدد . فقد بلغت اعلى قمم الفن في الرسم والموسيقى ، وتنظيم أعيادها القومية وروعيتها : وهذه القمم تعنف فيها لا حماسة أقلية من العارفين بل حماسة شعب بكامله .

لقد ألصقت بالثورة على الغالب تهمة التخريب . فاذا كان من المؤكد حدوث تخريب كثير فان جهود الجمعيات الثورية كانت مستمرة للمحافظة على تراث الأمة الفني . فأيام الجمعية التأسيسية أرسلت لجنة الآثار مندوبين إلى سائر أنحاء فرنسا للبحث عن كل ما يستحق المحافظة عليه وتصنيفه . وفي حكم المؤتمر الوطني قامت لجنة التربية العامة ولجنة الفنون الموقته بالدور نفسه . وفي ٢٦ أيار ١٧٩١ خصصت الجمعية التأسيسية اللوفر لجمع كل آثار العلوم والفنون . وفي ٢٧ نوفمبر من السنة الثانية (١٦ كلون الثاني ١٧٩٤) أوكل

المؤتمر الوطني أمر المحافظة على هذا المتحف إلى لجنة (كونسرفاتوار) مقسمة إلى أربعة أقسام (الرسم ، النحت ، العمارة ، الآثار) . وفي هذه الأثناء جمع لينوار في دير الاغوسطينيين الصغار مجموعات فنية عديدة وعلى الأخص تمثال دير سان دني المعرضة للتدمير بسبب الحقد على الملكية : لقد كان هذا أصل متحف الآثار الفرنسية الذي انشأه المؤتمر الوطني في ١٥ فروكتيدور من السنة الثانية (أول ايلول ١٧٩٤) .

لقد سار تحرر الفنانين على مستوى الثورة . فعارضوا بايعاز من دافيد بعنف سيطرة الاكاديمية على مدرسة روما منذ ١٧٩٠ وعلى الصالون الذي اضطر في ١٧٩١ ان يفتح أبوابه لجميع الفنانين . وفي ٨ آب ١٧٩٣ ألغيت أكاديمية الرسم والنحت وفي الوقت نفسه جميع الاكاديميات والجامعات . وفي هذا الميدان أيضاً كانت الصدمة الثورية تجدد وحي الخلاقين المبدعين . ونستطيع أن نقرأ في كتيب الصالون لسنة ١٧٩٣ : « ربما يبدو عجيباً للجمهوريين المتزمطين أن نشغل بالفنون بينما أوروبا المتحالفة تحاصر أراضي الحرية ... لن نقبض ابداً هذا المثل المشهور : في الحروب تصمت الفنون . ونذكر بطيبة خاطر بزوتوجين يرسم تحفة في رودس المحاصرة » .

هذه الأسطر القليلة في عنف الأزمّة تؤدي شهادة الفكر الذي حرّك اكرية الفنانين في الحقبة الثورية : فلم يكن في مقدور الفن أن يعتزل المعركة العامة في سبيل الحرية . وأعلن دافيد وهو يتقبل تكريم المؤتمر الوطني في ١٩ آذار ١٧٩٣ ، على لوحته التي تمثل ليبييتيه مقتولاً لأنه صوّت على موت الملك :

« كل واحد منا ملزم ان يؤدي حساباً للوطن عن المواهب التي تلقاها من الطبيعة . واذا اختلف الشكل فالهدف يجب ان يكون واحداً لدى الجميع ، فالوطني الحقيقي يجب ان يتمسك بتعطش بكل الوسائل لتتوير مواطنيه وتقديم ملامح البطولة والفضيلة السامية ، أمام أعينهم دون انقطاع . ايها

المواطنون ، ان السماء التي توزع مواهبها على جميع اولادها أرادت ان أُعبرَ عن نفسي وفكري بواسطة الرسم .

يتصدر دافيد (١٧٤٨ - ١٨٢٥) الفن الثوروي كرسام ومنظم للأعياد الجمهورية . فهو يعود إلى النموذج القديم ويؤكد تفوق الرسم والشكل المفهوم على اللون الذي لا يخاطب إلا الحساسة ، حسب تعليقات ونكلمان الذي صدر كتابه تاريخ الفن عند القدماء في ١٧٦٤ وقد ترجم ثلاث مرات إلى الفرنسية من ١٧٦٦ إلى ١٧٩٣ . لقد قاطع دافيد تقليد الفن الفرنسي في القرن الثامن عشر . وترجع شهرته بادية الأمر إلى مجموعته القديمة : قسم الهوراس (١٧٨٤) المعروض من جديد في صالون ١٧٩١ مع موت سقراط (١٧٨٧) وپروتوس (١٧٨٩) والسابينات بـ ١٧٩٩ وليونيداس الذي عمل فيه من ١٨٠٠ إلى ١٨٠٤ . ولكنه بعد أن أهمل النماذج القديمة مدة من الزمن وضع فنه في خدمة الثورة وأعد مشروع قسم كرة المضرب المعروض في صالون ١٧٩١ وأعد تنظيم الأعياد القومية ورسم ليبليتيه شهيد الحرية أو مارا المقتول . فمارا يحتضر وهو جالس منقلباً في مغطسه الذي يغطيه شرف و صدره مطعون . ونرى جذعه عارياً وجرحه دائماً ، ورأسه مغطى ببداس أبيض يتدلّى على كتفه وفمه يعبر بابتسامة غاضبة . ويده التي تمس الأرض في نهاية ذراعه المتدلّية ما تزال تشد الريشة التي كان يكتب بها .. وعلى الأرض سكين الجريمة .. انها لوحة رائعة تزيّن قاعة المؤتمر الوطني وتذكر ، بتمجيدها الفضيلة المدنية ، ممثلي الأمة بضروة السلامة العامة الخطرة . وبين اللوحات القديمة واللوحات الثوروية التي نفذها دافيد تتولد الوحدة من روح الفضيلة والتوتر البطولي .

وفي هذه الأثناء استمر فن القرن الثامن عشر قائماً . فالرسام غروز (١٧٢٥ - ١٨٠٥) الذي يمتاز « بإحساسه » كان ما يزال على قيد الحياة وكذلك فراغونار (١٧٣٢ - ١٨٠٦) وهو أكثر لطافة ولكنه رسام لا مثيل له . وهوبير رويير (١٧٣٣ - ١٨٠٨) وهو رومنتيقي بتذوقه

للغرائب . وتكشف لوحاته عن معنى دقيق للحياة الحديثة . وبرودون (١٧٥٨ - ١٨٢٣) مغرم بالناذج القديمة نظير دافيد ولكنه يمتاز عليه بلون يعدّ للرومنطيقية : واخيراً في ميدان النحت هودون (١٧٤١ - ١٨٢٨) المشهور بتمائله التي تقلّد القديم وأكثر من ذلك برسوم أشخاصه .

وقام الصراع نفسه في الموسيقى . فقد تأمن استمرار القرن الثامن عشر بواسطة غرييري (١٧٤١ - ١٨١٣) وداليراك (١٧٥٣ - ١٨٠٩) . ولكن في الوقت نفسه كانت الإنطلاقة الثوروية تجدد الوحي والطرائق . فقد ألف غوسيك (١٧٣٣ - ١٨٢٩) وميهول (١٧٦٣ - ١٨١٧) وكذلك غرييري الاغاني التي غنتها في الأعياد القومية جماهير كورالية ضخمة في مديح الشعور الوطني والروح الجمهوري المدني وبقى اجملها نشيد ١٤ تموز الذي موسيقاه من غوسيك وهو نشيد عيد الوحدة لماري جوزف شنيه . ونشيد الرحيل لميهول ، والكلمات لماري جوزف شنيه ، كانت مع المارسيلاز نشيد الجمهوريين الذين عارضوا به نشيد يقظة الشعب الملكي أيام حكومة الإدارة والردة الترميدورية . وغوسيك أول من فكر في مؤسسة قومية للموسيقى فأنشأها المؤتمر الوطني في ١٨ برومير من السنة الثانية (٨ تشرين الثاني ١٧٩٣) واعيد تنظيمها في ١٦ ترميدور من السنة الثالثة (٣ آب ١٧٩٥) باسم الكونسرفتوار « لعزف الموسيقى وتعليمها » . وأوكلت ادارتها الى خمسة مفتشين : غوسيك ، غرييري ، ميهول ، لوسبور وشيروبيني . ولن نقول كفاية في هذا الميدان كما في كل الميادين الأخرى ان فن القرن الثامن عشر . وأشكال التعبير الجديدة كانت تتعايش متقاسمة الأنواع .

فالانقطاع والاستمرار يميزان بالتالي الحياة الفكرية والفنية كما يميزان المجتمع نفسه . والمذهب العقلي والفكري يتجاهاً مع التقليد والعاطفة . وكانت اشكال الفن الكلاسيكي سائدة على الدوام . غير ان الرومنطيقية بدأت تبحث عن طريقها . فماري جوزف شنيه يترجم أوسيان ؛ ومدام دي ستال تؤكد تفضيلها عام ١٨٠٠ لأدب الشمال : « إن شعوب الشمال أقل انشغالاً بالذائد

من الألم ومخيلتهم من جراء ذلك أوفر خصباً . وظهرت اسطورة الزمن القديم السعيد وقد تخطت مصائب العصر مع قافلة فرسانها وشعرائها الجوالين وسرعان ما تقوت باستعادة كاثوليكية عاطفية عرف شاتوبريان ان يستثمرها . وعبرَ هذا التجدد في الشعور والفكر كانت الارستوقراطية والهجرة تبحثان بغير وضوح عن وسائل التحامهما العملي في النظام الجديد . وكانت الرغبة في الاستقرار إياها تراود البورجوازية الجديدة . فهي متعلقة على الأخص بالمحافظة على امتيازاتها الجديدة دون ان تفكر إلا بالتمتع والحصول على مكانة مرموقة ، غير عابئة بالافكار ولا مهتمة بالمبادئ : واعني بذلك جوهر عمل للثورة . وانتصر الاهتمام بالحفاظ على المجتمع على تناقض الأفكار . فالبورجوازية التي اصبحت مضمونة ، والارستوقراطية التي اصبحت عاقلة كانتا مستعدين للتحالف مع سلطة قوية تستطيع ان تؤمن اولويتيها المستعادة في قسم منها أو المكتسبة حديثاً .

ثانياً — الدولة البورجوازية

لقد أحلت الثورة ، مكان دولة النظام القديم المطلقة المؤسسة على نظرية الحق الإلهي والضامنة لامتيازات الارستوقراطية ، دولة ليبرالية وعلمانية مؤسسة على مبادئ السيادة القومية والمساواة المدنية . والتطبيق البالغ لهذه المبادئ جعل المؤسسات الجديدة متناسقة مع البنية الاجتماعية الناجمة عن الثورة :: فالدولة الجديدة لا يمكن ان تكون إلا دولة بورجوازية تضمن امتيازات الطبقة الجديدة المسيطرة .

١ — السيادة القومية والتنظيم الملهي القادر على الدفع

لقد تم القضاء على دولة النظام القديم في المستوى الحقوقي منذ ليل ٤ آب . وكما ان جميع المواطنين دون تمييز في المولد قد أعلنوا متساوين ، كذلك زالت إلى غير رجعة « الامتيازات الخاصة بالأقاليم والأمارات والبلدان والمقاطعات والمدن وتجمعات السكان » . وألغى بيع الوظائف وأحال قرار ٣ تشرين الثاني ١٧٨٩ البرلمان والمجالس العليا على إجازات دائمة . لقد اختفى كل ما يحد من سلطة الدولة : الإمتيازات ، والمؤسسات الوسيطة ، والاختصاصات ونفوذ الاستقلاليات الذاتية القديمة . وبعد أن انهارت الدولة القديمة ظهرت الدولة الجديدة وقد تبدلت في جوهرها نفسه .

ان تطور الدولة وإضعاف سلطاتها نبعان عن مبدأ السيادة القومية .
فالدولة لم تعد ملكية خاصة للأمير؛ لقد بدت تفويضاً من الشعب السيد . وكما
أن المجتمع عملاً بنظرية الحق الطبيعي مؤسس على التعاقد الحريين الأعضاء
فكذلك الدولة مؤسسة من الآن وصاعداً على عقد بين الحكومة والمحكومين .
فالدولة بالتالي التي قامت لخدمة المواطنين ، عليها أن تضمن « المحافظة على
الحقوق الطبيعية » للإنسان كما نصت عليها المادة ٢ من اعلان حقوق ١٧٨٩ .
وأخضع دستور ١٧٩١ الملكية الأمة والسلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ،
وفصل السلطات بدقة . ووضع عن طريق الانتخاب جهاز الدولة بين يدي
المواطنين . وهكذا ضعفت السلطة المركزية بسبب التنظيم الجديد للسلطات
العامة ، بينما تراجعت المركزية في الميدان المحلي أمام الإستقلال الذاتي : فأقر
قانون ١٤ كانون الأول ١٧٨٩ حول تأليف البلديات وقانون ٢٢ كانون
الأول حول إنشاء جمعيات أولية وجمعيات إدارية ، أوسع لامركزية معروفة .
لقد عُرِزَت الدولة من سلاحها : فقد أفلت منها تحصيل الضرائب وكذلك
أوكل أمر المحافظة على النظام الى البلديات . انها إذاً دولة حرة ولكنها دولة
بورجوازية : فالسيادة القومية انحصرت بالقادرين وخضع المواطنون العاملون
للأعيان فاصبحت الدولة مُملك البورجوازية . وقد وضعت مقاومة
الأرستوقراطية والحرب الأهلية والحرب الخارجية هذه البنية الجديدة في
الختبر ، فلم تقوَ على العيش بعد ١٠ آب ١٧٩٢ .

وسارت تقوية سلطة الدولة بموازاة عودة الحكومة الثورية واستقرارها .
وسمح إلغاء الملكية بعد ١٠ آب ١٧٩٢ بتنظيم السلطة التنفيذية على أسس
جديدة . فتطبق مبدأ السيادة القومية دون استثناء وإحلال الانتخاب العام
وسُعِيَت الدولة حتى شملت أطر الأمة بينما كان الإرهاب يعزل العناصر المعادية .
وعلى هذه القاعدة الاجتماعية الجديدة عادت الدولة اليعقوبية للسنة الثانية
فأصبحت مستبدة بالضرورة مع كونها ديمقراطية : فالسلامة العامة تفرض
ذلك . وزاد استبدادها قوة بسبب صفتين تميزان عمل رجال سنة ٨٩

ولكنها لم تبلغا نتائجها المنطقية إلا في سنة ٩٣ : العقلانية والفردية . فباسم العقلانية خضعت المؤسسات لفكرة منطقية صارمة .

الدولة هي أداة العقل التي ينبغي أن يستسلم الرجال والاعمال لمتطلباتها . ومن ذلك ازدادت سلطتها قوة . وباسم الفردية ألغيت الأجهزة الوسيطة والجماعات والجمعيات . فالدولة الجديدة لا تعترف إلا بالأفراد ولها عليهم سلطة مباشرة . وأمام الدولة التي لم يعد أي شيء يحدها من سلطانها ، أصبح المواطن أعزل منذ اليوم الذي افتقد فيه ضمانته حقوقه وأعيد « استبداد الحرية » .

وقد شرح روسبيير ذلك في تقريره عن مبادئ الحكومة الثورية في ٥ نيفوز من السنة الثانية (٢٥ كانون الأول ١٧٩٣) : « تهم الحكومة الدستورية بشكل رئيسي بالحرية المدنية والحكومة الثورية بالحرية العامة . يكفي في الحكم الدستوري تقريباً حماية الأفراد من سوء استعمال السلطة العامة ؛ وفي الحكم الثوري السلطة العامة مجبرة أن تحمي نفسها من سائر الفئات التي تهاجمها » .

فالظروف بالتالي جعلت في عين اليقظة إعادة تسلط الدولة والمركزية امراً مشروعاً . فبينما كان قانون الحد الأقصى في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ يمنح الدولة إدارة الاقتصاد ، جاء قانون ١٤ فريير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) يضع كل الأجهزة الدستورية والموظفين العامة تحت سيطرة التفليس المباشر من قبل لجنة السلامة العامة . وفيما يخص الأمن العام تحت مراقبة لجنة الأمن العام . وفي هذه الاثناء كان تناقض مزدوج ينخر في جسم الدولة يعقوبية المتسلطة في السنة الثانية . فأقامت إدارة الاقتصاد تناقضاً بين الملاكين والمنتجين من جهة ، وبين المأجورين والمستهلكين من جهة أخرى . وقد صدمت المركزية يعقوبية الميل الطبيعي لدى الثوار الشعبيين إلى الديمقراطية المباشرة . وأخضعت دكتاتورية السلامة العامة المناضلين الشعبيين لنظامها الدقيق وحطمت

اولئك الذين رفضوا الإنصياح لهذا النظام . ان الدولة العيقوبية في السنة الثانية كانت غير متينة الأساس لكونها لا تستند إلى قاعدة اجتماعية من طبقة معينة كاللدولة البورجوازية في ١٧٩١ : فانهار البناء بعد ٩ ترميدور .

وأعيدت الدولة البورجوازية الليبرالية وتحرر الاقتصاد من توجيه الدولة وعاد دستور السنة الثالثة إلى نظام الجمعية التأسيسية الليبرالي . فأبعد حق الإنتخاب للعلمين ، الجماهير عن السلطة . ولكن وجدان طبقة الأعيان خرج متصلاً من التجربة الديمقراطية للسنة الثانية . ومع ان دستور السنة الثالثة قد أعاد فصل السلطات وحرم السلطة التنفيذية من كل وسيلة عمل في القضايا المالية ، فقد دعم سلطات الدولة وحافظ على بعض المركزية . فحكومة الإدارة تهتم بالأمن الخارجي والداخلي للجمهورية فهي تتصرف ، بالقوات المسلحة (المادة ١٤٤) ، وباستطاعتها ان تصدر مذكرات جلب ومذكرات توقيف (المادة ١٤٥) ، وهي تراقب وتؤمن تنفيذ القوانين في الادارات والمحاكم بواسطة مفوضين تسميهم هي نفسها (المادة ١٤٧) . ولم تكن الادارة لامركزية تماماً ، طالما ان الادارات البلدية تخضع للادارة في المحافظات وهذه تخضع للوزراء . ويؤمن مفوضو حكومة الادارة ، ذوو السلطات الواسعة ، بالارتباط المباشر مع وزير الداخلية الحضور الحكومي والسلطة الحكومية . وقد تميز استمرار سلطة الدولة عملياً بشكل كبير بالتميين المباشر لعدد كبير من الإدارات والمحاكم المنتخبة نظرياً وباقتساع السلطة التنظيمية وتطور الجهاز البوليسي . لقد تكشفت القاعدة الاجتماعية لدولة الادارة ضيقة جداً بعد ان أبعد الشعب عن التنظيم المالي للتصويت . والأرستوقراطية ما تزال بعيدة عن الولاء وقسم من البورجوازية ما زال معادياً : فنتج عن ذلك انتهاك حرمة الدستور وإلغاء الانتخابات في فروكتيدور من السنة الخامسة وفي فلوربال من السنة السادسة وفي مدى ما خضوع السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية . وفي الجمهوريات الأخوات ازدادت السلطة التنفيذية قوة : في هولندا وسويسرا

وروما . واذا كانت العودة السنوية الى الانتخابات تحافظ على الصفة الليبرالية للنظام فانها حلت مع ذلك الشلل إلى السلطة التنفيذية التي أصبحت دائماً تحت رحمة تبدل الأكثرية . وفي ١٧٩٩ جعلت الحرب الخارجية والضغط العيوي تقوية السلطة التنفيذية الحاسمة أمراً مشروعاً في عين البورجوازية : فكان انقلاب برومير .

وأحلّ دستور السنة الثانية التعيين بدل الانتخاب واستبعد نهائياً السلطة التشريعية وركز السلطة التنفيذية في يد القنصل الأول . وقضت بذلك الدولة الليبرالية ، التي حلم بها رجال سنة ٨٩ ، نجها . غير أن الدكتاتورية العسكرية أنقذت ازدهار الأعيان الاجتماعي ولو انتزعت منهم السلطة السياسية . واستمرت الدولة الجديدة بورجوازية بعد ان وسّعت بسرعة قاعدتها الاجتماعية إلى الأرستوقراطية المتحالفة .

٢ - علمنة الدولة وفصلها عن الكنيسة

لقد أحلت الثورة ، بمنطق الأحداث تدريجياً ، دولة علمانية منفصلة عن الكنيسة محل دولة الحق الإلهي ووحدة العرش والمذبح . وفي بادئ الأمر حل نظام العبادة العام المفضل محل نظام عبادة الدولة . وفي أول الأمر اكتفت الجمعية التأسيسية بالتسامح البسيط الذي أعلنته المادة ١٠ من إعلان حقوق الإنسان ، ولكنها في ١٣ نيسان ١٧٩٠ رفضت المحافظة على الكاثوليكية كدين الدولة معتبرة « أنها لم تستطع ولا تستطيع ان يكون لها أية سلطة تمارسها على الضمائر وعلى الآراء الدينية » . ولم يعترف دستور الكليروس المدني الذي جرى تبنيه في ١٢ تموز ١٧٩٠ بقصد العبادة العامة على الكاثوليك . وبقيت الأحوال المدنية والتعليم والخدمة العامة في أيدي الكنيسة . ولكن الانشقاق الذي نتج عن الدستور المدني شكل عاملاً قوياً في التطور : فالصراع ضد الكهنة الرافضين والعداء المتزايد ضد الكهنة الدستوريين أضرا بالكنيسة ثم بالديانة نفسها .

وبعد ١٠ آب ١٧٩٢ تقدمت علنة الدولة تقدماً حاسماً . وفي ١٨ آب أزالته الجمعية التشريعية الجمعيات الدينية المختصة بالتعليم والخدمة العامة معتبرة ان « دولة حرة حقاً لا يمكن ان تتحمل أية جمعية ذات صفة إعتبارية » . ووضعت أملاك المستشفيات والميائم والمعاهد والجامعات برسم البيع . لقد تعلمن التعليم والخدمة العامة . وكان قرار ١٨ آب نفسه يمنع لبس الثوب الديني باستثناء خدام العبادة أثناء ممارسة وظائفهم . وفي ٢٦ آب فُرض على الرافضين ان يخرجوا من المملكة خلال ١٥ يوماً تحت طائلة الترحيل إلى الفويان . وعلى الأخص في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ علنت الجمعية التشريعية الأحوال الشخصية التي أوكل أمرها من الآن وصاعداً إلى البلديات . وفي اليوم نفسه أقرت الجمعية التشريعية الطلاق معتبرة « ان الزواج ليس سوى عقد مدني » . وان « حرية الطلاق .. تنجم عن الحرية الفردية التي تُفقد بالتعهد المبرم » .

لقد نجم فصل الكنيسة عن الدولة عن مضاعفات الحرب الأهلية وإزالة المسيحية . فالمؤتمر الوطني في أوائل عهده بدا متوافقاً مع الكنيسة الدستورية مكذباً في ندائه في ٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٢ نية حرمان المواطنين « من الخدام الذين منحهم إياه الدستور المدني » . وفي ٢٧ حزيران ١٧٩٣ أعلن أن رواتب الإكليركيين تؤلف قسماً من الدين العام . ولكنه ظهر أشد صرامة من الجمعية التشريعية ضد الرافضين عندما أمر في ٢٣ نيسان ١٧٩٣ بترحيلهم دون إهمال إلى غويانا . وسرعان ما شمل فقدان الخطوة الكهنة الدستوريين المتهمين بالملكبة والتسامح . واتضحت الاجراءات العدائية تدريجياً . وطُرحَت مسألة زواج الكهنة منذ تموز ١٧٩٣ . وفي ١٢ آب ألغى المؤتمر الوطني « كل عزل لخدام العبادة الكاثوليكية يكون سببه زواج الأفراد المرتبطين بهذه الخدمة » . فالكهنة المتزوجون يستطيعون العودة إلى تأدية وظائفهم أو متابعتها . وكان تبني التقويم الجمهوري وإقامة الأعياد العشرية في ٥ تشرين الأول ١٧٩٣ ثم إزالة المسيحية المرحلة الحاسمة . ورغم التوكيد

الرسمي على حرية العبادة وفق منطوق قرار ١٦ فريمير من السنة الثانية (٦ كانون الأول ١٧٩٣) استمرت الكنائس مغلقة . وقد توطد هذا الأمر الواقع بعد ٩ ترميدور : فبناء على اقتراح كالمبون في العشرية الشعبية الثانية من السنة الثانية (١٨ أيلول ١٧٩٤) قرر المؤتمر الوطني أن الجمهورية لن تدفع بعد الآن نفقات أية عبادة أو أجورها . وكان ذلك إلغاء الدستور المدني ضمناً وفصل الكنيسة عن الدولة .

وترتب نظام فصل الكنيسة عن الدولة بدقة بقرار ٣ فانتوز من السنة الثالثة (٢١ شباط ١٧٩٥) : الجمهورية لا تدفع أجر أية عبادة والقانون لا يعترف بأي خادم ويمنع كل مظهر عام وكل إشارة خارجية . وفي ١١ بريريال التالي (٣٠ أيار ١٧٩٥) أجاز المؤتمر الوطني مع ذلك حرية استعمال المباني الدينية التي لم تحول ولكن لكل العبادات بالتساوي . ولكن قرار ٧ فاندشير من السنة الرابعة (٢٩ أيلول ١٧٩٥) نظم بقانون كل هذه الإجراءات وفرض على خدام العبادة قسم « الخضوع والطاعة لقوانين الجمهورية » . وحافظ المؤتمر الوطني ضد الكهننة الرافضين ، بقراره في ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) على قانوني ١٧٩٢ و ١٧٩٣ اللذين صادقت عليها حكومة الإدارة أيضاً بالمواد ٢٤ وما يليها من قانون ١٩ فروكتيدور في السنة الخامسة (٥ أيلول ١٧٩٧) . ومارست حكومة الإدارة في الوقت نفسه علانية محاربة . وفرضت التقويم الجمهوري في سائر أعمال الحياة العامة بقرارها المؤرخ في ١٤ جرمينال من السنة السادسة (٣ نيسان ١٧٩٨) . وأقامت عطلة العشرة أيام في ١٧ ترميدور (٤ آب ١٧٩٨) ونظمت الاحتفال بها في ١٣ فروكتيدور (٣٠ آب ١٧٩٨) كما قررت تعطيل اليوم العاشر في ١٨ فروكتيدور (٤ آب ١٧٩٨) . وفي نهاية المرحلة ، كان تقلص نفوذ الكنيسة الكاثوليكية وتراجع تأثيرها أمراً لا يمكن إنكاره . وتمتزت هذه المرحلة بشقاء اكليروس مجزأ سيء

التنظيم ، بسبب تخلف الممارسة الدينية وتقدم الاحاد في صفوف الشعب . واستمرت الكنيسة والثورة عدوتين وغير متفقتين في الميدان العقائدي .

لذلك يبدو أن ما يفسر سرعة اعادة توطيد الدين أيام القنصلية ، إنما هو الحاجة الى الاستقرار الاجتماعي وتعلق أكثر الأمة بالديانة .

ولكن بونابرت ، وقد فهم الدين وسيلة للخضوع الاجتماعي والكنيسة أداة الحكم ، رفض على الكاثوليكية مرتبة دين الدولة ولو أنه اعترف بها دين أكثرية الفرنسيين . فقد اخضع الكنيسة للدولة خضوعاً ضيقاً بواسطة القوانين العضوية . وزال فصل الكنيسة عن الدولة مدة قرن ولكن الدولة استمرت علمانية .

٣ - خدمات الدولة

لقد أعادت الثورة صهر جهاز الدولة بتنسيق المؤسسات الجديدة الادارية والقضائية والمالية مع المبادئ العامة للمجتمع البورجوازي والدولة الليبرالية .

لقد أعادت الجمعية التأسيسية خلق المؤسسات الادارية المحلية وفق مخطط عقلاني بعد أن طبقت عليها مبدأ السيادة القومية : فالاداريون منتخبون . وعن ذلك نتجت اللامركزية . لأن السلطة المركزية لا تستطيع أن تؤثر بقوة على سلطات محلية نابعة من السيادة الشعبية . وعن ذلك أيضاً نتج ضعف في الجهاز الاداري لأن السلطات المحلية متزاملة وصادرة عن الانتخاب . وكان تواتر الانتخاب يسبب من جهة أخرى عدم الاستقرار . فبموجب دستور ١٧٩١ كان نصف الادارات قابلاً للتجديد كل سنتين في إدارات المحافظات والأقضية وكل سنة في البلديات . وبموجب دستور السنة الثالثة يكون التجديد سنوياً لخمس مجالس ادارات المحافظة ولنصف البلديات . فاتضح أن إعداد جهاز إداري مؤهل في مثل

هذه الظروف أمر في غاية الصعوبة ، وعلى الأخص على مستوى البلديات والأرياف . فاداريّو المحافظات والأقضية يؤخذون من البورجوازية والبلديات بين الطبقات الوسطى في الحرفة والحائوت والمهن الحرة . وفي ١٧٩٣ ظهر ميل واضح إلى الديمقراطية على مستوى الأقاليم وأكثر من ذلك على مستوى البلديات التي سيطر عليها الثوّار الشعبيّون . لقد كان تشكيل البلديات صعباً أغلب الأحيان في الأرياف لنقص الجهاز المؤهل . فنتجت عن ذلك بلديات المناطق حسب دستور السنة الثالثة وهي مؤلفة من موظف بلدي ومساعد من كل قرية ولكن نجاحها كان قليلاً .

ومع ذلك كان الميل إلى المركزية موجوداً في طور النواة في عقلانية المؤسسات . ففجعت أزمة الثورة سنة ١٧٩٣ بالتطور . فأقرت الحكومة الثورية استمرار الإدارة وبحجة التطهير بدلت عملياً الانتخاب بالتعيين ، وأوجد قرار ١٤ فريير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) الى جانب البلديات وإدارات الأقضية موظفين قوميين ملزمين بتقديم تقارير كل عشرة أيام الى لجنتي الحكومة . لقد أصبح الجهاز البيروقراطي قوياً وديموقراطياً . وأعاد دستور السنة الثالثة الى بورجوازية الأعيان احتكارها للادارات بالرجوع الى التصويت المليء .

ولكنه صبا مع ذلك الى تقوية درع الدولة الاداري بتعيين مفوضين للسلطة التنفيذية لدى الادارات في البلديات والمحافظات . ومن جهة أخرى بدلت حكومة الادارة جهداً لإعادة التنظيم الاداري في جميع الميادين كما يشهد بذلك مثلاً عمل فرنسوا دي نوفشاتو الضخم في وزارة الداخلية . وعلى أساس هذه الاعادة في التنظيم التأسيسي ارتفعت في قسم منها دكتاتورية بوناپرت العسكرية . ولكن عدم الاستقرار واحياناً عدم الأهلية استمرا باستمرار الانتخاب . وبموجب قانون ٢٨ بلوفيز من السنة الثامنة (٧ شباط ١٨٠٠) ألغى بوناپرت الانتخاب وخلق إطاراً من الموظفين يعينهم هو للسلطة . ففعل بذلك على

استقرار الجهاز الاداري وزاد من أهليته في خدمة الدولة المتسلطة . وكانت الجمعية التأسيسية قد اعادت تنظيم المؤسسات القضائية وفق المبادئ نفسها التي بموجبها أعيد تنظيم المؤسسات الادارية ، ولكن الانتخاب هنا لم يؤكد الصعوبات ذاتها ، فالقضاة كانوا ينتخبون بموجب قرار ١٢ آب ١٧٩٠ لمدة ستة اشهر ويمكن إعادة انتخابهم ولا يستطيع أحد أن يكون منتخبا ، اذا لم يكن طيلة خمس سنوات حاكما أو رجل قانون يرفع بشكل عام امام احدى المحاكم .

وأعاد دستور السنة الثالثة مدة الولاية الى خمس سنوات . وكانت هذه الاجراءات تبني المحافظة على استقرار القضاء وأهليته ، وأظهرت الجمعية التأسيسية في مادة المرافعة الجنائية ليبرالية كبيرة. فلم يكلف اي جهاز بالبحث عن الجرائم بعد ان ألغى نظام المرافعات . فكانت المرافعة عامة باستثناء اعمال التعقيب الأولى . وكان تأسيس لجنة محلفي الاتهام المزدوجة والمحكمة يؤلفان ضمانا للمتهم .

وتحمل تنظيم القضاء بطبيعة الحال معاكسات الظروف ، فتطور باتجاه بنية الدولة نفسها . فألقى المؤتمر الوطني شروط الأهلية للترشيح : كان يكفي عمر الـ ٢٥ سنة . ومالت المرافعة في هذه الظروف إلى البساطة . وأخضعت السلطة التنفيذية لها في الوقت نفسه السلطة القضائية . لقد زال فصل السلطات في الواقع ، مع الحكومة الثورية التي حققت مركزية السلطات ووحدها . وتميز النظام القضائي الإرهابي في آن واحد بإنشاء المحاكم الاستثنائية بمرافعاتها العاجلة وإلغاء ضمانات الحق العام . وفي عهد الإدارة تأثر التنظيم القضائي بهذه السابقة . فقد قبلت الادارة من الدستور حق إصدار مذكرات الجلب ومذكرات التوقيف ، وبقيت المحاكم الاستثنائية بشكل بعثات عسكرية لمحكمة المعارضين السياسيين من ملكيين غربيين وبعاقبة .

أما في موضوع وضع القوانين فقد استمر عمل الثورة ناقصاً . فقد قضت

على القانون الإقطاعي والقانون الكنسي (الحق القانوني) ، ورفضت الحق الروماني ، لأنها تريد خلق قانون قومي متجانس . وفي آب ١٧٩٠ قررت الجمعية التأسيسية أنه سيوضع « قانون عام من النواحي البسيطة الواضحة والمختصة بالدستور » ، وقد تبنت قانوناً للإعدام في ٢٥ أيلول ١٧٩١ ، وفي ٢٨ قانوناً زراعياً . وفي آب ١٧٩٣ ، في أعنف مرحلة من الأزمة ، ناقش المؤتمر الوطني مشروع قانون مدني قدمه كالمباسيريس باسم لجنة التشريع . ومع ان الجمعيات الثورية لم تبلغ الهدف فقد تم عمل ضخمة وأرست أسسه بواسطة قوانين عضوية على قضايا جوهرية : الزواج والطلاق ؛ الوراثة وحق الوصية والملكية الفردية والرهن . وفي هذا المجال أيضاً امتازت المرحلة الترميدورية والادارية بتراجع محتوم بالنسبة إلى التشريع الجبلي الذي ألفي مفعوله الرجعي في موضوع الوراثة .

وعلى هذا النحو ظهرت بشائر استقرار القانون في العهد القنصلي الذي عبر عن استقرار المجتمع بينما زادت عودة تمييز القضاة وإعادة المرافعات التدريجية من قوة سلطات الدولة .

لقد تميزت المؤسسات المالية التي أنشأتها الجمعية التأسيسية على الأخص بالمساواة الضرائبية وفرض ثلاث ضرائب مباشرة (عقارية ، ضريبة مسقفات ، وضريبة سنوية) . وفي هذا الموضوع ضعفت سلطات الدولة بسبب إلغاء الضريبة غير المباشرة وقد حرماها من تحصيلات مهمة ومنتظمة ، وبغياض كل إدارة مالية بعد ان ترك الصحن وغطاءه للبلديات . وهنا أيضاً دفع التطور إلى تقوية سلطة الدولة وقد ضعفت مدة من الزمن .

لقد أعاد المؤتمر الوطني النظر في نظام الضرائب الذي اعتمدته الجمعية التأسيسية فحذف في ١٢ آذار ١٧٩٣ الضريبة السنوية وقرر النظر بعمق الاعتبار إلى مداخيل الصناعة والتجارة لدى فرض ضريبة المسقفات (المنقولات) . وتناقصت المداخيل التي تؤمنها الضرائب في ١٧٩٣ بسبب

الحرب الأهلية فلجأ المؤتمر الوطني الجبلي الى الغرامات الثوروية وإلى القرض الإجباري الذي أقر مبدئياً في ٢٠ أيار ١٧٩٣ وتنظم في ٣ ايلول ؛ وحدثت قيمته ملياراً ؛ وهو يطال بموجب تعرفه تصاعدية ، المواطنين الذين يزيد دخلهم على ١٥٠٠ فرنك (١٠٠٠ فرنك للعازبين) .

وعاد الترميدوريون الى نظام التأسيسين فأقاموا من جديد الضريبة السنوية في ٢ فروكتيدور من السنة الرابعة (٢٣ آب ١٧٩٦) ولكي يكافحوا تدني قيمة النقد ، نظم قانون ٢ ترميدور من السنة الثالثة (٢٠ تموز ١٧٩٥) دفع الضريبة العقارية مناصفة : نصف نقد ورقى بقيمته الاسمية ونصف آخر حبوب بتقييم ١٧٩٠ . وفي السنة السابعة أعاد مجلسا الادارة تنظيم فرض الضرائب : الضريبة العقارية بقانون ٣ فريمير (٢٣ تشرين الثاني ١٧٩٨) الذي أعاد الدفع الاجباري بالفضة ، وضريبة المسقفات بقانون ٣ نيفوز (٢٣ كانون الأول ١٧٩٨) الذي رفع التعرفة بنسب عالية ، والضريبة السنوية بقانون (١٧) برومير (٢٢ تشرين الأول ١٧٩٧) الذي بدّل أسس الضريبة . وفرض قانون ٤ فريمير (٢٤ تشرين الثاني ١٧٩٨) ضريبة مباشرة رابعة هي ضريبة الأبواب والنوافذ . وفي الوقت نفسه أعيد تنظيم حقوق التسجيل (قانون ٢٢ فريمير - ١٢ كانون الاول ١٧٩٨) والطوابيع ، (قانون ١٣ برومير - ٣ تشرين الثاني ١٧٩٨) . وهو تشريع أساسي استمر ساري المفعول في أقسامه الجوهرية أكثر من قرن فانخفضت تحصيلات الدولة لارضاء الملاكين . ولكن المجلسين رفضا إعادة الضرائب غير المباشرة مكثفين بغرامة على التبغ وغرامة على الطرق تسمى حق المرور وغرامة ثمن الأمكنة في العربات العامة .

لقد كان نظام التحصيل الذي أقامته الجمعية التأسيسية مسؤولاً في قسم كبير عن دخل الضرائب السيء لأن كل لجوء إلى القصر كان مستحيلاً على السلطات البلدية المكلفة بالتحصيل . فأنشأ قانون ٢٢ برومير من السنة السادسة (١٢ تشرين الثاني ١٧٩٧) وكالة للضرائب المباشرة في كل محافظة مؤلفة من مفوضين يساعدون السلطات البلدية في كل الأعمال المتعلقة بالتوزيع

والتحصيل والاعتراض على الضرائب المباشرة . ولا يعني الأمر بعد إدارة متخصصة بل مراقبة بسيطة .

فتقوية سلطات الدولة المالية بالتالي تقدم تقدماً عظيماً أيام حكم الإدارة. وقد اكتفى بونابرت في كثير من النقاط باستخدام الأدوات التي أنشأها سابقيه. ولكنه بعد أن أحلّ دولة استبدادية محل الدولة الليبرالية ، أتم عمل حكومة الإدارة بإقامة إدارة مالية فعّالة ترتبط بالسلطة المركزية وحدها ؛ ووضع بسرعة ترتيبات مؤسسة الطابو وهي القاعدة الوحيدة العقلانية للضريبة العقارية . وبعد أن أمتن الملاكين نهائياً ، استطاع أن يعيد للدولة رصيدها . وأشارت عودة الضرائب غير المباشرة بما فيها ضريبة الملح ، في عهد الامبراطورية ، إلى نهاية التطور وأوضحت قوة الدولة الاستبدادية .

ثالثاً — الوحدة القومية والمساواة في الحقوق

لقد وضعت الثورة الفرنسية روحها كلها في بعض الكلمات . والأمة إحدى هذه الكلمات . فعندما هددت المدفعية العدو في فولمي بزعزعة الخطوط الفرنسية أطلق كليرمان أمام البروسيين المنذهلين : تحيا الأمة ! وانطلقت الكلمة في كل اتجاه وانتشرت من صف إلى صف بين المتطوعين ؛ فتردد العدو . وحسب رأي غوته : « منذ اليوم » ومن هذا المكان يبدأ عهد جديد في تاريخ العالم .

ومنذ ١٧٨٩ حملت كلمة الأمة قيمة جديدة أوضحتها اندفاعات القلب العاطفية كما أبانت عنها تحركات جماعية عفوية تحركها مشاعر الايمان والأمل . فالأمة هي الجهاز الكامل ، هي جماهير المواطنين المنصهرة في كتلة واحدة . فلم يعد من طبقات أو مراتب . فكل ما هو فرنسي يشكل الأمة . وترددت أصداء الكلمة المفتاح في أعماق الروح الجماعية فحركت القوى الراكدة ورفعت الناس فوق ذواتهم . ولكن واقع النظام الجديد تأكد بسرعة قصوى تحت قناع الكلمة . فالأمة : إحدى هذه « الكلمات الأوهام » التي يتحدث عنها فردينان برونو في كتابه تاريخ اللغة الفرنسية .

وتطور المحتوى الاجتماعي للواقع القومي على نسق الثورة . فإذا تقدمت الوحدة القومية خلال هذه المرحلة تقدماً أكيداً ، فإن المساواة في الحقوق أدخلت في هذه الأثناء إلى الأمة الجديدة تنساقضاً أساسياً : فقد عزلت في

الواقع الجماهير الشعبية بعد أن اعتمدت أساس الملكية في أطُر ضيقة من النظام الذي يعتمد ملاءة الأفراد المالية .

١ - تقدم الوحدة

لقد قامت الأمة الفرنسية بخطوة حاسمة على طريق الوحدة إبان الثورة . فالمؤسسات الجديدة شكلت إطار دولة موحدة إقتصادياً وإدارياً . وتشدد الوجدان القومي في الوقت نفسه في الممارك الثورية ضد الأرستوقراطية والتحالف .

لقد أكملت عقلنة الجمعية التأسيسية للمؤسسات وعودة الحكومة الثورية إلى المركزية وجهود حكومة الإدارة الإدارية ، عمل ملكية النظام القديم بتدمير الاستقلاليات الذاتية والامتيازات وباقامة درع من المؤسسات لدولة موحدة . وفي الوقت نفسه ، راح وجدان أمة واحدة غير منقسمة يستيقظ ويكبر بالمساواة المدنية وبحركة التجمعات سنة ١٧٩٠ وبنمو شبكة الجمعيات التابعة لليعاقبة ، وبالعداء للفيدرالية وبالمؤتمرات ، أو الاجتماعات المركزية للجمعيات الشعبية في ١٧٩٣ .

وكانت الروابط الاقتصادية الجديدة تزيد في تمثين الوحدة القومية . وبعد القضاء على التجزئة الاقتصادية ، والغاء ضرائب المرور والجمارك الداخلية ، كان « تراجع الحواجز » حتى الحدود السياسية . ينبغي توحيد السوق القومية ومن جهة ثانية حمايتها من المزاخمة الأجنبية بتعرفةٍ حماية . لقد ايقظت حرية الانتقال ومنتنت التضامن الاقتصادي بين المناطق المختلفة بمقياس ما يسمح بذلك تطور وسائل المواصلات . فكان التوحيد الاقتصادي يتطلب نظاماً موحداً للأوزان والمكاييل . فأنشأت الجمعية التأسيسية في أيار ١٧٩٠ لجنة الأوزان والمكاييل . وفي ٢٦ آذار ١٧٩١ تبنت قواعد النظام الجديد: وسوف يؤسس « على قياس خط عرض الأرض والتقسيم العشري » فقد قاس ديلامر وميشان في ١٧٩٣ طول خط العرض بين دنكرك وبرشلونة . وفي هذه

الأثناء كان 'هوي ولافوازيه يعينان وزن حجم من الماء المقطر بدرجة الصفر ووزون في الفراغ . وفي ١١ تموز ١٧٩٢ كانت اللجنة تجدد أقسام الأوزان والمكاييل انطلاقاً من وحدتين أساسيتين : هما المتر والغرام . وصدرت القرارات الخامسة في أول آب ١٧٩٣ و ١٨ جرمينال من السنة الثالثة (٧ نيسان ١٧٩٥) . وتحدد المادة الخامسة من القرار الأخير المتر كما يلي : « مقياس طول يساوي جزءاً من عشرة ملايين من قوس خط العرض الأرضي الواقع بين القطب الجنوبي وخط الاستواء » .
والغرام : « هو الوزن المطلق لحجم ماء نقي يساوي مكعب جزء من مئة من المتر وفي حرارة الجليد الذائب » . وبقي فرض النظام المتري في الاستعمال .

وقد توصلت الثورة إلى ذلك مرحلة مرحلة . وأمرت الحكومة القنصلية بتطبيقه اعتباراً من أول فاندميز من السنة العاشرة (٢٣ أيلول ١٨٠١) . غير أن الوحدات الجديدة للكيل لم تتغلب عملياً إلا ببطء على مكاييل النظام القديم .

لقد كان الجيش القومي وسيلة قوية للتوحيد بمقياس ما منح الوجدان القومي قوة . لقد أظهرت الجمعية التأسيسية خجلاً في هذا المجال فقد اكتفت بالغاء الميليشيا وفي ٢٨ شباط ١٧٩٠ ألقيت بيع الرتب التي أصبحت من الآن وصاعداً في متناول الجميع . وحافظ قرار ٩ آذار ١٧٩١ حول تنظيم جيش خط الدفاع على التطوع الاختياري . ولكن الجمعية التأسيسية في الوقت نفسه وضعت تشريع خلق جديد هو الحرس القومي . وقد وقفته بالتأكيد على المواطنين العاملين وحدهم : فقد وضع قانون ٦ كانون الأول ١٧٩٠ المبادئ العامة التي استعادها وأوضحها قانون ١٩ أيلول ١٧٩١ . واجبر تفكك جيش الدفاع وتهديد الحرب أثناء هرب الملك ، الجمعية التأسيسية على حشد ١٠٠٠٠٠ متطوع في الحرس القومي منظمين في ألوية (٢١ حزيران ١٧٩١) . وانضاف إلى هؤلاء المتطوعين في ١٧٩١ النفي العام الذي أمرت به الجمعية التشريعية .

وكانت الدفعة الحاسمة لتشكيل جيش موحد ، سقوط العرش ، والخطر القومي ودخول الثوار الشعبين إلى المسرح السياسي . ومنذ تموز ١٧٩٣ كان المواطنون المحايدون يدخلون ألوية الحرس الذي أصبح إذ ذاك قزماً حقاً . وفي ٢٤ شباط ١٧٩٣ أمر المؤتمر الوطني بتعبئة عامة من ٣٠٠٠٠٠ رجل . وكان منذ ٢١ منه قد أصدر قراراً بمزج فرق جيش الدفاع القديم مع ألوية المتطوعين .

لقد تطور توحيد الجيش في الواقع ببطء فالتطوع في ألوية الآليات لم ينظم بقرار إلا في ١٩ نيفوز من السنة الثانية (٨ كانون الثاني ١٧٩٤) . ومن جهة أخرى رغم التعبئة الجماهيرية التي صدر الأمر بها في ٢٣ آب ١٧٩٣ ، لم يدع جميع الفرنسيين إلى الخدمة في الجيش . ورغم الصفة العامة للتعبئة استدعي العازبون وحدهم والأرامل بدون أولاد من سن ١٨ إلى ٢٥ . وأكثر من ذلك لم يدع المؤتمر الوطني الترميدوري أية قرعة أخرى فاستمرت الخدمة الإلزامية بالتالي أمراً استثنائياً . وجعلها قانون جوردان حول التطوع الذي جرى التصويت عليه في ١٩ فركتيدور من السنة السادسة (٥ أيلول ١٧٩٨) دائمة : .

« كل فرنسي جندي » (مادة أولى) .

« الخدمة العسكرية تشمل جميع الفرنسيين الذين أتموا العشرين من أعمارهم وحق الخامسة والعشرين كاملة » . (مادة ١٥) .

ولكن الجهاز التشريعي كان يحدد بقانون خاص الأعداد المطلوبة ، فجميع المسجلين لا يخدمون . وأدخل على الأخص قانون ٢٨ جرمينال من السنة السابعة (١٧ نيسان ١٧٩٩) مبدأ البدل . وبعد أن ألغي في ١٤ ميسيدور التالي (٢ تموز ١٧٩٩) أعاده نابوليون لإرضاء الأعيان . ورغم هذه القيود فقد توحد الجيش حقيقة وأصبح قومياً بالمزج والنفير العام السنوي الذي ترجع إليه التعبئة العامة إذ دعيت كل الطبقات كما في السنة السابعة وفي عهد الامبراطورية . لا ريب أن الردة بعد ترميدور قد بدلت ببطء الروح

المدنية في الجيش. ولكن المبدأ استمر هو نفسه مبدأ الأمة الجيش. واستمرت فيه الترقية السريعة مكافأة للشجاعة رمزاً شعبياً للمساواة . وبهذه الصفة المزدوجة استمرت أداة الحرب التي لا مثيل لها والتي ورثها بوتابرت أحد العوامل الجوهرية في الوحدة القومية .

وسار تقدم اللغة الفرنسية في الاتجاه نفسه . فأكثرية الفرنسيين لم تكن تتكلم في ١٧٨٩ إلا لهجات محلية أو لغات أقليمية : وهذا ما كان يحول بمقياس كبير بينهم وبين تيارات الحياة الفكرية أو السياسية . والجمعية التأسيسية لاهتمامها بالاستقلالية المحلية حافظت على الاقليميات اللغوية: فأمرت في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٠ بترجمة قراراتها الى كل اللهجات المستعملة في البلاد . غير أن المؤتمر الوطني بعد أن جعل الحرب قومية أصر بالمقابل على جعل الفرنسية لغة قومية : فتوحيد اللغة يساهم لا شك في إحكام وحدة الأمة . فقام جهد عظيم في هذا الاتجاه في النوادي والجمعيات الشعبية : لقد كان التخاطب بالفرنسية برهاناً على صدق الوطنية .

وظهرت اللهجات المحلية في عهد الارهاب شريكة للثورة المعاكسة وللتحالف . مقابل ذلك في الألزاس مثلاً امكن التحدث عن ارهاب لغوي كان بطله سان جوست على الأخص إبان مبعوثيته الشهيرة . وفي ٨ بلوفيز من السنة الثانية (٢٧ كانون الثاني ١٧٩٤) اتهم باريرد اللغات الاقليمية القديمة « باسم لجنة السلامة العامة :

«الفيدرالية والخرافات تتكلم اللهجة البريتانية والهجرة والحقد على الجمهورية ينطقان بالألمانية ... كان الملكية اسباب كي تشبه برج بابل : اما في عهد الديموقراطية فانها خيانة للوطن ان نترك المواطنين جاهلين لفهم القومية وعاجزين عن مراقبة السلطة .. فاللغة الفرنسية التي كان لها شرف استخدامها لاعلان حقوق الإنسان يجب ان تصبح لغة جميع الفرنسيين . نحن مدينون للمواطنين باداة الفكر العامة بالعامل الأكثر ضماناً للثورة بلغة التخاطب الواحدة » .

ونتيجة لذلك جعل المؤتمر الوطني الفرنسية إلزامية في جميع القرارات العامة والمهمة وأصدر قراراً بتعيين عشرة أيام لكل مدرس في كل قرية من المحافظات التي يتكلم سكانها اللهجات البريتانية ، الباسكية ، الايطالية والألمانية . وبعد ترميدور عادت الامور إلى التسامح وبسرعة إلى ترجمة القرارات العامة الى اللهجات المحلية . وظهرت الردة نفسها في تعليم اللغة : فبينما لحظ قانون ٢٧ برومير من السنة الثالثة (١٧ تشرين الثاني ١٧٩٤) حول المدارس الابتدائية « تعليم مبادئ اللغة الفرنسية » لم يُلحظ في قانون ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٤ تشرين الأول ١٧٩٥) لا تعليم الفرنسية ولا حتى التعليم بالفرنسية . فاللغة القومية بعد ان ازيلت اللاتينية عن عرشها ، لم تستولِ نهائياً إلا على المدارس المركزية وعلى التعليم العالي : فالوحدة القومية ظلت ملوثة في هذا الميدان ببعض التنوع الاجتماعي .

وكان على التربية المدنية في تحليل أخير ، ان تعجّل بتقدم انتصار الوجدان القومي . وعن ذلك نتج اهتمام الجمعيات الثورية بالتربية : كان المهم إعداد مواطنين . ففي عهد الجمعية التأسيسية كان الحوارنة يقرأون من على منبر الوعظ قرارات الجمعية وتعاميمها . وفي مشاريع التعليم العام كانت قراءة إعلان حقوق الإنسان والدستور مفروضين دائماً . وقد نص قانون ٢٩ فرمير من السنة الثانية (١٩ تشرين الثاني ١٧٩٣) ان أولى الكتب الأساسية هي « حقوق الإنسان » والدستور ، وتاريخ الأعمال البطولية أو اعمال الفضيلة . ولحظت القوانين الترميدورية حول المدارس الابتدائية ، التعليم نفسه (بالطبع فيما يختص بحقوق الانسان ودستور السنة الثالثة) وتعليم « مبادئ الأخلاق الجمهورية » .

وكانت الأعياد القومية الكبرى تستجيب لهذا الهدف . وإذا كان العيد الأول بالتسلسل الزمني عيد الاتحاد في ١٤ تموز ١٧٩٠ فان عيد ١١ تموز ١٧٩١ على شرف نقل رفات فولتير إلى البانتيون كان حقيقة أول عيد فلسفي تخيله دافيد على شكل مأتم قديم حافل . ومنذ ذاك ، في كل مناسبة عظيمة

تقضي الأعياد بفخفخة وترف يضيف اليها الرسام دافيد والشاعر ماري جوزف شينيه والموسيقيان غوسيك وميهول أغلب الأحيان سحر فنونهم : عيد الحرية في ١٥ نيسان ١٧٩٢ ، وعيد وحدة الجمهورية وعدم انقسامها في ١٠ آب ١٧٩٣ وعيد الكائن الأسمى في ٢٠ بريرال من السنة الثانية (٨ حزيران ١٧٩٤) . لقد أنشأ قرار ١٨ فلورال من السنة الثانية (٧ أيار ١٧٩٤) الذي نظم عبادة الكائن الأسمى وأسسها ، أعياداً عشرية وأعياداً قومية كبيرة للاحتفال إما بأحداث الجمهورية الحميدة وإما « بالفضائل الأعز على قلب الانسان والأشد فائدة له » . ولحق قرار ٣ برومير من السنة الثالثة (٢٤ تشرين الأول ١٧٩٥) حول تنظيم التعليم العام ، سبعة أعياد قومية كبيرة . فدستور السنة الثالثة أقر مبدئياً ان هدف الأعياد القومية هو « تغذية الاخوة بين المواطنين والعمل على تعلقهم بالدستور والوطن والقوانين » . وفي عهد حكومة الادارة كانت الأعياد إكراماً لصلح كامبوفورميو وهوش ، وجان جاك روسو رائعة بشكل خاص . وفي ٢٧ تموز ١٧٩٨ جرى تكريم الحرية والفنون بموكب عظيم الفخامة .

ويدل تطور الأعياد المدنية الكبرى في هذه الأثناء على مدى تقدم الروح القومية وبقائه محدوداً في المجتمع .

وتقع ذروة هذه الأعياد في السنة الثانية : فإذا ذاك اتخذت كل معناها القومي . ولم يكن الشعب يحضرها بل يشارك فيها ، فهو عنصر جوهري في العيد الذي يمجّد دوره في الأمة . فدافيد ، خالق هذا الفن الجديد ، يلجأ إلى منابع الفنون الجمالية : الرسم والنحت . وتلعب الموسيقى دوراً أساسياً بسبب حضور جماهير كورالية حاشدة أو وجود آلات عديدة . وتدخل فنّ اللباس وفن الديكور . وأخيراً يحرك تنظيم الموكب كل هذه الامكانيات . وعلى هذا النحو يدفع العيد القومي الى أعلى ذروة ، حماسة شعب كامل يشارك في ايمان وطني واحد وفي مشاعر اخلاص للجمهورية واحدة . ومع الردة فرغت الأعياد الكبرى من محتواها السياسي والاجتماعي :

فالشعب الممثل في السابق تحول بالتدريج الى دور الوجود ثم إلى دور المتفرج - ففقدت هذه المظاهر صفتها القومية حقيقة . وسرعان ما حلت الاستقبالات العسكرية والحفلات الرسمية محل الأعياد القومية . وبعد أن أبعد الشعب عن الحياة السياسية لم تعد الوحدة إلا قنصاعاً يخفي عدم المساواة في الحقوق .

٢ - المساواة في الحقوق والواقع الاجتماعي

كانت المساواة في الحقوق التي أعلنتها المادة الأولى من وثيقة حقوق الإنسان تشكل نظرياً عاملاً قوياً في الوحدة القومية وكذلك مبدأ السيادة القومية الذي أكدت عليه المادة ٣ . وكان باستطاعة الاعلان النظري للمساواة وإلغاء امتيازات الأفراد والمؤسسات التي قامت عليها الطبقة الاجتماعية في النظام القديم ، والمفهوم الفردي للعلاقات الاجتماعية الذي تصدر عمل الجمعية التأسيسية ، كل ذلك كان باستطاعته أن يؤلف اسساً لمجتمع تسوده المساواة وأمة تجمعها الوحدة . ولكن البورجوازية التأسيسية وضعت في قلب المجتمع الجديد تناقضاً لم تستطع هي نفسها أن تنتصر عليه ، عندما رفعت حق الملكية إلى مستوى الحقوق الطبيعية ، وجعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ التنظيم الاجتماعي الجديد . وكذلك في عملها السياسي كانت مبدأ السيادة القومية ، ومبدأ التصويت للقادرين متناقضين تماماً . لا ريب أن مبدأ المساواة في الحقوق لم تدفع به البورجوازية إلى الأمام في ١٧٨٩ إلا لتهزم الامتياز الارستوقراطي . أما بالنسبة إلى الشعب فلا وجود إلا للمساواة النظرية في نظر القانون . فلا بحث في ديموقراطية اجتماعية ، بعد أن أبعدت الديموقراطية السياسية نفسها . لقد تفوقعت الامة الشرعية بشكل ضيق في حدود البورجوازية القادرة على الدفع .

كان للجماهير الشعبية في هذه الأثناء مفهوم أكثر حسية عن المساواة في الحقوق فصدقت حرفياً ما لم يكن إلا توكيداً نظرياً لدى البورجوازية : كان

المهم إعطاء محتوى حقيقي للأمل الكبير في ١٧٨٩ . فمن المساواة في الحقوق استنتج المناضلون الشعبيون حق الحياة : والاعتراف بها وتنظيمها يساعدان الفئات الشعبية على الالتحام بالامة على قدم المساواة . وشكلت قضية المؤن عاملاً قوياً في وعي الوجدان القومي .

فحرية الاقتصاد والكسب ، وهي نتيجة الحق الكامل في الملكية ، ظهرت متناقضة مع مبدأ المساواة في الحقوق وكذلك مع دستور الأمة الموحدة . ودفعت الظروف بهذه المشكلة إلى المستوى الأول وأجبرت البورجوازية على بعض التنازلات .

لقد أدخلت ثورة ١٠ آب ١٧٩٢ الشعب في صلب الأمة ودلت على سيادة الديمقراطية السياسية بواسطة حق التصويت العام وتجيش المواطنين الهائدين . وفي الوقت نفسه أظهرت ضرورات المعركة ضد التحالف وضد الثورة المعاكسة ، الصفة الاجتماعية للواقع القومي الجديد . ومع ان اعلان الحقوق في ٢٤ حزيران ١٧٩٣ يستعيد التعريف البورجوازي لحق الملكية (المادة ١٦) فإنه يؤكد في مادته الأولى :

« إن هدف المجتمع هو السعادة العامة . وقد قامت الحكومة لتؤمن للإنسان التمتع بحقوقه الطبيعية غير المنصوص عليها » .

وكانت حقوق الخدمة العامة والتعليم معترفاً بها (المادتان : ٢١ و ٢٢) . وخلال المعارك السياسية والاجتماعية في صيف ١٧٩٣ ذهب قادة الحركة الشعبية إلى أبعد من ذلك : لقد وضعوا الأساس النظري لأمة وحدوية موسعة إلى الطبقات الشعبية باخضاعهم حق التملك لحق الحياة . وسرعان ما استنتجوا بشكل طبيعي حق التمتع من حق الحياة . فقد أعلن فيليكس لوبيليتيه أمام المؤتمر الوطني في ٢٠ آب ١٧٩٣ باسم مفوضي الجمعيات الأولية : « لا يكفي أن تتأسس الجمهورية الفرنسية على المساواة بل ينبغي أيضاً أن تصب القوانين والأخلاق ، بتناسق موفق ، إلى ازالة التفاوت في المتع » .

ومن ذلك المطالب الشعبية المتصلبة في السنة الثانية لتحديد حق التملك وتنظيم حقوق العمل والخدمة الاجتماعية والتعليم .

فمحاولة الديمقراطية الاجتماعية التي امتازت بها جمهورية المساواة في السنة الثانية لم تكن قابلة للاستمرار ، لأن نظام الاقتصاد الموجه المتميز خاصة بتحديد الكسب كان يحاول ، على أساس الملكية الخاصة التي لم يكن مبدأها موضوع بحث أبداً ، التوفيق بين مصالح الملاكين وغير الملاكين المنتجين والمستهلكين المستخدمين والمأجورين . ولم تحترم المعارضة فقط بين أنصار الحرية الاقتصادية وأنصار التنظيم . ففي أوساط الثوار الشعبيين أنفسهم كان مبدأ الملكية الخاصة الذي يتمسك به المهنيون والحواريون وإليه يصبون الرفقاء ، يتعارض ليس فقط مع التنظيم وتحديد الأسعار الذي يطالبون به بل أيضاً مع مفهومهم للملكية محدودة ترتكز على العمل الشخصي . وهذه المتناقضات العديدة تسببت بالخراب المحتوم لنظام السنة الثانية الاجتماعي وبانهيار الحكومة الثورية. وبعد أن أبعدت الديمقراطية السياسية والاجتماعية عادت الامة التي اتسمت في وقت من الأوقات حق شملت الجماهير الشعبية ، تقتصر من جديد على الملاكين في الاطار الضيق للجمهورية بورجوازية قادرة على الدفع .

لقد كشف بابوف وبويناروتي ، صاحباً نظريات مؤامرات المتساوين ، التناقض بين المساواة في الحقوق والحرية الاقتصادية الذي يجعل كل محاولة للديمقراطية الاجتماعية وهماً . وكذلك تلك المساواة في المتع التي عبأ طالب بها الثوار الشعبيون . وبعد أن وجها تقدمها إلى التملك الخاص لوسائل الانتاج تخبطيا هذا الأمر : في بيان الشعبين في ٩ فريير من السنة الرابعة (٣ تشرين الثاني ١٧٩٥) يرفض القانون الزراعي الذي لا يدوم إلا زمناً يسيراً ويلغى الارث وينص صراحة على إلغاء الملكية العقارية . فشيوعية الأملا والأعمال تسمح ببلوغ المساواة في المتع وهي شرط المساواة الحقيقية في الحقو كما انها شرط وحدة قومية لا تكون شكلية . انه اتجاه فكر خصب كار

مقدراً له أن يوجه تفكير أصحاب النظريات الاشتراكية .

وفي هذه الأثناء أبعدت البورجوازية الترميدورية ليس فقط كل فكرة ديموقراطية إجتماعية بل أيضاً كل أثر للمساواة السياسية . لقد عاد دستور السنة الثالثة إلى نظام القادرين على الدفع . واهتم اعلان الحقوق بتحديد كون « المساواة تقوم في أن القانون هو واحد للجميع إما لأنه يحمي وإما لأنه يماقب » (المادة ٣) . فالموضوع يعني المساواة المدنية . وهكذا عاد التقليد يتصل بسنة ٨٩ ويتثبت في إطار أمة للأعيان اعني للملاكين الميسورين على الأقل . ولكن الخطر القومي أعاد الى بساط البحث في حزيران وتموز ١٧٩٩ توازن الأمة البورجوازية الهزيل . ولكنه لم يرد أي بحث في أن تضع الجماهير الشعبية في الميزان ، ازدهار البورجوازية الاجتماعي والسياسي ، وثبتت الردة أقدامها بسرعة فذاك كان معنى ١٨ برومير : فالأمة حافظت على الحدود التي رسمها لها الأعيان في السنة الثانية والمساواة استمرت شكلية والوحدة امتدت في جوهرها من الأطار التأسيسي وليس من محتوى الأمة الاجتماعي .

٣ - الحقوق الاجتماعية : الخدمة الاجتماعية والتعليم

كان على المساواة في الحقوق كما فهمها الثوار الشعبيون أن تزيل التفاوت في شروط الحياة . ولا يشكل حق الخدمة الاجتماعية إلا مظهراً لهذا المطلب العام : فالهم تأمين العيش لكل مواطن . وفي هذه الأثناء كان الثوار الشعبيون ، بمطالبتهم بحق التعليم ، يطمعون في التحكم في مصيرهم بمساواتهم برجال المواهب . وقد خذلت الثورة البورجوازية هذا الأمل المزدوج .

وتعلمت المساعدة الاجتماعية واعتبرتها الجمعية التأسيسية خدمة عامة على إثر مصادرة أملاك الاكليروس الذي كان مكلفاً بها في النظام القديم . وفي ١٧٩٠ أنشأت الجمعية التأسيسية لجنة التسول التي أوضحت مذهبها : للمجتمع حق مساعدة أعضائه في يؤسهم والدولة مسؤولة عن ذلك ومكلفة به . والقسم الأول من دستور ١٧٩١ (استعدادات أساسية يضمنها الدستور) لحظ

إقامة « مؤسسة عامة للمساعدات العامة للعجزة وتأمين معمل للفقراء الأصحاء الذين لا يستطيعون إيجاده » .

في الواقع كانت الجمعية التأسيسية عاجزة في هذا الميدان عن إصلاح شامل . فتركت الأمور على حالها واستثنت من بيع الأملاك العامة ، المؤسسات الصحية . وعندما بدأت مواردنا تتناقص في هذه الأثناء بسبب إلغاء العشر والحقوق الاقطاعية حاولت الجمعية التأسيسية التعويض عن ذلك بمدفوعات حكومية . والاجراء ان العضويان الوحيدان اللذان اتخذتهما كانا قرارى ٣٠ أيار و ٣١ آب ١٧٩٠ المتعلقين بإقامة مراكز الاحسان . وزادت الجمعية التشريعية الموقف خطورة بشكل كبير بعد أن حلت لجنتها للمساعدات العامة محل لجنة التسوّل ، بإلغاء الجمعيات الدينية المتخصصة في المساعدة الاجتماعية في ١٩ آب ١٧٩٢ . لقد انهار عملياً النظام القديم للمساعدة المجانية ولكن لم يبق شيء ليعوّض عنه .

وأعطى المؤتمر الوطني زخماً جديداً لتشريع المساعدة الاجتماعية دون أن تصل من جراء ذلك الى اعمال واقعية . فقد أكد قرار ١٩ آذار ١٧٩٣ في موضوع أسس التنظيم العام للمساعدات :

- « ١ - ان لكل انسان الحق أن يعيش من عمله إذا كان صحيحاً ومن المساعدات المجانية إذا كان عاجزاً عن العمل » .
- « ٢ - ان الاهتمام بتأمين العيش للفقير دين قومي » .

واستعداد اعلان حقوق ٢٤ حزيران ١٧٩٣ المبادئ نفسها في مادته ٢١ : « المساعدات العامة دين مقدس . والمجتمع ملزم بإعاشة المواطنين البؤساء إما بتأمين العمل لهم وإما بتأمين وسائل العيش لمن هم عاجزون عن العمل » . وقد منح قانون ٢٨ حزيران - ٨ تموز ١٧٩٣ مساعدات للأولاد الفقراء أو المشردين والكهول والمعدمين . ولحظ قانون ١٥ تشرين الأول ١٧٩٣ « لاندثار التسوّل » ، « أعمال مساعدة » وكذلك (اصلاحيات) « بيوت قمع »

للشردين : تلك كانت عودة إلى طرق الإحسان في ظل النظام القديم
« أماكن حجز الفقراء » ومراكز الإحسان .

غير ان الصعوبات المالية في هذه الأثناء حدثت بشكل خطير من جهد
الحكومة والبلديات فكثرت لذلك مطالب المنظمات الشعبية الملحة طيلة شتاء
السنة الثانية . فرسم قرار ٢٢ فلوريال من السنة الثانية (١١ أيار ١٧٩٤)
الذي يأمر بفتح سجل للإحسان القومي ، نهائياً نظام الضمان الاجتماعي الذي
كان الثوار الشعبيون يطالبون به بغير وضوح ولكنه حصره بالأرياف : وهو
يقضي بتقديم مساعدات في كل محافظة إلى عدد محدود من القرويين والحرفيين
العاجزين أو البالغين أكثر من ستين سنة ومن الأمهات والأرامل المسؤولات
عن أطفالهن . وبعد إلغاء الوزارات تنظمت مفوضية للمساعدات العامة وهي
وزارة حقيقية للمساعدة مكلفة بتأمين توزيع المساعدات العسكرية وكذلك
المساعدات الصحية .

وأعلن قانون ٢٣ ميسيدور من السنة الثانية (١٠ تموز ١٧٩٤) ان
« المستشفيات العاملة أو المتوقفة عن العمل ومؤسسات الأعمال الخيرية
الأخرى » هي مؤسسات قومية :

وهكذا تأتمت الخدمة الاجتماعية . وجاء ترميدور . فلم يبقَ من هذا
التشريع الجبلي شيء اللهم إلا أمل شعبي كبير مخدول .
فالبورجوازية الترميدورية والإدارة وهي أكثر واقعية أو أكثر أنانية ،
امتنعت عن اعلانات الجمعية التأسيسية النظرية كما امتنعت عن مخططات المؤتمر
الوطني الواسعة : فقد اكتفت بإجراءات من نوع عملي . فقد أعاد الترميدوريون
الأمل الذي لم يتم بيعها بعد إلى المستشفيات والمي�اتم . وحكومة الإدارة ،
قناعة منها باستحالة تأمين الخدمة الاجتماعية ، أوكلت أمرها إلى البلديات .
فكلف قانون ١٦ فاندмир من السنة الخامسة (٧ تشرين الأول ١٧٩٦)
البلديات بمراقبة المستشفيات والمي�اتم مباشرة . وتؤمن إدارتها المالية لجنة
إدارية تميئتها البلدية وتشرف عليها وهي مكلفة باستعادة أملاك المستشفيات

المصادرة . ورغم العمل الضخم الذي قامت به هذه اللجان الإدارية استمر الوضع المالي لهذه المؤسسات الصحية أغلب الأحيان منهاراً . وأوكل أيضاً قانون ٧ فريير من السنة الخامسة (٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٦) القاضي بإنشاء مكاتب للأعمال الخيرية ، للبلديات أمر تنظيم المساعدات للمعدين المحتاجين بعد تأمين التمويل بواسطة حق الفقراء (فلسان عن كل فرنك) على دخل الحفلات في أماكن اللهو . أما انتسولون فيصار إلى حجزهم . وأخيراً بموجب قوانين ٢٧ فريير و ٣٠ فانتوز من السنة الخامسة (١٧ كانون الأول ١٧٩٦ و ٢٠ آذار ١٧٩٧) أسلم الأطفال اللقطاء للمستشفيات والمياتم على نفقة الدولة ليصار إلى إيجاد مربيات لهم في الأرياف بإشراف المفوضيات الإدارية .

لقد خرجت الخدمة الإجتماعية من الثورة بالتالي علمانية . وبالنسبة لمطامح الجمعية التأسيسية وقوانين المؤتمر الجبلي العظيمة يشكل عمل حكومة الإدارة في ميدان المبادئ تراجعاً واضحاً . لا ريب ان عملها يشهد لاهتمامها الحقيقي بتنظيم الموضوع وتطبيقه العملي المنسجم مع الإمكانيات المالية : وفي هذه الحدود كان عملها فاعلاً ودائماً . ولكن هذا التشريع البورجوازي ظل بعيداً عن الاستجابة لأمانى الجماهير الشعبية لأنه ينبع من مفهوم تقليدي للإحسان ويدخل في صلب إعادة التنظيم الإدارية للمؤسسات : فالجماهير الشعبية تطلب علاجاً لعدم المساواة في المتع وهذا ما يسمح لها لو تم ان تلتحم اجتماعياً في جسم الأمة .

لقد كان التعليم موضوع اهتمام مستمر من قبل الجمعيات الثورية : ومع ذلك جلبت إعادة تنظيمه خذلاناً للجماهير الشعبية .

لقد أعلنت الجمعية التأسيسية باكرأ عن نيتها في تجهيز البلاد بنظام جديد للتعليم ، وسجلت في « المؤهلات الأساسية التي يضمنها الدستور » مبدأ « تعليم عام مشترك لجميع المواطنين مجاني بالنسبة لأقسام التعليم اللازم لجميع الناس » . وقد اكتفت في الواقع بتأمين سير مؤسسات التعليم التي كانت قائمة مضيئة في ٢٨ تشرين الأول ١٧٩٠ بيع الممتلكات العائدة اليها وعملت على تمويل المعاهد .

وفي ١٠ أيلول ١٧٩١ فقط استمعت دون مناقشة ، إلى تقرير تاليران .
 واهتمت الجمعية التشريعية أكثر منها ببلوغ الهدف فانشأت لجنة للتعليم العام :
 فكان عملها الأساسي تحضير مشروع عن تنظيم شامل للتعليم العام قرأه
 كوندورسه في مقصورة الجمعية العليا في ٢٠ و ٢١ نيهان ١٧٩٢ . وهذا
 المخطط وهو أهم المخططات التي 'قدمت' للجمعية الثورية ويحمل طابع
 عصره باتساع نظرقه وتساؤله العميق . فهو يهتم بتطوير كل القدرات وكل
 المواهب عن طريق التعليم « وبذلك ينبغي إقامة مساواة واقعية بين المواطنين » ،
 وهذا ما يأتي بعلاج لعدم المساواة لجهة القدرة على الدفع . وبذلك تساهم الثورة :
 « بهذا التكتل العام المتدرج للنوع البشري وهو الهدف الأخير الذي
 ينبغي ان تصبو اليه كل مؤسسة إجتماعية » .
 ولم يحصل للجمعية التشريعية الوقت الكافي لمباشرة مناقشة مشروع
 كوندورسه .

وسجل المؤتمر الوطني التعليم ضمن حقوق الإنسان ؛ فقد نصت المادة ٢٢
 من اعلان ٢٤ حزيران ١٧٩٣ :
 « التعليم حاجة لكل إنسان . وعلى المجتمع أن يسهل بكل قدرته تقدم
 العقل العام وأن يضع التعليم في متناول جميع المواطنين » .
 وفي ١٣ تموز ١٧٩٣ قرأ روبسيير في المؤتمر الوطني من « مخطط التربية
 القومية » الذي وضعه ليبيليتيه دي سان فارجو وقد استوحى أكثره من روسو
 وهو يفرض احتكار الدولة . وفي هذه الأثناء كان المناضلون الشعبيون
 يطالبون على الأخص في عرائضهم حول قبول الدستور في تموز ١٧٩٣ بنظام
 تعليم يمنح الأولاد في وقت واحد تربية مدنية وتربية تقنية . فكان عليهم أن
 ينتظروا قرار ٢٩ فبراير من السنة الثانية (١٩ كانون الأول ١٧٩٣) عن
 المدارس الابتدائية : فقد أقر نظام تعليم مجاني والزامي وحر خاضع لمراقبة
 الدولة . وهو لامركزي يتفق تماماً مع الروح الشعبية : وبقي أمر تطبيقية .
 وأهملت الحكومة الثورية هذه المهمة لانشغالها بمتابعة الحرب . وكانت

خذلان الثوار الشعبين عظيمًا جدًا بمقدار ما وضعوا أملاً أكبر في التعليم إذ رأوا فيه وسيلة لتقوية النظام وتحقيق المساواة في الحقوق .

وحافظت البورجوازية الترميدورية في بادئ الأمر على العمل الجبلي ، ولكنها حوّلت تدريجياً سياستها في اتجاه مصالح طبقتها فأهملت المجانية والالزامية . وفي ٩ برومير من السنة الثالثة (٣٠ تشرين الأول ١٧٩٤) أصدر المؤتمر الوطني قراراً بفتح معهد للمعلمين لتخريج ١٣٠٠ شاب عينتهم الأقضية لروحهم الوطنية ، في مدى أربعة أشهر وهم بدورهم سيسهرون على اعداد المدرسين . وأنشأ قرار ٢٧ برومير من السنة الثالثة (١٧ تشرين الثاني ١٧٩٤) المدارس الابتدائية ولكن دون المحافظة على الالتزام المدرسي بنسبة مدرسة واحدة لكل ألف من السكان . لقد تأسس التعليم على المناقبية الجمهورية مستقلاً عن كل ديانة موحاة : مع ذلك كان معترفاً لكل المواطنين بحق « فتح مدارس خاصة وحرّة تحت اشراف السلطات الدستورية » .

وكان التعليم الثانوي يهم البورجوازية الترميدورية أكثر بكثير من التعليم الابتدائي : لأن المهم اعداد أطر للمجتمع الجديد والدولة الجديدة . وبناء على تقرير من لاكانال انشأ قرار ٧ فانتوز من السنة الثالثة (٢٥ شباط ١٧٩٥) « لتعليم العلوم والآداب والفنون » مدرسة مركزية في كل محافظة وفيها يتابع الطلاب ثلاث مراحل دراسية : من ١٢ إلى ١٤ سنة لغات قديمة وحية ، تاريخ طبيعي رسم ؛ من ١٤ إلى ١٦ سنة رياضيات فيزياء وكيمياء ؛ من ١٦ إلى ١٨ سنة قواعد اللغة العامة ، الآداب ، تاريخ وتشريع . لقد تحدثن التعليم بالأولوية الممنوحة للعلوم كالأدب والآداب الفرنسية . وبشكل بديهي انضم البحث والتعميم الى التعليم . وإذا كانت المناهج وطرق المدارس المركزية تتفق مع الحركة الايديولوجية لمصر النور فإن الردة المحافظة تجلّت في غياب المجانية يلطفها مع ذلك إعطاء منح « لتلاميذ الوطن » .

واستوعى التعليم العالي كذلك انتباه الترميدوريين فقد ألغيت الجامعات القديمة وكذلك الأكاديميات . ففي ١٤ تموز ١٧٩٣ نظم الجبليون المتحف بعد

أن حوّلوا حديقة الملك متحفاً : وكان موضوعه « تعليم التاريخ الطبيعي العام مأخوذاً في كل مداه ومطبّقاً بشكل خاص لتقدم الزراعة والتجارة والفنون » . وفي ٧ فاندмир من السنة الثالثة (٢٨ أيلول ١٧٩٤) أنشأ المؤتمر الوطني المدرسة المركزية للأشغال العامة التي أصبحت بعد سنة معهد البوليتكنيك . وفي ١٩ فاندмир (١٠ تشرين الأول ١٧٩٤) بناء على تقرير غريغوار تكررست كونسرفاتوار الفنون والمهن للعلوم التطبيقية : مستودعات الآلات والنماذج ، أصبحت أيضاً مؤسسة لتعليم « استخدام الآلات والأدوات المفيدة للفنون والمهن » .

وأنشأ قرار ١٤ فريير من السنة الثالثة (٤ كانون الأول ١٧٩٤) ثلاث مدارس للصحة في باريس ومونبيلييه وستراسبورغ ويُضاف إلى ذلك مدرسة اللغات الشرقية ومكتب العلوم الرياضية والفلكية وقد تأسس في ١٠ جرمينال (٣٠ آذار) ٧ ميسيدور من السنة الثالثة (٢٥ حزيران ١٧٩٥) . ولتتويج هذا البناء نظم المؤتمر الوطني في ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) المؤسسة القومية للعلوم والفنون (أنستيتيو) وبعد أن قُسمت إلى ثلاثة أقسام (العلوم الفيزيائية والرياضية ، العلوم المناقبية والسياسية ، الآداب والفنون الجميلة) اختصت « بتطوير العلوم والفنون بواسطة أبحاث غير منقطعة وبواسطة نشر الاكتشافات والمراسلة مع الجمعيات العلمية والأجنبية » . وكان على المؤسسة القومية أن تبرز وتحقق وحدة العلوم وتضامنها . لقد أعلن دونو مقدم قرار القانون : « لا يمكن أن تقدّر النتائج السعيدة لنظام ينبغي له أن يحافظ على العلوم والفنون في تقارب مستمر وإخضاعها لردة متبادلة في المعتاد للتقدم والمنفعة » .

لقد وحد القانون العظيم الصادر في ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) حول تنظيم التعليم العام هذه الانشاءات المختلفة في مجموعة كبيرة : المدارس الابتدائية ، المركزية ، المدارس الخاصة والمؤسسة القومية . ولكن ردة الفعل ازدادت وضوحاً . فالدولة تكفي بتقديم السكن

بمدرس الذي يتلقى أجوراً من التلامذة . وورثت حكومة الادارة هذا التشريع ، فقامت بجهود لتطوير المدارس المركزية التي عرفت نجاحاً حقيقياً بين ١٧٩٦ و ١٨٠٢ التاريخ الذي ألغاه فيها بونابرت وهي في عز انطلاقتها . بالمقابل كان المال مفقوداً لإنشاء مدارس إبتدائية في كل مكان وإعداد المعلمين للزمين الى درجة أن تطوّر التعليم الخاص الطائفي بإشراف البلديات في تلك الأثناء : بموجب قرار حكومة الادارة في ١٧ بلوفيز من السنة السادسة (٥ شباط ١٧٩٨) « أصبحت هذه المراقبة أكثر ضرورة من أي وقت لإيقاف تقدم المبادئ الهدامة التي يحاول جمهور من المدرسين الخاصين إيجهاها لتلامذتهم » .

وفي نهاية المرحلة ، إذا بدا عمل الثورة في مادة التعليم مهماً فقد استمر مع ذلك ناقصاً . وألغى احتكار الكنيسة . وتعلمن التعليم وتحديث : ولكنه بقي اجتماعياً امتياز أقلية ضئيلة . وفي فانتوز من السنة الثانية طالب قسم الثوار الشعبين الباريسي بتنظيم عاجل للتعليم الابتدائي « بنوع أن يكتسب كل من الأفراد المواهب والفضائل الضرورية للتمتع بكمال حقوقه الطبيعية » . فكان من ذلك اتصال بفكرة كوندورسه العظيمة : تحقيق مساواة واقعية عن طريق التعليم وبذلك « جعل المساواة السياسية التي يعترف بها القانون حقيقة » . وبعد عشر سنوات من الثورة كان التعليم بعيداً عن هذا الهدف .

٤ - تحالف الأرستوقراطية مع الأمة الملائكة

ان الأساس الاجتماعي للأمة كان في طريق الاستقرار عشية برومير بإندماج جميع المالكين من بورجوازيين وأرستوقراطيين رجعيين في الأطر القادرة على الدفع . لقد مالت الحرب الأهلية والارهاب في وقت من الأوقات إلى حذف أقلية مهمة من المهاجرين والرافضين ، من الوحدة القومية . وظهرت بشائر عودة إندماجهم منذ نهاية الحقبة الادارية .

لقد سهّل تبدل الحساسية في صفوف المهاجرين إلتحام الأرستوقراطية في الأمة الجديدة . فتوصل المهاجرون عبر قساوات النفي الى إعادة اكتشاف

فرنسا والى التعلق بوطن جديد لم يعد « دينياً وملكياً » بل هو الآن « الأرض والأموات » ، بعد ان غادروا فرنسا تعلقاً بالقيم التقليدية ، إما بسبب الشرف أو أنانية الطبقة ، وبعد ان تلفظوا ، باحتقار لمدة طويلة ، بكلمة أمة وكلمة وطن . وبمقدار ما كان المنفى يمتد بمقدار ذلك كانت تتبلور الذكريات والندم حول مسقط الرأس . وبعد ان جردت المصادرة المهاجرين من أملاكهم وعقاراتهم اكتشفوا الآن قيمتها العاطفية . فتراجع مبدأ الشرف والاخلاص لشخص الملك أمام الحنين إلى الوطن ، وأمام الذكريات الحنونة الحزينة التي ترجع إلى عهد الطفولة . فقد اكتشف المهاجرون وهم أنصار المسكونية ، حقيقة الوطن الغائب الشمورية . وهذا الموضوع الجديد تفتح في « الأحزان » و « الأسف » وقد كثرت بين المهاجرين وكانت مقدمة لقصيدة « الذكرى العذبة » لشاتوبريان . فقد كتب مؤلف عبقرية المسيحية في ١٨٠٢ : « لكي نصف هذا الذبول النفسي الذي نحسه بعيداً عن وطننا يقول الشعب : هذا الانسان مصاب بمرض البلاد . إنه مرض حقيقة ولا سبيل إلى شفاؤه إلا بالعودة » .

وكان الإلتحام السياسي يتم إعداده في الوقت نفسه على قاعدة الملكية العقارية . فبالنسبة لمونيه عضو الجمعية التأسيسية سابقاً يجب ان تكون الملكية نقطة دوران النظام الجديد . فنذ ١٧٩٥ كان يلاحظ ان « أكثرية الفرنسيين ترغب الآن في النظام والراحة والأمن الشخصي واحترام الملكيات » . فقد كتب في رسالة له بتاريخ ٤ آذار ١٧٩٨ : « لم أعد أرى إلا وسيلة واحدة للخلاص انه البحث عن سند في الملكية » : فبعد أن تبدلت قاعدة الملكية يرى مونيه انها تجلب استقراراً جديداً يجب الإلتفاف حوله . لقد وضع مالي دي بان في « الميركور البريطانية » في ٢٥ كانون الثاني ١٧٩٩ الشرط الأساسي للاندماج : « تبني أشكال » قادرة « على حماية الحرية الفردية والملكيات » . لقد التقى بالتالي المهاجرون الأرستوقراطيون والبورجوازية الملائكة بعد عشر سنوات من الثورة . ورغم كل ما أمكن ان يلقي المعارضة بينها فها

يتفقان الآن بطرق تراب الوطن السرية وبالملكية العقارية لكي يتمثلوا أرض فرنسا والوطن الفرنسي دون الاهتمام بأولئك الذين ، لكونهم غير ملاكين ، لا يستطيعون تجسيد وطنيتهم في مفهوم له علاقة بالأرض . لقد ربطت الثورة بتبديل الملكية العقارية بأكثر دقة في الواقع الملاكين بالتربة . فقد انتزع إلغاء الحقوق الإقطاعية والعشور الكنسية ، واكتساب الأملاك القومية من القرويين الملاكين كل روح ثورية . وعمق الحفرة بينهم وبين الجماهير الفلاحية الملائكة . وقوى تضامنهم المحافظ مع بورجوازية المدن . فالوطن وهو المفهوم المجرد لسنة ١٧٨٩ الغني بالأمل أكثر من الواقع أصبح لدى البورجوازية ولدى القرويين المضمونين بفضل الملكية الجديدة أو المرتبطة بالأرض مفهوماً حسياً وشكلاً حساساً : انه الأرض المملوكة بكل كمالها . فالوطنية بعد ان أفرغت من محتواها السياسي والاجتماعي لسنة ١٧٨٩ تجسدت في الملكية العقارية . لقد جسدت المهاجرون هم أنفسهم فكرة الوطن وتمثلوها بالأرض ، بسيرة مختلفة تماماً وعودة إلى قيم الغريزة والعاطفة اني هي أقوى من اعتقاداتهم التقليدية الخاطئة ، فأعدوا اندماجهم في الأمة الملائكة .

واستجاب عمل نابوليون في هذا المجال لتطلعات هؤلاء وأولئك . فبعد ان أرسى استقرار المجتمع على الأساس العقاري ، أعاد المهاجرين العائدين إلى صلب التسلسل الاجتماعي وعودهم ، مع تقوية مبدأ السلطة ، على النظام الذي قام في بادئ الأمر ضدهم . وبعد ان فتح بونابرت الحدود للمهاجرين بموجب المرسوم القنصلي في ٦ فلوريال من السنة العاشرة (٢٦ نيسان ١٨٠٢) أعلن انه يريد « توطيد السلام في الداخل بكل ما يمكن ان يوحد الفرنسيين ويطمئن الأسر » . ولا شيء كالمملكة كان قادراً على تطمين الأمر وتوحيد فرنسا البورجوازية وفرنسا الأرستوقراطية .

وهكذا بعد اندماج الأرستوقراطية المتحالفة في الأمة البورجوازية بدأ يتم انصهار عناصر الطبقة الجديدة الحاكمة وتم بلوغ أحد الأهداف التي رسمها رجال سنة ١٧٨٩ للثورة .

الارث الثوروي

ذاك كان المعنى الاجتماعي لـ ١٨ برومير وقد أضفى على هذا اليوم كل أهميته . لقد بدأ حكم الأعيان : ولمدة طويلة لن. يعترض عليه أحد . الأمة والوطن : مفاهيم شديدة الثوروية في فجر ٨٩ حتى أنها بدت كأنما تحوي كل الممكنات . ولكنها تضاءلت وتناقلت : فقد تقلصت الآن إلى حدود الملكية . لقد تبدلت بنية الدولة في الوقت الذي تبدلت فيه بنية المجتمع . فأكمل بونايرت المؤسسات وهو يتابع عمل الإدارة ، وزاد سلطة الدولة قوة . ولكنه لم يبدل طبيعتها : فالأعيان يعتبرون الدولة قد قامت لتفرض احترام القوانين والحفاظ على نظامهم كأنما هي حصن لامتيازاتهم . وبهذا المعنى طمأنهم ١٨ برومير نهائياً : ولكن التطور كان فاعلاً منذ ٩ ترميدور وأيام بريريال .

لا شك في أن بونايرت خادع نوايا البروميريين فصادر الحريات حتى البورجوازية منها وأقام سلطته الشخصية . ولكن لا يجوز المبالغة في هذه الصفة . ففي هذا الميدان أيضاً لم ينقطع الاستمرار إلا في الظاهر ، رغم قوة شخصية بونايرت : لقد كان التطور نواة منذ أن اندفعت الثورة في الحرب . ولقد توقع روبسبير ذلك منذ كانون الثاني ١٧٩٢ . فعندما استمرت الحرب الخارجية والحرب الأهلية ، ورفضت البورجوازية المساندة الشعبية خوفاً من الديمقراطية الاجتماعية ، حملت الضرورة الملحة جمهورية الملاكين إلى تقوية

سلطات الجهاز التنفيذي تدريجياً من وراء الحاجز الليبرالي . وتعلقت حكومة الادارة بذلك بعناد ، ولم تتردد أبداً في انتهاك حرمة الدستور مستعملة طرائق خبث عنيف ولجأت إلى التعيين الذي لم تحسن إخفاءه . لإصلاح نتائج الانتخابات وباشرت في الوقت نفسه جهداً حقيقياً للإصلاح والتنظيم . وبمزاج المتسلط مركز بونايرت السلطة ليمنحها الفعالية المطلوبة : فمجل بتطور لم يكن في مقدوره إيقافه ولم يستطع بريق القنصلية الاسطوري أن يخفي تماماً أهمية عمل الإدارة ومقدار تضامن الحقتين .

أكد بونايرت بسرعة أن الثورة قد انتهت ، ليمنح نفسه استحقاق الاستقرار : لقد انتهت فعلاً منذ ربيع ١٧٩٥ وأيام بريرال المأسوية . ومذ ذاك كانت البورجوازية ، بأقنعة متلاحقة ولكنها متشابهة ، تبحث عن نقطة توازنها . فالمهم عندها أكانت ترميدورية أو إدارية أو بروميرية ، أن تكرر نهائياً انتصاراتها الاجتماعية والسياسية . لقد حقق بونايرت رغائب الأعيان وقد طمأنهم ضد عودة النظام القديم وضد العودة إلى نظام السنة الثالثة الديموقراطي في وقت واحد . ولقد تمسك بمواعيد سنة ٨٩ بمصالحته الأرستوقراطية والبورجوازية والكنيسة والدولة الجديدة .

وفي هذه الأثناء بدلت عشر سنوات من المضاعفات الثورية الواقع الفرنسي بشكل أساسي مستجيبة لجوهر وجهات نظر البورجوازية والملاكين . لقد تحطمت ارستوقراطية النظام القديم بامتيازاتها وازدهارها ، وزال آخر نفوذ للاقطاعية . لقد عجلت الثورة الفرنسية بالتطور وقامت بمرحلة حاسمة للانتقال من « الاقطاعية » إلى الرأسمالية ، بقضائها قضاء مبرماً على كل البقايا الإقطاعية ، وتحريرها القرويين من حقوق الأسياد ومن العصور الكنسية ، وبمقياس ما أيضاً من قسر الجمعيات ، وبهدمها احتكارات الشركات ، وتوحيدها السوق القومية . وبقضائها من جهة أخرى على الخصوصيات الإقليمية ، والامتيازات المحلية وبتحطيمها درع دولة النظام القديم جعلت بالإمكان ، من

١٠٠ - سره إلى الامبراطورية ، إقامة دولة حديثة تستجيب لمصالح البورجوازية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الثورة الفرنسية ثورة بورجوازية ولكنها أروع ثورة ، أعادت كل الثورات التي سبقتها إلى الظل بسبب الصفة المأسوية التي امتاز بها صراع الطبقات ، ولكنها تبدو مع ذلك ، إذا استعدنا تعبير جوريس في تاريخه الاجتماعي « بورجوازية وديموقراطية بشكل واسع » في نظر ثورة الولايات المتحدة وثورة انكلترا اللتين استمرت « بورجوازيتين ومحافظتين بشكل ضيق » . وقد اضطرت إلى ذلك بسبب عناد الارستوقراطية التي جعلت كل حل وسط سياسي على طريقة الانكلوساكسون ، مستحيلاً . وأجبرت البورجوازية بعناد لا يقل عن عنادها ، على تدمير النظام القديم تدميراً تاماً : ولكنها لم تستطع أن تفعل ذلك إلا بمساندة الشعب . لقد تحدث ماركس عن « ضربات مطرقة » الارهاب المرعبة ، وعن « مكنسة الثورة الفرنسية الضخمة » . وكانت أدواتها الاجتماعية والسياسية دكتاتورية البورجوازية الصغيرة والمتوسطة اليعقوبية ، معتمدة على الجماهير الشعبية في المدن والأرياف : تلك فئات اجتماعية كان مثلها الأعلى ديموقراطية صغار المنتجين المستقلين والقرويين والحرفيين المستقلين الذين يعملون ويبادلون بحرية .

أن محاولة السنة الثانية رغم فشلها النهائي اتخذت لها صفة المثل . فرجال سنة ٩٣ وعلى الأخص الروبسييريون حاولوا الافتصار على التناقض الأساسي بين متطلبات المساواة في الحقوق المعلنة مبدئياً وبين نتائج الحرية الاقتصادية لكي يحققوا المساواة في المتع في إطار جمهورية ديموقراطية واجتماعية . انها محاولة فخمة مأسوية في عجزها نفسه ولكنها تسمح بقياس التناقض المحتوم الذي يمكن أن يقوم بين فئة اجتماعية وبين الحالة الموضوعية للضرورات التاريخية . فكيف نستطيع التأكيد في الواقع على صفة الاستمرار لحق الملكية وبالتالي الاعتراف بمتطلبات المنافع الخاصة وحرية متابعة الكسب ، ونريد مع ذلك إلغاء نتائج هذه الحقوق لدى البعض لكي نقيم مجتمع المساواة ؟

« أهي أزمنة النبوءات والاستباق » كما وصف ارنست لايبروس هذه « الثورة المؤتمرية ؟ » ... انها كذلك لا شك . فمحاولة السنة الثانية غذت الفكر الاجتماعي في القرن التاسع عشر وقد أثقل ذكرها ، بقوة ، على خلافاته السياسية ، والملامح الجبلية توضحت ببطء ؛ وقبل كل شيء اتضح ذلك التعليم العام في متناول الجميع الذي طالب به الثوار الشعبيون كأحد الشروط الضرورية للديموقراطية الاجتماعية . ولكن المساواة ابتعدت أكثر فأكثر عن المتناول ، بعد أن زادت الحرية الاقتصادية والمركزية الرأسمالية في الوقت نفسه ، الفوارق الاجتماعية ومنتنت المتناقضات . وتأرجح ، بين الخيال والتمرد ، الحرفيون والحائوتيون وأحفاد الثوار الشعبيين المتعلقةون أبداً بملكيتهم الصغيرة القائمة على عملهم الشخصي بعد أن تمسكوا بوضعهم . لقد أصاب دائماً العجز نفسه والتناقض نفسه محاولات الديموقراطية الاجتماعية : تشهد بذلك مأساة حزيران ١٨٤٨ . فسان جوست في المقطع الرابع من المؤسسات الجمهورية يقول : « لا يجب أن يكون أغنياء ولا فقراء » وهو سان جوست نفسه الذي يسجل على تقويمه : « لا يجوز التسليم باقتسام الملكيات » وكل ذلك في السنة الثانية الخيالية ، أو أليست السنة الثانية في عهد الأوهام ؟ ... لقد بقيت جمهورية المساواة في عالم التنبؤات ، وإيكاريا لم يبلغها أحد قط ولكنها مرغوبة دائماً .

ومع ذلك ، منذ زمن الثورة ، حلّ بابوف التناقض عندما قدم شيوعية الأملاك والأعمال كشرط وحيد قادر على توطيد المساواة في المتع وتحقيق السعادة المشتركة ؛ فالغاء الملكية الخاصة وجماعية وسائل الانتاج ظهرا لصحيفة « منبر الشعب » وإن بغير وضوح بعد ، شرطين لازمين لديموقراطية اجتماعية حقيقية . فالإيديولوجية البابوفية تُعتبر تشويهاً بالنسبة لإيديولوجية السنة الثانية : فهي أول محاولة لإيديولوجية ثورية للمتجمع الجديد الذي ولد من الثورة نفسها . وقد نقلها بووناروتي إلى جيل ١٨٣٠ : فهي تقوم في أساس الفكرة الاشتراكية والعمل الاشتراكي . وهكذا تولدت من الثورة الفرنسية

أفكار كانت تقود حسب تعبير ماركس « إلى ما بعد أفكار واقع الأشياء القديم » : إنها أفكار نظام اجتماعي جديد لن يكون قط النظام البورجوازي. فالثورة الفرنسية مذ ذاك تقع في قلب تاريخ العالم المعاصر نفسه في ملتقى التيارات الاجتماعية والسياسية المختلفة التي تقاسمت الأمم وما تزال تتقاسمها . فهي إبنة المحاسة تلهب الرجال بذكرى صراعاتها في سبيل الحرية والاستقلال كما تلهبهم بحلمها عن الحرية الأخوية أو تثير حقدهم . إنها إبنة النور ، فهي تحصر هجمات الامتياز والتقليد ، أو تسحر العقل بجهدها العظيم في سبيل تنظيم المجتمع على أسس عقلية . فالثورة مع كونها موضوع إعجاب دائما ، وموضوع خوف دائما تستمر حية أبداً في وجدان الرجال .

فهرست

٥	مقدمة
	مدخل
١٣	أزمة النظام القديم
١٨	الفصل الأول . - أزمة المجتمع
١٩	أولاً - إنحطاط الأرستوقراطية الإقطاعية
٢٠	١ - طبقة النبلاء : أفول وردة
٢٤	٢ - الأكليروس المنقسم
٢٨	ثانياً - انطلاق الطبقة الثالثة ومصاعبها
٣٠	١ - قوة البورجوازية وتنوعها
٣٨	٢ - الفئات الشعبية في المدن : الحيز اليومي
٤٥	٣ - القرويون : وحدة حقيقية ؛ متناقضات خابئة
٥٤	ثالثاً - فلسفة البورجوازية
٦٣	الفصل الثاني . - أزمة المؤسسات
٦٣	أولاً - ملكية الحق الإلهي
٦٣	١ - الحكم المطلق
٦٨	٢ - الآلة الحكومية

- ٧٠ - مانياً - مركزية واستقلالية
- ٧١ ١ - مفوضو الحكم المطلق
- ٧٣ ٢ - استمرار الاستقلاليات المحلية
- ٧٤ ثالثاً - عدل الملك
- ٧٧ رابعاً - نظام الضرائب الملكي
- ٧٨ ١ - الضريبة المباشرة : استحالة المساواة
- ٨٠ ٢ - الضريبة غير المباشرة والالتزام العام
- ٨٣ فصل الثالث . - مقدمة الثورة البورجوازية، تمرد الأرستوقراطية
- ٨٣ أولاً - أزمة الحكم الملكي الأخيرة
- ٨٤ ١ - العجز المالي
- ٨٦ ٢ - العجز السياسي
- ٩١ ثانياً - المحاكم ضد الحكم المطلق (١٧٨٨)
- ٩١ ١ - الاضطراب القضائي ومجلس فيزيل
- ٩٤ ٢ - استسلام الملكية

القسم الأول

الأمة والملك والقانون

الثورة البورجوازية والحركة الشعبية (١٧٨٩ - ١٧٩٢)

- ١٠٥ صل الأول . - الثورة البورجوازية وسقوط النظام القديم (١٧٨٩)
- ١٠٥ أولاً - الثورة القضائية (نهاية ١٧٨٨ - حزيران ١٧٨٩)
- ١٠٦ ١ - اجتماع المجالس العامة (نهاية ١٧٨٨ - أيار ١٧٨٩)
- ١١٥ ٢ - الخلاف القضائي (أيار - حزيران ١٧٨٩)
- ١٢٠ ثانياً - الثورة الشعبية (تموز ١٧٨٩)
- ١٢٢ ١ - تمرد باريس : ١٤ تموز والاستيلاء على الباستيل
- ١٢٥ ٢ - تمرد المدن (تموز ١٧٨٩)

- ١٢٨ ٣ - تمرد الأرياف : الخوف الكبير (نهاية تموز ١٧٨٩)
- ١٣١ ثالثاً - نتائج الثورة الشعبية (آب - تشرين الأول ١٧٨٩)
- ١٣١ ١ - ليل ٤ آب وإعلان الحقوق
- ١٣٤ ٢ - أزمة أيلول : فشل « ثورة الأعيان »
- ١٢٨ ٣ - أيام تشرين الأول ١٧٨٩
- ١٤٢ الفصل الثاني . - الجمعية التأسيسية وفشل الحل الوسط (١٧٩٠)
- ١٤٢ أولاً - الجمعية والملك والأمة
- ١٤٣ ١ - سياسة لافاييت التوفيقية
- ١٤٦ ٢ - تنظيم الحياة السياسية
- ١٤٩ ثانياً - المعضلات السياسية الكبرى
- ١٤٩ ١ - المعضلة المالية
- ١٥١ ٢ - المعضلة الدينية
- ١٥٢ ثالثاً - ذروة سياسة التوفيق وانهارها
- ١٥٢ ١ - الاتحاد القومي (١٤ تموز ١٧٩٠)
- ١٥٤ ٢ - حل الجيش وقضيحة نانسي (آب ١٧٩٠)
- الفصل الثالث . - البورجوازية التأسيسية وإعادة بناء فرنسا
- ١٥٧ (١٧٨٩ - ١٧٩١)
- ١٥٧ أولاً - مبادئ ١٧٨٩
- ١٥٨ ١ - إعلان حقوق الإنسان والمواطن
- ١٦١ ٢ - مخالفة المبادئ
- ١٦٤ ثانياً - الليبرالية البورجوازية
- ١٦٤ ١ - الحرية السياسية : دستور ١٧٩١
- ١٦٧ ٢ - الحرية الاقتصادية : « حرية العمل ، حرية المرور »
- ١٧٤ ثالثاً - عقلنة المؤسسات
- ١٧٤ ١ - اللامركزية الإدارية

- ١٧٦ ٢ - الإصلاح القضائي
- ١٧٨ ٣ - الأمة والكنيسة
- ١٨٢ ٤ - إصلاح الضرائب
- ١٨٤ رابعاً - نحو توازن اجتماعي جديد ، النقد الورقي والأموال القومية
- ١٨٤ ١ - النقد الورقي والتضخم
- ١٨٦ ٢ - الأموال القومية وتقوية الملكية البورجوازية
- ١٩٠ الفصل الرابع . - الجمعية التأسيسية وهرب الملك (١٧٩١)
- ١٩٠ أولاً - الثورة المعاكسة والإندفاع الشعبي
- ١ - الثورة المعاكسة : الأرستوقراطيون والمهاجرون
- ١٩١ والكهنة الرافضون
- ١٩٢ ٢ - الإندفاع الشعبي : الأزمة الاجتماعية والمطالب السياسية
- ١٩٥ ثانياً - الثورة وأوروبا
- ١٩٥ ١ - العدوى الثورية والردة الأرستوقراطية
- ١٩٧ ٢ - لويس السادس عشر والجمعية التأسيسية وأوروبا
- ٢٠٠ ثالثاً - فارني : التنكر الملكي للثورة (حزيران ١٧٩١)
- ٢٠١ ١ - هرب الملك (٢١ حزيران ١٧٩١)
- ٢ - نتائج فارني الداخلية : الإعدام بالرصاص
- ٢٠٢ في شان دي مارس (١٧ تموز ١٧٩١)
- ٢٠٥ ٣ - النتائج الخارجية لفارني : إعلان بلنيتز (٢٧ آب ١٧٩١)
- ٢٠٧ الفصل الخامس . - الجمعية التشريعية ، الحرب وسقوط العرش
- ٢٠٨ أولاً - الاتجاه إلى الحرب (تشرين الأول ١٧٩١ - نيسان ١٧٩٢)
- ٢٠٨ ١ - فويان وجيرونديون
- ٢١١ ٢ - الخلاف الأول بين الملك والجمعية (نهاية ١٧٩١)
- ٢١٤ ٣ - الحرب والسلم (شتاء ١٧٩١ - ١٧٩٢)
- ٢١٧ ٤ - إعلان الحرب (٢٠ نيسان ١٧٩٢)

- ٢١٩ ثانياً - قلب العرش (نيسان ١٧٩٢)
 ٢١٩ ١ - الإنكسارات العسكرية (ربيع ١٧٩٢)
 ٢٢٠ ٢ - الخلاف الثاني بين الملك والجمعية (حزيران ١٧٩٢)
 ٢٢٤ ٣ - الخطر الخارجي والمعجز الجيروندي (حزيران ١٧٩٢)
 ٢٢٦ ٤ - انتفاضة ١٠ آب ١٧٩٢

القسم الثاني

استبداد الحرية - الحركة الثورية والحركة الشعبية

الفصل الأول . - نهاية الجمعية التشريعية ، الانطلاقة الثورية

- ٢٣٥ والدفاع القومي
 ٢٣٥ أولاً - الإرهاب الأول
 ٢٣٥ ١ - لجنة ١٠ آب المركزية والجمعية التشريعية
 ٢٣٨ ٢ - مذابح أيلول
 ٢٤٣ ثانياً - توقيف الغزو : فالمي (٢٠ أيلول ١٧٩٢)
 الفصل الثاني . - المؤتمر الوطني الجيروندي ، إفلاس البورجوازية
 ٢٤٦ الليبرالية
 أولاً - معركة الأحزاب ومحكمة الملك (أيلول ١٧٩٢)
 ٢٤٧ كلون الثاني (١٧٩٣)
 ٢٤٨ ١ - جيرونديون وجبليون
 ٢ - محكمة لويس السادس عشر (تشرين الثاني
 ٢٥٦ ١٧٩٢ - آذار ١٧٩٣)
 ٢٥٩ ثانياً - الحرب والتحالف الأول (أيلول ١٧٩٢ - آذار ١٧٩٣)
 ٢٦٠ ١ - من الدعاية إلى الإلحاق
 ٢٦٤ ٢ - قيم التحالف الأول (شباط - آذار ١٧٩٣)
 ٢٦٥ ثالثاً - أزمة الثورة (آذار ١٧٩٣)

٢٦٦	١ - غلاء المعيشة والوثبة الشعبية
٢٦٩	٢ - انكسار ديموريز وخيانتة
٢٧٣	٣ - الفانده
٢٧٧	رابعاً - نهاية الجيرونند (آذار - حزيران ١٧٩٣)
٢٧٧	١ - الاجراءات الأولى للسلامة العامة
٢٨٠	٢ - يوما ٣١ أيار و ٢ حزيران ١٧٩٣
	الفصل الثالث . - حكومة المؤتمر الجبلية ، الحركة الشعبية
٢٨٧	ودكتاتورية السلامة العامة
٢٨٨	أولاً - الجبليون المعتدلون ، والثوار الوطنيون
٢٨٩	١ - اجراءات الائتلاف الجبلية
٢٩١	٢ - هجوم الثورة المعاكسة
٢٩٥	٣ - الرد الثوري
٣٠١	ثانياً - لجنة السلامة العامة والفوران الشعبي
٣٠٢	١ - استنفار الجماهير (٢٣ آب ١٧٩٣)
٣٠٥	٢ - يوما ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣
	٣ - النجاح الشعبي وتقوية الحكومة
٣١٠	(أيلول - تشرين الأول ١٧٩٣)
٣١٥	ثالثاً - تنظيم ديكتاتورية السلامة العامة اليعقوبية
٣١٥	١ - الارهاب
٣١٩	٢ - إلغاء المسيحية وعبادة شهداء الحرية
٣٢٥	٣ - الانتصارات الأولى (أيلول - كانون الأول ١٧٩٣)
٣٣٠	٤ - قرار ١٤ فريير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣)
٣٣٣	الفصل الرابع . - انتصار الحكومة الثورية وسقوطها
٣٣٤	أولاً - صراع الفئات وانتصار لجنة السلامة العامة
٣٣٥	١ - « المؤامرة الأجنبية » وقضية شركة الهند

٣٣٧	٢ - هجوم المتساحين
٣٤٢	٣ - هجوم المتطرفين المعاكس (شباط ١٧٩٤)
٣٤٥	٤ - أزمة فانتوز وسقوط الفئات
٣٤٢	ثانياً - دكتاتورية السلامة العامة اليعقوبية
٣٥٣	١ - الحكومة الثورية
٣٥٨	٢ - « القوة الرادعة » والارهاب
٣٦٢	٣ - ادارة الاقتصاد
٣٦٧	٤ - الديمقراطية الاجتماعية
٣٧٠	٥ - المناقبة الجمهورية
٣٧٤	٦ - الجيش القومي
٣٧٨	ثالثاً - التاسع من ترميدور - السنة الثانية
٣٧٨	١ - انتصار الثورة (أيار - تموز ١٧٩٤)
٣٨٠	٢ - الأزمة السياسية : التحالف المستحيل (تموز ١٧٩٤)
٣٨٥	٣ - الحل : الانتفاضة المستحيلة
	الفصل الخامس . - المؤتمر الوطني الترميدوري ، الردة
٣٩١	البورجوازية ونهاية الحركة الشعبية
٣٩٢	أولاً - تقدم ردة ترميدور
٣٩٢	١ - قسح الحكومة الثورية ونهاية الارهاب (صيف ١٧٩٤)
٣٩٤	٢ - المعتدلون واليعاقبة والثوار الشعبيون
٣٩٩	٣ - إبعاد اليعاقبة والثوار الشعبيين
٤٠٣	٤ - الأغنياء القدامى والجدد ، الرائعات واللامقولات
٤٠٥	٥ - الردة الدينية والهدنة مع الفانديين
٤٠٨	ثانياً - الأزمة الاقتصادية والكارثة النقدية
٤٠٨	١ - العودة إلى الحرية الاقتصادية
٤١١	٢ - انهيار النقد الورقي ونتائجه

- ٤١٥ ثالثاً - الانتفاضات الشعبية الأخيرة
٤١٥ ١ - تصاعد المعارضة الشعبية الباريسية
٤١٦ ١ - أيام جرمينال من السنة الثالثة (نيسان ١٧٩٥)
٤١٩ ٣ - بريرال من السنة الثالثة (أيار ١٧٩٥)

القسم الثالث

بلاد يحكمها الملاكون

جمهورية بيرجوازية وتضامن اجتماعي

تفصل الأول . - نهاية المؤتمر الوطني الترميدوري ،

- ٤٣٢ معاهدات ١٧٩٥ ودستور السنة الثالثة
٤٣٣ أولاً - الأيام التي تلت بريرال ، الارهاب الأبيض وكبيرون
٤٣٧ ثانياً - السلام الظافر (١٧٩٥)
٤٣٨ ١ - الدبلوماسية الترميدورية والتحالف
٤٤٠ ٢ - معاهدات ١٧٩٥
٤٤١ ٣ - الجيش والحرب في السنة الثالثة
٤٤٣ ثالثاً - تنظيم حكم البورجوازية
٤٤٤ ١ - دستور السنة الثالثة
٤٤٨ ٢ - نسيير النظام الجديد
٤٥٣ تفصل الثاني . - حكومة الادارة الأولى ، فشل الاستقرار الليبرالي
٤٥٤ أولاً - استحالة الاستقرار الداخلي
٤٥٥ ١ - الاداريون واليعاقبة والملكيون
٤٦٠ ٢ - نهاية النقد الورقي الثوروي (١٧٩٦)
٤٦٤ ٣ - بابوف ومؤامرة المتساوين (١٧٩٥ - ١٧٩٦)
٤٧٠ ٤ - الاندفاع الملكي

- ٤٧٤ ثانياً - حرب الفتح (١٧٩٦ - ١٧٩٧)
- ٤٧٥ ١ - الجيش في أوائل الادارة
- ٤٧٧ ٢ - بونابرت في ايطاليا (١٧٩٦ - ١٧٩٧)
- ٤٨٣ ثالثاً - فروكتيدور وكامبوفورميو (١٧٩٧)
- ٤٨٤ ١ - انتخابات السنة الخامسة والردة
- ٤٨٦ ٢ - انقلاب ١٨ فروكتيدور من السنة الخامسة (٤ أيلول ١٧٩٧)
- ٤٨٨ ٣ - معامدة كامبوفورميو (١٨ تشرين الأول ١٧٩٧)
- ٤٩١ الفصل الثامن . - الادارة الثانية ، نهاية الجمهورية البورجوازية
- ٤٩٢ أولاً - قمع واصلاحات
- ٤٩٢ ١ - سياسة الاستثناء
- ٢ - ٢٢ فلوريال من السنة السادسة (١١ أيار ١٧٩٨)
- ٤٩٥ والقمع المعادي للعباقبة
- ٤٩٧ ٣ - عمل الادارة الثانية الاصلاحية
- ٥٠٢ ثانياً - الإدارة الثانية وأوروبا (١٧٩٧ - ١٧٩٨)
- ٥٠٢ ١ - الصراع ضد انكلترا
- ٥٠٤ ٢ - الأمة العظيمة والجمهوريات الأخوات
- ٥٠٧ ٣ - المغامرة المصرية (١٧٩٨)
- ٥٠٩ ٤ - التحالف الثاني (١٧٩٨ - ١٧٩٩)
- ٥١١ ثالثاً - الأزمة الثورية الأخيرة (١٧٩٩)
- ٥١١ ١ - الجيش في السنة السابعة ومعركة الربيع سنة ١٧٩٩
- ٥١٤ ٢ - يوم ٣٠ بريرال من السنة السابعة (١٨ حزيران ١٧٩٩)
- ٥١٦ ٣ - الاندفاع اليقوي الجديد والردة المعتدلة
- ٥٢١ ٤ - حملة صيف ١٧٩٩
- ٥٢٣ رابعاً - ١٨ برومير من السنة الثانية (٩ تشرين الثاني ١٧٩٩)
- ٥٢٣ ١ - الخوف الاجتماعي وإعادة النظر

٥٢٧	٢ - الانقلاب
٥٣١	خاتمة ٠ - الثورة وفرنسا المعاصرة
٥٣٥	أولاً - المجتمع الجديد
٥٣٥	١ - دمار الأرستوقراطية الاقطاعية
٥٣٨	٢ - الحرية الاقتصادية ومصير الطبقات الشعبية
٥٤٠	٣ - تفكك القرويين
٥٤٣	٤ - البورجوازية القديمة والحديثة
٥٤٦	٥ - الصراع الأيديولوجي : تقدم وتقليد ، عقل وعاطفة
٥٦٠	ثانياً - الدولة البورجوازية
٥٦٠	١ - السيادة القومية والتنظيم المالي القادر على الدفع
٥٦٤	٢ - علمنة الدولة وفصلها عن الكنيسة
٥٦٧	٣ - خدمات الدولة
٥٧٣	ثالثاً - الوحدة النومية والمساواة في الحقوق
٥٧٤	١ - تقدم الوحدة
٥٨٠	٢ - المساواة في الحقوق والواقع الاجتماعي
٥٨٣	٣ - الحقوق الاجتماعية : الخدمة الاجتماعية والتعليم
٥٩٠	٤ - تحالف الارستوقراطية مع الأمة الملاك
٥٩٣	الارث الثوري
٥٩٨	فهرست

منشورات عويدات ١٩٨٢/٧٥١

مطبعة منشورات عويدات - حارة حريك - بيروت - ١٩٧٠

ALBERT SOBOUL

**HISTOIRE DE
LA REVOLUTION
FRANCAISE**



U.S. Organization of
Liberty

Indian Library (QUAL
center)

